

موسوعة مصر

للتشريع والقضاء

موسوعة مصر

القوانين

القوانين

القوانين

١٩٩٦

مصر

القوانين والقوانين والقوانين

القوانين والقوانين والقوانين

القوانين والقوانين والقوانين

القوانين والقوانين والقوانين

مركز الدراسات الفلسطينية

[The page contains dense, overlapping, and mostly illegible text, likely bleed-through from the reverse side or extremely faded print.]

موسوعة مصر للتشريع والقضاء

مقتن مؤصوى لجميى التشريعات الممسول بها فى مصر حتى مستوى
القرار الوزارى ، المصادرة منذ عام ١٨٥٤ وحتى يومنا هذا ،
معدلة وفقنا لآخر تصليل ومرتبى موضوعاتها ترتيبا هجائيا ومعلقا
عليها بأهم المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض والإدارية العليا

أعداد

عبد المنعم حسنى
المحامى

الجزء الثالث عشر

موضوعات حرف (ت ، ث ، ج)

الطبعة الثانية

١٩٩٣

اصصدار

اصصدار: مركز حسنى للدراسات القانونية

٢ ش توفيق شمس من ش فاطمة رشدي - الهم

ت: ٥٣٥٩٩٠

التسليم الأول في شئون التموين

(أولا)

المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

خاص بشؤون التموين (١ و ٢)

(١) الوقائع المصرية في ١٠/٦/١٩٤٥ - العدد ١٤٥ مكرر (١) غير
اعتبارى .

(٢) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٢ بشأن تفويض السادة المحافظين في بعض الاختصاصات ونص على ما يأتى :
مادة ١ - يشرف السادة المحافظون كل في دائرة اختصاصه على مديريات
التموين والتجارة الداخلية وقروء المصالح التابعة للوزارة بدائرة المحافظة .

مادة ٢ - يفوض السادة المحافظون في مباشرة الاختصاصات المقررة
لوزير التموين والتجارة الداخلية بموجب احكام القوانين المشار اليها
والموضحة فيما يلى :

أولا - المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين :

١ - ايقاف التاجر المخالف عن مزاوله تجارة السلعة أو السلع موضوع
الجريمة ومنع المصانع المخالف من استخدامها في صناعته وذلك بالنسبة
للسلع والجرائم التى يصدر بتحديدها قرار من وزير التموين والتجارة
الداخلية .

٢ - منع التجار الذين ينتجون أو يتجرون في السلع التموينية التى
يصدر بتحديدها قرار من وزير التموين والتجارة الداخلية ترخيصا بالتوقف
أو الامتناع عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد دون اخلال بحق الوزير
في منح هذه التراخيص لأصحاب المصانع ويعطى هذا الترخيص لكل
شخص يثبت أنه لا يستطيع الاستمرار في العمل اما لعجز شخص أو لخسارة
تصيبه أو لأي عذر آخر يقبله المحافظ المختص ، ويفصل في طلب الترخيص
خلال شهر من تاريخ تقديمه ، ويكون قراره في حالة الرفض مسببا ، وإذا
لم يصدر قرارا مسببا بالرفض خلال المدة المذكورة اعتبر ذلك ترخيصا .

نحن فاروق الأول ملك مصر :

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير التموين وموافقة رأى مجلس
الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

٣ - حرمان التاجر الذى يثبت تلاعبه أو اخلاله بالقرارات الوزارية
من الحصة المقررة من السلع الموزعة بموجب حصص ويختار فى هذه الحالة
من بين التجار تاجرا أو جمعية تعاونية تحول اليها الحصة الى أن يفصل
فى أمره .

٤ - منح رخص انشاء المحال التجارية والصناعية مع مراعاة أحكام
القوانين الأخرى المنظمة لذلك وقرارات الوزارة التى تصدر فى هذا الشأن .
٥ - اصدار تراخيص نقل السلع الى خارج حدود المحافظة وفقا لما
تتضمنه أحكام القرارات الوزارية .

٦ - منح تراخيص انتاج وحيازة خبز مواصفاته عن المواصفات
المقررة بمقتضى قرارات وزارة للاستخدامات الخاصة وذلك استنادا الى
الفقرة الأولى من المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
والمادة ٢٥ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة
الخبز .

٧ - اعتماد صرف المكافآت لكل شخص سواء اكان من موظفى
الحكومة أو من غيرهم يكون قد ضبط الاصناف موضوع الجرائم المنصوص
عليها فى هذا المرسوم بقانون أو سهل ضبطها .

هذا وجدير بالذكر أن قضاء محكمة النقض قد استقر على انه يبين من
المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن التفويض باتخاذ التدابير المنصوص
عليها فى المادة الأولى منه صادر من المشرع الى وزير التموين وبشرط موافقة
لجنة التموين العليا ولم ينص فى هذا المرسوم بقانون على تحويل الوزير الحق
فى اناة غيره فى اتخاذ أى من هذه التدابير ولهذا فلا يكون لغير الوزير من
موظفى وزارة التموين اتخاذ شئ منها كما لا يجوز للوزير نفسه اصدار
قرارات باتخاذ تلك التدابير أو بعضها الا بموافقة لجنة التموين العليا .
(نقض جنائى ٢/٨/١٩٦٨ - موسوعتنا الذهبية ج ٣ فقرة ١٩٠٩) .

الباب الأول

احكام عامة

مادة ١ - (مستبذنة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦) يجوز لوزير التموين (١) لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة في التوزيع أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل التدابير الآتية أو بعضها :

(أ) فرض قيود على انتاج أية مادة أو سلعة وتداولها واستهلاكها بما في ذلك توزيعها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين لهذا الغرض .

(ب) فرض قيود على نقل أية مادة أو سلعة من جهة الى أخرى .

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٠ بالتريخيص لوزير النقل في تكليف مالكي ومستغلى وسائل النقل بالقيام ببعض عمليات نقل البضائع . وفيما يلى نصه :

مادة ١ - مع عدم الاخلال باحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما ، يجوز لوزير النقل في حالة الضرورة وبموافقة اللجنة العليا لشئون النقل المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٠ لسنة ١٩٦٩ ، أن يصدر أوامر تكليف الى مالكي أو مستغلى وسائل النقل المستعملة في نقل البضائع والمواد لحساب الغير ، سواء كانوا من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ، بعمليات النقل التى يحددها طبقا للأسعار والشروط والاضاع التى يصدر بها امر التكليف .

ويحدد مقابل الأداء أو الثمن أو التعويض في جميع احوال التكليف وفقا لأحكام المادتين ٤٤ ، ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه ، كما تتبع في الطعن في قرارات لجان التقدير ، القواعد والاجراءات المنصوص عليها في المادة ٤٨ منه .

مادة ٢ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد يعاقب بالعقوبة الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه كل من يخالف احكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

(ج) تقييد منح الرخص الخاصة بإنشاء أو تشغيل المحال التى تستخدم فى تجارتها أو صناعتها أية مادة أو سلعة .
(د) تحديد أقصى صفقة يمكن التعامل بها بالنسبة الى أية مادة أو سلعة .

(هـ) الاستيلاء على أية واسطة من وسائط النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع أو محل صناعة أو عقار أو منقول أو أى مادة أو سلعة — وكذلك إلزام أى فرد بأى عمل أو إجراء أو تكليف وتقديم أية بيانات (١) .

(و) تحديد الأسعار فيما يتعلق بالمواد والسلع التى تستولى عليها عليها. وزارة التموين. وتشرف على توزيعها بالاتفاق مع وزارة التجارة ووزارة الصناعة .

مادة ٢ — تلغى بحكم القانون العقود التى تكون قد أبرمت بشأن المواد المشار إليها فى المادة الأولى ولم تنفذ قبل اتخاذ التدابير الواردة فى تلك المادة .

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الفروق المالية الناتجة من بيع المواد المستولى عليها (الجريدة الرسمية فى ١٩٦٠/٦/٢ - العدد ١٣٦) وفيما يلى نصه :

مادة ١ — تؤول للخزانة العامة الفروق المالية الناتجة من بيع المواد المستولى عليها استيلاء عاما بالاسعار المحددة جبريا لبيعها أو بتحديد نسبة ربح فى تجارتها .

ومع عدم الاخلال بالأحكام النهائية الصادرة فى هذا الشأن يعتبر — صحيحا ما تم تحصيله من الفروق المالية التى سبق أن ألت للخزانة العامة من بيع تلك المواد .

مادة ٢ — يجوز بطريق الحجز الاداري اقتضاء الفروق المالية المشار إليها فى المادة السابقة .

ولا تجوز المطالبة بأى تعويض نتيجة لهذا الإلغاء •

مادة ٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠) على كل من تصرف الى حصص من الموانئ والأسطح المشار اليها في المادة (١) أن يتبع في توزيعها القواعد التي يضعها وزير التموين والتجارة الداخلية في هذا الشأن .

هـادة ٣ مكرر (١) يحظر على أصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون أو يتجرون في السلم التدوينية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين (١)

١٠. تموين وتسعير جبرى

أن يقفوا العمل فى مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه
المعتاد الا بترخيص من وزير التموين (١) .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ بشأن حظر
الاتجار فى الذرة الصفراء المستوردة الصحيحة والمجروشة وحظر نقلها أو
الشروع فيه بغير ترخيص (الوقائع المصرية فى ١٦/٤/١٩٨٣ - العدد
٩١) المعدل بالقرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨٧ . قرار وزير التموين والتجارة
الداخلية رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٨٧ بشأن حظر الاتجار فى الارز الشعير (الوقائع
المصرية فى ٢٣/٩/١٩٨٧ - العدد ٢١٥) .

(١) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٢
بتشكيل لجان بحث طلبات التوقف عن ممارسة الصناعة أو التجارة على
الوجه المعتاد تنفيذا لنص المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة
١٩٤٥ (الوقائع المصرية فى ٢٧/٢/١٩٧٢ - العدد ٤٥) ونص على
ما يأتى :

مادة ١ - يتولى بحث طلبات التوقف عن ممارسة الصناعة أو التجارة
على الوجه المعتاد تنفيذا لنص المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ المشار اليه لجنة تشكل على الوجه التالى :

السيد المحافظ أو من ينيبه رئيسا
مدير التموين والتجارة الداخلية بالمحافظة المختصة ومن ينيبه عضوا
مندوب عن وزارة العمل عضوا
مندوب عن وزارة الصناعة عضوا
مندوب عن وزارة القزاة عضوا

مادة ٢ - على أصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون أو يتجرون فى
السلع الواردة بالقرار الوزارى رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ والقرارات المعدلة له
أن يتقدموا بطلب الترخيص بالتوقف عن ممارسة الصناعة أو التجارة على
الوجه المعتاد الى مديرية التموين والتجارة الداخلية التابعين لها .

مادة ٣ - تقيد مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة بطلبات
التوقف فى سجل خاص مرقم بأرقام سلسلة حسب تاريخ ورودها وتقوم
بقحصها ودراستها موضحة الأسباب التى من أجلها قدم طلب التوقف وبيان
عدد العمال الذين يعملون لدى صاحب الشأن ثم يؤشر بالسجل أمام كل طلب

ويعطى هذا الترخيص لكل شخص يشئ أنه لا يستطيع الاستمرار في العمل إما لمعجز شخصى أو لخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله أو لأى عذر جدى آخر يقبله وزير التموين (١) .

بما تم من اجراءات وتاريخ ذلك ولا تزيد مدة فحص طلبات التوقف عن عشرة أيام من تاريخ تقديمها للمديرية .

مادة ٤ - تعرض الطلبات على اللجنة المذكورة في المادة الاولى لبحثها واتخاذ ما تراه في شأنها من قرارات مسببة .

مادة ٥ - تعقد اللجنة اجتماعاتها مرة كل خمسة عشر يوما الا اذا اقتضت الضرورة غير ذلك وعلى السيد مدير التموين والتجارة الداخلية أو من ينوبه اعداد جدول أعمال اللجنة والتقارير المطلوبة وكذا اخطار ذوى الشأن بقرار اللجنة يكتب موصى عليه يعلم الوصول في حدود المدة الواردة في المادة (٣٠) مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٦ - يلقى القرار رقم ٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وقد قضت محكمة النقض « أن الشارع اذ حظر بمقتضى المادة ٣ مكرر على اصحاب المصانع وقف العمل في مصانعهم وحظر على التجار الامتناع عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد قد شرط الوقف في المصانع بيد أنه لم يشترط وقوع الامتناع في المتاجر ومن ثم لزم أن يجرى حكمه في شأن الامتناع مطلقا بحيث ينتظم للتجار كافة سواء اكانوا مرخصا لهم أم غير مرخص اهم في مزاولة تجارتهم وسواء اكانوا من ارباب المجال التجارية أم لم يكونوا كذلك فان كان الجانى ذا متجر جاز اعمال نص الفقرة الخامسة من المادة ٥٦ من المرسوم بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في حقه بمعاقبته فضلا عن عقوبتى الحبس والغرامة الاصليتين بعقوبة الغاء رخصة المحل باعتبارها عقوبة تكميلية نوعية موضوعها المحل التجارى . اما اذا كان الجانى لا يمتلك متجرا فلا يسوغ توقيع هذه العقوبة لانها لا تصادف موضوعا » (طعن ١٤٣٩ لسنة ٣٥ قضائية جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨) .

(١) قضت محكمة النقض بأنه « على التاجر اثبات قيام العذر الجدى أو الجبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد حتى يكون امتناعه

ويفصل الوزير فى طلب الترخيص خلال شهر من تاريخ تقديمه ويكون قراره فى حالة الرفض مسيبا .

واذا لم يصدر الوزير قرارا مسيبا بالرفض خلال المدة المذكورة اعتبر ذلك ترخيصا .

دادة (٣) مكرر (ب) - (مضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠)
يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة من مائة جنيه (١) الى خمسمائة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من :

بعيدا عن دائرة التحريم - تعبير الشارع عن افساحه فى المجال العذر الشخصى بالتاجر أو الخسارة التى تصيبه من الاستمرار فى عمله - تقديم العذر الجدى الى وزارة التموين وانتهاها الى سلامته يلزمها بقبوله - والدفع بهذا العذر امام محكمة الموضوع يلزمها بتحقيقه فان صح وجب عليها تبرئة الممتنع « (الطعن ١٦٠١ لسنة ٣٥ قضائية جلسة ١١/١٠/١٩٦٥) .
وقضت كذلك بان المشرع اوجب بنص القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ - المعدل للمادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المضافة اليه بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ - أن يثبت التاجر قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد ، وعبر عن افساحه فى مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الاعذار أو المبررات أو المواقف المشروعة .
ومتى وجد احداها بصورة جدية ، كان الامتناع بعيدا عن دائرة التجريم ،
واذا قدم العذر الجدى الى وزارة التموين وانتهت الى سلامته تعين عليها قبوله ،
واذا دفع به امام محكمة الموضوع تعين عليها النظر فيه وتحقيقه حتى اذا ما صح لديها قيامه وجب عليها تبرئة الممتنع (نقض جنائى ١٩٧٢/٢/١ - موسوعتنا الذهبية ج ٥ فقرة ٦٣) .

(١) قضت محكمة النقض بأنه حيث أن البين من مطالعة الاوراق أن الدعوى الجنائية اقيمت ضد المطعون ضده بوصف أنه فى يوم ١٧/١٠/١٩٨٠ اشترى لغير استعماله الشخصى ولاعادة البيع مواد التموين الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، ومحكمة أول درجة عاقبته عن هذه التهمة بتغريمه مائة جنيه والمصادرة ، فاستأنف ، ومحكمة ثانى درجة قضت بحكمها المطعون فيه حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لعقوبة الغرامة يجعلها

١ - اشترى لغير استعماله الشخصي ولإعادة البيع مواد التموين الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وغروهما .

٢ - خنط المواد التموينية المسعرة جيريا أو المحدد ربحها بغيرها من المواد أيا كانت أو غير مواصفاتها أو باع هذه المواد بعد خلطها أو تغيير مواصفاتها .

٣ - من عهد اليه بتوزيع المواد التموينية في مناطق معينة أو على أشخاص معينين ويخالف ذلك بالتصرف فيهما خارج هذه المنطقة أو الى غير هؤلاء الأشخاص .

٤ - من قلد عيارات المواد التموينية المعدة بمعرفة أجهزة الحكومة أو القطاع العام وفروع أى منهما أو الجمعيات التعاونية الاستهلاكية أو بناء على المواصفات التي تحددها إحدى تلك الجهات أو بنسأء عسى

خمسین جنیہا ، وتأييده فيما عدا ذلك ، وقد استند هذا الحكم في قضائه بالادانة الى ذات الاسباب التي استند اليها الحكم الابتدائي . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣ مكررا « ب » من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين ، المعدل بالقانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨١ تنص على معاقبة مرتكب الجريمة التي دين بها المطعون ضده « بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ، وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين » وكان الحكم الابتدائي قد اختار عقوبة الغرامة والتزم في تقديره لها الحد الأدنى المقرر قانونا وهو مائة جنيه ، فان الحكم المطعون فيه اذ خزل بها عن ذلك الحد جعلها خمسين جنيتها يكون قد خالف القانون ، ولما كان تصحيح هذا الخطأ الذي اثبتني عليه الحكم لا يخضع لأي تقدير موضوعي مادامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها في ثبوت التهمة ، فانه يتعين - بحسب القاعدة المخصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - تصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون ، وهو ما يتحقق بتأييد الحكم المستأنف . (بنقض جنائي ١٩٨٤/١٣/٢٥ - مدونتنا الذهبية - العهود الثاني - فقرة ٥٠٦) .

أمر منها أو استعمال أو تداول تلك لمعلومات أو حازها بقصد استعمالها أو تداولها وكان علما بتقليدها •

هـ - من توصل بدون وجه حق بتقرير حصة ليه فى توزيع مواد تموينية أو غيرها من المواد التى يتم توزيعها طبقا لنظام الحصص، وذلك بناء على تقديم معلومات أو وثائق غير صحيحة أو توصل الى الحصول على هذه الحصص نفسها دون وجه حق أو بعد زوال السبب الذى قلم عليها تقرير حقه فيها •

ومن استعمال الحصة أو تصرف فيها على غير الوجه المقرر ذلك، أو إخلالا بالخض من تقرير التوزيع بالحصص •

و من كان مختصا بتقرير هذه الحصص أو بصرفها متى قرر الحق فى الحصة أو أقر صرفها وكان علما بغدم أحقية المقررة له أو المخسرة له •

(٩) من نشر أخبار أو إعلانات غير صحيحة أو أدلى ببيانات كاذبة أو نشر شائعات تتصل بوجود سلعة تموينية أو بتوزيعها أو بسعرها بقصد رفع السعر •

ويحكم فى جميع الأحوال بمصادرة المواد أو المبيعات المضبوطة •

الباب الثانى

أحكام خاصة باستخراج الدقيق وصناعة الخبز (١)

مادة ٤ - يحظر - بغير ترخيص من وزارة التموين - على أصحاب المطاحن والمخابز والمحال العامة أو المسئولين عن إدارتها وعلى تجار الدقيق أن يستخرجوا أو يعرضوا للبيع أية حصة كتبت دقيقا غير الدقيق المطبق لنظم الصفاة واشترطت التى يحددها وزير التموين بقرار يصدره بموافقة

(٦) صدر قرار وزير التموين رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ فى شأن القمح ومنتجاته •

لجنة التموين العليا • ويبين ذلك انقرار الطريقة التى يجرى بها
تصريف كميات الدقيق غير المطابقة لمتواصفات الجديدة فى تزيخ صدور
ذلك انقرار •

ويجب على أصحاب المطاحن أو المسئولين عن ادارتها تنقية الحبوب
التي يستخرج منها الدقيق قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة باتخاذ
جميع : وسائل الممكنة وعلى الأخص النفس والغربة •

مادة ٥ - (المند ثانيًا مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون
رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦) يحظر على أصحاب المخازن والمحال العمومية أو
المسؤولين عن ادارتها بغير ترخيص من وزارة التموين :

(أولا) أن يصنعوا أو يعرضوا للبيع أو يجرزوا بأية صلة كانت غير
المخبز المصنوع من الدقيق المشار اليه فى المادة السابقة •

(ثانيًا) ادخال دقيق أية مادة أخرى على الدقيق سالف الذكر
اثناء عملية الخبز ، ويحدد وزير التموين بقرار منه الطريقة التى يجب على
أصحاب المخازن أو المسئولين عن ادارتها اتباعها فى صناعة الرغيف من يدايتها
الى نهايتها •

مادة ٦ - (١) يحظر على أصحاب المطاحن ومديريها للمسؤولين أن
يبيعوا : أو يسلموا على أى وجه كان أية كمية من مقادير القمح أو الشعير
أو الشمر أو الأرز أو الذرة الموجودة أو التى توجد فى حيازتهم بغير ترخيص
من وزارة التموين على أنه يجوز لهم بيع الدقيق الناتج من هذه الحبوب
بمقتضى أدوات تصدر لهذا الغرض من وزارة التموين أو غروعها •

مادة ٧ - (١) يحظر على أصحاب المخازن ومديريها المسؤولين
والمستخدمين والعمال بها أن يعرضوا للبيع أو يبيعوا أو يسلموا على أى
وجه كان الدقيق المنصرف اليهم من السلطات المختصة لصنع الخبز •

(١) اوقف العمل بالمادتين ٦ و ٧ بقرار وزير التموين رقم ٨٨ لسنة
١٩٥٧ - (الوقائع المصرية فى ١/٧/١٩٥٧ - العدد ٥٢ مكرر «ب») •

مادة ٨ - يصدر وزير التموين القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة ويحدد في تلك القرارات النسبة التى يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأنه « ان القرارات التى يصدرها وزير التموين ببيان وزن الرغيف في كل محافظة والتى يحدد فيها نسبة التسامح بسبب الجفاف لا تقيد القاضى في تكوين عقيدته من جميع العناصر المطروحة امامه في الدعوى » (الطعن ١٩٦٧ لسنة ٣٦ قضائية جلسة ١٩٦٧/١/٣١) . وقضت أيضا بان القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لم يخول وزير التموين سوى ان يصدر القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف ولم يمنحه من السلطة في هذا الصدد أكثر من ذلك . واذن فالقرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ الذى اوجب ان يكون الاعتماد في ثبوت المخالفة على وزن عدد من الارغفة لا يقل عن مائتى رغيف لا يعدو ان يكون أمراً لموظفى التموين بتنظيم العمل حتى يتثبتوا من وقوع المخالفة قبل طلب المحاكمة . وعلى ذلك فالقول بان الجريمة لا تنشأ ولا يكون لها وجود الا اذا تناول الوزن عددا معينا من الارغفة هو قول لا يتفق والقانون ثم ان الاصل في المواد الجنائية ان القاضى يكون عقيدته من جميع العناصر المطروحة امامه في الدعوى ، ففضى اطمان الى ثبوت المخالفة وقع عقوبتها . فالقول باستلزام وجود عدد معين من الارغفة لقيام الجريمة يؤدى الى عدم معاقبة من لا يوجد لديه وقت التفتيش هذا العدد المعين بالقرار ولو كانت المخالفة ثابتة عليه بطريق لا يقبل الشك وهذا لا يمكن قبوله . (نقض جنائى ١٩٤٩/١١/٨ - موسوعتنا الذهبية - ج ٤ فقرة ١٠٧١) وان المسادة الثامنة من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد خولت وزير التموين ان يصدر القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة وتحديد النسبة التى يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف ، ولكنها لم تخوله الحق في تعيين الدليل الذى يجب اتباعه في اثبات هذا العجز ، فاذا كان قرار وزير التموين الذى يشير اليه الطاعنان قد نص على ضرورة وزن عدد معين من الارغفة ، فان ذلك يكون من قبيل الاوامر المقصود بها الارشاد والتوجيه للموظفين التابعين له المنوط بهم المراقبة واثبات المخالفات كما يكون عملهم سليماً دقيقاً ولا يترتب عليه تقييد القاضى بطريق معين من طرق الاثبات في استظهار وجود العجز من جميع الادلة التى يطمئن اليها ويرى انها تؤدى الى ذلك (نقض جنائى ١٩٥٢/٢/٣٥ - موسوعتنا الذهبية - ج ٤ فقرة ١٠٨١) ، كما قضت بان المسادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أنه : « يصدر وزير التموين القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة ، ويحدد في تلك القرارات

الباب الثالث

احكام خاصة بتداول القمح والمشمع

(البغية) والشعير والأرز والذرة (١)

مادة ٩ - يجوز لموزير التموين - بموافقة لجنة التموين العليا - أن يصدر قرارات بالاستيلاء على القمح والمشمع والشعير والأرز والذرة بالمقادير اللازمة لتموين البلاد .

ويمين وزير الزراعة بقرار يصدره في أول كل موسم مقدار الكمية الواجب تسليمها لى الحكومة عن كل فدان بالنسبة لكل منطقة من المناطق المزروعة من هذه الحبوب .

ولا تحول أية مطالبة ناشئة عن أى تعاقد أو حق دون تسليم الحكومة

النسبة التى يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف « . ومقتضى هذا النص أن التسامح في وزن الخبز بسبب الجفاف هو من الرخص المخولة لموزير التموين يستعملها حسبما يراه بغير معقب ، وقد استعمل وزير التموين هذه الرخصة بصدد الخبز البلدى فأجاز التجاوز عن نسبة معينة من وزنه ، أما الخبز الشامى الذى يباع بسعر مضاعف فقد رأى عدم التسامح في وزنه بسبب الجفاف وهو في هذا انما يعمل في حدود التفويض التشريعى الذى نصت عليه المادة سالفة الذكر . ومن ثم فان دفاع الطاعن بأن وزير التموين باصداره القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ - الذى نص فيه على عدم التسامح في أوزان الخبز الشامى بسبب الجفاف - قد خرج على حدود التفويض التشريعى يكون على غير سند من القانون : (نقض جنائى ١٠/١١/١٩٦٩ - المرجع السابق ج ٥ فقرة ١٩) .

(١) أوقف العمل بأحكام هذا الباب بقرار وزير التموين رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٧ (الوقائع المصرية في ١٩٥٧/٧/١ - العدد ٥٢ مكر «ب») وقد صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم انتاج وتداول الارز الابيض ، ورقم ٥٧٩ لسنة ١٩٨٧ بشأن حظر الاتجار في الارز الشعير .

مقايير الحبوب المنصوص عليها فى الفقرة السابقة ويجب اجراء التسليم بصرف النظر عن نل حيز او معارضة • ، من حقوق اصحاب انشان على د بوب المسلمة تنتقل الى التمن الذى تدفعه الحكومة •

مادة ١٠ - يجب على اصحاب انحبوب المستولى عليها لحساب الحكومة أن يسلموا هذه المقادير اليها وأن يتبعوا فى ذلك الأوضاع التى تقررها وزارة المسالية •

وفضلا عن اجزاء المنصوص عليها فى المادة ٥٦ من هذه المرسوم بقانون يكون للسلطات التى يعينها وزير التموين لهذا الغرض الحق فى الاستيلاء من تلقاء نفسها على تلك المقادير •

مادة ١١ - يجوز لوزير التموين أن يصدر قرارات بفرض بعض انقيود على نقل وتداول كميات الحبوب المشار اليها فى المادة ٩ التى نفيش عن نصيب الحكومة المستولى عليه •

مادة ١٢ - فى الأحوال التى يتفق فيها على أن تكون أجرة الأرض عينية يجوز للمستأجر أن يدفع الايجار نقدا إذا كان تنفيذ الاتفاق يمنعه من تسليم نصيب الحكومة من الحبوب بالمقادير المشار اليها فى المادة ٩ • ويكون الدفع على أساس السعر المحدد وقت التواء •

مادة ١٣ - على كل مالك للحبوب وقت الحصاد أو حائز باية مدة كانت للأرض التى أنتجتها أن يذلى فيها يتعلق بالأرض المزروعة من هذه الحبوب أو المقادير المحصودة بجميع البيانات التى يطلبها منه المندوبون المعينون لهذا الغرض قبل الحصاد أو بعده •

الباب الرابع

احكام خاصة باستهلاك اللحوم (١)

مادة ١٤ — يحظر حفظ لحوم الحيوانات غير المستوردة من الخارج في محال التبريد (الثلاجات العماسمة) أو استخدامها في صناعة المحفوظات أو اللحوم المجففة الا بإذن خاص من وزارة التموين .

مادة ١٥ — لا يجوز بعد ظهر الأحد وفي يومى الاثنين والثلاثاء وفي صباح الأربعاء أن يذبح في السفنات العمومية أو في الأماكن التى تقرم مقامها الحيوانات المعدة لحومها للاكل .

ولا يجوز ذبح الحيوانات في الأيام الأخرى من الأسبوع الا بمتدار كمية من اللحم تساوى المتوسط اليومى لذبائح السلخانة أو الختان الذى يقوم مقامها في الأسبوع المقابل له من سنة ١٩٤٠ ناقصا ١٠٪ .
فإذا تجاوزت الطلبات في يوم معين الحد المرخص به وجب خفضها وترعى في خفض كميات اللحوم التى يبيعها القصابون عادة .

ولا يسرى تحديد عدد الذبائح المبين في الفقرة الثانية من هذه المادة على ذبائح الخنازير والجمال طوال أيام السنة .

ويجوز لوزير التموين أن ياهر برفع القيد الوارد في الفقرة الثانية من هذه المادة في جهة أو أكثر وذلك بالقدر اللازم للوفاء بالخاجات الطارئة للجيش أو السكان المدنيين .

مادة ١٦ — لا يجوز في أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع بيع اللحم البطازج أو المبرد أو عرضه للبيع .

(١) أوقف العمل بالمواد من ١٤ إلى ١٩ من هذا الباب بقاى وزير التجارة والصناعة رقم ١١١ لسنة ١٩٤٧ (الوقائع المصرية في ١٩٤٧/٣/١ العدد ١٣) وقد صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تداول المنتجات الحيوانية .

٢٠ تموين وتسعير جبرى

ولا يسرى الحظر السابق على الأرانب والطيور على اختلاف أنواعها والأسقاط واللحوم المعلّبة أو المحفوظة ولا على مستحضرات اللحم التى يجوز ألا تستهلك غورا .

مادة ١٧ - لا يجوز فى أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء تقديم أصناف من اللحوم - بما فى ذلك الأسقاط ولحوم الأرانب والطيور - أو بيع شطائرهما (سندوتش) فى المحال التى يرتادها الجمهور وبصفة خاصة فى الفنادق وللزلز والمطاعم والمقاهى والحانات واليوغىيات ومحال البقالة .

مادة ١٨ - يجوز لوزير التموين أن يحدّد بقرار منه الشروط التى يرخص بها على سبيل الاستثناء من نصوص هذا المرسوم بقانون فى بيع اللحوم فى أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء إلى الأوصى والمستشفيات والسفن حال رسوها فى المياه المصرية .

كذلك له أن يحدّد بقرار منه أيام الأعياد والمواسم والمصايف التى يرفع فيها الحظر المتصوص عليه فى المواد ١٥ إلى ١٧ .

مادة ١٩ - يحظر فتح مجال الجزارة فى محافظتى القاهرة والاسكندرية من الساعة العاشرة من مساء يوم الأحد إلى الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء من كل أسبوع .

ويجوز لوزير التموين أن يصدر قرارات بتطبيق أحكام المفقرة السابقة فى مدن أو جهات أخرى .

مادة ٢٠ - استثناء من أحكام المادة ٣٧ من لائحة ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ الخاصة بالسلفانات ومجال انجزارة يعاقب كل من يخالف المادة الأولى من اللائحة المذكورة فيما هو خاص بالخروج خارج السلفانات العمامة أو الأماكن التى تقوم مقامها بالخمس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات إلى خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

واستثناء من أحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بمنع ذبح عجول البقر وانائها يعاقب بالعقوبات المبينة بالفقرة السابقة كل من ذبح عجول البقر من الذكور قبل بلوغها سن السنتين (١) واناث الحيوانات المولودة في القطر المستعملة لحومها في الأكل قبل قفل أسنانها الا اذا أصيبت بمحادث يقتضى ذبحها .

وفضلا عن ذلك يحكم بمصادرة اللحوم موضوع المخالفة .

الباب الخامس

تدابير خاصة بزيادة محصول البطاطس

مادة ٢١ - لوزير التموين أن يصدر عند الاقتضاء قرارات

(١) صدر القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالزراعة في ١٠ سبتمبر ١٩٦٦ وقد ألغى في اصداره القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٢ ذبح عجول البقر وانائها والقوانين المعدلة له . ونص في المادة ٦٠٩ على منع ذبح وبيع عجول البقر قبل بلوغها سن السنتين واناث الايقار قبل تبديل قواطعها ورتب على مخالفة ذلك العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٤٢ . كما نص في المادة ١٣٦ على منع ذبح الحيوانات المخصصة لحومها للاستهلاك العام خارج المجازر العامة أو الاماكن المخصصة رسميا للذبح . ورتب على مخالفة أحكام هذه المادة العقوبة المنصوص عليها بالمادة ١٤٣ د من القانون سالف الذكر وهي الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وصدر أيضا قرار وزير التموين رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٤ في شأن تحديد سن عجول البقر من الذكور ونص في مادته الاولى على ما يأتى :

« في تطبيق أحكام المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه يعتبر عجل البقر من الذكور قد بلغ سن السنتين اذا كان قد يدل بنشايه اللبنة (القاطعتين الاماميتين) ثنائيا مستديمة أو بلغ وزنه ٢٦٠ كيلو جراما قائما . ولا يؤخذ بالمعيار الأخير الا في السلخانات التي توجد بها موازين » .

وبموجب القرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٦١ تقرر أن يكون وزن عجل البقر من الذكور بمحافظة أسيوان ٢٣٠ كيلو جراما (الوثائق المصرية في ١٩٦١/٣/٢ - العدد ١٨ ملحق) .

بتخصيص وتوزيع الأجزء التى يرى لزومها من مخازن التبريد والتلاجات الموجودة فى جميع بلاد القطر لـخزن تقاوى البطاطس (١) .

وله أن يصدر غير ذلك من القرارات اللازمة لتنظيم هذا الاجراء بما فى ذلك تحديد حد أقصى للأسعار التى تؤجر بها الأجزاء المخصصة لخزن التقاوى .

مادة ٢٢ - يراعى فى توفير الحيز المفروض على كل مخزن - عدم المساس على قدر الامكان بالمعقود المبرمة عند صدور القرار الخاص بذلك ، فإذا كان الجزء الذى لم تبرم بشأنه عقود لا يكفى لهذا الغرض أو كانت جميع أجزاء المخزن قد أبرمت بشأنها عقود تأجير التى بحكم القانون من هذه المعقود ما بقي بايجاد الحيز المطلوب .

ولا تجوز المطالبة بأى تعويض نتيجة لهذا الالغاء فى حالة دفع عربون أو مقدم ايضار فانه يجب رده وتجرى المحاسبة عن المدة التى يكون قد نفذ فيها عقد التأجير .

ويحدد القرار الصادر فى هذا الشأن المهلة التى تعطى لتدبير الأجزاء المفروضة .

(١) صدر قرار وزير التموين رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم تخزين البطاطس بالتلاجات (الوقائع المصرية فى ١٤/٥/١٩٥٣ - العدد ٤٠) ، كما صدر القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٢ بأصدار أمر تكليف الى اصحاب التلاجات ومخازن التبريد المعدة لتخزين تقاوى البطاطس وتنظيم عمليات التخزين فيها (الوقائع المصرية فى ٢١/٥/١٩٦٢ - العدد ٣٩ - ملحق) المعدل بالقرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٣ (الوقائع المصرية فى ١٠/٧/١٩٦٣ - العدد ٥٠) .

الباب السادس

احكام خاصة بتداول السكر (١)

مادة ٢٣ - يجوز لوزير التموين أن يأمر بإلغاء أى عقد من العقود الحالية المبرمة بين شركة السكر وتاجر الجملة الذى يكون قد حكم عليه قبل صدور هذا المرسوم بقانون أو بعد صدوره لمخالفة أى حكم من الأحكام المتعلقة بشؤون التموين أو التسعير الجبرى ، وكذلك كل تاجر جملة يكون قد أشهر إفلاسه إلا اذا رد اليه اعتباره أو كان قد حكم عليه فى جنابة أو فى جنحة سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو رشوة أو تقالس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو غش أو تقليد أو شهادة زور أو اتجار فى المخدرات أو شروع فى الجرائم المذكورة .

مادة ٢٤ - لوزير التموين مع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية أن يوقف تاجر السكر بالجملة الذى ثبت تلاعبه أو إخلاله بأوامر وزارة التموين فيما يتعلق بتوزيع كميات السكر ويختار فى هذه الحالة من بين تجار الجملة المتعاقدين معهم التاجر تحول كمية السكر المخصصة للتاجر الموقوف إلى أن يفصل فى أمره .

الباب السابع

احكام خاصة بالغزل والمنسوجات

القطنية (١)

مادة ٢٥ - تشكل بوزارة التموين لجنة للغزل والمنسوجات القطنية

(١) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تداول السكر (الوقائع المصرية فى ١١/٢٨/١٩٨٧ - العدد ٢٦٩) .

(٢) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تداول الغزل والمنسوجات .

تمثل فيها وزارات التموين والمالية والتجارة والصناعة ومصانع الغزل والنسيج وتجار الأقمشة ويصدر بتعيين أعضائها قرار من وزارة التموين (١) .

ويؤخذ رأى اللجنة فى تحديد الأسعار والمواصفات المشار إليها فى المادتين ٢٦ و ٣٣ كما تبدى رأيها فى الموضوعات التى تطلب وزارة التموين اليها ابداء الرأى فيها .

وللجنة أن تقدم اقتراحاتها وتوصياتها فيما يكفل تموين البلاد بالغزل والمنسوجات القطنية .

مادة ٢٦ - يستولى من انتاج مصانع الغزل المحلية ومن الغزل المستورد على كميات غزل القطن التى يصدر بتحديددها قرار من وزير التموين .

ويحدد القرار الكميات التى يستولى عليها من كل نوع ونمرة .

كما يحدد ما يخص منها للتوزيع على مصانع نسج الأقمشة العادية وصناعة صيد الأسماك والأسعار التى تباع بها وما يخص منها لغير ذلك من الأغراض والأسعار التى تباع بها .

مادة ٢٧ - يوزع الغزل المستولى عليه على أصحاب الصناعات بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين .

ويكون التوزيع بالأوضاع والكيفية التى تقررها وزارة التموين .

مادة ٢٨ - لا يجوز بيع الغزل الذى يصرف بموجب البطاقات أو تراخيص أو التنازل عنه أو التصرف فيه بالمقايضة أو بأى نوع آخر من أنواع التصرفات .

كما لا يجوز استخدامه الا فى الأغراض المنصرف من أجلها وعلى الأنوال أو الماكينات أو الأجهزة التى صدرت عنها البطاقة أو الترخيص أو

على أنوال أو ماكينات أو أجهزة أخرى مماثلة لها تكون تحت يده حدف البطاقة أو التراخيص وموجودة بنفس المكان الذى سبق تبليغ الوزارة عنه •

ويجوز استخدام كل الغزل المنصرف على جزء من الأنوال أو المكينات أو للأجهزة ما دام ذلك ممكنا فنيا •

وعلى أصحاب البطاقات والتراخيص أن يخطرأ وزارة التموين فى خلال أسبوع بخطاب موصى عليه بعلم الوصول عن كل توقف أو نقص فى عدد الأنوال أو الماكينات أو الأجهزة يكون من شأنه عدم امكان استخدام كل المغزل المنصرف بموجب البطاقات أو التراخيص •

مادة ٢٩ - يجب على كل من حصل بترخيص خاص على الغزل تلواء بتعهدات معينة أن يرد الى الجهة التى استلته منها كميات الغزل انتى لم تستخدم أو لا يتوقع استخدامها فى الأغراض التى صرف من أجلها وذلك فى خلال أسبوع من تاريخ تنفيذ التمهيد أو من تاريخ اخطاره من الجهة المتهمة لها بالغاء التمهيد كله أو بعضه •

مادة ٣٠ - (ملغاة بالقانون رقم ٤١٢ لسنة ١٩٥٣) •

مادة ٣١ - يستولى من انتاج مصنع نسج الأقمشة العادية المحدية وأصحاب الأنوال اليدوية ومن المنسوجات المستوردة على كميات المنسوجات القطنية العادية التى يصدر بتحديدنها قرار من وزير التموين •

ويحدد القرار الكميات التى يستولى عليها من كل نوع والأسعار التى تباع بها (١) •

مادة ٣٢ - توزع المنسوجات المستولى عليها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين ويجب على النيهت والأشخاص الذين تصرف اليهم المنسوجات توزيعها أو تشغيلها بشروط والأوضاع التى يقررها وزير التموين لهذا الغرض •

٢٦ تموين وتسعير جبرى

مادة ٣٣ - يحدد وزير التموين بقرار يصدره المواصفات الخاصة بالغلز والمنسوجات المستولى عليها .

مادة ٣٤ - البطاقات والتراخيص الخاصة بصرف الغلز والمنسوجات شخصية ولا يجوز التنازل عنها .

وفى حالة نقل المصنع أو المتجر من جهة إلى أخرى أو انتقال ملكية المصنع أو المتجر أو انتهاء وضع اليد عليهما أو الوفاة تصبح البطاقات أو التراخيص لاغية ويحظر استخدامها ويجب ردها إلى وزارة التموين .

ويجوز إعادة اصدار البطاقات أو التراخيص إلى أصحابها أو المشترين أو واضعى اليد الجدد أو الورثة حسب الأحوال .

والبطاقات أو التراخيص المباد اصدارها والتي تصدر بدل فاقد أو تالف يحصل عنها رسم قدره جنيه مصرى واحد .

ولووزير التموين الغاء البطاقات أو التراخيص فى أى وقت أو تعديل الكميات المقررة بموجبها أو إيقاف التصرف بها للمدة التى يحددها .

مادة ٣٥ - لا تترتب أية مسئولية مدنية على الحكومات بسبب عدم منح بطاقات أو ترخيصات الغلز والمنسوجات أو إلغائها أو تعديلها أو عدم صرف الكميات المبينة بها تنفيذا لأحكام هذا المرسوم بقانون أو لأحكام التى كان معمولا بها قبل صدوره .

مادة ٣٦ - يجوز لوزير التموين بقرار يصدره تنظيم وسائل الرقابة على مصانع الغلز والمنسوجات وغيرها لتعرف مقادير إنتاجها وكيفية التصرف فيها .

الباب الثامن

أحكام خاصة بحلج القطن

مادة ٢٧ — استثناء من أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ يجب على أصحاب المحالج أو المسئولين عن ادارتها وعنى مديرى البنك أن يتموا حلج مقادير القطن الزهر التى تكون مودعة فى شون المحالج أو البنوك فى المواعيد التى يحددها وزير التميمين بقرار يصدره فى كل موسم بالاتفاق مع وزير الزراعة •

وتفصم عند الشزوم من ثمن البذرة المستولى عليها الأجرة المستحقة لصاحب المحالج أو البنك أو الشزونة مقابل حلج القطن الناتجة منها هذه البذرة •

الباب التاسع

أحكام خاصة بتداول ورق الجرائد

مادة ٢٨ — يقوم مستوردو ورق الجرائد باستيراد الكميات التى تخضع لكل منهم لحساب اتحاد أصحاب الصحف وعليهم أن يقوموا بتوزيع ما يرد اليهم من الورق على أصحاب الصحف وفقا للمقررات التى تحددها وزارة التميمين •

مادة ٢٩ (١) — يحظر بغير ترخيص سابق من وزارة التميمين التداول فى ورق الجرائد سواء كان على شكل لفات أو رزم أو أفردخ أو دشت أبيض •

(١) صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢١٢ لسنة ١٩٤٧ (الوقائع المصرية فى ١٩٤٧/٤/٢٧ — العدد ٣٩) ونص فيه على ايقاف العمل بأحكام المادتين ٣٩ و ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ •

كما يحظر على أصحاب الصحف والمسؤولين عن ادارتها أن يستخدموا
ما يسلم اليهم من كميات الورق لطبع صحفهم في غير هذا الغرض ما
لم يحصلوا على ترخيص بذلك من وزارة التموين *

مادة ٤٠ - (١) يحظر على أصحاب المطابع والمسؤولين عن ادارتها
أن يطبعوا كميات ورق الجرائد التى تسلم اليهم الا بعد أن يقدم لهم
الطالب بياناً كتابياً برقم وتاريخ اذن الصرف الصادر من وزارة التموين
والجهة المسحوب عليها *

مادة ٤١ - لوزير التموين بقرار يصدره أن يفرض على أصحاب
الصحف وأصحاب المطابع ومتمهدى بيع الصحف والمشتغلين بتجارة
الصحف المرتجعة مسك السجلات وتقديم البيانات اللازمة لمراقبة تنفيذ
أحكام المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من هذا المرسوم بقانون *

الباب العاشر

حظر الاستيلاء على ما يوزع من المواد والمنتجات اغاثة للفقراء والمصابين

مادة ٤٢ - يحظر الاستيلاء على المواد والمنتجات وغير ذلك من
السلع التى توزعها الحكومة أو الهيئات أو الجمعيات الخيرية أو الأفراد
لاغاثة الفقراء والمصابين من أهالى المديريات والجهات التى يصدر بتعيينها
قرار من وزير التموين سواء كان الاستيلاء عن طريق الشراء أم القايضة
أم بأية وسيلة أخرى (٢) *

الباب الحادى عشر

أحكام خاصة بأوامر الاستيلاء والتكاليف

مادة ٤٣ - يجب على كل من يسلم مواد أو أدوات تم الحصول
عليها بطريق الاستيلاء المشير اليه فى المادة الأولى بند (٥) من هذا

المرسوم بقانون أن يستعملها فى الأغراض التى اتخذ تدبير الاستيلاء من أجلها .

وبين وزير التموين بقرار منه الإجراءات التى يجب اتباعها لرد هذه المواد أو الأدوات فى حالة عدم استعمالها أو بعضها فى تلك الأغراض .

مادة ٤٤ - ينفذ الاستيلاء المنصوص عليه فى المادة الأولى بنسب (هـ) من هذا المرسوم بقانون بالاتفاق الودى فان تعذر الاتفاق طلب أدائه بطريق تجبر .

وان وقع عليهم طلب الأداء جبر الحق فى تعويض أو جزاء يحدد على الوجه الآتى :

لما المنتجات والمواد ووسائل الجبر والنقل سيكون الثمن المستحق هو ثمن المثل فى تاريخ الأداء بصرف النظر عن الربح الذى كان يمكن الحصول عليه لو تركت حرية التصرف فى الأشياء المطلوبة وحدث ارتفاع فى الأسعار بسبب المضاربة أو احتكار انصف أو بسبب أى ظرف آخر يتصل بالحالة .

وأما المقارات والمحال الصناعية والتجارية التى تشغلها الحكومة فلا يجوز أن يزيد التعويض على غائدة رأس المال المستثمر وفقا لتسعير العادى الجارى بالسوق مضافا اليه مصاريف الصيانة والاستهلاك العادى للمباني والمنشآت أو مضافا اليه فى حالة الاستعمال الاستثنائى مبلغ يوازى استهلاك الآلات أو استبدالها ولا يجوز بأى حال أن يزيد التعويض على صافي أرباح العام السابق وفقا لآخر ميزانية بعد مراجعتها أو وفقا للتصريح المقدم فى شأن عريضة الربح .

وأما الفروض الشخصية سيكون متوسط الجزاء جزء المثل عن عمل شبيه به فى تاريخ الأداء فإذا فرض العمل على عمال أو مستخدمى المحال

٣٠ تموين وتسعير جبرى

الصناعية أو التجارية أو العمليات الخاصة بموضوع الائتزام به مرفق
عام كان الجزء هو عين ما يحصل عليه العامل أو المستخدم وقت الطلب.

مادة ٤٥ - تقوم وزارة التموين قبل الاستيلاء على المؤن والأماكن
والمواد المطلوبة بمجرد تلك الأشياء جردا وصفيا في حضور صاحب الشأن
فيه أو بعد دعوته للحضور بخطاب مسجل وفي نهاية الاستيلاء يتبع عند
الانقضاء نفس الاجراء لمعينة الاستهلاك الاستثنائى أو تقوم المبانى
أو هلاك المواد (١) .

مادة ٤٦ - يجوز بعد اتمام الاجراءات المنصوص عليها في المادة
السابقة ابقاء الأشياء موضوع الاستيلاء في المكان المحفوظة فيه يهراسه
الحائزين لها وتحت مسؤوليتهم حتى يتم استلام هذه الأشياء أو توزيعها
بالطريقة التى تقررها وزارة التموين .

مادة ٤٧ - تحدد الأثمان والتموينات والجزاءات المشترط اليها في

(١) قضت محكمة النقض بأن الاستيلاء الذى تنتقل بموجبه ملكية
الشيء المستولى عليه الى الحكومة لا يتحقق من مجرد صدور قرار الاستيلاء
في ذاته وإنما يشترط - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - الاستيلاء الفعلى
المقترن بالتسليم للمواد المستولى عليها ويكون ذلك بجردها جردا وصفيا في
حضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل فإذا لم تتوافر
هذه الشروط فإن قرار الاستيلاء لا يعدو ان يكون اجراء تنظيميا قصد به
تحقيق العدالة في التوزيع على المستهلكين ومنع المضاربة في السلعة وتحديد
الكميات الواجب صرفها منها وليس من شأن مثل هذا القرار نقل ملكية
السلعة ونقل حيازتها الى الحكومة ولا تملك الحكومة بموجبه وبمجرد صدوره
اقتضاء حصيلة من ثمن السلعة فإن فعلت عدت الحصيلة التى تستولى عليها
نوعا من الضريبة أو الرسوم المفروضة بغير الطريق القانونى . ولا يصح
الاتفاق على فرض هذه الحصيلة لمخالفة ذلك للنظام العام إذ الضريبة لا تفرض
بالاتفاق . (نقض جنائى ١٦/١١/١٩٦٥ - موسوعتنا الذهبية ج ٣ فقرة

المادة (٤٤) بواسطة لجان تقدير (١) يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير التموين .

وفيما يتعمق بالفروض التى يجوز أن تكون لها تعريفات أسرار يحدد وزير التموين تلك التعريفات بناء على عرض لجان التقدير .

مادة ٤٨ - تقدم المعارضة فى قرارات لجان التقدير الى المحكمة الابتدائية المختصة بناء على طلب ذوى الشأن خلال أسبوع من تاريخ إخطارهم بخطاب مسجل بتلك القرارات ، ويجب على قلم كتاب هذه المحكمة أن يقدم العريضة فى خلال ٢٤ ساعة من استلامها الى رئيس الدائرة المختصة ويحدد الرئيس جلسة لنظر هذه المعارضة ويحدد الرئيس جلسة لنظر هذه المعارضة ويخطر قلم الكتاب الخصوم بالموعد وخطاب مسجل يعلم الوصول يرسله قبل موعد الجلسة بخمسة أيام على الأقل .

وتحكم المحكمة على وجه الاستمجال ولا يجوز الطعن فى حكمها بأى طريقة من طرق الطعن العادية أو غير العادية (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن تخويل لجان التقدير دون غيرها سلطة تقدير التعويض المستحق عن الاستيلاء ابتداء - وفقا للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - لا يحول دون التجاء ذوى الشأن الى المحاكم بطلب تعويضهم عن الضرر الناشئ عن تأخير هذه اللجان فى إصدار قراراتها وذلك على أساس المسؤولية التقصيرية اذا توافرت الشروط اللازمة لتحقيق هذه المسؤولية اذ يعتبر تأخير اللجنة بغير مسوغ شرعى تقتضيه ظروف الأحوال خطأ يستوجب مسؤولية الادارة عن الضرر المتسبب عنه . (نقض جنائى ١٣/١/١٩٦٦ - موسوعتنا الذهبية ج ٣ فقرة ١٩٢٦) .

(٢) قضت محكمة النقض بأن المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين معدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٥٦ قد نصت على انه « يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة فى التوزيع أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل التدابير الآتية أو بعضها : (٥) الاستيلاء على ... أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع فى محل صناعة

أو عقار أو منقول أو أى مادة أو سلعة ... » ونصت المادة ٤٤ من المرسوم بقانون أنف الذكر على أن « ينفذ الاستيلاء المنصوص عليه في المادة الأولى بند (٥) بالاتفاق الودى فإن تعذر الاتفاق طلب أدائه بطريق الجبر ولن وقع عليهم طلب الأداء جبرا الحق في تعريض أو جزاء يحدد على الوجه الآتى ... » . ونصت المادة ٤٧ منه على أن « تحدد الأثمان والتعويضات والجزاءات المشار إليها في المادة ٤٤ بواسطة لجان تقدير يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير التموين » . كما نصت المادة ٤٨ على أنه « تقدم المعارضة في قرارات لجان التقدير الى المحكمة الابتدائية المختصة بناء على طلب ذوى الشأن خلال أسبوع من تاريخ إخطارهم بخطاب مسجل بتلك القرارات ، ويجب على قلم كتاب تلك المحكمة أن يقدم العريضة في خلال ٢٤ ساعة من استلامها الى رئيس الدائرة المختصة ويحدد الرئيس جلسة لنظر هذه المعارضة ويخطر قلم الكتاب الخصوم بالموعد بخطاب مسجل يعلم الوصول يرسله قبل موعد الجلسة بخمسة أيام على الأقل . وتحكم المحكمة على توجه الاستعجال ولا يجوز الطعن في حكمها بأى طريقة من طرق الطعن العادية أو غير العادية » . ومفاد هذه النصوص أن المشرع رأى لاعتبارات تتعلق بالصالح العام أن يبيح في ظروف استثنائية معينة الاستيلاء على أية مصلحة خاصة أو مصنع أو محل صناعة أو عقار أو منقول ... واشترط لذلك أن يعرض صاحب الشأن عن هذا الاستيلاء ، وحدد الطريقة التى يتم بها تقدير التعويض والجهة التى تتولى هذا التقدير فخص بها اللجان التى يصدر وزير التموين قرارا بإنشائها على أن يحصل التقدير وفقا للأسس التى بينها هذا المرسوم بقانون . ثم رسم الطريق الذى يتبع للطعن في هذا التقدير إذا لم يرضيه صاحب الشأن فنص على أن يحصل هذا الطعن بطريق المعارضة في قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية المختصة وأوجب اتباع إجراءات خاصة للفصل في هذه المعارضة. كما نص على أن الحكم الذى يصدر فيها يكون انتهايا وغير قابل للطعن بأى طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية ، ولما كانت القواعد المتقدمة الذكر التى رسمها المرسوم بقرنون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قواعد أمرة والاختصاص الوارد فيها متعلق بالنظام العام ولا يجوز مخالفته وكان تخويل الاختصاص للمحاكم بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان التقدير - وهى قرارات إدارية - يعتبر استثناء من الأصل الذى يقضى باختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية فانه يجب قصر هذا الاستثناء

المباب الثانى عشر

العقوبات

مادة ٤٩ - يتولى اثبتت الجرائم انتى تقع بالمخالفة لأحكام هذا
الرسوم بقانون مامورو الضبطية القضائية والموظفون الذين يندبهم

في الحدود المنصوص عليها في الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وجعل ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص مقصورة على النظر فيما يرفع اليها من طعون في القرارات التي تصدرها لجان التقدير المبينة في المادة ٤٧ من ذلك المرسوم بقانون فلا تختص بنظر الدعاوى التي ترفع اليها بطلب تقدير هذا التعويض ابتداء وقبل ان تصدر اللجنة المختصة قرارها فيه ، والقول بغير ذلك يترتب عليه تفويت الغرض الذى ابتغاه المشرع من وضع تلك الاحكام وفتح الباب لتقدير التعويض بغير الطريق والقواعد التى رسمها الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ مما يؤدى الى اهدار احكامه . وغنى عن البيان ان تحويل تلك اللجان دون غيرها سلطة تقدير التعويض المستحق عن الاستيلاء ابتداء لا يحول دون التجاء ذوى الشأن الى المحاكم بطلب تعويضهم عن الضرر الناشئ عن تاخير تشكيلها او تاخيرها في اصدار قراراتها وذلك على اساس المسؤولية التقصيرية اذا توافرت الشروط اللازمة لتحقيق هذه المسؤولية اذ يعتبر هذا التاخير بغير مبرر شرعى تقتضيه ظروفه الاحوال خطأ يستوجب مسؤولية فاعله عن الضرر المتسبب عنه ، لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر وقضى بالنسبة للشركة الطاعنة بقبول الدعوى المبتدأة التى رفعها المطعون ضده الاول امام المحكمة الابتدائية بطلب ندم خبير لتقدير ما يستحقه من تعويض بسبب استيلاء المطعون ضده الرابع بصفته على مطحنه وانتفاع الشركة الطاعنة به خلال الفترة من ٦٧/٦/٧ الى ٦٩/٨/٣ مع الحكم الذى يسفر عنه تقرير الخبير - والزم الشركة الطاعنة بان تدفع الى المطعون ضده الاول مبلغ ٣٥٤ر٦٩٢٢ جنيه وذلك استنادا على ما قاله من احقية المطعون ضده الاول في الالتجاء مباشرة الى القضاء بدعوى مبتدأة مادام لم يثبت ان لجنة قد شكلت لتقدير المستحق له وانها اصدرت قرارا في هذا الشأن ، فان هذا الحكم يكون خالف القانون واخطا في تطبيقه وتفسيه (نقض مدنى ١١/١١/١٩٨٢ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١١٣٣) -

وزير "تموين لهذا الغرض ويكون لهم فى أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية (١) .

(١) صدرت عدة قرارات وزارية ببيان الموظفين الذين لهم صفة رجال الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وهى قرار وزير التموين رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ ونص على ما يأتى :

مادة ١ - يكون للموظفين الموضحة وظائفهم بالكشف المرافق صفة مامورى الضبط القضائى لمراقبة تنفيذ أحكام الرسومين بقانونين رقمى ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما وإثبات الجرائم التى تقع فى دوائر اختصاصهم بالمخالفة لأحكام القرارات المنفذة لهما .

مادة ٢ - يجب أن يكون هؤلاء الموظفين من الحاصلين على مؤهلات عالية أو من موظفى الدرجة السابعة على الأقل .

مادة ٣ - (معدلة بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣) يستثنى من حكم المادة السابقة ضباط ومساعدى وكونستبلات البوليس والقوات المسلحة الذين ينتدبون للعمل بالوزارة . كما يكون اختصاصهم شاملا لجميع دوائر مراقبات التموين بالبلاد .

(أضيفت بالقرار ٢١ لسنة ١٩٥٣) كما يستثنى من حكم المادة المذكورة الموظفون الذين تخول لهم صفة مامورى الضبط القضائى فى دوائر اختصاصهم لمراقبة أحكام الرسومين بقانونين رقمى ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المنفذة لهما .

مادة ٤ - يجب على الموظفين الذين لهم صفة مامورى الضبط القضائى أن يرسلوا المحاضر التى يحضرونها فى نفس يوم تحريرها الى مركز البوليس المختص لقيدها وأرسالها للنياية .

ولا يجوز لهم ولا لرؤسائهم أن يتصرفوا فى هذه المحاضر بالحفظ وإذا ظهر لهم بعد تحرير المحاضر أسباب من القانون أو الواقع تبرر الحفظ فتكتب مذكرة بها وترسل الى مركز البوليس المختص أو الجهة التى أصبح من اختصاصها التصرف فى الموضوع .

مادة ٥ - يجب على مراقبات التموين أن ترسل فى أول كل شهر بيانا الى مراقبة التفتيش العام والمباحث بالوزارة عن المحاضر التى حررت خلال الشهر السابق مع ذكر اسم المخالف وعنوانه ونوع المخالفة .

مادة ٦ - تلغى القرارات رقم ٢١ و ٥٢٨ لسنة ١٩٤٥ و ٢٥ و ٧٢ و ١٢٤ لسنة ١٩٤٦ و ٩ و ٥٠ لسنة ١٩٤٧ و ٧٥٧ لسنة ١٩٤٨ و ٩٣ و ٢٤٣ لسنة ١٩٥١ و ١١٩ و ٢٣٧ و ١٤٠ و ١٤٦ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٧ و ١٦٦ و ١٦٨ و ١٧١ لسنة ١٩٥٢ كما يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٧ - على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

كشف مرافق للقرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢

ببيان الموظفين الذين لهم صفة الضبط القضائى في تنفيذ احكام

المرسومين بقانونين رقمى ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠

اولا - ديوان الوزارة :

١ - المراقبون ووكلاؤهم .

٢ - مديرو الادارات ووكلاؤهم .

٣ - رؤساء الاقسام ووكلاؤهم بالادارات المختلفة .

٤ - المفتشون والمحاسبون والمراجعون والمحققون والخبراء بالمراقبات العامة والادارات والاقسام التابعة لها .

٥ - (مضافة بالقرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧) مساعدو المفتشين .

ثانيا - مراقبات التموين بالمحافظات والمديريات :

١ - (معدلة بقرار وزير العدل الصادر بتاريخ ١٠/٧/١٩٥٨)
مراقبو المناطق التموينية ووكلائهم ومديري ادارة التفتيش ورؤساء اقسام التفتيش والمفتشون ومساعدوهم بهذه المناطق كل في دائرة اختصاصه .

٢ - (مضافة بالقرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٣) رؤساء مكاتب التموين ووكلائهم .

٣ - المفتشون .

٤ - (مضافة بالقرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧) مساعدو المفتشون .

ثالثا - (معدلة بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣) ضباط ومساعدى وكوئستبلات البوليس والقوات المسلحة الذين ينتدبون للعمل بالوزارة .

وصدر قرار وزير التموين رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٥/٢/٢٤ - العدد ١٦) ونص فى مادته الاولى على ما يأتى :

« مادة ١ - يكون لمراقب ووكيل ومفتش التموين والاسعار بمراقبة تموين الجيزة صفة مامورى الضبط القضائى لمراقبة تنفيذ أحكام المرسومين بقانونين رقمى ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما والقرارات المنفذة لهما بندرى الجيزة وامبابه » .

وصدر قرار وزير العدل بتاريخ ١٩٦١/٨/١٤ نصه كالاتى :

« يخول صفة مامورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما مديرو ادارات التفتيش ووكلائهم بمراقبات التموين بالمحافظات كل فى دائرة اختصاصه » .

(الوقائع المصرية العدد ٦٨ فى ١٩٦١/٨/٢٨)

وصدر قرار وزير العدل بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٩ بتحويل صفة مامورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ للسادة مدير عام ووكلاء مصلحة التسويق الداخلى والمراقب العام والموظفين الفنيون بالمراقبة العامة للتسويق .

(الوقائع المصرية العدد ٥ فى ١٩٦٣/١/١٧)

وصدر قرار وزير العدل بتاريخ ١٩٦٦/١١/١٥ ونصه كالاتى :

يخول صفة مامورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل وقرار السيد وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه موظفو وزارة التموين والتجارة الداخلية المذكورون بعد كل فى دائرة اختصاصه .

- ١ - مراقب عام ووكلاء المراقبة العامة للأسواق والسواحل .
- ٢ - مديرو أسواق النجيلة للخضر والفاكهة ووكلائهم .

(الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/١/٢ - العدد ١)

وصدر قرار وزير العدل رقم ٤٤١٠ لسنة ١٩٨٥ بشأن تحويل بعض مفتشى التموين العاملين داخل الدائرة الجمركية صفة مامورى الضبط القضائى (الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/١١/٧ - العدد ٢٥٣) .

وقد قضت محكمة النقض بأنه « مادام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يسبغ على موظفى التموين صفة رجال الضبطية القضائية بصدد الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكامه فإن التفتيش والضبط للذين وقعا من

ويكون لهم في جميع الأحوال الحق في دخول المصانع والمحال والمخازن وغيرها من الأماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد المشار إليها في هذا المرسوم بقانون أو القرارات انبثاقة تنفيذاً له كما يكون لهم الحق في طلب وفحص الدفاتر التجارية وغيرها من المستندات والفواتير والأوراق مما يكون له شأن في مراقبة تنفيذ تلك الأحكام .

ويجوز لهم تفتيش أى مكان آخر يشتبه في التخزين فيه على أنه إذا كان المكان مسكوناً وجب الحصول على إذن النيابة العمومية كتابة قبل دخوله .

وكذلك يكون لهؤلاء الموظفون معاينة المصانع التى تنتج المواد المشار إليها في هذا المرسوم بقانون وتقدير انتاجها ومعاينة وسائل النقل .

مادة ٥٠ - يعاقب كل من يمتنع عن تنفيذ القرارات المشار إليها في المادة ٢١ بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ١٠٠٠ جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين ويتضى الحكم بالازالة .

مادة ٥١ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ١٠٠ جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من أهمل في اخطار وزارة التموين عن التوقف أو النقص المشار اليه في المادة ٢٨ .

موظفى التموين يكونان صحيحين ويكون الحكم المطعون فيه اذ استند الى الدليل المستمد من مقارنة السجلات والدفاتر التى وجدها الموظفون بالمطحن لم يخطئ في شيء .

(محكمة النقض جلسة ١٩٤٩/٥/٣١ . المجموعة الرسمية للاحكام والبحوث القانونية) .

« والاصل في الاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضى واطمئنانه الى الإدلة المطروحة عليه ، فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أى بهنة أو قرينة يرتاح اليه دليلاً لحكمه الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولم يخرج المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ عن هذا الاصل » .

(أظعن ١٥٥٣ لسنة ٣٧ قضائية جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧) .

مادة ٥٢ - يعاقب كل من يخالف أحكام القرارات التى يصدرها وزير التموين لتنفيذ المادتين (٣٠ و ٣٦) بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها .

مادة ٥٣ - كل مخالفة لأحكام المادة ٣٧ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على الثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات الى خمسين جنيها أو بأحدى هاتين العقوبتين وتقتضى المحكمة دائماً بغرامة قدرها جنيه واحد عن كل قطار من القطن الزهر لم يتم حله فى الموعد المحدد .

مادة ٥٤ - كل مخالفة لأحكام المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبغرامة من خمسين جنيها الى خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها كما يجوز الحكم بحرمان الصحيفة من حمتها من الورق فى المادة التى تحددها المحكمة .

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام القرارات الصادرة بالاستناد الى المادة ٤١ من هذا المرسوم بقانون .

مادة ٥٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يمتنع عن تقديم الدفاتر والفواتير والمستندات المشار عن تقديم الدفاتر والفواتير والمستندات المشار اليها فى المادة (٤٩) وكذلك كل من يدلى ببيانات غير صحيحة .

مادة ٥٦ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠) (١) يعاقب

(١) قضت محكمة النقض بأنه « اذا قضى بأنه يستدل من هذه

المادة : في غير ما ليس ولا ابهام على أن الوزير أن يفرض مخالفة القرارات التي يصدرها عقوبات الحبس والغرامة معا أو احدهما فقط للمدة التي يعينها بشرط ألا يتجاوز الحد الأقصى المحدد في النص دون أن يكون مقيدا بالحد الأدنى ومتى كان ذلك كذلك وكان القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٩ الصادر من وزير التجارة والصناعة تنفيذا للمرسوم بقانون المذكور قد بين المخالفة محل المحاكمة وجاء القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٤٦ في المادة الاولى بالعقوبة التي فرضها الوزير عليها فنص على أنه « يعاقب على كل مخالفة لأحكام القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٦ بالحبس من ثلاثة اشهر الى ستة اشهر ويغرامة قدرها ستة جنيهات عن كل اردب من القمح موضوع الجريمة » . فان الحكم المطعون فيه يكون خاطئا في النظر الذي ذهب اليه من انه لا يجوز التقيد بالعقوبة المنصوص عنها بالمادة الاولى من القرار الوزاري رقم ٢٨١ سنة ١٩٤٦ لتجاوز هذا القرار فيما نص به من عقوبات السلطة المخولة لوزير التموين سابقا والتي أصبحت من حق وزارة التجارة والصناعة بالمرسوم الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٩٤٦ بإلغاء وزارة التموين وإضافة اختصاصها لوزارة التجارة والصناعة ومقتضى التفويض الممنوح له به بمقتضى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ من فرض بعض أو كل العقوبات عليها على سبيل الحصر . (نقض جنائي ق ٧٥٠ من ١٧ في ١٩٤٧/٣/١٠) . وقضت بأنه « وحيث أنه لما كانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين - المعدلة بالمرسوم رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ - تنص في فقرتها الاخيرة على أنه « يجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لهذا القانون » . كما تنص في فقرتها الرابعة على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة المبينة في الفقرة الاولى منها - لما كان ذلك وكان وزير التموين والتجارة الداخلية - في حدود سلطته التشريعية المخولة له في تلك المادة قد اصدر القرار رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن تكليف الحائزين لمساحات مزروعة ارزا شعيرا بتوريد كميات من محصول موسم سنة ١٩٧٨/١٩٧٩ ونص في مادته التاسعة الموثمة للجريمة التي دين المطعون ضده بها على أنه « يعاقب كل حائز بغرامة مقدارها خمسة وستون جنيها عن طن الارز الشعير الذي ياتمر في توريده ويحد أقصى خمسمائة جنيه والنسبة لكسور الطن تدعى سب الغرامة بواقع ٦٥ مليما عن كل كيلو جرام لم يتم توريده وفي جميع الاحوال تسبط

٤٠ تموين وتسعير جبرى

على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيهه ولا تجاوز ألف جنيه، ويعاقب على كل مخالفة ترتبط بسنة من السلع التى تدعها الدولة ويحددها وزير التموين والتجارة الداخلية بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيهه ولا تجاوز ألف جنيهه (١) .

الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها « فان هذه الغرامة انما يرد عليها نفس القيد العام الوارد بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن عدم جواز الأمر بإيقاف تنفيذها باعتبار هذا القيد قاعدة وردت فى أصل التشريع الذى خول وزير التموين اصدار القرارات التنفيذية المشار اليها مما لازمه اتباعها وعدم الخروج عليها فى حالة فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها فى تلك المادة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ أمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها ابتدائيا قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء ما أمر به من إيقاف تنفيذ العقوبة » .
(نقض جنائى ١٩٨٥/٤/٢٢ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى -
فقرة ٥٣٨) .

(١) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بتحديد بعض السلع التى تدعها الدولة فى تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ (الوقائع المصرية فى ١٠/٦/١٩٨٠ - العدد ١٣٦) ونص فى مادته الأولى على أن تعتبر السلع الواردة فيما يلى من السلع التى تدعها الدولة فى حكم المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ :

١ - السلع المستوردة بمعرفة الهيئة العامة للسلع التموينية :

- اللبن المكثف .
- اللحوم المجمدة .
- الاسماك المجمدة والمعلبة .
- الدواجن المجمدة .

٢ - السلع الموزعة بمعرفة الهيئة العامة للسلع التموينية وشركات قطاع التموين والتوزيع الداخلى :

- المسلى الطيبعى (بتراول) .

وفي حالة العود تضاعف العقوبة في حينها الأدنى والأقصى فإذا كان قد سبق الحكم على العائد مرتين بالحبس والغرامة ثم ثبت ارتكابه جريمة معاقبا عليها بالحبس والغرامة معاً فتكون العقوبة السجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه وتعتبر جرائم متماثلة في العود الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التسعير الجبرى

-
- الزيد الطبيعى المستورد .
 - اللحوم البلدية الطازجة والمعلبة .
 - الدواجن المعلبة انتاج الشركة العامة للدواجن .
 - أسماك بحيرة ناصر .
 - الجبن الجاف المصلى والمستورد .
 - السمسم .
 - القمح .
 - الفول الصحيح والمجروش .
 - العدس الصحيح والمجروش .

-
- البقيق البلدى والفاخر .
 - الخبز بكافة أنواعه .
 - الذرة المستوردة .
 - الارز الابيض والمخصوص والممتاز .
 - الشاى الذى يوزع بالبطاقات التموينية .
 - السكر التموينى والحر .
 - البن .
 - زيت الطعام .
 - المعلى الصناعى .
 - صابون الغسيل والتواليت .
 - المنظفات الصناعية من انتاج شركات قطاع الصناعة .

٤٢ تموين وتسعير جبرى

وتحديد الأرباح وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها كما يجب الحكم بإغلاق المحل لمدة لا تتجاوز ستة أشهر تستتزل منها المدة التى يكون قد تقرر فيها إغلاق المحل إداريا .

ويجوز الحكم بإتقاء رخصة المحل فى حالة مخالفة أحكام المادة ٣ مكرر من هذا القانون .

وباعتاب بالعقوبات المنصوص عليها فى هذه المادة على مخالفة أحكام قرارات وزير التموين والتجارة الداخلية الصادرة تنفيذا لهذا القانون ويجوز أن ينص فى تلك القرارات على عقوبات أقل .

وفى جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .

مادة ٥٦ مكرر - (١) يجوز لوزير التموين والتجارة الداخلية (٢) أن يصدر قرارا مسببا بإغلاق المحل إداريا لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بجرمان التاجر المخالف لأحكام هذا القانون من حصته فى السلعة موضوع الجريمة أو غيرها من السلع والمواد الخاضعة لنظام البطاقات أو الحصص لحسن صدور الحكم فى التهمة المنسوبة الى المخالف وعلى الهيئات العامة والوحدات الاقتصادية بناء على طلب وزير التموين والتجارة الداخلية أن تتسخر أى عقد من العقود المبرمة مع التاجر إذا حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

(١) السادتان ٥٦ مكرر و ٥٦ مكررا (١) مضافتان بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٠/٥/٣١ - العدد ٢٢ مكرر) .

(٢) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٨٠ بتفويض السادة المحافظين فى بعض الاختصاصات (الوقائع المصرية فى ١٩٨٠/١١/١٨ - العدد ٢٥٩) ونص فى مادته الاولى على ما يأتى :

« يفوض السادة المحافظين كل فى دائرة اختصاصه فى مباشرة السلطات المقررة لوزير التموين والتجارة الداخلية بموجب المادة ٥٦ مكرر من

مادة ٥٦ مكررا (١) - (١) اذا ترتب على اغلاق المنشأة اسبب من الاسباب المبينة في هذا القانون تأثير على صاحب التموين جاز لوزير التموين والتجارة الداخلية (٢) أن يعين مندوبا لادارة المنشأة مدة الاغلاق وتجرى في شأن هذه الادارة الاحكام المنصوص عليها في الباب الحادى عشر من هذا القانون .

مادة ٥٧ - تشهر ملخصات جميع الاحكام التى تصدر بالادانة في الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون بصرف كبيرة على واجهة محل التجارة أو المصنع لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ويمتد على نزع هذه الملخصات أو إخفاؤها بأية طريقة أو اتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنيهها ، وإن كان الناعل لذلك هو أحد المسؤولين عن ادارة المحل أو أحد عماله فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بثئون التموين والمضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ باصدار قرارات مسببة باغلاق المحال اداريا لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بحرمان التاجر المخالف لأحكام القانون المشار اليه من حصته من السلعة موضوع الجريمة أو غيرها من السلع والمواد الخاضعة لنظام البطاقات أو الحصص لحين صدور الحكم في التهمة المنسوبة الى المضاف .»

(٣) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٨١ بتفويض السادة المحافظين في بعض الاختصاصات (الوقائع المصرية في ١٩٨١/٧/١٥ - العدد ١٦٥) ونص في مادته الاولى على ما يأتى :

« يفوض السادة المحافظين كل في دائرة اختصاصه في مباشرة السلطة المقررة لوزير التموين والتجارة الداخلية بموجب المادة ٥٦ مكرر (١) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه المضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ في تعيين مندوب لادارة المنشأة التى تخلق لسبب من الاسباب المبينة في هذا القانون مدة الاغلاق اذا ترتب عليه تأثير على صالح التموين » .

مادة ٥٨ - (٤) يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد (٥٠) إلى (٥٦) من هذا المرسوم بقانون .

وتكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بانتظام مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف .

مادة ٥٩ - كل شخص مكلف بتنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون ممن أشير اليهم في المادة (٤٩) ملزم بمراعاة سر المهنة طبقاً لما تقتضيه المادة ٣١٠ من قانون العقوبات والا كان مستحقاً للعقوبات المنصوص عليها في تلك المادة .

(٤) قضت محكمة النقض بأنه « لما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي فيما يتعلق بالعقوبة المفيدة للحرية المحكوم بها على الطاعن وهي ستة أشهر وشهر ملخص الحكم على واجهة المحل بحروف كبيرة لمدة سنتين ، وكانت المادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين توجب شهر ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ، فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص بقصر عقوبة شهر ملخص الحكم على مدة ستة أشهر ، وذلك عملاً بالحق المخول لهذه المحكمة بالمادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ولولم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن » . نقض جنائى ١٩٨٢/١٠/١٣ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٥٠٤ .

(٥) قضت محكمة النقض بأنه من المقرر وفقاً للمادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن مجرد غياب صاحب المحل وقت ضبط المخالفة لا يكون بذاته سبباً للإعفاء من عقوبة الحبس إلا إذا أثبت أن ذلك الغياب كان سبباً في تعذر المراقبة ومنع المخالفة . (نقض جنائى ١٩٥٠/٥/١ - موسوعتنا الذهبية ج ٤ فقرة ١١٣٨) .

وقضت أيضاً بأن الشارع إذ نص في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون

مادة ٦٠ - مع عدم الإخلال بما قرره قانون العقوبات من عقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور كل شخص مكلف بمراقبة تنفيذ أحكام هذا المرسوم يقانون ممن أشير اليهم في المادة (٤٩) إذا وقعت المخالفة لتتأكد الأحكام نتيجة لاتفاقه بأى شكل كان مع المخالف وكذلك إذا تمعد اهمال المراقبة أو اغفال التبليغ عن أية مخالفة لهذا المرسوم يقانون .

مادة ٦١ - (مسندلة بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠) يفصل على وجه الاستعجال في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات

رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين على أن « يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها ، فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتصرمت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد ٥٠ الى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون . وتكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف » . قد دل على أنه لا يزاوج بين مسئولية صاحب المحل وبين مسئولية المدير بل تجرى نصوصه على استقلال كليهما في المسئولية فلا ترفع عن صاحب المحل إذا عين له مدير ، لأن مسئولية كليهما تقوم على افتراض قانوني مبناه الاشراف على المحل . (نقض جنائى ١٩٦٦/٥/٣١ - موسوعتنا الذهبية ج ٤ فقرة ١١٥٣) ، كما قضت أيضاً بأنه اذ نص المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شأن التموين في المادة ٥٨ منه على مسئولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكامه فقد جعل مناط المسئولية تحقق المالك أو ثبوت الإدارة للشخص حتى تصح مساءلته بصرف النظر عن الأساس القانونى لهذه المسئولية من الواقع أو الافتراض مما لازمه أن الشخص لا يعمال - بصفته مديراً - متى انتفى في جانبه القيام بإدارة المحل في الوقت المعين الذى وقعت فيه المخالفة .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من اعتراف الطاعن بمسئوليته عن إدارة المحل دليلاً على إدارته الفعلية له في جميع الأوقات ، وهو ممتنع ، إلا إذا ثبت ذلك بالفعل ، فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه . (نقض جنائى ١٩٦٨/٦/٣ - المرجع السابق - فقرة ١١٥٩ ، وأنظر أيضاً : نقض جنائى ١٩٦٨/٦/٢٤ - المرجع السابق - فقرة ١١٦٠) .

انصادرة تنفيذا له وتخطر النيابة العامة المدعى العام الاشتراكى بالأحكام
النهائية الصادرة بالحبس والغرامة أو بالسجن والغرامة خلال سبعة أيام
من تاريخ صدورهما لاجراء شئونه وفقا للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم
فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب •

مادة ٦٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥١ تصرف بالطرق
الادارية مكافاة مالية لكل شخص سواء أكان من موظفى الحكومة أو من
غيرهم يكون قد ضبط الأصناف موضوع الجرائم المنصوص عليها فى هذا
المرسوم بقانون أو سهل ضبطها وتكرن هذه المكافاة بنسبة ٥٠٪ من قيمة
الأشياء المحكوم بمصارقتها •

كما يجوز توزير المتعدين أن يمنح كل موظف أو غير موظف - يكون
قد ضبط أو سهل ضبط الجرائم المنصوص عليها فى هذا المرسوم بقانون
فى الأحوال التى لا تجب فيها المصادرة - جزءا من الغرامة المحكوم بها
لا يجاوز ٥٠٪ من قيمتها •

وفى حالة تعدد الأشخاص والموظفين المشار اليهم توزع المكافاة بينهم
كل بنسبة مجهوده •

مادة ٦٣ - يبطل انعمل بالمراسيم بقوانين رقم ١٠٧ و ١٠٨ و ١٢٨
لسنة ١٩٣٩ •

مادة ٦٤ - على وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل فيما يخصه
ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية •

ولوزير المدين أن يصدر بيوافقة مجلس الوزراء قرارات بإيقاف
العزل بأحكامه بالنسبة لأية مادة تتواءم بالكيفيات اللازمة للوفاء بحاجة
كامل استهلاك البلاد منها •

(ثانيا)

فى البطاقات التموينية

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٨٧

فى شأن قواعد استخراج البطاقات التموينية والتعامل بها (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين وتعديلاته ،

وعلى القانون رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى ،

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الفروق المالية الناتجة عن
بيع المواد المستولى عليها ،

وعلى القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية ،

وعلى القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ،

وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ فى شأن ضريبة الدمغة ،

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ انخاص بالمواد التموينية .

وعلى القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ فى شأن فرض بعض أحكام خاصة
بتداول السكر ،

وعلى القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٥١ فى شأن فتح الباب للمواطنين الغير
مقيدين تموينيا لاستخراج بطاقات تموينية لهم ،

٤٨ تموين وتسعير جبرى

وعلى القرار رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن إلغاء بعض مواد القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات والمستندات بمواد التموين ،

وعلى اقرار رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن فتح الباب لغير المتعدين تموينيا لاستخراج بطاقات تموينية لهم ،

وعلى اقرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٨ فى شأن استخراج بطاقات تموينية للمواطنين بمحافظة سيناء ،

وعلى اقرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم تداول الزيوت انبساطية .

وعلى القرار رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦١ فى شأن مواعيد تسليم مواد التمهوين والاعلان عن تاريخ وصولها ،

وعلى القرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٢٢١ لسنة ١٩٦٢ فى شأن إضافة مادة جديدة للقرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ١٦٢ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن البطاقات التموينية ،

وعلى القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تنظيم توزيع بعض السلع والمواد ،

وعلى القرار رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ فى شأن استخراج انبساطات التمهوينية .

وعلى القرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٧ فى شأن ادراج بعض السلع بالجدول المرافق للقرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨ فى شأن تعديل أحكام القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٨ فى شأن امتداد العمل بالبطاقات التموينية ،

وعلى القرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ فى شأن قواعد استخراج البطاقات التموينية للمتفهمين عن استخراجها ،

وعلى القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تفويض المحافظين بتشكيل لجان اعدام البطاقات التموينية ،

وعلى القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تفويض السادة المحافظين ببعض الاختصاصات ،

وعلى القرار رقم ١٥١ لسنة ١٩٧١ فى شأن امتداد العمل بالبطاقات التموينية ،

وعلى القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٣ فى شأن توزيع الزيت النحر بالبطاقات التموينية ،

وعلى القرار رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تنظيم توزيع السكر والشاي ،

وعلى القرار رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧٣ فى شأن توزيع السكر المحلى وتحديد أسعاره .

٥٠ تموين وتسعير جبرى

وعلى القرار رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧٣ فى شأن توزيع السكر المحلى
وتحديد أسعاره ،

وعلى القرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تحديد أسعار الزيوت
النباتية للبطاقات التموينية ،

وعلى القرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تحديد مقررات السكر
الموزع بالبطاقات التموينية ،

وعلى القرار رقم ٣٨١ لسنة ١٩٧٤ فى شأن السماح للمواطنين
المختلفين عن استخراج البطاقات التموينية بمهنة لاستخراجها طبقا للقرار
رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن مد العمل بأحكام القرار
رقم ٣٨١ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٥ فى شأن مد العمل بأحكام القرار
رقم ٣٨١ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٧٥ فى شأن تنظيم توزيع المواد
التموينية الموزعة استرشادا بالبطاقات التموينية ،

وعلى القرار رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ فى شأن إلزام جهات صرف المواد
التموينية لأعداد سجل خاص بالبطاقات التموينية ،

وعلى القرار رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٥ فى شأن إلزام جهات صرف المواد
التموينية بالإعلان عنها .

وعلى القرار رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن تنظيم توزيع السلع الموزعة
استرشادا بالبطاقات التموينية ،

وعلى القرار رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٧٥ فى شأن تحديد أسس توزيع
السلع الغذائية بموجب البطاقات ،

- وعلى القرار رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ،
- وعلى القرار رقم ٩١ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٤ بتحديد مقررات السكر الموزع بالبطاقات ،
- وعلى القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تحديد أسعار الشاي ،
- وعلى القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ،
- وعلى انقرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٩ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ،
- وعلى القرار رقم ٦ لسنة ١٩٧٩ فى شأن وقف استخراج بطاقات تموينية جديدة اعتبارا من تاريخ ١/٢/١٩٧٩ ،
- وعلى القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٩ فى شأن عدم العمل بأحكام القرار رقم ٦ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه ،
- وعلى القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٠ فى شأن البطاقات التموينية .
- وعلى القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تعديل بعض مواد القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه ،
- وعلى القرار رقم ٣١٢ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تنظيم توزيع السكر المحلى وتحديد أسعاره ،
- وعلى القرار رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تحديد مقررات زيت الطعام الموزع بالبطاقة التموينية ،
- وعلى القرار رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٨٠ فى شأن إضافة فقرة جديدة الى المادة الأولى من القرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ،
- وعلى القرار رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ،

٥٢ تموين وتسعير جبرى

وعلى القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٨٣ فى شأن استخراج انبطاقات التموينية ،

وعلى القرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٣ فى شأن تعديل المادة الأولى من القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٨٣ بشأن اضافة المواليد بالبطاقة التموينية ،

وعلى القرار رقم ٥٣٤ لسنة ١٩٨٣ فى شأن تيسير استخراج المواطنين للبطاقات التموينية ،

وعلى القرار رقم ٤١٩ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تعديل المادة الأولى من القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تحديد موعد بدء العمل بالبطاقات التموينية الصادرة طبقا للقرار رقم ٥١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٨٥ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ والقرار رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليهما .

وعلى القرار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٨٦ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٨٦ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه ،

وعلى القرار رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٨٦ فى شأن تنظيم تداول وتحديد أسعار الزيوت النباتية ،

وعلى القرار رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٨٦ فى شأن صرف المواد التموينية الاضافية الحرة التى توزع بموجب البطاقة التموينية بالقاهرة الكبرى ،

وعلى القرار رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٧ فى شأن تنظيم توزيع السكر المحلى وتحديد أسعاره ،

وعلى القرار رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٨٧ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم (٤٧٥) لسنة ١٩٨٦ المشار اليه .

وعلى موافقة لجنة التموين المحلية .

قرر :

الباب الأول

استخراج البطاقات التموينية

أولا - البطاقات ذات الدعم الجزئى :

دادة ١ - (الفقرتان ١ ، ٢ مستبدلتان بقرار وزير التموين رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٨) تستخرج بطاقات تموينية ذات لون أحمر تخول لصاحبها الحصول على سلع تموينية بالسعر المدعم جزئيا للفئات الآتية :

(أ) أصحاب الشركات والمنشآت والمحال والمكاتب التى تمارس نشاطا تجاريا أو سياحيا أو فى مجالات الاستيراد والتصدير أو الوكالات التجارية والمقاولات وأصحاب المصانع والورش الصادر لهم تراخيص بذلك من الجهات المختصة وعائلاتهم .

(ب) أعضاء النقابات المهنية الذين منى على تخرجهم أكثر من ١٥ عاما ويزاولون نشاطا خاصا حتى ولو كانوا من العاملين بالدولة أو القطاع العام ويسرى ذلك على الخاضعين منهم للكادرات الخاصة وعائلاتهم .

(ج) الحائزون هم وأزواجهم وأولادهم القصر لعشرة أمدتة فائتة سواء كانت أرضا زراعية أم حدائق مثمرة بشرط أن يكون مربوطا عليها ضريبة أطيان وصادر لهم بطاقة حيازة زراعية وأسرههم .

(د) العاملون بالشركات المنشأة طبقا لأحكام قانون الاستثمار ورأس المال العربى والأجنبى وأسرهم •

(هـ) العاملون بالمنظمات الدولية وفروعها والبنوك والشركات والجامعات والمدارس الأجنبية التى لهم فروع بمصر وأسرهم •

(و) العاملون بالسفارات والقنصليات ومكاتب التمثيل الدبلوماسية بجمهورية مصر العربية وأسرهم •

(ز) المعارون والمنعقدون للعمل بالخارج والمهاجرون وأسرهم •

(ح) الخاضعون لضريبة الأيراد العام وأسرهم •

(ط) ملاك العقارات التى تدر دخلا تصافيا يزيد على حد الإعفاء المقرر على الدخل العام •

(ي) أصحاب السيارات الخاصة ذات محرك أكبر من ٤ سلندر أو سبعة أسطوانة محركها أكثر من ٢٠٠٠ س • س التى لم يمض على سنة صنعها عشر سنوات وأسرهم •

(ك) المالكون لأكثر من سيارة خاصة لم يمض على سنة صنعها عشر سنوات وأسرهم •

ثانيا - البطاقات ذات الدعم الكلى :

مادة ٢ - تستخرج بطاقات تموينية ذات لون أخضر تخول لصاحبها الحصول على سلع تموينية بالسعر المدعم كليا للفئات الآتية :

(أ) الفئات الواردة بالمادة السابقة والتى لا يجاوز دخلها السنوى حد الإعفاء المقرر على الدخل لعام بشرط تقديم المستندات الدالة على ذلك •

(ب) العاملون بالحكومة والقطاع العام أرباب المعاشات منهم حتى ولو كانوا خاضعين لضريبة الأيراد العام بشرط عدم خضوعهم لأحدى

الفئات المستثناة والواردة بالمادة السابقة ويكتفى في هذا الشأن بتقديم اقرار منهم .

(ج) باقى الفئات غير المنصوص عليها بتلك المادة بعد تقديم المستندات الدالة على استحقاقهم البطاقة ذات الدعم الكلى .

ثالثا : السودانيون والفلسطينيون واللاجئون السيلبيون والأجانب المقيمون بمصر :

مادة ٣ - (البند ١) مستبدل بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٨ .

١ - تستخرج بطاقات تموينية ذات لون أخضر دعم كلى للسودانيين والفلسطينيين العاملين بالحكومة وهيئات القطاع العام وشركائه وأرباب المعاشات لهذه الجهات وأسرهم « وتستخرج » بطاقات تموينية حمراء ذات دعم جزئى لباقى فئاتهم والللاجئين السياسيين وأسرهم بشرط اقامة أى منهما اقامة متصلة بجمهورية مصر العربية مدة ستة أشهر فأكثر .

٢ - يجوز للأجانب المقيمين بمصر لمدة لا تقل عن ٦ أشهر طلب استخراج بطاقات تموينية حمراء مميزة بالأسعار الاقتصادية .

ويتم استخراج البطاقات التموينية الحمراء المشار اليها بالبندين السابقين طبقا للتعليمات التى تصدرها وزارة التموين والتجارة الداخلية .

رابعا : بطاقات الجمعيات ذات النفع العام :

مادة ٤ - تستخرج بطاقة تموينية جماعية محددة العدد ذات دعم كلى للجمعيات ذات النفع العام المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة وكذلك اللاجئ ودور المسنين والأديرة التى تؤدى خدمات داخلية للأفراد كالأيواء والعلاج والتعليم والتى تتطلب الأيواء المستمر دون تحصيل مقابل من النزلاء وذلك وفقا للتعليمات التى تصدرها الوزارة فى هذا الشأن .

خامسا : أحكام عامة :

مادة ٥ - يحظر استخراج بطاقات تموينية أو صرف مذكرات من
اليد المربوطة عليها لغير الفئات المنصوص عليها بالمواد السابقة .

كما يحظر على أى شخص الحصول على أكثر من بطاقة تموينية أو
يدرج اسمه بأكثر من بطاقة تموينية أو بيع المواد التموينية التى تصرف
له أو الاتجار فيها أو التنازل عنها للغير أو مقايضتها .

مادة ٦ - يجوز للمواطنين الذين لم يسبق قيدهم بأى بطاقة تموينية
التقدم فى أى شهر من شهور السنة الى مكتب التموين المختص لاستخراج
بطاقة لهم ولأسرهم .

كما يجوز للأفراد الذين يزيد عمرهم عن ١٦ عاما ولم يقيدهوا تموينيا
أن يتم قيدهم ببطاقة تموين ذويهم بعد التأكد من عدم قيدهم بأى بطاقة
تموينية أخرى .

مادة ٧ - يجوز للمواطن فى حالات الضرورة كالشيخوخة أو العجز
أو المرض أو ظروف العمل أن ينيب عنه شخصا آخر فى التقدم بنموذج
استخراج البطاقة التموينية وعلى النائب أن يقر بصحة بيانات الاستمارة
وتوقيع صاحبها وذلك على النموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار .

مادة ٨ - تصرف البطاقة التموينية لمن يستحقها مقابل عشرين قرشا
لتغطية نفقاتها ويصرف نموذج الاستخراج ونموذج أداء الخدمة بدون
مقابل على أن يقوم طالب الخدمة بلمصق طالب الدفعة عليها .

مادة ٩ - يتم تحصيل ضريبة الدفعة المقررة على البطاقة التموينية
عند صرف المقررات التموينية لصالح وزارة المالية وفقا لأحكام القانون رقم
١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه كما يلى :

— يتم صرف المقررات التموينية من البديل التموينى بموجب ترتيبات واحد .

— توحيد الضريبة المستحقة على جميع السلع المنصرفة على انبساطات التموينية طبقاً لفئات الضرائب والرسوم المعمول بها .

على أن تقوم مكاتب التموين باخطار مأموريات الضرائب المختصة بالربط الشهري للبدلين التموينين لتحصل بمعرفتها المبالغ المستحقة عن كل بطاقة تموينية عن طريق البديل التموينى مباشرة .

الطلب الثانى

قواعد التعامل بالبطاقة التموينية

مادة ١٠ — على المواطنين المشار اليهم بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ من هـ-ذا القرار اخطار مكتب التموين المختص بأى تغيير يطرأ على دخلهم أو أوضاعهم الاسرية بما يؤثر على استحقاقهم لمقررات البطاقة ذات الدعم التالى أو الجزئى وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حدوث هذا التغيير ، وعلى مكتب التموين المختص اتخاذ الاجراءات اللازمة لتعديل المصاقة أو وقف صرف مقرراتها أو إلغاؤها وفقاً للحالة التى آل اليها صاحب البطاقة أو أحد أفرادها والتأشير فى السجلات بما يفيد ذلك وأخطار جهة الصرف .

مادة ١١ — يجوز تنازل المواطن عن بطاقته التموينية أو مقرراتها كليا أو جزئيا أو لمدة محددة لصالح الدولة مساهمة منه فى تخفيف أعباء دعم السلع وذلك بموجب طلب يقدم منه لمكتب التموين المختص .

مادة ١٢ — يحظر التنازل عن البطاقة التموينية أو مقرراتها للغير ، كما يحظر تعديل البيانات المثبتة بها عن غير طريق مكتب التموين المختص .

مادة ١٣ - يسقط حق صاحب البطاقة التموينية فى صرف مقرراتها الأصلية والاضافية اذا لم يتقدم لاستلامها خلال الشهر المحدد للصرف ، ويوقف الصرف بالبطاقة وتلغى مقرراتها من سجلات جهة الصرف وتخصم من الربط المحدد لها اذا استمر عدم استلام المقررات التموينية ثلاثة أشهر متتالية .

وعلى صاحب البطاقة الموقوفة التقدم بطلب الى مكتب التموين المختص لاعادة قيدها مرفقا به البطاقة التموينية الموقوفة والبطاقة النادنية أو ترخيص الإقامة حسب الاحوال مع بيان أسباب توقفه عن الصرف بها ويقوم مكتب التموين باتخاذ اللازم لاعادة الصرف بالبطاقة .

مادة ١٤ - (الفقرة الأخيرة مضافة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٨) بدل الفاقد :

اذا فقدت البطاقة التموينية فعلى صاحبها التقدم بطلب مدفوع وفقا للنموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار الى مكتب التموين المختص لاستخراج بدل فاقد عنها وعلى المكتب اثبات البيانات التالية على الطلب :

رقم البطاقة السابقة - مدة سريانها - جهة صرف مقرراتها - ما يفيد استخراج بدل الفاقد ويؤشر على البطاقة الجديدة بما يفيد أنها بدل فاقد .

على أن يتم الصرف ببطاقة بدل الفاقد اعتباراً من الشهر التالى لاستخراجها .

ويتم الصرف فى نفس الشهر المستخرجة فيه تلك البطاقة اذا تقدم صاحبها باخطار من البذل التموينى بما يفيد عدم صرف مقرراته التموينية عن هذا الشهر .

مادة ١٥ - بدل التالف :

إذا تلفت البطاقة التموينية فعلى صاحبها التمتع بطلب مدمرغ وقتاً للنموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار مورغقا به البطائنة التموينية التالفة الى مكتب التتموين المختص لاستفراج بدل التالف وعلى المكتب ايبات انبيانات التالفة على الطلب .

رقم البطاقة التالفة - مدة سريانها - جهة صرف مقرراتها - ما يفيد استفراج بدل التالف ويؤشر على البطائنة الجديدة بما يبيد أنها بدل تالف على أن يتم الصرف بها فى نفس الشهر المستفجة فيه .

مادة ١٦ - اعداد البطائنت التالفة والتتمرية :

تشكل لجان برئاسة مدير مديرية التتموين ويحدد أعضاؤها بقرار منه لسحب البطائنت التالفة أو البطائنت التى انتهت مدة سريانها والمستندات التى ليس فى حاجة لها والتاثير عليها بالالغاء وتطبق بشأنها القواعد المالية والادارية المنظمة للاستفادة بها كأوراق مستهلكة وفى حالة تعذر ذلك يجرى اعدامها فى نهاية كل عام .

مادة ١٧ - البطائنة الفئوية تعتبر من صلب البطائنة التتموينية الخضراء ذات الدعم الكلى ويتم التعامل بها عند توزيع السلع التى تصدر الوزارة تعليمات بتوزيعها ربطا أو استرشادا بالبطائنة التتموينية .

مادة ١٨ - مدة سريان البطائنة التتموينية خمس سنوات تبدأ من تاريخ اصدارها ويتعين على أصحاب البطائنت التتقدم الى مكتب التتموين المختص لتجديدها قبل انتهاء سريانها بمدة ثلاثة أشهر .

مادة ١٩ - المواليد :

يتم قيد مواليد ذات العام ومن لم يسبق قيده بأية بطائنة تموينية حتى سن ١٦ سنة بالبطائنت الخاصة بذويهم على مدار العام ويتم صرف مقرراتهم التتموينية وفقاً لما يلى :

٦٠ تموين وتسعير جبرى

(أ) المقيدون خلال الفترة من أول يناير حتى نهاية يونية تصرف مقرراتهم اعتبارا من أول أكتوبر التالى لتاريخ القيد .

(ب) المقيدون خلال الفترة من أول يوليو حتى نهاية ديسمبر تصرف مقرراتهم اعتبارا من أول إبريل التالى لتاريخ القيد .

وذلك وفقا للقواعد والتعليمات التى تصدرها الوزارة فى هذا الشأن .

مادة ٢٠ - (الفقرة الثانية) مستبدلة بقرار وزير التموين رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٨ الوفقيات .

على صاحب البطاقة التموينية فى حالة وفاة أحد المقيدين بها أن يتقدم الى مكتب التموين المختص خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الوفاة بأى مستند يثبت الوفاة وتاريخ حدوثها مرفقا به البطاقة التموينية ويقسوم مكتب التموين باتخاذ اجراءات استنزال المتوفى وتعديل المقررات التموينية واخطار جهة الصرف بهذه التعديلات .

وبى حالة وفاة رب الأسرة فعلى من يصبح من أفرادها ربا لها أن يتقدم خلال المدة المذكورة الى مكتب التموين المختص بأى مستند يثبت الوفاة وتاريخ حدوثها مرفقا به البطاقة التموينية .

وعلى مكتب التموين اتخاذ اجراءات استنزال المتوفى من البطاقة وتعديلها باسم رب الأسرة الجديد دون التقيد باستخراج بطاقة عائلية له مع تعديل مقرراتها وعليه اخطار جهة الصرف بهذه التعديلات .

واذا تجاوزت المدة المشار اليها ثلاثة اشهر يتم تحميل فروق أسعار المواد التموينية الخاصة بالمتوفى من الشهر التالى للوفاة حتى تاريخ استنزاله من البطاقة .

مادة ٢١ - الزواج .

حالة الزواج يحق لكلا الزوجين فصل مقرراتهما التموينية من بطاقة

استرتهما وعلى الزوج التقدم الى مكتب التموين المختص بطلب مدموغ وفقا للنموذج رقم (ب) المرافق لهذا القرار لاء استخراج بطاقة تموينية باسمه مرفقا به المستندات التالية :

- (أ) قسيمة الزواج أو البطاقة لعائلية أو أى مستند يثبت الزواج .
- (ب) لبطاقتين اغموينليتين لاسرى الزوج والزوجة أو خطاب خصم فى حالة عدم تبعية انبطاقتين لدائرة المكتب .
- ويقوم مكتب التموين باجراء الخصم واستخراج بطاقة تموينية جديدة باسم الزوج واثبات ذلك فى السجلات واخطار جهة الصرف بالتعديل الذى تم .

مادة ٢٢ - الطلاق :

يحق للمطلقة استخراج بطاقة تموينية لها ولأولادها الذين فى حضانتها وعليها أن تقدم الى مكتب التموين التى تقيم فى دائرتها بطلب مدموغ وفقا للنموذج رقم (أ) المرافق لهذا القرار مرفقا به المستندات التالية :

- (أ) بطاقتها الشخصية أو ما يثبت شخصيتها .
- (ب) المستند الدال على طلاق .
- (ج) المستند الدال على حضانتها للأولاد .
- وعلى مكتب التموين استخراج بطاقة تموينية باسمها وإجراء التعديلات اللازمة لخصمها وأولادها الذين فى حضانتها من بطاقة مطلقها مع اخطار جهة الصرف .

مادة ٢٣ - تغيير جهة الصرف :

- (أ) من مكتب تموين الى مكتب تموين آخر بدائرة المحافظة :
- على المواطن أن يتقدم بطلب مدموغ وفقا للنموذج رقم (أ) المرافق

لهذا القرار مصحوبا ببطاقته المدنية وبطاقته التموينية الى مكتب التموين الذى يصرف مقرراته التموينية بدائرتها لاعطائه خطايا بالانفاء الى مكتب التموين المطلوب انتقال اليه ويتوهم المكتبان بانبات هذا الاجراء فى سجلاتهما وفى انبطاقه التموينية وخطار جهه الصرف •

(ب) من محافظة الى اخرى:

على المواطن اتباع امرين :

١ - أن يتقدم بالمستندات المشار اليها فى البند اعلاه الى مكتب التموين الذى يصرف منه ممراته ليتسلم منه خطايا الى المكتب المختص فى المحافظة المطلوب اليها بما يفيد التحويل •

٢ - أن يتقدم بالمستندات المذكورة مباشرة الى مكتب التموين بالمحافظة المقول انيا ليفيد بطاقته التموينية به ويتعين فى هذه الحالة تغيير العنوان فى البطاقة المدنية او تقديم اى مستند يثبت انتقاله على أن يقوم الختص الآخر باخطار المكتب الصادر منه البطاقة التموينية لانهاء اجراء الانفاء واحضار جهه الصرف •

فى جميع الأحوال تصرف المقررات التموينية اعتبارا من الشهر التالى للتحويل •

مادة ٢٤ - مغادرة البلاد :

(٢) على كل شخص مقيد ببطاقة تموينية يعترف بمغادرة البلاد لمدة تجاوز ستة اشهر أن يتقدم الى مكتب التموين المختص بطب مدموغ وفقا للنموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار لوقف صرف مقرراته التموينية مصحوبا بانبطاقه التموينية لتأشير عليها يفيد انخضم المؤقت •

وعلى المواطن عند العودة أن يتقدم الى مكتب التموين المختص بطب مدموغ وفقا للنموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار مرفقا به البطاقة

التموينية والبطاقة المدنية وجوز السفر لأثبات تاريخ العودة لإعادة قيده
وصرف المقررات التموينية من أشهر التالى لاعادة القيد .

(ب) وفى حالة مغادره صاحب البطاقة للبلاد بنفس المدة يومف
صرف مقرراته وتعديل بطاقته اذ كنت دعم على انى دعم جزئى
لصالح أسرته وفى حالة سفر لأسرة بأكملها توقف البطاقه لحث «المسوده
على ان يتبع فى هذه الحالة نفس الاجراءات المذكورة فى البند « ا » .

الباب الثالث

(صرف المواد التموينية)

أولا : تنظم صرف المواد التموينية :

مادة ٢٥ - (مستبدلة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم
١١٤ لسنة ١٩٨٨) يحدد وزير التموين والتجارة الداخلية أو المصافى
المختص أو من ينييه سب الاحوال جهات صرف المواد التموينية الأهلية
والإضافية لأصحاب البطاقات التموينية ويحظر على هذه الجهات انتصرف
فى تلك المواد لغير الغرض المخصصة لها وعلى أصحابها والمسؤولين عن
ادارتها أن يمسكوا سجلا وحدا وفقا لهذا القرار وعليهم ترفيع صفحه
وختمها بخاتم مكتب التموين المختص قبل اثبات البيانات بها ولا يجوز
الكتط أو المحو أو التثشير بها وفى حالة الضرورة يكون التعديل بوضع
قوسين على البيان المطلوب شطبه أو محوه وكتابة صح على القوسين
وإثبات التعديل وتاريخه بتوقيع صاحب الشأن .

ويحظر نزع اية ورقة من أوراق هذا السجل أو إضافة أوراق جديدة
له وفى حالة فقدة يتعين إبلاغ أقرب جهة شرطة وتقديم سجل جديد انى
مكتب التموين المختص لترقيم صفحاته وختمها بخاتم المكتب وذلك خلال
مدة لا تتجاوز أسبوعا من تاريخ الغتد وعلى جهات صرف المقررات التموينية

التأشير على بطاقات التموين بما يفيد تسليم المقررات المستحقة طبقاً لتعليمات التي تصدرها الوزارة في هذا الشأن .

مادة ٢٦ - يشترط نعين يعتمد لتوزيع السلع التموينية المقررة على البطاقة توافر الشروط الآتية :

١ - أن يمتلك محلاً تجارياً مرخصاً له في ذلك يتوافر فيه الشروط الصحية المناسبة لتخزين السلع التموينية .

٢ - أن يعضى على قيده بالسجل التجارى مدة عام على الأقل ويجوز للمحافظ أو من ينوبه المتجاوز عن هذا الشرط للاعتبارات التموينية بالمطبة وخاصة المناطق العمرانية الجديدة .

٣ - أن يكون كامل الأهلية .

٤ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة ولم ينبق الحكيم عليه في احدى الجرائم التموينية أو المخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره ويجوز للمحافظ المختص أو من ينوبه وقف صرف العصمة التموينية لمدة لا تتجاوز ستة أشهر تبدأ من تاريخ صدور قرار الانهيار أو لحين الفصل في ادعوى أيهما أقرب .

مادة ٢٧ - على جهات صرف المواد التموينية الأصلية استلام حصصها من تلك المواد من فروع شركتى تجارة السلع الغذائية بالجملة التابعين لها خلال الفترة من اليوم الخامس عشر من الشهر السابق للشهر المقرر صرف هذه المواد خلاله وحتى اليوم الخامس عشر من الشهر المقرر للصرف خلاله على ألا يقل ما يقومون باستلامه منها حتى نهاية الشهر السابق عن نص مقرراتهم بكافة أنواعها .

مادة ٢٧ مكرر - (إضافة بقرار وزير التموين واتجارة الداخلية رقم ١٤ لسنة ١٩٨٨) على فروع شركتى تجارة السلع الغذائية بالجملة التابعتين لهيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد بالمحافظات أمساك

سجلات خاصة للواد التموينية معتمدة من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة يثبت فيها مقادير الأصناف انواردة ، وتاريخ وردوها والمنصرف منها يوميا مع بيان اسم المستلم وتوقيعه والرصيد المتبقى وعليهم اخطار مكاتب التموين المختصة في الأسبوع الأول من كل شهر بمقادير الأصناف المتبقية لديهم من الشهر السابق ويمتد هذا الميعاد الى اليوم الخامس عشر من الشهر بالنسبة لمافظات الوادى الجديد والبحر الأحمر ومطروح وجنوب وشمال سيناء ويتم الاخطار باليد أو بموجب كتاب موصى عليه بطم الوصول .

مادة ٢٨ - (مستبدلة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٨) على جهات صرف المواد التموينية الاضافية استلام حصصها من الجهات التى تحددها انواردة خلال فترة تبدأ من اليوم الخامس والعشرين من الشهر السابق على انصرف وحتى اليوم الخامس والعشرين من الشهر المقرر الصرف فيه .

مادة ٢٨ مكرر - (مضافة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٨) فى حالة تأخر وصول المواد التموينية الى المتهمدين (شركات الجملة) عن نهاية المدة المحددة تصرف هذه المواد لتجار التجزئة تسقط هذه الحصص بالنسبة للتاجر والمستهلك على أن تبقى كرصيده احتياطي لشركات الجملة .

مادة ٢٩ - على جهات صرف المواد التموينية الأصلية والأضافية والمسئولين عن ادارتها أن يرسلوا فى الأسبوع الاول من كل شهر بحساب موصى عليه مضمون بطم الوصول أو باخطار من أصل وصورة باليد الى مكتب التموين المختص ويحتفظ بالصورة نديهم مثبتا بها تاريخ وزم وزوده للمكتب موقعا عليه من الموظف المختص ومعتمدا من رئيس المكتب متضمنا البيانات التالية :

(١) الاسم ورقم السجل التجارى .

(ب) الكميات الواردة اليه من كل صنف خلال الشهر السابق .

(ج) الكميات نلوزعة خلال الشهر اتسابق والكميات المتبقية وآسماء اصحاب البطاقات الذين لم يتسلموا مقرراتهم وارقام بطاقتهم وعدد أفرادها وكمياتها المقررة لكل منهم ويجب أن تكون البيانات المدونة بالآخطار مطابقة لنبيانات المدونة بالسجلات والرصيد الفعلى من الموارد التموينية ويمتد الميعاد الى اليوم الخامس عشر من كل شهر بالنسبة للجهات الاتية (محافظة الوادى الجديد — البحر الأحمر — مرسى مطروح — شمال سيناء — جنوب سيناء) ويتم تحصيل فروق الأسعار من التجار والمواطنين عن الكميات المستولى عليها بدون وجه حق على أن تمتص هذه الفروق على أساس الفرق ما بين سعر التسليم والسعر الاقتصادى أو التكلفة لهذه المواد .

مادة ٢٥ — على الجهات التى تستلم المواد الغذائية لتوزيعها على المستهلكين استرشادا بالبطاقات التموينية امساك سجل طبق للنموذج رقم (٣) المرافق لهذا القرار وملء خاناته مع الالتزام بالآتواعد الخاصة بالسجل المذكورة بالمادة ٢٥ على أن يتم التأشير على البطاقة التموينية بما يفيد الصرف وتاريخه وآخطار مديريات التموين المختصة ببيان الكميات المسلمة لكل منهم من كل سلعة وتاريخ تسليمها .

مادة ٣١ — على جهات صرف المواد التموينية بالبطاقات التموينية الأصلية والإضافية أو استرشادا بها الإعلان فى مكان ظاهر بمحل توزيعها عن السلع التى تصرف خلال الشهر والمقادير المقررة للفرد أو للبطاقة من جميع السلع الربوطة الأصلية أو الإضافية والسعر المحدد لكل سلعة على حدة واجمالى القيمة المطلوبة من كل بطاقة تموينية حسب عدد أفرادها والتصغات المستحقة . وعليهم الالتزام بالتعليمات الصادرة اليهم من مديريات التموين وإدارتها تنفيذآ لأحكام هذا القرار .

مادة ٣٢ - يتم تحديد أصناف المواد التموينية الأصلية والاضافية التى يتقرر توزيعها شهريا بموجب البطاقات التموينية أو استرشادا بها ومواعيد صرفها وأسعارها ونصيب كل فرد أو بطاقة منها وقواعد وقف والماء وإعادة ربط وصرف هذه المقررات وخطرات الجهات المختصة بحركة هذه المقررات طبقا للتعليمات التى تصدرها الوزارة فى هذا الشأن .

مادة ٣٣ - على الجهات المرخص لها فى صرف مقررات البطاقات التموينية الأصلية الاعلان فى مكان ظاهر عن أسماء وعناوين منافذ توزيع المواد التموينية الاضافية بالنسبة للبطاقات المربوطة عليها وعلى جهات صرف المواد التموينية الاضافية الاعلان فى مكان ظاهر عن منافذ صرف السلع التموينية الأصلية المربوطة عنيا وأرقام البطاقات وتواريخ صرفها وعن اصناف المواد التموينية التى تصرف خلال الشهر ومقررات كل فرد أو بطاقة وأسعارها وإجمالى القيمة المستحقة .

مادة ٣٤ - يحظر على جهات صرف المواد التموينية الأصلية والاضافية لتهتهكين بموجب البطاقات التموينية أو استرشادا بها والمسؤولين عن ادارتها أن يوقفوا العمل أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد الا بترخيص من المحافظ المختص أو من ينييه .

ويعطى هذا الترخيص لكل جهة تثبت عدم استطاعتها الاستمرار فى العمل اما لمعجز شخصى أو خسارة تصيبها نتيجة الاستمرار فى العمل أو لئى عذر جدى وعلى هذه الجهات الراغبة فى التوقف أن تتقدم تطلب الى مديرية التموين المختصة لفحصه والتأكد من جديته مع استمرارها فى ممارسة التجارة والتوزيع لحين البت فى الطلب وإخطارها رسميا بقبوله وفى حالة جدية الطلب يرفع الأمر للمحافظ المختص أو من ينييه لاعطائه ترخيصا بعدم مزاولة العمل على أن تقوم المديرية باتخاذ هذه الاجراءات خلال شهر من تقديم الطلب وفى حالة الرفض يكون قرارها مسببا .

مادة ٣٥ - تنشأ بمكاتب التموين فى المحافظات السجلات الآتية :

- ١ - سجل عام البطاقات طبقا للنموذج رقم (٤) المرافق
- ٢ - « بطاقات الأجناب « « « « (٥) «
- ٣ - « البطاقات المقيدة على
جهة الصرف « « « « (٦) «
- ٤ - سجل حركة البطاقات « « « « (٧) «
- ٥ - سجل قيد المواليد « « « « (٨) «

مادة ٣٦ - على مكاتب التموين أن تقوم بترقيم كل ورقة من أوراق السجلات المشار إليها فى المادتين السابقتين برقم مسلسل ويبين فى أول صفحة وآخر صفحة عدد الأوراق وتختتم كل ورقة بخاتم أدوية ويحظر الاضافة أو الكشط أو المحو فيها على أنه اذا اقتضى الأمر تصحيح البيانات المدونة فيبين ذلك بالمداد الأحمر مع التوقيع قرين كل تعديل بتاريخه وامضاء من اجراه مع اعتماده من الرئيس المباشر على ان يعتبر رئيس المكتب مسئولا عما يدون به من بيانات .

كما يتعين على رئيس المكتب والأشخاص المكلفين بمسك هذه السجلات الاحتفاظ بها فى مقر العمل فى حالة جيدة وسليمة للرجوع اليها وقت الحاجة لمراجعة ولتقديمها عند الطلب .

مادة ٣٧ - يعفى التجار والمواطنون من العقوبة الجنائية الواردة بهذا القرار والاكثفاء بتحصيل فروق الأسعار اعتبارا من تاريخ وقوع المخلفة اذا ما تقدموا من تلقاء أنفسهم لتصحيح ربطهم أو بطاقتهم أو تعديلها من دعم كلى الى دعم جزئى فى حالة زوال النصفية التى تم على أساسها استخراج بطاقة دعم كلى .

الباب الرابع احكام عامة

مادة ٣٨ - كل مخالفة لأحكام المواد ٢٥ ، ٣٤ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وكل مخالفة لأحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ١٠ ، ١٢ ، ٢٠ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣١ يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه وكل مخالفة أخرى لأحكام هـ-ذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه وفى حالة العود تضاعف العقوبة .

وفى جميع الأحوال يتم تحصيل الفرق المالية المترتبة عن استلام المواد التموينية بالسعر المدعم دون وجه حق طبقا لما ورد بالمادة ٢٩ بالطريق الادارى لحساب الهيئة العامة للسلم التموينية .

مادة ٣٩ - تلغى القرارات الآتية :

قرار ٥٠٤ لسنة ٤٥ ، ٢٥ لسنة ٥٢ ، ١١ لسنة ٥٣ ، ٣٥٩ لسنة ٥٦ ، ٦٦ لسنة ٥٨ ، ٢٦٩ لسنة ٦١ ، ١٥٨ لسنة ٦٢ ، ٢٣١ لسنة ٦٣ ، ١٦٢ لسنة ٦٣ ، ١١٢ لسنة ٦٦ ، ٢١ لسنة ٦٧ ، ١٥٧ لسنة ٦٧ ، ٢٠٤ لسنة ٦٧ ، ٢٠٥ لسنة ٦٨ ، ٢٢ لسنة ٧٠ ، ٦٢ لسنة ٧٠ ، ١٥١ لسنة ٧١ ، ٣٨١ لسنة ٧٤ ، ٧٠ لسنة ٧٥ ، ٩٥ لسنة ٧٥ ، ٢٦٣ لسنة ٧٥ ، ٣٣٦ لسنة ٧٥ ، ٣٣٧ لسنة ٧٥ ، ٣٦٢ لسنة ٧٥ ، ٣٦٦ لسنة ٧٥ ، ٦٧ لسنة ٧٦ ، ٤٨ لسنة ٧٧ ، ٥٠ لسنة ٧٩ ، ٦٠ لسنة ٧٩ ، ٦٤ لسنة ٧٩ ، ٢٢ لسنة ٨٠ ، ١٠٦ لسنة ٨٠ ، ٣٨٦ لسنة ٨١ ، ٥١ لسنة ٨٣ ، ٧٠ لسنة ٨٣ ، ٢٦٦ لسنة ٨٣ ، ٥٣٤ لسنة ٨٣ ، ٤١٩ لسنة ٨٤ ، ٤٥٢ لسنة ٨٤ ، ٥٤٩ لسنة ٨٥ ، ٢٨٣ لسنة ٨٦ ، ٨٦ : ٢٨٤ لسنة ٨٦ ، ٤٨٥ لسنة ٨٦ .

٧٠ تموين وتسعير جبرى

كما يلغى كل نص آخر يتعارض مع أحكام هذا القرار .

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره ،،

تحريرا فى ٢٢/٧/١٩٨٧

مدير عام التوزيع

١٥٠ د / محمد جلال الدين أبو الذهب

وزير التموين والتجارة الداخلية

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٨٠م

في شأن تحديد مقررات زيت الطعام الموزع بالبطاقات التموينية (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بشأن انشاء وتنظيم الهيئة العامة للمسلح التموينية ،

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بشأن البطاقات التموينية ،

وعلى القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تداول بذرة القطن والزيوت النباتية والاستياريين ،

وعلى القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن تنظيم البطاقات التموينية،

وعلى القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن تنظيم تداول وتمديد أسعار الزيوت النباتية ،

وعلى القرار رقم ٦٩٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم تداول وتمديد أسعار الزيوت النباتية ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

مادة ١ - تحديد مقررات زيت الطعام الموزع على المواطنين بالبطاقات التموينية على النحو الآتى :

(١) المقررات الأصلية :

٦٠٠ جرام للفرد بالمدن الساحلية .

٥٤٠ جرام للفرد بمحافظة القنطرة الكبرى وأسوان — والقرى
الساحلية التى تقع فى حدود ثلاثة كيلو مترات من شاطئ البحرين الأبيض
المتوسط والأحمر .

٣٠٠ جرام للفرد بمراكز وينادر المحافظات .

١٥٠ جرام للفرد بباقي القرى بالمحافظات .

(ب) المقررات الإضافية بالسعر الحر :

١٥٠ جرام للفرد بالقرى غير الساحلية .

١٠٠ جرام للفرد بباقي أنحاء الجمهورية .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من
١٩٨٠/١٢/١

تحريراً فى ١٢ المحرم سنة ١٤٠١ (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٨٠) .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٥.

بشان نسبة المسموح كمجز فى الأرز المخصوص السائب
الموزع على البطاقات التموينية (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين واتقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن تصنيع الأرز والأتجبان
فيه محليا وعلى القرارات المعدلة له ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

مادة ١ - على البدالين التموينيين سداد ثمن جوال الأرز المخصوص
الذى يتم توزيعه بموجب للبطاقات التموينية كاملا لشركة تسويق الأرز
أو الشركات التى تتكلف بتوزيعه على أن يحتسب نسبة (١ / ١) قسط كمجز
مسموح لهم عن الكميات الموزعة فعلا عند اجراء الحاسبة الشهرية بجميع
المحافظات .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمادة (٥٦)
من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

صدر فى ١٧ / ٢ / ١٩٨٥ .

(ثالثا)

فى تنظيم انتاج وتداول وتخزين ونقل
السلع التموينية واستمرار تشغيل منشأتها

اهم القرارات الوزارية الصادرة بشأن
حظر وتنظيم انتاج وتداول السلع الاساسية والتموينية

— القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ بشأن تنظيم توزيع بعض السلع
والمواد (الوقائع المصرية فى ١٧/١٠/١٩٦٦ العدد ٨٠ ملحق) ، المعدل
بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية فى ١٠/٦/١٩٦٨ — العدد
١٢٩ تابع) والقرار رقم ٢١٦ لسنة ١٩٧٥ (الوقائع المصرية فى
١٩٧٥/٧/٢٩ — العدد ١٧٤) .

— القرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تنظيم استخدام المواد والسلع
التي توزعها المؤسسات العامة او شركات القطاع العام (الوقائع المصرية فى
١٢/٤/١٩٦٧ — العدد ٤٧) . وانظر القرار رقم ١٦٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن
تقرير استثناء من احكام القرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه (الوقائع
المصرية فى ١٩٧٠/٥/٢٥ — العدد ١١٦) .

— القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ بشأن حظر حيازة او التصرف فى المواد
والسلع الاستهلاكية التي توزعها الحكومة او الهيئات او المؤسسات
او الجمعيات الخيرية بالمجان او مقابل ثمن اسمى لغير الاستهلاك الشخصى
وبالحظر على الهيئات والجمعيات وغيرها من الجهات الموزعة عليها المواد
والسلع المذكورة التصرف فيها لغير الغرض الموزعة من اجله بغير ترخيص
من الوزارة وبالغاء القرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٣ بحظر حيازة المواد والسلع
الاستهلاكية التي توزعها الحكومة بالمجان (الوقائع المصرية فى ١٧/٢/١٩٧١
— العدد ٣٧ تابع) .

— القرار رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٧١ فى شأن تنظيم التصرف فى المراد والسلع التى توزعها الجهات الحكومية والمؤسسات العامة وشركات القطاع المدام لتوزيعها بهوجب أذن (الوقائع المصرية فى ١٩٧٢/١/٨ — العدد ٧) .

— القرار رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم تداول انصودا الكاوية والنيوتاس انكاوية (الوقائع المصرية فى ١٩٧٢/١/١٠ — العدد ٩) .

— القرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن حظر حبس بعض السلع عن التداول عن طريق اخفئها أو عدم طرحها فى الأسواق أو الاتفاقيات على سحبها من المناطق المخصصة لتداولها أو تعليق بيعها على شروط مثبالة للمرف التجارى أو التلاعب بالتدابير الخاصة بنظام التعامل فى أسواق الجبلة للحبوب والخضر والفاكهة (الوقائع المصرية فى ١٩٧٥/٦/٢٣ — العدد ١٤٤ تابع) .

— القرار رقم ١٥٨٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم توزيع بعض السلع والمواد (الوقائع المصرية فى ١٩٧٧/١/٢٤ — العدد ٢٦) ، المعدل بالقرار رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/٧/٢٤ — العدد ١٦٩) .

— القرار رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تنظيم تعبئة وتداول السكر البودرة المطحون وتحديد أسعاره (الوقائع المصرية فى ١٩٨٠/٧/٢٤ — العدد ١٧٢) .

— القرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تنظيم تداول وتوزيع سكر البنجر (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/٦/٧ — العدد ١٣٤) .

— القرار رقم ٦٨٢ لسنة ١٩٨٤ بتنظيم تداول الاسماك اثناتجة من بحيرة وادى الريان وتحديد اسعارها (انواقى المصرية فى ١٩٨٤/١٢/٢٠ — العدد ٢٩٠ تابع) .

— القرار رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٨٥ بشأن حظر تداول الكراس والكتسكول
التموينى (الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/٨/٥ — العدد ١٧٩) .

— القرار رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٨٥ بشأن حظر تداول السلع المعبأة
فى عبوات مميزة بالاسعار الاقتصادية فى غير بعض مناخذ التوزيع (الوقائع
المصرية فى ١٩٨٥/١٠/١٠ — العدد ٢٢٩) ، المعدل بالقرارات أرقام ٦٤
لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٣/٣١ — العدد ٧٧) و ٧٧ لسنة
١٩٨٦ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٣/٨ — العدد ٥٧) و ٤١٢ لسنة ١٩٨٦ .
(الوقائع المصرية فى ١٩٧٦/٨/٢٦ — العدد ١٩١) و ٦١٨ لسنة ١٩٨٦
(الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/١٢/١٧ — العدد ٢٨٥) .

— القرار رقم ٦٠١ لسنة ١٩٨٥ بتنظيم تداول بعض السلع المستوردة
بمعرفة شركات هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية (الوقائع المصرية فى
١٩٨٥/١١/١٣ — العدد ٢٥٨) ، المعدل بالقرار رقم ٧٦٧ لسنة ١٩٨٧
(الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/١٢/١٣ — العدد ٢٨٢) .

— القرار ٣٣٨ لسنة ١٩٨٦ بحظر تداول اليايش المستورد (الوقائع
المصرية فى ١٩٨٦/٥/٧ — العدد ١٠٦ تابع) .

— القرار رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٦ فى شأن القواعد المنظمة للتداول المواد
البتروولية (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٥/١٣ — العدد ١١ تابع) المعدل
بالقرار رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٧/٢٠ — العدد
١٦٥) والقرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٨/٣/٢٣ —
العدد ٧١) .

— القرار رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٦ بنظام تقرير حصص من بعض السلع
الغذائية بالسر الاقتصادية لبعض الجهات (الوقائع المصرية فى
١٩٨١/٧/٢٨ — العدد ١٧٠ تابع) المعدل بالقرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٧
(الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/١/٢٦ — العدد ٢٣) والقرار رقم ٤٥٩
لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٧/٢٠ — العدد ١٦٥) .

— القرار رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم انتاج وتداول لأرز الألبيض (الموقائع المصرية فى ٢١/١٠/١٩٨٦ — العدد ٢٣٧ تابع) ، المعدل بالقرارات ارقام ٦٤٧ لسنة ١٩٨٦ و ٣٠١ لسنة ١٩٨٧ (الموقائع المصرية فى ٢٠/٥/١٩٨٧ — العدد ١١٧) و ٢٥٤ لسنة ١٩٨٧ (الموقائع المصرية فى ٢/٥/١٩٨٧ — العدد ١٠١) و ٨٢ لسنة ١٩٨٨ (الموقائع المصرية فى ٦/٢/١٩٨٨ — العدد ٣١) .

— القرار رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨٧ بشأن تداول انغزل والمضوجيات (الموقائع المصرية فى ١٠/٥/١٩٨٧ — العدد ١٠٨) .

— انقرار رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تداول المنتجات الحيوانية (الموقائع المصرية فى ١١/٨/١٩٨٧ — العدد ١٧٩) ، المعدل بالقرار رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٨٧ (الموقائع المصرية فى ١٥/٩/١٩٨٧ — العدد ٢٠٨) .

— انقرار رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تداول السكر (الموقائع المصرية فى ٢٨/١١/١٩٨٧ — العدد ٢٦٩) ، المعدل بالقرارات ارقام ٢ لسنة ١٩٨٨ (الموقائع المصرية فى ١٣/١/١٩٨٨ — العدد ١١ تابع) و ١٣٦ لسنة ١٩٨٨ (الموقائع المصرية فى ٢٩/٢/١٩٨٨ — العدد ٥١) و ١٧٣ لسنة ١٩٨٨ (الموقائع المصرية فى ٢٣/٣/١٩٨٨ — العدد ٧١) و ٢١٨ لسنة ١٩٨٨ (الموقائع المصرية فى ٣١/٣/١٩٨٨ — العدد ٧٨ تابع) .

— القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ فى شأن التمتع ومنتجات (الموقائع المصرية فى ٢٩/١١/١٩٨٧ — العدد ٢٧٠) المعدل بالقرار رقم ٨٢٩ لسنة ١٩٨٧ (الموقائع المصرية فى ٢٨/١٢/١٩٨٧ — العدد ٢٩٥ تابع) .

— القرار رقم ٧٧٠ لسنة ١٩٨٧ بتقرير بعض الوسائل لمنع التلاعب بأسعار منتجات الدقيق (الموقائع المصرية فى ١٦/١٢/١٩٨٧ — العدد ٢٨٥) .

— القرار رقم ٧٧١ لسنة ١٩٨٧ بتقرير بعض الوسائل لمنع التلاعب بأسعار السلع الغذائية المدعمة (الموقائع المصرية فى ١٦/١٢/١٩٨٧ — العدد ٢٨٥) .

(٢)

قرار وزير التموين رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦

بشأن تخزين بعض المواد (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين والقوانين المعدلة له ،
وعلى القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ بشأن تخزين بعض المواد والقوانين
المعدلة له ،

وبعد موافقة لجنة التموين العليا ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - (٢) (معدلة بالقرار ٣٢ لسنة ١٩٥٨) على المستوردين
وتجار الجملة وأصحاب المصانع والمستهلكين عن ادائها والمتاولين الذين
يتجرون أو ينتجون أو يستخدمون بصفة أساسية في صناعتهم كل أو بعض
الاصناف المبينة بالجدول المرافق لهذا القرار وعلى مديري الفروع التابعة
لهم والمعدة للبيع بالتجزئة ان يرسلوا بكتاب موصى عليه الى مراتبة

(١) الوقائع المصرية في ١٦ يوفيه سنة ١٩٥٦ - العدد ٤٧ مكرر .

(٢) صدر قرار وزير التموين رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ (الوقائع المصرية
في ١٩٥٧/٥/٢٩ - العدد ٤٣ مكرر (١)) ونص في مادته الثانية على ما يأتى :
« يعفى من العقوبة على مخالفة أحكام المادة الأولى من القرار رقم ٥٤
لسنة ١٩٥٦ المشار اليه اذا قام المخالف بتنفيذ ما تقضى به تلك المادة خلال
شهر من تاريخ العمل بهذا القرار » .

التموين المتابعين لها في موعد لا يجاوز اليوم الخامس عشر من كل شهر
بياناً موضحاً به ما يأتى :

١ - مقادير الأرصدة التى يملكونها من كل صنف فى أول أشهر ولو
كانت مودعة عند آخرين وأمكن وجودها •

٢ - الكميات الواردة من كل صنف والمبيعة والمستخدمة فى خلال
الشهر والكميات الباقية فى نهايته •

٣ - الكميات التى تم التعاقد على استيرادها خلال أشهر وجهة
الاستيراد وبالنسبة لبلاد انوية ومناطق الصحراء الجنوبية والصحراء
الجنوبية والبحر الأحمر والنشط وأبو زنيمة وسيناء يكون إرسال البيان
السالف الذكر فى موعد لا يجاوز يوم العشرين من كل شهر •

ويجب أن تعين أنواع كل صنف فى البيان كل على حدة متى كان
الصنف مختلف الأنواع وحسب الواحدة المبينة فى الجدول المرافق •

وإذا كان المحل الرئيسى وفروعه فى بلد واحد اكتفى ببيان واحد
عنها - أما الفروع الموجودة فى بلاد أخرى فيقدم كل منها بيان مستقل
ولا يرسل البيان المتقدم عن الشهور التى يكون فيها الصنف نافعاً ولم
يتم خلالها أى تعاقد على استيراده بشرط أن يكون صاحب الشأن قد
أشار الى ذلك فى آخر بيان أرسله •

هادة ٢ - على الأشخاص المذكورين فى المادة السابقة ملك سجل
خاص يثبتون فيه على وجه صحيح مقادير ما يديرون من الأصناف والأنواع
المبينة فى الجدول المرافق وما يرد أو ينتج منها وتاريخ الوارد ومكان
وجودها ومقدار ما يبييمونه أو يستخدمونه منها وتاريخ البيع أو الاستخدام
وأسماء المشترين من غير المستهلكين، ومقدار البيع لكل منهم •

ويقوم مقام هذا السجل ما قد يكون لدى المذكورين من دفاتر
وسجلات أخرى منظمة تتضمن بيانات سابقة •

٨٠ تموين وتسعير جبرى

مادة ٣ - (مستبدلة بقرار وزير التموين رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧)
كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه
ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

مادة ٤ - يلغى القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه والقرارات
المعدلة له .

مادة ٥ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،
تحريرا في ٧ ذى القعدة سنة ١٣٧٥ (١٦ يونيه سنة ١٩٥٦) .

الجدول المرافق للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ (١)

الفول - العدس - الشعير - السمسم بالأردب - البطاطس
بالقنطار - كسب بذرة القطن غير المتشورة بالطن - بقاوى بذرة البرسيم
بالأردب - النشأ والبن بالطن - البصل والثوم - الفول السودانى
بجميع أنواعه .

(١) الجدول معدّل بقرارات وزير التموين رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٦
(الوقائع المصرية فى ١٩٥٦/٧/١٠ - العدد ٥٥٠ مكرر ٢) ورقم ١٩٧ لسنة
١٩٥٩ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٩/٨/٣٠ - العدد ٩٤ ملحق) ورقم ١٩٧
١٩٦٠ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٠/١٠/٢٧ - العدد ٨٤) ورقم ٢٥٢ لسنة
١٩٦٠ (الوقائع المصرية فى ١٩٦١/١/٥ - العدد ٢) ورقم ٤٩١ لسنة ١٩٨٦
(الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/١/٢٩ - العدد ٢١٩ تابع) ورقم ٥٣٩ لسنة
١٩٨٦ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/١٠/٢١ - العدد ٢٣٧ تابع) .

قرآن وزير التموين رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٦٤
في شأن التزام التجار بالاعلان عن مخازنهم (١)

نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والتوائن المعدلة له ،
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - على اصحاب محال الجملة والتجزئة أن يعلنوا في مكان
ظاهر بمحالهم بياناً بمخازنهم وعناوينها والسلع المودعة بها وكذا بيان
بالسلع المودعة لحسابهم بمخازن آخرين .

مادة ١ - يعاقب كل مخالف لأحكام هذا القرار بالحبس مدة لا تزيد
على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين
جنيهاً أو بأحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره ،

تحريراً في ١٣ رجب سنة ١٣٨٤ (١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٤) .

(١) الوقائع المصرية في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ - العدد ٩٤ .

(م ٦ - موسوعة مصر ج ١٣)

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦

بالزام التجار بعرض السلع المخزونة لديهم أو لدى آخرين (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - (٢) على أصحاب محلات الجملة والتجزئة أن يعرضوا للبيع
بمحالهم وحدات من السلع باختلاف أنواعها وأصنافها الموجودة بمخازنهم
أو مودعة لحسابهم بمخازن آخرين .

مادة ٢ - (٣) كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس من
سنة أشهر إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه أو بإحدى
هاتين العقوبتين .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريرا في ١٥ جمادى الاولى سنة ١٣٨٦ (٣١ أغسطس سنة ١٩٦٦) :

- (١) الوقائع المصرية في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٦ - العدد ٨٠ ملحق .
- (٢) مستبدلة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية في ١٦/١/١٩٦٩ - العدد ١٤) .
- (٣) مستبدلة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ٢٠/٢/١٩٦٧ - العدد ١٤) .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٧

في شأن حظر تخزين الأرز (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام
وشركاته ،

وعلى قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء
هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز ،

وعلى اقرار رقم ١٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن تشغيل بعض الفراكات ،

وعلى مذكرة السيد المهندس / رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع
العام للمضارب وتسويق الأرز المؤرخة في ١٣/٩/١٩٨٧ ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

مادة ١ - يحظر تخزين الأرز الشعير والأبيض لغير الاستهلاك
الشخصي في غير جهات التوريد وشركات المضارب وجهات القطاع العام
المنتجة نالرز الشعير .

ويستثنى من ذلك الفراكات المعتمدة والمتعاقدة مع شركات المضارب
من تاريخ تعاقدها في حدود الحصص الشهرية المسجلة لها من شركات

المضارب وأرصدة انتاجها وبالنسبة للمحال التجارية في حدود أرصدة حصتها الشهرية من الأرز الأبيض ويعتبر في حكم الاستهلاك الشخصى الكميات التى في حيازة المفتحين ولا تتجاوز نصف طن للفدان وبحد أقصى ثلاثة أطنان للحيازة الكلية ولغير الحائزين الكميات التى لا تتجاوز ٢٠٠ كجم للأسرة •

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتى وخمسون جنيها ولا تتجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين •

وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلم الى شركات المضارب •

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره //

صدر فى ١٩٨٧/٩/١٤ •

(٣)

أهم القرارات الوزارية الصادرة بشأن حظر نقل أو الشروع فى نقل بعض السلع

— القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن حظر نقل تتاوى البصل
المستوردة خارج محافظات الفيوم وبني سويف والمنيا (الوقائع المصرية فى
١٩٦٧/٨/٢٢ — العدد ١٠٧) .

— القرار رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٠ بحظر نقل أو الشروع فى نقل البلخ
بكلية أنواعه خارج حدود محافظة أسوان بغير ترخيص مكتوب من المحافظ
أو من ينوب عنه (١) (الوقائع المصرية فى ١٩٧٠/٧/١٢ — العدد ١٥٦) .

— القرار رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٧٠ بحظر نقل أو الشروع فى نقل البلخ
بكلية أنواعه خارج حدود محافظة الوادى الجديد بغير ترخيص مكتوب من
المحافظ أو من ينوب عنه (الوقائع المصرية فى ١٩٧٠/١٠/١٠ — العدد
١٣٩) .

— القرار رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٥ بحظر نقل بعض السلع والمواد الى
داخل بعض المناطق بمحافظة مطروح (الوقائع المصرية فى ١٩٧٥/١١/١ —
العدد ٢٤٩ تابع) .

— القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن حظر نقل الدجاج الحى أو
المذبوح خارج حدود محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية (الوقائع
المصرية فى ١٩٨٠/٩/٦ — العدد ٢٠٤ تابع) .

(١) انظر قرار محافظ أسوان رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٢ الصادر بتنفيذا
لقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٠ (الوقائع
المصرية فى ١٩٧٢/١٠/٢١ — العدد ٢٤٣) .

— القرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن حظر نقل أو الشروع فى نقل الأسماك الطازجة والمملحة خارج حدود محافظة شمال سيناء (الوقائع المصرية فى ١٩٨١/٤/٩ — العدد ٨٣) .

— القرار رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٨٤ بشأن حظر نقل السمسم من محافظة الى أخرى (الوقائع المصرية — فى ١٩٨٤/٩/١٧ — العدد ٢١٢) .

— القرار رقم ٥١١ لسنة ١٩٨٤ بحظر نقل فول الصويا خارج حدود المحافظات أو الشروع فيه (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/٩/٢٥ — العدد ٢١٩) ، المعدل بالقرار رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/١٠/٢١ — العدد ٢٣٩) .

— القرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٦ يحظر نقل البيض خارج حدود محافظات سوهاج وأسيوط والفيوم والوادى الجديد خلال الفترة من ١٩٨٦/٣/١ الى نهاية سبتمبر سنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٣/١٦ — العدد ٦٤) .

— القرار رقم ١٩٢ لسنة ١٩٨٦ يحظر تداول أو نقل انتاج بحيرة السد العالى من الأسماك عن غير طريق الميناء النهري المقام على البحيرة (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/١١/٩ — العدد ٢٥٣) .

— القرار رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٨٦ يحظر نقل أو الشروع فى نقل بعض السلع خارج بعض مناطق محافظة البحر الأحمر (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٧/١٧ — العدد ١٦٢) ، المعدل بالقرار الوزاى رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٨ ، والمعدل لكشف المرفق به بالوزارات أرقام ٤٥١ لسنة ١٩٨٦ و ٢٠٢ لسنة ١٩٨٧ و ٤٣٠ لسنة ١٩٨٧ و ٦٣٩ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٩/٢٠ و ١٩٨٧/٣/٣١ و ١٩٨٧/٧/١٣ و ١٩٨٧/١٠/١٩ — الأعداد ٣١١ و ٧٧ و ١٥٩ و ٢٣٦ على التوالي) .

— القرار رقم ٥٨١ لسنة ١٩٨٧ يحظر نقل الأرز التسمير خارج حدود

تموين وتسعين جبرى ٨٧

المحافظات المنتجة للارز بغير ترخيص (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٩/٢٤ - العدد ٢١٦) .

— القرار رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن حظر نقل الارز الأبيض خارج حدود المحافظات بغير ترخيص (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٩/٢٤ - العدد ٢١٦) .

— القرار رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٨٧ بحظر نقل أو الشروع في نقل بعض السلع خارج حدود مركزى الخارجة والداخلية بمحافظة الوادئ الجديد (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/١١/٢٣ - العدد ٢٦٥) .

— قرار السيد محافظ الاسكندرية رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٧ بحظر نقل الاسماك الطازجة بكافة أنواعها الى خارج حدود محافظة الاسكندرية الا بترخيص من المحافظ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٧/٢٦ - العدد ١٦٩) ، المعدل بالقرار رقم ١٥١ لسنة ١٩٨٧ ، (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٧/٢٧ - العدد ١٧٠) .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١٨٢ لسنة ١٩٧٨ (١)

في شأن حظر هدم العقارات التى تحوى منشآت تموينية

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين ،

وعلى موافقة لجنة التموين ،

تقرر :

المادة الأولى - يحظر على ملاك العقارات التى تحوى منشآت
تموينية من الواردة بالكشف المرافق لهذا القرار اتخاذ أى اجراءات لهدم
العقار قبل انحصول على ترخيص بذلك من المحافظ المختص .

المادة الثانية - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمقوبات
الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

المادة الثالثة - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ،

تحريرا فى ٦ ذى القعدة سنة ١٣٩٨ (٨ أكتوبر سنة ١٩٧٨) .

جداول مرافق

للقرار رقم ١٨٢ لسنة ١٩٧٨

١ - مطار وفروع الشركات التابعة لمجلس الأعلى لتضاع التموين

(١) الوقائع المصرية فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٧٨ - العدد ٢٢٣ «تابع» .

تموين وتسعير جبرى ٨٩

والتوزيع الداخلى ووزارة التموين والهيئة العامة للسلع التهوينية ومديريات التموين ومراقبات وإدارات التموين الفرعية •

٢ - مقار وفروع ومستودعات ومخازن المواد الغذائية التابعة لوزارة التموين والتجارة اأداخلى والهيئات العامة وانشركات التابعة لهم •
٣ - مصانع المواد الغذائية وتعبئتها ومخازنها •

٤ - المجمعات والجمعيات التعاونية الاستهلاكية ومخزنها •

٥ - مطاحن الحبوب انتى تعمل للتموين والمخازن والسون انتابعة لها •

٦ - المخازن البلدية والأمنرجية والمخازن المخصصة لها •

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١

في شأن حظر تغيير أو تعديل أنشطة المنشآت التموينية
واستمرار تشغيلها (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

مادة ١ - يحظر على أصحاب المنشآت التموينية من القطاعين العام
والخاص والمسؤولين عن ادارتها الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار -
وملاك العقارات - الكائنة بها تلك المنشآت تغيير أو تعديل أنشطتها بغير
ترخيص مكتوب من المحافظ المختص أو من ينوب عنه .

كما يحظر عليهم حال انتهاء أو انتهاء عقود استئجارها بأى صسورة
من الصور تأجيرها أو استغلالها فى غير النشاط الأصلى الذى أعدت له .

مادة ٢ - يحظر على الأشخاص المشار إليهم بالمادة السابقة ترك
المنشآت سائلة الذكر دون مستغل يكفل استمرار العمل على الوجه
المعتاد .

ويستمر مستغلى المنشآت فى تشغيلها على الوجه المعتاد الى حين
انتقال الحيازة الى مستغل آخر .

مادة ٣ - يتحدد التعويض المستحق لأصحاب المنشآت التى يسرى فى شأنها حكم المادة السابقة بالتطبيق لأحكام المواد من ٣، الى ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٢٩ جمادى الاولى سنة ١٤٠١ (٤ أبريل سنة ١٩٨١) .

جدول مرافق للقرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ المنشآت التموينية التى يخظر اتخاذ أى إجراء من شأنه إيقاف العمل بها (١)

- ١ - المخازن البلدية والأفرنية .
- ٢ - مطاحن الحجارة والسندرات .
- ٣ - مضارب الأرز .
- ٤ - مصانع الكرونة .
- ٥ - معاصر الزيوت .
- ٦ - مصانع الصابون والمنسجى .
- ٧ - الجمعيات الاستهلاكية التابعة لشركات النيل والأهرام
والاسكندرية للمجمعات الاستهلاكية - والمصرية لتسويق الأسماك .

(١) البند رقم (٩) معدل بقرار وزير التموين وتجارة الداخلية رقم ٧٨ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية فى ١٩٨١/٥/٢٧ - العدد ١٢٤)
والبند رقم (١١) مضاف بالقرار رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٣/١/١٩ - العدد ١٧) .

٩٢ تموين وتسعير جبرى

٨ - المخازن والمستودعات والشئون التابعة للشركات المصرية والعامة
لتجارة السلع الغذائية بالجملة - والعامة للصوامع والمصرية لتعبئة وتوزيع
السلع الغذائية - والعامة للحوم والدواجن والتوريدات الغذائية •

٩ - فروع البيع التابعة لشركات السلع الاستهلاكية ومخازنها •

١٠ - الفلاجات •

١١ - محطات خدمة السيارات أو مخلات بيع المواد البترولية بكافة

أنواعها سواء كانت تابعة للقطاع العام أو توكيلات تابعة للقطاع الخاص •

(رابعا)

فى تصدير السلع التموينية

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٠

بشأن تنظيم تصدير السلع التموينية (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ،

وعلى القرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم تصدير السلع
الغذائية الى خارج الجمهورية والقرارات المعدلة له ،
وعلى موافقة لجنة انتموين العليا ،

قرر :

مادة ١ - يحظر بغير ترخيص من وزير التموين والتجارة تصدير
السلع التموينية الواردة بالكشف رقم (١) المرافق لهذا القرار .

مادة ٢ - يتم تصدير السلع التموينية الواردة بالكشف رقم (٢)
فى حدود الحصة السنوية المقررة بالاشتراك مع جهات الاختصاص وفقاً
لاحتياجات السوق المحلى منها .

مادة ٣ - يتم تصدير تقاوى الحاصلات الزراعية الخاضعة لأحكام
المادة الأولى من هذا القرار بموافقة وزارة الزراعة وفى حدود الكميات
المخلف عليها بينها وبين وزارة انتموين والتجارة الداخلية .

(١) الوقائع المصرية فى ٣٢ بريل سنة ١٩٨٠ - العدد ٩٤ .

دادة ٤ - (مستبدلة بالقرار الوزارى رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٨١) يتم تحديد الاهداف التصديرية من الأرز والنبصل والبطنطس والثوم والفول السودانى بالاتفاق ما بين وزارة التموين والتجارة الداخلية والجهات المختصة ويعطى تصريح من الوزارة فى حدود الكميات المتفق عليها والمسموح بتصديرها .

المادة الخامسة - يحظر إرسال طرود من السلع الغذائية كهدايا الى الخارج كما لا يجوز للمسافرين للخارج من المواطنين والأجانب اصطحاب اى كمية منها ويستثنى من ذلك العينات التجارية والعينات المصدرة لأغراض علمية بتصريح من السيد وكيل وزارة التموين وغقبا للقواعد الآتية :

(ا) العينات التجارية :

أن يقدم طلب التصدير من المقيدين فى سجل المصدرين أو سجل الوكلاء التجاريين .
أن تكون العينة من السلع المصرح بتصديرها .

(ب) العينات المصدرة لأغراض علمية :

أن يقدم طلب التصدير من احدى الجهات العلمية كالجوامع والمعاهد العليا واكاديمية البحث العلمى ومراكز البحوث وغيرها من الجهات المثيلة أو بموافقتها .

ويتعين فى كلتا الحالتين أن لا يتجاوز وزن العينة خمسة كيلو جرامات»
المادة السادسة - يستولى على ما يتم ضبطه بالمخافنة لأحكام المادة السابقة ويسلم الى شركات قطاع التهوين والتوزيع الداخلى .

المادة السابعة - يلغى القرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

المادة الثامنة - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية»
تحريرا فى ١٥ جمادى الاولى سنة ١٤٠٠ (اول أبريل سنة ١٩٨٠) .

كشف رقم (١)

درافق للقرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٠ .

- ١ - التلمح ومنتجاته .
- ٢ - الشعير .
- ٣ - الفول الناشف .
- ٤ - العدس .
- ٥ - السمسم .
- ٦ - الحلبة .
- ٧ - الذرة .
- ٨ - نشا الذرة .
- ٩ - الماشية والجمال النحية - النحوم البلدية والخزير .
- ١٠ - الأغنام النحية بكافة أنواعها (١) (فيما عدا الأغنام والماعز النسبى) .
- ١١ - منتجات اللحوم بكافة أنواعها .
- ١٢ - الحمام .
- ١٣ - السمان .
- ١٤ - الطيور والدواجن بكافة أنواعها .
- ١٥ - الأسماك بكافة أنواعها ومصنعها .
- ١٦ - الأغبان ومنتجاتها (٢) .

(١) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٠ ونص في مادته الأولى على أن « يكون تصدير كافة أنواع الأغنام والماعز ، المحددة بالحصصة المسموح بها بترخيص منبى فى كل حالة من وزارة التموين والتجارة الداخلية (الوقائع المصرية فى ١٩٨٠/٧/٦ - العدد ١٥٧) » .

(٢) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٣/٨/٧ - العدد ١٧٩) وقىما ىلى نصه :

- ١٧- التلنائج •
- ١٨- البيض •
- ١٩- السكر •
- ٢٠- عيدان قصب السكر •
- ٢١- العسل الأسود •
- ٢٢- انطحينة والحلاوة الطحينية •
- ٢٣- الشاي •
- ٢٤- السبن •
- ٢٥- البذور الزيتية •
- ٢٦- الزيتون الأسود •
- ٢٧- الفاصوليا الجافة واللوبيا الجافة واليسلة الجافة •
- ٢٨- المعجوة •
- ٢٩- الزيتون النباتية ومنتجاتها (المسلى الصناعى - المسلى النباتى - الزبدة الصناعى - المارجرين وخلافه) •

« مادة ١ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية تصدير الجبن بمختلف أنواعه المصنح محليا من خاميات محلية او مستوردة تحت أى نظام جمركى •

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه •

وفى جميع الاحوال تضبط الكميات المخالفة ويحكم بمصادرتها •

واذا صدر حكم محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم ٥٤٩١ لسنة ٣٧ قضائية فقد صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٤ بوقف تنفيذ القرار الوزارى رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٣ تنفيذا للحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٤٩١ لسنة ٣٧ ق لحين الفصل فى الطعن المقام من الوزارة فى هذا الحكم امام المحكمة الادارية العليا (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/٤/٢٤ - العدد ٩٨) •

- ٣٠- الصابون بأنواعه .
- ٣١- المنظفات الصناعية بأنواعها ومسمياتها .
- ٣٢- الطلف بكافة أنواعه .
- ٣٣- الكسب .
- ٣٤- بروتيلان الذرة .
- ٣٥- قش الأرز .
- ٣٦- سرسة الأرز .
- ٣٧- رجيح الكون .
- ٣٨- الجرمة والجرمة المستخلصة .
- ٣٩- قشرة بذرة القطن .
- ٤٠- القرون الجاموسى والبقرى الكبير .
- ٤١- قش المكائس الخام .
- ٤٢- السيلاتة .
- ٤٣- البطاطين بكافة أنواعها .
- ٤٤- الأقمشة الصوفية والمخلوطة بكسفة أنواعها وظيوط الغزل الصوفية .
- ٤٥- للقطن الاسكارتو والسكينة .
- ٤٦- الجلود الخام والمذبوغة بكافة أنواعها .
- ٤٧- البطيخ بكافة أصنافه (١) .
- ٤٨- العنب بكلفة أصنافه (٢) .

(١) البطيخ بكافة اصنافه مضاف بالقرار الوزارى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية فى ١٣/٧/١٩٨٠ - العدد ١٦٣ .
 (٢) العنب بكلفة اصناف مضاف بانقرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية فى ١٣/٧/١٩٨٠ - العدد ١٦٣ .

كشف رقم (٢)

مرافق للقرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٠

أصناف يتم تصديرها في حدود حصة سنوية بعد الدراسة مع الجهات المختصة ووفقا لاحتياجات السوق المحلى :

- ١ - عوادم الإقطان .
- ٢ - عوادم غزل القطن .
- ٣ - عوادم غزل الحرير الصناعى .
- ٤ - كهنة الخيش .
- ٥ - رتاين الكلويات .
- ٦ - امعاء البقر المطحنة .
- ٧ - المولاس .
- ٨ - الكحول النقى .
- ٩ - زيت النخلم .
- ١٠ - زيت الثوم .
- ١١ - شعر الماعز .
- ١٢ - كسر لحم الحيوان .
- ١٣ - تراب فحم الحيوان .
- ١٤ - رماد فحم الحيوان .
- ١٥ - عسل النحل .
- ١٦ - شمع العسل .
- ١٧ - الجمبرى .
- ١٨ - البطارخ .
- ١٩ - أسماك الحفشان الحية .

- ٢٠- سمك السبيط - أخطبوط - كلنيماريا (وما شابههم من
حيوانات الرخوية والقشرية) •
- ٢١- الأغنام والماعز (١) البرقى (الفائضة عن حمولة المراعى والتي
تحددها سنويا محافظة مطروح ووزارة الزراعة) •
- ٢٢- الكتاكيت (تصدر منتجات انشركة العمامة للدواجن اذا كان
هناك غائض فى الانتاج) •
- ٢٣- حطب القطن •

(١) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٨٠
(الوقائع المصرية فى ١٩/٧/١٩٨٠ - العدد ١٦٨) ، وفيما يلى نص القرار :

» مادة ١ - على مصدرى الأغنام والماعز البرقى الحية توريد حصة
من رؤوس الأغنام الحية قدرها ٢٠ ٪ من عدد الأغنام بالرسالة المصدرة والتي
لا تتجاوز نسبة الماعز فيها عن ١٥ ٪ - الى الشركة المصرية للحوم والدواجن
والتوريدات الغذائية •

فان زادت نسبة الماعز المصدر عن هذا القدر يتم توريد ما يعادل ٢٠ ٪
من الزيادة أعناما •

مادة ٢ - يجب ان تكون الأغنام الموردة ذكورا صغيرة السن لا تتجاوز العام
صالحة للتسمين وخالية من الأمراض ولا يقل وزنها عن ٢٠ كيلو جرام
ولا يزيد عن ٣٥ كيلو جرام للرأس •

مادة ٣ - يتم توريد الحصة المشار اليها بالمحجر البيطرى بميناء
'اسكندرية' •

مادة ٤ - يحدد سعر توريد الكيلو جرام الحى من الأغنام الموردة
بمبلغ جنيه واحد تسليم المحجر •

مادة ٥ - على الشركة المصرية للحوم والدواجن والتوريدات الغذائية
'اعطاء المصدرين شهادات توريد ترقق بطلبات الترخيص بتصدير باقى
لكمية •

مادة ٦ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية « •

- ٢٤- شوائى البوص •
- ٢٥- بذور الفلارس •
- ٢٦- مسحوق العظم •
- ٢٧- القطن الواطى والمخلوط •
- ٢٨- المصنوعات الجلدية ، دون التقييد بحمة •
- ٢٩- أمعاء الخان الملحّة ، دون التقييد بحضة وبعد موافقة شركة النيل للأدوية •

التقسيم الثانى فى التسعير الجبرى وتحديد الأرباح

أولا - المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
خاص بالتسعير الجبرى وتحديد الأرباح (١) ، (٢)

نحن فاروق الأول ملك مصر :

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير
الجبرى المحل بقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٨ ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى
مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يكون فى كل محافظة وفى كل عاصمة مديرية لجنة برئاسة
المحافظ - أو المدير أو من يقوم مقامه تسمى « لجنة التسعير » وتؤلف
هذه اللجان بقرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير
الداخلية (٣) .

مادة ٢ - تقوم بتعيين أقصى الأسعار للأصناف الغذائية والمواد
المبينة بالجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون .

(١) الوقائع المصرية فى ١٤/٩/١٩٥٠ - العدد ٩٠ مكرر « غير
اعتبارى » .

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦
بإستثناء بعض المواد التموينية من أحكام التسعير الجبرى .

(٣) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٠٤ لسنة
١٩٨٠ بإعادة تشكيل لجان التسعير المحلية بالمحافظات .

١٠٢ تموين وتسعير جبرى

ولوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل هذا الجدول بالحدف
أو بالاضافة (١) .

ويعين المحافظ أو المدير جدول الأسعار التى تعينها اللجنة فى مساء
يوم الجمعة (٢) من كل أسبوع ويكون الاعلان بالكيفية التى يصدر بها
قرار من المحافظ أو المدير (٣) ، (٤) .

ويكون تعيين الأسعار ملزما لجميع الأشخاص الذين يبيعون كل

(١) صدرت عدة قرارات بشأن تعديل الجدول المنقح بالمرسوم
بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ (منشورة التعديلات فى نهاية القرار بقانون ١٦٣
لسنة ١٩٥٠) .

وقضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادتين الاولى والثانية من
المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الارياح ان تعديل الجدول المنقح بالمرسوم بقانون المذكور سواء
بالحدف أو بالاضافة انما يكون بقرار يصدر من وزير التموين ، ولا يغنى
عن ذلك مجرد اغفال لجنة التسعير تعيين أقصى السعر لصف معين أو
عدم ادراجها فى الجدول الاسبوعى الذى تصدره اذ يظل هذا الصف سلعة
مسعرة تخضع لاحكام ذلك المرسوم بقانون حتى يصدر قرار فى شأنها من
الوزير المختص . (نقض جنائى ١٦٧/١/٢ - موضوعتنا الذهبية ج ٣
فقرة ١٦٧٦) .

(٢) صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٥٠ وقد
قضى فى المادة الثانية منه على أن يعدل ميعاد اعلان جداول الأسعار يجعله
صباح الخميس من كل اسبوع بدلا من صباح الجمعة (الوقائع المضرية فى
١٩٥٠/١٢/٦ - العدد ١١٤ مكرر) .

(٣) صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤١ والذى
قضى فى المادة الثانية منه على أن يعاد العمل بمواعيد الاعلان الخاصة
بجدول الأسعار (الوقائع المضرية فى ١٩٥١/٤/١٦ - العدد ٢٣) .

(٤) صدر قرار وزير التموين رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٦ وقد قضى فى
المادة الاولى منه على أنه يجوز للمحافظ أو المدير اعتمد جداول الاسعار
التي تعينها اللجنة فى حالة الضرورة مساء اليوم السابق لسريانها على أن
يعمل بهذه الجداول فى الفترة التي تجدد لسريانها : «وقد - المصرية فى
١٩٤٦/٤/١٦ - العدد ٣٦ مكرر (١) » .

تموين وتسعير جبرى ١٠٣

أو بعض الأصناف والمواد التى يتناولها التسعير مدى الأسبوع الذى وضعت له وفى دائرة المحافظة أو المديرية .

ويجوز لوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل مواعيد اعلان الأسعار ومدة الالتزام بالتسعير .

مادة ٢ — تؤلف بقرار من مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة لجنة عليا برياسته تختص بما يأتى :

١ — وضع أسس تعيين الأسعار للجان التسعير المنصوص عليها فى المادة الأولى .

٢ — النظر فى الشكاوى التى تقدم عن جداول الأسعار التى تضعها اللجان المذكورة .

٣ — مراقبة حركة الأسعار .

٤ — اقتراح ما يؤدى الى تحقيق مكافحة الغلاء .

مادة ٤ — يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يمين بقرار منه الحد الأقصى :

١ — للربح الذى يرخص به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة وذلك بالنسبة الى أية سلعة تصنع محليا أو تستورد من الخارج اذا رأى أنها تباع بأرباح تجاوز الحد المألوف .

٢ — لاسعار بيع الوجيشت والماكولات والمشروبات فى الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمتاهى والحانات والبوغيهات وغيرها من المحال العمومية المدة لبيع التوجبات والماكولات والمشروبات وكذلك مقابل الدخول الذى تفرضه هذه المحال على من يرتادها (١) .

(٢٠١) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٩٧ لسنة

١٩٨٠ وفيما يلى نصه :

٣ - لأجور الفرق فى الفنادق والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لايواء الجمهور أو السياح (١) .

مادة ٤ مكرر - (مضافة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩) استثناء من أحكام المواد السابقة يختص وزير الصناعة بتحديد أقصى الأسعار لمنتجات الصناعة دون التقييد بالاجراءات المنصوص عليها فى تلك المواد .

مادة ٥ - يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يتخذ بقرارات يصدرها التدابير الآتية :

(أولا) فرض قيود على استهلاك المواد الغذائية فى الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمقاهى والحانات والبوفيهات وغيرها من المآكل العمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات .

(ثانيا) تعيين المقادير التى يجوز شراؤها أو تملكها أو حيازتها من أية سلعة أو مادة .

» مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية يفوض السادة المحافظين كل فى دائرة اختصاصه فى مباشرة الاختصاصات المقررة لوزير التموين والتجارة الداخلية بموجب المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه على النحو الآتى :

١ - تحديد أسعار بيع الوجبات والمأكولات والمشروبات فى الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمقاهى والبوفيهات وغيرها من المحال العامة المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات .

٢ - تحديد أجور المبيت فى الفنادق والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لايواء المواطنين .

٣ - الالتزام بالإعلان عن أسعار بيع الوجبات والمشروبات وأجور المبيت المشار إليها بالبندين السابقين .

(الوقائع المصرية فى ١١/١١/١٩٨٠ - العدد ٢٥٣)

(ثالثا) إلزام أصحاب المصانع والمستوردين بتسليم مقادير معينة من أية سلعة أو مادة الى الجمعيات التعاونية لتقوم بعرضها للبيع على أعضائها .

(رابعا) تقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار السلع والمواد الخاضعة لهذا المرسوم بقانون وتعيين مواصفاتها (١) .

مادة ٦ - يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يلزم بقرارات يصدرها :

١ - أصحاب الفنادق والهنسيونات والمطاعم والمقاهى والمصانع والبوفيهات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيع الوجبات والماكولات والمشروبات بإعلان أسعار يبيعها في هذه الأماكن ومقابل الدخول فيها .

٢ - أصحاب الغرف في الفنادق والهنسيونات المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لايواء الجمهور أو السياح بإعلان أجور الغرف .

٣ - تجار التجزئة والباعة الجائلين بإعلان أسعار ما يعرضونه للبيع .

مادة ٧ - يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يكلف أصحاب المصانع والمتاجر تقديم بيانات عن تكاليف انتاج أو استيراد أية سلعة من السلع التى يبيعونها بقرار يلحق به جدول ببيان عناصر التكاليف المتعلقة بالصناعة أو التجارة كما يجوز له أن يطلب منهم عينات من السلع التى ينتجونها أو يستوردونها .

مادة ٨ - يسرى جداول الأسعار وقرارات تمييز الأرباح على السلع

(١) انظر فيما يلى : القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح فى بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها وكيفية الاعلان عن هذه الاسعار ، القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم الاتجار فى السلع المستوردة .

التي يتم تسليمها بعد تاريخ العمل بهذه الجداول أو القرارات تنفيذا لتعهدات أبرمت قبل ذلك التاريخ .

مادة ٩ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ ، ثم بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ ، ثم بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الربح أو عرضا للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المحدد أو امتنع (١) عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى أو علق البيع على شرط آخر مخالف للعرف التجارى .

ويعاقب على كل مخالفة ترتبط بسلعة من السلع التي تدعيها الدولة

(١) قضت محكمة النقض بأن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ اذ نص في المادة التاسعة منه باطلاق على معاقبة من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر ، فرض بذلك على التجار عرض هذه السلع للبيع متى توافرت لهم حيازتها بحيث اذا امتنعوا عن البيع منكروا وجود السلعة أو مخفيها لها حابسيتها على التداول ، اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا ما دام تحديد السعر لا يعرض بداهة عند اخفاء السلعة أو انكار وجودها البتة . والا كانت النتيجة أن يعقوا من العقاب كلما انكروا وجود السلعة المسعرة أو امتنعوا عن بيعها لمن يقصد في طلبها من المشتريين الا الذين يأنسون فيهم أن يشتروها بأكثر من السعر المقرر ، وهو ما لا يمكن أن يكون الفاعر قد قصد اليه . (نقض جنائى ١٩٦٦/٤/٢٥ - موسوعتنا الذهبية ج ٣ فقرة ١٦٤٥) ، وقضت أيضا بأن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ اذ نص بصفة عامة في المادة التاسعة منه على عقاب من يمتنع بيع سلعة مسعرة أو محددة الربح قد فرض بذلك على التجار بيع تلك السلعة متى توافرت لهم حيازتها في محالهم أو مخازنهم والا اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا دون أن يقبل منهم التعلل بأية سلة ، وهذا الامتناع معاقب عليه سواء كان مقصودا به طلب سعر يزيد على السعر المحدد أو لم يكن (نقض جنائى ١٩٦٦/٢/١٧ - المرجع السابق - فقرة ١٦٣١) .

ويحدد ما وزير ائتموين والتجارة الداخية (١) بالحبس مدة لا تتل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تتل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتئ العقوبئ.

وفي حالة انعدام تضاعف العقوبة في حديها الأدنى والأقصى ، فإذا كان قد حكم على لعائد مرتين بالحبس والغرامة ، ثم ثبت ارتكابه جريمة بالخالفه لأحكام هذه المادة فتكون العقوبة السجن لمدة لا تزيد عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألفي جنيه ، وتعتبر

مادة ١ - تعتبر السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار من السلع التي تدعمها الدولة في حكم المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠.

الجدول المرافق للقرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠

١ - السلع المستوردة بمعرفة الهيئة العامة للسلع التموينية :
اللبن المكثف - اللحوم المجمدة - الاسماك المجمدة والمعلبة - الدواجن المجمدة .

٢ - السلع الموزعة بمعرفة الهيئة العامة للسلع التموينية وشركات قطاع التموين والتوزيع الداخلي؛

- المني نخبيعي (بتراول) - الزبد الطبيعي المستورد - اللحوم
 البلدية الطازجة والمعلبة - الدواجن المعلبة انتاج الشركة العامة للدواجن -
 اسماك بحيرة ناصر - الجبن الجاف المحلي والمستورد - السمسم -
 القمح - نفول - الصمغ - المجروش - العدس - الصمغ - المجروش - الدقيق
 - لبن - والفخر - الخبز - كافة انواعه - الفرة المستوردة - الارز الابيض
 والمخصب - وستار - ائني - ائني - يوزع بالبطاقات التموينية - السكر
 - قهوي - واصر - البين - زيت - خدم - الملى الصناعي - صابون - اغتيل
 والتوانيت - المنظفات لصناعية - انتاج شركات قطاع الصناعة . . .

جرائم متماثلة في عدد الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذه المادة والجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها (١) كما يجب الحكم بإغلاق المحل مدة لا تتجاوز ستة أشهر تستتزل منها المدة التي تكون قد تقرر فيها إغلاق المحل إداريا .

ويعاقب بالمعقوبات النصوص عليها في الفترة الأولى من هذه المادة على مخالفة القرارات التي تصدر تنفيذا للمادة (٥٠) من هذا القانون ويجوز أن ينص في تلك القرارات على عقوبات أقل .

مادة ١٠ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد عن خمسون جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

١ - من قدم الوجبات والماكولات والمشروبات أو عرضها بأكتر من السعر المقرر أو امتنع عن تقديمها أو حصل مقابلا للدخول أكثر من المقرر .

٢ - من أجر غرضا أو عرضها للتأجير بإيجار يزيد على الحد المقرر .

مادة ١١ - يعاقب بالمعقوبات النصوص عليها في المادة السابقة .

(١) قضت محكمة النقض بأن المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح تقضى « بضبط الأشياء موضوع الجريمة ومصادرتها » . ولما كانت الجريمة التي دين المطعون ضده بها (وهى عدم احتفاظه بفاتورة شراء سلعة محددة الرّيح) جريمة تنظيمية تتعلق بضبط البيانات في الفواتير التي تسلّم للمشتريين توّصلا لأحكام الرقابة على مراعاتهم لقوانين التسعير الجبرى ، فإنه لا يمكن القول بأن السلعة التي لم يحتفظ المطعون ضده بفاتورة شرائها هى موضوع الجريمة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمصادرة تلك السلعة يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه . (نقض جنائى ١٩٦٧/١١/٢٠ - موبوعتنا الذهبية ج ٣ فقرة ١٦٧٧) .

(أ) من يشتري بقصد الاتجار سلعة بسعر يزيد على السعر الذى
تعيّنه لجنة التسعير .

(ب) من يشتري بقصد الاتجار سلعة بثمن يزيد فيه الربح على
المقرر طبقا للبند ١ من المادة الرابعة ، ولا يكون المشتري مسئولا اذا توافر
الشرطان الآتيان .

١ - اذا تحقق المشتري من أن فاتورة البيع لا تحصل بيانا باسم
تجارى وهمى أو مزور .

٢ - اذا لم يتم الدليل على أن المشتري يعلم بالارباح غير المشروعة
التي حصل عليها البائع .

مادة ١١ مكرر - (مضافة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠) يجوز
لوزير التموين أن يصدر قرارا مسببا باغلاق المحل ادائيا لمدة لا تتجاوز
سنة أشهر أو حرمان التاجر المخالف لأحكام المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ من هذا
القانون من حصته فى السلع موضوع المخالفة أو غيرها من السلع والمواد
الخاضعة لنظام البطاقات أو الحصص وذلك لحين صدور الحكم فى التهم
المسوبة الى المخالف .

ويجب على الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام بناء على طلب
وزير التموين نسخ أى عقد من العقود خيرة مع التاجر اذا حكم عليه
بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون
أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ١١ مكرر (١) - (مضافة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠) اذا
ترتب على اغلاق المنشأة لسبب من الأسباب المبينة فى هذا القانون تأثير
على صالح التموين جاز لوزير التموين أن يعين مندوبا لادارة المنشأة خلال

خلال فترة الاغلاق (١) ، وتطبق فى هذه الحالة الأحكام المتصوص عليها فى الباب التحدى عشر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ١٢ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا من اشترى بقصد الاستهلاك سلعة مسعرة بسعر يزيد على الحد المقرر ، ويعفى المشتري من العقوبة اذا أبلغ للسلطات المختصة بالجريمة أو اعترف بها .

مادة ١٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وغرامة لا تقل خمسين جنيهًا ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١ - كل من يخالف أحكام القرارات التى تصدر بإعلان الأسعار والأجور ومقابل الدخول .

(١) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٣١٣ لسنة ١٩٨٠ وقد نص فى المادة الاولى منه على أن : يفوض السادة المحافظين كل فى دائرة اختصاصه فى مباشرة السلطات المقررة لوزير التموين والتجارة بموجب المادة ١١ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه والمضافة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قرارات مسببة بإغلاق المحال اداريا لمدة لا تتجاوز ستة اشهر أو حرمان التاجر المخالف لأحكام المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ من هذا القانون من حصته فى السلع موضوع المخالفة أو غيرها من السلع والمواد الخاضعة لنظام البطاقات أو الحصص وذلك لحين صدور الحكم فى التهمة المنسوبة الى المخالف (الوقائع المصرية فى ١١/٤/١٩٨٠ - العدد ٢٤٨ « تابع ») .

كما صدر أيضاً قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٨١ وقد نص فى المادة الاولى منه على أن : يفوض السادة المحافظون كل فى دائرة اختصاصه فى مباشرة السلطة المقررة لوزير التموين والتجارة الداخلية بموجب المادة ١١ مكرر (١) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه المضافة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ فى تعيين مشدوب لإدارة المنشأة التى تغلق لسبب من الأسباب المبينة فى هذا القانون مدة الاغلاق اذا ترتب عليه تأثير على صالح التموين . (الوقائع المصرية فى ١٥/٧/١٩٨١ - العدد ١٦٥) .

فاذا كان المخالف عن المباعه انجائلين عوقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

٢ - كل من خالف أحكام القرارات التى تصدر استنادا الى المادة (٧) .

٣ - من امتنع عن بيع سعة غير مسعرة أو غير محددة انزوح فى تجارتها ، وكل من طالب عميلا بثمن أعلى من الثمن المعلن عن هذه السلعة ، وفى حالة المود تضاعف العقوبات فى حديها الأدنى والأقصى .

مادة ١٣ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠) على أصحاب المحال من أرباب الحرف ومن فى حكمهم من مؤدى الأعمال ومقدمى الخدمات الى الجمهور التى يصدر بتحديد قرار من زير التموين (١) أن

(١) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ وقد نص فى المادة الاولى منه على أن « يفوض السادة المحافظين كل فى دائرة اختصاصه فى تحديد الأعمال والخدمات التى يلتزم مؤديها أو مقدمها الى الجمهور بالاعلان عن الجعل المحدد مقابل كل عمل أو خدمة منها بالتطبيق لأحكام المادة ١٣ مكرز من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه المضافة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ » (الوقائع المصرية فى ١٩٨١/٥/٢٠ - العدد ١١٨) .

كما صدر القرار رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ بإلزام أصحاب المحال من أرباب الحرف ومن فى حكمهم من مؤدى الأعمال ومقدمى الخدمات الى الجمهور بالاختار عن الجعل الذى يحدوده ، وفيما يلى نصه :

مادة ١ - تشكل بدائرة كل محافظة لجنة بقرار من المحافظ المختص تضم ممثلين عن مديرية التموين والتجارة الداخلية ومصصلحة الضرائب تكون مهمتها متابعة أسعار الأعمال والخدمات التى يقدمها أرباب الحرف ومؤدى الأعمال الى الجمهور .

مادة ٢ - على أصحاب المحال من أرباب الحرف ومن فى حكمهم من مؤدى الأعمال ومقدمى الخدمات الى الجمهور التى يصدر بتحديد قرار من المحافظ المختص أن يقدموا الى اللجنة المشار اليها بالمادة السابقة بيانا

أن يعلنوا بمكان ظاهر بمحالهم ويخط واضح عن الأعمال التى يؤدنها والخدمات التى يقدمونها والجمل المحدد مقابل كل عمل وكل خدمة وعليهم الالتزام بتقاضى الجمل المحدد المعلن . ويعاقب كل مخالف بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٤ - لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة فى الحالات المنصوص عليها فى المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ .

مادة ١٥ - يكون صاحب المصل مسئولا مع مديره أو القائم على ادارته عن كل ما يقع فى المل من مخالفات لأحكام هذا الرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها . لذا ثبت أنه بسبب الغياب أو استمالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتصر العقوبة على الغرامة المبينة فى المادتين ٩ و ١٣ (٣) .

بخط واضح بالاعتال التى يؤدونها والخدمات التى يقدمونها والجمل المحدد مقابل كل عمل أو خدمة كذلك أى تعديل يطرا على هذا البيان للتأشير عليه واعتماده بخاتم مديرية التموين والتجارة الداخلية قبل اعلانه بكان ظاهر بمحالهم تنفيذا لأحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

(١) قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة الخامسة عشرة من الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التعمير الجبرى وتحديد الارياح أن القانون يحمل صاحب المل مسئولية كل ما يقع فيه من مخالفات ويعاقبه بعقوبتى الحبس والغرامة معا أو باحداهما ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو استمالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة . وفى هذه الحالة لا تسقط عنه المسئولية وإنما تقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس وجوبا لا تخيير فيه . (نقض جنائى ١٩٦٦/٣/١٤ -

مادة ١٦ - تسهر ملخصات الأحكام التى تصدر بالأدانة فى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون طبقا للنماذج التى تعدها وزارة التجارة والصناعة بتعليقها على واجهة محل التجارة أو المصنع مكتوبة بحروف كبيرة وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة (١) .

ويعاقب على نزع هذه الملخصات أو اخفائها بأية طريقة أو اتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهًا .
فإن كان الفاعل هو أحد المسئولين عن إدارة المحل أو أحد عماله يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

=
موسوعتنا الذهبية ج ٤ فقرة ١١٥٢) ، وقضت أيضا بأن البين من نص المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ أن مساملة صاحب المحل عن كل ما يقع فى محله من مخالفات لأحكام هذا القانون ، هى مسئولية تقوم على افتراض علمه بكل ما يحصل فى محله الذى يشرف عليه ، فمسئوليته مفترضة نتيجة افتراض هذا العلم ، وأن الجريمة إنما ترتكب باسمه ولحسابه ، فإذا اندفع أساس هذا الافتراض سقط موجب المساملة .
(نقض جنائى ١١/٥/١٩٧٠ - موسوعتنا الذهبية ج ٣ فقرة ١٦٥١)

(١) قضت محكمة النقض بأن شهر ملخصات الاحكام التى تصدر - بالادانة - طبقا للمادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح - ليس مجرد اجراء ادارى لا شأن للقضاء به وإنما هو فى صحيح القانون عقوبة تكميلية يتعين القضاء بها الى جانب العقوبة الاصلية ويصير تنفيذها طبقا للنماذج التى تعدها وزارة التجارة والصناعة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ أوقع عقوبة الغرامة على المطعون ضده دون شهر ملخص الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالقضاء بشهر ملخص الحكم الصادر بالادانة وتعليقه على واجهة المحل لمدة شهر بالإضافة الى عقوبة الغرامة المقضى بها . (نقض جنائى ٢٧/١٠/١٩٦٩ - موسوعتنا الذهبية ج ٣ فقرة ١٦٨٠) .

مادة ١٧ - يكون للموظفين الذين يندبهم وزير التجارة والصناعة بقرار منه صفة رجال الضبط القضائى فى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون وقرارات المنفذة له ويكون لهم ولرجال الضبط القضائى فى جميع الأحوال الحق فى دخول المصانع والمحال والمخازن وغيرها من الأماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد المشار إليها فى هذا المرسوم بقانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له وطلب وفحص الدفاتر التجارية وغيرها من المستندات والفواتير والأوراق مما يكون له شأن فى مراقبة تنفيذ تلك الأحكام (١) .

كما يجوز لهم تفتيش أى مكان يشتبه فى التخزين فيه ، على أنه إذا كان المكان مسكوناً وجب قبل دخوله الحصول على إذن من النيابة العمومية أو التقاضى بحسب الأحوال .

ويماعب بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة التاسعة من يحول دون دخول الموظفين المذكورين أو رجال الضبط أو يمتنع عن تقديم الدفاتر أو غيرها أو يدلى ببيانات غير صحيحة .

(١) صدر قرار وزير التموين رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ ببيان الموظفين الذين لهم صفة رجال الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ (منشور فيما بعد) ، كما صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٢ بنصب مراقب الاسعار ومفتشيها لاثبات الجرائم المخالفة لأحكام المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، كما صدر أيضاً قرار وزير العدل رقم ١٦٣٧ لسنة ١٩٦٧ بتحويل بعض موظفى وزارة الصناعة صفة مامورى الضبط القضائى وتعيينا يلى نصه :

« مادة ١ - يدخل صفة مامورى الضبط القضائى بالنسبة الى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليهما موظفو وزارة الصناعة المذكورون بعد كل فى دائرة اختصاصه : »

١ - مراقب عام مراقبة التكاليف الصناعية والمراقبون والمفتشون بالمراقبة .

٢ - مراقب عام تنفيذ التعميرة والمفتشون بالمراقبة .

(الوقائع المصرية فى ٢١ يناير سنة ١٩٦٨ - العدد ١٥) .

مادة ١٨ - كل شخص مكلف بتنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون ممن أشير اليهم في المادة السابقة ملزم بمراعاة سر المهنة طبعا لما تقضى به المادة ٣١٠ من قانون العقوبات وألا كان مستحقا للعقوبات المنصوص عليها في المادة الأخيرة .

مادة ١٩ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر كل شخص مكلف بمراقبة تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون ممن أشير اليهم في المادة ١٧ ، إذا تعد افعال المراقبة أو اغفال التفتيش عن أية مخالفة لهذا المرسوم بقانون .

مادة ١٠ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٥) يفصل على وجه السرعة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له .

وتخطر النيابة العامة المدعى العام الاشتراكى بالأحكام النهائية الصادرة بالحبس والغرامة أو السجن والغرامة خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها لاتخاذ ما يراه من إجراءات طبقا لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

مادة ٢٠ هكرا - (مضانة بالقانون رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٥٤) لوزير التموين أن يصرف مكافأة مالية لكل شخص سواء أكان من موظفى الحكومة أم من غيرهم يكون قد ضبط الأصناف موضوع التجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون أو سهل ضبطها - وتكون المكافأة بنسبة لا تتجاوز ٥٠٪ من قيمة الأشياء المحكوم بمصادرتها .

ولوزير التموين أيضا أن يمنح كل شخص يكون قد ضبط أو سهل ضبط الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون في الأحوال التي لا تجب فيها المصادرة جزءا من الغرامة المحكوم بها لايتجاوز ٥٠٪ من قيمتها .

١١٦ تموين وتسعير جبرى

وفى حالة تغسدد الأشخاص المشار اليهم توزع المكافأة بينهم كل بنسبة
مجهوده .

دادة ٢١ - يبطل العمل بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التسعير الجبرى والمعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ ، ويستمر
العمل بالمقرارات التى صدرت استنادا الى أحكامه فعيا لا يتمارض من
أحكام هذ المرسوم بقانون .

دادة ٢٢ - على وزراء التجارة والصناعة والداخلية والمعدل كل فيها
يخضع تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة
الرسمية .

صدر فى أول ذى الحجة سنة ١٣٦٩ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠) .

جدول ملحق بالرسوم بقانون الخاص بالتسعير الجبرى وتعديد الارباح (١) و (٢)

الغلال والحبوب .

(١) حول السريان الزمنى لتعديلات الجدول الملحق بالرسوم بقانون المنوه عنه قضت محكمة النقض بأنه ومن حيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعنين بجريمة بيع طماطم بسعر يزيد عن السعر المحدد وأوقع عليهما عقوبة هذه الجريمة وفقا لأحكام الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى وتعديد الارباح وأورد فى مدوناته أن الطاعنين قدما ما يدل على حذف الطماطم من الجدول المتضمن للسلع المسعرة فى المدة من ١٢/٤/١٩٨٠ حتى ١٩٨٠/٥/٢ . لما كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من قانون العقوبات قد نصت على أن « يعاقب » على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها . ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم .فيه نهائيا قانونا أصلى للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره غير أنه فى حالة قيام إجراءات الدعوى أو صدور حكم بالإدانة فيها ، وكان ذلك عن فعل وقع مخالفا للقانون ينهى عن ارتكابها فى فترة محددة فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير فى الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها وكان الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد صدر خاليا من التوقيف وقد ألحق به جدول بالمواد والسلع التى يجرى عليها حكم التسعير الجبرى ، وخول وزير التجارة والصناعة حق تعديل هذا الجدول بالحذف أو الإضافة بقرار يصدر منه وكان الثابت من الحكم الابتدائى أن السلعة موضوع الجريمة التى دين بها الطاعنان قد حذفت من الجدول الملحق بالرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، فإن الطاعنين يستفيدان من القرار الذى استبعدا والمشار اليه فى ذلك الحكم بإعتيازه بالإصلح لهما (نقض جئائى ٢٣/٣/١٩٨٣ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٤٠١ مكررا) .

(٢) القصد من محذوف بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٥٧١ لسنة ١٩٥٠ (الوقائع المصرية فى ١٢/٢٨/١٩٥٠ - العدد ١٢٢) - اللحوم ، الدجاج الرومى ، عجول التربية الحية « البقر الصغير الكندوز » ، الأغنام ، الأسماك المحلية الطازجة محذوفة بالقرار ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ (الوقائع المصرية فى ١٠/١٢/١٩٦٤ - العدد ٩٨ مكرر) - الجملة المستوردة ، الفسرام المستورد ، اللبتون « بودرة الزنك المستوردة » محذوفة بالقرار ٤٦١ لسنة ١٩٧٥ (الوقائع المصرية فى ٧/٧/١٩٧٥ - العدد ١٥٦) .

- تقاوى الحبوب
- الأرز ورجيع الكون
- الدقيق ومشتقاته
- الخبز
- السكر
- الملح
- الزيوت
- الكسب
- المواد البترولية
- الكحول « السبرتو »
- الأسمنت
- الطوب
- الأدوية والعقاقير المستوردة
- اللحوم
- الأكياس والركائب
- اللحوم والدواجن والكبدة المستوردة المثلجة والمجمدة بكافة أنواعها وأصنافها
- الأسماك المجمدة المستوردة بكافة أنواعها وأصنافها

بيان بالاصناف المضافة الى الملاحق

عام ١٩٥٠ : الغلال والحبوب — تقاوى الحبوب — الأرز — رجم الكون — الدقيق ومشتقاته — الخبز — السكر — الملح — الزيوت — الكسب — المواد البترولية — الكحول « السبرتو » — الأسمنت — الطوب — الأدوية والعقاقير المستوردة — الأكياس والركائب — انقطن الأسمينى الزجوراء والحجيزة (٣٠) المحلوج « الشمس » من رتبة جودفير الى رتبة

فيلجود في جود (مضافة بالقرار الوزارى رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٥٠) — بذرة القطن (مضافة بالقرار الوزارى رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٠) .

عام ١٩٥١ : الاستياريين (مضاف بالقرار الوزارى ١٨ لسنة ١٩٥١) .
— الموالح (مضافة بالقرار ١٤٨ لسنة ١٩٥١ ثم حذف بالقرار ١٨٣ لسنة ١٩٥١ ثم أضيفت بالقرار ٣٥٦ لسنة ١٩٥١) — البطيخ (مضاف بالقرار ١٤٨ لسنة ١٩٥١) — الأجماض الدهنية (مضافة بالقرار ٤٢٠ لسنة ١٩٥١) — الشمام (مضافة بالقرار ١٨٣ لسنة ١٩٥١) — الدجاج والأرانب والبط والأوز والحمائم (مضاف بالقرار ٨٤ لسنة ١٩٥١ ثم حذف بالقرار ٣٧٣ لسنة ١٩٦٤) .

عام ١٩٥٢ : العنب بجميع أنواعه (مضاف بالقرار ٩٨ لسنة ١٩٥٢) — العنب المستورد (مضاف بالقرار ١٢٢ لسنة ١٩٥٢) (١) — عنبول التربة (مضافة بالقرار ١١١ لسنة ١٩٥٢) — زيت الطوارىء السائب (مضاف بالقرار الفواكه المستوردة (مضافة ١١٢ لسنة ١٩٥٢) — الفول — العدس — بالقرار ١٣٦ لسنة ١٩٥٢ ثم حذفت بالقرار ٢٩ لسنة ١٩٦٥) — الخضروات بجميع أنواعها (مضافة بالقرار ١٣٦ لسنة ١٩٥٢ ثم رُفعت بالقرار ٢٥ لسنة ١٩٥٥) — المكرونة — الحلاوة الطحينية — اللبن — الجبن — الزيت المسلى — الفواكه المحلية بجميع أنواعها (مضافة بالقرار ١٥٠ لسنة ١٩٥٢) — الأسماك بجميع أنواعها (مضافة بالقرار ١٦٣ لسنة ١٩٥٢ ثم حذفت بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٥٥) .

عام ١٩٥٣ : الأقمشة القطنية المنتجة محليا (مضافة بالقرار ١٤ لسنة ١٩٥٣) — الملابس الداخلية مثل الشنارة التريكو والجوارب المنتجة

(١) سبق وأن صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٥١ وقد قضى في المادة الأولى منه على أن يحذف العنب بجميع أنواعه المحلي والمستورد من الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الاسعار (الوقائع المصرية في ١٥/١٠/١٩٥١ — العدد ٨٩) .

محليا (مضافة بالقرار ٥٥ لسنة ١٩٥٣) (١) - غاز البيوتين « البوتاجاز »
(مضاف بالقرار ٦٤ لسنة ١٩٥٣) - الثلج (مضاف بالقرار ٧٧ لسنة

(١) قضت محكمة النقض بانه لم يبلغ القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ -
بتحويل وزير الصناعة المركزى تجديد اسعار المنتجات الصناعية المحلية -
نصا من نصوص المرسوم يقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون
التسعير الجبرى وتحديد الازياح او قرارا من القرارات الصادرة بتنفيذه ،
وانما اقتصر على اضافة مادة جديدة برقم ٤ مكرر للمرسوم بقانون مبالغ
البكر خولت لوزير الصناعة سلطة تحديد اقصى الاسعار لمنتجات الصناعة
المحلية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها فى المواد ١ ، ٢ ، ٣ من
المرسوم بقانون المذكور . ولما كانت الفقرة الرابعة من المادة الخامسة
من هذا المرسوم بقانون قد اجازت لوزير التجارة والصناعة تقرير الوسائل
اللازمة لمنع التلاعب باسعار السلع والمواد الخاصة لاحكامه ، كما نص فى
المادة التاسعة منه على ان يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور
ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه
او باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف احكام القرارات التى تصدر تنفيذا
للمادة الخامسة . وقد اصدر وزير التموين القرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣ ،
واضاف به الى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ما هو
منتج محليا من الملابس الداخلية شغل السنارة (التريكو) والجوارب ،
واوجب القرار فى مادته الثانية على المصانع والشركات التى تنتج تلك الملابس
والجوارب ان تثبت باللغة العربية على كل قطعة منها - بحروف وارقام
ظاهرة - اسم المصنع او علامته التجارية واسم الصنف ومقاس القطعة وسعر
البيع للمستهلك . ولما كان السيد نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة
المعدنية والكهرباء قد اصدر - استنادا الى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة
١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ - القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦
واوجب فى مادته الرابعة على جميع المصانع والمؤسسات والشركات
الصناعية طبع اسم المنتج والمواصفات الرئيسية وسعر البيع للمستهلك على
السلعة او الغلاف الخارجى لها ، وهو نص عام يجرى مطلقا على جميع
المصانع . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ انزل على الواقعة حكم المرسوم
بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وقرار وزير التموين رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣ يكون
قد طبق القانون على وجهه الصحيح واصاب بحجة الصواب فى تقرير مسئولية
الطاعن . (نقض جتانى ١٧٧/١٧٧ - موسوعةنا الذهبية ج ٤ - فقرة
١٤٨٠١٤٨)

١٩٥٣) — قمر الدين (مضاف بالقرار ٨٩ لسنة ١٩٥٣ ثم حذف بالقرار ١٣٥ لسنة ١٩٥٣ ثم تأكد الحذف بالقرار ٢٩ لسنة ١٩٦٥) .

عام ١٩٥٤ : الاغنام (مضافة بالقرار ٥٤١٥٦ ثم حذفت بالقرار ١٤٧٢ لسنة ١٩٦٤) .

عام ١٩٥٥ : الأسماك الطازجة بجميع أنواعها (مضافة بالقرار ٤٠ لسنة ١٩٥٥ ثم حذفت بالقرار ٤٧٢ لسنة ١٩٦٤ ثم أعيدت بالقرار ٣٠ لسنة ١٩٦٧) .

عام ١٩٥٦ : انسك البكلاه (مضاف بالقرار ٣١ لسنة ١٩٥٦) —
الأسمدة الكيميائية بجميع أنواعها (مضافة بالقرار ٣٢١ لسنة ١٩٥٦) .
عام ١٩٥٧ : البن (مضاف بالقرار ١٣ لسنة ١٩٥٧) — الشاي
(مضاف بالقرار ١٦ لسنة ١٩٥٧) — القصدير النقي (مضاف بالقرار ٧١ لسنة ١٩٥٧ ثم حذف بالقرار ٥٣ لسنة ١٩٥٨) — الزئبق المبرسي
(مضاف بالقرار ١١٠ لسنة ١٩٧٥) .

عام ١٩٥٨ : أترجاج والمصنوعات الأترجاجية (مضاف بالقرار ٨٠ لسنة ١٩٥٨) — الصفيح (مضاف بالقرار ١٤٣ لسنة ١٩٥٨) — البطاطن
والملائيس الجاهزة المصنوعة محليا والمزول بكافة أنواعه وأمواس الحلاقة
بكافة أنواعها (مضاف بالقرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨) — الأقمشة
والمستلزمات الصوفية المنتجة محليا (مضافة بالقرار ٩٩ لسنة ١٩٥٨) .

عام ١٩٥٩ : تنابى البطاطس المستوردة (مضافة بالقرار ٢٢ لسنة ١٩٥٩) — الأدوية المنتجة محليا (مضافة بالقرار ٣٨ لسنة ١٩٥٩) .

عام ١٩٦٠ : الفاصوليا المستوردة (مضافة بالقرار ١١١ لسنة ١٩٦٠) — البصل — الذنوب (مضافا بالقرار ١٩٠ لسنة ١٩٦٠) .

عام ١٩٦١ : الخضروات بجميع أنواعها (مضافة بالقرار ٥٥ لسنة ١٩٦١) — المبيدات الحشرية بجميع أنواعها (مضافة بالقرار ٩٠

لسنة ١٩٦١) - أجور الانتفاع بمياه الآبار الارتوازية والنحار (مضاف
بالقرار ١٧٥ لسنة ١٩٦١ ثم حذف بالقرار ٤٤ لسنة ١٩٦٧) - لبن الأطفال
الجفف بكافة أنواعه ومسمياتها (القرار ١٩٥ لسنة ١٩٦١ - الجملة
(مضافة بالقرار ٢١١ لسنة ١٩٦١) الثلب (مضاف بالقرار ٢٨٨ لسنة
١٩٦١) .

عام ١٩٦٢ : القول السوداني الخام بجميع أنواعه (مضاف بالقرار
٢٤٤ لسنة ١٩٦٢) .

عام ١٩٦٤ : تتأوى الخضر والفواكه (مضافة بالقرار ٥ لسنة
١٩٦٤) - الألبان المستوردة ومنتجاتها والأغذية المحفوظة المستوردة
بجميع أنواعها ومسمياتها (مضافة بالقرار ٢١٧ لسنة ١٩٦٤) -
السميد المحلى واللوزة المستوردة وصلصة الطماطم المستوردة بجميع
أنواعها الطبيعى والصناعى (مضاف بالقرار ٢٧١ لسنة ١٩٦٤) - ورق
التواليت (مضاف بالقرار ٣٧٥ لسنة ١٩٦٤) - اللحوم المستوردة والدجاج
العادى والبرومى المستوردة والدجاج المنتج محليا من المؤسسة العامة
للحواجر - والجمال والمواشى الحية والمستوردة (مضافة بالقرار ٣٧٢ لسنة
١٩٦٤ ثم رُفعت اللحوم السودانية والصومالية والمائتية الحية المستوردة
من السودان والصومال بالقرار ١٥٥ لسنة ١٩٧٠) - الزيتون المستورد
وزيت الزيتون المستورد والرنجة المستوردة (مضاف بالقرار ٣٧٥ لسنة
١٩٦٤) .

١٩٦٥ : الفلفل الأسود (مضاف بالقرار ٧٥ لسنة ١٩٦٥) - الفلفل
الأحمر بجمع أنواعه (مضاف بالقرار ٧٧ لسنة ١٩٦٥ - البطاريات الجافة
المستوردة (مضاف بالقرار ٢٩٣ لسنة ١٩٦٥) - الأخشاب المستوردة
بجميع أصنافها ومسمياتها (مضاف بالقرار ٢١٩ لسنة ١٩٦٥ ثم حذفت
بالقرار ٥٣ لسنة ١٩٧٢) .

عام ١٩٦٦ : الكتان وقش الكتان وبذرتة (مضاف بالقرار ٦٦

تموين وتعبير جبرى ١٢٣

لسنة ١٩٦٦) — البهارات والتوابل المستوردة بجميع أنواعها ومسمياتها (مضافة بالقرار ٩١ لسنة ١٩٦٦ ثم رقت بالقرار ٢٠٢ لسنة ١٩٧٥) — اللبان الذكر المستورد بجميع أنواعه (مضاف بالقرار ١٠٠ لسنة ١٩٦٦ ثم حذف بالقرار ٢٠٢ لسنة ١٩٧٥) .

عام ١٩٦٧ : الجلود الخام المحلية — الأسماك الطازجة المحلية (مضافة بالقرار ٣٠ لسنة ١٩٦٧) — الساعات المستوردة بكافة أنواعها وأصنافها (مضافة بالقرار ٣٤ لسنة ١٩٦٧) — مجموعة اثرش المستوردة المستخدمة في عمليات مقاومة الآفات الزراعية بكافة أنواعها وأصنافها وقطع غيارها (مضافة بالقرار ١٣٦ لسنة ١٩٦٧) . العرقسوس بجميع اصنافه ومسمياته (مضاف بالقرار ٨٥ لسنة ١٩٦٧) .

عام ١٩٧٠ : المواشى والأغنام المستوردة (مضافة بالقرار ٢٤٥ لسنة ١٩٧٠) .

عام ١٩٧١ : المنبهات والساعات وقطع غيارها — المراوح الكهربائية وقطع غيارها — الأدوات الكهربائية المنزلية للمبنى — الصاج والمواسير المصنوعة من الحديد والصلب والصاج — حديد التسليح — القصدير — الفحم الحجري بجميع أنواعه — كلوريد الأمونيوم (ملح انشادر) — غاز التبريد بجميع أنواعه — الأدوات الكتابية والهندسية — حبر الكتابة والطباعة — الكلكو — المستكة — الصابون (مضافة بالقرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧١) .

عام ١٩٧٤ : ورق الكتابة والطباعة المستورد (مضاف بالقرار ٣٩٥ لسنة ١٩٧٤) .

عام ١٩٧٨ : البلبخ الجاف (مضاف بالقرار ١٣٢ لسنة ١٩٧٨) .

عام ١٩٧٩ : الأسمدة المحلية والمستوردة بكافة أنواعها وأصنافها (مضافة بالقرار ١٨٤ لسنة ١٩٧٩) .

١٢٤ تموين وتسعير جبرى

عام ١٩٨٠ : الدجاج الحى والمذبوح المنتج محليا والمستورد (مضاف
بالقرار رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٨٠ وملئى بالقرار رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٧) -
اليعر - الجاموس - الأعتام - الماعز - الأبل الحية (مضاف بالقرار
رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٨٠ وملئى بالقرار رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٧) - اللحوم
المطوية الطازجة والمثلجة والمجمدة بكافة أنواعها وأصنافها والأكباد والقلوب
والكلوى والاستقاط (مضافة بالقرار ٢٧٧ لسنة ١٩٨٠) - أقطان الأسكارنو
(مضافة بالقرار ٣٦٧ لسنة ١٩٨٠) .

عام ١٩٨٣ : اللحوم والدواجن والكبدة المستوردة بكافة أنواعها
(مضافة بالقرار رقم ٤٦٣ لسنة ١٩٨٣) .

عام ١٩٨٤ : الأسماك المجمدة بكافة أنواعها وأصنافها (مضافة بالقرار
رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٨٤) .

ثانياً - بيان بأهم القرارات الوزارية الصادرة بشأن

تحديد الأسعار

— القرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تحديد أسعار المصابون (الوقائع المصرية فى ١٥/٤/١٩٦٧ - العدد ٤٩ تابع) ، المعدل بالقرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية فى ٢٦/٦/١٩٦٧ - العدد ١٣٤ تابع) والقرار ٧٧٣ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية فى ١٣/١٢/١٩٨٢ - العدد ٢٨٣ تابع) .

— القرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تعديل أسعار المصابون (الوقائع المصرية فى ٢٦/٧/١٩٦٧ - العدد ١٣٤ تابع) ، المعدل بالقرار رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٦٩ ورقم ١٥٩ لسنة ١٩٧١ ورقم ٧٧٣ لسنة ١٩٨٢ ، المعدل بالقرار رقم ١٨٢ لسنة ١٩٨٣ .

— القرار رقم ٧٥١ لسنة ١٩٧٩ بتعديل أسعار منتجات التبغ والدخان والمسجائر ، المعدل بالقرارات أرقام ٤٢٥ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية فى ٢٢/٦/١٩٨٢ - العدد ١٤٤ تابع) و ٧١٤ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية فى ١٩/١١/١٩٨٣ - العدد ٢٦٢ تابع) و ٥٦٥ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية فى ١٥/٩/١٩٨٤ - العدد ٢١٠ تابع) و ١١٦ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية فى ٢٥/٢/١٩٨٥ - العدد ٤٨ تابع) و ٤٠١ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية فى ٢٧/٧/١٩٨٥ - العدد ١٧١ تابع) و ٤٠٣ لسنة ١٩٨٥ (الإشارة السابقة) و ٢٦٤ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية فى ٥/٤/١٩٨٦ - العدد ٨١ تابع أ) و ٣٧٤ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ٣/٦/١٩٨٧ - العدد ٢٦ تابع) و ١٠٠٥ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ٣٠/١٢/١٩٨٧ - العدد ٢٩٧ تابع) و ٤١٠ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية فى ١٥/٥/١٩٨٨ - العدد ١١٣ تابع) .

— القرار رقم ١ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تعيين أسس تحديد أسعار سعاد سوبر فوسفات ١٥٪ (الوقائع المصرية فى ١٠/١/١٩٨٠ — العدد ٢٠).

— القرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تحديد أسعار الأقمشة الشمعية (الوقائع المصرية فى ١٥/١/١٩٨٠ — العدد ١٣ تابع).

— القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تنظيم تداول وتحديد أسعار ملح الطعام (الوقائع المصرية فى ٢٦/٥/١٩٨٠ — العدد ١٢٣) ، فى المعدل بالقرار رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٨٥ .

— القرار رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تنظيم التصرف وتصديد أسطر بعض منتجات شركة النصر للأغذية المحفوظة (الوقائع المصرية فى ١٧/٦/١٩٨٠ — العدد ١٤٢ تابع) . أنظر أيضا : القرار رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٨٥ الذى قصر تنفيذ أحكام القرار رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٠ على بعض الانتاج (الوقائع المصرية فى ٧/١١/١٩٨٥ — العدد ٢٥٣) .

— القرار رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تنظيم التصرف وتحديد أسعار بعض منتجات شركة اتينيا للأغذية المحفوظة (الوقائع المصرية فى ١٧/٦/١٩٨٠ — العدد ١٤٢ تابع) . أنظر أيضا : القرار رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٨٥ الذى قصر تنفيذ أحكام القرار رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ على بعض الانتاج (الوقائع المصرية فى ٧/١١/١٩٨٥ — العدد ٢٥٣) .

— القرار رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٨٠ بتحديد أسس تعيين أسعار الحيوانات المحلية المدة لمحوها للآكل ولحونها المذبوحة (الوقائع فى ٢٢/٩/١٩٨٠ — العدد ٢١٨ تابع) . أنظر أيضا : القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١ بتقرير استثناء من تطبيق أحكام القرار رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية فى ٣/٣/١٩٨١ — العدد ٥٤) .

— القرار رقم ٣١٠ لسنة ١٩٨٠ بتحديد أسعار بيع بعض المنتجات النسيجية (الوقائع المصرية فى ١٥/٥/١٩٨٠ — العدد ١١٤ تابع ب) .

— القرار رقم ٣١١ لسنة ١٩٨٠ بتحديد أسعار بيع بعض المنتجات النسيجية (الوقائع المصرية فى ١٩/٥/١٩٨٠ — العدد ١١٧ تابع) .

— القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٨١ بتحديد وبيع منتج الميكرسك (الوقائع المصرية فى ٧/٥/١٩٨١ — العدد ١٠٧) .

— انقرار رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٨١ فى شأن تحديد أسعار بيع بعض أصناف الأسمدة (الوقائع المصرية فى ٧/١١/١٩٨١ — العدد ٢٥٢) ،
المعدل بالقرار رقم ٤٣٣ لسنة ١٩٨٥ .

— القرار رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم تداول وتحديد أسعار الفول المحلى والمستورد (الوقائع المصرية فى ٩/٢/١٩٨٢ — العدد ٣٣) .
— القرار رقم ٦٥٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تحديد سعر أنواع متطورة من المنظفات الصناعية (الوقائع المصرية فى ٢٧/١٠/١٩٨٢ — العدد ٢٤٣ تابع) .

— القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٣ بتحديد سعر بيع الطن من سماد نترات النشادر الجبرى ٣١/ (الوقائع المصرية فى ٢٦/٣/١٩٨٣ — العدد ٧٣ تابع) .

— القرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٣ فى شأن تحديد أسعار بيع بعض أصناف الأسمدة (الوقائع المصرية فى ٢٦/٣/١٩٨٣ — العدد ٧٣ تابع) .

— انقرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٣ فى شأن تنظيم تداول وتحديد أسعار المسلى الصناعى بكافة أنواعه (الوقائع المصرية فى ١١/٤/١٩٨٣ — العدد ٨٧) ، المعدل بالقرار رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٨٤ والقرار رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية فى ١٩/٦/١٩٨٤ و ١/٦/١٩٨٦ ، العدد ٢١٤ والعدد ٥ على التوالى) .

— القرار رقم ٢٤١ لسنة ١٩٨٣ فى شأن تنظيم التصرف وتصيد
أسعار تداول مستحضرات النيروسول (الوقائع المصرية فى ٢٧/٦/١٩٨٣ —
العدد ١٤٩) •

— القرار رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٣ بشأن تحديد سعر منظم البسافو
المنيا فى أكياس بلاستيك (الوقائع المصرية عام ١٩٨٣ — العدد ١٤٤
تابع) •

— اقرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تسعير أسطوانة البوتاجاز
والمنظم ، المعدل بالقرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية فى
٢٠/٣/١٩٨٨ — العدد ٦٨ تابع) •

— القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تسعيرة المسلى المتطور
(الوقائع المصرية فى ١٣/٣/١٩٨٤ — العدد ٦٣ تابع) •

— القرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تسعيرة المسلى المتطور
(اوقائع المصرية فى ٢٧/٣/١٩٨٤ — العدد ٧٥ تابع) •

— القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تسعيرة المسلى المتطور
الوقائع المصرية فى ١٧/٤/١٩٨٤ — العدد ٩٣ تابع) •

— القرار رقم ٧٦٤ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تحديد أسعار بعض أصناف
الأسمدة (الوقائع المصرية فى ٦/١٢/١٩٨٤ — العدد ٢٧٨ تابع أ) •
أنظر الاستدراك المنشور بالوقائع المصرية فى ٦/١٢/١٩٨٤ — العدد
٢٧٨ تابع ب •

— القرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٥ بشأن تحديد أسعار بيع الزجاج
المسطح الشفاف (الوقائع المصرية فى ٣١/٣/١٩٨٥ — العدد ٧٧ تابع أ) •

— القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٨٥ بشأن إنتاج صابون تواليت زنة ١٣٥
جرام للقطعة الواحدة وتصيد أسعار بيعه (الوقائع المصرية فى
٥/٥/١٩٨٥ — العدد ١٠٤ تابع) •

— القرار رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٨٥ بشأن تسعير العسل الأسود
(الوقائع المصرية في ١٢/٦/١٩٨٥ — العدد ١٣٧ تابع) •

— القرار رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٨٥ بشأن ما يضاف الى سعر بيع المواد
البتروولية التى تباع داخل مصفاة مبرشة (الوقائع المصرية في
٧/٧/١٩٨٥ — العدد ١٥٥ تابع) •

— القرار رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٨٥ بشأن تحديد أسعار تداول الكرونة
أمون (الوقائع المصرية في ٢/٧/١٩٨٥ — العدد ١٥١) •

— القرار رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٨٥ فى شأن تنظيم توزيع وتحديد أسعار
تداول الخل المعبأ (الوقائع المصرية فى ٢٢/٧/١٩٨٥ — العدد ١٦٨) •

— القرار ٤٧١ لسنة ١٩٨٥ فى شأن انتاج اصناف جديدة من صابون
التوايت (الوقائع المصرية فى ١١/٨/١٩٨٥ — العدد ١٨٤ تابع) •

— القرار رقم ٦١٤ لسنة ١٩٨٥ بتعيين أسس تحديد أسعار
غسيل بزاميل الزيت (الوقائع المصرية فى ٢١/١١/١٩٨٥ — العدد ٢٦٥) •

— القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٦ فى شأن انتاج أصناف جديدة من
صابون التوايت (الوقائع المصرية فى ١٦/١/١٩٨٦ — العدد ٢٢ تابع) •

— القرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٦ بشأن تعيين أسس تحديد أسعار
تداول الثلج بالقاهرة الكبرى (الوقائع المصرية فى ١٩/٣/١٩٨٦ —
العدد ١٧) •

— القرار رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٦ بشأن تحديد السعر العالى للمنتجات
انبتروولية لمشروعات الاستثمار (الوقائع المصرية فى ٤/٨/١٩٨٦ — العدد
١٧٦ تابع) •

— القرار ٣١٢ لسنة ١٩٨٦ بتحديد أسعار وتنظيم تداول الكرونة
المعبأة (الوقائع المصرية فى ١/٧/١٩٨٦ — العدد ١٤٨ تابع) المعدل
بالقرار رقم ٩ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ١٣/١/١٩٨٧ — العدد

١٣٠ تموين وتسعير جبرى

١١) والقرار رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية فى ١٥/٧/١٩٨٦
— العدد ١٦٠) •

— القرار رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن تحديد أسعار بيع سماد
نترات النشادر الجبرى ٣١/ أزوت المحسن (الوقائع المصرية فى
٢٥/٦/١٩٨٦ — العدد ١٤٣ تابع) •

— القرار رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم تداول وتحديد أسعار
الزيوت النباتية (الوقائع المصرية فى ٢٨/٩/١٩٨٦ — العدد ٢١٨) •
وقد لى هذا القرار بالقرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٧ ثم أعيد العمل به
بالقرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ٢٤/٢/١٩٨٧ —
العدد ٤٧) • والقرار رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٨٦ معدل بالقرار رقم ٣٠٢ لسنة
١٩٨٧ •

— القرار رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٨٦ فى شأن تنظيم تداول انقطن
الاسكراتو المستخدم فى أغراض التتجيد والأقطن المتخلفة عن دراحل
الغزل والتسيج وتحديد أسعارها (الوقائع المصرية فى ١٣/١٠/١٩٨٦ —
العدد ٢٣٠ تابع) •

— القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تداول وتحديد أسعار
النشا المحلى (الوقائع المصرية فى ٢٤/٢/١٩٨٧ — العدد ٤٧) •

— القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٧ بشأن تحديد سعر بيع انغاز الطييعى
(الوقائع المصرية فى ٢٦/٤/١٩٨٧ — العدد ٩٧ تابع) •

— القرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٧ بشأن تحديد أسعار بيع المواد
البترولية (الوقائع المصرية فى ٢٦/٤/١٩٨٧ — العدد ٩٧ تابع) •

— القرار رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٨٧ بتحديد أسعار وتنظيم تداول المكرونة
(الوقائع المصرية فى ٩/٥/١٩٨٧ — العدد ١٠٧) •

— القرار رقم ٤١٢ لسنة ١٩٨٧ فى شأن تحديد أسعار بيع بعض
أنصاف الأسمدة (الوقائع المصرية فى ١٥/٦/١٩٨٧ — العدد ١٣٦ تابع) •

— القرار رقم ٤٤١ لسنة ١٩٨٧ فى شأن تحديد أسعار بيع صابون التواليت ماركة ريفولوى (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٦/٢٥ — العدد ١٤٤ تابع) .

— القرار رقم ٥٢٨ لسنة ١٩٨٧ بتعيين أسس تحديد أسعار تناول الأسماك المصيدة من بجرة السد العالى (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٩/٦ — العدد ٢٠٠) .

— القرار رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٨٧ بتعيين أسس تحديد أسعار تناول الأسماك الطازجة (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٩/٦ — العدد ٢٠٠) .

— القرار رقم ٨٣٠ لسنة ١٩٨٧ بتعيين أسس تحديد أسعار تناول الكرونة المعبأة والدقيق الفاسخر اللازم لانتاجها (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/١٢/٢٨ — العدد ٢٩٥ تابع) .

— القرار رقم ٩١٦ لسنة ١٩٨٧ فى شأن تعديل أسعار بيع غزل القطن (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/١١/٢١ — العدد ٢٩٣ تابع) .

— القرار رقم ٩٩٧ لسنة ١٩٨٧ فى شأن تسعيرة المسلى المميز (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/١٢/٢٧ — العدد ٢٩٤ تابع) .

— القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٨ بشأن تحديد سعر بيع المياه الغازية (الوقائع المصرية فى ١٩٨٨/١/٣١ — العدد ٢٦ تابع) .

— القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٨ بشأن تحديد سعر بيع للاسمدة (الوقائع المصرية فى ١٩٨٨/٢/١ — العدد ٢٧ تابع) .

— القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٨ فى شأن انتاج نوعيات جديدة من صابون التسييل المميز وتحديد أسعار بيعه (الوقائع المصرية فى ١٩٨٨/٢/٢ — العدد ٢٨ تابع) .

— قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٨ فى شأن تسعيرة المسلى المميز (الوقائع المصرية فى ١٩٨٨/٢/٢ — العدد ٢٨ تابع) .

١٣٢ تموين وتسعير جبرى

— قرار وزير البترول والثروة المعدنية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٨ بتحديد أسعار بيع البنزين العادى والممتاز (الوقائع المصرية فى ١٤/٥/١٩٨٨ — العدد ١٢ تابع) .

— القرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٨ بتحديد أسعار بيع الفوسفات الصخرى (الوقائع المصرية فى ٩/٢/١٩٨٨ — العدد ٣٤ تابع) .

— القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٨ بشأن تحديد أسعار بيع الأسمدة اللازوتية والفوسفاتية (الوقائع المصرية فى ١٧/٢/١٩٨٨ — العدد ٤١ تابع) .

— القرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٨ فى شأن تحديد أسعار بيع الثلاثات الكهربائية أيدىال حجم ٨ و ١٠ قدم (الوقائع المصرية فى ١٧/٢/١٩٨٨ — العدد ٤١ تابع) .

— القرار رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٨ فى شأن تحديد أسعار بيع الأسمنت المطبى والمستورد (الوقائع المصرية فى ١٤/٥/١٩٨٨ — العدد ١١٢) .

— القرار رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٨ وزير الصناعة يتحدد أسعار بيع المياه الغازية (الوقائع المصرية فى ٢٨/٢/١٩٨٨ — العدد ٥٠ تابع) المعدل بالقرار ٣٧٢ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية فى ٢٨/٤/١٩٨٨ — العدد ١٠٠ تابع) .

— القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨٨ بتعيين أسس تحديد أسعار القطن الاسكارتو المستخدم فى التتجيد لموسم عام ٨٧/١٩٨٨ (الوقائع المصرية فى ٢٣/٤/١٩٨٨ — العدد ٩٦) .

— القرار رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٨٨ (وزير الصناعة) بتحديد سعر بيع قصب السكر للمحصول الزراعى ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ٩/٤/١٩٨٨ — العدد ٨٣) .

تموين وتسعير جبرى ١٣٣

— القرار رقم ٣٤١ لسنة ١٩٨٨ (وزير الصناعة) فى شأن انتاج
نوعيات جديدة من مابون الغسيل المميز وتحديد سعر بيعها (الوقائع
المصرية فى ١٤/٤/١٩٨٨ — العدد ٨٩ تابع) •

— القرار رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٨٨ (وزير الصناعة) بتحديد سعر بيع
سماد نترات النشادر ٣٣/٠٠/٣٣ آزوت (الوقائع المصرية فى ١٤/٤/١٩٨٨ —
العدد ٨٩ تابع) •

— القرار رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٨٨ (وزير الصناعة) بشأن تنظيم
تداول وتحديد أسعار النشا (الوقائع المصرية فى ٩/٥/١٩٨٨ — العدد
١٠٨ تابع) •

ثالثا - فى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ وغيره من القرارات

قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠

بتحديد الأرباح (١) و (٢)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التسعير الجبرى المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٨ :

وعلى القرارات رقم ٤٥١ و ٥٤٠ لسنة ١٩٤٧ و ١١٦ و ١٣٣ و ٣٨٢
و ٤٠١ و ٥٢٤ و ٥٦٧ و ٥٧١ و ١٠٦ و ٧٠١ لسنة ١٩٤٨ و ٧٧ و ١٨١
و ١٩٨ و ٢٠٧ و ٣٤٠ لسنة ١٤٩ و ١٩ و ٤٢ و ١١٦ و ١٣١ لسنة
١٩٥٠ .

قرر :

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ - (معدلة بالقرار الوزارى رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦) يحدد أقصى
الربح الذى يخصص به لصاحب المصنع والمستورد وتاجر الجملة ونصف
الجملة وتاجر التجزئة فيما يختص بتطبيق المادة ٤ (بند ١) من المرسوم
بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وفقا لما يأتى :

(٢) لصاحب المصنع بنسبة مئوية من تكاليف الانتاج الاجمالية •

(١) الوقائع المصرية فى ١٢/٢٥/ ١٩٥٠ - العدد ١٢١ .

(٢) صدر القرار الوزارى رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام
القرار ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ (منشور فيما بعد) •

(ب) المستورد بنسبة مئوية من تكاليف الاستيراد (١) .

مادة ٢ - يقصد بتكاليف الانتاج الاجمالية كل ما له علاقة مباشرة بانتاج السلع وتشمل بالأخص العناصر الآتية :

١ - ثمن المواد الخام .

٢ - أجور العمال .

٣ - ثمن الوقود .

٤ - مصاريف الادارة .

٥ - المصاريف العمومية .

٦ - الاستهلاك .

مادة ٣ - (معدل بالقرارات الوزارية أرقام ١٤ لسنة ١٩٥٤ ، ٤٧ ، لسنة ١٩٥٤ ، ١٦٤٦ ، لسنة ١٩٦٧ ، ٢٩٩ ، لسنة ١٩٨٥ ، ٦٦٠ لسنة ١٩٨٦ ومستبدلة بالقرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦) . تحدد عناصر التكلفة الاستثمارية التى تتخذ أساسا لحساب نسب الربح المقررة فى تجارة السلع المستوردة على الوجه التالى

١ - ثمن شراء البضاعة ويسترشد فى تحديده بالسعر المدرج بالقانون الخارجية المعتمدة من بلد المصدر والمصدق عليها من السفارات والقنصليات المصرية فى الخارج حسب الأحوال ، وتقدير مصلحة الجمارك المصرية ، والأسعار العالمية السائدة ، وأسعار استيراد الجهات الأخرى ، وذلك على أساس سعر صرف العملات الأجنبية المعلن من البنك المركزى المصرى يوم فتح الاعتماد بالنسبة لتعطاء النقدى ويوم وصول المستندات بالنسبة لسياقى الثمن .

(٢) صدر قرار وزير التموين والتجارة الخارجية رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨١ بتحديد عناصر التكلفة الاستثمارية التى تتخذ أساسا لحساب نسبة الربح المقررة فى تجارة السلع المستوردة من المناطق الحرة (منشور فيما بعد) .

٢ - مصاريف الشحن (التولون) والتأمين البحرى وفقا للقيمة الواردة بالمستندات الأصلية محسوبة على أساس سعر صرف العملات الأجنبية المعلن من البنك المركزى المصرى يوم تحرير بوليصة الشحن أو وثيقة التأمين أو بالعملة المصرية حسب طريقة الدفع المتفق عليها .

٣ - مصاريف البريد والبرقيات والتلوكس وفتح الاعتماد .

٤ - الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والنقلات التى يتحملها المستورد داخل الدائرة الجمركية من واقع المستندات الصادرة من الجهات الرسمية وتلى لا يكون أداؤها راجعا لخطأ من المستورد .

٥ - مصاريف التفريغ والأرضيات والتخزين داخل الدائرة الجمركية التى تتقاضاها التوكيلات الملاحية وشركات المستودعات والتخزين وتتحمل بها السلعة بصفة نهائية . وفقا للمستندات الرسمية متى كانت بسبب خارج عن ارادة المستورد .

وكذا مصاريف التخزين بالتأجيلات داخل الدائرة الجمركية أو خارجها فى حالة الانزاج المؤقت عن السلعة تحت التحفظ وفقا للفتايات المعتمدة بشركات القطاع العام المختص ويحد أقصى شهر .

٦ - عمولة تخليص البضاعة بنسبة قدرها نصف فى المائة من قيمة السلعة (سيف) المحددة بالبندين ١ و ٢ بحد أقصى قدره مائتى جنيه وحد أقصى قدره ألف جنيه .

٧ - قيمة العينات التى تسحبها الجهات الرسمية على أساس السعر (سيف) طبقا للبنين ١ و ٢ .

٨ - مصاريف النقل الداخلى للبضاعة من الميناء حتى مخازن المستورد فى منطقة مركزه الرئيسى وفقا لسجل التجارى وذلك من واقع المستندات التى تقدم منه ولو كانت صادرة من القطاع الخاص بشرط ألا تتجاوز الزيادة فى ثبات النقل ٥٪ من ثبات القطاع العام المختص .

ويضاف الى عناصر التكلفة المشار اليها مقابل لغطية الإعفاء الإضافية الأخرى من المصروفات غير المنظورة : تتولى تحديده لجنة تشكل برئاسة رئيس الادارة المركزية لرقابة والخبراء والتسعير وعضوية ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الهيئة العامة للسائح التعمينية ، الادارة العامة لشرطة التموين والتجارة الداخلية ، الاتحاد العام للغرف التجارية ، اتحاد الصناعات المصرية ، الغرفة التجارية بالقاهرة .
 الغرفة التجارية بالاسكندرية . ويحدد هذا المقابل في صورة نسبة مئوية من البندين ١ ، ٢ بحالية ، وتجتمع اللجنة كل ثلاثة شهور . ولها أن تجتمع في خلال المدة المشار اليها اذا اقتضت الظروف إعادة النظر في النسبة المئوية المحددة لهذا المقابل .

مادة ٣ مكرراً - (مضافة بالقرار الوزارى رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٨)
 يجوز لتاجر الذى يبيع أية مادة أو سلعة محددة الربح في تجارتها أن يضيف الى السعر المحدد للبيع به تكاليف نقلها من المكان الذى اشتراها منه اذا كان خارج المديرية أو المحافظة التى يبيع فيها بشرط أن تكون هذه التكاليف مؤيدة بالمستندات الصحيحة .

مادة ٣ مكرراً - (مضافة بالقرار الوزارى رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٦)
 (أ) يكون الحد الأقصى للربح في تجارة السلع المستوردة الموضحة بالجدول المرافق لهذا القرار وفقاً لما هو موضح قرين كل منها .
 (ب) يحدد الربح في تجارة السلع المستوردة بكافة أنواعها واستخداماتها وغير الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار بنسبة لا تزيد ٣٠٪ من اجمالى تكاليف الاستيراد يتم توزيعها كالآتى :

- ١٠٪ للمستورد .
- ٥٪ لتاجر الجملة .
- ١٥٪ لتاجر التجزئة .

مادة ٣ مكرر ٢ - (مضاعفة بالقرار الوزارى رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦
والفقرة (ب) متعاقبة بالقرار الوزارى رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٨٦) •

(أ) على المستورد أو تاجر الجملة حسب الأحوال أن يقدم لتاجر التجزئة فاتورة معتمدة مبينا بها تاريخ البيع ونوع السلعة وعلامتها المميزة ان وجدت ووجدة البيع، وثمن الوحدة وعدد الوحدات المبيعة والثمن المدفوع من المشتري وأقصى سعر لبيع الوحدة للمستهلك •

(ب) مع عدم الإخلال بأحكام الباب الرابع من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ، على تاجر التجزئة فى السلع المستوردة الإعلان عن سعري الشراء من تاجر الجملة والبيع للمستهلك طبقا لما هو وارد بالباب الرابع المشار اليه •

مادة ٤ - (معدلة بالقرار الوزارى رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦) إذا كان اللوائح يجمع بين أكثر من صنف تجارى فله الحق فى الجمع بين نسبة الربح المقررة لكل منهما •

ويجوز للتاجر المشتري الحصول على نسبة الربح التى يتنازل عنها المنتج أو المستورد أو تاجر الجملة أو نصف الجملة على التوالى من أرباحه عند البيع بالإضافة الى نسبة الربح المقررة لصفته التجارية •

مادة ٥ - (معدلة بالقرار الوزارى رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦) لا يجوز بيع السلع المحددة نسبة الربح فى تجارتها إذا كانت مستخدمة بسعر يجاوز ٩٠٪ من سعر ثرائها وهى جديدة أو من سعر مثيلتها وهى جديدة عند البيع وذلك إذا تعذر معرفة سعرها الأصلي •

مادة ٦ - (معدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠) لا يجوز بيع السلع المسعرة بالزاد بسعر أو بربح يتجاوز السعر أو الربح المرخص به طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ •

مادة ٧ - فيما يتعلق بالسلع التى يحدد الربح فى تجارتها بمرجب المادة ٤ (بند ١) من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، يجوز للتاجر الذى يشتري احدى هذه السلع بمئته تاجر جملة أو نصف جملة أو تاجر تجزئة أن يبيعها بالصفة التى اشتراها بها التاجر من نفس الفئة على أن يتقسمها فيما بينهما الربح المرخص به •

ويجب على اتبائع فى هذه الحالة أن يثبت فى الفاتورة :

١ - الصفة التى يبيع بها السلعة طبقا لحكم المادة ٢٦ من هذا القرار •

٢ - الحد الأقصى للسعر الذى تباع به السلعة للمستهلكين •

مادة ٨ - يجوز للمستورد وتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر التجزئة اذا وجدت فى حيازته مقادير من سلعة من صنف واحد اشتراها بأسعار مختلفة أن يبيع هذه السلع بمتوسط أسعارها بعد اضافة النسبة المئوية للربح المرخص به فى تجارتها •

وفى هذه الحالة يجب على صاحب الشأن أن يصرر قبل البيع بمتوسط السعر محضرا مجرد هذه السلع يشتمل على بيان بمقاديرها والمبالغ المدفوعة فى شرائها والرقم المعروفة به لدى المتجر •

الباب الثانى

تحديد أقصى الربح فى تجارة بعض السلع

مادة ٩- (ملغاة بالقرار الوزارى رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦) .

الباب الثالث

تنظيم تداول بعض السلع

الفصل الأول - الحبوب والعلال

مادة ١٠ - يجب على التجار الموجودين فى دائرة السواحل الحكومية المقررة أن يكون لديهم دفتر تقيد به مقادير الحبوب والعلال المخترنة لديهم ومقدار ما يرد عليهم منها ، ومقدار ما ييمونه من هذه الأصناف ويقتصر تطبيق هذه المادة على أنواع الحبوب والعلال الآتية :

- ١ - القمح : هندى بلدى ،
- ٢ - الفول صحيح ومجروش .
- ٣ - العدس صحيح ومجروش .
- ٤ - الشعير .
- ٥ - الفرة : الشامية أو الرفيعة العويجة بنوعيهما الصواء والبيضاء .
- ٦ - الأرز والشعير .
- ٧ - الأرز الأبيض بأصنافه ممسوح عادة - ممسوح مخصص - جласية .

مادة ١١ - يجب على انتجار المذكورين فى المدة السابقة أن يقدموا فى صباح كل يوم لفتش السوق المختص كشفا ببيان المقادير الموجودة

تموين وتسعير جبرى ١٤١

لديهم من الحبوب والغلال سواء أكلت بالشونة أم في المراكب مع ذكر رقم كل مركب .

ويجب أن يكون البيان موقعا عليه من التجار أو وكيله .

الفصل الثانى - تنظيم تداول بذرة القطن

مادة ١٢ - ملغاة بالقرار الوزارى رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠ .

مادة ١٣ - زيت بذرة القطن نمرة ١ و ٢ و ٣ المبسأ في الصفائح أو الملبأ بأية عبوة أخرى لا يجوز بيعه أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع الا اذا كان يحمل البيانات الآتية :

١ - نوع الزيت والتسمية التجارية المميزه له .

٢ - الوزن الصافى للعبوة .

٣ - اسم المصنع .

مادة ١٤ - تكتب التبيانات المشار اليها في المادة السابقة باللغة العربية ويحذف لا يقل ارتفاعها عن ثلاثة ملليمترات .

الفصل الثالث - تنظيم تداول الارز

(المواد من ١٥ - ١٧ أتميت بالقرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٣)

الفصل الرابع - تنظيم تداول البن

مادة ١٨ - ملغاة بالقرار الوزارى رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٠ .

الباب الرابع

اعلان اسعار البيع بالتجزئة للسلم والمواد

مادة ١٩ - (معدلة بالقرار الوزارى رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٢) كل تاجر يبيع أية سلعة أو مادة يجب عليه أن يعلن كل صنف بالأوضاع الآتية :

١ - يكون الاعلان بكتابة سعر السلعة أو المادة مع ايضاح صنفها ونوعها وذلك بشكل واضح غير قابل للشك وباللغة العربية ويجوز أن يكون البيان مصحوبا بترجمة له باحدى اللغات الأجنبية .

٢ - يكتب بيان السعر والصنف والنوع على السلعة ذاتها أو على أغلفتها أو على بطاقة توضع على المواد أو البضائع .

٣ - يجوز أن يكتفى ببطاقة واحدة للملح المعادلة في صنفها ونوعها ووزنها حتى ولو تعددت الأمتعة التى تعرض فيها هذه السلع داخل المحل .

٤ - المواد والبضائع التى تباع عادة بالوزن أو الكيل أو المقاس يكون الاعدن عنها ببيان وحدة الوزن الكيل أو المقاس .

مادة ٢٠ - اذا ثبت للموظفين المشار اليهم في المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، أن أحد الأصناف الموجودة داخل المحل لا يصلح بياناً بسعره وفقاً لحكم المادة ١٩ ، وأدعى صاحب المحل أن انويان المطلوب كان موجوداً وزال لأى سبب . فلا يعتبر التاجر مخالفاً لأحكام المادة السابقة اذا كان - علاوة على تنفيذ حكم المادة ١٩ - قد اتبع الاعلان عن أسعاره بجدول يضع بياناً بهذا الصنف وسعره .

مادة ٢١ - يعلق الجدول المشار اليه في المادة السابقة في مدخل المحل ومداخله بكيفية تستلفت النظر ، ويحرز الجدول بالأوضاع المنصوص عليها في المادة ١٩ (بند ١ و ٤) ، ويجب أن يكتب بصروف لا يقل ارتفاعها عن عشرة مليمترات .

مادة ٢٢ - مع عدم الإخلال بأحكام المواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ يكون اعلان سعر البين المطحون وغير المطحون مصحوباً ببيان نوعه ومصدره سواء أكان ممباً أو غير ممباً .

مادة ٢٣ - يجب على الباعة المتجولين أن يعلنوا عن سعر أية سلعة أو مادة يبيعونها أو يعرضونها للبيع بطريقة واضحة ويكون الاعلان بالأسعار باللغة العربية على بطاقات توضع على البضائع الخاصة بها ، أما البضائع التى تباع عادة بالوزن أو الكيل أو المقاس ، فيكون الاعلان عنها فى البطاقات ببيان وحدة الوزن أو الكيل أو المقاس .

ويجوز أن يستعاض عما تقدم بجدول يضم بياناً بالصنف وسعره .

مادة ٢٤ - مع عدم الإخلال بأحكام المواد من ١٩ الى ٢١ . يجب على كل تاجر يبيع كل أو بعض السلع أو المواد المدرجة بالجدول رقم ١ الملحق بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ أن يعلق فى مكان ظاهر بمدخل المحل الجدول الخاص بأسعاره هذه السلع والمواد والذي توزعه الوزارة التجارية المختصة .

الباب الخامس

أحكام ختامية

مادة ٢٥ - تسرى أحكام المواد من ٢٦ الى ٣٠ على السلع المسعرة والمحددة الربح فى تجارتها بالاستناد الى المادتين ٢ و ٤ (بند ١) من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٢٦ - (معدلة باتقرار الوزارى رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦) على صاحبة المصنع أو المستورد أو تاجر الجملة أو نصف الجملة أن يقدم الى المشتري فاتورة معتبرة منه مبينة بها الآتى :

(أ) تاريخ البيع .

(ب) نوع السلعة المبيعة وعلامتها المميزة أن وجدت .

(ج) وحدة البيع وثمان الوحدة وعدد التوحدات المبيعة والثمان المنفوخ من المشتري .

(د) تكاليف استيراد الوحدة ونسبة الربح المقررة وأقصى سعر
للوحة للبيع به للمستهلك (للسلع المحددة نسبة الربح (إى تجارتها) •

(هـ) صفته التجارية التى باع بها وما يخصه من نسبة الربح المقررة
وما يخصه من هذه النسبة إذا كانت نسبة الربح المقررة للتجار فى السلعة
موزعة فيما بينهم وعلى تجر التجزئة أن يسلم المشتري مثل تلك الفاتورة
إذا طلبت منه •

مادة ٢٧ - يجب على كل من يتجر بالجملة فى السلع المصنوعة محليا
أو المستورد من الخارج • كما يجب على أصحاب المصانع التى تنتج هذه
السلع أو المسئولين عن ادارتها أن يكون لديهم سجل خاص يثبت فيه
البيانات الآتية :

١ - مقادير السلع التى تكون فى حيازتهم فى تاريخ نشر هذا القرار
وما يرد اليهم منها مستقبلا والجهات الواردة منها وأماكن تخزينها وما
يبيعونه ويستخدمونه منها فى تجارتهم أو صناعتهم •

٢ - تكاليف انتاج هذه السلع أو تكاليف استيرادها والمبالغ المدفوعة
فى شرائها والمتحصلة من بيعها وسعر شراء وبيع الوحدة منها •

٣ - أسماء المشترين ورقم القيد فى سجل التجارى أن كان المشتري
تجرا والكميات المباعة لكل منهم •

مادة ٢٨ - يقوم مقام السجل الخاص المشار اليه فى المادة ٢٧ من
هذا القرار ما يكون لدى صاحب المصنع أو المستورد أو تاجر الجملة أو
نصف الجملة من دفاتر تجارية منظمة وقانونية أو سجلات أخرى إذا كانت
تلك الدفاتر والسجلات يمكن أن تؤدي الى اعطاء البيانات المطلوبة •

مادة ٢٩ - يجب أن تحرر السجوت والدفاتر باللغة العربية بخط
واضح وبدون كشط ويوقع صاحب الشأن على كل إضافة أو شطب بها
فى السجل أو الحفتر مع ذكر تاريخ التعديل •

مادة ٣٠ - (معدلة بالقرار الوزارى رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٢) على صاحب المصنع والمستورد وتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر التجزئة (بالنسبة لفواتير شراء السلع المحددة الربح فى تجارتها) الاحتفاظ بالفواتير والسجلات والدفاتر المنصوص عليها فى القرار لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيها • على أن يحتفظوا بصورة من فواتير شراء السلع الموجودة فى هذه الفروع ولتفحص المدة سالفة الذكر •

وعلى صاحب المصنع المستورد عند فقد المستندات المثبتة لسعر السلعة تسلم المجددة الربح فى تجارتها اتخاذ الاجراءات الآتية :

(١) اخطار الوزارة (مراقبة الأسعار) فور اكتشاف فقد المستندات بكتاب موصى عليه مضمون يعلم وصول مينا به نوع السلعة وأسباب فقد المستندات •

(ب) تحرير محضر جرد من صورتين للسلع التى تكون فى حيازتهم يبين فيه نوع السلعة وهذاهما ونسبة الربح المقررة وسعر السلعة التقديرى وتخطر الوزارة (مراقبة الأسعار) بمنورة من هذا المحضر بكتاب موصى عليه فى مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ فقد هذه المستندات •

مادة ٣١ - فى تطبيق المادة ٧ من الرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ يعتبر التاجر معتمداً من بيع احدى السلع الموجودة لديه اذا فرض على المشتري شراء سلعة اخرى معها أو على البيع على أى شرط آخر يكون مخالفاً للقواعد الملغاة •

مادة ٣٢ - فيما يتعلق بالسلع المسعرة عن طريق تحديد الأرباح فى تجارتها لا يكون التاجر المشتري مسئولاً بموجب الفقرة ٣ من المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ اذا توافرت الشروط الآتية :

١ - إذا اثبت البائع فى فاتورة البيع انه يبيع هذه السلع بالأرباح المقررة .

٢ - إذا تحقق التاجر المشتري من أن فاتورة البيع لا تحمل بيانا باسم تجارى وهمى أو مزور .

٣ - إذا لم يتم الدليل على أن تاجر المشتري يعلم بالأرباح غير المشروعة التى حصل عليها انبثق ويقتصر تطبيق الفقرة ٣ من المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ على السلع التى يشتريها التاجر بقصد الاتجار فيها أو استخدامها فى تجارتها .

مادة ٣٣ - ينسقط إنحق فى المطالبة بالكلية المالية المنصوص عليها فى المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ إذا لم يقدم أصحاب الشأن فيها طلبا فى خلال شهر من تاريخ ضبط الواقعة موضوع المخالفة.

مادة ٣٤ - يعين لاثبات المخالفات لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الموظفون المبينة وظائفهم فيما يحد :

١ - مدير ادارة مراقبة الأسعار ومفتشوها وموظفوها الفنيون .

٢ - رؤساء مكاتب السجل التجارى بالمديريات والمحافظات ، ومن يقوم بأعمالهم .

٣ - مفتشو مكايحة الغش التجارى .

٤ - مدير ادارة السواحل والأسواق ووكيلها - ومفتشو السواحل والأسواق ومعاونو السواحل ومفتشوا أسواق التحريب ومن يقسم مقامهم .

٥ - مفتشو الغرف التجارية .

٦ - مدير ادارة التسعيرة وموظفوها الفنيون .

تموين وتسعير جبرى ١٤٧

مادة ٣٥ — تلغى القرارات رقم ٤٥١ و ٥٤٠ لسنة ١٩٤٧ و ١١٦ و ١٣٣ و ٣٨٣ و ٤٠١ و ٥٢٤ و ٥٦٧ و ٥٧١ و ٦٠٦ و ٧٠١ لسنة ١٩٤٨ و ٧٧٦ و ١٨١ و ١٩٨ و ٢٠٧ و ٢٤٠ لسنة ١٩٤٩ و ١٩ و ٤٢ و ١١٦ و ١٣١ لسنة ١٩٥٠ .

مادة ٣٦ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية
١٩٥٠/٤/٢٤ .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن تحديد
الأرباح .

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون تسعير انجبرى وتحديد الأرباح والفوائد المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالدفتر التجارية ،

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ فى شأن تحديد الأرباح ،

وعلى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح فى بعض السلع
وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها وكيفية الاعلان عن هذه الأسعار ،

وعلى القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد الأرباح لكافة
السلع المستوردة ،

وعلى القرار رقم ١٨٥٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى
لأرباح فى تجارة السجاير والسيجار والتبأك وانتويكو والأدخنة والكبريت ،

وعلى القرار رقم ١٨٦٠ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى
لأرباح فى تجارة السلع الغذائية المستوردة ،

وعلى القرار رقم ١٨٦١ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى
لأرباح فى تجارة بعض السلع الاستلاكية المتنوعة ،

وعلى القرار رقم ١٨٦٢ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى
لأرباح فى تجارة الأجهزة المكتبية والكهربائية والالكترونية ،

تموين وتسخير جبرى ١٤٩

وعلى القرار رقم ١٨٦٣ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى للربح في تجارة ماكينات التصوير والمكبرات وآلات العرض السينمائية والأجهزة العلمية والمعملية ،

وعلى القرار رقم ١٨٦٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى للربح في تجارة الأدوات الرياضية المستوردة ،

وعلى القرار رقم ١٨٦٥ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى للربح في تجارة منتجات الغزل والنسيج المستوردة ،

وعلى القرار رقم ١٨٦٦ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى للربح في تجارة الساعات والمنبهات وساعات الحائط على جميع أشكالها واستخداماتها ،

وعلى القرار رقم ١٨٦٧ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى للربح في تجارة قطع غيار قطع السيارات والبطاريات السائلة والاطارات بكافة أنواعها واستخداماتها ،

وعلى القرار رقم ١٨٦٨ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى للربح في تجارة الأدوات الكتابية والمكتبية والهندسية وخامات ومستلزمات الفنون التطبيقية والتشكيلية والزخرفية المستوردة .

وعلى القرار رقم ١٨٦٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى للربح في تجارة السيارات بكافة أنواعها واستخداماتها ،

وعلى القرار رقم ١٨٧٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى للربح في تجارة لوازم التومسيلاات الكهربائية والملمبات الكهربائية بكافة أنواعها ،

وعلى القرار رقم ١٨٧١ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى للربح في تجارة الآلات المكتبية والحاسبة وآلات الطبع وتصوير المستندات ،

وعلى القرار رقم ١٨٧٣ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة الأجهزة المنزلية المعمرة والمستلزمات الكهربائية الصناعية ،
وعلى القرار رقم ١٨٧٣ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة السلع المعدنية ،

وعلى القرار رقم ١٨٧٤ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة آلات الورش والبواتق وأحجار الجلبخ ،

وعلى القرار رقم ١٨٧٥ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة الأمتعة المعدنية والكيمائيات الصناعية والمعملة والبويات ،
وعلى القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن تقرير وسائل لمنع التلاعب بأسعار بعض السلع الغذائية والمستوردة ،

قيد :

المادة الأولى - يستبدل بنص المادة (٣) من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه النص التالى : (أنظر نص القرار ١٨٠ لسنة ١٩٥٠) .

المادة الثانية - تضاف المادتان (٣ مكرر ١) : (٣ مكرر ٢) إلى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه نصهما كالتالى : (أنظر نص القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠) .

المادة الثالثة - تلغى المادة (٩) من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه ، والمادة (١٠) من القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه أيضا ، كما يلغى أى نص آخر يتعارض مع أحكام هذا القرار .

المادة الرابعة - مع عدم الإخلال بأحكام القرار الوزارى رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٦ ، على كافة المستوردين التقدم بصورة من قائمة تكاليف الاستيراد للإدارة العامة للخبراء والتسعير بالوزارة وفقا للنموذج المرفق فى موعد لا يتجاوز أسبوعا من تاريخ الإفراج النهائى عن السلعة ، ويحظر

طرح تلك السلعة للتداول أو التعامل فيها بأى وجه قبل تقديم صورة قائمة التكاليف سائلة الذكر .

المادة الخامسة - على الهيئة العامة للسلع التموينية (الادارة المركزية للاستيراد) موافاة الادارة المركزية للرقابة والخبراء والتسعير بوزارة التموين والتجارة الداخلية بأسعار شراء السلع المستوردة من خلال المناقصات والاتفاقيات الحكومية وأسعار البورصات ، وذلك بموجب كشف دورية شهرية للاسترشاد بها فى تحديد السعر الخارجى عند حساب تكاليف الاستيراد .

المادة السادسة - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها فى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .

المادة السابعة - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره ،،

صدر فى ١٩٨٦/٣/١١

وزير التموين والتجارة الداخلية
د. د. محمد ناجى شطة

جدول

مراقق للقرار الوزارى رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦ صادر بتاريخ ١١/٣/١٩٨٦

فى شأن تحديد نسب الربح فى تجارة السلع المستوردة

السلعة	اجمالى توزيع النسب %			بالمائة
	نسبة الربح المستورد % وموزع	جملة تجزئة	نسبة توزيع	
١ - الادوات الصحية ..	٢٥	١٠	—	١٥
يضاف ٥% الى الارباح المقررة للمستورد بالنسبة للادوات الصحية المصنوعة من الصينى الخالص نظير التلف الععلى				
٢ - مواعيد الفواز واجزاؤها :				
(ا) المواعيد	١٤	٥	—	٩
(ب) اجزاء الموقد	١٠	٥	—	٥
٣ - الآلات الزراعية :				
(ا) آلات دراس وجرارات ..	٢٢	—	—	—
(ب) آلات بمحركات أو بدون ..	٣٠	—	—	—
٤ - الاحذية المستوردة	٣٠	—	—	—
٥ - القصدير النقى ..	١٢	٥	٢	٥
يضاف ٥ جنيهات للطن نظير عملية الصهر + ١% مقابل عجز الصهر				
٦ - حرير مناخل	٣٠	—	—	—
٧ - الصفيح	١٣	٥	٣	٥
٨ - الاسمت الابيض ..	٢٠	—	—	—

السلعة	اجمالى توزيع النسب %		نسبة	الربح مستورد	جدة	نجزنة	ملاحظات
	% وموزع						
٩- الصاج والمواسير	١٥	١٠	—	٥			
١٠- الأدوات المنزلية :							
(ا) المصنوعة من							
الصينى	٣٠	١٠	٥	١٥			
(ب) غير المصنوعة							
من الصينى	٢٥	١٣	—	١٢			
(ج) المصنوعة من							
الزجاج أو							
البلور	٣٠	١٠	٥	١٥			
١١- كلوريد أمونيوم							
« نوسادر »	١٢	٥	٢	١٥			
١٢- شناير نظارات							
ونظارات شمس	٢٥	—	—	—			بدون توزيع
١٣- قطع غيار ساعات	٣٠	١٠	—	٢٠			
١٤- فحم حجرى	٢٥	٧	٥	١٣			
١٥- الصنفرة	٣٠	١٠	—	٢٠			
١٦- قطع غيار الآلات							
الزراعية	٣٠	١٠	٥	١٥			
١٧- مادة الليثيوم							
« الزنك »	٢٥	١٠	—	١٥			
١٨- غاز الفريون	٣٠	١٠	—	٢٠			
١٩- قطع غيار							
الموتوسيكلات	٣٠	١٠	—	٢٠			
٢٠- املاك اللحام	٢٥	١٠	—	١٥			
٢١- سباجير وتمباك							
وسيجار وتوباكو							
وادخنة وكبريت	١٥	٨	—	٧			

المسلحة	اجمالى توزيع النسب Z			ملاحظات
	نسبة			
	Z	الربح مستورد	جملة تجزئة	
٢٢- السلع الغذائية :				
(أ) الغير معبأة	٣٠	٩	٦	١٥
(ب) معبأة أو معلبة				
فيما عدا منتجات				
الالبان	٢٠	٦	٤	١٠
(ج) منتجات الالبان				
» معبأة أو				
مغلقة «	٢٢	٧	٤	١١
٢٣- السلع الاستهلاكية				
المتنوعة :				
(أ) شفرات للحلاقة	٢٥	١٠	—	١٥
(ب) لعب أطفال				
— ميلامين —				
لزوم حلاقين				
فرش « أسنان				
وشعر «				
وملابس الخـ.	٣٠	١٠	—	٣٠
(ج) التبرامس				
ومستلزمات				
البحر	٣٠	١٠	—	٢٠
(د) الحلى الكاذبة	٣٠	١٠	—	٢٠
٢٤- الأجهزة المكتبية				
والكمبيوترية				
والإلكترونية	٣٠	١٠	—	٢٠
تضاف ٢٢ Z من تكلفة				
الاستيراد لمن يقوم				
بالصيانة				

اجمالى توزيع النسب %			
نسبة	الربح	مستورد	جملة
البيسطة	الربح	مستورد	جملة
%	وزن		
٢٥- ماكينات التصوير والمكبرات والآلات العروض السينمائية والأجهزة العلمية والمعملية	٣٠	١٠	٢٠
٢٦- الأدوات الرياضية	٣٠	١٠	٢٠
١٧- منتجات الغزل والنسيج :			
(أ) الأقمشة بكافة أنواعها وخاماتها	٣٠	٧	٣
(ب) الملابس الخارجية الجاهزة بكافة أنواعها (وخاماتها)	٣٠	٧	٣
شائعة الأزياء	٣٠	٧	٣
(ج) الملابس الداخلية بكافة أنواعها وخاماتها شاملة	٣٠	٧	٣
الجوارب	٣٠	٧	٣
(د) البطاطين بكافة أنواعها وخاماتها	٣٠	٧	٣
(هـ) الخيوط بكافة أنواعها	٣٠	٧	٣

تضاف ٢٠% من تكلفة
الاستيراد لمن يقوم
بالصيانة

المسألة	اجمالى توزيع النسب %		ملاحظات
	نسبة	النسبة	
	الربح	مستورد	تجزئة
	% وموزع		
٢٨- الساعات والمنبهات وساعات الحائط على جميع أشكالها واستخداماتها	٣٠	١٠	٢٠
٢٩- قطع غيار السيارات والبطاريات السائلة والاطارات بكافة أنواعها واستخداماتها	٣٠	١٥	١٥
٣٠- الأدوات الكتابية والكتبية والهندسية وخامات ومستلزمات الفنون التطبيقية والتشكيلية والزخرفية	٣٠	١٥	١٥
٣١- السيارات بكافة أنواعها واستخداماتها	١٠	—	—
٣٢- لوازم التوصيلات الكهربائية للمباني واللمبات الكهربائية بكافة أنواعها ...	٣٠	١٠	٢٠
٣٣- الآلات الكتابية والحاسبة والآلات الطبع وتصوير المستندات	٣٠	١٠	٢٠

بدون توزيع ويضاف ١ %
لن يقوم بالميانة

اجمالى توزيع النسب %		
النسبة	نسبة	نسبة
السلعة	الربح مستورد جملة تجزئة	بلاعتسابات
	%	وموزع

٣٤- الأجهزة المنزلية
المعمرة والمستلزمات
الكهربائية الصناعية
بكافة أنواعها
واستخداماتها ٣٠ ١٠ ٥ ١٥

٣٥- السلع المعدنية
وتشمل :
عدد يدوية - أدوات
العدد الآلية - حديد
تجارى - حديد
كريتال - مسامير -
صواميل - حبال
صلب - زنك -
لوح تجارى - زنك
كلاشينبات -
زميلكات - شرائط
الانابيب الصاى -
اسلاك انسجة معدنية
« سلك شبك - سلك
نعلية - سلك حديد
مجلفن - سلك
شائك - سلك صلب
بيانو » ٣٠ ١٠ — ٢٠

٣٦- آلات الورش والنواثق
واحجار الجلبج ٣٠ ١٠ ٥ ١٥

إجمالي توزيع النسبة X				
السلعة	الربح المستورد	جملة تجزئة	ملاحظات	نسبة
X	وزن			
٣٧- الأتربة المعدنية ومشتقاتها والكيماويات الصناعية والمعملية والبويات	٣٠	١٠	٥	١٥
٣٨- الأخشاب :				
(أ) أخشاب الاسكان	١٢	٧	—	٥
(ب) أخشاب الأثاث	١٠	٤	—	٦
٣٩- الشاي المعبأ	٢٠	٦	٤	١٠
٤٠- الورق	٢٠	٦	٤	١٠
٤١- الموز المستورد	٢٤	٧	٥	١٢
يضاف X مصاريف عجز تسوية				
نسبة ربح المستورد	هامش ربح الجملة	هامش ربح التجزئة		
٤٢- السكر المستورد عن غير طريق الهيئة العامة للمسلع التموينية (١)	٢٥ جنيه للطن معبأ ٢٠ جنيه للطن سائباً	٤٠ جنيه للطن سائباً أو معبأ		
٤٣- الاسمنت البورتلاندى العادى (٢)	١٢ر٥	٢٤	٢٢ر٥	٢٦

(١) البند ٤٢ مضاف بالقرار رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٨٧ ومستبدل بالقرار رقم ٥١٩ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٨/٢٤ - العدد ١٩٥٠)
(٢) البند ٤٣ مضاف بالقرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٨/٥/٢٤ - العدد ١١٧٠)

نموذج قائمة

تكاليف استيراد واسعار تداول

مرافق للقرار رقم (١٢١) لسنة ١٩٨٦

اسم المستورد :	عنوانه :
اسم المورد :	بلد المنشأ :
السلعة :	الكمية :	العبوات :
السعر الخارجى :
الموافقة الاستيرادية رقم :	بتاريخ / /	بمبلغ
الاعتماد المستندى رقم :	بتاريخ / /	بمبلغ
الفاتورة الخارجية رقم :	بتاريخ / /	بمبلغ
تاريخ الورود : / /	تاريخ الافراج النهائى : / /
اقرار جبرى رقم :	بتاريخ / /
تاريخ تحرير قائمة التكاليف : / /	وتاريخ تقديمها : / /

رقم	بيان	جزئى	كلى
		مليم	جنيه مليم جنيه
١	ثمن شراء البضاعة :		
	- الغطاء النقدى %		
	بالسعر المعلن بتاريخ / /
	- باقى الثمن %		
	بالسعر المعلن بتاريخ / /
٢	مصاريف الشحن (النولون) والتأمين البحرى :		
	- النولون بوليصة رقم :	بمبلغ
	بالسعر المعلن فى / /
	- التأمين البحرى بالوثيقة رقم :
	بمبلغ
	بالسعر المعلن فى / /
.....
.....
.....	اجمالى القيمة (سيف)

رقم	بيان	جزئى	كلى
		مليم	جنيه
٣	مصاريف البريد والبرقيات والتللكس وفتح الاعتماد		
٤	الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم : رسوم جمركية بالقسيمة رقم بتاريخ / / غيرها (واردات / مبيعات / بيطرى الخ)		
٥	مصاريف التفريغ والأرضيات والتخزين : مصاريف تفريغ قاتورة رقم في / / أرضيات ومصاريف تخزين بقاتورة رقم في / / مصاريف تخزين بالتلاجات لمدة شهر (اقراج - تحت التحفظ)		
٦	عمولة تخليص		
٧	قيمة العينات		
٨	مصاريف النقل من الدائرة الجمركية		
٩	مقابل تغطية الاعباء الإضافية من المصرفات غير المنظورة		
	اجعلى تكاليف الاستيراد		

مبلغ	وحدة	بيان التكلفة وأسعار التداول
مليم جنيه		
— —	—	تكلفة استيراد (الوحدة)
— —	—	سعر البيع من المستورد الى تاجر الجملة ..
— —	—	سعر البيع من تاجر الجملة الى تاجر التجزئة
— —	—	اقصى سعر بيع للمستهلك

توزيع المستورد

تحريرها في : / /

قرار وزير التموين

رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢

بتحديد الأرباح فى بعض السلع وتقرير الوسائط لمنع التلاعب
بأسعارها وكيفية الإعلان عن هذه الأسعار (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المواد ٤ بند ١ و ٥ (رابعا) و ٦ بند ٣ و ٧ و ٩
بند ١ و ١١ بند (ب) و ١٣ بندى (١ و ٢) من المرسوم بقانون
رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتهديد الأرباح •

وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بتنفيذ المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والمعدل بالقرار رقم ١٣٨
لسنة ١٩٥٢ •

وعلى المرسوم الصادر فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ فى شأن اختصاص
وزارة التموين وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة •

قرر :

مادة ١ - (ملغاة بالقرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦) •

مادة ٢ - استثناء من أحكام المادة ١٩ من القرار ١٨٠ لسنة ١٩٥٠
المشار اليه يجب على أصحاب مصانع الأحذية أو المسئولين عن 'دارتها'
والمستوردين أن يثبتوا بالثقة العربية باختمام ظاهرة على الأحذية بسعر
البيع للمستهلك •

(١) الوقائع المصرية فى ٢/١٠/١٩٥٢ - العدد ١٣٨ غير اعتيادى •
(٢) عدلت المادة (١) من القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بعدة قرارات
وزارة ومدرج التعديل مع بنود تلك المادة •

مادة ٣ - يحظر على جميع تجسار التجزئة بيع الأغذية الجاهزة المصنوعة محليا أو المستوردة أو عرضها للبيع ما لم يكن مبينا عليها سعر البيع للمستهلك طبقا لما هو موضح بالمادة السابقة .

مادة ٤ - لا يجوز بيع الأغذية المحفوظة أو عرضها للبيع في محال التجزئة ما لم يكن موضحا عليها باللغة العربية بشكل ظاهر جهة الاستيراد والصنف والمقدار بالوزن الصافي أو العدد وسعر البيع للمستهلك .

مادة ٥ - (معدلة بالقرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٤) على مستوردي الأغذية المنصوص عليها في المادة (١) بند ثانيا أن يقوموا بالتخليص من الدائىو الجمركية على الرسائل التى ترد اليهم من هذه المواد ونقلها الى مخازنهم خلال شهر من تاريخ وصولها الى الموانئ المصرية .

وعليهم اخطار مراقبة الأسعار بكتاب موصى عليه عن هذه الرسائل خلال أسبوع من تاريخ التخليص عليها مع ارسال بيان بتكليف استيرادها مصحوبا بالمستندات المؤيدة له .

مادة ٦ - على مستوردي الفواكه اثبت نوع الفاكهة وصنفها وسعر البيع للمستهلك على الصناديق كما يجب عليهم عدم تخزين الفاكهة لمدة تجاوز خمسة عشر يوما بالنسبة للتفاح و ٢٠ يوما بالنسبة للكمثرى ابتداء من تاريخ صدور أمر الإفراج عنها من الحجر الزراعى .

مادة ٧ - استثناء من أحكام المادة الأولى يكون الحد الأقصى للارباح التى يرخس بها فى تجارة الاغذية المحفوظة الموجودة حاليا لدى التجسار $\frac{3}{10}$ من ثمن الشراء من المستورد بالنسبة الى تاجر الجملة و $\frac{7}{10}$ من ثمن الشراء من تاجر الجملة بالنسبة الى تاجر التجزئة وذلك لمدة خمسة عشر يوما من تاريخ المعنى بهذا القرار (١) .

(١) مدت المهلة حتى يوم ١٥/١٢/١٩٥٢ بالقرار رقم ٢٤٠ لسنة

١٦٤ تموين وتسعير جبرى

كما يكون الحد الأقصى للارباح التى يرخص بها فى تجارة الأحذية الموجودة حاليا لدى تجار التجزئة ١٠٪ من سعر الشراء بالنسبة الى الأحذية الرجالي وأحذية الأولاد البنات والأطفال و ١٥٪ من سعر الشراء بالنسبة الى أحذية السيدات •

مادة ٨ — يلغى المبدأ ١ من المادة ٩ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه •

مادة ٩ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية •
٢ اكتوبر ١٩٥٢ •

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٦

في شأن تنظيم تعبئة المواد المسعرة جبريا والمحدد نسب
الربح في تجارتها (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
العبرى وتحديد الأرباح ،

وعلى القرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ في شأن تعبئة المواد الغذائية
الخاضعة للتسعير الجبرى في عبوات خاصة تؤدي الى زيادة السعر الرسمى
المحدد لبيعها والقرارات المعدلة له ،

وعلى قرار وزير الصناعة رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٥ بالزام المنشآت
الصناعية المحلية المنتجة للمواد الغذائية المطلوبة والمجمدة والمعبأة بالبيانات
النوابج وضعها على عبواتها من المنتجات الغذائية ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

(المادة الاولى)

يجوز لأصحاب مصانع التعبئة والمسؤولين عن ادارتها من القطاعين
العالم والخاص وكذا المنشأة طبقا لقانون استثمار رأس المال العربى

(١) الوقائع المصرية فى ٢٦/٣/١٩٨٦ - العدد ٧٣ تابع .

والأجنبى المقيدة فى السجل التجارى بتعبئة كلفة السلع الغذائية المسعرة جبريا والمحدد نسب الربح فى تجارتها ويضاف ثمن العبوة الذى تعتمد الوزارة الى السعر المقرر •

(المادة الثانية)

على الأشخاص المشار اليهم فى المادة السابقة التقدم بالمستندات الدالة على تكلفة العبوة الى الادارة العامة للخبراء والتسعير بوزارة التموين والتجارة الداخلية لتحديد ثمن العبوة الواجب اضافته ، وعليهم اثبات البيانات التالية على كل عبوة قابلة للتداول للمستهلك باللغة العربية وبخط واضح غير قابل للمحو :

- ١ - اسم المصنع وعنوانه ورقم قيده بالسجل التجارى •
- ٢ - نوع السلعة المعبأة •
- ٣ - الوزن الصافى •
- ٤ - تاريخ التعبئة وتاريخ انتهاء الصلاحية •
- ٥ - اشتراطات التداول والحفظ والتخزين •
- ٦ - سعر البيع للمستهلك مع ايضاح السعر الجبرى ، و ثمن العبوة كل على حدة •

(المادة الثالثة)

يحظر تعبئة السلع الغذائية غير المستوفاة للشروط الصحية أو الأصناف غير الجيدة •

وفى جميع الأحوال يتعين أن تكون السلعة المعبأة صالحة للاستهلاك لمدة ثلاثة أشهر على الأقل •

(المادة الرابعة)

يحظر تداول عبوات السلع الغذائية المسعرة جبريا والمحدد نسب

تموين وتسعير جبري ١٦٧

الأرباح في تجارتها أو التعامل فيها بأى وجه قبل اعتماد ثمن العبوة من
وزارة التموين والتجارة الداخلية وأثبت البيانات المنصوص عليها في
المادة (٢) .

(المادة الخامسة)

كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمعقوبات الواردة بالمادة
٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمادة ٩ من المرسوم بقانون
رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليهما حسب الأحوال .

(المادة السادسة)

يلغى القرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

(المادة السابعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،
صدر في ١٩٨٦/٣/٢٦

رابعا - فى القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ وقرره من القرارات
قرار وزير التجارة والتموين رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧.
بشأن تحديد نسب الأرباح لكافة السلع المستوردة (١)

وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والخاص
بشئون التموين ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح ،

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتحديد
الأرباح .

قرر :

مادة أولى - يكون الحد الأقصى لنسب الربح فى تجارة السلع
المستوردة بكافة أنواعها واستخداماتها ولكافة الحلقات التجارية حتى
المستهلك الأخير لها بنسبة اجمالية قدرها ٣٠٪ من اجمالى تكاليف
الاستيراد على أساس السعر الشجيعى للمهلة وذلك فيما عدا يكون منها
قد صدر (٢) أو يصدر (٣) بشأنها قرارات بتحديد نسبة الربح لها تختلف
عن هذه النسبة ، وعلى المستورد الاحتفاظ بكلفة المستندات المؤيدة
لتكاليف الاستيراد .

مادة ثانية - على المستورد أو تاجر الجملة حسب الأحوال أن يقدم

(١) الوقائع المصرية - العدد ٤٦ فى ١٩٧٧/٢/٢٢ .

(٢) انظر البيان المنشور فيما بعد والخاص بالقرارات الصادرة بتحديد

الربح على خلاف حكم المادة الاولى من القرار ١١٩ لسنة ١٩٧٧ .

الى تاجر التجزئة ملتورة معتمدة مبينا بها تاريخ البيع ونوع السلعة المباعة وعلامتها المميزة ان وجدت ووحدة البيع وثمان بيع الوحدة وعدد الوحدات المباعة والمثلن المخلوع من المشتري وتكاليف استيراد الوحدة ونسبة الربح المقرر واقصى سعر للوحدة للبيع به للمستهلك : وعلى كل تاجر فى كافة الحلقات التجارية الاحتفاظ بانفواتير للرجوع اليها عند طلبها .

مادة ثالثة - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أو بالمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما حسب الأحوال .

مادة رابعة - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

— القرار رقم ١٨٦٢ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة الأجهزة المكتبية الكهربائية والالكترونية المستوردة (الوقائع المصرية فى ١/٣١/١٩٧٨ - العدد ٢٧) .

— القرار رقم ١٨٦٣ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة ماكينات التصوير والمكبرات وآلات العرض السينمائية والأجهزة العلمية والمعملية المستوردة (الوقائع المصرية فى ١/٣١/١٩٧٨ - العدد ٢٧) .

— القرار رقم ١٨٦٤ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى لنسب الربح فى تجارة الأدوات الرياضية المستوردة (الوقائع المصرية فى ١/٣١/١٩٧٨ - العدد ٢٧) .

— القرار رقم ١٨٦٥ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة منتجات الغزل والنسيج المستورد (الوقائع المصرية فى ١/٣١/١٩٧٨ - العدد ٢٧) .

— القرار رقم ١٨٦٨ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة الأكوات الكتانية والمكتبية والهندسية وخامات ومستلزمات الفنون التطبيقية والتشكيلية والزخرفية المستوردة (الوقائع المصرية فى ١٩٧٨/١/٣١ — العدد ٢٧) .

— القرار رقم ١٨٦٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة السيارات المستوردة بكافة أنواعها واستخدماتها (الوقائع المصرية فى ١٩٧٨/١/٣١ — العدد ٢٧) .

— القرار رقم ١٨٧١ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى لنسب الربح فى تجارة الآلات الكتبية والحاسبة وآلات الطبع وتصوير المستندات المستوردة (الوقائع المصرية فى ١٩٧٨/١/٣١ — العدد ٢٧) .

— القرار رقم ١٨٧٢ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة الأجهزة المنزلية المعمرة والمستلزمات الكهربائية الصناعية المستوردة (الوقائع المصرية فى ١٩٧٨/١/٣١ — العدد ٢٧) .

— القرار رقم ١٨٧٣ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة السلع المخبئية المستوردة (الوقائع المصرية فى ١٩٧٨/١/٣١ — العدد ٢٧) ، المعدل بالقرار ١٠٩١ لسنة ١٩٧٨ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٨/٨/١٢ — العدد ١٨٧) .

— القرار رقم ١٨٧٤ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة آلات الورش والبواقد وأحجار الجليخ المستوردة (الوقائع المصرية فى ١٩٧٨/١/٣١ — العدد ٢٧) .

— القرار رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٧٨ فى شأن تحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة الزجاج الأبيض الشفاف المستورد (الوقائع المصرية فى ١٩٧٨/٣/١٨ — العدد ٦٤) .

— القرار رقم ٧ لسنة ١٩٧٩ بشأن تنظيم تداول الآذرة الصفراء المستوردة وتحديد أسعارها (الوقائع المصرية في ١٩٧٩/١/٢٣ — العدد ٢٠) والمعدل بالقرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية في ١٩٨٠/٣/١٠ — العدد ٥٨) .

— القرار رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم التصرف في المنبهات وساعات الحائط المستوردة من الصين الشعبية (الوقائع المصرية في ١٩٨٠/٧/١٣ — العدد ١٦٣) .

— القرار رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم تداول وتحديد أسعار الفول المحلى والمستورد (الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٢/٩ — العدد ٣٣) .

— القرار رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم تداول وتحديد أسعار العدس المحلى والمستورد (الوقائع المصرية في ١٩٨٢/١١/١ — العدد ٢٤٧ تابع) والمعدل بالقرار رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٢ .

— القرار رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم تداول اللحوم والكبدية والدواجن المستوردة (الوقائع المصرية في ١٩٨٣/١٢/٤ — العدد ٢٧٥) .

— القرار رقم ١٣٣ (مكرر) لسنة ١٩٨٤ في شأن تحديد أسعار بيع الأسمت المحلى والمستورد وتنظيم تداوله (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٥/٢٥ — العدد ١٢١) ، انظر القرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٦ في شأن ما يؤول الى شركات الأسمت من أسعار البيع المحددة بالقرار رقم ١٣٣ مكرر لسنة ١٩٨٤ .

— القرار رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٨٤ بتعيين اسس تحديد أسعار التداول للحوم والكبدية والأسماك المجمدة المستوردة وتنظيم تداولها (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/٨/٣٠ — العدد ٢٠١) .

— القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٨٥ بشأن تحديد أسعار بيع الزجاج

١٧٢ تموين وتسعير جبرى

المسطح الشفاف المستورد وتنظيم تداوله (الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/٥/٢٥ - العدد ١٢١) .

— القرار رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٦ فى شأن تنظيم التصرف وتحديد أسعار بيع عبوات واقمشة الجوت المستورد (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٤/١٤ - العدد ٨٩ تابع) .

— انقرار رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن بيع حديد التسليح المصلى والمستورد طبقا لمتوسطات الأسعار ومتوسطات علامات الإقطار والذويعات الموضحة بالكشف المرافق للقرار (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٩/٢١ - انمدم ٢١٢) .

— القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تداول وتحديد أرباح الشئى الأسود المستورد سائيسا والمعبأ محليا (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٢/٢٤ - العدد ٤٧) .

٢ — أنظر قرار وزير التجارة والتموين رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تنظيم توزيع وتحديد أسعار بيع الأصناف المستوردة لحساب شركات القطاع العام من الملابس الداخلية والجاجة والبلوفرات والبطاطين أو غيرهما من منتجات الغزل والنسيج (الوقائع المصرية فى ١٩٧٦/٥/٣١ - العدد ١٢٦) . المعدل بالقرارات الوزارية أرقام ٩٠٨ لسنة ١٩٧٦ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٦/٧/٣٠ - انمدم ١٦٨) و ٨١١ لسنة ١٩٧٧ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٧/٦/٢٧) و ٢٠٣١ لسنة ١٩٧٨ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٨/٨/٢ - العدد ١٧٩) و ٢٩ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٠/٢/١٩ - العدد ٤٢) و ٧٥ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٠/٤/٢٣ - العدد ٩٥) و ٩٩ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٠/٥/١٧ - العدد ١١٥) و ٢٢١ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٠/٩/٤ - العدد ٢٠٢) و ٢٣٧ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية فى

- ١٩٨٠/٩/٨ - العدد ٢٠٦) و ٢٦٢ لسنة ١٩٨٠ - (الوقائع المصرية في
 ١٩٨٠/٩/٢٣ - العدد ٢١٩) و ٣١٤ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية في
 ١٩٨٠/١١/١٥ - العدد ٢٥٦) و ٣٧٩ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية في
 ١٩٨٠/١٢/٢٣ - العدد ٢٨٩) و ١٦ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية في
 ١٩٨١/١/٢٨ - العدد ٢٣) و ٣٧ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية في
 ١٩٨١/٢/٢٦ - العدد ٤٨) و ٦٩ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية في
 ١٩٨١/٤/٧ - العدد ٨١) و ٢٥٦ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية في
 ١٩٨١/٨/١١ - العدد ١٨٤) و ٣٤٧ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية في
 ١٩٨١/١٠/٢١ - العدد ٢٤٠) و ٢٤٩ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية في
 ١٩٨٢/١٠/١٦ - العدد ٢٣٤) و ٥٧٥ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية في
 ١٩٨٤/١١/١٧ - العدد ٢٦٢) .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٢٨١ لسنة ١٩٨١

بالبام مستوردى بعض السلع الغذائية بتتقديم مستنداتنا
للوزارة لتحديد أسعار تداولها (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ،
وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الأرباح والقرارات
المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد نسب الأرباح لكافة
السلع المستوردة ،

وعلى قرار نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير
الاقتصاد رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ ،

وعلى القرار رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٨١ فى شأن تقرير وسائل لتداول
السلع المستوردة ،

قصور :

مادة ١ - على مستوردى السلع الغذائية الواردة بالمادة الأولى من
القرار الوزارى رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٨١ المشار اليه التقدم الى الادارة
العامة للخبراء والتسعير بوزارة التموين والتجارة الداخلية بمستندات
الرسالة كاملة غور الافراج النهائى عنها صحيا وجمركيا لتحديد أسعار

(١) الوقائع المصرية فى ٢٣ اغسطس سنة ١٩٨١ - العدد ١٩٤
(تابع) .

تموين وتسعير جبرى ١٧٥

تداولها بالحلقات المختلفة طبقا لأحكام القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المعدلة له .

وعنى الإدارة العامة المذكورة مراجعة مستندات الرسائل وتحديد أسعار تداولها خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ تقديم المستندات مستوفاة واطار مستورديها بذلك .

مادة ٢ - يحظر على المستوردين المشار اليهم بالمادة السابقة طرح تلك السلع الأسواق أو التصرف فيها بأى وجه قبل تحديد أسعار تداولها .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو احدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط السلع موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ

نشره .

تحريرا فى ٢٣ شوال سنة ١٤٠١ (٢٣ اغسطس سنة ١٩٨١) .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٨١

بالتزام مستوردى السلع الغذائية المعبأ والمعبأة بإثبات سعر البيع
للمستهلك على كل وحدة (*)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبرى وتعديد الأرباح ،

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتعديد الأرباح ،

وعلى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديد الأرباح فى بعض السلع
وتقرير الوسائل لمح التلاعب بأسعارها ،

وعلى القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تعديد نسب الأرباح
لكافة السلع المستوردة ،

وعلى القرار رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٨١ فى شأن تقرير وسائل لتداول
السلع المستوردة ،

وعلى القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٨١ بالتزام مستوردى بعض السلع
الغذائية وتقديم مستنداتها لوزارة لتعديد أسعار تداولها ،

تسديد :

مادة ١ - على مستوردى السلع الغذائية المعبأ أو المعبأة الواردة
بالمادة (١) من القرار رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٨١ المشار اليه إثبات سعر البيع
للمستهلك المحدد بمعرفة الادارة العامة للخبراء والتسعين بوزارة التموين

والتجارة الداخلية طبقا للقرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه على كل وحدة من السلعة قابلة للتداول وذلك بطبعة على الخلاف الخارجى أو بلصق مدون بها السعر فى مكان ظاهر .

مادة ٢ - يحظر على المستوردين وتجار الجملة والتجزئة التعامل فى السلع المشار اليها بالمادة السابقة فيما بينهم أو طرحها للتداول فى الأسواق أو التصرف فيها بأى وجه قبل اثبات سعر البيع للمستهلك عليها .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعسب مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه . وفى جميع الأحوال تضبط السلع موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبار من

١٩٨٢/١/١

تحريرا فى ٧ ذى الحجة سنة ١٤٠١ (٥ أكتوبر سنة ١٩٨١) .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٢ لسنة ١٩٧١

بشأن تنظيم الاتجار فى السلع المستوردة (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لخاص بشئون
التموين ،

وعلى البند الرابع من المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣
لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ،
وعنى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

مادة ١ - يحظر على أصحاب المحال التجارية من انقطاع الخاص
والمسؤولين عن ادارتها والمباعة التجائين ومن فى حكمهم أن يرضوا للبيع
أو يحوزوا بقصد الاتجار أى مادة أو سلعة مستوردة الا اذا كانت مشتراة
من احدى انوزارات أو الهيئات أو المؤسسات أو شركات القطاع العام
للاتجار بها طبقا لأنظمة الاستيراد المعتمدة ، وذلك بموجب فواتير أو
مستندات رسمية .

ويستثنى من ذلك السلع التى يصدر بها قرار من وزير التموين
والتجارة الداخلية .

مادة ٢ - على المذكورين فى المادة السابقة الاحتفاظ بفواتير الشراء

(١) الوقائع المضرة فى ٦ يناير سنة ١٩٧١ - العدد ٥ (تابع) .

تموين وتسعير جبرى ١٧٩

والمستندات الرسمية المشار إليها لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ
مدورها .

مادة ٣ - يمنح الأشخاص المذكورون في المادة الأولى ثلاثة شهور
من تاريخ صدور هذا القرار للتصرف في البضائع الموجودة لديهم كمهلة
نهائية .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام المادة الأولى من هذا القرار يعاقب
عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة
١٩٤٥ .

وكل مخالفة لأحكام المادة الثانية من هذا القرار يعاقب عليها
بالعقوبات الواردة بالمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
وفي جميع الأحوال تخضع الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريرا في ٨ ذى القعدة سنة ١٣٩٠ (٥ يناير سنة ١٩٧١) .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٦

بمقتير وسائل لمنع التلاعب بأسعار بعض السلع
الغذائية المستوردة (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ :فخاص
بشئون التسعير انجبرى وتحديد الأرباح ،

وعلى القرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،
وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الأرباح ،

وعلى القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد نسب الأرباح لكافة
السلع المستوردة :

وعلى قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية
لقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ، والقرارات
المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ بمقتير وسائل لمنع التلاعب بأسعار
بعض السلع الغذائية والقرارات المعدلة والمكملة له ،

قرر :

مادة ١ - على مستوردى السلع الغذائية الواردة بالجدول المرافق
لهذا القرار التقدم للإدارة العامة للخبراء والتسعين بوزارة التموين

(١) الوقائع المصرية فى ١١/٣/١٩٨٦ - العدد ٦٠ (تابع) .

والتجارة الداخلية بمستندات الاستيراد كاملة لكل رسالة يتم استيرادها
غور الافراج النهائى عنها صحيا وجمركيا لتحديد تكلفتها وأسعار تداولها
وفقا لأحكام القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه والقرارات
المعدلة له .

وعلى الادارة العامة المذكورة مراجعة المستندات وتحديد التكلفة
وأسعار التداول خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ تقديم المستندات
مستوفاة واطظار المستوردين بذلك .

مادة ٢ - يحظر على المستوردين المشار اليهم بالمادة السابقة وتجار
الجملة والتجزئة طرح تلك السلع بالأسواق أو التصرف فيها بأي وجه
قبل تحديد أسعار تداولها .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس
مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة
جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . وفى جميع
الاحوال تضبط السلع موضوع المخالفة ويجزم بمصادرتها .

مادة ٤ - يلغى القرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .

مادة ٥ - ينشر هذا اقرار بالوقائع الصرية ويعمل به من تاريخ

نشره ٥٤

صدر فى ١١/٣/١٩٨٦

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ ذ . محمد ناجى شتلة

جدول مرافق للقرار

رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٦

بتقرير وسائل لمنع التلاعب بأسعار بعض السلع الغذائية المستوردة

- ١ - الأبقار والأغنام الحية .
- ٢ - اللحوم البقرية والضأن المجمدة والمثلجة والمحفظة والمصنعة بكافة أنواعها .
- ٣ - الدواجن المجمدة وأجزائها .
- ٤ - الأسماك المبردة والمجمدة والملحة والمدخنة والمحفظة أو المعلبة .
- ٥ - البيض بكافة أنواعه .
- ٦ - اللبن المسائل والمكثف والمجفف (الجودرة) بكافة أنواعه .
- ٧ - البيض الطازج وبودرة البيض .
- ٨ - الزبد والمسلق الطيبى .
- ٩ - شهيرة الدواجن واللحوم المجففة .
- ١٠ - الأرناب المجمدة والبط المجمدة .
- ١١ - زيت الطعام بكافة أنواعه .
- ١٢ - المسلى والزبد الصناعى .
- ١٣ - عجائن وعصير الطماطم .
- ١٤ - الشاى المبأ .
- ١٥ - اللبن الأخضر والمطهون والمصنع بكافة أنواعه .
- ١٦ - الكاكاو .
- ١٧ - القرفة والقرنفل والحبان .
- ١٨ - الفلفل الأسود .
- ١٩ - السكر الخام والمكرر بكافة أنواعه .
- ٢٠ - التسمسم والعدس والفول .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٨٦

بالزام مصلحة الجمارك باخطار وزارة التموين والتجارة الداخلية
ببيانات عن كافة رسائل السلع المستوردة (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ،

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن تحديد الأرباح والقرارات
المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٦ بتقرير وسائل لمنع التلاعب بأسعار
بعض السلع الغذائية ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

مادة ١ - على مصلحة الجمارك باخطار الادارة المركزية للرقابة
والخبراء والتسعير بوزارة التموين والتجارة الداخلية ببيان عن كافة
الرسائل المستوردة وفقا للنموذج المرافق لهذا القرار خلال موعد أقصاه
اسبوع من تاريخ وصول كل رسالة .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمقوبات
الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره ،

صدر في ١١/٥/١٩٨٦

نموذج درافق القرار

رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٨٦

اخطار عن وصول رسالة مستوردة

اسم المستورد :
 عنوانه :
 اسم المورد :
 بلد المنشأ :
 السلعة :
 الكمية :
 المعبوات :
 الموافقة الاستيرادية رقم بتاريخ / / ١٩٨ بمبلغ
 الاعتماد المستندى رقم بتاريخ / / ١٩٨ بمبلغ بنك
 الفاتورة الخارجية رقم بتاريخ / / ١٩٨ بمبلغ
 تاريخ الورود : / / ١٩٨ تاريخ الاندراج النهائى : / / ١٩٨
 اقرار جبرى رقم بتاريخ / / ١٩٨

قرار وزير التدوين والتجارة الداخلية

رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨٦

بالزام منتجى ومستوردي وتجار الجملة فى السلع المستوردة
بالاخطار عن بياناتها وقيدھا فى السجلات (٢٤١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطدع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين وتعديلاته ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح وتعديلاته ،

وعلى القانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الدفاتر التجارية المعدل
بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ ،

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ فى شأن تحديد الأرباح والقرارات
المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات
ومستندات النقل الخاصة بعود التموين ،

وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تخزين بعض المواد ،

وعلى القرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القرار رقم
٥٤ لسنة ١٩٥٦ ،

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٩/٢٩ - العدد ٢١٩ تابع .

(٢) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٧

(الوقائع المصرية فى ١٩٨٨/٣/٣١ - العدد ٧٨ تابع) ونص فى مادته

الاولى على ما يأتى : « يعمل بأحكام القرار رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨٦ المشار

إليه اعتبارا من أول يونيه سنة ١٩٨٨ » .

١٨٦ تموين وتسعير جبرى

وعلى القرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٦ بإضافة بعض المواد الى الجدول المرافق للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى القرار رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٥٦ بإضافة القطن الطبي والأسمت الأبيض المستورد الى الجدول المرافق للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى القرار رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تخزين الأدوية للجهازه وتعديل الجدول المرافق للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى القرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تخزين الأدوية للجهازه وتعديل الجدول المرافق للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى القرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة ١ من القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ وتعديل الجدول المرافق للقرار المذكور ،

وعلى القرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٨ بإضافة الزجاج المسطح بكافة أنواعه ومقاساته الى الجدول المرافق بالقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى القرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٠ بإضافة اطارات السيارات الجديدة الداخلية والمخارجية ومواسير الحديد المجلفنة والسوداء ولوازمها الى الجدول المرافق للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى القرار رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم تداول البانيوهات ،

وعلى القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بإدراج اطارات الجرارات الى الجدول المرافق القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى القرار رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن الاخطار عن حركة بعض السلع ،

تموين وتسعير جبرى ١٨٧

وعلى القرار رقم ٣١٠ لسنة ١٩٨٤ بإضافة بند جديد للجدول المرافق
للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن تقرير وسائل لمنع التلاعب
بأسعار بعض السلع الغذائية ،

وعلى القرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القرار رقم
١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

مادة ١ - على المستوردين وتجار الجملة في كافة السلع المستوردة
أخطار الإدارة المركزية للرقابة والخبراء والتسعير بوزارة التموين والتجارة
الداخلية ببيان شهرى عما يستوردونه أو يوزعون منها وفقاً لنموذج رقم
(١) المرافق لهذا القرار .

وبالنسبة لمنتجى ومستوردي وتجار الجملة للسلع المبينة بالكشف رقم
(٣) المرفق أو بعضها فعليهم أخطار الإدارة العامة للتسويق ببيان شهرى
وفقاً للنموذجين المرفقين رقمي ٢ ، ٢ ، وعليهم أخطار مديريات التموين
والتجارة الداخلية بالمحافظات المختصة ببيان شهرى عن حركة الانتاج
والاستيراد والتوزيع والرصيد أول كل شهر وذلك بالنسبة للسلع الواردة
بالكشف المرفق رقم (٤) .

ويتم الاخطار باليد أو بموجب كتاب موصى عليه مصححاً زمنياً بعدم
الوصول في موعد لا يتجاوز اليوم الخامس عشر في الشهر التالى للانتاج
أو الاستيراد والتوزيع .

مادة ٢ - على الأشخاص المشار اليهم في المادة السابقة امساك سجلات
معمدة من مديرية التموين والتجارة الداخلية بالمحافظة المختصة يشتمون

فيها بصفة منتظمة الكميات المنتجة و المستوردة و الموزعة من كل سلعة
ومكان وجودها والكميات المبعة واسم وصفة وعنوان المشتري ويجب أن
تكون البيانات المثبتة مطابقة للاخطارات المرسله ولا يجوز الكشط أو المحو
أو التחסير ويتم تصحيح البيان الخاطيء بالمداد الأحمر .

ويقوم بتمام هذه السجلات ما يكون لدى المذكورين من دفاتر وسجلات
منتظمة ومعمدة من جهات حكومية أخرى متضمنة البيانات السابقة .

مادة ٣ - على المذكورين بالمادة الأولى الاحتفاظ بالسجلات المشار
اليها في المادة السابقة في مقام أعمالهم لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر
تيد فيها .

مادة ٤ - على الإدارة المركزية للرقابة والخبراء والتسعير ، والإدارة
المركزية للتجارة الداخلية كل حسب اختصاصها أمساك سجل تقيد فيه
كافة البيانات المتعلقة بحركة تداول السلع ومدى توافرها في الأسواق من
واقع اخطارات المستوردين وتجار الجملة .

مادة ٥ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس لمدة
لا تتجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة
جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وإذا تضمن الأخطار مخالفة للأحكام
المنظمة للتسعير الجبرى وتحديد الأرباح يعاقب عليها بالعقوبات المقررة
بالمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .

مادة ٦ - تحذف السلع التالية من الجدول المرافق للقرار رقم ٥٤
لسنة ١٩٥٦ المشار اليه :

اطارات السيارات الجديدة الداخلية والخارجية بالسدادات الفصم
المستورد بأنواعه المختلفة - الإسمنت البورتلاندى المحض المعادى
والسريح بالشك المستخدم في أعمال المبانى والخراسانات بجميع أنواعها

تموين وتسعير جبرى ١٨٩

بالطن — الحديد المبروم بالطن المترى — الطوب الرهلى بالآلف — الخشب
البياض والفليرى والسويدى المستخدم فى المباني بالتر المكب — التصدير
النقى بالطن — أجونة نخيش $\frac{21}{4}$ لبرة ، ٣ لبرة و $\frac{31}{4}$ لبرة ، ٥ لبرة —
قمائن النسيان $\frac{71}{4}$ أونز ، ١٠ أونز .

مادة ٧ — تلغى المادة ٢ من القرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٦ والمادة ٢ من
القرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٨ المشار اليهما .

مادة ٨ — تلغى القرارات أرقام ٨٩ لسنة ١٩٥٦ ، ٣٢٧ لسنة ١٩٥٦ ،
٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ ، ١٠٩ لسنة ١٩٥٧ ، ١٤٣ لسنة ١٩٥٨ ، ٧٦ لسنة ١٩٦٠ ،
٢٣٩ لسنة ١٩٦٠ ، ٩٢ لسنة ١٩٦٣ ، ٢١٥ لسنة ١٩٧٢ ، ٣١٠ لسنة
١٩٩٤ كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٩ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويحمل به اعتبارا
من ١/١/١٩٨٧ ،

تحريراً فى ٢٩/٩/١٩٨٦

نموذج رقم (١) مرافق القرار رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨٦

اسم المنشأة / الشركة

القطاع : عام / خاص / استثماري / تعاوني

الهيئة التابعة لها

رسم القيد في السجل التجاري

اسم الدير المستول

بیان حرکت الاستیاد والمبیعات خلال شهر

19 June

Final

[illegible]

المبني

المصنف :

بيان الصنف	الوحدة	العلامة والميزة	الكمية	سعر بيع الوحدة	اجمالي القيمة	رقم الفائز واسم المشتري	اقصى سعر البيع للمستهلك	تاريخ البيع	ملاحظات
					قرش	قرش	قرش		

كشف رقم (٢)

مرفق للقرار رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨٦

ببيان السلع التى يتم الاخطار عن بياناتها الى الادارة العامة للتسويق

بوزارة التموين والتجارة الداخلية

السلعة	الوحدة	السلعة	الوحدة
اولا - مجموعة السلع الهندسية :		ثلاجات كهربائية	بالعدد
سيارات ركوب	بالعدد	غسالات كهربائية	»
سيارات لورى	»	مكائن كهربائية	»
جرارات	»	سفنات بالكهرباء	»
موتوسيكلات	»	سفنات بالبوتاجاز	»
دراجات	»	سفنات قيسية	»
		افران ومواقد بوتاجاز	»
		دفايات بكافة انواعها	»
		اجهزة تسجيل	»
		اجهزة تكييف	»
		مخركات كهربائية	»
		اسلاك وكابلات كهربائية	بالطن
		اجهزة مطبخ كهربائية	بالعدد
		شفاطات خواء كهربائية	»
		بانواعها	»
		ثانيا - مجموعة السلع الكيماوية :	
		ليتيمون (٢٣٠)	
		اكسيد زنك (بالطن
		جمالكا	»
		اكاسيد حديد تركيبية	»
		(سلاقون)	»
		زيت تربنتينا	»
		ازرق زهرة	»
		اطارات كاوتش بانواعها	
		(كل على حدة)	»
		بطاريات سائلة	»
		ماكينات خياطة (منزلية	»
		/ صناعية)	»
		عدد يدوية تدار بالكهرباء	»
		لبات فلورسنت	»
		لبات كهربائية عادية	»
		لبات كهربائية اخرى	»
		ادوات كهربائية للمباني	»
		مراوح كهربائية بانواعها	»
		مكاوى كهربائية	»
		اجهزة تليفزيون	»
		اجهزة راديو/تسجيل	»

السلعة	الوحدة	السلعة	الوحدة
نحاس أصفر واحمر		زيت بذر الكتان المغلى	بالطن
بتشكيلاته	بالطن	الفراء العظمى والحمص	»
الألومنيوم بتشكيلاته	»	زيت وشمع البرافين	»
القصدير ، الرصاص	»	القفلونية	»
الصاج بأنواعه	»	الصودا الكاوية	»
عدد يدوية ومعدات الورش	بالعدد	(صلبة ، سائلة ، قشور)	»
أسيخ اللحم بأنواعها	بالطن	الصودا آش	»
الاسلاك المعدنية باللفة	بالطن	الفانيليا	»
بأنواعها	وبالطن	الفازلين	»
أقفال وكوالين بأنواعها	بالدسته	الأصباغ	»
		كيماويات الديباغة	»
رابعا - مجموعة السلع		غاز الفريون (بأنواعه)	»
الاستهلاكية :		نفتالين	»
(١) أدوات منزلية :		مبيدات حشرية	»
زجاجية (أكواب ،		(كل صنف على حدة)	»
كاسات)	بالعدد	مستلزمات وكيماويات	بالعدد
صينى وخزف (ورسلين	أو	تصوير (ورق نحاس	أو
وفيانس)	بالطن	أفلام بأنواعها) ورق	بالطن
ميلامين		حائط بأنواعه	
أدوات مائدة		بويات مجهزة « كل نوع	
(شوكة ، ملاعق ، سكاكين)		على حدة «	
(ب) مجموعة الأجهزة		(اللاكيات)	بالكيلو
المكتبية والأدوات			
الكتابية :		ثالثا - مجموعة السلع	
آلات كتابة وحاسبة وتسجيل		المعدنية :	
نقد (كل على حدة)	بالعدد	الحديد التجارى والكريتا	بالطن
قطع غيار هذه الآلات	»	مسامير وصواميل الصلب	
أدوات كتابية وهندسية	بالعدد	بأنواعه	»
« على »		الصلب بأنواعه	»

السلعة	الوحدة	السلعة	الوحدة
(ج) مجموعة الورق والكرتون :		سادسا - مجموعة مواد البناء والحراريات:	
اوراق الكتابة والطباعة		الاسمنت بجميع اصنافه	بالطن
باوزانه وانواعه المختلفة		حديد التسليح (كل قطر	بالطن
(كل على حدة)	بالطن	على حدة)	
اوراق الفلوات تعبئة بأنواعه		مواسير الحديد المجلفنة	بالطن
واوزانه المختلفة		(كل قطر على حدة)	بالمتر
(كل على حدة)	»	الطولى	
الكرتون باوزانه وانواعه المختلفة		الزجاج المسطح الشفاف	بالمتر
(كل على حدة)	»	المربع	
(د) سلع استهلاكية أخرى :		والسبك	
بطاريات جافة بأنواعها المختلفة			
(كل على حدة)	بالقطعة		
خامسا - مجموعة الجلود للخام والمذبوغة :		الجبس والمصيص	بالطن
* جلود خام		المواسير الزهر	بالقطعة
(كل على حدة)	بالعدد	الخشب بجميع انواعه	بالمتر
* جلود مذبوغة		الادوات الصحية والقيشاني	بالقطعة
(كل على حدة)	قدم/طن	والسيراميك	
* جلود خفيفة ووجه وقشرة ، جلود نعلات ،			
الياف جلود	الواح	(كل صنف على حدة)	بالطقم

كشف رقم (٤)

مرافق للقرار رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨٦
بيان بالسلع التى يتم الاخطار عن بياناتها
الى مديريات التموين والتجارة الداخلية المختصة
بالاضافة الى الادارة العامة للتسويق
بوزارة التموين والتجارة الداخلية

الوحدة	السلعة
بالطن	القصدير
»	الصودا الكاوية (ضلبة ، سائلة ، قشور)
»	اوراق الكتابة والطباعة بأنواعه وأوزانه المختلفة
»	(كل على حدة)
»	اوراق اللف والتعبئة بأنواعه وأوزانه المختلفة
»	الكرتون بأنواعه وأوزانه المختلفة (كل على حدة)
بالمتر المربع السمك	الزجاج المسطح الشفاف
بالمتر المربع والسمك	الزجاج المسطح المنقوش
بالعدد	أطارات الكاوتش بأنواعها المختلفة (كل على حدة)

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٧

بتحديد عناصر التكلفة الاستقرائية التى تتخذ اساسا لحساب

نسبة الربح المقررة فى تجارة السلع المستوردة من المناطق

الحرّة (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ،

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار رأس المال
العربى والأجنبى والمناطق الحرة ،

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الأرباح والقرارات
المعدنة له ،

وعلى قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بملامحة التنفيذ
للنانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ والقرارات المعدنة له ،

وعلى القرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٨٦ بتقرير وسائل لمنع التلاعب بأسعار
بعض السلع الغذائية المستوردة ،

وعلى قرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القرار رقم
١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ،

قرر :

مادة ١ - مع عدم الاخلال بأحكام القرارات رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠

المعدل بالقرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦ و رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٦ المشار اليهما -
تحدد عناصر التكلفة الاستيرادية التى تتخذ أساسا لحساب نسب الربح
الحررة فى تجارة السلع المستوردة من المناطق الحرة - بدمهورية مصر
العربية على النحو التالى :

١ - ثمن البضاعة ويسترشد فى تحديده بالسعر المدرج بالفاتورة
الخارجية المعتمدة من بلد المصدر والمصدق عليها من السفارات والقيصليات
بالمخرج حسب الأحوال ؛ وبقرار مصلحة الجمارك المصرية ، والأسعار
العالمية السائدة ، وأسعار استيراد - الجهات الأخرى وذلك على أساس
سعر صرف العملات الأجنبية المعلن من البنك المركزى المصرى يوم فتح
الاعتماد بالنسبة للغطاء النقدي . ويوم صدور كتاب من البنك المفتوح
لديه الاعتماد الى الجمرک المختص بتداول المستندات أو ضمان المدا
حسب الأحوال بالنسبة لباقي الثمن ويضاف الى ذلك مبلغ اثنى عشرة
فيها عن كل طن قائم مقابل مصروفات التبرين والتخزين بالمنطقة الحرة .

٢ - مصاريف البريد والبرقيات والتلکس وفتح الاعتماد .

٣ - الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والنفقات برسم الوارد
التي يتحملها المستورد داخل دائرة الجمركية من واقع المستندات الصادرة
من الجهات الرسمية التي لا يكون أداؤها راجعا لخطأ من المستورد .

٤ - عمولة تخليص البضاعة بنسبة قدرها نصف فى المائة من قيمة
البضاعة المحددة بالبند (١) بعد أدنى قدره مائتى جنيه وحد أقصى قدره
الف جنيه .

٥ - قيمة العينات التي تسحبها الجهات الرسمية على أساس السعر
المحدد بالبند (١) .

٦ - مصاريف النقل لداخلى من المنطقة الحرة حتى مخازن المستورد

١٩٨ تمويل وتسعير جبرى

في منطقة مركزه الرئيسى وفقا للسجل التجارى وذلك من واقع المستندات التى تقدم منه ولو كانت صادرة من القطاع الخاص بشرط ألا تتجاوز الزيادة في فئات النقل ٥٪ من فئات القطاع العام المختص .

ويضاف الى عناصر التكلفة المشار اليها مقابل لتغطية الأعباء الاضافية الأخرى من المصروفات غير المنظورة تتولى تحديده اللجنة المشكلة بموجب المادة (٣) من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦ المشار اليهما .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره “

تحريرا في ١٩/٢/١٩٨٧

وزير التموين والتجارة الداخلية
١٩٨٧ د / محمد جلال الدين أبو الذهب

خامسا - فى القانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦

تقرآن رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦

باستثناء بعض المواد التموينية من احكام التسعير الجبرى (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التموين وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له ،
وعنى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يجوز تصدير المواد تموينية الفائضة عن حاجة الاستهلاك
المحلى بأسعار تزيد على سعرها الجبرى (٢) .

(١) الوقائع المصرية فى ٥ أغسطس سنة ١٩٥٦ - العدد ٦٢ مكرر .

(٢) صدر قرار وزير التموين رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بالمواد التموينية
التي ينطبق عليها القرار بقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص باستثناء
بعض المواد التموينية من احكام التسعير الجبرى (الوقائع المصرية فى
١٩٥٦/٨/٢٧ - العدد ٦٩ ملحق) ، وقد نصت مادته الاولى على ما يأتى :

مادة ١ - تنفيذا لأحكام المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٢٩٧ لسنة
١٩٥٦ المشار اليه - يجوز تصدير السلع الآتى بيانها بأسعار تزيد عن
التسعير الجبرى ويضاف الفرق لصالح الخزانة العامة :

الكسب - الردة - الخيش المصنع وغير المصنع .

والسلع الاخيرة مضافة بقرار وزير التموين رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٥ «
(الوقائع المصرية فى ١٩٦٥/٦/٧ - العدد ٤٣) .

٢٠٠ تموين وتسعير جبرى

على أنه بالنسبة إلى السلع التي تمن بقرار من وزير التموين والتي تقوم فيها الحكومة بالتصدير مباشرة أو بالتصريح بالبيع لحساب انتصدير فان الفرق يضاف لصالح الخزانة العامة .

ويعتبر صحيحا ما تم تحصيله من فروق قبل العمل بهذا القرار بقانون .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

القسم الثالث

في هيئات وأجهزة ولجان التموين والتسعر الجبرى

أولاً - في الهيئة العامة للسلع التموينية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨

بأنشاء الهيئة العامة للسلع التموينية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ،

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها
في الميزانيات المستقلة أو الملحقة ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ،

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظم المساقطين
المدنيين بالدولة ،

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن إنشاء اجهزة المركزى
للمجاسبات .

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم مراقبة حسابات
المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها ،
وعلى ٥٥ ارتقاء مجلس الدولة ،

قرار :

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة تتبع وزير التموين والتجارة وتدعى « الهيئة العامة للسلع التموينية » ويكون مركزها الرئيسى مدينة القاهرة .

مادة ٢ - غرض الهيئة توفير للحاصل والمواد والسلع التموينية والاستهلاكية التى يصدر بتحديداتها قرار من وزير التموين والتجارة الداخلية (١) سواء من الإنتاج المحلى أو بالاستيراد وما يمتنع بذلك من عمليات النقل فى الداخل والتخزين والتوزيع .

(١) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تحديد المحاصيل والسلع التموينية والاستهلاكية التى تتعامل فيها الهيئة العامة للسلع التموينية وفيما يلى نصه :

مادة ١ - تختص الهيئة العامة للسلع التموينية بالتعامل فى المحاصيل والسلع التموينية الآتية :

١ - الحبوب والبقول ومنتجاتها (القمح - الدقيق - الأذرة - العدس - الفول - السمسم - الفاصوليا - اللوبيا) .

٢ - الشاي - البن - السكر .

٣ - الزيوت - الشحوم - المسلى - الألبان ومنتجاتها .

٤ - المواشى والأغنام واللحوم والدواجن .

٥ - أعمشة وحبوات الجوت الثقيلة والهشيان المسلوقة .

٦ - قصدير - كلوريد أمونيوم - جمالكا - بطاريات جافة - ورق

٧ - أرز لشعير .

٨ - اللحوم المحفوظة - الأسماك المحفوظة ، أسماك مجمدة وممدخنة -

عجوة ، توابل وعطارة مختلفة ، زيتون أسود ، مشروبات غذائية مختلفة .

٩ - أخشاب .

١٠ - الفحم .

١١ - صابون التواليت والغسيل .

مادة ٢ - يلغى القرار رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه .

[البنود من ٥ الى ١١ مضافة بالقرارات الوزارية أرقام ٢٦٥ لسنة

١٩٧٠ (الوقائع المصرية - العدد ١٩١ فى ١٩٧٠/٨/٢٣) ، ٣٨ لسنة

مادة ٣ - تتكون الموارد المائية للهيئة من :

١ - الاعتمادات التى تقررها الدولة .

٢ - إيرادات السلع التموينية الناتجة عن نشاط الهيئة .

٣ - ما تحصل عليه الهيئة من قروض وتسهيلات ائتمانية سواء من الحكومة أو من البنك المركزى أو من البنوك المحلية أو الموردين أو لبنوك والجهات الأجنبية .

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد الأموال التى تدخل فى الميزانية الامتتاعية للهيئة .

مادة ٤ - للهيئة فى سبيل تحقيق أغراضها :

١ - شراء كل أو بعض المحاصيل التموينية من المنتجين عن طريق الحيازة أو بالشراء الاختيارى فى الحدود التى تقررها قرارات من وزير التموين والتجارة الداخلية .

٢ - شراء كل أو بعض الإنتاج المحلى من المواد والسلع التموينية .

٣ - العمل على استيراد المواد والسلع التموينية من الخارج ، بالاتفاق مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وفقا للقواعد المنظمة لذلك ، ومتابعة تنفيذ عقود الاستيراد ووضع البرامج التنفيذية والزمنية لتوفير هذه المواد والسلع فى مواسم طلبها .

٤ - العمل على تشوين ونقل وتوزيع المحاصيل والسلع والموارد التموينية سواء المشتراة من البنوك المحلى أو المستوردة من الخارج .

(الوقائع المصرية - العدد ٥٧ فى ١٢/٣/١٩٧٢) ، ١٩٨ لسنة ١٩٧٢
(الوقائع المصرية - العدد ١٨١ فى ٨/٨/١٩٧٢) ، ٢٨٦ لسنة ١٩٧٣
١٩٧٢ (الوقائع المصرية - العدد ٤١ فى ٢٢/٢/١٩٧٢) ، ٦٨ لسنة ١٩٧٢
(الوقائع المصرية - العدد ٢٠١ فى ٥/٩/١٩٧٢) [.

٥ - موازنة أسعار السلع التموينية باستخدام حيلة ازيادة فى أسعار بعضها للحد من زيادة أسعار البعض الآخر أو خفضها ، فى حدود القرارات التى تصدر من وزير التموين والتجارة الداخلية بتحديد الأسعار .

وينشأ لهذا الغرض حساب مستقل .

٦ - تقديم الاقتراحات التى تراها كفيلى بتنظيم تداول المواد والسلع التموينية والاستهلاكية الى وزير التموين والتجارة الداخلية .

٧ - تقديم الاقتراحات المتعلقة بتحديد مواصفات ومعايير المواد والسلع التموينية والاستهلاكية للسلطات المختصة ، ومباشرة عمليات والمراجعة الشنية فتأكد من مطابقة اسلع المستوردة أو المنتجة مئيا للمواصفات المقررة .

٨ - تقديم الاقتراحات الخاصة بتحديد أسعار المواد والسلع التموينية أو تعديلها الى وزير التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٥ - يشكل مجلس ادارة الهيئة على الوجه الآتى :

وزير لمتوين والتجارة الداخلية .

نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة .

نائب محافظ البنك المركزى .

رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للتجارة .

رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية .

رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى .

رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى .

رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى

والتعاونى .

- وكيل وزارة الصناعة
- وكيل وزارة الزراعة
- وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
- وكيل وزارة الخزينة

عضوين من ذوى الخبرة يصدر بتعيينهما قرار من رئيس الجمهورية
بناء على ترشيح وزير التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٦ - يعين نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة بقرار من رئيس
الجمهورية ، ويرأس مجلس الإدارة في حالة غياب الرئيس ويتولى
الاختصاصات التى يفوضه فيها مجلس الإدارة أو رئيسه : كما يتولى
الاشراف على جهاز الهيئة وتكون له بالنسبة لشئون المسائل والسلطات
المخولة للوزير .

مادة ٧ - تتبع الهيئة فى أنظمتها المالية والإدارية طرق الإدارة
والاستغلال المناسبة لرفق التموين وفقا لائحة التى يقرها مجلس
الإدارة .

وتكون للهيئة ميزانية خاصة يتم وضعها دون التقيد بأحكام المواد
٢ ، ٣ ، ٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وكل ذلك مع
عدم الاخلال بمرتابة ائجهاز المركزى للمحاسبات على الحسابات الختامى
والميزانية الخاصة بالهيئة .

مادة ٨ - تحل الهيئة محل وزارة التموين والتجارة الداخلية فيما
لها من حقوق وما عليها من التزامات ناشئة عن عقود أبرمتها الوزارة مما
أصبح يدخل فى اختصاص الهيئة وفقا لأحكام هذا القرار .

وتتال الاعتمادات المالية الخاصة بشك المتقود الى ميزانية الهيئة .

٢٠٦ تموين وتسعير جبرى

مادة ٩ - يصدر وزير التموين والتجارة الداخلية لقرارات الخاصة
بنقل العاملين الذين تتعلق أعمالهم باختصاصات الهيئة ويكون نقلهم الى
الهيئة بدرجاتهم من وزارة التموين والتجارة الداخلية والمؤسسات والوحدات
الاقتصادية التابعة لها ، بموافقة وزارة الخزانة والجهاز المركزى للتنظيم
والادارة .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ربيع الاخر سنة ١٣٨٨ (٢٥ يوليه
سنة ١٩٦٨) .

ثانيا - فى جهاز تخطيط الاسعار

قرار وزير الدولة للتخطيط

رقم ١ لسنة ١٩٧٣

بشأن تنظيم جهاز تخطيط الاسعار (١)

وزير الدولة للتخطيط

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبرى وتمديد الأرباح ،

وعلى القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ بشأن التخطيط القومى والمتابعة،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها ،

ودلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠١٧ لسنة ١٩٧١ بإنشاء جواز تخطيط الاسعار ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٧٢ بإشراف وزير الدولة للتخطيط على جهاز تخطيط الاسعار ومعه التخطيط القومى ،

(١) الوقائع المصرية فى ١٧ مارس سنة ١٩٧٣ - العدد ٥٨ .

وعلى المذكرة بشأن جهاز تخطيط الأسعار التى أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٢ ،

مقرر :

مادة ١ - يتولى رئيس الجهاز تمثيله فى صلاته بالهيئات والأشخاص الآخرين وأمام القضاء ، ويكون مسؤولا عن تنفيذ أنسياسة الموضوعة لتحقيق أغراض الجهاز وإدارة شؤونه وفقا للتواعد التى يحددها هذا القرار .

مادة ٢ - يعاون رئيس الجهاز فى عمله نائبان يصدر بتعيينهما قرار من رئيس الجمهورية متضمنا تحديد المرتب أو الفئة المالية ، ويتولى كل نائب رئيس مسؤولية الاشراف على عدد من شعب الجهاز .

مادة ٣ - يشكل مجلس لجهاز برئاسة رئيسه وعنفوية :

(أ) نائبى الرئيس .

(ب) ممثل عن كل من : وزارة التخطيط ، وزارة الخزانة - وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، وزارة الصناعة والبتترول والثروة المعدنية ، وزارة الزراعة ، وزارة التموين والتجارة الداخلية ، وزارة النقل ، وزارة النقل البحرى ، وزارة الكهرباء ، وزارة الاسكان والتشييد ، الجهاز المركزى للمعونة العامة والإحصاء ، معهد التخطيط التومى ، البنك المركزى .

(ج) عدد لا يقل عن ثلاثة من رؤساء انشعب بالجهاز يصدر بتعيينهم قرار من الوزير .

(د) عدد لا يزيد عن خمسة من أصحاب الخبرة وأساتذة الجامعات والمشتغلين بالبحث العلمى يصدر بتعيينهم قرار من الوزير المشرف على الجهاز وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد .

ويدعو المجلس الى جلساته ممثلا عن أى وزارة أخرى عند مناقشة الأسعار التى تدخل فى اطار مسئوليتها .

وفى حالة غياب الرئيس يرأس الاجتماع اقدم نائبيه .

مادة ٤ - يتولى مجلس الجهاز مناقشة وقرار برامج عمل الجهاز ، وينظر فى نتائج أعماله ودراساته ويبدى انراى فيها يقترحه من سياسات سعرية وتوصيات تتعلق بالتكاليف وغيرها . ويكون أداة صلة مستمرة بين الجهاز والوزارات والهيئات المعنية مباشرة بمشكلات الأسعار .

ويجتمع المجلس بدعوة من رئيس الجهاز أو اقدم نائبيه فى حالة غيابه مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل . ولا يصح انعقاده الا بحضور نصف أعضائه وتصدر القرارات باغلبية انحاضرين وتصبح نافذة باعتمادها من الوزير المشرف على الجهاز .

مادة ٥ - تشكل لجنة تنفيذية للجهاز برئاسة رئيسه وعضوية نائبيه ورؤساء انشعب وأمين عام الجهاز .

وتختص اللجنة التنفيذية بما يلى :

- ١ - رسم السياسة العامة لسير العمل فى الجهاز .
- ٢ - وضع برامج العمل فى الجهاز وشعبه المختلفة .

٣ - أنظر في سير العمل بمختلف الشعب وتكثيمه .

٤ - إصدار انتكيفات الجديدة لى الشعب ، ومتابعة تنفيذ هذه لتكليفات فى توقيتاتها .

٥ - اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتذليل كافة الصعوبات من تنظيمية وإدارية وغيرها وخاصة المتعلقة بانتظام وسرعة تدفق البيانات سواء من الجهات الخرجية الى الجهاز أو الى مختلف شعبه وبين هذه الشعب بعضها البعض .

٦ - متابعة تنفيذ توصيات مجلس الجهاز التى تم اعتمادها من الوزير .

٧ - وضع وتنفيذ البرامج الزامية لرفع الكفاءة الفنية لأعضاء الجهاز وتدبير احتياجاتهم من الدراسات العلمية والبرامج التدريبية والخبراء المحليين والأجانب .

٨ - إصدار القرارات التنظيمية بشأن تعيين العاملين بالجهاز وترقياتهم وعلاواتهم وجوازهم المادية .

وتجتمع اللجنة التنفيذية مرتين كل شهر على الأقل بدعوة من رئيس الجهاز أو أقدم نائبيه فى حنة غيابه أو أقدم رئيس شعبه فى حانة غيابهما وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الحاضرين بشرط حضور نصف أعضائها وترفع قراراتها الى الوزير المشرف على الجهاز لاعتمادها .

مادة ٦ - يتكون الجهاز من ثلاث شعب نوعية وثلاث شعب فنية ويشرف على كل مجموعة منها أحد نائبى الرئيس ، وكذلك من أمانة عامة تتبع رئيس الجهاز .

مادة ٧ - تتولى الشعب النوعية جمع وتحليل البيانات المتعلقة

بالأسعار وبناء جداول مدخلات ومخرجات مختلف الأنشطة والسلع واستخراج المعاملات الفنية للإنتاج .

مادة ٨ - تتكون الشعب النوعية في ضوء تقسيم السلع والخدمات الى مجموعات متجانسة وفقا لطبيعة استخدامها في مجرى الإنتاج من شعبة السلع الانتاجية وأخرى للخدمات الانتاجية وثالثة للسلع الاستهلاكية والخدمات الشخصية .

مادة ٩ - تتولى شعبة السلع الانتاجية دراسة وتحليل أسعار كل ما يدخل في إنتاج السلع والخدمات وهي تنقسم الى الإدارات الأربع التالية :

انطقة الحركة - المواد الأولية - السلع الوسيطة وغير المتامة الصنع - السلع الاستثمارية .

مادة ١٠ - تتولى شعبة الخدمات الانتاجية دراسة وتحليل أسعار الخدمات التى تؤدي للإنتاج حتى يصل الى المستهلك وهي تنقسم الى الإدارات الأربع التالية :

النقل - التجارة الداخلية (وتشمل التخزين) - خدمات المالية - خدمات المعرفة .

مادة ١١ - تتولى شعبة السلع الاستهلاكية والخدمات الشخصية دراسة وتحليل أسعار البيع للمستهلك وميزانية الأسرة وأنماط الاستهلاك وهي تنقسم الى الإدارات الخمس التالية : السلع الغذائية - الملابس والمنسوجات والأحذية - السلع الهندسية - السلع الدوائية والكيمياوية - الخدمات الشخصية .

مادة ١٢ - تفتحن الشعب الفنية بإجراء البحوث والدراسات الخاصة بالتكاليف وتنسيق نظمها وترشيد حساباتها واستخراج التكاليف المتوسطة

٢١٢ تموين وتسعير جبرى

والمنظية وكذلك باقتراح انسياسات السعيرية للمدى القصير والتنبؤ
باتجاهات الأسعار وتحديد أهداف تخطيطية لها .

مادة ١٣ - تتكون الشعب الفنية من شعبة لبحوث التكاليف وأخرى
للسياسات السعيرية وثالثة للتنبؤ وتخطيط الأسعار .

مادة ١٤ - تتولى شعبة التكاليف تحليل وتنسيق واقتراح ترشيد
نظم التكاليف فى مختلف القطاعات وهى تنقسم الى أربع ادارات هى :

تكاليف الزراعة - تكاليف الصناعة - تكاليف التشييد - تكاليف
النقل وتخزين .

مادة ١٥ - تتولى شعبة السياسات السعيرية اقتراح الاجراءات
السعيرية التى يمكن اتخاذها فى المدى القصير وتحليل مكونات سعر البيع
للمستهلك وهى تنقسم الى أربع ادارات وهى :

الضرائب والاعانات والأرباح - هيكل الأسعار - المستوى العام
للأسعار / متابعة الأسعار .

مادة ١٦ - تتولى شعبة التنبؤ وتخطيط الأسعار التنبؤ باتجاهات
الأسعار العالمية وبالأثار السعيرية لمشروعات التنمية وتحديد أهداف سعيرية
تخطيطية وهى تنقسم الى أربع ادارات هى :

الأسعار العالمية وآثارها الداخلية - السياسات النقدية والمالية
وآثارها على الأسعار - التنبؤ والأساليب الرياضية - التحليل الاقتصادى .

مادة ١٧ - تنقسم الأمانة العامة للجهاز الى ادارتين هما :

الشئون المالية - الشئون الادارية .

مادة ١٨ - يختار الجهاز العاملين الفنيين المبتدئين عن طريق المسابقة
ويشترط فى العاملين الفنيين الحصول على تقدير جيد على الأقل فى الشهادة

الجامعية ويشترط حصولهم على دبلوم معهد التخطيط القومى لاستمرارهم فى العمل الفنى بالجهاز ويفضل عند التعيين فى الفئة السادسة وما يعلوها المتخصصون على دراسات عليا تتفق وطبيعة عمل الجهاز ويقوم الجهاز بتدريب العاملين فيه عن طريق المحقات الدراسية والمنح التدريبية واستقدام الخبراء .

مادة ١٩ - يسرى على العاملين بالجهاز أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة كما يسرى عليهم نظام البدلات المطبق على نظرائهم فى وزارة التخطيط ، ويكون تعيين العاملين حتى نهاية المستوى الثالث من اختصاص رئيس الجهاز ، وتعيين العاملين حتى نهاية المستوى الأول من اختصاص الوزير بناء على عرض رئيس الجهاز وبعد أخذ رأى اللجنة التنفيذية : ويتم تعيين العاملين من مستوى الإدارة العليا بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المشرف على الجهاز .

مادة ٢٠ - على رئيس جهاز تخطيط الأسعار تنفيذ هذا القرار .

مادة ٢١ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ

صدوره //

تحريرا فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٩٢ (أول يناير سنة ١٩٧٣) .

ثالثا - فى لجان التسعير المحلية بالمحافظات
قرار وزير التموين والتجارة الداخلية
تسعين جبرى

رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٠

بإعادة تشكيل لجان التسعير المحلية بالمحافظات (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ٤

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تفويض السادة
المحافظين فى بعض الاختصاصات ،

وعلى القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بتشكيل لجان التسعير المحلية
بالمحافظات .

قرر :-

مادة ١ - (مستبدلة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم
٦ لسنة ١٩٨٣) يفوض السادة المحافظون كل فى دائرة اختصاصه فى تشكيل
لجنة التسعير المحلية وفقا للأسس الآتية :

اولا : محافظة القاهرة :

المحافظ أو من ينييه رئيسا

- رئيس قطاع التموين والتجارة الداخلية بمحافظة القاهرة
أو من ينييه
.....
عضو عن المجلس المحلى للمحافظة يختاره المجلس
رئيس قسم شرطة مباحث التموين والتجارة الداخلية
بالمحافظة أو من ينييه
رئيس قسم بحوث تداول الخضر بوزارة الزراعة أو من
ينييه
رئيس قسم بحوث تداول الفاكهة بوزارة الزراعة أو من
ينييه
.....
مندوب عن ادارة التسميرة بالوزارة
مندوبين عن مديريات التموين والتجارة الداخلية بمحافظات
الجيزة والاسكندرية والقليوبية
.....
مندوب عن شعبة الخضر والفاكهة بالرفة التجارية
.....
مندوب عن شركة الوادى لتصدير الحاصلات الزراعية
.....
مندوب عن شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية

ثانيا : باقى المحافظات :

- المحافظ أو من ينييه
رئيسا
.....
مدير عام التموين والتجارة الداخلية بالمحافظة أو من
ينييه
.....
عضو عن المجلس المحلى للمحافظة يختاره المجلس
رئيس قسم شرطة مباحث التموين والتجارة الداخلية
بالمحافظة أو من ينييه
.....
مفتش البساتين أو وكيله بمديرية الزراعة بالمحافظة
.....
عضو عن شعبة الخضر والفاكهة بالرفة التجارية
بالمحافظة
.....
على أن يتم التشكيل بالنسبة للمحافظات النائية وفقا
لظروف كل محافظة

٢١٦ تموين وتسعير جبرى

وللجان المشار اليها أن تضم من تراه من ذوى الخبرة — على أن يكون من بينهم اثنين على الأقل أحدهما عن تجار الجهلة ولثانى عن تجار التجزئة يتم ترشيحهم بمعرفة مديرية التهوين والتجارة الداخلية المختصة.

دادة ٢ — على اللجان المشكلة بموجب المادة السابقة الالتزام بقرارات وتوصيات اللجنة الدائمة للتنسيق بين لجان التسعير المحلية بالمحافظات .

٣ — يتم اعلان جداول الأسعار التى تصدرها بلجان التسعير المحلية مساء الأربعاء من كل أسبوع بالنسبة لمحافظة القاهرة ومساء الخميس من كل أسبوع بالنسبة لباقي المحافظات .

مادة ٤ — يلغى القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ،،

تحريرا فى ٢٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٠ (١١ مايو سنة ١٩٨٠) .

ناصر طاحون

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المفضل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م.	النص المقترح	مكان النشر ص	إداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقتضى	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية المقترحة

٢	النص المقترح	مكان النشر من	أداة التعديل	مذكر النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

تنظيم وإدارة

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
 بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤
 في شأن إنشاء الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة (١، ٢)

باسم الأمة
 رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة
 والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن ديوان الموظفين والقوانين
 المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الإدارة المحلية
 والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة ،

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بصدور قانون العاملين المدنيين
 بالدولة ،

وعلى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بأعادة تنظيم الرقابة الإدارية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٣ لسنة ١٩٦٠ بمسؤوليات
 وتشكيل ديوان الموظفين ،

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ - العدد ٦٩ .

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٥٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض
 الاحكام الخاصة بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

وعلى انقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحكمات القضائية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بتطبيق أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات على المؤسسات العامة ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل باسم « ديوان الموظفين » اسم « الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة » ويستبدل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه الأحكام المراهقة لهذا القانون ، ويعنى كل حكم يخالف هذه الأحكام .

مادة ٢ - تنتقل سلطات واختصاصات ديوان الموظفين ورئيسه حيثما وردت فى القوانين واللوائح والقرارات الى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ورئيسه .

مادة ٣ - ينقل جميع موظفى ديوان الموظفين الموجودين حالياً بحكم وظائفهم بإدارات المستخدمين بالوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة الى هذه الجهات وتنقل درجاتهم الى ميزانيات الجهات المنقولين اليها .

أما باقى موظفى الديوان فيصدر بشأنهم خلال تسعين يوماً من تاريخ العمل بهذا انقانون قرار من رئيس المجلس التنفيذى بناء على عرض رئيس الجهاز بنقل من يقع عليه الاختيار الى الوزارات ومصالحها ووحدات

الآدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وتنقل معه درجته على ميزانية الجهة المنقول اليها .

وما عدا هؤلاء من موظفي الديوان فيعتبرون معينين بالجهاز المركزي لتنظيم والادارة .

مادة ٤ - ينشر ديوان الموظفين الاختصاصات المخبولة بمقتضى هذا القانون للجهاز المركزي للتنظيم والادارة وذلك لحين صدور قرار رئيس المجلس التنفيذي المشار اليه في المادة السابقة .

مادة ٥ - يلحق بالجهاز كل من النيابة الادارية المنصوص عليها في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والرقابة الادارية المنصوص عليها في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٤ ويكون لرئيس الجهاز سلطات الوزير المختص بالنسبة لهما ، بما في ذلك سلطات الاشراف والتوجيه والرقابة .

ويجوز لرئيس المجلس التنفيذي أن يفوض رئيس الجهاز في بعض اختصاصاته بالنسبة لهما .

ويسرى في شأن رئيس النيابة الادارية ووكيلها وأعضائها والعاملين فيها أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ كما يسرى في شأن رئيس الرقابة الادارية ونائبيه وأعضائها والعاملين فيها أحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤) .

(م ١٥ - مرسوعة مبرج ١٣)

قانون

الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة (١)

مادة ١ - يشكّل جهاز مركزي للتنظيم والإدارة ويكون هيئة مستقلة تحقق بالمجلس التنفيذي . ويتألف هذا الجهاز من أدارات مركزية يصدر بتنظيمها وتحت إختصاصاتها قرار من رئيس الجمهورية () . وتتكون هذه الادارات مركزية من عدد من الادارات العامة يصدر بتنظيمها وتشريدها إختصاصاتها قرار من رئيس الجهاز .

مادة ٢ - يتولى إدارة الجهاز رئيس . يعاونه عدد كلف من الوكلاء والأعضاء . ويكون للرئيس سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين واللوائح والمقررات بالنسبة للعاملين بالجهاز . وغيا يتفقد بالانضاف الفني والإداري على سائر العمل به ، ويكون الوكلاء سلطات وإختصاصات وكلاء الوزارات . ويعين الرئيس والوكلاء بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس المجلس التنفيذي . ويسرى على الوكلاء والأعضاء جميع أنواع المقررة وأحق تقرر في شأن سفر العاملين المدنيين بأذونه ، وذلك مع عدم الأخذ بالأحكام المقررة في شأن أعضاء إرتقاء إدارية وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه . وأحكام المخررة

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٨٥ باستناد بعض إختصاصات وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية والذي نص في مادته الاولى على ما يلي : R. يتولى السيد الدكتور / عاطف محمد عبيد وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية ممارسة سلطات وإختصاصات رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة المنصوص عليها في القانونين رقمي ١١٨ لسنة ١٩٦٤ و ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما وفي غيرهما من القوانين واللوائح . « (الجريدة الرسمية في ١١/٧/١٩٨٥ - العدد ٢٨)

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم وتحديد إختصاصات الادارات المركزية بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة (الجريدة الرسمية في ٢/٤/١٩٦٤ - العدد ٧٧) .

في شأن أعضاء النيابة الإدارية وفقاً لأحكام لقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ .

مادة ٣ - يكون هدف الجهاز تطوير مستوى الخدمة المدنية ورفع الكفاءة الانتاجية وتحقيق العدالة في معاملة العاملين وللتأكد من مدى تحقيق الأجهزة التنفيذية لمسؤولياتها في ميدان الإنتاج والخدمات .

مادة ٤ - يمارس الجهاز اختصاصاته بنسبة أجهزة لآلية :

(أ) الوحدات التي يتألف منها الجهاز لإدارة للدولة .

(ب) الهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها .

مادة ٥ - يباشر الجهاز الاختصاصات الآتية :

١ - اقتراح القوانين واللوائح الخاصة بالعاملين وإبداء الرأي في المشروعات المتعلقة بشؤونهم قبل إقرارها .

٢ - دراسة الاحتياجات من العاملين في مختلف المهن والاختصاصات بالاشتراك مع الجهات المختصة ، ووضع نظم اختيارهم وتوزيعهم بشكل الوظائف على أساس المصالحية وتكلفتهم المزمرة .

٣ - تطوير نظم شؤون الخدمة المدنية بتحقيق هذه المعاملة والاشتراك في دراسة كيفية توفير "رعاية صحية والاجتماعية المختصة .

٤ - رسم سياسة وخطط تدريب العاملين في مجال التنظيم والإدارة ورفع مستوى كفاءتهم وتقديم المعاونة الفنية في تنفيذها .

٥ - اقتراح سياسة المرتبات والبدلات والإعانات والتعويضات ووضع النظم الخاصة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف وتسجيل أوصافها ونشرها وحفظها في سجلات .

٦ - دراسة مشروعات الميزانيات فيما يتعلق بأعمادات العاملين

وعدد الوظائف ومستوياتها وتحديد درجاتها مع ابداء ما يكون لديه من ملاحظات عليها .

٧ - الاحتفاظ بالسجلات والبيانات الخاصة بالمعاملين في المستويات القيادية ووضع نظم الاحصاء وتسجيل المعاملين بالخدمة المدعية .

٨ - المشاركة في نميئة المجهود الحربى للدولة فيما يتعلق بحصر وتسجيل الامكانيات البشرية في الخدمة المدنية كما ونوعا وتخطيط تمبئتها وقت الطوارئ .

٩ - رسم سياسة الاصلاح الإدارى وخططه واقتراح الوسائل اللازمة لتنمية ونشر الوعى التنظيمى والارتفاع بمستوى الكفاية القيادية والإدارية وكفاءة الأداء .

١٠ - ابداء رأى الفنى وتقويم المعاونة في عمليات التنظيم وتبسيط الاجراءات وتحسين وسائل العمل .

١١ - وضع النظم الخاصة بالتفتيش والمتابعة للتأكد من سلامة وكفاءة أداء المعاملين .

مادة ٦ - للجهاز في انجهاات التى يباشر اختصاصاته بها ما يلى :

١ - الاشراف على تنفيذ انقوانين اللوائح الخاصة بالمعاملين واصدار لتعليمات الفنية والنشرات المنضمة لتنفيذها .

٢ - مراجعة مشروعات انشاء الأجهزة الجديدة واعسادة تنظيم أو تعديل اختصاصات أجهزة قائمة اعتمادها من السلطة المختصة وأبداء الرأى في التوائح المتعلقة بيسر وتنظيم العمل .

٣ - وضع الأنماط التنظيمية ومعدلات الأداء المناسبة في هذه الجهات ونشرها عليها للاسترشاد بها في تنظيمها ووضع ميزانياتها .

٤ - مراجعة مشروعات الميزانيات المشار اليه في البند ٦ من المادة السابقة قبل عرضها على وزارة الخزانة .

٥ - معاونات إدارات شئون العاملين ووحدات التنظيم والتدريب وتدريب العاملين بها والتفتيش الفني على أعمالها وإرسال تقارير ونتائج التفتيش إلى رؤساء هذه الجهات .

٦ - الإشراف على أعمال الأجهزة المركزية لتدريب العاملين وتنظيم الدورات التدريبية العامة والاشتراك في وضع برامج البعثات للعاملين في مجال التنظيم والإدارة .

٧ - أن يندب من يرى من العاملين به للفتيش على هذه الجهات ولإجراء الأبحاث اللازمة والإطلاع على الأوراق والسجلات وطلب البيانات التي يرى لزومها .

مادة ٧ - الجهاز حق الاتصال المباشر بالجهات المختلفة على جميع مستوياتها وطلب البيانات والإحصاءات اللازمة مباشرة اختصاصاته .

كما له حق الاتصال بالهيئات انعمية المحلية والدولية التي تراول نشاطا مماثلا للاستفادة من تجاربها وخبراتها .

مادة ٨ - يضع رئيس الجهاز تقريرا وافيا عن أعمال الجهاز وملاحظاته وتوصياته ويرفعه في نهاية كل عام إلى رئيس المجلس التنفيذي .

مادة ٩ - تسرى على رئيس الجهاز جميع الأحكام الخاصة بالوزراء .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٤٥٥ لسنة ١٩٦٤

بشأن بعض الأحكام الخاصة بالجهاز المركزي للتنظيم

والإدارة (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن إنشاء الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن التفويض بالاختصاصات ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بضم مدة الخدمة السابقة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور عن الأعمال الإضافية ،

(١) الجريدة الرسمية في ٢ أغسطس سنة ١٩٦٤ - العدد ١٧٢ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم وتحديد اختصاصات الإدارات المركزية بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

قصر :

مادة ١ - يكون مقر الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة مدينة القاهرة . ويجوز لرئيس الجهاز إنشاء فروع له خارجها .

مادة ٢ - يجوز لرئيس الجهاز أن يعهد إلى بعض الخبراء من غير العاملين بالجهاز مصريين أو أجانب بالقيام ببعض المهام التي يتطلبها سير عمله ، وتحدد الأتعاب في هذه الحالة بقرار منه .

مادة ٣ - يستثنى العاملون بالجهاز الذين يعملون في غير أوقات العمل الرسمية من تطبيق أحكام المادة الثالثة من القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، ومن أحكام المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن المكافآت الإضافية . ويحدد رئيس الجهاز بقرار منه العاملين الذين يمنحون مكافآت إضافية نظير أعمالهم .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٨٤ (٢٦ يوليئ سنة ١٩٦٤) .

قرآن رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢٨١ لسنة ١٩٧١

بإنشاء المعهد القومي للتنمية الإدارية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن إنشاء معهد الإدارة العامة ،

وعلى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة ،

وعلى القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦٠ بشأن معهد التخطيط القومي ،

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا ،

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٧ لسنة ١٩٦١ بشأن إنشاء المعهد القومي للإدارة العليا ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨٨ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء معهد الإدارة المحلية ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

مقرر :

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة تسمى « المعهد القومي للتنمية الإدارية » تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع للوزير المختص بالتنمية الإدارية الذي يحدد بقرار من رئيس الجمهورية .

ويكون مقر المعهد الرئيسي مدينة القاهرة وله أن ينشئ فروعاً أو مراكز في جهات أخرى من الجمهورية .

مادة ٢ - يختص المعهد بمختلف أوجه النشاط العلمي والمهني من بحوث واستشارات وتدريب ونشر وتوثيق بهدف خدمة التنمية الإدارية في جميع المجالات والقطاعات ، وعلى جميع المستويات بالجمهورية .

وللمعهد في سبيل تحقيق أغراضه تبادل الخدمات والمعونات الفنية في مجال تخصصه مع الدول والمنظمات الدولية والمعاهد الأجنبية المعترف بها وإرخص بالتعامل معها وذلك طبقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن .

مادة ٣ - يتولى إدارة المعهد وتصرف شؤونته مجلس إدارة يرأسه الوزير المختص بالتنمية الإدارية الذي يحدد بقرار من رئيس الجمهورية ويكون له بالنسبة إلى المعهد اختصاصات وزير التعليم العالي بالنسبة إلى الجامعة كما يكون للمجلس اختصاصات مجلس الجامعة المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٤ - يشكل مجلس إدارة المعهد على النحو الآتي :

الوزير المختص بالتنمية الإدارية ، رئيساً .

مدير المعهد (١) ، نائباً لرئيس .

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٧٧ والذي نص في مادته الأولى على ما يلي : « تعادل وظيفة مدير المعهد القومي للتنمية الإدارية بوظيفة نائب رئيس جامعة ذات الربط الثلاثي ٢٥٠٠ جنيه سنوياً وبحد تعادل مقداره ١٥٠٠ جنيه سنوياً » (الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/٤/٧ - العدد ١٤)

- أحد وكلاء الجامعات المصرية (يختاره وزير التعليم العالي)
- رئيس مجلس إدارة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية
- مدير معهد التخطيط القومى
- عميد معهد الدراسات والبحوث الاحصائية بجامعة القاهرة
- عميد كلية الاقتصاد وانظروم السياسية بجامعة القاهرة
- نواب مدير المعهد

« عدد لا يزيد عن خمسة أعضاء من القادة الإداريين المهتمين بالدراسات الادارية أو العلميين أو المهنيين المستعفيين بها يعيّنون بقرار من رئيس المجلس لمدة سنتين قابلتين للتجديد »

مادة ٥ - يعاون مجلس الإدارة في مباشرة اختصاصاته الفنية لجن استشارية يصدر بتشكيلها قرار من مجلس الإدارة بناء على توصية رئيس مجلس الإدارة من بين أعضاء الجهاز الفنى بالمعهد المنصوص عليهم في المادة ٨ أو من لشاغلين لوظائف معادلة في مجال اختصاصات المتصلة بنشاط المعهد .

مادة ٦ - يعين مدير المعهد بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس مجلس الإدارة ويختص بالإشراف على تطبيق السياسة العامة للمعهد وتنفيذ القرارات التي تصدرها مجلس الإدارة ، وله في سبيل ذلك اختصاصات عميد الكلية وفقا لما نصت عليه اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار اليه ويجوز بناء على توصية مدير المعهد أن يعين مجلس الإدارة نوابا للمدير يعاونونه في اقديم باختصاصاته - ويجوز للمدير أن يفوضهم في ممارسة بعض هذه الاختصاصات .

مادة ٧ - يعهد مجلس الإدارة الى لجنة تنفيذ يرأسها مدير المعهد ويشترك في عضويتها نواب المدير ورؤساء الأقسام المتخصصة بممارسته

اختصاصات مجلس الكلية وفقا لما نصت عليه اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات .

مادة ٨ - يتكون الجهاز الفني للمعهد من مجموعة من الأقسام المتخصصة تضم المستشارين والخبراء الأوائل والخبراء والباحثين العاملين بالمعهد .

وتسرى بالنسبة لشروطه شباك هذه الوظائف وتحديد المرتبات المقررة لها ، الأحكام المقررة في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا .

ويجوز عند الاقتضاء الاستعانة بمستشارين أو باحثين من الأجانب بصفة زائرين لمدة معينة .

كما يجوز الاستعانة بغيرهم من العاملين بالجهاز الإداري للدولة أو القطاع العام .

ويكون ذلك بقرار من رئيس مجلس الإدارة بناء على طلب المجلس .

مادة ٩ - يكون للمعهد موازنة خاصة شاملة لأيراداته ومصروفاته ، وتتكون موارد المعهد من : اعتمادات المختصة له في ميزانية الدولة ومن الميزنات المالية والبيانات والمصايب التي يوافق مجلس الإدارة على قبولها ، ومن مقابل الخدمات التي يؤديها المعهد إلى التغير في مجالات تخصصه .

مادة ١٠ - يصدر مجلس الإدارة لائحة داخلية للمعهد تتضمن النظام الداخلي للمعهد .

مادة ١١ - تدمج المعاهد التالية بالمعهد القومي للتنمية الإدارية :

١ - معهد الإدارة العامة .

٢ - المعهد القومي للإدارة العليا .

٣ - معهد الإدارة المحلية .

مادة ١٢ - ويفوض وزير الخزانة ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في نقل العاملين الذين يقع عليهم الاختيار للعمل بالمعهد من المعاهد والأجهزة الخاضعة لأشرافه ونقل العاملين من معهد الإدارة المحلية بالاتفاق مع وزير الإدارة المحلية .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ رجب سنة ١٣٩١ (١١ - سبتمبر سنة ١٩٧١) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

قرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧

بإعادة تنظيم وحدات التنظيم والإدارة بالأجهزة المختلفة (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛
وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء الجهاز المركزى للتنظيم
والإدارة ،

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين
بالدولة .

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع
المسلم ،

وعلى القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالقطاع
المسلم ،

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم
المصلى ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية ٩٣٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء مديريات شؤون
العاملين بالمحافظات .

وعلى قرار رئيس الوزراء رقم ٢٤٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء وحدات
التنظيم والإدارة بمكاتب نواب رئيس الوزراء والوزارات والمحافظات
والهيئات العامة والمؤسسات العامة وتحديد تنظيمها واختصاصاتها .

(١) الجريدة الرسمية في ٣ فبراير سنة ١٩٧٧ - العدد ٥٠٥

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء وحدات للتدريب في مختلف الجهات وتحديد اختصاصها وتنظيم العمل بها ، وعلى موافقة مجلس الوزراء ، وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قصر :

مادة ١ - تنشأ بكل وزارة مصلحة أو هيئة عامة ، وكذلك في كل جهة إدارية من نفس المستوى وحدة لتنظيم والإدارة :

وتقوم مديرية شؤون العاملين بكل محافظة باختصاصات وحدة التنظيم والإدارة .

كما يجوز إنشاء وحدات للتنظيم والإدارة بالوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام .

وتتبع وحدة التنظيم والإدارة رئيس الجهة المنشأة فيها مباشرة .

مادة ٢ - تهدف وحدة التنظيم والإدارة إلى رفع مستوى كفاءة الأداء بالجهة المنشأة بها ، وذلك عن طريق تقديم المعاونة في مجال التنظيم والإدارة لمسؤولين فيها .

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تختص الوحدة بما يلي :

(أولا) : في مجال التنظيم :

١ - دراسة التخطيط التنظيمي للوحدة الإدارية وإعداد الدراسات وتقديم المقترحات التي تؤدي إلى حسن التنظيم .

٢ - إبداء الرأي الفني في مشروعات إنشاء الوحدات الجديدة أو تعديلها أو إلغاؤها .

٣ - إجراء الدراسات الخاصة بتبسيط الإجراءات والنماذج والسجلات ونخطيط مكان العمل بما يحقق الارتجاع بكفاءة الأداء والاقتصاد في التكاليف .

٤ - إجراء الدراسات المتعلقة بمعدلات الأداء وحساب المقررات الوظيفية .

٥ - أعداد ونشر دليل العمل ، خاصة المهامات المتصلة بالجمهور وهذا الدليل الإداري للجهة .

٦ - الاحتفاظ بكافة وثائق التنظيم من القرارات والتعليمات المنشئة والمنظمة للأجهزة والوحدات في الجهة المنشئة بها .

٧ - أعداد التقارير الدورية المتعلقة بالموقف التنظيمي وعرضها على رئيس الجهة .

(ثانياً) : في مجال ترتيب الوظائف وتخطيط القوى العاملة :

١ - أعداد نظام ترتيب الوظائف على أساس واجباتها ومسؤولياتها وتحديد المؤهلات اللازمة لشخصها بمراعاة التعليمات التي تصدرها الإدارة المركزية لترتيب الوظائف بالجهاز المركزي بالتنظيم والإدارة في هذا الشأن .

٢ - الإشراف على إجراءات تنفيذ نظام ترتيب الوظائف في الأجهزة والوحدات المروسة .

٣ - متابعة إعادة تقييم الوظائف بالأجهزة والوحدات المروسة .

٤ - إعداد التوصيات في شأن تطوير النظم وإيقاع الخاصة بالبدلات والتعويضات .

٥ - اقتراح ما يخص من وظائف من حيث العدد والفئة لسلك من الأجهزة والوحدات المروسة .

٦ - إحصاء وتسجيل المعنيين بالجهة والاحتفاظ بالبيانات الخاصة بهم ، وموافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بالموقف الإجمالي في هذا الشأن .

٧ - حصر العاملين بالجهة - عددا ونوعا ومستوى - وتحديد احتياجات الجهة من العمالة من مختلف الجن والفئات بالاشتراك مع شئون العاملين .

(ثالثا) التدريب :

١ - تحديد وتصنيف للاحتياجات التدريبية لجميع العاملين بالجهة وكذا تحديد الإمكانيات التدريبية بها ووضع خطة تدريب ، والاشتراك مع وحدة شئون العاملين في دراسة وتحليل تقارير كفاءة العاملين للتعرف على احتياجاتهم التدريبية .

٢ - الاتصال بأجهزة التدريب المختلفة داخليا وخارجيا وتبادل الخبرات والبحوث والإحصاءات والدراسات .

٣ - الإعلام عن البرامج التدريبية المختلفة ، ونشر أنواع التدريب بين العاملين عن طريق البرامج والندوات والنشرات .

٤ - وضع خطة لتوزيع المنح والبعثات وخوافز التدريب مع مراعاة تكافؤ الفرص والمعادلة بين العاملين .

٥ - متابعة أعمال المدربين عن طريق تلقي مبرة من تقارير رؤسهم عن مدى إستفادة التي حصلوا عليها من التدريب - والعمل على تطوير البرامج على ضوء تقييم الأدوات التدريبية .

٦ - الإشراف على تنفيذ برامج التدريب التي تمعدها الجهة ، ومتابعة وتقييم برامج التدريب التي تتم خارج الجهة .

على أنه في الجهات الإدارية التي تتبعها وحدات تدريب مستقلة

سواء كانت إدارات أو مراكز أو معاهد أو ما يمثلها يقتصر عمل وحدة التنظيم والإدارة في مجال التدريب على الاشتراك مع هذه الوحدات في وضع سياسة تدريب العاملين •

مادة ٣ - يصدر رئيس كل من الجهات المشار إليها في المادة (١) قراراً بإنشاء وحدة التنظيم والإدارة لهذه الجهة •

ويحدد القرار الصادر بإنشائها الهيكل التنظيمي والوظيفي للوحدة ومقرراتها الوظيفية وأساليب عملها في ضوء المعايير التي يصدرها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة •

مادة ٤ - يشترط فئتين يشغل إحدى وظائف الوحدة أن يكون حاصلاً على مؤهل عال يتفق وطبيعة العمل بالوحدة وأن يكون قد أمضى بنجاح البرنامج التدريبي المتخصص في مجال العمل بالوحدة •
ويكون العاملون بالوحدة متفرعين لأعمالها •

مادة ٥ - تبأسر وحدات التنظيم والإدارة اختصاصها بمراعاة التعاون الذي مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وذلك وفقاً لما يلي :

- (أ) تتلقى الوحدة توجيهات الجهاز والعمل على تنفيذها في مجال إعداد الخطط القومية للتنمية الإدارية •
- (ب) تتلقى الوحدة إرشادات الجهاز ورأيه الفني لهما يدخل في مجال نشاطها من موضوعات •

(ج) يشارك الجهاز في تدريب العاملين بالوحدة مع باقى أجهزة التدريب •

(د) يتولى الجهاز تقييم عمل وحدات التنظيم والإدارة واعداد تقارير في هذا الشأن يرسلها لرؤساء الجهات التي تتبعها هذه الوحدات •

(م) تمد للوحدة الجهاز بكافة المعلومات والبيانات الخاصة بالأوضاع التنظيمية والتوظيفية والتدريبية ، والتعديلات التي تطرأ عليها .

(و) يتولى الجهاز عقد لقاءات ومؤتمرات وندوات دورية يحضرها العاملون في هذه الوحدات لمناقشة المشكلات التي تصادف الوحدة في عملها والمساهمة في حلها وتبادل وجهات النظر والرأي وإطلاع هذه الوحدات على التطورات الحديثة في مجلد عملها .

(ز) يتبادل كل من الجهاز والوحدات التشرعات والمعلومات والبحوث والتشريعات التي تعمل على توحيد المفاهيم في مجالات العمل الإداري .

مادة ٦ - يعاد تنظيم وحدات التنظيم والإدارة القائمة وقت العمل بهذا القرار وفقاً لأحكامه .

مادة ٧ - يلغى قرار رئيس الوزراء رقم ٢٤٥٩ لسنة ١٩٦٦ ، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٧٤ المشار إليهما ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر بمراسلة الجمهورية في ٢٧ المحرم سنة ١٣٩٧ (١٧ يناير سنة ١٩٧٧) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٧٠ لسنة ١٩٨١
بشأن تنظيم مكتب خدمة المواطنين (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس الوزراء رقم ٣٤٠٧ لسنة ١٩٦٦ في شأن تنظيم
مكاتب الشكاوى ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تبعية
وحدات الشكاوى والأمن والتنظيم والإدارة ،
وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

قرر :

مادة ١ - تنشأ مكتب لخدمة المواطنين في الوزارات والمصالح
والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية القومية والمحلية والمحافظات وبساتير
وحدات الحكم المحلي ، والوحدات الاقتصادية لتقطع العام والمجلس
والأجهزة المركزية ، والتي لها موازنة خاصة .

مادة ٢ - يتبع مكتب خدمة المواطنين الوزير أو رئيس الجهة التي ينشأ
فيها ، ويشكل بقرار منه ويبرأ في تكوين المكتب أن يتكون من عناصر
قادرة على حسن استقبال المواطنين والمشاركة بفاعلية في تذليل مشاكلهم
وحلها ، ومعالجة الموضوعات المطروحة والوصول إلى حل فيها ، وتزويد
أعمال البحوث والمتابعة الميدانية واعداد البيانات والإحصاءات .

(١) - الجريدة الرسمية في ٥ فبراير سنة ١٩٨١ - العدد ٦ .

مادة ٣ - يختص مكتب خدمة المواطنين بما يلي :

١ - استقبال المواطنين طائفي الخدمة وإيراد على استفساراتهم وتوجيههم وإرشادهم الى جهات الاختصاص .

٢ - المعاونة الايجابية في تذليل ما يصادف العمل التنفيذي من معوقات وصولا لحل المشكلات انجماهيرية والعامه .

٣ - تلقي استفسارات وشكاوى وطالبات المواطنين وتجميع ما يحتاج منها الى بحث وحالتها الى المسؤولين ومتابعة الرد عليها .

٤ - العمل على حل المسائل انجماهيرية ومتابعة الوصول الى حلول لها وإخطار المواطنين بالنتيجة نظرا أو ايجابا .

٥ - بحث ودراسة ما تنشره الصحف والمجلات وما تبثه وسائل الاعلام المختلفة خاصا بالمشاكل الجماهيرية فردية أو عامة بقصد الوصول الى ازالة أسبابها وحلها .

٦ - اعداد دليل عمل مبسط بأسماء الادارات المختلفة واختصاصاتها وكيفية أدائها لعملها والشروط والأوراق اللازمة لطلب الخدمات التي تقوم عليها وأماكنها والمدة اللازمة لتقديمها .

٧ - اظهار المؤثرات التي تدل على مستوى الأداء في الخدمات العامة وتقديم الاقتراحات لتحسين وتطوير هذه الخدمات وتبسيط اجراءات أدائها .

مادة ٤ - تنشأ بالأمانة العامة لمجلس الوزراء وحدة لخدمة المواطنين واتجاهات الرأي العام يكون لها الى جانب اختصاصات مكتب خدمة المواطنين المنصوص عليها في هذا القرار الاختصاصات الآتية :

١ - اعداد تقارير دورية عن اتجاهات الرأي العام والمشكلات التي أظرتها وسائل المواطنين ونتيجة متابعة أعمال مكاتب خدمة المواطنين بالجهات المختلفة واقتراح الحلول المناسبة لها .

٢ - غرض رسائل المواطنين والاقتراحات ذات المثلث الجماهيري التي تؤثر في اتجاهات الرأي العام .

٣ - استخلاص البيانات الإحصائية من واقع التقارير الدورية وتحليلها وتصنيفها واعداد تقرير عام سنوي يتضمن ما قامت به مكاتب خدمة المواطنين والصعوبات التي صادفتها واقتراحات تذليلها .

مادة ٥ - يلغى قرار رئيس الوزراء رقم ٣٤٠٧ لسنة ١٩٦٦ في شأن تنظيم مكاتب الشكاوى وتضم هذه المكاتب الى مكاتب خدمة المواطنين المنشأة وفقا لأحكام هذا القرار .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ربيع الاول سنة ١٤٠١ (١٩ يناير سنة ١٩٨١) .

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م.م.	النص المعدل	مكان النشر	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

تیسراتے مسیبت الحرب

—————

أقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٢

بشأن التعويض عن الخسائر التي يصيب المبانى والمصانع والمعامل
والآلات الثابتة بسبب الحرب (١)

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا
عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يخصص لتعويض عن الخسائر التي يصيب المبانى والمصانع
والمعامل والآلات الثابتة بسبب الحرب رأس مال يتكون من الموارد الآتية :

(١) صدر المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٣ (الوقائع المصرية في
١٩٥٣/١/١٥ - العدد ٥ مكرر) ونص على ما يأتى :

« مادة ١ - تسرى أحكام القانونين رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٢ ورقم ١ لسنة
١٩٤٦ المشار إليهما على حوادث الخسائر الناشئة عن الغارات الجوية التي
وقعت لحلى البلاد أثناء العمليات العسكرية بفلسطين في المدة بين ١٥ مايو
سنة ١٩٤٨ و ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩ في المبانى والمصانع والمعامل والآلات
الثابتة ويقدم في هذه الحالة طلب التعويض المنصوص عليه في المادة ٧ من
القانون الأول خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون . ولا تقبل
الطلبات التي تقدم بعد هذا الميعاد »

مادة ٢ - يقدر التعويض الكلى على أساس ما كانت تساويه المبانى
والمصانع والمعامل والآلات في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بالنسبة لما تم إنشاؤه
منها قبل أول يناير سنة ١٩٤٢ أما ما تم إنشاؤه بعد هذا التاريخ فيقدر
التعويض عنه على أساس ما كان يساويه وقت الإنشاء ،

ويخصص في جميع الأحوال مقابل الاستهلاك العادى .

مادة ٣ - على وزراء الأشغال العمومية والمالية والاقتصاد والتعدل
والتجارة والصناعة كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
ولوزيرى الأشغال العمومية والمالية والاقتصاد اصدار القرارات اللازمة
لتنفيذ هذا القانون » .

١ - الضريبة اننى تجبى بالتطبيق لأحكام هذا القانون عن الأملاك المبنية وعن المصانع والمعامل والآلات المثبتة .

٢ - مبلغ تخصصه الدولة من ميزانيتها العامة يعادل مسا يجبى من الضريبة المتقدم ذكرها .

٣ - التبرعات والهبات والوصايا التى تخصص لهذا الغرض .

٤ - ما قد يخصم لهذا الغرض من الضرائب بقانون .

٥ - الأرباح الناتجة من توظيف الأموال المبنية فى الفقرات السابقة .

مادة ٢ - يفرد للمال المبين فى المادة السابقة قسم مستقل فى ميزانية الدولة يشمل الإيرادات والمصروفات ويصرف للأغراض الموضحة بهذا القانون وعلى الوجه المبين فيه وبالتطبيق للأوضاع المالية المقررة أو لما يقرره مجلس الوزراء من نظام خاص استثناء من هذه الأوضاع وذلك بعد أخذ رأى اللجنة انصافا للمشاور إليها فى المادة ١٣ .

مادة ٣ - (١) تفرض ضريبة قدرها ٢٠٪ من عوائد الأملاك المبنية على العقارات الخاضعة لهذه العوائد والعقارات المعفاة منها بمقتضى الأمر المالى الصادر فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩١ وعلى المباني الخاضعة للمصانع والمعامل والآلات المثبتة فى الجهات التى لا تجبى فيها تلك العوائد .

ويراعى فى تقدير الضريبة المستحقة على العقارات التى لم تفرض عليها عوائد الأملاك المبنية - الأساس المتبع فى تقدير هذه العوائد .

مادة ٤ - (١) تفرض ضريبة على المصانع والمعامل والآلات المثبتة بنسبة اثنين فى الألف من قيمتها فى أول يناير سنة ١٩٤٢ أو فى تاريخ

(١) صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٦ بتقرير أحكام جديدة بشأن التعويض عن التلف الذى يصيب المباني والمصانع والمعامل والآلات المثبتة بسبب الحرب ونص فى مادته الأولى على ما يأتى : « يوقف فرض الضريبتين المقررتين بالمادتين ٣ و ٤ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٢ كما يوقف تحصيل المستحق منهما عن سنة ١٩٤٥ » .

انشائها اذا كان لاحقا لهذا التاريخ دون أن تحسب قيمة المباني والأرض المقام عليها المصنع أو العمل أو الآلات الثابتة وبغير احتساب بالضريبة المقررة على مباني المصنع بالتطبيق لأحكام المادة السابقة .

مادة ٥ - تحدد بواسطة لجان يصدر بتشكيلها قرار من وزير المالية (١) ويكون من بين أعضائها مندوب من وزارة الأشغال العمومية ومندوب من وزارة التجارة والصناعة ومندوب من وزارة الوقاية المدنية قيمة المصانع والمعامل والآلات الثابتة بعد الإطلاع على البيانات التي يقدمها أصحاب الشأن ، ويجوز للحكومة وصاحب الشأن ، ويجوز للحكومة وصاحب الشأن المعارضة في قرارات هذه اللجان أمام اللجنة العليا المتأهل إليها في المادة ١٣ .

ويكون للجان الابتدائية واللجنة العليا حق الإطلاع على دفاتر صاحب الشأن والوثائق التي تكون لديه للتمكن من تقدير القيمة (٢) .

مادة ٦ - تقتضى الضريبة المستحقة تطبيقاً لأحكام هذا القانون بالطريقة المتبعة في تقسيط عوائد الأملاك المبنية ويكون للحكومة في تحصيلها ما لها في تحصيل العوائد من حق الامتياز .

(١) صدر قرار وزير المالية بتاريخ ١٩٤٣/٩/٢٠ بتشكيل لجان تقدير قيم المصانع والمعامل والآلات الثابتة ونص على ما يأتي :

« مادة ١ - تشكل لجان تقدير قيم المصانع والآلات الثابتة في المحافظات والمديريات على الوجه الآتي :

(يلى اسم كل محافظة ومديرية أسماء الأعضاء الذين تشكل منهم اللجنة فيها)

مادة ٢ - على مدير عام مصلحة الاموال المقررة تنفيذ هذا القرار .

(٢) صدر قرار وزير المالية رقم ٢٨ بتاريخ ١٩٤٤/٣/٢١ بالاجراءات التي تتبع في تقدير قيم المصانع والمعامل والآلات الثابتة وفي اعلان التقدير والظعن فيه .

مادة ٧ - يقدم طلب التعويض في موعد لا يتجاوز ١٥ يوما من وقوع الحادث .

وإذا لم يقدم الطلب في هذا الميعاد سقط الحق في المطالبة بالتعويض ما لم يثبت أن عدم المطالبة في الميعاد يرجع لأسباب قوية يكون تقديرها موكولا إلى لجان التعويض . وفي كل حال لا تقبل الطلبات التي تقدم بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ وقوع الحادث .

ويقدم الطلب إلى الجهة الإدارية الكائن في دائرتها العقار مقابل إيصال أو بكتاب مسجل .

وتبين بقرار وزاري الإجراءات التي تتبع في تقديم الطلبات والبيانات الواجب تنفيذها والجهة التي تقدم إليها .

مادة ٨ - تفصل في الطلبات المشار إليها في المادة السابقة لجنة أو أكثر مكونة من قاض يندبه وزير العدل وتكون له الرئاسة ومهندسين السلطة القائمة على أعمال التنظيم ومنحوب من وزارة المالية .

وتقوم هذه اللجان بتحقيق ما يقدم إليها من الطلبات وتقدير التعويض المستحق .

وتتظم بقرارات وزارية الإجراءات التي تتبعها هذه اللجان في التحقيق والمعاينة والتقدير والقواعد التي تصدر عنها وذلك بعد أخذ رأي اللجنة المعنية المشار إليها في المادة ١٣ .

وعلى هذه اللجان أن تقوم من تلقاء نفسها بمعاينة الشئ الحاصل معاينة أولية عقب وقوع أي حادث بسبب الحرب .

مادة ٩ - (١) يكون التعويض الذي يدفع بالتطبيق لأحكام هذا القانون على نوعه:

(١) صدر القانون رقم ٦ لسنة ١٩٤٦ بتقرير أحكام جديدة بشأن

(أ) تعويض جزئى يخصص للإصلاح والترميم بما يمكن معه الانتفاع بالهضار أو إدارة المصنع أو العمل أو الآلات وذلك فى الحدود وطبقا للمواصفات التى تصممها وزارة البوقاية المدنية وتحت إشرافها .

(ب) تعويض كلى عن قيمة المبانى والمصانع والمعامل والآلات ، ويعطى بهذه القيمة أذن على الخزائنة العامة تدفع عنها فائدة سنوية قدرها ٢٥ ٪ .

وتكون هذه الأذن أسمية ولا تستهلك قيمتها إلا بحد الحرب بالكيفية وفى المواعيد التى تحددها بقانون . وينظم وزير المالية بقرار منه الشروط والأجراءات التى تتبع فى التصرف فيها .

التعويض عن التلف الذى يصيب المبانى والمصانع والمعامل والآلات الثابتة بسبب الحرب ونص فى مواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ على ما يأتى :

« مادة ٢ - يؤدى نقدا التعويض الكلى المنصوص عليه فى الفقرة «ب» من المادة ٩ من القانون المذكور عقب تقديره نهائيا مضافا إليه فائدة قدرها ٢٥ ٪ محتسبة من تاريخ وقوع الضرر إلى تاريخ إخطار الطالب بميعاد صرف التعويض .

مادة ٣ - تنتقل حقوق الدائنين وأصحاب الحقوق العينية إلى قيمة التعويض الكلى مع بقاء الأرض ضامنة للحقوق المذكورة إذا كان التعويض لا يقى بها .

مادة ٤ - يبقى القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٢ معمولا به فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون إلى أن يصدر مرسوم بانتهاء العمل به .

مادة ٥ - على وزراء المالية والأشغال العمومية والعدل والتجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

ويكون لوزيرى المالية والأشغال العمومية اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذه » .

مادة ١٠ - يقدر التعويض النكبي على أساس ما كانت تساويه المبانى والمصانع والمعامل والآلات في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بالنسبة لما تم انشاؤه منها قبل أول يناير سنة ١٩٤٢ • أما ما تم انشاؤه بعد هذا التاريخ فيقدر التعويض عنه على أساس ما كان يساويه في أول يناير سنة ١٩٤٢ •

ويخصم في جميع الأحوال مقابل الاستهلاك العادى •

مادة ١١ - تأخذ الأذنون وفوائدها حكم العقار وغلته في ضمان حقوق الدائنين وأصحاب الحقوق العينية مع استمرار بقاء العقار ضامنا للحقوق المذكورة •

ويكون تسليم الأذنون عن العقارات المحملة بحقوق مسجلة للغير بموافقة أصحاب هذه الحقوق ولا يمنع ذلك من صرف فوائده الأذنون للمالك •

مادة ١٢ - لا يستحق تعويض عن التلف الذى يصيب المبانى أو المصانع أو المعامل أو الآلات التى تعتبر أهدافا عسكرية إذا كان تدميرها لهذا الغرض قد حصل بطم المالك ورضاه •

مادة ١٣ - (الفقرة الأولى مستبدلة بالمقالون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٣) تشكل لجنة عليا الوجه الآتى :

وكيل وزارة المالية والاقتصاد رئيسا

وكيل وزارة الأشغال العمومية

وكيل وزارة التجارة والصناعة

مستشار دولة من شعبة الأشغال العامة بمجلس الدولة

رئيسه رئيس الشعبة أعضاء

ثلاثة من رجال الأعمال يعينهم وزير الأشغال العمومية

بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد لمدة سنة ويجوز تجديد

تعيينهم

وتختص هذه اللجنة فضلا عن الاختصاصات المبينة في المواد ٢ و ٥ و ٨ و ١٦ ببدء الرأي في النظم التي تتبع في تنفيذ أحكام هذا القانون وفي وسائل الإشراف على هذا التنفيذ .

مادة ١٤ - تختص أيضا اللجنة المشار إليها في المادة السابقة بالفصل فيما يقدم إليها من الطعون في قرارات لجان تقدير التعويض .
وتنظم بقرار وزاري الاجراءات التي تتبع في هذه الطعون .

مادة ١٥ - تكون قرارات اللجنة العليا في المسائل المبينة في المادتين ٥ و ١٤ نهائية ولا يقبل الطعن فيها أمام أية جهة أخرى .

مادة ١٦ - تطبق أحكام هذا القانون على حوادث انتلف التي وقعت قبل صدوره وبعد أول يوفية سنة ١٩٤٠ وتتخذ اتقديرات الصادرة من اللجان التي عهد إليها بمعاينة تلك الحوادث وتقدير الاضرار انفاجمة حكم اتقارات الصادرة من لجان التعميؤ المشار إليها في المادة ٨ ويكون الطعن في هذه التقديرات أمام اللجئة العليا وفقا للاجرواءات التي تبين في القرار الوزاري المشار إليه في المادة ١٤ .

ويستنزل من مبلغ التعويض المقرر وفقا للفقرة السابقة ما يكون قد صرف إلى ذوى الشأن بصفة اعانة أو تعويض .

مادة ١٧ - (معدلة بقانون ٣٣ لسنة ١٩٤٤) - على وزراء الأشغال العمومية والمعدل والمالية والتجارة والصناعة والوقاية المدنية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وتشرى أحكامه لمدة سنتين ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٣ ويجوز تجديد العمل به سنة غسفة بمرسوم .

ولمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيرى المالية والوقاية المدنية
أن يقرر في أى وقت وقف تحصيل الضريبة التى تجبى بالتطبيق لأحكام
هذا القانون أو تخفيضها ، كما أنه أن يقرر العودة إلى جبايتها كاهلة
أو مخفضة إذا اقتضى الحال •

ويكون لوزيرى المالية والوقاية المدنية اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ
هذا القانون (١) •

(١) صدر قرار وزير الوقاية المدنية رقم ٦ تعويضات لسنة ١٩٤٣ ببيان
الاجراءات التى تتبع في تنفيذ أحكام القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٢ •

القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٤

بتعويض أفراد طاقم السفن التجارية ضد أخطار الحرب

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - فى تطبيق هذا القانون يقصد بمطارة « طاقم السفينة » الربان وضباط الملاحة والمهندسون والبحريون والبحارة وغيرهم ممن يقومون بأى عمل فى السفينة ويقصد بكلمة « السفينة » كل سفينة تجارية ذات محرك ميكانيكى أيا كانت حمولتها أو ذلت شراع وذابت حمولتها الكلية تريد على خمسين نفلا .

ويقصد « بمستأجر السفينة » المتعاقد مع مالك السفينة أو مجهزا على استئلائها لرحلة واحدة أو أكثر .

مادة ٢ - إذا نشأ عن أخطار الحرب وفاة أحد أفراد الطاقم أو عجزه أو فقده أو أسره وجب على مالك السفينة ومجهزها ومستأجرها وتضامنين أن يدفعوا له أو لمن يعولهم من أسرته تعويضا طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٣ - إذا وقعت لأحد أفراد الطاقم إصابة ناشئة عن أخطار الحرب أثناء وجوده بالسفينة أو بأحد الموانئ التى ترسو فيه خلال رحلتها وترتب على هذه الإصابة وفاته استحق من يعولهم من أسرته تعويضا مساويا لأجرة عن اثنين وثلاثين شهرا بشرط ألا يقل عن ٢٠٠ جنيه ولا يزيد على ٢٠٠٠ جنيه .

ويكون توزيع التعويض بين المستحقين له طبقا للقواعد المبينة بالجدول المرافق للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ فى شأن إصابات العمل .

٢٦٠ تيسيرات بسبب الحرب

مادة ٤ - إذا نشأت عن الإصابة عاهة مستديمة كلية استحق المصاب تعويضا مساويا لأجره عن أربعين شهرا بشرط ألا يقل التعويض عن ٣٠٠ جنيه ولا يزيد على ٣٠٠٠ جنيه .

وتسرى فيما يتعلق بتعريف وإثبات العاهة المستديمة كلية كانت أو جزئية أحكام المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ على أن يكون لمصلحة الموانئ والمناظر الاختصاص المخول لمصلحة العمل بالمادتين ٢١ و ٢٢ المشار إليهما .

مادة ٥ - إذا نشأت عن الإصابة عاهة مستديمة جزئية استحق المصاب تعويضا بنسبة مئوية من التعويض المستحق عن العاهة المستديمة الكلية طبقا للجدول المرافق للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ .

فإذا لم تكن العاهة واردة بالجدول المذكور قدر التعويض بنسبة ما نشأ للمصاب من العجز في قدرته على الكسب .

مادة ٦ - يلزم المسئولون عن التعويض بعلاج المصاب وبأجره إلى أن يتم علاجه .

وإذا استولى المصاب بمقتضى الفقرة السابقة على أجره مدة تزيد على اثني عشر شهرا انقص التعويض المستحق وفقا للمواد ٣ و ٤ و ٥ بمقتضى هذه الزيادة .

مادة ٧ - إذا كانت حالة المصاب لا تسمح له بالاستمرار في السفر بدون خطر على حياته وجب على الزمان أن ينقله إلى أحد المستشفيات بأول ميناء ترسو فيه السفينة لمعالجته أو إلى أي محل يمكن معالجته فيه حتى يشفى .

ويجب عليه كذلك قبل قيام السفينة أن يودع لدى قنصل مصر أو من يقوم مقامه مبلغا يكفي لسد نفقات إقامة المصاب وعلاجه بالمستشفى وعودته إلى أحد الموانئ المصرية إذا شفى أو تجهيزه إذا توفي وأبحره

لغاية تاريخ العودة أو الوفاة أو يقدم كئالة بذلك يقبلها القنصل أو من يقوم مقامه .

مادة ٨ - إذا كان المصاب يمكنه الاستمرار في السفر إلى أحد الموانئ المصرية وكان لا يزال في حاجة إلى العلاج الطبي اتبع في شأنه أحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٦٤ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ .

مادة ٩ - إذا أسر أحد أفراد الطاقم استحق من يعولهم من أسرته أجره كاملاً ويصرف لهم شهرياً من تاريخ أسره إلى أن يفرج عنه ويعود إلى أحد الموانئ المصرية بشرط ألا يزيد ما يصرف لهم على التعويض الذى يستحقونه في حالة وفاته .

وإذا فقد أحد أفراد الطاقم استحق من يعولهم أجره كاملاً كذلك ويصرف لهم شهرياً من تاريخ فقدته إلى أن تثبت وفاته أو يوجد على قيد الحياة بشرط ألا يزيد ما يصرف لهم على التعويض الذى يستحقونه في حالة الوفاة فإذا تثبت وفاته صرف لمن يعولهم من أسرته التعويض الذى يستحقونه عن وفاته بعد خصم ما يكون قد صرف لهم .

وتعتبر السفينة في حكم المفقودة إذا انقطعت أخبارها مدة ستة أشهر زائدة على المدة المقررة لرحلتها .

مادة ١٠ - عند عودة السفينة إلى أحد الموانئ المصرية يقدم الرئاساتى مضابط الميناء لتقرير ما ثبت فيه ما يأتى :

١ - أسماء أفراد الطاقم الذين حدثت لهم إصابات نشأت عن أخطار الحرب وترتب عليها وفاتهم مع ذكر تاريخ الإصابة وتاريخ الوفاة .

٢ - أسماء أفراد الطاقم الذين حدثت لهم إصابات من جراء هذه الأخطار وترتب عليها عجزهم عن العمل واسم الطبيب الذى تولى العلاج بالسفينة أو المستشفى أو المكان الذى نقلوا إليه لعلاجهم به والإجراءات التى اتخذت في هذه الحالة الأخيرة لضمان الوفاء بالتقديرات المشار إليها في المادة ٧ .

٣ - أسماء أفراد الطاقم الذين أسروا أو فقدوا .

وعلى ضابط الميناء أن يجرى تحقيقا للتثبت من صحة البيانات الواردة في هذا التقرير من صحة البيانات الواردة في هذا التقرير ويحرر محضرا بهذا التحقيق .

وترسل صورة منه إلى مالك السفينة أو مجهزا أو مستأجرها كما ترسل صورة منه إلى من حدث لهم إصابات أو إلى من يعولهم المتوفى أو الأسير أو الماتود من أفراد الطاقم .

مادة ١١ - لا يؤذن لأية سفينة بالسفر أثناء قيام حالة الحرب مما لم يكن مؤمنا على أفراد طاقمها بقيمة نصف الحد الأقصى للتعويض الذي قد يستحق بمقتضى أحكام هذا القانون لدى إحدى شركات التأمين المعتمدة أو اتداع هذه القيمة نقدا خزانة مصلحة الموانئ والمناشر أو تقديم كتاب ضمان بها من أحد المصارف المعتمدة ويجوز لأفراد الطاقم المؤمن عليهم مطالبة الشركات المؤمن لديها مباشرة بها قد يستحق لهم من تعويض أنفسهم أو متاعهم .

وتحدد بقرار من مجلس الوزراء المناطق والفترة التي تطبق فيها أحكام الفقرة السابقة .

مادة ١٢ - لا يمتلأ بأى اتفاق يقصد به تخفيض التعويض المستحق بمقتضى هذا القانون .

مادة ١٣ - يحدد وزير المواصلات بقرار منه فئات الأجور التي يقدر التعويض على أساسها وشروط تعويض رجال الطاقم عن أمتعتهم وأدواتهم التي قد تتلف أو تهلك بسبب أخطار الحرب (١) .

(١) صدر قرار وزير المواصلات رقم ٢ بتاريخ ١٩٤٥/١/٣٠ بتحديد فئات الأجور التي يقدر على أساسها التعويض المقرر بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٤ وتحديد شروط تعويض رجال الطاقم عن أمتعتهم وأدواتهم .

تيسيرات بسبب الحرب ٢٦٣

مادة ١٤ - تعتبر المبالغ المستحقة طبقا لأحكام هذا القانون دينونا ممتازة بذات الدرجة المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ولا يجوز التنازل عن هذه المبالغ ولا الحجز عليها لا لادين نفسقة وبمقدار الربع .

مادة ١٥ - كل مخالفة لأحكام المادة ٧ يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على مائة جنيه وكل مخالفة لأحكام المادة ١٠ يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات .

مادة ١٦ - تسقط الحقوق الناشئة عن تطبيق هذا القانون بمضى سنة من عودة السفينة الى الموانئ المصرية أو من تاريخ انتهاء حالة الحرب .

مادة ١٧ - على وزراء المواصلات والمعدل والخارجية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويمعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
والوزير المواصلات أن يصدر عند الاقتضاء القرارات اللازمة لتنفيذه .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٨

ببعض التدابير الضريبية لمولى بورسعيد والاسماعيلية

والسويس (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة غامة على الأيراد ، والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة اضافية للدفاع ، وعلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة اضافية على الأرباح التجارية والصناعية لمصحة المجالس البلدية والقروية ،

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري ؛

وعنى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يعنى ممولو مأموريات ضرائب بورسعيد والاسماعيلية والسويس من أداء ضريبة الدفاع المقررة بمقتضى للبنتين (ب) و (ج)

(١) الجريدة الرسمية في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٨ - العدد ٤٠ مكرر (ب) -

تيسيرات ينسب الحرب ٢٦٥

من (أولا) و (ثالثا) من المادة ٣ من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه بالنسبة الى ايرادات سنة ١٩٥٦ .

وكذلك يعنى ممولو مناطق بورسعيد والاسماعيلية والسويس من من ضريبة الدفاع المقررة بمقتضى البندين (١) و (ب) من المادة ١ من القانون المذكور بالنسبة الى ايرادات تلك السنة .

مادة ٢ - يكون اعفاء ممولى مأموريات الضرائب المشار اليهم في الفقرة الأولى من المادة الأولى من كل أو بعض الضرائب المستحقة عليهم وفقا للشروط والأوضاع وفي الحدود المبينة في هذا القانون .

مادة ٣ - (الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٥) يتناول الاعفاء المنصوص عليه في المادة (٢) المبالغ التى لم تؤد الى مصلحة الضرائب من ضريقتى الأرباح التجارية والصناعية وأرباح المهن غير التجارية المفروضتين بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه ومن الضريبة العامة على الايراد المفروضة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه ومن الضريبة الإضافية على الأرباح التجارية والصناعية لمصلحة المجالس البلدية والقروية المفروضة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه ، وذلك بالنسبة الى السنوات الضريبية حتى نهاية سنة ١٩٥٦ .

ويتناول الاعفاء كذلك المبالغ التى لم تؤد الى مصلحة الضرائب من متأخرات الضريبة على الأرباح الاستثنائية المفروضة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية ، وتقدم طلبات الاعفاء من هذه الضريبة وفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير الخزانة .

ويسرى هذا الاعفاء على محافظة سيناء .

مادة ٣ مكررة - (مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٩) يعنى ممولو الضرائب بمناطق بورسعيد

والاسماعيلية والسويس من تنطبق عليهم أحكام هذا القانون — من أداء المائة جنيه الأولى من المبالغ التي لم تؤد إلى مصلحة الضرائب من الضرائب المنصوص عنها في المادة الثالثة من القانون ، وذلك بشرط أن تكون طلبات الاعفاء من الضريبة قد قدمت في المواعيد المحددة بقرار وزير الخزانة وفقا للمادة ١١ من هذا القانون .

مادة ٤ — (١) يكون الاعفاء من الضرائب المشار إليها في المادة ٣ فيما زاد عن الحد المنصوص عنه بالمادة (٣ مكررة) بقرار من وزير الخزانة أو من ينييه عنه في ذلك بناء على توصية اللجنة المنصوص عليها في المادة (٥) وتكون هذه القرارات نهائية ولا يجوز الطعن عليها إلا في سبب من الأسباب .

مادة ٥ — تنشأ في كل مأمورية من مأموريات الضرائب المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون لجنة أو أكثر يصدر بتشكيلها قرار من وزير الخزانة (٣) .

(١) مقتبحة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٩ (الجريدة الرسمية في ١٩٦٠/١/٢ - العدد ٥) .
(٢) صدر قرار وزير الخزانة رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٩ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٨ (الوقائع المصرية في ١٩٥٩/٥/٢١ - العدد ٤٠) ونص على ما يأتي :

« مادة ١ - يقوض في اضرار قرار الاعفاء من الضرائب المنصوص عليه في المادة ٤ من القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه مدير عام مصلحة الضرائب إذا لم يجاوز مجموع الاعفاء من الضرائب والفوائد المستحقة عنها ٣٠٠ جنيه ووكيل الوزارة المساعد لشئون مصلحة الضرائب إذا لم يجاوز مجموعها ١٠٠٠ جنيه وفيما زاد عن ذلك يصدر القرار من » .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره » .

(٣) صدر قرار وزير الخزانة رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٩ بتشكيل اللجان

تيسيرات بسبب الحرب ٢٩٧

وتختص هذا اللجان ببحث طلبات الاعفاء من الضرائب التي تقدم اليها وفقا للمادة (١١) من هذا القانون ، وبالتوصية بالاعفاء من الضرائب المشار اليها في المادة (٣) متى ثبت لها من ظروف طائيس الاعفاء مجزهم عن أداء الضرائب .

مادة ٦ - يكون للجان المشار اليها في المادة (٥) الاطلاع على حسابات المولين والأوراق والمستندات اللازمة لتكوين رأيها ، وارؤساء هذه اللجان أن يندبوا لذلك عضوا أو أكثر من أعضائها .

ويسرى على أعضاء هذه اللجان حكم المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه .

مادة ٧ - استثناء من أحكام المادتين ٢٠ ، ٥٣ من قانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه تقف لمدة ثلاث سنوات تبدأ من ٢٩ من أكتوبر

المخصص عليها في المادة (٥) من القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٨ (الوقائع المصرية في ١٩٥٩/٥/٢١ - العدد ٤٠) ونص على ما يأتي :
« مادة ١ - ينشأ في كل مأمورية من مأموريات ضرائب بورسعيد والاستماعيلية والشويخ لجنة واحدة تشكل على الوجه الآتي :

١ - ثلاثة من موظفي مصلحة الضرائب الفنيين من بينهم الرئيس يختارهم مدير عام مصلحة الضرائب .

٢ - مندوب عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لا تقل درجته عن الخامسة تندب الوزارة المذكورة لذلك .

٣ - مندوب عن المحافظة التي تقع في دائرة اختصاصها المأمورية لا تقل درجته عن الخامسة يختاره المحافظ .

٤ - مندوب عن اتحاد الغرف التجارية يختاره الاتحاد .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

سنة ١٩٥٦ ، البيوع الادارية المترتبة على التأخير في أداء ديون مصلحة الضرائب المستحقة على الممولين المتسار اليهم في المادة الأولى من هذا القانون .

ومع ذلك يجوز أن يتم البيع اذا رأت مصلحة الضرائب أن حقوق الخزانة معرضة للضياع ، أو طلب ذلك منها المدين المحجوز عليه بشرط اتباع الاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

مادة ٨ - استثناء من أحكام المادة ٩٣ مكررا (١) - من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه ، يعفى الممولون المذكورون في المادة الأولى من هذا القانون من الفوائد المترتبة على التأخير في الوفاء بالضرائب المستحقة عليهم عن السنوات الضريبية حتى نهاية سنة ١٩٥٦ .

مادة ٩ - استثناء من أحكام المواد ٤٣ ، ٤٨ ، ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه ، والمواد ١٦ ، ١٧ ، ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه ، يعفى الممولون المذكورون الذين انقضى أجل تقديم اقراراتهم في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ أو بعد هذا التاريخ من الجزاءات المترتبة على عدم تقديم الاقرارات أو أداء الضرائب من واقمها ، اذا قاموا بتقديم هذه الاقرارات وأداء الضرائب المستحقة من واقمها ، خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١٠ - يقف لمدة سنتين تبدأ من ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ التقادم للسقط لحق الحكومة في المطالبة بالمبالغ المستحقة لها على الممولين المذكورين بمقتضى القوانين أرقام ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ٩٩ لسنة ١٩٤٩ و ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .

مادة ١١ - تقدم طلبات الاعفاء من الضرائب المشار اليها في المادة

تيسيرات بسبب الحرب ٢٦٩

(٥) من هذا القانون إلى اللجنة المختصة وفقا للشروط والأوضاع التي
يصدر بها قرار من وزير الخزانة .

مادة ١٢ - يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
ولووزير الخزانة إصدار القراوت الملزمة لتنفيذه (١) «

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٨ (١٥ ديسمبر
سنة ١٩٥٨) .

(١) صدر قرار وزير الخزانة رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٩ بتنفيذ أحكام القانون
رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٨ (الوقائع المصرية في ٢١/٥/١٩٥٩ - العدد ٢٠) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٩

بشأن تيسير أداء السلف الممنوحة لتجارة منطقة القنال

(إقليم مصر) (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن أخذ مبلغ ١٥٠.٠٠٠ ج من الاحتياطي العام لمنح سلف للغرفتين التجاريتين بمدينتي بورسعيد السويس ،

وعلى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٤ بشأن أخذ مبلغ ٤٠.٠٠٠ ج من الاحتياطي العام لمنحه سلفة للغرفة التجارية ببورسعيد لمنح سلف لتجار منطقة الاسماعيلية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاذن في أن تأخذ من الأموال الموجودة تحت يدها مبلغ ١٠٠.٠٠٠ ج لمنح سلف الى الغرفتين التجاريتين بمدينتي بورسعيد والسويس مناصفة بينهما ،

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤ يهد أجل السلف لمدة سنة بدون فوائد ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - (١) تتبج فى أداء السلف الممنوحة لتجار منطقة القنـال
انقواعد الآتى بيانها :

١ - يعمى التجار المقيمون بدائرة اختصاص الغرفتين التجاريتين
بمدينتى بورسعيد والسويس من دفع الفوائد عن المدة من تاريخ انتهاء
سريان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤ المشار
اليه حتى ١٩٥٨/١٢/٣١ .

٢ - يؤخذ بمبدأ التقسيط من أول يناير سنة ١٩٦٤ على أقساط
سنوية لمدة عشر سنوات بغير فوائد تستحق كل منها فى ٣١ ديسمبر .

٣ - عند التأخير فى دفع أى قسط فى المواعيد المتفق عليها تحل باقى
الاقساط وتحسب فوائد تأخير بواقع ٦٪ .

مادة ٢ - يكون نغرفتى بورسعيد والسويس التجاريتين سلطة
تحصيل السلف المذكورة بانطرق الادارية .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى
اقليم مصر من تاريخ نشره ،

صدر برىاسة الجمهورية فى ٤ ربيع الاخر سنة ١٣٧٩ (٦ اكتوبر سنة
١٩٥٩) .

(١) الفقرة الثانية من المادة الاولى مستبدلة بالمادة الاولى من
القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٥ (الجريدة الرسمية فى ١٩٦٥/٤/٤ - العدد
٧٦) الذى نص فى مادته الثانية على ما ياتى : « ينشر هذا القانون بالجريدة
الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٩ » .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتأون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧

في شأن صرف رواتب وتعويضات المستشهدين
والمفقودين من أفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين
بها إلى ذويهم (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتعويض رئيس الجمهورية في
اصدار قرارات لها قوة القانون

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٦
لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات
المسلحة

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يرخص لوزير الحربية أن ينظم بتعليمات منه صرف صافي
مرتبات وتعويضات المستشهدين والمفقودين من أفراد القوات المسلحة
والعاملين المدنيين بها إلى ذويهم شهريا ولدة اقصاها ستة أشهر وذلك
لحين ثبوت استشهدهم أو فقدهم .

تيسيرات بسبب الحرب ٢٧٣

مادة ٣ - يسوى ما يصرف بالتطبيق لهذا القانون من المستحق صرفه قانونيا عند ثبوت الاستشهاد أو القتل .

دادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ٥ يونية سنة ١٩٦٧ .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٣٨٧ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٧) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧

بمقرر معاشات أو إعانات أو قروض من الخسائر

في النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية (٤٤٣٤٢٤١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالتأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين والقوانين المعدلة له ،

وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة

١٩٦٤ ،

(١) الجريدة الرسمية في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٦٧ - العدد ٨٣ .

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٠/٧/٢ - العدد ٢٧) ونص في مادته الثالثة على أن « يستبدل بعبارة (نائب الرئيس ووزير الاوقاف والشئون الاجتماعية) عبارة (وزير الشئون الاجتماعية) ايضاً وردت في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه » .

(٣) تم زيادة قيمة المعاشات المقررة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ على النحو المبين بالقوانين ارقام ٦٢ لسنة ١٩٨٠ و ١١٦ لسنة ١٩٨٢ و ٩٨ لسنة ١٩٨٣ (انظر نصوص هذه القوانين ضمن موضوع تأمينات اجتماعية) .

(٤) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧ ونص في مادته الاولى على أن يفوض السيد الدكتور / عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/١٠/١٩ - العدد ٤٢ مكرر) .

تيسيرات بسبب الحرب ٢٧٥

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، الصادر
بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ ، بتفويض رئيس الجمهورية في
إصدار قرارات لها قوة القانون ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

قيد القانون الاتي :

مادة ١ - تشكل لجنة أو أكثر بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية
في كل محافظة تقع بها خسائر في النفس أو المال نتيجة للأعمال الحربية
ويصدر بتحديد قرار من وزير الشؤون الاجتماعية (١) .

مادة ٢ - تختص هذه اللجان بعائنة وحصر الأضرار وتقدير الخسائر
الناجمة عن العمليات الحربية التي تقع على النفس بالنسبة لمندنيين وعلى
الأموال الخاصة وأموال الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة
التي يتظلمها القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه ،

مادة ٣ - (٢) يجوز صرف أغائات أو معاشات أو قروض عن الأضرار

(١) صدر قرار وزير الأوقاف والشؤون الاجتماعية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٧
بتشكيل لجان بمحافظة سيناء وبورسعيد والإسماعيلية والمويس والشرقية
لحصر الأضرار وتقدير الخسائر في النفس أو المال الناجمة عن الأعمال
الحربية وإنشاء إدارة لمراقبة أعمال هذه اللجان (الوقائع المصرية في
١٩٦٧/١٢/٧ - العدد ٢٢٣) . المعدل بالقرارين رقم ٦ لسنة ١٩٦٨
(الوقائع المصرية في ١٩٦٨/٢/١٤ - العدد ٣٢) و رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨
(الوقائع المصرية في ١٩٦٨/٢/٢١ - العدد ٦٤) . كما صدر قرار وزير
الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٧٩ بتشكيل لجنة أو أكثر
في كل محافظة لعائنة وحصر وتقدير الخسائر في النفس والمال (الوقائع
المصرية في ١٩٨١/٢/٢٦ - العدد ٧١) . المعدل بالقرار رقم ١٥ لسنة
١٩٨٢ .

(٢) مستبعدة بالبادء الأول من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٤١ لسنة ٢٩٧٠ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٠/٧/٢ - العدد

٢٧٦ تيسيرات بسبب الحرب

الناجمة عن العمليات الحربية المشار إليها في المادة السابقة . كما يجوز
صرف اعانة عاجلة بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية لمواجهة تلك الأضرار .
ويصدر وزير الشؤون الاجتماعية قرارا بشروط وأوضاع وإجراءات
صرف الاعانات أو المعاشات أو القروض (٢) في الحالات الأتية :

٢٧) وقد نص في مادته الرابعة على أن يعمل به اعتبارا من تاريخ العمل
بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ والبنـد (أ) من الفقرة (ب) مستبدل بالمادة
الاولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٤ (الجريدة الرسمية في ٢٩/٧/١٩٧٤ -
العدد ٣٠ مكرر (أ)) . وقد نص في مادته الثانية على أن يعمل به اعتبارا
من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ .
(٣) صدرت القرارات التالية :

- قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٤ بشروط وأوضاع
وأجراءات صرف اعانات عن الخسائر في الاموال نتيجة للأعمال
الحربية (الوقائع المصرية في ١٣/٥/١٩٧٤ - العدد ١٠٦) ، المعدل
بقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٤ .

- قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن شروط وأوضاع
وأجراءات صرف معاشات واعانات لمن أصيبوا بخسائر في النفس
من المدنيين نتيجة للأعمال الحربية (الوقائع المصرية في
١٤/٥/١٩٧٤ - العدد ١٠٧) ، المعدل بقرار وزير الشؤون
الاجتماعية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٧٤ (الوقائع المصرية في ٢٢/٩/١٩٧٤ -
العدد ٢١٦) .

- قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٧٧ بشروط وأوضاع
وأجراءات منح القروض لمواطني محافظات القناة وسيناء (الوقائع
المصرية في ١٠/٩/١٩٧٧ - العدد ٢١١) .

- قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٨٠ بشروط وأوضاع
وأجراءات صرف تعويضات لترميم العقارات التي اضررت بسبب
العمليات الحربية بمحافظة سيناء نتيجة العدوان الاسرائيلي
(الوقائع المصرية في ١٥/٤/١٩٨١ - العدد ٨٨) .

- قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٦٤ لسنة ١٩٨١ بشروط وأوضاع
وأجراءات صرف تعويضات لترميم العقارات التي اضررت بسبب

(أ) بالنسبة الى الخسائر في النفس :

تصرف اعانات في حالات الخسائر التي تقع على النفس ومع ذلك يجوز في حالة الوفاة أو الفقد أو العجز منح معاشات بدلا من الاعانة .

ويكون ترتيب المعاش بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الشؤون الاجتماعية (١) .

ويعتبر الغائبون من المدنيين نتيجة للأعمال الحربية ، الذين لم يثبت استشهادهم في حكم المفقودين اعتبارا من تاريخ غيابهم .

(ب) بالنسبة الى الخسائر في المال :

١ - تصرف اعانة مالية مساوية لقيمة الخسائر التي تلحق المال الخاص . ويحد أقصى قدره عشرون ألفا من الجنيهات للأعانة فإذا زادت

العمليات الحربية بمحافظة السويس (الوقائع المصرية في العدد ١٩٨١/٨/٩ - العدد ١٨٢) .

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٥ بتقرير معاشات عن الخسائر في النفس نتيجة للأعمال الحربية (الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٧/٢٥ - العدد ٣٠) ، المعدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٩ لسنة ١٩٨٦ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٧/٢٤ - العدد ٣٠) .

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٦ بتقرير معاشات عن الخسائر في النفس نتيجة للأعمال الحربية (الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/١/٣٠ - العدد ٥) .

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٨٦ ونص في مادته الاولى على أن يفوض السيد الدكتور /عاطف محمد نجيب صدقي رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/١١/٢٠ - العدد ٤٧ تابع) .

(٢) صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٤ بشروط وأوضاع وإجراءات صرف اعانات عن الخسائر في الاموال نتيجة للأعمال الحربية المعدل بالقرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٤ .

قيمة الخسائر على هذا الحد منع المصروف قرضا بقيمة الزيادة يسدّد خلال مدة أقصاها خمس عشرة سنة بدون فوائد متى طلب ذلك .

٢ - إذا ترقّب على العمليات الحربية تعطّل الشخص وجرحه ما به بالتالي من أجره أو دخله ، صرفت له اعانة تعويضية شهرية خلال فترة التعطل بحد أقصى ٥٠٪ من قيمة المتوسط الشهري لهذا الأجر أو الدخل من العمل خلال السنة السابقة على تاريخ التعطل .

مادة ٤ - ترفع التقارير الخاصة بتقدير قيمة الخسائر التي تقبّع في الوحدات الاقتصادية المشار إليها في المادة الثانية من هذا القانون الى الوزارات المعنية .

مادة ٥ - تطبق بالنسبة للمعاشات الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه فيما لم يرد به نص في هذا القانون أو القرارات المنفذة له ولا تصرف اعانة غلاء عن المعاشات المقررة باستقضى هذا القانون .

مادة ٦ - لا يجوز توقيع الحجز على أموال الاعانات والقروض التي تصرف بالتطبيق لهذا القانون استيفاء لدين مستحق للحكومة أو للهيئات العامة أو للمؤسسات العامة أو الهيئات الإدارية المحلية أو للأشخاص المعنوية الخاصة أو للأفراد إلا إذا كان الدين مضمونا برهن تأميني على العقار الذي صرفت الاعانة أو القرض بسببه أو إذا كان الدين قد نشأ عن الأعمال الخاصة بتمهين المنشآت التي خربت أو تلت نتيجة الأعمال الحربية .

مادة ٧ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين كل من استولى بدون وجه حق على أموال من الاعتمادات المقررة لهذه الاعانات أو المعاشات أو القروض أو أبخله الخس في البيانات أو الطلبات الخاصة بالحصول على هذه الأموال وذلك فضلا عن استرداد ما صرف له بدون

تيسيرات يسبب الحرب ٢٧٩

وجه حق بطريق الحجز الادارى . (ويكون المدير المسئول بالحصل أو الشركة أو غيرها من الهيئات مسئولاً عن هذه الجريمة الا اذا ثبت عدم علمه أو استحالته مراقبته) .

مادة ٨ - تعفى الاعتمادات التى تخصص الاعانات والمعاشات والقروض المشار اليها وكذا الصرف منها من القيود واللوائح المعمول بها ، على أن تخضع مستندات الصرف لمراقبة الجهاز المركزى للمحاسبات .

مادة ٩ - (١) لا يجوز المظن بأى وجه من الوجوه أمام أية جهة كانت فى القرارات التى تصدر بالتطبيق لأحكام هذا القانون .

مادة ١٠ - على الوزارات والمصالح والهيئات العامة والمؤسسات العامة وهيئات الادارة المحلية تقديم المعونة الفنية والادارية التى تطلبها وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية .

مادة ١١ - يعهد لوزارة الخزانة بتحصيل القروض المشار اليها فى هذا القانون طبقاً للقواعد والاجراءات التى يرضاها وزير الخزانة .

مادة ١٢ - على وزير الشئون الاجتماعية ووزير الخزانة كل فيما يخصه اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ١٣ - (ملغاة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠) .

مادة ١٤ - ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبحم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برياسة الجمهورية فى ٨ رجب سنة ١٣٨٧ (١٢ أكتوبر سنة ١٩٦٧) .

(١) صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن إلغاء موانع التقاضى فى بعض القوانين (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٢/٦/٨ - العدد ٢٣) ونص فى مادته الاولى فقرة ثامنا على أن تلغى كافة صور موانع التقاضى الواردة فى نص المادة التاسعة من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٨
في شأن صرف مرتبات وتعويضات الغائبين من أفراد
القوات المسلحة نتيجة للعمليات الحربية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية بإصدار
قرارات لها قوة القانون ،

وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت
والتأمين والتعويض للقوات المسلحة ،

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٧ في شأن صرف رواتب وتعويضات
المستشهدين والمفقودين من أفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين الى
قوتهم ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

تقرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستمر صرف مرتبات وتعويضات الغائبين من أفراد القوات
المسلحة (عسكريين ومدنيين) نتيجة للعمليات الحربية الى من يعملونهم
شعريا وذلك حتى غودتهم أو ثبوت مقدمهم أو استشهادهم .

مادة ٢ - اذا عاد الغائب وثبت من التحقيق سلامة موقفه اعتبر صحيحا ما صرف الى من يعولهم من مرتبات وتعويضات أثناء غيابيه وتسوى حالته على هذا الأساس ، أما اذا ثبت عدم سلامة موقفه فللحكومة الرجوع عليه وعلى من تم الصرف اليهم بالمبالغ التي سبق صرفها .

مادة ٣ - اذا ثبت فقد الغائب اعتبر صحيحا ما تم صرفه الى من يعولهم من مرتبات وفقا لهذا القانون والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه وتسوى حالته كمفقود اعتبارا من تاريخ اعلان ثبوت فقده وفقا للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

مادة ٤ - الغائب الذي يثبت استشهاده تسوى حالته كاستشهد اعتبارا من تاريخ استشهاده وفقا لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وتسوى المبالغ التي صرفت خلال فترة الاستشهاد طبقا لهذا القانون والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٧ على النحو التالي :

(أ) يخصم من كل مستحق في المعاش ما سبق صرفه له من مرتبات خلال فترة الاستشهاد مع التجاوز عما يكون قد صرف له زيادة عن ممانه .

ويسرى هذا الحكم على أولاد المستشهد ولو كان صرف المرتبات خلال هذه الفترة قد تم لتولى شؤونهم .

(ب) يتجاوز عن تحصيل ما سبق صرفه من مرتبات لغير المستحقين في المعاش .

مادة ٥ - المبالغ التي يتعين استردادها طبقا لهذا القانون يجوز اقتضاؤها بطريق الحجز الإداري .

٢٨٢ تيسيرات بسبب الحزب

مادة ٦ - يصدر وزير الحربية القرارات انفاضة بتحديد من يتم لهم صرف المبالغ المشار إليها في المادة الأولى والقرارات المنفذة لهذا القانون .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ٥ ديسمبر ١٩٦٧ .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ شوال سنة ١٣٨٧ (١٤ يناير سنة ١٩٦٨) .

قانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٩
في شأن رواتب وتعويضات الفارين ومعاشات المفقودين من
أفراد القوات المسلحة نتيجة للعمليات الحربية (١)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعتبر انثابون من أفراد القوات المسلحة - عسكريين ومدنيين - من ١٩٦٧/٦/٥ نتيجة للعمليات الحربية الذين لم يثبت استشهادهم في حكم المفقودين اعتبارا من تاريخ غيابهم • وتدرى حالاتهم على هذا الأساس وفقا لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة والقوانين المعدلة له •

وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون •

ويوقف صرف الاعانة التعويضية المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٢١ لسنة ١٩٦٨ في شأن منح اعانة تعويضية لأفراد الاحتياط المستدعين من ذوى المهن الحرة بالنسبة لهؤلاء الأفراد •

ويستبر صحيحا ما تم صرفه الى من يعولونهم في فترة غيابهم وفقا لأحكام ائقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٧ في شأن صرف رواتب وتعويضات المستشهدين والمفقودين من أفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين الى ذويهم ورقم ١ لسنة ١٩٦٨ في شأن صرف مرتبات وتعويضات الغائبين

من أفراد القوات المسلحة نتيجة للعمليات الحربية وقرار رئيس الجمهورية
رقم ١١٢١ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه .

مادة ٢ - استثناء من أحكام المادة السابقة يستمر صرف الرواتب
والتعويضات والاعانة التعويضية المستحقة لهؤلاء الأفراد الى ان يعولونهم
شهريا وذلك حتى يتم تسوية وصرف استحقاقاتهم كمفقودين وتخصص هذه
المبالغ من المعاشات المؤقتة والمنع المقررة للمستحقين معاشاتهم بمقتضى
أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وذلك مع التجاوز عن
استرداد ما صرف بالزيادة من تلك المبالغ .

مادة ٣ - اذا عاد الغائب الذى اعتبر مفقودا وثبت من التحقيق
عدم سلامة موقعه فللمحكومة الرجوع عليه وعلى من تم الصرف التهم
بالمبالغ التى سبق صرفها .

مادة ٤ - المبالغ التى يتعين استردادها طبقا لهذا القانون يجوز
اقتضاؤها بطريق الحيز الادارى .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من
من تاريخ نشره وعلى وزير الحربية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يصمم هذا القانون بخاتم للدولة وينفذ كقانون من قوانينها ،،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٩ (١٨ أغسطس
سنة ١٩٦٩) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٤

بشأن رواتب وتمويضات من يؤسرون أثناء العمليات الحربية

وبالغاء القانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن ماعيات

من يؤسرون أثناء العمليات الحربية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن ماعيات من يؤسرون
أثناء العمليات الحربية ،

وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن الإعفاءات والمكافآت
والتأمين وتمويض للقوات المسلحة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في
إصدار قرارات لها قوة القانون ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستمر صرف جميع استحقاقات الأسير من رواتب
وتمويضات والتي كان يتقاضاها قبل أسره الى ذويه شهريا طوال مدة
أسره .

(١) الجريدة الرسمية في ٩ أبريل سنة ١٩٧٠ - العدد ١٥ (تابع) .

٢٨٦ تيسيرات بسبب الحرب

مادة ٢ - تسوى استحقاقات الأسير بعد عودته وبعد أن يخضع ما يكرن قد صرف إليه أثناء وجوده بالأسر من الدولة المعادية أو من أية جهة أخرى .

مادة ٣ - إذا تبين من التحقيق عنهم سلامة موقف الأسير يوقف صرف المبالغ المشار إليها في المادتين السابقتين ويكون للحكومة الرجوع عليه قبل ما سبق صرفه إليه وإلى ذويه .

مادة ٤ - تسرى أحكام هذا القانون على جميع حالات الأسر التي وقعت قبل نفاذه .

مادة ٥ - يأنى القانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن ماهيات من يؤسرون أثناء العمليات الحربية .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ المحرم سنة ١٣٩٠ (أول أبريل سنة ١٩٧٠) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٧٥ لسنة ١٩٧٣

بشأن تشكيل لجنة تعويضات الحرب (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

قرر :

مادة ١ - تشكيل لجنة تسمى « لجنة تعويضات الحرب » على النحو الآتي :

- ١ - وزير الدولة للتخطيط .
- ٢ - وزير الدولة لأمانة الحكم الحلى والمنظمات الشعبية .
- ٣ - محافظ بورسعيد .
- ٤ - محافظ الاسماعيلية .
- ٥ - محافظ السويس .
- ٦ - محافظ سيناء .
- ٧ - رئيس هيئة قناة السويس أو نائبه .
- ٨ - مساعد أول وزير الداخلية .
- ٩ - مساعد وزير الحربية .
- ١٠ - وكلاء أول أول وكلاء الوزارات التالية :

(١) الجريدة الرسمية في ١٠ مايو سنة ١٩٧٣ - العدد ١٩٠ :

- وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية ، (مقرر اللجنة) •
- وزارة الشؤون الاجتماعية •
- وزارة الري •
- وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى •
- وزارة استصلاح الاراضى •
- وزارة الاسكان والتشييد •
- وزارة البترول والثروة المعدنية •
- وزارة الصناعة •
- وزارة الكهرباء •
- وزارة النقل •

ولنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية أن يضم بقرار منه ابى عضوية اللجنة محافظ أية محافظة تتضرر من آثار الحرب •

مادة ٢ - تباشر لجنة تموينيات الحرب للاختصاصات التالية :

(أ) حصر الأضرار وتحديد مفعولها من حيث طبيعتها ونوعها وتوصيف كل نوع منها وتقدير الترميمات •

(ب) تحديد القطاعات التى يشملها الحصر •

(ج) وضع القواعد والتعليمات التى يجب اتباعها عند حصر هذه الأضرار وكذا النماذج الموحدة التى تفرغ بها البيانات •

(د) تحديد طريقة تجميع هذه البيانات بها يكفل توحيد الأسلوب •

(هـ) تحديد مواعيد تقديم هذه البيانات والجدد التى يجب تقديم البيانات عنها •

(و) مراجعة ومتابعة البيانات الواردة والتأكد من مطابقتها للقواعد

والأسس الموضوعة وتدريبها في كشف مجتهدة على مستوى الدولة تهديدا
لأعرض على مجلس الوزراء .

مادة ٣ - للجنة الاتصال بمن تراه من الجهات المختصة للحصول
على البيانات والمعلومات اللازمة ، ولها أن تطلع على كافة المستندات
والأوراق التي تيسر تحقيق أغراضها ، كما يجوز لها أن تشكل لجانا
فرعية في المحافظات (١) .

وعلى جميع الجهات المختصة تسهيل مهمة اللجنة في هذا الشأن
والالتزام بالمواعيد التي تحددها .

مادة ٤ - تتبع اللجنة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
والاقتصاد والتجارة الخارجية وتعرض عليه جميع أعمالها .

مادة ٥ - يراعى في مباشرة اللجنة لأعمالها السرية التامة ولا يسمح
بتداول وثائقها والاطلاع عليها لغير المختصين .

مادة ٦ - للجنة الاستعانة بأمانة فنية وإدارية لتحضير أعمالها
ويصدر بتشكيلها قرار من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
والاقتصاد والتجارة الخارجية .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٩٣ (٢٦ أبريل
سنة ١٩٧٣) .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٠١٥ لسنة ١٩٧٣ بشأن تشكيل
اللجنة الفرعية لتعويضات الحرب بوزارة الداخلية (الوقائع المصرية في
١٤/١١/١٩٧٣ - العدد ٢٥٨) .

قرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥

في شأن استيراد عربات الركوب أو الدراجات الآلية للمصابين
في العمليات الحربية واعفائها من الرسوم الجمركية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

ترر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - يجوز استيراد عربة ركوب صغيرة ذات أربعة سلندرات
أقل أو دراجة آلية مجهزة واحدة تخصص للاستخدام الشخصي لكل فرد
من أفراد القوات المسلحة أو العامين المدنيين بها الذين أصيبوا أو يصابون
في تجمعات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٣١ من
القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المناشآت والمنشآت والتأمين
والتعويض للقوات المسلحة، وتنتج عن إصابتهم شلل أو فقد أحد الأطراف أو
الذين تستدعي حالاتهم - من الفئات المشار إليها بقرار من المجلس الأعلى
العسكري المركزي تزويدهم بعربة ركوب أو دراجة آلية مجهزة .

مادة ٢ - (ملغاة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣) (٢) .

(١) الجريدة الرسمية في ٣١ يولييه سنة ١٩٧٥ - العدد ٣١ (تابع) .

(٢) صدر القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون الإعفاءات
الجمركية والذي ألغى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات
الجمركية . وقد نصت الفقرة ٩ من المادة الثانية من القانون رقم ١٨٦
لسنة ١٩٨٦ على أن تعفى من الضرائب الجمركية وبشرط المعاينة الأشياء
وسيارات الركوب الصغيرة المجهزة تجهيزاً طبياً خاصاً الواردة برسم المرضى
المعوقين وفقاً لما يصدر بتحديد قرار من وزير المالية - وهو ذات الحكم
الذي كانت تنص عليه المادة الثانية من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ قبل
الغائها .

مادة ٣ - يتحمل المصاب ثمن العربة أو الدراجة الآلية المجهزة طبيًا ومصاريف شحن وانقولون حتى ميناء انقوصون بجمهورية مصر العربية على أن يتم تحويل ثمن العربة أو الدراجة بالسعر الرسمي .

مادة ٤ - يحظر التصرف في الدراجات أو اندراجات الآلية المشار إليها في المادة (١) بأي نوع من أنواع التصرفات التقانونية لمدة خمس سنوات من تاريخ وصولها الى الأراضي المصرية ما لم تسدد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تم الاعفاء منها بالتطبيق للمادة (٢٠) .

يستثنى من شرط المادة المشار إليها بالفقرة السابقة في حالة وفاة ملاك العربة أو الدراجة الآلية .

مادة ٥ - يصدر وزير تحربية ووزير المالية كل غيما يخصه القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون (١) .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنفيذ القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ (الوقائع المصرية في ١٩٧٦/٨/٢٥ - العدد ١٩٨) وفيما يلي نصه :

مادة ١ - يعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المتعلقة بالاستيراد عربات الركوب أو الدراجات الآلية المجهزة التي تخصص للاستخدام الشخصي لأفراد القوات المسلحة أو العاملين المدنيين بها الذين أصيبوا أو يصابون في العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ونتج عن أصابتهم شلل أو فقد أحد الأطراف ، أو الذين تمتدعى حالاتهم من الفئات المشار إليها - بقرار من المجلس الأعلى العسكري العام المشكل بقرار من مدير إدارة الخدمات الطبية - تزويدهم بعربة ركوب مجهزة أو دراجة آلية مجهزة ويتم الاعفاء وفقا للإجراءات المنصوص عليها في قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ووفقا للإجراءات الآتية :

٢٩٢ تيسيرات بسبب الحرب

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ رجب سنة ١٣٩٥ (٢٦ يولييه سنة ١٩٧٥) .

(١) تقديم كتاب من السكرتارية العامة لوزارة الحربية بالبيانات المنصوص عليها في قرار السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

(ب) معاينة العربة المجهزة أو الدراجة الآلية المجهزة عند ورودها والتأكد من مطابقة مواصفاتها وتجهيزاتها للبيانات الواردة من السكرتارية العامة لوزارة الحربية مع مراعاة القيود الاستثنائية السارية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦
بتقرير بعض التيسيرات لمواطني محافظات بورسعيد والاسماعيلية
والسويس وسيناء (١، ٢)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصحراه :

مادة ١ - يعفى ممولو الضرائب بمحافظات بورسعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء من جميع الضرائب والرسوم التي استحققت أو تستحق على إيراداتهم الناتجة عن أنشطتهم التجارية والصناعية والمهن غير التجارية التي كانوا يزاولونها في تلك المحافظات وذلك من أول يناير سنة ١٩٧٨ وحتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

وتتضاعف حدود الاعفاءات المقررة بالمادتين ٤١، ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة

(١) الجريدة الرسمية في ٢٠ مايو سنة ١٩٧٦ - العدد ٢١ .
(٢) صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٩/٣/١٩٨١ - العدد ١٣) ونص على ما يأتي :
« مادة ١ - تسرى على ممولي الضرائب بمحافظة البحر الاحمر التيسيرات والاعفاءات من الضرائب والرسوم المنصوص عليها في المادتين الاولى والثانية والفقرة الاولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بعض التيسيرات لمواطني محافظات بورسعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء وذلك في الحدود وطبقا للقواعد والاحكام المقررة في تلك النصوص .

مادة ٢ - يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية » .

وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، وعلى الإيرادات الناتجة عن أنشطتهم التجارية والصناعية والمهن غير التجارية التي كانوا يزاولونها خارج تلك المحافظات ، وذلك بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في هاتين المادتين ، على أن يستمر الاعفاء مهمة تصاعد الدخل تعفى من الضريبة العامة على الإيراد المفروضة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المرتبلة وما في حكمها والأجور والكلفات المستحقة لمولى الضرائب من العاملين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات التحكم المحلي والهيئات العامة والقطاع العام بالمحافظات المشار إليها في حدود مبلغ ألف جنيه في السنة خلال المدة من ١/١/١٩٦٨ حتى ٣١/١٢/١٩٧٤ وذلك بالإضافة الى الاعفاءات المنصوص عليها في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة على الإيراد العام .

مادة ٢ - مع عدم المساس بالمستحقات الناشئة عن عقود البيع ، يعفى ممولو ضرائب الأطنان من المديونيات الحكومية وكافة الضرائب والرسوم التي استحققت أو تستحق على الأطنان الكائنة بالمحافظات المشار إليها في المادة الأولى وذلك من أول يناير سنة ١٩٦٨ وحتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

مادة ٣ - يعفى ممولو الضرائب من كافة الضرائب والرسوم المقررة على العقارات المبنية الكائنة بالمحافظات المشار إليها بالمادة الأولى المستحقة على تلك العقارات وذلك من أول يناير سنة ١٩٦٨ وحتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

ويتجاوز عما لم يحصل من مبالغ مقابل استهلاك المياه والامساره المستحقة على مؤجرى أو مستأجرى تلك العقارات خلال مدة من ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ وحتى نهاية سنة ١٩٧٤ بما لم تكن مؤجرة للوحدات الادارية بالحكومة أو القطاع العام .

مادة ٤ - (١) يكون توزيع اعباء القيمة الاجبارية للمستحقة لمؤجري العقارات المبنية المشار اليها بالمدّة السابقة عن المدّة من ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ وحتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٧٤ طبقا للقواعد الآتية :

(أ) . يؤدّى المستأجرون غير الخاضعين لأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون ٢١ لسنة ١٩٧٠ ، ٢٥٪ من القيمة الاجبارية مقسطة على ثمانية وأربعين قسطا شهريا تبدأ من أول يناير سنة ١٩٧٦ ، وفي حالة اخلاء العين تؤدّى القيمة الاجبارية كاملة ، وعلى المؤجر أن يرد الى المستأجر من أشخاص القطاع الخاص ما عساه قد حصل عليه من زيادة على هذه النسبة عن المدّة من تاريخ التهجير حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، وذلك على أقساط شهرية . ولمدد مساوية للمدة التي استغقت عنها تلك الزيادة على أن تعويض الدولة المؤجرين من أشخاص القطاع الخاص عن المدّة المذكورة بما يعادل ربع القيمة الاجبارية أو التسلفة التي حصلوا عليها من الغرف التجارية أيهما أكبر على أن يتحمل المؤجرون باقى القيمة الاجبارية (١) .

(١) الفقرة الاخيرة مضافة بالمادة الاولى من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية في ١٧/٦/١٩٨٢ - العدد ٢٤) كما نص في مادته الثانية على أن يعجل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ .

(١) صدر قرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٩ بشروط واوضاع واجراءات تعويض مؤجري العقارات المبنية تنفيذا للمادة الرابعة من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بعض التيسيرات لمواطني محافظات بورسعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء (الوقائع المصرية في ١٧/٩/١٩٨٠ - العدد ٢١٤) ونص في مادته الاولى على أن تصرف اعانة مالية لمؤجري العقارات المبنية من أشخاص القطاع الخاص المشار اليهم بالمادة الرابعة (أ) من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه عن المدّة من تاريخ التهجير حتى تاريخ تدهم عقاراتهم أو حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٧٤ أيهما أقرب وذلك بما يعادل ربع القيمة الاجبارية للعقار أو التسلفة التي حصلوا عليها من الغرفة التجارية أيهما أكبر .

(ب) يعفى المستأجرون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٠ من سداد القيمة الإيجارية ، على أن تعوض الدولة المؤجرين من أشخاص القطاع الخاص بما يعادل نصف القيمة الإيجارية أو السلفة التي حصلوا عليها من الغرف التجارية أيهما أكبر ، وذلك حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، مع عدم استرداد ما يكون قد دفع من قيمة إيجارية من ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ حتى تاريخ التهجير .

(ج) تحسب القيمة الإيجارية في البندين السابقين على أساس قيمتها الدفترية أو الأجرة المحددة قانوناً أو الأجرة الاتفاقية أيهما أقل .
وتسرى أحكام هذه المادة على وحدات العقارات التي تهدمت بعد يونيو سنة ١٩٦٧ حتى تاريخ تهديمها فقط .

على أنه بالنسبة لمحافظةى سيناء يكون حساب القيمة الإيجارية للعقارات المبنية المشار إليها من تاريخ التهجير وحتى تاريخ تهديم العقار

كما صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٥ بشروط وأوضاع وإجراءات تفويض مؤجزي العقارات المبنية بمحافظتى سيناء .
(الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٨/٣١ - العدد ١٩٥) ، المعدل بالقرار ٣٣٣ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٤/١ - العدد ٧٨) . ونص فى مادته الأولى على ما يأتى :

مع عدم الإخلال بأحكام القرار الوزارى رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه تصرف إعانة مالية لمؤجزي العقارات المبنية بمحافظتى سيناء من أشخاص القطاع الخاص المحددين بالسادة الرابعة / ١ من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه والفقرة الأخيرة منها المضافة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٢ - من المدة من تاريخ التهجير حتى تاريخ تهديم العقار ، أما فى حالة عدم تهديم العقار فيكون حساب القيمة الإيجارية حتى تاريخ عودة الإدارة المصرية للمنطقة محل العقار ويكون ذلك بما يعادل ربع القيمة الإيجارية للعقار أو السلفة التى حصلوا عليها من الغرفة التجارية أيهما أكبر .

أمّا في حالة عدم تهمد العقار فيكون حساب القيمة الإيجارية حتى تاريخ عودة الإدارة المصرية للمنطقة محل العقار .

مادة ٥ - يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق من إعانات أو مبالغ مقسطة للمهجرين بموازنة الطوارئ بوزارة الشؤون الاجتماعية ، كما يتم التجاوز عما سبق صرفه بدون وجه حق من إعانات شهرية أو مقابل تهجير بموازنة الطوارئ ، كما يتم إعفاء المهجرين من سداد قيمة أقساط الأسمر المنتجة التي لم يتم تحصيلها ، ويعتبر صحيحا كل ما تم صرفه في رغبة شئون المهجرين اعتبارا من ١٩٦٧/٦/٥ حتى تاريخ صدور هذا القانون .

مادة ٦ - يتجاوز عن تحصيل ما يؤد من الغرامات الإدارية والمبالغ الإضافية وقوائد التأجير المستحقة للدولة ، والهيئات العامة والمؤسسات العامة على مواطني المحافظات المشار إليها بالمادة الأولى حتى نهاية سنة ١٩٧٤ كما يتجاوز عن تحصيل ما لم يؤد من اشتراكات التأمينات الاجتماعية والمبالغ الأخرى المنصوص عليها في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المسمى بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالنسبة لأصحاب الأعمال والعمال المستقبين في تلك المحافظات من ٥ يونية ١٩٦٧ حتى نهاية ديسمبر ١٩٧٤ .

وتنقسط الاشتراكات التي كانت مستحقة على أصحاب الأعمال أو العاملين لديهم عن المدة السابقة على ٥ يونية ١٩٦٧ على أقساط شهرية لمدة عشر سنوات تبدأ من يناير ١٩٧٦ .

مادة ٧ - تستمر التيسيرات المقررة للمهجرين من مواطني

محافظات القناة وسيناء الشاغلين للمساكن المملوكة للحكومة والقطاع العام ووحدات الادارة المحلية وذلك بسداد نصف القيمة الاجبارية طول فترة التهجير ونحين العودة الشاملة الى المحافظات المذكورة ، وذلك اذا تدم المهجر مستندات قاطعة خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون فثبت أنه كان مالكا أو مستأجرا لوحدة سكنية قبل التهجير بمحافظات القناة ولا يتوافر له حاليا مسكن فيها ، أو أن عودته الى سيناء لم تقيس بعد ، ولا يتوفر له مسكن في محافظات القناة أو سيناء. فإذا انقضى الأجل المنصوص عليه في هذه المادة دون اثبات ذلك فقد المهجر الحق في استمرار التيسير المشار اليه .

أما المهجرون الشاغلون للمساكن المشار اليها الذين يضطرون للبقاء في أماكن التهجير لأسباب اقتصادية أو اجتماعية فتحصل منهم القيمة الاجبارية بالكامل .

وتلغى عقود الإيجار المبرمة عن المساكن المذكورة اذا ثبت للجهة الادارية المختصة ان المهجر قد قام بأحد التصرفين الآتين :

- (أ) تأجير المسكن من الباطن وفي هذه الحالة يجري عقد اجارة جديد مع شاغلي المسكن مع سداد القيمة الاجبارية بالكامل .
(ب) إغلاق المسكن لمدة شهرين متتاليين بعد تاريخ العمل بهذا القانون ، وثبت أنه قد توفر له مسكن في محافظته الأصلية .

مادة ٨ - - يعنى المهجرين من سداد الاجارات المستحقة عليهم من شغلهم للمساكن الحكومية أو المملوكة للقطاع العام والبيئات العامة خارج المحافظات المذكورة في المادة الأولى من هذا القانون ، المتأخرة عليهم حتى نهاية ديسمبر ١٩٧٤ .

مادة ٩ - - يلغى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٤ بتقرير بعض التيسيرات لمواطني محافظات القناة وسيناء .

تيسيرات بسبب الحرب ٢٩٩

مادة ١٠ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القانون وإصدار القرارات اللازمة لذلك (١) .

مادة ١١ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ جمادى الأولى سنة ١٣٩٦ (٨ مايو سنة ١٩٧٦) .

(١) صدر قرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ٥٦١ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل اللجان المخطط بها تنفيذ أحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ (الوقائع المصرية في ١٩٧٧/١/٢٣ - العدد ٢٠) .

قانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦
بشأن منح اعانات العاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة
ومحافظات القناة (١ ، ٢) .

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٠٪ من الراتب الأصلي الشهري لأبناء سيناء وقطاع غزة من العاملين المدنيين الخاضعين لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكادرات خاصة أو العاملين بالمنشآت الخاضعة لأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، وكذا العاملين بالجمعيات التعاونية الذين كانوا يخدمون بهذه المناطق في ٥ من يونية سنة ١٩٦٧ وذلك بعد أدنى قدره ثلاثة جنيهات .

مادة ٢ - تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الأصلي الشهري لمن كانوا يعملون حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين عادوا إليها أو الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المصيفة من العاملين المدنيين الخاضعين لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكادرات خاصة أو العاملين في المنشآت الخاضعة

(١) الجريدة الرسمية في ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٦ - العدد ٣٧ (تابع) .

(٢) نصت المادة ١٥ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات على أن « لا تـمـس الأحكام المنصوص عليها في المادتين الثانية والرابعة من هذا القانون باعانة التهجير المستحقة وفقا لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ » .

تيسيرات بسبب الحرب ٣٠١

لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات اتقضية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، وكذا العاملين بالجمعيات التعاونية وذلك بحد أقصى قدره عشرون جنيها ويحد أدنى قدره خمسة جنيهات .

وتستهلك هذه الإعانة مما يحصل عليه العاملون بمحافظتي بورسعيد والاسماعيلية بعد أول يناير سنة ١٩٧٦ من نصف العلاوات الدورية أو علاوات الترقية أو أية تسويات تترتب عليها زيادة في المرتب الأصلي ، فإذا لم يحصل العامل على أية زيادة في المرتب خلال أية سنة تستهلك الإعانة بواقع خمس قيمتها الأصلية .

على أنه بالنسبة إلى من يعملون بمحافظة السويس ، فيبدأ الاستهلاك من هذه الإعانة طبقا للقواعد السابقة اعتبارا من التاريخ الذي يحدده بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

مادة ٣ - تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من قيمة المعاش الشهري للمحالفين إلى المعاش من العاملين المدنيين من أبناء سيناء وقطاع غزة الذين عادوا أو يعودون إلى هذه المناطق ، وذلك بحد أقصى قدره عشرون جنيها ويحد أدنى قدره خمسة جنيهات ، اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٦ أو تاريخ عودتهم إلى المناطق المذكورة بحسب الأحوال ، على أن تستهلك هذه الاعانة بواقع خمس قيمتها الأصلية سنويا اعتبارا من التاريخ الذي يحدده بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

مادة ٤ - تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من قيمة المعاش الشهري للمحالفين إلى المعاش من العاملين المدنيين بمنطقة القناة الذين عادوا أو تعود أسرهم إلى هذه المنطقة بحد أقصى قدره عشرون جنيها ويحد أدنى قدره خمسة جنيهات ، اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٦ أو من تاريخ

٣٠٢ تيسيرات بسبب الحرب

عودة أسرهم الى المنطقة بحسب الأحوال ، على أن تستهلك هذه الاعانة بواقع خمس قيمتها الأصلية سنويا اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٧ بالنسبة الى محافظتي بورسعيد والإسماعيلية ، ومن التاريخ انذى يحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بالنسبة الى محافظة السويس •

مادة ٥ - لا يجوز الجمع بين الاعانة المنصوص عليها في المادتين (١) ، (٢) من هذا القانون ، وبين مكافأة الميدين المقررة للعاملين المدنيين بالخدمات المسلحة •

مادة ٦ - لا يجوز نقل العاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة ومنطقة القناة الذين يعملون في هذه المناطق الى جهات أخرى حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ ، ويترتب على النقل بعد هذا التاريخ وقف صرف الاعانة الشهرية المنصوص عليها في المادتين (١) ، (٢) من هذا القانون اعتبارا من أول أشهر التالي لتاريخ النقل •

مادة ٧ - لا يجوز صرف الاعانات المنصوص عليها في هذا القانون الى العاملة أو المحالة الى الماشات المتروكة ممن يتقاضى أيا من هذه الاعانات •

مادة ٨ - تتحمل الخزنة العامة بالمبالغ التي تصرف طبقا للمادتين ٣ ، ٤ من هذا القانون •

تتصل وحدات القطاع الخاص ونجميات التعاونية المشار اليها في المادتين ١ ، ٢ بالأعباء المترتبة على سريان هذا القانون •

مادة ٩ - تعفى الاعانات المنصوص عليها في هذا القانون من جميع الضرائب والرسوم المقررة على الأجور والمرتبات وما في حكمها ، ولا يسرى في شأن هذه الاعانات الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة

تيسيرات بسبب الحرب ٢٠٢

١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الاضائية والتعويضات التي تمنح للمدنيين والعسكريين * ولا ندخل هذه الاعانات في حساب الأجر المنصوص عليه في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ *

مادة ١٠ - يصدر بتحديد من يعتبر من أبناء سيناء وقطاع غزة ومنطقة القناة د.ر.ر. دن رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الشؤون الاجتماعية (١) *

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٣٦ لسنة ١٩٧٧ بتحديد من يعتبر من أبناء سيناء وقطاع غزة ومنطقة القناة (الجريدة الرسمية في ١٠/١٩٧٧ - العدد ٤٣) ونص على ما يأتي :

« مادة ١ - يعتبر من أبناء سيناء وقطاع غزة في تطبيق المادتين (١) ، (٢) من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه العاملون الذين تواجدوا في هاتين المنطقتين وكانوا يخدمون بهما في الخامس من يونيه سنة ١٩٦٧ وعادوا منهما بسبب العدوان للعمل في جهات أخرى خارج هاتين المنطقتين ولم ينقلوا منهما خلال الفترة اللاحقة لتاريخ العدوان وحتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ *

مادة ٢ - يعتبر من أبناء سيناء وقطاع غزة ومنطقة القناة في حكم المادة (٦) من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه العاملون الذين تواجدوا في تلك المناطق وكانوا يخدمون بها في الخامس من يونيه سنة ١٩٦٧ ولم يبدوا رغبة في النقل خلال السنة السابقة على هذا التاريخ متى توافر في شأنهم أحد الشروط الآتية :

١ - أن يكون الشخص من مواليد إحدى هذه المناطق أو مولوداً لأب مقيم في إحداها ويثبت ذلك من بيانات البطاقة العائلية أو الشخصية أو بشهادة إدارية معتمدة *

٢ - أن يكون الشخص متزوجاً ممن يعتبر في حكم القرار من أبناء هذه المناطق *

٣ - أن يكون مالكا لعقار يقع في إحدى المناطق التي تم التهجير أو العودة منها *

٤ - أن يكون الشخص قد استمر في عمله في هذه المناطق أكثر من سبع سنوات متصلة سابقة على شهر يونيه سنة ١٩٦٧ *

٣٥٤ تيسيرات بسبب الحرب

مادة ١١ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٧٦ .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ رمضان سنة ١٣٩٦ (٢ سبتمبر سنة ١٩٧٦) .

٥ - أن يكون الشخص من العاملين بالجهاز الإداري للدولة أو بأحدى الهيئات العامة أو وحدات القطاع العام أو الجمعيات التعاونية أو المنشآت الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والتي لها نشاط مرتبط بصفة أصلية بأحدى هذه المناطق ويصدر بتحديد هذه الجهات قرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٣ - تشكل بقرار من وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية لجنة يعهد إليها بالانتراف على تنفيذ أحكام هذا القرار .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برياسة مجلس الوزراء في أول ذى القعدة سنة ١٣٩٧ (١٣ أكتوبر سنة ١٩٧٧) « .

قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١

بشان اعفاء تجار البحر وصغار الحرفيين من القنائة من أرصدة

القروض المستحقة عليهم لبنك ناصر الاجتماعى (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعفى تجار البحر (البموطية) وصغار الحرفيين بمحتفظات القناة والسابق منهم قروضا من بنك ناصر الاجتماعى لمباشرة نشاطهم بعد عودة الحياة الطبيعية لادن القناة من أرصدة القروض المشار إليها .
وتتولى الخزانة العامة سداد أرصدة القروض المنصوص عليها فى هذا القانون لبنك ناصر الاجتماعى .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويحمل به من اليوم اقتال لتاريخ نشره .

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٣ رجب سنة ١٤٠١ (٢٧ مايو سنة ١٩٨١) .

(١) الجريدة الرسمية فى ٤ مايو سنة ١٩٨١ - العدد ٢٣ .

(م ٢٠ - موسوعة مصر ج ١٣)

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					٩
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

ثقافة

(فنون وآداب)

- القسم الأول - في حماية حق المؤلف .
- القسم الثاني - في جوائز الدولة للإنتاج الفكري والابداع الفنى .
- القسم الثالث - في نقابة الفنانين التشكيليين .
- القسم الرابع - في المجلس الاعلى للثقافة .
- القسم الخامس - في اكااديمية الفنون .
- القسم السادس - في الاتحادات الثقافية .
- القسم السابع - في تشريعات ثقافية متفرقة .
- القسم الثامن - في الاتفاقات الثقافية الدولية .

القسم الأول

في حماية حق المؤلف

القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤
بإصدار قانون حماية حق المؤلف (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة ، وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٤ ،

وعلى مسأ إرتاء مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأي مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تسرى أحكام القانون المرافق لهذا على حماية حقوق المؤلفين ويُلغى كل ما كان مخالفا لأحكامه .

مادة ٢ - على وزراء العدل والداخلية والمعارف انعمومة كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ شوال سنة ١٣٧٣ (٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤) .

(١) الوقائع المصرية في ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤ - العدد ٤٩ مكرر .

قانون حماية حق المؤلف

الباب الأول

في المصنفات التي يحمي مؤلفوها

مادة ١ - يتمتع بحماية هذا القانون مؤلفوا المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم أيا كان نوع هذه المصنفات أو طريقة التعبير عنها أو أهميتها أو الغرض من تصنيفها .

ويعتبر مؤلفا الشخص الذي نشر المصنف منسوباً إليه سواء كان ذلك بذكر اسمه على المصنف أو بأي طريقة أخرى إلا إذا قام الدليل على عكس ذلك .

ويسرى هذا الحكم على الاسم المستعار بشرط ألا يقوم أدنى شك في حقيقة شخصية المؤلف .

مادة ٢ - تشمل هذه الحماية بصفة خاصة مؤلفي :

المصنفات المكتوبة .

المصنفات الداخلة في فنون الرسم والتصوير بالخطوط أو الألوان أو الخفر أو النقش أو المعازاة .
المصنفات التي تلقى شفوياً كالخطبات والخطب والمواظع ومثلها مماثلها .

المصنفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية .

المصنفات الموسيقية سواء اقتترنت بالألفاظ أو لم تقترن بها .
المصنفات انثوغرافية والسينمائية .

الخرائط الجغرافية والمخطوطات (الرسوم الكروكية) .

المصنفات الجسميّة المتعلّقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا أو العلوم .
المصنفات التي تؤدي بحركات أو خطوات وتكون ممّدة ماديا
للأخراج .
المصنفات المتعلّقة بالفنون التطبيقية .

المصنفات التي تعدّ خصيصا أو تدّاع بواسطة الإذاعة اللاسلكية
أو التليفزيون .

وتشمل الحماية بوجه عام مؤلفي المصنفات التي يكون مظهر التعبير
عنها الكتابة أو الصوت أو الرسم أو التصوير أو الحركة .
وتشمل الحماية كذلك عنوان المصنف إذا كان متميزا بطابع ابتكاري
ولم يكن لفظا جاريا للدلالة على موضوع المصنف .

مادة ٣ - يتمتع بالحماية من قام بترجمة المصنف الى لغة أخرى
أو بتحويله من لون من ألوان الآداب أو الفنون أو العلوم الى لون آخر
أو من قام بتلخيصه أو بتحويله أو بتعديله أو بشرحه أو بالتعليق عليه
بأى صورة تظهره في شكل جديد وذلك كله مع عدم الإخلال بحقوق مؤلف
المصنف الأصلي .

على أن حقوق مؤلف المصنف الفوتوغرافي لا يترتب عليها منع الغير
من التقاط صور جديدة للشيء المصور وأو أخفت هذه الصور الجديدة
من ذات المكان وبصفة عامة في ذات الظروف التي أخفت فيها الصورة
الأولى .

مادة ٤ - مع عدم الإخلال بمحكم المادة ١٩ لا تشمل الحماية :

(أولا) المجموعات التي تتنظم مصنفات عدة كمختارات الشاعر والنثر
والموسيقى وغيرها من المجموعات وذلك مع عدم المساس بحقوق مؤلف
كل مصنف .

(ثانياً) مجموعات المصنفات التي آلت إلى الملك العام .

(ثالثاً) مجموعات الوثائق الرسمية كنصوص القوانين والمراسيم والوائح والاتفاقات الدولية والأحكام القضائية وسائر الوثائق الرسمية .

ومع ذلك يتمتع مجموعات سالفة الذكر بالحماية إذا كانت متميزة بسبب يرجع إلى الابتكار أو الترتيب أو أي مجهود شخصي آخر يستحق الحماية .

الباب الثاني في حقوق المؤلف

الفصل الأول أحكام عامة

مادة ٥ - للمؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنفه وفي تعيين طريقة هذا النشر .

وله وحده الحق في استغلال مصنفه مادياً بأية طريقة من طرق الاستغلال ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن كتابي سابق منه أو ممن يخلفه .

مادة ٦ - لا يتضمن حق المؤلف في الاستغلال :

(أولاً) نقل المصنف إلى الجمهور مباشرة بذية صورة وخاصة بأحدى الصور الآتية :

التلاوة العلنية أو التوقيع الموسيقى أو التمثيل المسرحي أو العرض العلني أو الإذاعة اللاسلكية للكلم أو الصوت أو للصور أو للعرض بواسطة

الآفانوس السحري أو السينما أو نقل الإذاعة اللاسلكية بواسطة مكبر الصوت أو بواسطة لوحة التليفزيون بعد وضعها في مكان عام .

(ثانياً) نقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صور منه تكون في متناول الجمهور ويتم هذا بصفة خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم أو الحفر أو التصوير الفوتوغرافي أو الصب في قوالب أو بآلة طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق إنشراح الفوتوغرافي أو السينمائي .

مادة ٧ - للمؤلف وحده لإدخال ما يرى من التعديل أو التحوير على مصنفه .

وله وحده الحق في ترجمته إلى لغة أخرى .

ولا يجوز لغيره أن يبأشر شيئاً من ذلك أو أن يبأشر صورة أخرى من الصور المنصوص عليها في المادة الثالثة إلا بإذن كتابي منه أو ممن يخلقه .

مادة ٨ - تتمتع حماية حق المؤلف وحق من ترجمه إلى لغة أجنبية أخرى في ترجمة ذلك المصنف إلى اللغة العربية إذا لم يبأشر المؤلف أو المترجم هذا الحق بنفسه أو بواسطة غيره في مدى خمس سنوات من تاريخ أول نشر للمصنف الأصلي أو المترجم .

مادة ٩ - للمؤلف وحده الحق في أن ينسب إليه مصنفه وفي أن يدفع أي اعتداء على هذا الحق وأنه كذلك أن يمنع أي حذف أو تغيير في مصنفه .

على أنه إذا حصل الحذف أو التغيير في ترجمة المصنف مع ذكر ذلك فلا يكون للمؤلف الحق في منعه إلا إذا أغفل المترجم الإشارة إلى مواطن الحذف أو التغيير أو ترتيب على الترجمة مساس بسمعة المؤلف ومكانته الفنية .

مادة ١٠ - لا يجوز الحجز على حق المؤلف ولا يجوز الحجز على نسخ المصنف الذي تم نشره ولا يجوز الحجز على المصنفات التي يموت صاحبها قبل نشرها ما لم يثبت بصفة قاطعة أنه استهدف نشرها قبل وفاته .

مادة ١١ - ليس للمؤلف بعد نشر مصنفه أن يمنع إيقاعه أو تمثيله أو الفاء في اجتماع عائلي أو في جمعية أو منتدى خاص أو مدرسة ما دام لا يحصل في نظير ذلك رسم أو مقابل مالي .

ولموسيقى القوات العسكرية وغيرها من الفرق التابعة للدولة أو الأشخاص العامة الأخرى الحق في إيقاع المصنفات من غير أن تلزم بدفع أي مقابل عن حق المؤلف ما دام لا يحصل في نظير ذلك رسم أو مقابل مالي .

مادة ١٢ - إذا قام شخص بعمل نسخة واحدة من مصنف ثم نشره وذلك لاستعماله الشخصي المحض فلا يجوز للمؤلف أن يمنع من ذلك .

مادة ١٣ - لا يجوز للمؤلف بعد نشر المصنف حظر التخطيلات والامتصاص القصيرة إذا قصد بها النقد أو المناقشة أو الأخبار ما دامت تشير إلى المصنف واسم المؤلف إذا كان معروفا .

مادة ١٤ - لا يجوز للمصنف أو النشرات الدورية أن تتقل المتعلات العلمية أو الأدبية أو الفنية أو الروايات المفسلة والقصص الصغيرة التي تنشر في المصنف والنشرات الدورية الأخرى دون موافقة مؤلفيها .

ولكن يجوز للمصنف أو النشرات الدورية أن تنشر مقتبسا أو مختصرا أو بياناً موجزا من المصنفات أو الكتب أو الروايات أو القصص بغير إذن من مؤلفيها وبغير انتفاء اللذة المنصوص عليها بالمادة الثامنة من هذا القانون .

ويجوز للصحف أو المنشورات الدورية أن تنقل المقالات الخاصة بالمناقشات السياسية أو الاقتصادية أو العلمية أو الدينية التي تشغل الرأي العام في وقت معين ما دام لم يرد في الصحيفة ما يحظر النقل صراحة .

ولا تشمل الحماية المقررة في هذا القانون الأخبار اليومية والحوادث المختلفة التي لها طبيعة الأخبار العادية . ويجب دائماً في حالة النقل أو نشر اقتباس أو غيره مما ذكر بالفقرات السابقة ذكر المصدر بصفة واضحة واسم المؤلف إن كان قد وقع مؤلفه .

مادة ١٥ - يجوز دون إذن المؤلف أن ينشر ويذاع على سبيل الأخبار الخطب والمحاضرات والأحاديث التي تلقى في الجلسات العلنية للهيئات التشريعية والإدارية والاجتماعات العلمية والأدبية والفنية والسياسية والاجتماعية وتندبني ما دامت هذه الخطب والمحاضرات والأحاديث موجهة إلى العامة .

ويجوز أيضاً دون إذن منه نشر ما يلقي من مرافعات قضائية علنية في حدود القانون .

مادة ١٦ - في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين يكون للمؤلف وحده الحق في نشر مجموعات خطبه أو مقالاته .

مادة ١٧ - في الكتب للدراسية وفي كتب الأدب والتاريخ والعلوم والفنون بياح .

(أ) نقل مقتطفات قصيرة من المصنفات التي سبق نشرها .

(ب) نقل المصنفات التي سبق نشرها في الفنون التخطيطية أو المجسمة أو الفوتوغرافية بشرط أن يقصر النقل على ما يلزم لتوضيح المكنون .

ويجب في جميع الأحوال أن يذكر بوضوح المصادر المنقول عنها وأسماء المؤلفين .

مادة ١٨ - بعد وفاة المؤلف يكون لورثته وحدهم الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المالى المنصوص عليها في المواد ٥ و ٦ و ٧ . فإذا كان المصنف عملا مشتركا وفقا لأحكام هذا القانون ومات أحد المؤلفين بلا وارث فإن نصيبه يؤول الى المؤلفين المشتركين وخلفهم ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك .

ومع ذلك يجوز للمؤلفين أن يبين أشخاصا بالذات من الورثة أو غيرهم ليكون لهم حقوق الاستغلال المالى المشار اليه في الفقرة السابقة ولا يجوز المؤلف في ذلك التقدير الذى يجوز فيه الوصية .

مادة ١٩ - اذا مات المؤلف قبل أن يقرر نشر مصنفه انتقل حق تقرير النشر الى من يخفونه وفقا لأحكام المادة السابقة .

ولهؤلاء وحدهم مباشرة حقوق المؤلف الأخرى المنصوص عليها في بندرة الأولى من المادة ٧ والمادة ٩ .

على أنه اذا كان المؤلف قد أوصى بمنع النشر أو بتعيين موعد له أو بأى أمد آخر وجب تنفيذ ما أوصى به .

مادة ٢٠ - مع عدم الاخلال بحكم المادة الثامنة تقتضى حقوق الاستغلال المالى المنصوص عليها في المواد ٥ و ٦ و ٧ بمضى خمسين سنة على وفاة المؤلف . وعلى أنه بالنسبة للمصنفات الفوتوغرافية والسينمائية التى لا تكون مصطبغة بطابع انشائى واقتصر فيها على مجرد نقل المناظر نقلا آليا فتتقضى هذه الحقوق بمضى خمسة عشر عاما تبدأ من تاريخ أول نشر للمصنف .

وتحسب المدة في المصنفات المشتركة من تاريخ وفاة آخر من يتي حيا من المشتركين .

وتحسب هذه المدة من تاريخ النشر اذا كان صاحب الحق شخصا متويا عاما أو خاصا .

مادة ٢١ — تبدأ مدة الحماية البينة في الفقرة الأولى من المسادة السابقة بالنسبة للمصنفات التي تنشر غفلا من اسم المؤلف أو باسم مستعار من تاريخ نشرها ما لم يكشف المؤلف عن شخصيته خلالها فتبدأ مدة الحماية من تاريخ الوفاة .

مادة ٢٢ — تصب مدة الحماية بالنسبة الى المصنفات التي تنشر لأول مرة بعد وفاة المؤلف من تاريخ وفاته وذلك مع عدم الاخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة العشرين من هذا القانون .

مادة ٢٣ — اذا لم يباشر الورثة أو من يخلف المؤلف الحقوق المنصوص عليها في المادتين ١٨ و ١٩ ورأى وزير المعارف العمومية أن الصالح العام يقتضى نشر المصنف فله أن يطلب الى خلف المؤلف نشره بكتاب مومي عليه مصحوب بعظم الوصول . فاذا انقضت ستة أشهر من تاريخ الطلب ولم يباشروا النشر فللوزير مباشرة الحقوق المذكورة بعد استصدار أمر بذلك من رئيس محكمة القاهرة الابتدائية ويعرض خلف المؤلف في هذه الحالة تعويضا عادلا .

مادة ٢٤ — في الأحوال التي تبدأ فيها مدة الحماية محسوبة من تاريخ نشر المصنف وفقا لأحكام هذا القانون يتخذ أول نشر للمصنف مبدءا لحساب المدة بغض النظر عن إعادة النشر الا اذا أدخل المؤلف على مصنفه عند الاعادة تعديلات جوهرية بحيث يمكن اعتباره مصنفًا جديداً .

فاذا كان المصنف يتكون من عدة أجزاء أو مجلدات نشرت منفصلة وعلى فترات فيعتبر كل جزء أو مجلد مصنفًا مستقلا على حساب المدد .

الفصل الثمانى

أحكام خاصة ببعض المصنفات

مادة ٢٥ - إذا اشترك عدة أشخاص فى تأليف مصنف بحيث لا يمكن فصل نصيب كل منهم فى العمل المشترك اعتبر الجميع أصحاب المصنف بالتساوى فيما بينهم إلا إذا اتفق على غير ذلك وفى هذه الحالة لا يجوز لأحدهم مباشرة الحقوق المترتبة على حق المؤلف إلا باتفاق جميع المؤلفين المشتركين فإذا وقع خلاف بينهم يكون الفصل فيه من اختصاص المحكمة الابتدائية وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ من هذا القانون . ونقل من المشتركين فى التأليف الحق فى رفع الدعاوى عند وقوع أى اعتداء على حق المؤلف .

مادة ٢٦ - إذا كان اشترك كل من المؤلفين يندرج تحت نوع مختلف من الأبن فلأن كل منهم الحق فى استغلال الأجزاء التى يساهم به على حدة بشرط ألا يضر ذلك باستغلال المصنف المشترك ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٢٧ - المصنف الجماعى هو المصنف الذى يشترك فى وضعه جماعة بتوجيه شخص طبيعى أو معنوى يتكفل بنشره تحت إدارته وبإساره ويندمج عمل المشتركين فيه فى الهدف العام الذى قصد إليه هذا الشخص انطبعى أو المعنوى بحيث لا يمكن فصل عمل كل من المشتركين وتمييزه على حدة .

ويعتبر الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى وجه ابتكار هذا المصنف ونظمه مؤلفا ويكون له وحده الحق فى مباشرة حقوق المؤلف .

مادة ٢٨ - فى المصنفات التى تحمل اسما مستعارا أو التى لا تحمل اسم المؤلف يعتبر أن الناشر لها قد فوض من المؤلف فى مباشرة الحقوق

المقررة في هذا القانون ما لم ينصب المؤلف وكيلًا آخر أو يعلن شخصيته ويثبت صفته .

مادة ٢٩ - في حالة الاشتراك في تأليف مصنفات الموسيقى الغنائية يكون لمؤلف الشطر الموسيقى وحده الحق في الترخيص بالأداء العلني للمصنف كله أو بتنفيذه أو بثوره أو بعمل نسخ منه مع عدم الإخلال بحق مؤلف الشطر الأدبي . ويكون لمؤلف الشطر الأدبي الحق في نشر الشطر الخاص به وحده على أنه لا يجوز له التصرف في هذا الشطر ليكون أساسا لمصنف موسيقى آخر ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٣٠ - في المصنفات التي تنفذ بحركات مصحوبة بالموسيقى وفي الاستعراضات المصحوبة بموسيقى وفي جميع المصنفات المشابهة يكون لمؤلف الشطر غير الموسيقى الحق في الترخيص بالأداء العلني للمصنف المشترك كله أو بتنفيذه أو بعمل نسخ منه ويكون لمؤلف الشطر الموسيقى حق التصرف في الموسيقى وحدها بشرط ألا يستعمل في مصنف مشابه للمصنف المشترك ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٣١ - يعتبر شريكا في تأليف المصنف السينمائي أو المصنف المعد للإذاعة اللاسلكية أو التلفزيون :

(أولا) مؤلف السيناريو أو صاحب الفكرة المكتوبة للبرنامج الإذاعي أو التلفزيوني .

(ثانيا) من قام بتحرير المصنف الأدبي الموجود بشكل يجعله ملائما لنقل السينمائي .

(ثالثا) مؤلف الحوار .

(رابعا) واضح الموسيقى إذا قام بوضعها خضيمًا للمصنف السينمائي .

(خلاصاً) المخرج إذا بسط رقابة فنية وقام بمعمل ايجابي من
الناحية الفكرية لتحقيق المصنف السينمائي .

وإذا كان المصنف السينمائي أو المصنف المعد للاذاعة اللاسلكية أو
التليفزيون هيساً أو مستخرجاً من مصنف آخر سابق عليه يعتبر مؤلف
هذا المصنف السابق مشتركاً في المصنف الجديد .

مادة ٣٢ - مؤلف السيناريو ولم تـام بتحرير المصنف الأدبي
ولؤلف الحوار وللمخرج مجتمعين الحق في عرض المصنف السينمائي أو
المعد للاذاعة اللاسلكية أو التليفزيون رغم معارضة واضح المصنف الأدبي
الأصلي أو واضع الموسيقى وذلك مع عدم الإخلال بحقوق المعارض المدنية
على الإستمرار في التأليف .

ولؤلف الشطر الأدبي أو الشطر الموسيقي الحق في نشر مصنفه
بطريقة أخرى غير السينما أو الاذاعة اللاسلكية أو التليفزيون ما لم
يتفق على غير ذلك .

مادة ٣٣ - إذا امتنع أحد المشتركين في تأليف مصنف سينمائي أو
مصنف معد للاذاعة أو التليفزيون عن القيام باتمام ما يخصه من العمل
فلا يترتب على ذلك منع باقي المشتركين من استعمال الجزء الذي أنجزه
وذلك مع عدم الإخلال بما للممتنع من حقوق ترتبة على اشتراكه في
التأليف .

مادة ٣٤ - يعتبر منتجاً للمصنف السينمائي أو الاذاعي أو التليفزيوني
الشخص الذي يتولى تحقيق الشريط أو يتحمل مسؤولية هذا التحقيق
ويضع في متناول مؤلفي المصنف السينمائي أو « الإذاعي » أو « التليفزيوني »
الوسائل المادية والمالية الكفيلة بافتاح المصنف وتحقيق اخراجه .

ويعتبر المنتج دائماً ناشر المصنف السينمائي ويكون له كافة حقوق
الناشر على الشريط وعلى نسخه .

ويكون المنتج طول مدة استغلال الشريط المتفق عليها نائباً عن مؤلفي المصنف السينمائي وعن خلفهم في الاتفاق على عرض الشريط واستغلاله دون الإخلال بحقوق مؤلفي المصنفات الأدبية أو الموسيقية المكتسبة له ذلك ما لم يتفق على خلافه .

مادة ٣٥ - للهيئات الرسمية المنوط بها الإذاعة اللاسلكية الحق في إذاعة المصنفات التي تعرض أو توقع في المسارح أو في أي مكان عام آخر وعلى مديري هذه الأماكن تمكين هذه الهيئات عن ترتيب الوسائل الفنية اللازمة لهذه الإذاعة .

وعلى هذه الهيئات إذاعة اسم المؤلف وعنوان المصنف ودفع تعريض عادل للمؤلف أو لخلفه ولستغل المكان الذي يذاع منه المصنف إذا كان لذلك مقتضى .

مادة ٣٦ - لا يحق لمن قام بعمل صورة أن يعرض أو ينشر أو يوزع أصل الصورة أو نسخاً منها دون إذن الأشخاص الذين قام بتصويرهم ما لم يتفق على غير ذلك ولا يسرى هذا الحكم إذا كان نشر الصورة قد تم بمناسبة حوادث وقعت علناً أو كانت تتعلق برجال رسميين أو أشخاص يتمتعون بشهرة عالمية أو سمحت بهما السلطات العلامة خدمة للصالح العام ومع ذلك لا يجوز في الحالة السابقة عرض صورة أو تداولها إذا ترتب على ذلك مساس بشرف الشخص الذي تمثله أو بسمته أو بوقاره .

وللشخص الذي تمثله الصورة أن يأذن بنشرها في الصحف والمجلات وغيرها من النشرات المأثلة حتى ولو لم يسمح بذلك المصور ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك وتسرى الأحكام على المصور أي كان الطريقة التي عملت بها من رسم أو حفر وسيلة أخرى .

الفصل الثالث

نقل حقوق المؤلفين

مادة ٣٧ - للمؤلف أن ينقل إلى الغير الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المنصوص عليها في المواد ٥ (فقرة أ) و ٦ و ٧ (فقرة أ) من هذا القانون على أن نقل أحد الحقوق لا يترتب عليه مباشرة حق آخر .

ويشترط لتمام التصرف أن يكون مكتوباً وأن يحدد فيه صراحة وبالتفصيل كل حق على حدة يكون محل التصرف مع بيان مداه والغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه .

وعلى المؤلف أن يمتنع عن أى عمل من شأنه تعطيل استعمال الحق المتصرف فيه .

مادة ٣٨ - يقع باطلا كل تصرف في الحقوق المنصوص عليها في المواد ٥ (فقرة أولى) و ٧ (فقرة أولى) و ٩ من هذا القانون .

مادة ٣٩ - تصرف المؤلف في حقوقه على المصنف سواء كان كاملاً أو جزئياً يجوز أن يكون على أساس مشاركة نسبية في الأيراد الناتج منه الاستغلال أو بطريقة جزائية .

مادة ٤٠ - يعتبر باطلا تصرف المؤلف في مجموع انتاجه الفكري المستقل .

مادة ٤١ - لا يترتب على التصرف في النسخة الأصلية من المؤلف أى كان نوعه نقل حق المؤلف ولكن لا يجوز الزام من انتقلت اليه ملكية هذه النسخة بأن يمكن المؤلف من نسخها أو نقلها أو عرضها وذلك كله ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٤٢ - للمؤلف وحده إذا طرأت أسباب خطيرة أن يطلب من المحكمة الابتدائية الحكم بسحب مصنفه من التداول أو بإدخال تعديلات جوهرية عليه برغم تصرفه في حقوق الاستغلال المالي ويلزم المؤلف في هذه الحالة أن يعرض مقدما من ألت حقوق الاستغلال المالي اليه تعويضا عادلا يدفع في غضون أجل تحدده المحكمة والازال كل أثر للحكم .

الباب الثالث

الفصل الأول

في الاجراءات

مادة ٤٣ - لوئيس المحكمة الابتدائية بناء على طلب المؤلف أو من يخلقه وبمقتضى أمر يصدر على عريضة أن يأمر بالاجراءات التالية بالنسبة لكل مصنف نشر أو عرض بدون إذن كتابي من المؤلف أو ممن يخلقه بالخالفه لأحكام المواد ٦ و ٧ (فقرة أولى) من القانون :

(أولا) اجراء وصف تفصيلي للمصنف .

(ثانيا) وقف نشر المصنف أو عرضه أو صناعته .

(ثالثا) توقيع الحجز على المصنف الأصلي أو نسخة (كتباً كانت أو صوراً أو رموزات أو هوثوغرافيات أو استنونات أو ألواحاً أو تماثيل أو غير ذلك) وكذلك على المواد التي تستعمل في إعادة نشر هذا المصنف أو استخراجه نسخ منه بشرط أن تكون تلك المواد غير صالحة لإعادة نشر المصنف .

(رابعا) اثبات الأداء العلني بالنسبة لايقتراع أو تمثيل أو التناء مصنف بين الوجهين وتمنع استمرار العرض القائم أو حظره مستقبلا .

(خامساً) حضر الأيراد الناتج من النشر أو العرض بمعرفة خبير
يندب لذلك أن اقتضى الحال وتوقيع الحجز على هذا الأيراد في جميع
الأحوال .

ولرئيس المحكمة الابتدائية في جميع الأحوال أن يأمر بتدب خبير
لمعونة المحضر المكلف بالتنفيذ وأن يفرض على الطالب ايداع كفالة مناسبة.

ويجب أن يرفع الطالب أصل النزاع إلى المحكمة المختصة في خلال
الخمسة عشر يوما التالية لصدر الأمر فإذا لم يرفع في هذا الميعاد زال
كل أثر له .

مادة ٤٤ - يجوز لمن صدر ضده الأمر أن يتظلم منه أمام رئيس
المحكمة الأمر وإلى هذه الحالة لرئيس المحكمة بعد سماع أقوال طرفي
النزاع أن يقضى بتأييد الأمر أو الغائه كلياً أو جزئياً أو بتعيين حارس
مهمته إعادة نشر أو عرض صناعة أو استخراج نسخ للمصنف محل النزاع
على أن يردع الأيراد الناتج في خزانة المحكمة التي أن يقصد في أصل
النزاع من المحكمة المختصة .

مادة ٤٥ - يجوز للمحكمة المطروح أمامها أصل النزاع أن تحكم على
طالب المؤلف أو من يقوم مقامه أن تأمن باتلاف نسخ أو جهوز المصنف
الذي نشر بوجه غير مشروع والمساواة التي استعملت في نشره بشرط ألا
تكون صالحة لعمل آخر . ولها أن تأمر بتغيير العالم للنسخ والصور والمواد
أو جعلها غير صالحة للعمل وذلك كله على نفقة الطرف المسئول على أنه
يجوز للمحكمة إذا كان حق المؤلف بعد فترة تقل عن سنتين ابتداء من
تاريخ صدور الحكم وبشرط عدم الإخلال بحقوق المؤلف المنصوص عليها
في المواد هـ (ف) و (٧) (فـ ١) و ٩ (فـ ١) تسبق قبل الحكم بتثبيت
الحجز التحفظي على هذه الأشياء وفاء لما تقتضيه للمؤلف من تعويضات
بالحكم باتلاف أو تغيير العالم .

وكذلك لا يجوز الحكم بالاتلاف أو تغيير المعالم إذا كان النزاع المطروح خاصا بترجمة مصنف إلى اللغة العربية بالمخالفة لحكم المادة الثامنة ويقتصر الحكم على تثبيت الحيز التحفظي على المصنف المترجم وفاء لما تقتضيه به المحكمة للمؤلف من تعويضات .

وفي كل الأحوال يكون للمؤلف بالنسبة لإبدانه النبأ عن حقه في التعويض امتياز على صفاتي ثمن بيع الأشياء وعلى التقدير المجوز عليها ولا يتقدم على هذا الامتياز غير امتياز المصروفات القضائية والتي تنفق لحفظ وصيانة تلك الأشياء ولتحصيل تلك المبالغ .

مادة ٤٦ - لا يجوز بأي حال أن تكون المجاني محل حجز تطبيقا للمادة العاشرة من هذا القانون ولا أن يقضى بملأها أو مصادرتها بقصد المحافظة على حقوق المؤلف المعماري الذي تكون تصميماته ورسومه قد استعملت بوجه غير مشروع .

الفصل الثاني

في الجزاءات

مادة ٤٧ - يعتبر مكوّنًا لجريمة التقليد (١) ويعاقب عليه بغرامة

(١) قضت محكمة النقض بأنه لما كان قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ يقر بمقتضى مادته الأولى الحماية لمصالح مؤلفي « المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم » وبين من البند ثانيا من المادة السادسة أن حق المؤلف في استغلال مصنفه يتضمن نقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صور منه تكون في متناول الجمهور ويتم هذا بصفة خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم أو الجفر أو التصوير الفوتوغرافي أو النصب في قوالب أو بأية طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافي أو السينمائي ويجوز بالفقرة الأولى من المادة ٣٧ منه « للمؤلف أن ينقل

لا تغل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية :

(أولا) من اعتدى على حقوق المؤلف المنصوص عليها في المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ وثالثة من القانون .

(ثانيا) من باع مصنفا مقلدا أو من أدخل في القطر المصرى دون إذن المؤلف أو من يقوم مقامه مصنفات منشورة في الخارج وتشملها الحماية التى يفرضها هذا القانون »

الى الغير الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المنصوص عليها في المواد ٥ (فقرة ١) و ٦ و ٧ . (فقرة ١) . « وكان القصد الجنائي في جريمة تقليد مصنف منشور بالخارج التي دين الطاعن بها . يقتضى علم الجاني وقت ارتكاب الجريمة علما يقينيا بتوافر أركانها ، فاذا ما نازع المتهم في توافر هذا القصد . كان لزاما على المحكمة استظهاره استظهارا كافيا ، واذا كان القانون يجيز للمؤلف نقل حقه في الاستغلال الى الغير ، وكان الطاعن قد جادل في قيام ذلك القصد ، قائلا باعتقاده صحة ما قرره له المتهم السادس أن مؤسسته هي ممثلة لدار النشر المدعية بالحقوق المدنية ، وأنه طلب اليه مباشرة العمل على مسؤولية ذلك المتهم ، فان قول الحكم للتدليل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن « أن القصد الجنائي متوافر مما قرره المتهمون الاول - الطاعن وباقي المتهمين » من علمهم بأن تلك الكتب خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية وان عللوا اقوالهم بطبعها على القول بأنهم اعتقدوا في صحة ما قرره المتهم السادس من أن مؤسسة الوطن العربي السعودى تمثل دار النشر التي تحتكر تلك المؤلفات وهذا الدفاع من جانبهم هو من قبيل دفع الاتهام عنهم إذ لا يتأتى من القائمين بعمليات الطبع وهى مهمتهم الاستناد الى مجرد قول لا يعززه دليل للقيام بطبع كتب ثابت على النسخ التي قاموا بطبع مثيلها انها خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية وبانها طبعت في هونج كونج . « لا يكفى لتوافره وقد كان على المحكمة تحقيق ذلك الدفاع بلوغا لغاية الأمر فيه . هذا الى أن ما أورده الحكم من أنه ثابت على المصنف بطبعه في هونج كونج ، لا يجمد في توافر القصد ، ازا ما هو ثابت بالحكم نفسه من أن الفعل مثار الاتهام قد تم بطريق التصوير وليس بطريق الطباعة ، (نقص جنائي ١٩٧٧/١٣٠ - موسوعتنا الذهبية - ج ٤ - فقرة ٧٩٩) .

(ثلثا) من قلد في مصر مصنفات منشورة بالخارج وكذا من يساج هذه المصنفات أو صدرها أو تولى شطبها إلى الخارج .

وفي حالة العود يحكم على الجاني بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وغرامة لا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين . كما يجوز للمحكمة في حالة العود الحكم بغلق المؤسسة التي استغلها المقلدون أو شركائهم في ارتكاب فعلهم لمدة معينة أو نهائيا .

ويجوز للمحكمة أن تقتضي بمصادرة جميع الأدوات المخصصة لنشر غير المشروع الذي وقع بالخالفه لأحكام المواد ٥ و ٦ و ٧ فقرة أولى وثالثة التي لا تصلح إلا لهذا النشر وكذلك مصادرة جميع النسخ المقلدة .

كما يجوز لها أن تأمر بنشر الحكم في جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

الباب الرابع أحكام ختامية

مادة ٤٨ - (١) يلتزم بالتضامن مؤلفو وناسرو وطابعو المصنفات ، التي تعد النشر عن طريق عمل نسخ منها في الجمهورية العربية المتحدة ، أن يودعوا على نفقتهم عشر نسخ من المصنفات المذكورة بداركر الرئيسي لدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة للانتفاع بها في أغراض الدار ، وذلك قبل توزيع المصنفات مباشرة ، وفقا للأواعد والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير الثقافة . ويحدد هذا القرار الحالات التي يجوز فيها لمدير دار الكتب والوثائق القومية أن يخفض عدد النسخ المطلوب إيداعها ،

(١) مستبدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٦٨/٥/٢٠ - العدد ٢٠) وصدر قرار وزير الثقافة رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن تنفيذ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ بتعديل القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ .

كما يلتزم الناشر وطابعو المصنفات في الجمهورية العربية المتحدة
بإثبات تاريخ نشر مصنفاتهم على نفس المصنفات .

ويلتزم المؤلفون المتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ،
الذين ينشرون مصنفاتهم خارج الجمهورية العربية المتحدة ، بإيداع خمس
نسخ من كل صنف بالمركز الرئيسى لدار الكتب والوثائق القومية . ويعاقب
على عدم الإيداع أو مخالفة أحكامه بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ،
ولا تزيد على خمسة وعشرين جنيها ، دون إخلال بوجوب إيداع نسخ .

ويلتزم المركز الرئيسى لدار الكتب والوثائق القومية بتسليم إحدى
النسخ التى يتم إيداعها وفقا لحكم الفقرتين السابقتين إلى مكتبة مجلس
الأمة .

ويصدر وزير الثقافة القرارات التنفيذية اللازمة لذلك .

ولا يترتب على عدم الإيداع الإخلال بحقوق المؤلف التى يقررها
هذا القانون .

ولا تسرى هذه الأحكام على المصنفات المنشورة فى الصحف والمجلات
الدورية إلا اذا نشرت هذه المصنفات على أفراد .

مادة ٤٨ دكرأ - (مضافة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٥) يلتزم
منتجو وموزعو الأشرطة السينمائية من الإنتاج المصرى أو الانتاج المشترك
بين مصر وغيرها ، التى تمد بقصد الاستغلال للعرض فى الأماكن العامة
داخل جمهورية مصر العربية أو فى الخارج ، أن يودعوا على نفقتهم وبالتضامن
فيما بينهم نسخة مقاس ٣٥ مم من كل شريط سينمائى لدى الإدارة العامة
للمصنفات الفنية بوزارة الثقافة قبل الترخيص بعرضه أو بتصديره الى
الخارج ، ولا يجوز لهذه الإدارة الترخيص بالعرض أو التصدير تبيل
إيداع النسخة المذكورة .

ويعاقب على عدم الإيداع طبقا لأحكام هذه المادة بغرامة لا تقل

عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه وذلك دون الاخلال بموجب
الايداع .

مادة ٤٩ - تسرى أحكام هذا القانون على مصنفات المؤلفين المصريين
والأجانب التى تنشر أو تمثل أو تعرض لأول مرة فى مصر وكذلك على
مصنفات المؤلفين المصريين التى تنشر أو تمثل أو تعرض لأول مرة فى بلد
أجنبى . أما مصنفات المؤلفين الأجانب التى تنشر لأول مرة فى بلد
أجنبى فلا يحصياها هذا القانون إلا اذا كانت محمية فى البلد الأجنبى
وبشرط أن يشمل أن ينظر هذا البلد الرعايا المصريين بضمان ماثلة
لمصنفاتهم المنشورة أو المصنعة أو المعروضة لأول مرة فى مصر وأن تمتد
هذه الحماية إلى البلاد التابعة لهذا البلد الأجنبى .

مادة ٥٠ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة تسرى أحكام
هذا القانون على كل المصنفات الموجودة وقت العمل به .

على أنه بالنسبة لتصاب مدة حماية المصنفات الموجودة يدخل فى
حساب هذه المدة الفترة التى انقضت من تاريخ الحادث المحدد لبدء سريان
المدد إلى تاريخ العمل بهذا القانون .

وتسرى أحكام هذا القانون على كل الحوادث والاتفاقات الثنائية
لوقت العمل به ولو كانت متعلقة بمصنفات نشرت أو عرضت أو بيعت
لأول مرة قبل ذلك أما الاتفاقات التى تمت قبل العمل بهذا القانون
فلا تسرى عليها أحكامه بل تظل خاضعة للأحكام القانونية التى كانت
سارية المعمول وقت تمامها .

مادة ٥١ - تلغى المبراد ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ من قوانين
العقوبات .

قرار وزير الثقافة

رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٨

في شأن تنفيذ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض

أحكام قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم ٣٥٤

لسنة ١٩٥٤ (١)

وزير الثقافة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف ،

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ بتعديل المادة ٤٨ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ،

وعلى القرار الجمهوري رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم وزارة الثقافة ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر

هأذة ١- على السادة مؤلفي ونائري وطابعي المصنفات في الجمهورية العربية المتحدة التي تعد للنشر عن طريق عمل نسخ منها أن يودعوا تلقائياً وعلى نفقتهم عشر نسخ من المصنفات المكتوبة بالمركز الرئيسي لدار الكتب والوثائق القومية بمدينة القاهرة وخمس نسخ من المسجلات الموسيقية والصوتية في مكتبة الفن التابعة للدار .

ويكوتون ملزمتين بالتضامن فيما بينهم بإيداع هذه المصنفات قبل قيامهم بتوزيعها أو عرضها للبيع .

(١) اللوائح المصرية في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٨ - العدد ٢٣٥ .

ويعتبر كل مجلد وحدة مستقلة بذاتها في المصنفات التي تمتد للنشر في أكثر من مجلد وتسرى هذه الأحكام على المصنفات المنشورة في المصنف والمجلات الدورية إذا ما نشرت هذه المصنفات على انفراد .

مادة ٢ - يلتزم بأحكام هذا القرار كل من يعمل في مجال التأليف والنشر والطبع سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين تابعين لجهات حكومية أو للقطاع العام أو الخاص كما تسرى أحكام هذا القرار على مصنفات المؤلفين الأجانب إذا تم نشرها في الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٣ - يجب على ناشري وطابعي المصنفات المشار إليها في المادة الأولى أن يشيخوا في المصنفات البيانات الآتية :

(أ) تاريخ النشر .

(ب) رقم وتاريخ ايداع المصنفات بدار الكتب والوثائق القومية على أن يرد هذا البيان في آخر صحيفة من المصنف المطبوع - وعلى وجه الأسطوانة بالنسبة للمسجيلات الموسيقية والصوتية .

مادة ٤ - على القائمين بأعمال التأليف والمتضمنين الجنسية الجمهورية العربية المتحدة وتنشر مصنفاتهم خارجها أن يقوموا بإيداع خمس نسخ من هذه المصنفات بالمركز الرئيسي لدار الكتب والوثائق القومية بمدينة القاهرة وذلك في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ النشر .

مادة ٥ - على المودع أن يرفق بالنسخ المودعة إقراراً من خورتن مؤرخاً وموقماً عليه منه ، ويكون متضمناً البيانات التالية :

(أ) عنوان المصنف .

(ب) اسم المؤلف .

(ج) اسم وعنوان الناشر .

(د) رقم الطبعة وتاريخ انجازها .

(هـ) عدد الصفحات المرقمة وعدد الصفحات أو وسائل الأيضاح التي لم يشعلها الترقيم •

(و) مقاسها بالسنتيمتر •

(ز) عدد النسخ التي أعدت للنشر •

(ح) من النسخة الواحدة •

(ط) اسم المؤلف وعنوان المصنف باللغة التي تمت الترجمة عنها وذلك بالنسبة للمؤلفات المترجمة •

مادة ٦ - في حالة إعادة طبع المصنف يتجدد الالتزام بالإيداع وفقا لأحكام هذا القرار •

مادة ٧ - تقوم دار الكتب والوثائق القومية بتسليم نسخة واحدة من كل من المصنفات المودعة بها إلى مكتبة مجلس الأمة •

مادة ٨ - يجوز لمدير دار الكتب والوثائق القومية بناء على طلب يتقدم به أحد المترشحين بالإيداع أن يخفض عدد النسخ المطلوب إيداعها إلى خمس نسخ على الأقل وذلك بالنسبة للمصنفات التي لا يزيد ما أعد منها للنشر عن مائتي نسخة •

مادة ٩ - يجوز لمدير عام دار الكتب والوثائق القومية تخصيص خمس نسخ على الأكثر من الدوريات ونسختين على الأكثر من باقي المصنفات المودعة للإنقاذ بها في أغراض تبادل المطبوعات مع الخارج •

مادة ١٠ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن خمسة وعشرين جنيها كل من يخالف أحكام هذا القرار - مع عدم الإخلال بوجوب الإيداع

مادة ١١ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالوقائع المصرية ،

قرار وزير الثقافة

رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٥ (١)

وزير الثقافة

رئيس المجلس الأعلى للثقافة ،

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء وتنظيم المجلس الأعلى للثقافة والقرارات المعدلة له ،

وعلى قرار وزير الدولة للثقافة رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٢ باصدار اللائحة الداخلية للمجلس الأعلى للثقافة ،

وعلى قرار المجلس الأعلى للثقافة في اجتماعه الثامن المفقود في ١٩٨٥/٣/٢٣ بالموافقة على إنشاء « المكتب الدائم لحماية حق المؤلف » .

قرر :

مادة ١ - ينشأ « المكتب الدائم لحماية حق المؤلف » ويتبع المجلس الأعلى للثقافة .

مادة ٢ - يكون للمكتب الدائم لحماية حق المؤلف مجلس يسمى « مجلس المكتب » وأمانة تسمى « أمانة المكتب » .

مادة ٣ - (٢) يؤلف مجلس المكتب بقرار من رئيس المجلس الأعلى للثقافة على النحو التالي :

(١) الوقائع المصرية في ١٣/٧/١٩٨٥ - العدد ١٦٠ .

(٢) البند (١٤) مضاف بقرار وزير الثقافة رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨٥ .

(٣) الوقائع المصرية في ١٣/٧/١٩٨٥ - العدد ١٦٠ .

٣٣٦ ثقافة (فنون وآداب)

- ١ - مقرر لجنة القانون بالمجلس الأعلى للثقافة ويتولى رئاسة المجلس
- ٢ - أمين عام المجلس الأعلى للثقافة ويتولى أمانة المجلس
- ٣ - المستشار القانونى لوزير الثقافة عضوا
- ٤ - مدير إدارة العلاقات الثقافية الخارجية بوزارة الخارجية عضوا
- ٥ - ممثل الهيئة العامة للكتاب عضوا
- ٦ - ممثل لمجمع اللغة العربية عضوا
- ٧ - ممثل لاتحاد الكتاب عضوا
- ٨ - ممثل لاتحاد الفنانين عضوا
- ٩ - ممثل جمعية المؤلفين والمهنيين وناشرى الموسيقى عضوا
- ١٠ - نقيب المهن الموسيقية عضوا
- ١١ - نقيب المهن التمثيلية عضوا
- ١٢ - نقيب المهن السينمائية عضوا
- ١٣ - نقيب الفنانين التشكيليين عضوا
- ١٤ - رئيس جمعية مؤلفى وكتاب السيناريو عضوا

وللمجلس أن يستعين بمن يراه من الخبراء دون أن يكون له صوت
محدود فى المداولات .

مادة ٤ - يختص مجلس المكتب بما يلى :

- ١ - العمل على توفير الحماية لحق المؤلف فى نطاق أحكام القانون المصرى ، والاصطلاح بالمهام التى يقتضيها تنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية المصنفات الأدبية والفنية والعلمية التى تكون جمهورية مصر العربية طرفا فيها ، وذلك فى المجال الداخلى وعلى المستوى الدولى .

٢ - اختيار ممثل جمهورية مصر العربية فى جمعية اتحاد برن لحماية حقوق المؤلفين على مصنفاتهم الأدبية والفنية ، وكذلك اختيار مثيلها فى

الجمعية العامة للمنظمة المالية للملكية الفكرية وممثليها في مؤتمر هذه المنظمة ، وذلك كله من بين أعضاء مجلس المكتب وخبرائه الاستشاريين المتخصصين .

٣ - ترشيح من يمثل جمهورية مصر العربية فيما يعقد من مؤتمرات متعلقة بحقوق المؤلف بناء على عرض من أمانة المكتب .

٤ - اقتراح ما يرى انضمام جمهورية مصر العربية اليه من مختلفة الاتفاقيات البرمة أو التي تبرم في شأن حماية المصنفات الأدبية والفنية والعلمية .

٥ - اقتراح ما يرى ادخاله من تعديلات في التشريع المصرى الخاص بحماية حق المؤلف .

٦ - النظر فيما يرد لأمانة المكتب من طلبات تتعلق بحماية حق المؤلف .

مادة ٥ - تؤلف أمانة المكتب برئاسة الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة ويعاونه أمين مساعد ، وعدد من العاملين منهم من يجيد اللغة الانجليزية ، ومن يجيد اللغة الفرنسية على أن يكفل لهم الاستمرار في العمل بما يمكنهم من اكتساب انخبرة اللازمة في فهم أحكام الاتفاقيات الدولية وتطبيقها .

مادة ٦ - تختص أمانة المكتب بما يلي :

١ - جمع القوانين واللوائح والقرارات الخاصة بحماية حق المؤلف ومتابعة ما يلحقها من تعديلات .

٢ - جمع المبادئ القانونية التي صدرت عن القضاء العالى في صدح حماية حق المؤلف ومتابعة ما يصدر منه في المستقبل .

(م ٢٢ - موسوعة مصر ج ١٣)

٣ - دوام الاتصال (بالكتب الدائم للملكية الفكرية) من أجل الحصول على ما يصدره هذا المكتب من مطبوعات وما ينشره من تشريعات لمختلف الدول ، والاتفاقيات الدولية وتعديلاتها في مجال حماية حق المؤلف وتنظيم وحفظ ما تحصل عليه الأمانة من كل ذلك .

٤ - تقديم الدراسات والبحوث والمعلومات التي يتطلبها أعمال مجلس المكتب .

٥ - تلقى ما يرد من طلبات تتعلق بحماية حقوق المؤلف أو الاعتداء عليها سواء اكانت طلبات مقدمه من مصرى أو من أجنبى يقيم في مصر أو في الخارج واعداد مذكرة في شأنها وذلك في نطاق الاتفاقيات الدولية التي تكون جمهورية مصر العربية طرفا فيها والمجال الذي يسرى فيه قانون حماية حق المؤلف .

٦ - العمل على الامادة من المنح والحراسات التدريجية التي تنظمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية .

٧ - اتخاذ ما يلزم من اجراءات لتدبير المصرف المالى للوفاء بما توجبه الاتفاقيات الدولية المشار اليها من ادارة انشطة المالية للاقتصاد أو المنظمة .

٨ - اتخاذ ما يلزم من اجراءات بشأن ما يصدره مجلس المكتب من قرارات وذلك باعتمادها من المجلس الأعلى للثقافة أو من رئيسه بحسب الأحوال وابلاغها للجهات المعنية .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

تحريرا في ١٩٨٥/٦/٢٤ .

محمد عبد الحميد رضوان

القسم الثاني
في جوائز الدولة للنتاج
الفكري والابداع الفنى

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
سالفانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨
بانشاء جوائز الدولة للنتاج الفكري ولتشجيع العلوم
والعلوم الاجتماعية والفنون والآداب (١)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية (بالنيابة)
بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،
وعلى القانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن انشاء جوائز الدولة
للعلوم والآداب ،
وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بانشاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون
والآداب ،
وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بانشاء المجلس الأعلى للعلوم ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٠) تنشأ خمس

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٢ مايو سنة ١٩٥٨ - العدد ١١

٣٤٠ ثقافة (فنون وآداب)

عشرة جائزة تقديرية تسمى « جوائز الدولة للإنتاج الفكرى » ، وست
وخمسون جائزة تشجيعية تسمى « جوائز الدولة لتشجيع العلوم والفنون
والآداب والعلوم الاجتماعية » .

مادة ٢ — (مستبدلة بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٠) تمنح سنويا
لثلاثين في الإنتاج الفكرى من مواطنى جمهورية مصر العربية تكريما
لهم الجوائز التقديرية الآتية :

- ١ — خمس جوائز للعلوم .
- ٢ — أربع جوائز للعلوم الاجتماعية .
- ٣ — ثلاث جوائز للآداب .
- ٤ — ثلاث جوائز للفنون الجميلة .

مادة ٣ — (مستبدلة بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٠) قيمة كل جائزة
من الجوائز التقديرية ٥٠٠٠٠ جنيه وميدالية ذهبية ولا يجوز تقسيمها
ولا منحها لشخص واحد أكثر من مرة واحدة .

مادة ٤ — يشترط فيمن يمنح الجائزة التقديرية أن تكون نه مؤلفات
أو أعمال أو بحوث سبق نشرها أو عرضها أو تنفيذها وأن يكون لهذا الإنتاج
قيمة علمية أو فنية ممتازة وأن تظهر فيه دقة البحث والابتكار ، وأن
يضيف إلى العلوم أو الفن شيئا جديدا ينفع الوطن خاصة والانسسانية
عامة .

مادة ٥ — تقدم الهيئات العلمية المشتغلة بالعلوم أو بالعلوم الاجتماعية
أو بالآداب أو بالفنون الجميلة كل عام إلى المجلس الأعلى المختص أسماء
من ترى ترشيحهم لنيل الجائزة التقديرية مع تفصيل أسباب الترشيح في
موعد غايته آخر ديسمبر سنويا .

مادة ٦ — يعين المجلس الأعلى المختص سنويا لجائنا من المختصين

لفحص الترشيحات وتقدم هذه اللجان نتيجة فحصها الى المجلس في موعد غايته آخر مارس من كل عام .

مادة ٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٠) يمنح سنويا مواطنو جمهورية مصر العربية عن أحسن المصنفات والأعمال التى أنتجوها الجوائز التشجيعية الآتية :

- ١ - اثنتان وثلاثون جائزة للعلوم .
- ٢ - ست جوائز للعلوم الاجتماعية .
- ٣ - ست جوائز للعلوم القانونية والاقتصادية .
- ٤ - ست جوائز للفنون الجميلة .
- ٥ - ست جوائز للآداب .

مادة ٨ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٠) قيمة كل جائزة من الجوائز التشجيعية ١٠٠٠ جنيه ولا يجوز منحها أكثر من مرة لشخص واحد الا بعد مضي ٥ سنوات على منحة الجائزة الأولى كما لا يجوز أن يمنح شخص واحد الجائزة أكثر من مرتين في فرع أو موضوع واحد .

مادة ٩ - يعين المجلس الأعلى المختص قبل اليوم الأول من شهر أكتوبر من كل عام عن الفروع أو الموضوعات التى تقرر منح الجوائز التشجيعية عنها ، ولأن يرغب فى التقدم لنيل احدى هذه الجوائز أن يقدم للمجلس المذكور انتاجه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاعلان وللجان الفحص المنصوص عنها فى المادة الثانية أن تدخل الانتاج الذى ترى أنه جدير بالنظر ولو لم يتقدم به صاحبه .

مادة ١٠ - يعين المجلس الأعلى المختص سنويا لجانا لفحص الانتاج المعروض ، وتقدم هذه اللجان نتيجة فحصها الى المجلس لبت فيها .

مادة ١١ - يشترط فى الانتاج المقدم لنيل الجوائز التشجيعية ما يأتى :

٣٤٢ ثقافة (فنون وآداب)

١ - أن يكون ذا قيمة علمية أو غنية ممتازة تظهر فيه دقة البحث وأصالته وأن يضيف إلى العلم أو الفن شيئاً جديداً ينفع الوطن خاصة والانسانية عامة .

٢ - أن يكون قد سبق نشره أو عرضه أو تنفيذه ولم يمض على ذلك لأول مرة أكثر من ثلاث سنوات حتى تاريخ الاعلان .

٣ - ألا يكون قد سبق تقديمه لنيل الجائزة ما لم يتضمن اضافات جديدة تراها اللجنة ذات قيمة .

٤ - ألا يكون قد سبق تقديمه كرسالة لنيل درجة علمية أو جائزة أخرى .

مادة ١٢ - (منقابلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٣) - يصدر قرار رئيس المجلس الأعلى المختص بمنح الجوائز بنوعها طبقاً لقرار المجلس .

مادة ١٣ - يلغى القانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه .

مادة ١٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره “

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ شوال سنة ١٣٧٧ (١٣ مايو سنة ١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٢
بإعفاء جوائز الدولة التقديرية والمشجعية من الضرائب
على الأيراد (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء جوائز الدولة
للانتاح الفكرى ولتشجيع العلوم والعلوم الاجتماعية والفنون والآداب ،
وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات
الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل
والمقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الأيراد
والمقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ (٢) تعفى من الضريبة على أرباح المهن غير التجارية المفروضة

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٢ يولية سنة ١٩٦٢ - العدد ١٦٦ .

(٢) مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٣ (الجريدة الرسمية فى

١٩٦٣/٩/٥ - العدد ٢٠١) ومعدلة بالمادة الأولى من القانون رقم ١٦٠

لسنة ١٩٦٣ (الجريدة الرسمية فى ١٢/١/١٩٦٣ - العدد ٢٧٥) وقد نص

فى مادته الثانية على ما يأتى : « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ،

ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨ » .

٣٤٤ ثقافة (فنون وآداب)

بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٨ المشار اليه والضريبة العسامة على الايراد
المفروضة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه جوائز الدولة للمعلوم
والآداب المنشأة بالقانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه ، وجوائز
الدولة التقديرية والتشجيعية المنشأة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨
المشار اليه .

ويسرى هذا الاعفاء من تاريخ انشاء تلك الجوائز .

ويسرى الحكم المتقدم على المكافآت التي تمنحها الدولة للمتموقين
في اللعب الرياضية .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ صفر سنة ١٣٨٢ . (١٤ يولييه سنة
١٩٦٢) :

قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٤
بشان جائزة الدولة للإبداع الفنى (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرته :

مادة ١ - تنشأ جائزة تسمى « جائزة الدولة للإبداع الفنى » تمنح للمبدعين فى مجالات الثقافة والفنون الذين يتقدمون لتلبل هذه الجائزة من تتوافر فىهم الشروط المنصوص عليها فى المادة ٣ من هذا القانون .

ويقضى من يمنح هذه الجائزة مدة فى الأكاديمية المصرية بروما لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز ثلاث سنوات يتصل خلالها بالفكر العلمى لتنمية قدراته وإثراء خبراته وإبداع الجديد من إنتاجه وممارسة العمل فى مجال تخصصه وذلك فى مختلف فروع الفنون الجميلة وتاريخ الفن وعلوم الآثار المصرية والترميم الفنى والتأليف الموسيقى والسينمائى والمسرحى والأداء الموسيقى وما يتعلق بها من جهود المستشرقين وغير ذلك من مجالات الثقافة التى تقررها اللجنة العليا لتشؤون الجائزة .

مادة ٢ - يشترط فىمن يتقدم لتلبل الجائزة ما يأتى :

- ١ - أن يكون مصرى الجنسية .
 - ٢ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .
 - ٣ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه فى جنابة أو جريمة مشلة بالشرف
- مما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

٤ - أن يجتاز بنجاح جميع مراحل المسابقة التى تعقد لاختيار أصلى المتقدمين لنيل الجائزة وأن تكون له جهود متميزة أو أعمال سبق نشرها أو عرضها ترى اللجنة العليا لشئون الجائزة أنها تتفق والقواعد والمستويات المطلوبة لنيل الجائزة .

وتقرر اللجنة العليا لشئون الجائزة مراحل المسابقة والقواعد والمستويات المطلوبة لنيل الجائزة .

وتلتزم الجهات التى يكون الحاصل على الجائزة من العاملين بها بتيسير متمته بها وسفره ، ولا يجوز حرمانه من أى امتيازات مالية أو أدبية فى مجال عمله بسبب غيابيه من العمل خلال المدة المحددة ببراءة الجائزة .

وتشكل اللجان الخاصة بعقد المسابقة وفحص الأعمال الفنية لاختيار أصلى المتقدمين وتحدد اختصاصات كل منها بقرار من وزير الدولة للثقافة بناء على اقتراح اللجنة العليا لشئون الجائزة .

مادة ٣ - يتم الاعلان عن الجائزة وما يتعلق بها وشروط الترشيح لها بالطريقة التى تقررها اللجنة العليا لشئون الجائزة .

مادة ٤ - تشكل بقرار من وزير الدولة للثقافة بناء على اقتراح اللجنة العليا لشئون الجائزة لجان لفحص ومراجعة النتائج أو الأعمال التى يحتقها المؤعدون على الجائزة خلال المدة المحددة لهم .

وينص من تقرر اللجنة المختصة أنه حقق الهدف من إيفاده على الجائزة بنجاح لقب « حائز على جائزة الدولة للإبداع الفنى » ويصدر بمنح هذا اللقب قرار من وزير الدولة للثقافة بعد موافقة اللجنة العليا لشئون الجائزة .

مادة ٥ - يحدد وزير الدولة للثقافة بناء على اقتراح اللجنة العليا لشئون الجائزة الشروط الواجب توافرها فى أعضاء لجان الفحص والمراجعة والتقييم .

مادة ٦ - تشكل اللجنة العليا لشئون الجائزة برئاسة وزير الدولة للثقافة وعضوية كل من :

- رئيس القطاع الذى تتبعه الأكاديمية المصرية بروما .
- مقررى اللجان المعنية بالمجلس الأعلى للثقافة .
- مدير الأكاديمية المصرية بروما .
- ثلاث من الشخصيات البارزة فى مجالات الثقافة يفتارهم وزير الدولة للثقافة لمدة عامين .
- ويكون للجنة أمين عام يعين بقرار من وزير الدولة للثقافة .

مادة ٧ - تجتمع اللجنة العليا لشئون الجائزة مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر بناء على دعوة من رئيسها ويكون اجتهائها صحيحا بحضور أغلبية أعضائها وتصدر قراراتها بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس وتعتمد قراراتها من وزير الدولة للثقافة .

ويجوز للجنة أن تشكل من بين أعضائها أو غيرهم لجانا فرعية لبحث موضوعات محددة وتقديم تقرير عنها اليها .

مادة ٨ - تختص اللجنة العليا لشئون الجائزة بما يأتى :

- ١ - تحديد عدد الجوائز والمجالات الفنية انخاصة بها .
- ٢ - تحديد مدة كل جائزة .
- ٣ - اقتراح الاعتمادات المالية السنوية اللازمة للجائزة فى موازنة الأكاديمية المصرية بروما .

٤ - وضع الأسس والقواعد التى تلتزم بها اللجان المشيكة طبعا لأحكام هذا القانون فى ممارسة اختصاصاتها وتحديد نظام العمل الداخلى لكل منها واعتماد نتائج أعمالها .

- ٥ - وضع اللائحة المالية لمعاملة الموفدين على الجائزة .
 - ٦ - وضع اللائحة الداخلية لها .
 - ٧ - النظر فيما يحال اليها من الموضوعات ذات الصلة بشئون الجائزة .
 - ٨ - الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون .
- وتصدر اللوائح المذكورة بقرار من وزير الدولة للثقافة .

مادة ٩ - يشكل بقرار من وزير الدولة للثقافة مكتب تنفيذى للجنة العليا لشئون الجائزة برئاسة أمين عام اللجنة ومن عدد كاف من العاملين بأجهزة الثقافة أو غيرهما من الجهات الادارية وذلك لمعاونة اللجنة العليا واللجان الأخرى المشكلة طبقاً لأحكام هذا القانون في مباشرة اختصاصاتها .

ويتولى المكتب التنفيذى بصفة خاصة ما يأتى :

- ١ - اعداد المذكرات والدراسات اللازمة لعرض الموضوعات على اللجنة العليا وغيرهما من اللجان الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون .
- ٢ - اعداد جداول أعمال اللجنة العليا واللجان الأخرى وتدوين محاضر اجتماعاتها .
- ٣ - تنفيذ قرارات اللجنة العليا واللجان الأخرى بعد اعتمادها .

مادة ١٠ - تتولى الأكاديمية المصرية بروما رعاية الموفدين اليها خلال المدة المحددة للجائزة ومعاونتهم والإشراف عليهم وتيسير سبل المعيشة وممارسة العمل الفنى لهم في حدود إمكاناتها المتاحة والاعتمادات المالية المقررة للجائزة وكذلك تمكينهم من الاتصال بالفكر العالمى في المجالات ذات الصلة بتخصصاتهم وبالإنتاج الذى يقومون بتحقيقه ، وذلك من خلال ما تقدمه لهم من برامج تتفق والأهداف المطلوبة من أيفادهم كما تقوم بتقديم التقارير عنهم الى اللجنة العليا لشئون الجائزة وإخطارها

بما يحققونه من تقدم وما يصادفونه من عقبات أو يرتكبونه من مخالفات لاتخاذ ما تراه في شأنهم .

وللجنة العليا وفقا لقتضيات الصالح العام ومقرر مسيبي أن تمتد مدة الجائزة قبل نهاية المدة المحددة لها وذلك في ضوء ما يتضح لها من التقارير الواردة اليها وما يتم اخطارها به من تقصير أو مخالفة وإن صدر القرار ضد أن يتظلم منه الى وزير الدولة للثقافة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بالقرار وعلى وزير الدولة للثقافة أن يفصل في التظلم مقرر نهائي منه خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول التظلم الى الوزارة .

مادة ١١ - يصدر بالقواعد الخاصة بالمعاملة المالية للموفدين خلال المدة التي تقضى بالأكاديمية المصرية بروما أو غيرها من البلدان الايطالية التي تتوفر فيها الاحتياجات الفنية للموفد قرار من وزير الدولة للثقافة بناء على اقتراح الأكاديمية بروما وموافقة اللجنة العليا لشئون الجائزة وتدرج سنويا في موازنة الأكاديمية المصرية بروما الاعتمادات المالية المخصصة للصرف على شئون الجائزة .

مادة ١٢ - يصدر وزير الدولة للثقافة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ١٣ - يلغى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء جائزة الدولة للابداع الفنى .

١٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يمصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٤ (٣١ مارس سنة ١٩٨٤) .

القسم الثالث

في نقابة الفنانين التشكيليين

قانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٦

بالإنشاء نقابة الفنانين التشكيليين (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

الفصل الأول

إنشاء النقابة وأهدافها

مادة ١ - تنشأ في جمهورية مصر العربية نقابة تسمى نقابة الفنانين التشكيليين وتكون لها الشخصية الاعتبارية ، ومقرها الرئيسى مدينة القاهرة .

ويجوز بقرار من مجلس النقابة إنشاء فروع لها في المحافظات ، طبقاً لأحكام اللائحة الداخلية للنقابة .

مادة ٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣) تضم النقابة الفنانين التشكيليين الممارسين العاملين في مجالات الفنون التشكيلية الآتية :

النحت - التصوير - الجرافيك - العمارة الداخلية - الخزف من : (أ) خريجي كلية الفنون الجميلة والمعاهد والمدارس الفنية التالية :

كلية الفنون الجميلة : كلية الفنون التطبيقية ، كلية التربية الفنية ، كلية الاقتصاد المنزلى شعبة الفنون ، المعهد العالى للفنون الجميلة للبنات ،

(١) الجريدة الرسمية في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٧٦ - العدد ٣٥٠

المعهد العالي للفنون الجميلة « ليونارد دافنشى » اعتبار من عام ١٩٧٣ » المدرسة العليا للفنون الجميلة : المدرسة العليا للفنون التطبيقية ، المعهد العالي للفنون المسرحية شعبه الديكور ، مدرسة الفنون الجميلة ، مدرسة الفنون التطبيقية .

ويجوز معادلة شهادة خريجي اتكليات والمعاهد الأجنبية المناظرة بقرار من مجلس النقابة .

(ب) من غير الحاصلين على المؤهلات المتخصص عليها في الفقرة (١) بشرط أن يكون من الممارسين والعاملين في مجالات الفنون التشكيلية ومن حصل على إحدى جوائز الدولة في الفنون أو اشترك في معارض عامة أو خاصة مدة لا تقل عن سبع سنوات وأثبت كفاية ملحوظة في مجالات الإبداع الفنى وفقا لما تحدده اللائحة الداخلية لهذا القانون . وينشأ لكل تخصص شعبه داخل النقابة طبقا لما تقره اللائحة الداخلية .

مادة ٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣) : تهدف النقابة الى :

(١) التمهيد بالفنون التشكيلية ونشرها ورفع مستوى تذوقها لتؤدى دورها في بناء المجتمع المصرى المعاصر بما يتلاءم مع التطور العالمى والتراث القومى .

(ب) رعاية مصالح الفنانين التشكيليين من جميع النواحي المادية والأدبية وحماية الانتاج الفنى وحقوق الفنانين في الأداء العلنى وتسويق أعمالهم في الداخل والخارج وتوفير المواد اللازمة لانتاجهم الفنى وانشاء صندوق معاشات لهم ولأسرهم والسعى لتشغيل المتعطلين منهم أو تنويعهم بما يكفل حياة كريمة لهم وإتاحة الفرصة لتفرغهم للإنتاج .

(ج) الاسهام مع الجهات المعنية في وضع مناهج تدريس الفنون

التشكيلية بمختلف مراحل التعليم العام والجامعى وتنمية القدرات الابداعية وروح الابتكار وكذلك التخطيط العمرانى والجهالى •

(د) اشاعة الاخاء والتعاون بين أعضاء النقابة والعمل على رفع مستوى الأعضاء من النواحي الفنية والاجتماعية والمادية وتأمين حياتهم ورفاهية أسرهم اجتماعيا وصحيا وثقافيا •

(هـ) التعاون مع المنظمات الفنية فى الداخل والخارج وتوثيق الروابط بينها وتبادل المعلومات والخدمات ويشمل ذلك الاسهام فى اقامة المعارض والمؤتمرات الدولية والعمل على عقدتها داخل انبلاذ •

(و) توفير الاسكان المتعاونى لأعضاء النقابة بالقاهرة والمحافظات والعمل على بقاء المراسم والمسكن وذلك طبقا للأوضاع والشروط التى يحددها النظام الداخلى للنقابة •

(ز) المحافظة على التراث المصرى والقومى فى الفنون التشكيلية القديمة والحديثة على السواء والارتقاء بالتذوق الجمالى للجماهير •

انقصل الثانى

شروط العضوية والقيود فى التجنيد

مادة ٤ - (مستبدلة بانقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣) تنقسم العضوية الى : عضوية عاملة ، عضوية منتسبة ، عضوية شرفية :

(١) العضو العامل : هو العضو الممارس الذى تقدم بطلب التحاق الى النقابة وقبل مجلس النقابة عضويته حسب نص المادة (٢) بالفقرتين (١ ، ب) •

(ب) العضو المنتسب : هو العضو المهتم بأنشطة النقابة من بين :

١ - الفريجين الجدد من الكليات والمعاهد المشار إليها في المادة (٢) فقرة (أ) ويوضعون تحت التمرين لمدة عامين كأعضاء منتسبين .

٢ - الممارسين المشار إليهم في المادة (٢) فقرة (ب) ويوضعون تحت التمرين لمدة عامين كأعضاء منتسبين .

٣ - من لا تتوافر فيه شروط العضوية العاملة ويرغب في المشاركة في أنشطة النقابة المختلفة .

وبالنسبة للمعضو المنتسب في ١ ، ٢ يكون له حق التقدم إلى لجنة القيد الدائمة للحصول على العضوية العاملة بعد عامين .

(ج) عضو الشرف : هو الذى يقدم خدمات جليلة للنقابة سواء كانت مادية أو معنوية مصرياً أو أجنبياً وتمنح عضوية العضو المنتسب أو عضو الشرف بقرار من مجلس النقابة وليس لأى منها الحق في حضور الجمعية العمومية أو الترشيح لمجلس النقابة .

مادة ٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣) ينشأ في النقابة جدول عام يقيد عليه أسماء الأعضاء العاملين وجدول للشعبة التى ينتمون إليها ويلحق به جدولان يقيد فيهما الأعضاء المنتسبون وجدول شرف لأعضاء الشرف ولا يجوز الانتحاق بعمل في مجالات الفنون التشكيلية الموضحة في المادة الثانية لغیر المقيدين في جدول العاملين والمنتسبين النقابة ويعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً كل من يخالف أحكام هذه المادة .

مادة ٦ - يشترط في طالب القيد في الجدول العام بالنسبة للأعضاء العاملين :

(أ) أن يكون متمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية .

(ب) أن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .

(ج) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره في الحالتين .

(د) أن يكون من الفنانين التشكيليين المتماهلين في مجالات الفنون التشكيلية طبقاً لما ورد في المادة (٢) .

(هـ) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

(و) أن يقر بقبول نظام النقابة كتابة .

(ز) أن يقدم طلباً للانضمام مرغفاً به الرستم المقررة .

(ح) أن يزكى طالب القيد في الجدول العام أثنان من أعضاء النقابة وأن يعلن اسمه في مقر النقابة لمدة لا تقل عن أسبوعين ولا تزيد على شهر قبل عرض طلبه على لجنة القيد .

مادة ٧ - (مستبدنة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣) تشكل لجنة لقيد الأعضاء في جدول انقابة برئاسة وكيل النقابة وعضوية اثنين من أعضاء مجلس النقابة يمثلون شعبة التخصص التي ينتمى إليها طالب العضوية ويختارهما المجلس سنوياً ومن عضو من مجلس الدولة بدرجة مشيار مساعد على الأقل ويقدم طلب القيد إلى اللجنة مشفوعاً بما يثبت توافر الشروط المبينة في المادة السابقة وعلى اللجنة أن تبت في الطلب خلال أسبوعين من تاريخ انتهاء مدة الاعلان والا اعتبر انطلب مقبولاً ويجب أن يكون قرار الرفض مسبباً ويخطر طالب القيد بقرار اللجنة خلال اسبوعين من تاريخ صدوره بكتاب موصى عليه يعلم الوصول أو يتسلم الطالب صورة منه بايمال يوقع عليه بالاستلام .

مادة ٨ - بان صدر القرار برفض قيده أن يتظلم منه خلال شهر من تاريخ اخطاره به إلى لجنة تسمى لجنة التظلمات تشكل على التوجه الآتى :

١ - رئيس مجلس النقابة ، وجميعاً .

٢ - عضو من أعضاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية من المعيّنين بأسمائهم يختاره المجلس .

٣ - أحد وكلاء وزارة الثقافة أو رؤساء الهيئات العامة التابعة لها يختاره وزير الثقافة .

٤ - مستشار من مجلس الدولة يختاره رئيس المجلس .

٥ - ممثل نسبة التخصص التي ينتدب إليها طلاب العضوية ويشترط ألا يكون عضواً في لجنة القيد في الجدول . ويكون اجتماع اللجنة صحيحاً بحضور أغلبية أعضائها .

مادة ٩ - تدعى لجنة التظلمات في موعد لا يتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم التظلم وتعين اللجنة طالب التظلم بكتاب موصل عليه مصحوب بعلم الوصول بالموعد المحدد للنظر في التظلم قبل تاريخ عقد الجلسة المحددة لنظره بسبعة أيام على الأقل . ويجوز للطلاب أن يوكل عنه مهامياً أو أحد أعضاء النقابة لحضور الجلسة .

وعلى اللجنة أن تصدر قرارها في التظلم خلال ستين يوماً من تاريخ أول اجتماع لها . ويصدر قرار اللجنة بأغلبية الأعضاء الحاضرين ، ويكون مسيباً .

فإذا كان القرار بالرفض كان للمتظلم أن يطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه بالقرار أو تبليغه صورة منه .

مادة ١٠ - إذا رفض طلب القيد فلا يجوز للطلاب تجديد طلبه إلا إذا زالت الأسباب التي حالت دون قبول قيده وانقضت سنة على الأقل من التاريخ الذي أصبح فيه قرار الترفض نهائياً .

ويتبع في شأن تجديد طلب القيد القواعد والإجراءات الخاصة بالقيد والتظلم منه المنصوص عليها في المواد السابقة .

دادة ١١ - تنتهى العضوية فى الحالات الآتية :

(أ) انسحاب العضو .

(ب) إذا غقد العضو شرطاً من شروط العضوية الواردة فى المادة (٥) من هذا القانون .

(ج) إذا شطب اسم العضو من النقابة بقرار تأديبى طبقاً لنظام تأديب الأعضاء .

(د) إذا تأخر العضو عن أداء الاشتراك السنوى فى موعد استحقاقه ولم يقم بإدائه هو أو ورثته خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

وتزول صفة العضوية فى الحالات المبيته فى البنود (أ) و (ب) و (ج) بقرار من مجلس النقابة .

دادة ١٢ - يخطر العضو بقرار مجلس النقابة بزوال صفة العضوية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور هذا القرار .

دادة ١٣ - يجوز إعادة العضوية الى الأعضاء الذين زالت صفة عضويتهم بسبب عدم دفع الاشتراك السنوى اذا ما أدوا أو ورثتهم المبلغ المستحق عليهم خلال السنة التالية .

دادة ١٤ - يجوز لمن صدر قرار من مجلس النقابة بزوال صفة عضويته أن يتظلم من هذا القرار أمام لجنة التظلمات المنصوص عليها فى المادة (٨) من هذا القانون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار المذكور أو تسلمه صورة منه وتسرى فى شأن هذا القرار قواعد التظلم وإعادة القيد الواردة فى هذا القانون .

الفصل الثالث

إدارة النقابة

مادة ١٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣) يتولى إدارة النقابة :

أولاً : الجمعية العمومية •

ثانياً : مجلس النقابة •

وتتكون جمعية عمومية لكل نقابة فرعية وكذلك لكل شعبة وتنظم الملائحة الداخلية هذه التكوينات •

(أ) الجمعية العمومية

مادة ١٦ - تتكون الجمعية العمومية من الأعضاء المقيدين بالجدول العام الذين مضى على عضويتهم ستة أشهر على الأقل وأدوا الاشتراك المستحق عليهم قبل تاريخ اجتماع الجمعية العمومية العادى بشهر على الأقل •

مادة ١٧ - تنعقد الجمعية العمومية في مقر النقابة ويجوز لمجلس النقابة دعوتها للانعقاد في مكان آخر يحدد في خطاب الدعوة • وتلصق صورة من اخطار الدعوة • وجدول الأعمال ، وكشف بأسماء الأعضاء الذين لهم حق الحضور • والحساب الختامى ، ومشروع الميزانية ، في مقر النقابة وفروعها وذلك قبل موعد الاجتماع بسبعة أيام على الأقل •

مادة ١٨ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣) تعقد الجمعية العمومية للنقابة اجتماعها العادى خلال شهر أبريل من كل عام ويجوز دعوتها الى اجتماع غير عادى كلما رأى مجلس النقابة ضرورة لذلك ويجوز دعوتها إذا طلب ذلك كتابة ثلث الأعضاء الذين تتكون منهم الجمعية العمومية أو مائة عضو من أعضائها أيهما أقل ، وتوجه الدعوة الى

الأعضاء كتابة والنشر في صحيفتين يوميتين قبل موعد الاجتماع بسبعة أيام على الأقل على أن يرفق بالدعوة جدول الأعمال وأن يبين بها موعد الاجتماع ومكانه ولا يجوز للجمعية العمومية النظر في غير المسائل الواردة في الجدول الا بموافقة الأغلبية المطلقة لمجموع الحاضرين .

مادة ١٩ - تختص الجمعية العمومية بما يأتي :

(أ) النظر في تقرير مجلس النقابة عن أعمال السنة المنتهية واعتماده .

(ب) اعتماد الحساب الختامي للسنة المنتهية بعد الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات .

(ج) اقرار مشروع الميزانية الخاصة بالسنة المالية المقبلة .

(د) اقرار طريقة استثمار أموال النقابة وإدارتها .

(هـ) انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة .

(و) وضع اللائحة الداخلية للنقابة وتعديلها .

(ز) اقرار القروض التي يعقدها مجلس النقابة .

(ح) رسم السياسة العامة للنقابة ووضع خطط تنفيذها .

(ط) اقتراح تعديل قانون النقابة .

(ي) النظر فيما يعرضه مجلس النقابة أو أعضاء الجمعية العمومية .

(ك) الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون أو في اللائحة الداخلية للنقابة .

(ل) تفويض مجلس النقابة في مباشر بعض اختصاصاتها .

مادة ٢٠ - لا يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحا الا اذا حضره نصف عدد الأعضاء الذين لهم حق الحضور على الأقل ، فاذا تم يتوافر

هذا العدد أجل الاجتماع أسبوعين ويكون انعقادها في هذه الحالة صحيحا إذا حضر ربع عدد الأعضاء .

وتصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء الحاضرين وبأغلبية ثلثي الأعضاء فيما يختص بتقرير حل النقابة أو اقتراح ادخال تعديل على نظامها يتصل بأغراضها أو عزل أعضاء مجلس النقابة

مادة ٢١ - لكل عضو الحق في ادراج أى اقتراح في جدول أعمال الجمعية العادية بشرط تقديمه عن طريق مجلس النقابة قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة أسابيع على الأقل .

مادة ٢٢ - لا يجوز لعضو الجمعية الاشتراك في التصويت إذا كانت له مصلحة شخصية في الموضوع المطروح وذلك فيما عدا انتخابات أجهزة النقابة .

مادة ٢٣ - يرأس الجمعية العمومية النقيب فإذا غاب يرأسها وكيل النقابة فإذا غاب يرأسها أكبر أعضاء مجلس النقابة الحاضرين سنا .

مادة ٢٤ - تعين الجمعية العمومية مراقبا لحسابات من المقيدين بجدول المحاسبين وتكون مهمته ما يأتى :

١ - الاطلاع على دفاتر النقابة وسجلاتها ومستنداتها في أى وقت ، ويكون له حق طلب البيانات والإيضاحات التى يرى ضرورة الحصول عليها لإداء مهمته وله كذلك أن يحقق موجودات النقابة والتزاماتها . وعلى مجلس النقابة أن يمكنه من ذلك .

٢ - وضع النظام المالى الذى يكفل حسن سير العمل بالاتفاق مع أمين الصندوق .

٣ - جرد الخزينة وحسابات المعهد في نهاية السنة المالية وتقديم تقرير بنتيجة الجرد الى مجلس النقابة .

٤ - اعداد تقرير عن الحساب الختامى والميزانية العمومية الى مجلس النقابة •

وتقدر الجمعية العمومية الانتخاب السنوية لمراقب الحسابات •

مادة ٢٥ - تدون قرارات الجمعية العمومية في دفتر محاضر جلساتها ويوقع عليها الرئيس والسكرتير ويدون في محضر الجلسة أسماء أعضاء النقابة الذين لهم حق الحضور وأسماء الحاضرين وتوقيعاتهم •
كما يذكر اسم الرئيس والسكرتير والقرارات الصادرة وعدد الأصوات التي حازتها •

مادة ٣٦ - تخطر سكرتارية النقابة وزارة الثقافة بصورة من الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية قول موعد الانعقاد بأسبوع على الأقل وبصورة من محضر اجتماع الجمعية العمومية والقرارات الصادرة فيها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع •

مادة ٣٧ - لوزير الثقافة أو لوزير عدد الأعضاء حق الطعن في انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة وذلك بتقرير يودع قلم كتاب محكمة القضاء الادارى بمجلس الحولة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه نتيجة الانتخاب • كما يجوز اناية عضو على الأقل من حضروا الجمعية للطن أمام المحكمة المذكورة في قراراتها أو صحة انعقادها أو في انتخاب رئيس النقابة أو أعضاء مجلس النقابة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية وذلك بتقرير مسبب ومصدق على الامضاءات الموقع بها عليه من الجهة المختصة • والا كان الطعن غير مقبول شكلا • وتفصل محكمة القضاء الادارى في الطعن على وجه الاستعجال وذلك بعد سماع أقوال نائب عن ادارة قضايا الحكومة وأقوال رئيس النقابة أو من ينوب عنه ووكيل عن الطاعنين •

مادة ٣٨ - اذا حكم بقبول الطعن المشار اليه في المادة السابقة بطلت

قرارات الجمعية العمومية وأعيدت دعوتها الى الاجتماع في مدى ثلاثين يوما من تاريخ قبول الطعن .

وتدعى كذلك في حالة الحكم ببطلان عملية الانتخاب بالنسبة للنتيبيب أو خمسة فأكثر من أعضاء مجلس النقابة في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الحكم بالبطلان ١٢ فإذا كان عدد من أبطل انتخابه أقل من ذلك حل محله من يليه من المرشحين .

(ب) مجلس النقابة

مادة ٢٩ - يتكون مجلس النقابة من خمسة عشر عضوا ينتخبهم الجمعية العمومية بحيث تهتل كل شعبة بثلاثة أعضاء ويضم الى هذا المجلس رؤساء النقابات الفرعية .

مادة ٣٠ - ينتخب مجلس النقابة في أول اجتماع له بعد انعقاد الجمعية العمومية من بين أعضائه وكيلا للنقابة وإذا خلا مكان الوكيل لأى سبب ينتخب مجلس النقابة في أول اجتماع له من يحل محله .

مادة ٣١ - مدة العضوية لأعضاء مجلس النقابات أربع سنوات . ويقترح على اسقاط عضوية نصف الأعضاء في نهاية السنة الثانية . ويجوز تجديد العضوية لأكثر من مرة .

مادة ٣٢ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس النقابة والعمل بالنقابة بأجر .

مادة ٣٣ - يتولى مجلس النقابة ادارة شئون النقابة والبت في كل ما من شأنه تحقيق أهدافها وبخاصة المسائل الآتية :

(أ) اعداد التقرير السنوى عن نشاط النقابة .

(ب) اعداد مشروع الميزانية والخصاب الختامى .

(ج) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .

(د) اعداد مشروع اللائحة الداخلية للنقابة وما قد يرى ادخاله عليها من تعديلات .

(هـ) ادارة اموال النقابة والاشراف على نظام حساباتها وتحصيل الاستراكات والرسوم والمبالغ الأخرى المستحقة على الأعضاء .

(و) تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين أعضاء النقابة .

(ز) تنظيم أوجه نشاط النقابة .

(ح) منح المكافآت والجوائز للمسابقات المختلفة التي تعقدتها النقابة للمشتركين في هذه المسابقات .

(ط) تعيين العاملين بالنقابة وتحديد نظام أجورهم وترقيتهم وعلاواتهم وتأديبهم وفصلهم وتقرير مكافآت لهم طبقا لقانون العمل .

(ي) قبول التبرعات والوصايا والاعانات غير المشروطة .

(ك) عقد القروض اللازمة لنشاط النقابة على أن تعرض في أول اجتماع للجمعية العمومية لإقرارها .

(ل) تشكيل لجان من بين أعضائها وتفويضها في ميساشرة بعض اختصاصاته .

(م) تحديد السلفة المستحقة المصرفا منها على المصروفات اليومية والمادية .

(ن) دعوة الجمعية العمومية للانعتاد لاجتماع عادي أو غير عادي .

(س) مناقشة تقرير مراقب الحسابات واعداد الرد على مباد ورد به من ملاحظات وعرضها على الجمعية العمومية .

(ع) تنظيم الرعاية الاجتماعية والصحية للأعضاء وأسرهم .

(ب) النظر في الشكاوى المقدمة ضد التصرفات المهنية لأعضاء النقابية .

(ص) الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون أو في اللائحة الداخلية للنقابة .

مادة ٣٤ - يختص الكقيب بما يأتي :

(أ) توجيه الدعوة لمقد الجمعية العمومية لدور الائتلاف العادي وغير العادي ورئاسة الجمعية العمومية ومجلس النقابية واعداد جدول أعمالها .

(ب) تمثيل النقابة لدى الغير وأمام القضاء .

(ج) القيام بجميع الأعمال القانونية التي يتطلبها وضع قرارات مجلس النقابة موضع التنفيذ .

(د) مباشرة الأعمال التي يفوضه فيها مجلس النقابة .

مادة ٣٥ - يختص وكيل النقابة بما يأتي :

(أ) التوقيع على الشيكات وأذون الصرف .

(ب) اقتراح تعيين الموظفين ومنحهم العلاوات والترقيات وتاديبهم طبقاً لما تقرره اللائحة الداخلية .

(ج) مباشرة الأعمال التي يفوضه فيها مجلس النقابة أو الكقيب .

مادة ٣٦ - يختص السكرتير العام بما يأتي :

(أ) مباشرة الأعمال اليومية المتعلقة بإدارة النقابة .

(ب) الإشراف على الجهاز الإداري .

(ج) اعداد جدول أعمال مجلس النقابة والجمعية العمومية والمشروعات والتقارير التي تعرض عليها . ومحاضر اجتماعاتها .

(د) العمل على تنفيذ قرارات مجلس النقابة ومتابعة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .

(هـ) مباشرة الأعمال التي يفوضه فيها مجلس النقابة أو النقيب أو الوكيل والتوقيع على الشيكات وأذون الصرف توقيعاً (ثانياً) .

(و) الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون أو اللائحة الداخلية للنقابة .

مادة ٣٧ - يختص أمين الصندوق بما يأتي :

(أ) تسلم أموال النقابة وإيراداتها والمحافظة عليها وإيداعها بالمصرف .

(ب) التوقيع على الشيكات وأذون الصرف توقيعاً (ثانياً) .

(جـ) الأعمال المالية والحسابية وطبقاً للأوضاع التي تقرها اللائحة الداخلية للنقابة .

(د) تنفيذ قرارات مجلس النقابة فيما يتصل بالمعاملات المالية بشرط أن تكون مطابقة لبيود الميزانية .

(هـ) عرض الحساب الختامي والميزانية العمومية وتقرير مراقبي الحسابات على مجلس النقابة .

(و) مباشرة الأعمال التي يفوضه فيها مجلس النقابة أو النقيب .

(ز) الإشراف على العاملين في الحسابات .

(ح) الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون أو في اللائحة الداخلية للنقابة .

مادة ٣٨ - يعقد مجلس النقابة اجتماعاً مرة على الأقل كل شهر

بدعوة من النقيب ويجوز له أن يدعو المجلس إلى اجتماع غير عادي .
وعليه أن يدعو إذا طلب ذلك كتابة ثلث أعضائه على الأقل .

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه .

وتصدر قراراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى فيه النقيب .

وإذا تطلب العضو عن حضور أكثر من نصف عدد الاجتماعات ، خلال العام بغير عذر يقبله المجلس اعتبر مستقila منه .

الفصل الرابع

النظام المالى للنقابة

دادة ٣٩ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣) تتكون موارد النقابة من :

أولا :

(أ) رسم القيد واشتراكات الأعضاء والهيئات والهيئات .

(ب) الاعانات الحكومية واعانات المؤسسات والهيئات العامة .

(ج) عائد استثمار أموال النقابة .

(د) حصيلة رسم طابع دمة الفنون التشكيلية تحصل حسب

الكثوف الواردة في ثانيا من نفس المادة .

(هـ) حصيلة النسبة المئوية التى تؤدى للنقابة عن الاقتناء أو

التكليف مقدارها ٢٪ من قيمة الأعمال الفنية التشكيلية التى يقوم بها الأعضاء .

(و) الموارد الأخرى التى يوافق عليها مجلس النقابة .

ثانيا : يكون لصق دمة النقابة الزاميا على الأوراق والدفاتر

والرسومات والتصميمات الخصة بالفنون التشكيلية الآتية :

٣٦٦ ثقافة (فنون وآداب)

(أ) رسومات وتصميمات أعمال الفنون التشكيلية التي يوقعها أو يباشرها عضو النقابة بصفته الفنية الخاصة وكذلك صورها التي تعتبر مستندات .

(ب) أصول عقود أعمال الفنون الجميلة والتشكيلية وأوامر التوريد الخاصة بها وكذلك صورها التي تعتبر مستندات .

ويعتبر العقد أصلا إذا حمل توقيع الطرفين، مهما تعددت الصور وتعتبر الفواتير الخاصة بها عقودا إذا لم يحرر لها عقود .

وتكون فئة الدفعة المستحقة طبقا للفترات السابقة كما يلي :

مليم جنيه

٠٠٠ر٣٠٠ للطلبات المقدمة من طلاب الثانوية العامة للالتحاق لامتحان الفنون ولطلبات والشكاوى التي تقدم من الأعضاء لمجلس النقابة وعند التعمين نخريجي التكاليف المذكورة في المادة انثانية فقرة (١) وتصميم الاعلان لمنفذ وكذلك للرسومات والتصميمات والعقود والتقارير الخاصة بأعمال الفنون التشكيلية التي لا تزيد قيمتها على ١٠٠ جنيه .

٠٠٠ر٥٠٠ للرسومات والعقود والتقارير الخاصة بالتصميمات الخاصة بالفنون التشكيلية التي تزيد قيمتها عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه .

١٠٠٠ر للرسومات والعقود والتقارير الخاصة بتصميمات أعمال الفنون التشكيلية التي تزيد قيمتها على ٥٠٠ جنيه ولا تجاوز ١٠٠٠ جنيه ويزيد ٥٠٠ مليم عن كل ١٠٠٠ جنيه تزيد على الألف الأولى .

تقدير الأتخاب :

وتكون قيمة الدفعة المستحقة عليها كالآتي :

مليم جنييه

- ١١٠.٥٠٠ طلبات تقدير الأتماع التي لا تزيد على ١٠ جنييهات .
- ١٠٠٠ طلبات تقدير الأتماع التي تزيد على ١٠ جنييهات ولا تتجاوز ٥٠ جنيها .
- ٢٠٠٠ طلبات تقدير الأتماع التي تزيد على ٥٠ جنيها ولا تتجاوز ١٠٠ جنييه
- ٥٠٠٠ طلبات تقدير الأتماع التي تزيد على ١٠٠ جنييه ولا تتجاوز ١٠٠٠ جنييه .

ويزاد مبلغ ه جنييهات عن كل ١٠٠٠ جنييه تالية للآلاف جنييه الأولى ، ويتحمل الديمة الطرف المسند إليه تنفيذ الأعمال أو التوريدات ومقدم الشكوى أو طلب تقدير الأتماع ورافع الدعوى حسب الأحوال ويبتن طريقة الاشراف على تضييلها باللائحة ويجوز تزويد قيمة التهمة للنقابة بموجب ايصال معتمد منها طبقاً للاوضاع التي يحددها النظام الداخلي ولا يجوز أن تقبل الموزارات والمصالح الحكومية والمحافظات والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها التعامل مع أعضاء النقابة بالأوراق الخاصة للأعمال الفنية التشكيلية إلا إذا كان ملصقاً عليها طابع الديمة المقرر .

مادة ٤٠ - لا يجوز للنقابة أن تقبل أية أموال من شخص أجنبي أو جهة أجنبية كما لا يجوز لها أن ترسل أية أموال إلى أشخاص أو منظمات في الخارج إلا بأذن من وزير الثقافة . وذلك فيما عدا المبالغ الخاصة بتمن الكتب والنشرات والسجلات المتعلقة بنشاط النقابة .

مادة ٤١ - تبدأ السنة المالية للنقابة من أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام .

مادة ٤٢ - تودع أموال النقابة أولاً بأول في مصرف جمهورية مصر العربية يعينه مجلس النقابة .

وتتسلك إمانة صندوق النقابة دفاتر حسابية منتظمة تبين فيها بالتفصيل الإيرادات والمصروفات والمركز المالي للنقابة •

مادة ٤٣ - يكون الصرف من أموال النقابة بشيكات تسحب على المصرف المودعة به هذه الأموال بأذن صرف وذلك طبقاً للقواعد التي يضعها مجلس النقابة • ويوقع وكيل النقابة وأمين الصندوق الشيكات وأذن الصرف ويحدد مجلس النقابة وجوه الصرف من السلفة المستديمة ومقدار ما يصرف ومن له اختصاص بالإهر بالصرف •

مادة ٤٤ - تعتبر أموال النقابة أموالاً عامة • وتخصص للمصرف منها على تحقيق أغراضها • ولنقابة أن تستثمر فائض إيراداتها لصالح مورد ثابت في أعمال محققة الكسب على النحو الذي تحدده الجمعية العمومية •

مادة ٤٥ - ينشأ في النقابة صندوق للمعاشات والإعانات يديره مجلس إدارة برئاسة وكيل النقابة وعضوية أمين الصندوق وثلاثة ينتخبهم مجلس النقابة سنوياً من بين أعضائه •

وتبين اللائحة الداخلية للنقابة القواعد الخاصة بإدارته ومنح المعاشات والإعانات والقروض منه •

وتودع أمواله في حساب خاص بأحد المصارف يختاره مجلس إدارة الصندوق ويصرف منه بقرار من هذا المجلس بتوقيع رئيسه وأمين الصندوق •

مادة ٤٦ - تتكون موارد الصندوق من :

- (أ) ٥٠٪ من رسم القيد في جدول النقابة •
- (ب) ٥٠٪ من الاشتراكات السنوية للأعضاء •
- (ج) الإعانات والهبات والوصايا المقدمة للصندوق بالإضافة إلى ٥٠٪ مما يكون مقدماً منها باسم النقابة •

(د) عائد استثمار أموال الصندوق .

(هـ) نسبة من حصيلة الموارد الأخرى التى يحددها مجلس النقابة .

مادة ٤٧ - يقدم مجلس إدارة الصندوق الى مجلس النقابة فى موعد لا يجاوز شهر سبتمبر من كل سنة مشروع ميزانية الصندوق عن السنة المالية المقبلة ، كما يقدم المجلس الحساب الختامى للسنة المنتهية فى موعد لا يجاوز نهاية شهر مارس وذلك لفحصها والتصديق عليها ثم عرضها على الجمعية العمومية فى أول اجتماع لها .

مادة ٤٨ - اذا طرأ لى سبب من الأسباب ما يمس كيان النقابة المالى فـلأعضاء النقابة مجتمعين بهيئة جمعية عمومية بعد تصديق وزيرى الثقافة والتأمينات حل الصندوق المنشأ بمقتضى هذا القانون . وأن يقرروا فى هذه الحالة طريقة استعمال وتوزيع ما بالصندوق من رصيد . ويرعى فى توزيع هذا الرصيد تفضيل أرباب المعاشات بنسبة المعاشات المقرر لكل منهم .

الفصل الخامس

واجبات الأعضاء وتاديبهم

مادة ٤٩ - يؤدى العضو الذى يقيد فى جدول الأعضاء العاملين اليمين الآتية أمام مجلس النقابة :

« أقسم بالله العظيم أن أصون مصلحة الوطن وأؤدى رسالتى بالشرف والأمانة والنزاهة وأن أحافظ على كرامة الفن وأن أحترم تقاليده وأن أبذل غاية الجهد لتحقيق أهداف النقابة » .

مادة ٥٠ - على العضو أن يتوخى فى سلوكه مبادئ الشرف والأمانة والنزاهة ، وأن يقوم بجميع الواجبات التى يفرضها عليه هذا القانون

(م ٢٤ - موسوعة مصر ج ١٢)

واللائحة الداخلية للنقابة والآداب الفنية وتقليدها كما لا يجوز تناول المشروبات الروحية أو لعب القمار بمقر النقابة أو فروعها .

مادة ٥١ - لا يجوز للمضو اتخاذ اجراءات قضائية ضد عضو آخر بسبب عمل من أعماله الفنية الا بعد مضي شهر على التأخر من تاريخ إبلاغ شكواه الى مجلس النقابة أو الى النقيب في حالة الاستعجال . ومع ذلك يجوز له اتخاذ الاجراءات الوقتية اللازمة للمحافظة على حقوقه .

مادة ٥٢ - (مستبدلة بلقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣) يؤدي المضو العامل رسم تيد مقداره ستة جنيهات تدفع خلال شهر من تاريخ قبول قيده والا سقط حقه في التيد ، ويؤدي الأعضاء اشتراكا سنويا في أول يناير من كل عام بواقع ستة جنيهات للأعضاء العاملين وثلاثة جنيهات لتلاعضاء المتسبين وذلك مع مراعاة أحكام المواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من هذا القانون ولا يجوز للمضو المنسحب أو المفضل الذي سقطت عضويته استرداد ما يكون قد أداه للنقابة من أموال بسبب عضويته .

مادة ٥٣ - مع عدم الإخلال بالحق في اقامة الدعوى الجنائية أو المدنية أو التأديبية يؤخذ تأديبيا طبقا لأحكام هذا القانون كل عضو يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو في اللائحة الداخلية .

مادة ٥٤ - لمجلس النقابة بأغلبية ثلثي أعضائه لفت نظر المضو الى ما فيه خروج على السلوك الواجب أو مخالفة للنوائح النقابية ونظامها .

مادة ٥٥ - العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على العضو هي :

١ - اللوم .

٢ - الإنذار .

٣ - الزام العضو بأداء مبلغ لا يجاوز عشرين جنيها يدفع لصندوق المعاشات والإعانات .

٤ - المنع من مزاوله المهنة مدة لا تتجاوز سنة .

٥ - شطب اسم العضو من النقابة .

مادة ٥٦ - تتولى التحقيق لجنة تشكل من :

(أ) عضوين يختارهما مجلس النقابة سنوياً .

(ب) عضو من مجلس الدولة بدرجة نائب على الأقل يختاره المجلس .

ويحال العضو الى هيئة التأديب بقرار من مجلس النقابة .

كما يجوز لوزير الثقافة أن يطلب من مجلس النقابة إحالة العضو الى هيئة التأديب .

ويتولى أحد عضوي لجنة التحقيق تمثيل الاتهام أمام هيئتي التأديب الابتدائية والاستئنافية .

مادة ٥٧ - تشكل في النقابة هيئة تأديب ابتدائية برئاسة النقيب وعضوية ممثل لوزارة الثقافة ومستشار مساعد من مجلس الدولة . وعضوين يختارهما مجلس النقابة من بين أعضائه أحدهما يمثل الشعبية التي ينتمى اليها العضو المطلوب محاكمته .

مادة ٥٨ - تشكل في النقابة هيئة تأديب استئنافية برئاسة أحد وكلاء وزارة الثقافة رؤساء الهيئات العامة التابعة لها يختاره وزير الثقافة وعضوية مستشار من مجلس الدولة وثلاثة أعضاء يختارهم مجلس النقابة من بين أعضائه غير المشتركين في هيئة التأديب الابتدائية .

مادة ٥٩ - يجوز استئناف قرارات هيئة التأديب الابتدائية أمام هيئة التأديب الاستئنافية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغ العضو بالقرار بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول .

مادة ٦٠ - يكلف العضو بالحضور امام هيئة التأديب بكتاب مسجل بعلم الوصول يتضمن موعد الجلسة ومكانها وملخص الاتهام المنسوب اليه وذلك قبل تاريخ الجلسة بثمانية أيام على الأقل .

مادة ٦١ - لعضو أن يستعين بمحام للدفاع عنه .. ولأى من هيئتي التأديب تكليفه بالحضور شخصيا .

مادة ٦٢ - لا يكون انعقاد هيئة التأديب صحيحا إلا بحضور جميع أعضائها بما فيهم الرئيس وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء ويجب أن تكون مسببة .

الفصل السادس

حل النقابة

مادة ٦٣ - إذا اتضح لمجلس النقابة أن النقابة أصبحت عاجزة عن تحقيق أغراضها فله أن يطلب عقد الجمعية العمومية للنظر في الأمر فإذا رأى حل النقابة وجب أن يصدر بذلك قرارا من ثلثي أعضاء الجمعية العمومية على الأقل .

مادة ٦٤ - تعين الجمعية العمومية بعد صدور قرار الحل مصفيا يتولى حصر حقوق النقابة والوفاء بالتزاماتها .

مادة ٦٥ - تؤول أموال النقابة الى الجهة التي تحددها الجمعية العمومية بموافقة وزارة الثقافة على أن تكون هذه الجهة من الجهات المهتمة بالفنون التشكيلية .

الفصل السابع

احكام وقتية

مادة ٦٦ - يصدر وزير الثقافة خلال أسبوعين من تاريخ العمل بهذا القانون قرارا بتشكيل لجنة مؤقتة للمقيد من :

١ - أحد أعضاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب المعينين بأشخاصهم ، رئيسا .

- ٢ - أحد وكلاء وزارة الثقافة أو رؤساء الهيئات المتابعة لها .
٣ - عضو من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة بدرجة مستشار مساعد على الأقل .

٤ - خمسة من انقنانيين يمثلون شعب النقابة .

وتعلن اللجنة قبل انعقادها بأسبوع على الأقل عن مكان اجتماعها وزمانه في ثلاث صحف يومية تصدر في القاهرة .

وتبت اللجنة في طلبات القيد بعد التحقق من استيفاء الشروط المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القانون وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٦٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣) تدعو اللجنة المؤقتة عقب انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ أول اجتماع لها للجمعية العمومية للنقابة الى الانعقاد لانتخاب النقيب ومجلس النقابة على الوجه المبين في المادة (٢٩) ، وعلى هذا المجلس أن ينتخب في أول اجتماع له من بين أعضائه وكيلًا وأمينًا عاما وأمينًا للصندوق .

مادة ٦٧ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣) تعفى أموال النقابة وغروها الثابتة منها أو المنقولة وجميع أموال صندوق الماشات والاعانات والايادات الاستشارية من جميع الضرائب المباشرة والدمغة التي تفرضها الحكومة ، أو أية سلطة عامة أيا كان نوعها أو تسميتها .

مادة ٦٧ - مكررا (أ) - (مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣) لمجلس النقابة أن يعين لمعاونته مكتبًا فنياً متفرغاً يرأسه أحد أعضاء النقابة كما له أن يشكل لجانا للإشراف على أوجه النشاط التي يراها المجلس ويحقق "نقابة الاستشارة من نظام انتقري بالاستعانة بتقري ثلاثة

٣٧٤ ثقافة (فنون وآداب)

على الأكثر من أعضائها المستعنين بالجهاز الإداري للدولة أو القطاع العام أو الهيئات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها من لا تتجاوز مرتباتهم السنوية ١٢٠٠ جنيه ، وتحمل مرتباتهم جهة العمل المذكورة ويكون التفرغ لمدة سنة قابلة للتجديد ولمترة أقصاها ثلاث سنوات .

مادة ٦٨ - يصدر وزير الثقافة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٦٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره «

يصمم هذا القانون بختم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،»

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ شعبان سنة ١٣٩٦ (١٤ أغسطس سنة ١٩٧٦) .

القسم الرابع

في المجلس الأعلى للثقافة

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠

بإنشاء وتنظيم المجلس الأعلى للثقافة (١ ، ٢)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ،

وعلى القانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة للمطابع ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والؤسسات الخاصة ،

وعلى القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء أكاديمية الفنون ،

(١) الجريدة الرسمية في ١٧ أبريل سنة ١٩٨٠ - العدد ١٦ .

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ (الجريدة الرسمية - العدد ٩ (تابع) في ١٩٨٤/٣/١) ونصت مادته الأولى على أن : « يستبدل بعبارة (وزير الثقافة) الواردة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه عبارة (رئيس مجلس إدارة هيئة الآثار المصرية) وبعبارة (صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والضوء) عبارة (صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف) ، كما تحذف عبارات (مشروعات الصوت والضوء ، ومشروع الصوت والضوء ، وعروض الصوت والضوء) أينما وردت في قرارات رئيس الجمهورية أرقام ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ و ٩٥ لسنة ١٩٧٨ و ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ المشار إليها » .

٣٧٦ ثقافة (فنون وآداب)

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ :

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ،

وعلى اتفاق رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٢٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن تبعية المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والقرارات المتعلقة له ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء مجمع اللغة العربية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن تنظيم وزارة الثقافة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١٨ لسنة ١٩٧٠ بشأن نقل تبعية أكاديمية الجمهورية العربية المتحدة للفنون بروما من وزارة التعليم الى وزارة الثقافة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة للكتاب ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة للآثار المصرية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء المجالس القومية المتخصصة وتحديد اختصاصاتها ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٧ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء المجالس العليا للقطاعات ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء الهيئة العامة للفنون والآداب ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والصورة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٧٩ بتولى وزير الدولة لرئاسة الجمهورية الاختصاصات المنقولة بالقوانين والمواثيق لوزير الاعلام والثقافة الى أن يتم تنظيم الأجهزة التي كانت تابعة لوزارة الاعلام والثقافة ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قـرر :

الفصل الأول

المجلس الأعلى للثقافة

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة تسمى « المجلس الأعلى للثقافة » تتبع الوزير المختص بشئون الثقافة ويكون مقرها مدينة القاهرة .

مادة ٢ - يهدف المجلس الأعلى للثقافة الى تيسير سبل الثقافة للشعب وربطها بالقيم الروحية وذلك بتعميق ديمقراطية الثقافة والوصول بها الى أوسع قطاعات الجماهير مع تنمية المواهب في شتى مجالات الثقافة والفنون والآداب ، وإحياء التراث القديم وإطلاع الجماهير على ثمرات المعرفة الإنسانية وتأكيد قيم المجتمع الدينية والروحية والوطنية . وللمجلس الأعلى في سبيل تحقيق أهدافه القيام بما يلي :

١ - تخطيط السياسة العامة للثقافة ، في حدود السياسة العامة للدولة ، والتنسيق بين الأجهزة الثقافية في أوجه نشاطها المختلفة .

٢ - وضع ميثاق شرف للعمل الثقافي في مختلف مجالاته والإشراف على تنفيذه والالتزام به .

٣ - رعاية الابداع الفكرى والفنى وحماية حقوق التأليف والأداء وتأمين المشتغلين بالثقافة والفنون والآداب .

٤ - رعاية المجامع والجمعيات العلمية والنقاسية وتوفير الظروف المناسبة لها لتحقيق أهدافها .

٥ - إصدار انتوجيهات والتوصيات الى الهيئات الأهلية العامة في ميادين الثقافة بما يتفق والسياسات العامة المقررة في هذا الشأن .

٦ - تشجيع الأعمال الفنية الرفيعة ودعم الخدمات الفنية التى تؤدى لتجتمعات الطلاية والعدالية وقطاع الفلاحين في القرى والمشاركة بالعمل في سبيل وصول الثقافة بجميع أنواعها الى هذه القاعدة الشعبية العريضة.

٧ - الاهتمام بثقافة الطفل والعمل على تنمية مواهبه وتشجيع قدراته لاعداد جيل من الشباب الوطنى قادر على حمل الرسالة .

٨ - تقديم الانتاج الرفيع للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية عن طريق انشاء البيوت الفنية والتشويق بينها .

٩ - اقتراح أوجه التطوير في برامج التعليم وأساليب نشر الوعى الثقافى والتذوق الفنى في مختلف المراحل التعليمية بالمدارس والجامعات .

١٠ - تحديد مقاييس الجودة ومعاييرها في مختلف نواحي الانتاج انفكرى في مجالات الثقافة المختلفة وتوحيد الأسس التى تقوم عليها المسابقات والاعانات والجوائز التقديرية والتشجيعية ، كما يتولى منح هذه الجوائز والاعانات ويشير بالرأى على الهيئات التى تتولى منحها .

١١ - اقتراح أوجه التطوير في البرامج الإذاعية والتليفزيونية والتوصية لدى اتحاد الاذاعة والتليفزيون بأساليب إدماج الثقافة والفنون في المواد المذاعة صوتيا ومرئيا .

١٢ - اقتراح تعيين ممثلين للمجلس في سفارات جمهورية مصر

العربية بعواصم العالم والعربية لتوثيق الروابط الثقافية مع شعوب
المسلم .

١٣ - اقتراح تمثيل جمهورية مصر العربية في المؤتمرات والمهرجانات
الثقافية والفنية الاقليمية والدولية .

مادة ٢ - يحدد بقرار من رئيس الجمهورية التوزيع المختص بشئون
الثقافة .

مادة ٤ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٧٤
لسنة ١٩٨١) يشكل المجلس الأعلى للثقافة برئاسة الوزير المخصص بالثقافة
وعضوية كل من :

- وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى أو من ينيبه .
- وزير السياحة أو من ينيبه .
- رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة أو من ينيبه .
- أمين علم المجلس الأعلى للثقافة .

(١) صدر قرار وزير الدولة للثقافة رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع
المصرية فى ١٧/٧/١٩٨٢ - العدد ١٦٥) ونص فى مادته الاولى على
ما يأتى :

« يعين رؤساء الأجهزة والهيئات الثقافية - المبينة فيما بعد - اعضاء
بالمجلس الأعلى للثقافة .

- الوكيل الاول للوزارة .
- أمين عام المجلس الاعلى للثقافة .
- رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للاثار المصرية .
- رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- رئيس اكاديمية الفنون .
- وكيل الوزارة للعلاقات الثقافية الخارجية .
- وكيل الوزارة المشرف على الثقافة الجماهيرية « .

- رئيس مجلس الأمناء باتحاد الاذاعة والتليفزيون
- ممثل لوزارة الخارجية يختاره الوزير المختص
- ممثل لوزارة التخطيط يختاره الوزير المختص
- ممثل للمجلس الأعلى للجامعات يختاره المجلس
- رؤساء الأجهزة والهيئات الثقافية التابعة للمجلس
- مديري البيوت الفنية
- رئيس اتحاد الكتاب أو من ينييه
- نقيب الفنانين التشكيليين أو من ينييه
- نقيب المهن التمثيلية أو من ينييه
- نقيب المهن السينمائية أو من ينييه
- نقيب المهن الموسيقية أو من ينييه

عدد من الأعضاء لا يزيد على اثنين وعشرين عضواً يختارون من بين المشتغلين بالثقافة والفنون والآداب ويمثلون مختلف الأنشطة الثقافية .
ويصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتعيين أعضاء المجلس وتحديد مدة العضوية بالنسبة للأعضاء المختارين من بين المشتغلين بالثقافة والفنون والآداب .

كما يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد مكافآت أعضاء المجلس ومكافآت حضور أعضاء شمم المجلس ولجانه .

دائرة ٥ - المجلس الأعلى للثقافة هو السلطة العليا المهمة على شئون الهيئة وتصريف أمورها ، وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله وله وعلى الأخص :

- ١ - إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للهيئة دون التقيد باللوائح الحكومية (١) .

(١) صدر قرار وزير الثقافة رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٢ ج.إصدار اللائحة الداخلية للمجلس الأعلى للثقافة (الوقائع المصرية ج ١٩٨٢/١/٩ - المصحح ٨)

٢ - وضع اللوائح المتعلقة بتعيين العاملين بالهيئة وترقيتهم ونقلهم
وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم .

٣ - الموافقة على مشروع الموازنة السنوية .

٤ - انظر في كل ما يرى رئيس المجلس الأعلى عرضه من مسائل
تدخل في اختصاص الهيئة .

مادة ٦ - يكون للمجلس الأعلى للثقافة أمين عام يصدر بتعيينه
وتحديد مرتباته وبدلاته قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٧ - يكون للمجلس الأعلى للثقافة أمانة عامة يصدر بتنظيمها
وتحديد اختصاصاتها قرار من رئيس المجلس تعمل تحت إشراف الأمين
العام للمجلس وتختص بمعاونة المجلس وشعبه ولجانه في تحضير الأعمال
ووضع التقارير والبحوث والبيانات والاحصاءات وتأثير الأعمال المالية
الإدارية للمجلس كما تتولى تنفيذ ومتابعة قرارات وتوصيات المجلس
وتعمل بصفة خاصة على :

١ - تنفيذ برامج المساعدات الطوعية والإعلانات المالية للجبهات
الثقافية الفنية .

٢ - تنفيذ أعمال الرقابة على المصنفات الفنية .

٣ - التنسيق بين المحافظات فيما تقوم أنشطة الثقافة الجماهيرية

٤ - مباشرة اختصاصات العلاقات الثقافية الخارجية بالتعاون مع
الأجهزة المختصة وتنظيم سفر الفرق والمعارض الأثرية والفنية والأدبية .

٥ - نشر الثقافة السينمائية وإنتاج الأفلام التسجيلية والتجريبية
واقامة المهرجانات الدولية والمحلية وأسابيع الأفلام داخل الجمهورية
وخارجها .

٦ - نشر الذوق في مجالات الفنون التشكيلية .

٧ - رعاية الثقافة المسرحية والتنسيق بين أنشطة المسرح والموسيقى
والفنون الشعبية والاستعراضية .

٨ - رعاية ثقافة الطفل والعمل على تنمية مواهبه وقدراته وتقديم النماذج المتميزة في هذا المجال .

مادة ٨ - تنشأ بقرار من المجلس الأعلى للثقافة بيوت للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية وتتولى المشرحة في توجيهه القومي عن طريق الارتفاع بمستوى الانتاج المسرحي والموسيقى ونشجيع المواهب والتجديدات على أن يكون لكل بيت دوازنة داخلية تصدد موارده ومصروفاته ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس المجلس .

مادة ٩ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه ويكون الاجتماع صحيحا بحضور أغلبية أعضائه وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين وعقد استاوى يرجع بجانب الذى منه الرئيس .

وتبلغ قرارات المجلس الى الوزير المختص بشئون الثقافة لاعتمادها كما تبين لقرارات بعد اعتمادها بلوزارات والجهزة والهيئات المركزية والمحلية المعنية لتنفيذها . ويضع المجلس لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته .

مادة ١٠ - للمجلس الأعلى للثقافة أن يشكل شعبا ولجانا دائمة أو مؤقتة للمعاونة في مباحثته لاختصاصاته ويجوز أن يضم الى تلك اللجان والشعب خبراء من داخل المجلس أو خارجه .

مادة ١١ - يتولى رئيس المجلس الاشراف على شئونته والتحقق من حسن سير العمل به ويتولى تقديم تقارير دورية الى المجلس يعدها الأمين العام عن سير العمل ومدى تنفيذ الخطط وتسياسات الموضوع في هذا الشأن .

مادة ١٢ - يكون للمجلس الأعلى للثقافة دوازنة خاصة تعد على نمط موازنات الهيئات العامة طبقا لأحكام قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ .

الفصل الثاني

في الأجهزة الثقافية التابعة للمجلس (١)

مادة ١٣ - تستمر الهيئة العامة للكتاب في ممارسة الاختصاصات المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة .

مادة ١٤ - تستمر الهيئة العامة للآثار المصرية في ممارسة الاختصاصات المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة .

ويضم لها صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف الصادر بإنشائه قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ .

مادة ١٥ - تستمر أكاديمية الفنون في ممارسة الاختصاصات المنصوص عليها في قانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء الأكاديمية .

مادة ١٦ - تتخذ الإجراءات اللازمة لإنشاء شركة للاستوديوهات والانتاج السينمائي تتولى إنشاء وإدارة الاستوديوهات والمعامل وانتاج الأفلام ذات الأهداف الوطنية والقومية .

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٤ بإثراء المجلس الأعلى للثقافة على يقض الشركات (الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/١ - العدد ٩ تابع) ونص في مادته الأولى على ما يأتي : « يشرف المجلس الأعلى للثقافة باعتباره هيئة عامة على الشركات الآتية :

- ١ - شركة مصر للتوزيع ودور العرض السينمائي .
- ٢ - شركة مصر للاستوديوهات والانتاج السينمائي .
- ٣ - شركة مصر للصوت والضوء .

ويكون للمجلس بالنسبة الى هذه الشركات جميع الاختصاصات المقررة في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه لهيات القطاع العام بالنسبة للشركات التي تشرف عليها « .

مادة ١٧ - تتخذ الاجراءات اللازمة لإنشاء شركة للتوزيع ودور العرض السينمائي ،تولى توزيع الأفلام السينمائية وإنشاء وإدارة دور العرض وتطويرها .

مادة ١٨ - ينشأ مجلس للثقافة بكل محافظة يشكل برئاسة المحافظ ويصدر تشكيل المجلس وتعيين خبرائه بقرار من المحافظ المختص .

ويتولى المجلس التنسيق بين النشاطات المختلفة للهيئات المعنية بالثقافة داخل حدود المحافظة ، ويكون مدير مديرية الثقافة أمينا للمجلس .

مادة ١٩ - تنشأ مديرية للثقافة بكل محافظة تقوى مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في قانون الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية ، وتدرج اعتماداتها في فرع مستقل في موازنة المحافظة .

وتشكل المديرية بقرار من المحافظ المختص من العاملين بأجهزة الثقافة بالمحافظة أو غيرهم .

الفصل الثالث

احكام عامة وختامية

مادة ٢٠ - يلقى المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلم الاجتماعى وتتقل اختصاصاته الى المجلس الأعلى للثقافة .

مادة ٢١ - تلغى الهيئة العامة للفنون والآداب وتؤول اختصاصاتها للمجلس الأعلى للثقافة .

مادة ٢٢ - تلغى انشطة العامة للسينما والمسرح والموسيقى والفنون الشعبية وتحل محلها البيوت المسرحية المنصوص عليها في المادة (٨) من هذا القرار والشركتان المنصوص عليهما في المادتين (١٦ ، ١٧) من هذا القرار .

مادة ٢٢ - يلحق مجمع اللغة العربية بوزارة التعليم .

مادة ٢٤ - تؤول الى المجلس الأعلى للثقافة من أصول الهيئات
اللغة ملكية الاستوديوهات والمعامل وذور العرض وغيرها من الأصول
التي لم تنقل ملكيتها الى الهيئات والأجهزة المنشأة بموجب هذا القرار .
ويحصل المجلس الأعلى للثقافة محل الهيئات اللغة في مباشرة
الاختصاصات التي تم يرد النص على نقلها الى الجهات التي حلت محلها ،
كما يؤول لمجلس مالها من حقوق وما عليها من التزامات متعلقة بهذه
الاختصاصات .

مادة ٢٥ - تتخذ إجراءات نقل كافة وظائف واعتمادات وازونات كل
من :ديوان عام وزارة الثقافة والمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب
والعلوم الاجتماعية والثقافة الجماهيرية والهيئة المسماة للفنون والآداب
والهيئة العامة للسينما والمسرح الى المجلس الأعلى للثقافة .

مادة ٢٦ - يصدر الوزير المختص بشئون الثقافة القرارات اللازمة
لتشكيل لجان تتولى ما يلي :

- اعداد الهياكل التنظيمية وجداول ترتيب الوظائف والمقررات
الوظيفية لمجلس الأعلى للثقافة وأجهزته ، تهيئدا لاعتمادها من الجهات
المختصة .

- حصر العاملين بوزارة الثقافة والأجهزة والهيئات المتأه و اقتراح
توزيعهم على الأجهزة والهيئات الجديدة وغيرها .

- حصر الأموال والموجودات واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة
لنقلها الى المجلس الأعلى للثقافة والأجهزة والهيئات الجديدة وذلك حسب
طبيعة عملها واحتياجاتها .

- تقييم أصول وخصوم الهيئات اللغة وتصفية مراكزها المالية .

(م ٢٥ - موسوعة مصر ج ١٢)

٢٨٩ ثقافة (فنون وأداب) .

مادة ٢٧ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٨١) تتولى وزارة الدولة للثقافة الاشراف الفنى على الجمعيات والمؤسسات الثقافية والاتحادات الخاصة بها ، وتتولى وزارة الشؤون الاجتماعية الاشراف المالى والادارى على هذه الجهات على أن يتم الاشراف فى جميع الأحوال طبقا لأحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

مادة ٢٨ - يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٢٩ - ينشر هذا انقرار فى الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ جمادى الاولى سنة ١٤٠٠ (٣ أبريل سنة ١٩٨٠) .

القسم الخامس
في أكاديمية الفنون

قانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١
باصدار قانون تنظيم أكاديمية الفنون (١، ٢)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يعمل في شأن تنظيم أكاديمية الفنون بأحكام القانون المرفسق ،
ويُلغى القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء أكاديمية الفنون ، كما يلغى كل
حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الثانية)

الى أن تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون ويتم تعديل اللوائح
الداخلية للمعاهد ويعمل باللوائح الداخلية المالية والقواعد
المسارية ، كما يستمر العمل بأحكام القرارات التنظيمية الأخرى فيما
لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

-
- (١) الجريدة الرسمية في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٨١ - العدد ٣٨ .
(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧
بتفويض رئيس مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات (الجريدة الرسمية في
١٩/١٠/١٩٨٧ - العدد ٤٢ مكرر) ونص في مادته الاولى على أن يفوض
السيد الدكتور / عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات
رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون تنظيم أكاديمية الفنون وذلك
فيما عدا تعيين رئيس الأكاديمية وإنشاء معاهد أخرى أو فروع للأكاديمية
وكذلك اصدار اللائحة التنفيذية .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الخولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ ذى القعدة سنة ١٤٠١ (٩ سبتمبر سنة ١٩٨١) .

قانون تنظيم أكاديمية الفنون

باب تمهيدى

فى الهيكل العام للأكاديمية

مادة ١ - تختص أكاديمية الفنون بكل ما يتمق بتعليم الفنون والبحوث العلمية التى تقوم بها معاهدها فى سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا كما تسهم فى رقى الفكر والفن والقيم الانسانية والاتجاه بالفنون اتجاها قوميا يرفع تراث البلاد وأصالتها واعداد المختصين فى المجالات التى تختص بها ، كما تعمل على توثيق الروابط الثقافية والفنية مع الأجهزة المشتغلة بالفنسين فى الوطن العربى والدول الأجنبية على الصعيدين المحلى والعالمى .

ويكون مقر الأكاديمية مدينة الجيزة .

مادة ٢ - تتكون الأكاديمية من المعاهد الآتية :

١ - المعهد اعلى للفنون المسرحية (١) .

٢ - المعهد اعلى للموسيقى (الكونسرفتوار) .

(١) صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء معهد عال للفنون المسرحية (الوقائع المصرية فى ١٩٥٨/٥/٢٩ - العدد ٤٢) .

- ٣ - المعهد العالي للسينما .
- ٤ - المعهد انعاني للبالية .
- ٥ - المعهد العالي للموسيقى العربية .
- ٦ - المعهد العالي للنقد الفني (١) .
- ٧ - المعهد العالي للفنون الشعبية .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء معاهد أخرى ، أو ضم معاهد أو كليات قائمة الى الأكاديمية ، أو انشاء فروع للاكاديمية ، وذلك بناء على عرض وزير الثقافة وبعد موافقة مجلس الأكاديمية (٢) .

ويعين بالقرار مقر المعهد أو الفرع .

مادة ٣ - لمجلس الأكاديمية انشاء مراكز أو وحدات علمية أو تعليمية أو تدريبية وتنظيم دراسات في غير أوقات الدراسة العادية تتبع معاهد الأكاديمية ويعين مقرها بقرار انشائها .

مادة ٤ - يتكون كل معهد من عدد من الأقسام يتولى كل منها تعليم المواد التي تدخل في اختصاصه ويقوم على بحوثها وتدريباتها .
وتبين اللائحة الداخلية لكل معهد الأقسام التي تتبعه .

مادة ٥ - الأكاديمية هيئة عامة ذات طابع علمي وفني ولها شخصية اعتبارية ، وتكون لها موازنة خاصة تعد على نمط الهيئات العامة ولها

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٦٧٢ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء المعهد العالي للنقد الفني (الجريدة الرسمية في ١٥/١٠/١٩٧٠ - العدد ٤٢) .

(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٤/٣ - العدد ١٤) ونص في مادته الاولى على ما يأتي : « ينشأ باكاديمية الفنون ، معهد عالي للفنون الشعبية ويضم اليه مركز دراسات الفنون الشعبية » .

أن تقبل ما يوجه إليها من تبرعات لا تتعارض مع الغرض الأصلي الذي أنشئت من أجله .

مادة ٦ - يتولى إدارة الأكاديمية :

- (أ) مجلس الأكاديمية .
- (ب) رئيس الأكاديمية .

مادة ٧ - يتولى إدارة كل معهد تابع للأكاديمية .

- (أ) مجلس المعهد .
- (ب) عميد المعهد .

مادة ٨ - يتولى إدارة كل قسم من أقسام المعهد التابع للأكاديمية :

- (أ) مجلس القسم .
- (ب) رئيس مجلس القسم .

مادة ٩ - تتبع أكاديمية الفنون وزير الثقافة يشرف عليها بحكم منصبه . وله أن يطلب من مجلس الأكاديمية بحث أو دراسة موضوعات معينة وذلك لأبداء الرأي فيها لاتخاذ قرار بشأنها .

الباب الأول

في المجالس وأقيادات المسئولة

مادة ١٠ - تتولى المجالس والقيادات المبينة فيما بعد كل في دائرة اختصاصه مسؤولية تسيير العمل بالأكاديمية وانطلاقه بما يحقق أهدافها في حدود القوانين واللوائح والنظم المقررة وتبين اللائحة التنفيذية نظام العمل في تلك المجالس وتبصر عليها فيما لم يرد بشأنه نص الأحكام العامة المبينة فيما بعد :

(أ) يؤلف المجلس من بين أعضائه أو غيرهم من أعضاء هيئة التدريس والمختصين لجاناً فنية دائمة أو مؤقتة لبحث الموضوعات التي تدخل في اختصاصه .

(ب) لا تكون قرارات المجلس نهائية فيما يختص بالنظر فيه من مسائل إلا في شأن ما لم ينص على دخوله منها في اختصاص مجلس أعلى أو مجلس الأكاديمية .

(ج) لا تنفذ قرارات المجلس فيما يحتاج إلى قرار من وزير الثقافة إلا بصدور هذا القرار . وإذا لم يصدر منه قرار في شأنها خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ وصولها إلى مكتبة تكون نافذة .

أولاً - على مستوى الأكاديمية

١ - مجلس الأكاديمية

مادة ١١ - يؤلف مجلس الأكاديمية برئاسة رئيس الأكاديمية وعضوية كل من :

(أ) نائب رئيس الأكاديمية .

(ب) عمداء المعاهد .

(ج) أحد وكلاء كل من وزارة الثقافة ووزارة التعليم العالي يختاره الوزير المختص لمدة سنتين قابلة للتجديد .

(د) رئيس اتحاد الأذاعة والتليفزيون .

(هـ) اثنان من ذوي الخبرة في مجال الثقافة يمينان لمدة سنتين قابلة للتجديد بقرار من وزير الثقافة بعد أخذ رأى مجلس الأكاديمية .

ويحضر أمين الأكاديمية جلسات المجلس ويشارك في مناقشاته ويتولى أمانة المجلس .

مادة ١٢ - يختص مجلس الأكاديمية بالمسائل الآتية :

أولاً - مسائل التخطيط والتنسيق والتنظيم والمتابعة :

١ - رسم وتنسيق سياسة التعليم والتدريب والبحوث بالأكاديمية ووضع الخطة الكلية بتوفير الامكانيات الكافية لتحقيق أهداف الأكاديمية.

٢ - وضع برنامج سنوى للنشاط الثقافى العام للأكاديمية .

٣ - تنظيم وتشجيع البحوث فى مجال الفنون وتوفير الامكانيات اللازمة لها .

٤ - منح جوائز وتقدير مكافآت تشجيعية لمن يقدمون أعمالاً فنية أو بحوثاً علمية تتميز بالأصالة وتسهم فى تقدم الفنون .

٥ - ابداء الرأى فيما يتعلق بتعليم الفنون فى درجاته ومسوره المختلفة .

٦ - وضع خطة استكمال وإنشاء المباني ودعم التجهيزات والمكتبات بالأكاديمية .

٧ - وضع اللائحة التنفيذية للأكاديمية والنوائح الداخلية للمعاهد .

٨ - تنظيم قبول الطلاب بالأكاديمية وتحديد أعدادهم .

٩ - تنظيم شئون المنح والمكافآت العراسية المختلفة .

١٠ - تنظيم شئون الخدمات الطلابية فى الأكاديمية .

١١ - اعداد السياسة العامة لوسائل التعليم والتدريب والبحوث بالمعاهد التابعة للأكاديمية .

١٢ - تنظيم شئون الطلاب الثقافية والرياضية والاجتماعية .

١٣ - تنظيم الشئون الادارية والمالية فى الأكاديمية .

١٤ - اصدار اللوائح الفنية والمالية والادارية للوحدات ذات الطابع

ثقافة (فنون وآداب) ٣٩٣

الخاص في الأكاديمية بالاتفاق مع وزارة المالية وذلك فيما يتعلق بالشئون المالية والإدارية .

١٥ - تحديد وإنشاء تخصصات الأستاذية بالمعاهد انتداباً للأكاديمية .

١٦ - وضع النظام العام للدروس والمحاضرات والبحوث والتدريبات والانتداب لها .

١٧ - وضع النظام العام لأعمال الامتحان والانتداب لها .

١٨ - مناقشة تقارير رئيس الأكاديمية والتقارير السنوية للمعاهد وتوصيات المؤتمرات الفنية والثقافية وتقييم نظم الأكاديمية فيها ومراجعتها وتجديدها في ضوء كل ذلك وفي إطار التقدم العلمي والتعليمي ومطالب وحاجات المجتمع المتطورة .

١٩ - متابعة تنفيذ الخطة العامة للتعليم والتدريب بالأكاديمية والبحوث الفنية والعلمية والإنشاءات فيها .

٢٠ - إعداد مشروعات الموازنة وإقرار الصواب الختامي للأكاديمية .

ثانياً - المسائل التنفيذية :

٢١ - تعيين أعضاء هيئة التدريس في الأكاديمية ونقلهم .

٢٢ - تحديد مواعيد بدء الدراسة وإنتهائها ومدة عطلة منتصف العام الدراسي .

٢٣ - وقف الدراسة في المعاهد .

٢٤ - منح الدرجات وإنشاءات العلمية والدبلومات ومنح الدرجات الفخرية .

٢٥ - تدبير أموال الأكاديمية واستثمارها وإدارتها والتصرف فيها .

٢٦ - قبول التبرعات في حدود ما تنص عليه المادة الخامسة .

٢٧ - الترخيص لرئيس الأكاديمية في إجراء التصرفات القانونية .

ثالثاً - مسائل متفرقة :

- ٢٩ - الموضوعات التي يحولها عليه وزير الثقافة .
- ٣٠ - ابداء الرأي فيما يتعلق بجميع المسائل المتعلقة بالتعليم في مجالات الفنون التي تختص بها معاهد الأكاديمية .
- ٣١ - المسائل الأخرى التي يختص بها وفقاً للقانون .
- مادة ١٢ - لمجلس الأكاديمية أن يلغى القرارات الصادرة من مجالس المعاهد التابعة لها إذا كانت مخالفة للقوانين أو اللوائح أو القرارات التنظيمية المعمول بها في الأكاديمية .

٢ - رئيس الأكاديمية

- مادة ١٤ - يصدر بتعيين رئيس الأكاديمية قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الثقافة . ويشترط فيه أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات على الأقل وظيفة أستاذ بالأكاديمية أو أستاذ في مادة تتعلق بتخصصات الأكاديمية في إحدى الجامعات المصرية أو بإحدى الكليات أو المعاهد العالية للفنون .

ويكون تعيينه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ويعتبر خلال مدة تعيينه شاغلاً وظيفية أستاذ على سبيل التذكير ، فإذا لم تجدد مدته أو ترك رئاسة الأكاديمية قبل نهاية المدة عاد إلى شغل وظيفة أستاذ التي كان يشغلها من قبل إذا كانت شاغرة فإذا لم تكن شاغرة شغلها بصفة شخصية إلى أن تخلو .

- مادة ١٥ - يتولى رئيس الأكاديمية إدارة شئون الأكاديمية العلمية والإدارية والمالية وهو الذي يمثلها أمام الهيئات الأخرى .

وهو مسئول عن تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالأكاديمية وقرارات مجلس الأكاديمية في حدود هذه القوانين واللوائح .

وله في حالة الاخلال بالنظام أن يوقف الحراسة كلها أو بعضها على

أن يعرض قرار الوقف على وزير الثقافة خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره وعلى مجلس الأكاديمية خلال أسبوع .

مادة ١٦ - لرئيس الأكاديمية أن يدعو المجالس واللجان المشكلة وفقاً لأحكام هذا القانون إلى الاجتماع كما له أن يعرض عليها ما يراه من الموضوعات .

مادة ١٧ - يقدم رئيس الأكاديمية بعد العرض على مجلس الأكاديمية تقريراً فنيتهائياً كل عام دراسي إلى وزير الثقافة عن شؤون التعليم والبحث العلمية وسائر فواحي النشاط الأخرى بالأكاديمية وتقييمها ومراجعتها واقتراحات النهوض بها .

٤ - نائب رئيس الأكاديمية

مادة ١٨ - يكون للأكاديمية نائب لرئيسها يعاونه في إدارة شئونها العلمية والإدارية والمالية ويقوم مقامه عند غيابه .

ويكون تعيين نائب رئيس الأكاديمية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الثقافة بعد أخذ رأى رئيس الأكاديمية ويشترط أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات على الأقل وظيفة أستاذ بالأكاديمية أو باحدى الجامعات المصرية أو باحدى الكليات أو المعاهد العالية للفنون .

ويكون تعيينه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ويعتبر خلال مدة تعيينه شاغلاً وظيفه أستاذ على سبيل التذكير فإذا لم تجدد مدته أو ترك منصبه قبل نهاية المدة عاد إلى شغل وظيفة أستاذ التي كان يشغلها من قبل إذا كانت شاعرة فإذا لم تكن شاعرة شغلها بصفة شخصية إلى أن تفسخ .

٤ - أمين الأكاديمية

مادة ١٩ - يكون للأكاديمية أميناً يعين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الثقافة بعد أخذ رأى رئيس الأكاديمية .

ويقول أمين الأكاديمية الأعمال الادارية والمالية في الأكاديمية تحت
إشراف رئيس الأكاديمية ونائبه ويكون مسئولاً عن تنفيذ القوانين واللوائح
والنظم المقررة في حدود اختصاصه .

ثانياً - على مستوى المعهد

١ - مجلس المعهد

مادة ٢٠ - يؤلف مجلس المعهد برئاسة العميد وعضوية كل من :

(أ) وكيل المعهد .

(ب) رؤساء الأقسام .

(ج) أستاذ من كل قسم على أن يتناوب العضوية أساتذة القسم
دوريا كل سنة بترتيب أقدميتهم في الأستاذية .

(د) أقدم أستاذ مساعد وأقدم مدرس يختارون بالتناوب سنوياً
حسب ترتيب أقدمياتهم .

(هـ) اثنان على الأكثر من قوى الخبرة في الفنون من غير أعضاء

هيئة التدريس بالأكاديمية ، يعينان بقرار من رئيس الأكاديمية بناء على
ترشيح مجلس المعهد وموافقة مجلس الأكاديمية ولا يجوز أن يجعما بين
عضوية هذا المجلس ومجلس الأكاديمية أو أى مجلس آخر في المساهم
التابعة للأكاديمية .

مادة ٢١ - يختص مجلس المعهد بالنظر في المسائل الآتية :

أولاً - مسائل التخطيط والتنسيق والتنظيم والمتابعة

١ - اقتراح خطة التعليم بالمعهد لعرضها على مجلس الأكاديمية .

٢ - وضع مناهج التعليم والتنسيق بينها في الأقسام المختلفة

بالمعهد .

ثقافة (فنون وآداب) ٢٩٧

٣ - أعداد خطة المعهد العامة للبعثات والإجازات الدراسية والإيفاد على المنح الأجنبية •

٤ - أعداد برنامج لاستكمال أعضاء هيئة التدريس بالمعهد •

٥ - أعداد انسياسة الكلية بتشجيع الدراسة في بعض أقسام المعهد •

٦ - رسم الاطار العام لنظام العمل في أقسام المعهد وتنظيم التنسيق بين هذه الأقسام •

٧ - لقرار المحتوى العلمى لمقررات الدراسة في المعهد والتنسيق بينها في الأقسام المختلفة •

٨ - اقتراح اللائحة الداخلية للمعهد لعرضها على مجلس الأكاديمية •

٩ - تنظيم قبول الطلاب في المعهد وتحديد أعدادهم •

١٠ - تنظيم الدروس والمحاضرات والبحوث والتدريبات العملية وأعمال الامتحان في المعهد •

١١ - مناقشة التقرير السنوى للمعهد وتقارير الأقسام وتقييم نظم الدراسة والامتحان والبحث في المعهد ومراجعتها وتحديدها في ضوء كل ذلك وفي اطار التقدم الفنى والتعليمى ومطالب وحاجات المجتمع المتطورة •

١٢ - تنظيم الشؤون الادارية والمالية في المعهد •

١٣ - أعداد مشروع موازنة المعهد •

١٤ - متابعة تنفيذ السياسة العامة للتعليم والبحوث في المعهد •

ثانيا - المسائل التنفيذية

١٥ - توزيع الاعتمادات المالية على الأقسام •

١٦ - قيد الطلاب للدراسات العليا وتسجيل رسائل الماجستير

والدكتوراه وتعيين لجان الحكم على الرسائل والغاء القيد والتسجيل •

- ١٧ - توزيع الدروس والمحاضرات والتدريبات العملية •
- ١٨ - تحديد مواعيد الامتحان ووضع جداوله وتوزيع أعماله وتشكيل لجانته وواجبات المتعلمين وأقرار مداولات لجان الامتحان ونتائج الامتحانات في المعهد •
- ١٩ - اقتراح منح الدرجات والشهادات العلمية والديبلومات من المعهد •
- ٢٠ - اقتراح للبعثات والمنح والجازات الدراسية ومكافآت التفرغ للدراسات العليا •
- ٢١ - اقتراح تعيين أعضاء هيئة التدريس في المعهد •
- ٢٢ - انتخاب من المعهد واليه •
- ٢٣ - الترشيح للمهام العلمية والاعارات واجازات التفرغ العلمي •
- ٢٤ - رعاية الشؤون الاجتماعية والرياضية والثقافية للطلاب •
- ٢٥ - اقتراح قبول التبرعات مع مراعاة حكم المادة الخامسة •

ثالثاً - مسائل متفرقة

- ٢٦ - المسائل الأخرى التي يحيلها عليه مجلس الأكاديمية •
- ٢٧ - المسائل الأخرى التي يختص بها وفقاً للثانون •
- مادة ٢٢ - يقوم العميد بتنفيذ قرارات مجلس المعهد ويبلغ محاضر الجلسات إلى رئيس الأكاديمية كما يبلغه القرارات خلال ثمانية أيام من تاريخ صدورها •

٢ - عميد المعهد

- مادة ٢٣ - يعين عميد المعهد من بين أساتذة المعهد بقرار من رئيس الأكاديمية وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة •

ولا يجوز اقالة العميد من العمادة قبل نهاية مدته الا بقرار مسبب من رئيس الأكاديمية بعد أخذ رأى مجلس الأكاديمية وذلك اذا بخل بواجباته ومقتضيات مسؤولياته الرئاسية .

مادة ٢٤ - يقوم العميد بتصريف أمور المعهد وإدارة شؤونه العلمية والإدارية والمالية ويكون مسئولاً عن تنفيذ القوانين واللوائح السارية على الأكاديمية وكذلك عن تنفيذ قرارات مجلس المعهد ومجلس الأكاديمية في حدود هذه الأنقوانين واللوائح .

مادة ٢٥ - يقدم العميد بعد العرض على مجلس المعهد تقريراً الى رئيس الأكاديمية في نهاية كل عام دراسي عن شئون التعليم والبحث وسائر نواحي النشاط في المعهد وذلك توطئة للعرض على مجلس الأكاديمية .

مادة ٢٦ - يكون لكل معهد وكيل يعاون العميد في إدارة شئون المعهد ويقوم مقامه عند غيابه .

ويختار وكيل المعهد من بين أساتذة المعهد بقرار من رئيس الأكاديمية بناء على ترشيح عميد المعهد ، وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة لتجديد مرة واحدة .

رابعاً - على مستوى التقسيم

مادة ٢٧ - تعدد اللائحة الداخلية لكل معهد أقسام المعهد ومساهمته كل قسم من تخصصات . ويكون لكل قسم كيانه الذاتي من الناحية العلمية والإدارية والمالية .

١ - مجلس التقسيم

مادة ٢٨ - يتألف مجلس التقسيم من جميع الأساتذة والأساتذة المساعدين في القسم ومن خمسة على الأكثر من المدرسين فيه يتعاونون

العضوية فيما بينهم دوريا كل سنة بالأقدهية في وظيفة مدرس على ألا يجاوز عدد المدرسين في المجلس عدد باقي أعضاء هيئة التدريس فيه .

ولا يحضر اجتماعات مجلس القسم الا الأساتذة عند النظر في شئون توظيف الأساتذة والأساتذة المساعدين عند النظر في شئون توظيف الأساتذة المساعدين .

مادة ٢٩ - يختص مجلس القسم بالنظر في جميع الأعمال العلمية والدراسية والادارية والمالية المتعلقة بالقسم وبالأخص المسائل الآتية :

- ١ - رسم السياسة العامة للتعليم والبحث في القسم .
- ٢ - وضع نظام العمل بالقسم والتنسيق بين مختلف التخصصات في القسم .
- ٣ - تحديد المقررات الدراسية التي يقوم القسم بتدريسها وتحديد محتواها العلمي .
- ٤ - وضع وتنسيق خطة البحوث وتوزيع الاشراف عليها .
- ٥ - اقتراح توزيع الدروس والمحاضرات والتمرينات العلمية والانتداب من القسم وانيه .
- ٦ - اقتراح تعيين أعضاء هيئة التدريس وتدريبهم ونقلهم وإعارتهم وإيفادهم في مهمات ومؤتمرات علمية وندوات أو حلقات دراسية واقتراح لترخيص الأساتذة بإجازات التفرغ العلمي الدراسية .
- ٧ - اقتراح تعيين المدرسين المساعدين والمعيرين وتدريبهم ونقلهم وإيفادهم في بعثات أو على منح أجنبية واعطائهم الاجازات الدراسية .
- ٨ - مناقشة التقرير السنوي لرئيس القسم ومناقشة نتائج الامتحانات في مواد القسم وتقييم نظم الحراسة والامتحان والبحث العلمي في القسم .

٩ - اقتراح توزيع أعمال الامتحان وتشكيل لجانة فيما يخص القسم .

١٠ - اقترح تعيين المشرفين على الرسائل وتشكيل لجان الحكم عليها ومنح درجات الماجستير وندكتوراه .

١١ - متابعة تنفيذ السياسة العامة للتعليم والبحوث في القسم .

٢ - رئيس مجلس القسم

مادة ٢٠ - يعين رئيس مجلس القسم من بين أقدم ثلاثة أساتذة فيه ويكون تعيينه بقرار من رئيس الأكاديمية بناء على ترشيح عميد المعهد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ولا يسرى هذا الحكم في حالة وجود أقل من ثلاثة أساتذة . ذ تكون رئاسة مجلس القسم لأقدمهم .

ويعتبر رئيس مجلس القسم متيحيا عن رئاسة مجلس القسم بتعيينه عميدا أو وكيلًا للمعهد وذلك إذا وجد غيره من الأساتذة في القسم .

وفي حالة خلو القسم من الأساتذة يقوم بأعمال رئيس مجلسه أقدم الأساتذة المساعدين فيه ويكون نه بهذا الوصف حق حضور مجلس المعهد إلا عند النظر في شؤون توظيف الأساتذة .

ومع ذلك اذا نم يكن بالقسم من الأساتذة سوى أجنبي جاز أن يعمد اليه عند الاقتضاء برئاسة مجلس القسم ويكون ذلك بقرار من رئيس الأكاديمية بعد أخذ رأي عميد المعهد .

مادة ٢١ - يجوز تنحية رئيس مجلس القسم عن الرئاسة في حالة إخلاله بواجباته العلمية أو بمقتضيات مسؤولياته الرئاسية أو لغير ذلك من أسباب عدم الصلاحيه ويكون ذلك بقرار مسبب من رئيس الأكاديمية بعد أخذ رأي عميد المعهد .

مادة ٣٢ - يشرف رئيس مجلس القسم على الشؤون العلمية والإدارية والمالية في القسم في حدود السياسة التي يرسمها مجلس المعهد ومجلس القسم وفقاً لأحكام القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها .

مادة ٣٣ - يقدم رئيس مجلس القسم بعد العرض على المجلس تقريراً إلى العميد في نهاية كل عام دراسي عن شؤون القسم العلمية والتعليمية والإدارية والمالية وذلك توطئة لعرض على مجلس المعهد .

الباب الثاني

في القائدين بالتدريس والبحث

أولاً - أعضاء هيئة التدريس

مادة ٣٤ - أعضاء هيئة التدريس في الأكاديمية هم :

١ - الأساتذة .

٢ - الأساتذة المساعدون .

٣ - المحرمسون .

١ - التعيين

مادة ٣٥ - يتم تعيين أعضاء هيئة التدريس بقرار من مجلس الأكاديمية بعد أخذ رأى مجلس المعهد - ويكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس الأكاديمية .

مادة ٣٦ - يشترط فيمن يعين عضواً في هيئة التدريس ما يأتي :

١ - أن يكون حاصلاً على درجة الدكتوراه من أكاديمية الفنون أو من إحدى الجامعات المصرية في مادة تؤهله لشغل الوظيفة أو أن يكون حاصلاً من جامعة أجنبية أو معهد أجنبي على درجة يعتبرها مجلس الأكاديمية معادلة لذلك أو تؤهله لتدريس تلك المادة في هذه الجامعة أو المعهد مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح المعمول بها .

٢ - بالنسبة لتخصصات التي لم يتم في شأنها تنظيم دراسات عليا تلمажستير أو الدكتوراه بالأكاديمية أو بإحدى الجامعات المصرية يشترط فيمن يعين مدرسا أن يكون حاصلا على أعلى الدرجات التي تمنحها الأكاديمية أو الجامعات المصرية في ذلك التخصص ، وأن يكون قد مارس العمل الفني في تخصص الوظيفة مدة ست سنوات على الأقل وأسهم فيه بإنتاج فني أو بحث علمي .

٣ - أن يكون محمود السمعة حسن السمعة .

مادة ٢٧ - مع مراعاة حكم المادة السابقة يشترط فيمن يعين مدرسا أن تكون قد مضت ست سنوات على الأقل على حصوله درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها فإذا كان من بين المدرسين المساعدين أو المعينين بالأكاديمية فيشترط ففصلا عما تقدم أن يكون منتزعا في عمله ومسلكه منذ تعيينه معيدا أو مدرسا مساعدا بأجباته محصنا أداءها وبالنسبة لغيرهم يشترط توافر الكفاءة المطلوبة للتدريس .

مادة ٢٨ - مع مراعاة أحكام المادتين السابقتين يكون التعيين في وظائف المدرسين الشاغرة دون إعلان من بين المدرسين المساعدين أو المعينين في ذات المعهد ويجرى الإعلان عنها إذا لم يوجد بينهم من هو مؤهل لشغلها .

مادة ٢٩ - (أولا) مع مراعاة حكم المادة (٣٨) يشترط فيمن يعين استاذًا مساعداً ما يأتي :

١ - أن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على الأقل في أحد المعاهد التابعة للأكاديمية أو فيما يعاينه من المساعدين والجامعات المصرية .

٢ - أن يكون قد قام في مائته وهو مدرس بإجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو قام بأعمال فنية ممتازة مما يؤهله لشغل الوظيفة .

٣ - أن يكون ملتزماً في عمله ومسلكه منذ تعيينه مدرساً بواجبات أعضاء هيئة التدريس ومحسن أداءها .

(ثانياً) مع مراعاة حكم المادة (٣٦) من هذا القانون يجوز استثناء تعيين أساتذة مساعدين من خارج الأكاديمية إذا توافرت فيهم الشروط الآتية :

(أ) أن تكون قد مضت خمس سنوات على الأقل على حصولهم على المؤهل المتخصص فيه في البند (١٠) من المادة (٣٦) .

(ب) أن تكون قد مضت ثلاث عشرة سنة على الأقل على حصولهم على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها .

(ج) أن يكونوا قد قاموا بإجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو ممارسة أعمال فنية إبداعية متعلقة بتخصص الوظيفة .

(د) أن تتوافر فيهم الكفاءة المطلوبة للتدريس .

مادة ٤٠ - أولاً : مع مراعاة حكم المادة (٣٨) يشترط فيمن يعين استاذاً ما يأتي :

١ - أن يكون قد شغل وظيفة استاذ مساعد مدة خمس سنوات على الأقل في أحد المعاهد التابعة للأكاديمية أو فيما يعادله من المعاهد والجامعات المصرية .

٢ - أن يكون قد قام في مادته وهو استاذ مساعد بإجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو قام بأعمال فنية ممتازة يؤهله لشغل الوظيفة .

٣ - أن يكون ملتزماً في عمله ومسلكه منذ تعيينه استاذاً مساعداً بواجبات أعضاء هيئة التدريس ومحسن أداءها .

ويدخل في الاعتبار في تعيينه مجموع انتاجه العلمي ونشاطاته الفنية منذ حصوله على الدكتوراه أو ما يعادلها وما يكون قد أشرف عليه من رسائل الماجستير والدكتوراه التي تمت إجازتها .

ثانيا : مع مراعاة حكم المادة (٣٦) من هذا القانون . يجوز استثناء تعيين أستاذة خارج الأكاديمية إذا توافرت في المرشح الشروط الآتية :

(أ) أن يكون قد مضت عشر سنوات على الأقل على حصوله على المؤهل المنصوص عليه في البند (١) من المادة (٣٦) .

(ب) أن يكون له من أعماله انقضية الإبداعية أو بحوثه في تخصص الوظيفة ما يؤهله لشغلها .

(ج) أن يكون قد مضت ثمان عشر سنة على الأقل على حصوله على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها .

(د) أن يكون قد قام خلال السنوات الخمس السابقة على تقدمه للتعيين في وظيفة أستاذ لبحوث مبتكرة ونشرها أو بأعمال فنية إبداعية ممتازة في مجال التخصص .

(هـ) أن يكون لديه الكفاءة المطلوبة للتدريس ويدخل في الاعتبار عند تعيينه مجموع إنتاجه العلمي والفني .

مادة ٤١ - يكون التعيين في وظائف الأستاذة المساعدين دون اعلان من بين الأستاذة المساعدين والمحرمين في ذات المعهد وذلك بمراعاة الأحكام والشروط المنصوص عليها في المواد ٣٦ ، ٣٧ / أولا و ٤٠ / أولا .

واذ لم يوجد ما هو شاغر من هذه الوظائف ووجد من هؤلاء من تتوافر شروط التعيين في الوظيفة الأعلى منحوا اللقب لهذه الوظيفة وتدبر لهم بدرجاتهم المالية في السنة التالية ويتم منحهم علاوة انترقية ومرتب الوظيفة الأعلى والبدايات المقررة لها من تاريخ نفاذ قانون الموازنة .

وفي هذه الحالة يراعى تطبيق القاعدة العامة بعدم الجمع بين علاوة الترقية والعلاوة الدورية ويؤخذ منح اللقب العلمي في الاعتبار عند التعيين في الوظيفة التالية أو الترقة إليها .

مادة ٤٢ - يجرى الاعلان عن وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين الشاغرة اذا لم يوجد في ذات المعهد من هو مؤهل لشغلها ويجرى الاعلان مرتين في السنة لمجلس الأكاديمية بناء على طلب مجلس المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص أن يضمن الاعلان شروطا معينة وذلك بالإضافة الى الشروط العامة المبينة في انقانون .

ولا يجوز لعضو هيئة التدريس في أحد المعاهد التساهمة بالأكاديمية شغل وظيفة شاغرة يعلن عنها مهائلة لوظيفته في معهد آخر فيها الا بطريق النقل .

مادة ٤٣ - يتولى فحص الانتاج العلمى وتقييم الأعمال الفنية للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة أو الأساتذة المساعدين أو للحصول على ألقابها العلمية ، اللجان الدائمة التى يصدر بتشكيلها لادة ثلاث سنوات قرار من وزير الثقافة بناء على موافقة مجلس الأكاديمية وتشكل لجان الفحص الدائمة لوظائف الأساتذة من بين أساتذة الأكاديمية أو الجامعات المصرية الذين مضى عليهم فى الأساتذة خمس سنوات على الأقل أو من المتخصص من غيرهم وتشكل لجان الفحص لوظائف الأساتذة المساعدين من أساتذة الأكاديمية أو الجامعات المصرية أو المختصين غيرهم ويجوز عند الضرورة التجاوز عن شروط مدة الأستاذية فى اللجان الأولى أو إدخال بعض قدامى الأساتذة المساعدين فى اللجان الثانية .

وتقدم كل لجنة تقريراً مفصلاً وسبباً لتقييم فيه افتتاح المتقدمين وما اذا كان يؤهلهم لشغل الوظيفة أو الحصول على لقبها العلمى مع ترشيحهم عند انتعدهم بحسب الأفضلية فى الكفاءة وذلك بعد سماع ومناقشة التقارير الفردية للفاحصين .

ويقدم التقرير خلال شهرين على الأكثر من تاريخ وصول الأبحاث الى اللجنة ، الا أن يكون من الفاحصين من هو فى خارج الجمهورية أو من خارجة فيزاد هذا الميعاد شهراً آخر .

وإذا لم تقدم اللجان المذكورة تقريرها في المواعيد المحددة ، لرئيس الأكاديمية أن يدعو اللجنة المتأخرة إلى الاجتماع برئاسة لتقصي أسباب التأخير . وفي كل الأحوال إذا لم يقدم التقرير خلال شهرين على الأكثر من انقضاء تلك المواعيد المحددة ، فلرئيس الأكاديمية عرض الأمر على مجلس الأكاديمية وللبلدجلس أن يقرر سحب الأبحاث من اللجنة الدائمة وأحالتها إلى لجنة خاصة يشكلها من خمسة أعضاء على الأقل ممن تتوافر فيهم الشروط المبينة في هذه المادة ويحدد لها أجل لتقديم تقريرها .

مادة ٤٤ - يتولى مجلس القسم المختص مهمة اللجنة العلمية بالنسبة للمتقدمين لشغل وظيفة مدرس . وعند الاستحالة أو التعذر تشكل اللجنة بقرار من رئيس الأكاديمية بعد أخذ رأى مجلس المعهد من ثلاثة أعضاء من الأساتذة أو الأساتذة الساعدين بالأكاديمية أو الجامعات المصرية أو من المتخصصين من غيرهم .

مادة ٤٥ - إذا تقرر عدم أهلية المتقدم للوظيفة أو اللقب العلمى فلا يجوز له معاودة التقدم لشغلها إلا بعد مضي سنة من تقرير عدم أهليته ويشترط إضافة إنتاج علمى أو فنى جديد .

مادة ٤٦ - لا يجوز تعيين أحد في وظيفة مدرس ولا تعيين أحد من غير أعضاء هيئة التدريس في وظيفة أستاذ مساعد إلا إذا كان موجوداً داخل الجمهورية .

ولا يجوز تعيين أحد أعضاء هيئة التدريس في وظيفة أستاذ أو أستاذ مساعد بعد انتهاء ما رخص له فيه من إعارة أو مهمة علمية أو أجازة مرافقة الزوج إلا بعد عودته إلى العمل .

مادة ٤٧ - تخصصات الأستاذية تحدد في اللائحة لكل معهد تابع للأكاديمية .

٢ - النقل والندب والاعارة والاجازات

مادة ٤٨ - يجوز نقل أعضاء هيئة التدريس من تخصص الى آخر في ذات المعهد ونقلهم من قسم الى آخر في ذات المعهد بقرار من مجلس الأكاديمية بناء على اقتراح مجلس المعهد وبعد أخذ رأى مجلس القسم أو مجلس القسمين المعنيين كما يجوز نقلهم من معهد الى آخر بقرار من مجلس الأكاديمية بعد أخذ رأى مجلسى المهدين ومجلس القسم المختص في كل منهما . ولا يجوز عرض أمر النقل على مجلس الأكاديمية الا بعد أخذ رأى اللجنة العلمية المختصة وذلك في شأن نقل الأساتذة من تخصص الى آخر ونقل الأساتذة المساعدين من قسم الى قسم آخر غير مماثل .

مادة ٤٩ - يجوز عند الاقتضاء نقل أعضاء هيئة التدريس الى وظيفة عامة خارج الأكاديمية بقرار من وزير الثقافة بناء على طلب مسبق من مجلس الأكاديمية بعد أخذ رأى مجلس المعهد ومجلس القسم المختص .

مادة ٥٠ - يجوز ندب أعضاء هيئة التدريس لمدة محددة الى كلية أو معهد علمي في ذات مستوى وظيفته أو للقيام بعمل وظيفة عامة أخرى بقرار من رئيس الأكاديمية بناء على موافقة مجلس المعهد المختص بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص ويعتبر الندب كل الوقت اعارة تخضع لأحكام الاعارات .

مادة ٥١ - مع مراعاة عدم الإخلال بحسن سير العمل في القسم وفي المعهد ، يجوز اعارة أعضاء هيئة التدريس لجامعة أجنبية أو معهد أجنبي في مستوى أكاديمية أو للعمل بالجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو القطاع العام أو المؤسسات الدولية أو بجهة غير حكومية فيما تخصصوا فيه متى كانت المهمة في مستوى الوظيفة التي يشغلونها بالأكاديمية أو خادمة لتخصصهم وتكون الاعارة بقرار من رئيس الأكاديمية بعد أخذ رأى مجلس المعهد المختص .

وتقرر الاعارة لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة فيما عدا الحالات التى تقتضيها مصلحة قومية فتكون الاعارة قابلة للتجديد مرتين ، وبمناخى الممار مرتبه من الجهة الممار اليها مع ذلك يجوز فى احوال خاصة أن تؤدى الأكاديمية مرتبة وتحسب مدة الاعارة فى المكافأة أو المعاش على أن يؤدى عضو هيئة التدريس الممار الاحتياطي عنها ، ويعامل فيما يختص بأقدميته والملاوات المستحقة له كما لو كان فى الأكاديمية ويحتفظ له بوجه عام بكانة وميزات وظيفته .

مادة ٥٢ - يجوز شغل وظيفة الممار بدرجةها متى كانت اعارته بدون مرتب تؤديه الأكاديمية لمدة ثلاث سنوات على الأقل بالنسبة للاستاذة وسنة على الأقل بالنسبة لباقي أعضاء هيئة التدريس . وعلى أن لا يزيد عدد ما يشغل من وظائف الممارين على خمس مجموع الوظائف المتوفرة لكل فئة فى المعهد . ولا يجوز شغل وظيفة الممار بممار آخر .

فإذا عاد الممار الى عمله فى الأكاديمية شغل الوظيفة الخالية من درجته أو شغل وظيفته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته فى أول وظيفة تخلو من درجته .

مادة ٥٣ - يجوز ايفاد أعضاء هيئة التدريس فى مهمات علمية وفنية مؤقتة خارج الأكاديمية بقرار من رئيس الأكاديمية - وذلك بنسأ على موافقة مجلس المعهد المختص وأخذ رأى القسم المختص وبمراعاة عدم الاخلال بصن سير العمل بالقسم المختص وتكون المهمة العلمية لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد عند الضرورة القصوى مرة واحدة ويتقاضى الموفد مرتبه كاملا . وعلى الموفد عند انتهاء المهمة العلمية أن يقدم تقريراً عن الأعمال التى قام بها ونسخا من البحوث التى يكون قد أجراها ويعرض التقرير على مجلس المعهد المختص .

مادة ٥٤ - يجوز أترخيص للاستاذة فى اجازة تفرغ داخل الجمهورية أو خارجها وذلك لمدة سنة واحدة بمرتب بعد مضى كل ست سنوات فى

الأستاذية متى وجد من يقوم مقامهم أثناء تفرغهم ، ومع مراعاة عدم الترخيص في الإجازة لأكثر من أستاذ واحد في كل قسم في السنة الواحدة .

ولا يتم الترخيص في الإجازة الا بعد اقرار المنهج العلمى أو الفنى الذى يتقدم به طالب الإجازة ، ويصدر هذا الترخيص بقرار من رئيس الأكاديمية بناء على اقتراح مجلس المعهد وبعد أخذ رأى مجلس القسم المختص .

وعلى المرخص له في الإجازة أن يتقدم بعد لنتهاء اجازته بتقرير عن الأعمال التى قام بها ونسخا من البحوث التى يكون قد أجراها أثناء هذه الإجازة ، على أن يعرض التقرير والبحوث على مجلس المعهد .

مادة ٥٥ - مع مراعاة حسن سير العمل في القسم وفي المعهد ، يجوز الترخيص لعضو هيئة التدريس في إجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة الزوج المرخص له في السفر الى الخارج لمدة سنة على الأكثر .

ويكون الترخيص بقرار يصدر من رئيس الأكاديمية بناء على طلب عميد المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص .

مادة ٥٦ - لا يجوز للتخصيص في اعارة عضو هيئة التدريس أو إيفاده في مهمة علمية أو في إجازة تفرغ أو في إجازة لمرافقة الزوج قبل انقضاء مدة مهائلة للمدة التى سبق أن قضاه العضو في اعارة أو مهمة علمية أو إجازة لمرافقة الزوج . ولا يجوز الترخيص في الاعارة قبل انقضاء ثلاث سنوات على بدء خدمة المرخص له في هيئة التدريس .

مادة ٥٧ - في جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد مجموع مدد الاعارات والمهمات العلمية وإجازة مرافقة الزوج على عشر سنوات طوال مدة خدمة عضو هيئة التدريس .

مادة ٥٨ - مع مراعاة صالح العمل يجوز الترخيص لعضو هيئة

التدريس لأسباب ملحة في أجازة خاصة بمرتب أو بدون مرتب أثناء الدراسة ولدة محددة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ويكون ذلك بقرار من رئيس الأكاديمية بعد أخذ رأي عميد المعهد ومجلس القسم المختص .

مادة ٥٩ - تبدأ الإجازة السنوية لأعضاء هيئة التدريس بعد انتهاء أعمال امتحانات نهاية العام في سادسهم وتنتهى قبل بدء العام الدراسى الجديد وفقا لما يقرره مجلس الأكاديمية وذلك فيما عدا المعاهد التى يستمر فيها العمل خلال المدة المذكورة فتعين الأجازة في كل منها حسب مقتضيات العمل بقرار من رئيس الأكاديمية بناء على اقتراح مجلس المعهد .

مادة ٦٠ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الأمراض المزمنة يكون لعضو هيئة التدريس كل ثلاث سنوات تقضى فى الخدمة أجازة مرضية بمرتب كامل لمدة أقصاها ستة اإذا لم يستطع عضو هيئة التدريس عند انقضاء السنة العودة الى عمله جازا لرئيس الأكاديمية أن يرخص فى امتداد الإجازة لمدة أخرى لا تتجاوز سنة على أن تكون بثلاثة أرباع المرتب .

وتكفل الدولة على نفقتها علاج أعضاء هيئة التدريس الذين يخافون بالمرض ينسحب العمل وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية .

٣ - واجبات أعضاء هيئة التدريس

مادة ٦١ - على أعضاء هيئة التدريس أن يتفرغوا للتعليم بأعمالهم فى الأكاديمية وأن يسهموا فى تقدم الفنون .

مادة ٦٢ - على أعضاء هيئة التدريس التمسك بالنزاهة والقيم الأصيلة المستقرة فى أكاديميات الفنون والجامعات والمعاهد العلمية والفنية للظفيرة والعمل على بثها فى نفوس الطلاب وعليهم رعاية الشؤون الاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية لهم .

مادة ٦٣ - يتولى أعضاء هيئة التدريس حفظ النظام داخل قاعات

الدروس والمحاضرات والتدريبات ويقدمون تقريراً الى عميد المعهد عن كل حادث دن شأنه الاخلال بالنظام وما اتخذ من اجراءات لحفظه .

مادة ٦٤ - على كل عضو من أعضاء هيئة التدريس أن يقدم تقريراً سنوياً عن نشاطه العلمى والفنى والبحوث والأعمال التى قام بها الى رئيس القسم المختص للعرض على مجلس القسم وعلى رئيس القسم أن يقدم تقريراً الى عميد المعهد عن سير العمل فى قسمه وعن النشاط العلمى والفنى فيه وما حققه القسم من أهداف .

مادة ٦٥ - مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٢٦ سنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية الأسهم والشركات ذات المسؤولية المحددة ، لرئيس الأكاديمية بناء على اقتراح عميد المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص أن يرخص بمصفة استثنائية لأعضاء هيئة التدريس فى مزاولة مهنتهم خارج الأكاديمية فى غير أوقات العمل الرسمية وبشرط ألا يتعارض هذا الترخيص مع واجبات المرخص له التى يفرضها عمله فى الأكاديمية ولا مع للقوانين واللوائح المعمول بها فى مزاولة المهنة وبشرط أن يكتسب المرخص له من ذلك خبرة فى مجال تخصصه ويجوز سحب هذا الترخيص فى أى وقت اذا خولفت شروطه أو تعارض مع مقتضيات العمل بالأكاديمية وليس للمرخص له أن يعمل فى دعوى ضد الأكاديمية بمصفة خبيراً أو غير ذلك .

ويمجر بتنظيم قواعد مزاولة المهنة قرار من مجلس الأكاديمية .

مادة ٦٦ - لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس القاء دروس فى غير الأكاديمية أو الاشراف على ما يعطى خارجها من دروس الا بترخيص من رئيس الأكاديمية بناء على موافقة مجلس المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم ويشترط للترخيص فى ذلك أن يكون التدريس أو الاشراف على مستوى الدراسة بالأكاديمية .

مادة ٦٧ - لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس القيام بعمل من أعمال

الخبرة أو إعطاء استشارة في موضوع معين أو أى نشاط فنى خارج الأكاديمية إلا بترخيص من رئيس الأكاديمية بعد أخذ رأى عميد المعهد مع مراعاة النشروط الواردة بالمادة (٦٥) من هذا القانون .

مادة ٦٨ - لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس إعطاء دروس خصوصية بمقابل أو بغير مقابل .

مادة ٦٩ - لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس أن يشتغلوا بالتجارة أو أن يشتبكوا في إدارة عمل تجارى أو مالى أو صناعى أو أن يجهزوا بعهدهم وظيفتهم وأى عمل لا يتفق وكرامة هذه الوظيفة .

ولرئيس الأكاديمية أن يقرر منع عضو هيئة التدريس من مباشرة أى عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة ويحسن أدائها .

٤ - التأديب

مادة ٧٠ - يطلب رئيس الأكاديمية أحد أعضاء هيئة التدريس في الأكاديمية ومن درجة لا تقل عن درجة من يجزى التحقيق معه مباشرة التحقيق فيما ينسب إلى عضو هيئة التدريس وله يندب أحد أعضاء هيئة التدريس في كليته للتحقيق لهذا الغرض أو يطلب إلى النيابة الإدارية مباشرة هذا التحقيق ويقدم عن التحقيق تقريراً إلى رئيس الأكاديمية ولوزير الثقافة أن يطلب إبلاغه بهذا التقرير .

ولرئيس الأكاديمية بعد الإطلاع على التقرير أن يحفظ للتحقيق أو أن يأمر بإحالة العضو المحقق معه إلى مجلس التأديب إذا رأى مهلاً ذلك أو أن يكتفى بتوقيع عقوبة عليه في حدود ما يقرره المادة ٧٣ .

مادة ٧١ - لرئيس الأكاديمية أن يوقف أى عضو من أعضاء هيئة التدريس عن عمله احتياطياً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك ويكون التوقف لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، ولا يجوز مدها إلا بقرار من مجلس التأديب .

ويترتب على وقف عضوية التدريس عن عمله وقف صرف ربع مرتبه ابتدائه من تاريخ الوقف ما لم يقرر مجلس التأديب صرف كامل المرتب وإذا لم يرفع الأمر الى مجلس التأديب خلال تسير من تاريخ الوقف يصرف كامل المرتب الى أن يقرر المجلس غير ذلك .

وإذا تقرر حفظ التحقيق أو حكم بالبراءة أو وقعت عقوبة التنبيه أو اللوم صرف ما يكون قد أوقف من المرتب أما إذا وقعت عقوبة التوبيخ فيقبح في شأنه ما أوقف صرفه من المرتب ما تقرر به بشأنه السلطة التي وقعت العقوبة .

مادة ٧٣ - يعلن رئيس الأكاديمية عضو هيئة التدريس المحال الى مجلس التأديب بيان التهم الموجهة اليه وتصورة من تقرير للتحقيق ، وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بدلم الوصول قبل الجلسة المعنية المعاملة بشرين يوما على الأقل .

مادة ٧٣ - لعضو هيئة التدريس المحال الى مجلس التأديب الاطلاع على التحقيقات التي أجريت وذلك في الأيام التي يسميها له رئيس الأكاديمية .

مادة ٧٤ - الاجراءات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء هيئة التدريس هي :

(أ) التنبيه .

(ب) اللوم .

(ج) اللوم مع تأخير العالوة المستحقة لفترة واحدة أو تأخير الامين في الوظيفة الأعلى أو ما في حكمها لمدة سنتين على الأكثر .

(د) العزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة .

وكل فعل يزرى بشرف عضو هيئة التدريس أو من شأنه أن يهين نزاهته أو في حالة إعطاء دروس أو تدريبات خصوصية يكون جزاؤه العزل .

ولا يجوز في جميع الأحوال عزل عضو هيئة التدريس إلا بقرار من مجلس التأديب .

مادة ٧٥ - تتقضى الدعوى التأديبية باستقالة عضو هيئة التدريس وقبول مجلس الأكاديمية لها وموافقة وزير الثقافة ، وذلك فيما عدا الحالات التى نصت عليها القوانين واللوائح الخاصة بالمخالفات المالية .

ولا تأثير للدعوى التأديبية فى للدعوى الجنائية والدعوى المدنية الناشئتين عن ذات الواقعة .

مادة ٧٦ - لرئيس الأكاديمية توقيع عقوبة انتبيه والولوم المنصوص عليها فى المادة ٧٤ على أعضاء هيئة التدريس الذين يخلون بواجباتهم أو بمقتضيات وظائفهم ، وذلك بعد سماع أقوالهم وتحقيق دفاعهم . ويكون قراره فى ذلك مسبياً ونهائياً . وعلى عميد كل معهد إبلاغ رئيس الأكاديمية بكل ما يقع من أعضاء هيئة التدريس من أخلال بواجباتهم أو بمقتضيات وظائفهم .

• - انتهاء الخدمة

مادة ٧٧ - سن انتهاء الخدمة بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس ستون سنة ميلادية ومع ذلك اذا بلغ عضو هيئة التدريس هذه السن خلال العام الدراسى فيبقى الى نهايته مع احتفاظه بكافة حقوقه ومناصبه الادارية وينتهى العام الدراسى بانتهاء أعمال الامتحانات فى ختامه ولا تحسب المدة من بلوغ سن الستين الى نهاية العام الدراسى فى المعاش .

مادة ٧٨ - يحال عضو هيئة التدريس الى المعاش بقرار من وزير الثقافة بناء على طلب رئيس الأكاديمية اذا لم يستطع مباشرة عمله بسبب المرض أو بعد انقضاء الاجازات المرضية المقررة فى المادة (٦٠) أو اذا ثبت فى أى وقت أنه لا يستطيع لأسباب صحية القيام بوظيفته على الوجه اللائق .

ولمجلس الأكاديمية أن يزيد على مدة الخدمة المحسوبة في المعاش أو المكافأة لعضو هيئة التدريس المحال إلى المعاش وفقاً لهذه المادة مدة إضافية بصفته استثنائية على أن لا تتجاوز هذه المدة الإضافية مدة الخدمة الفعلية ولا المدة الباقية لبداية السن .

المقرررة للإحالة إلى المعاش ولا يجوز أن تزيد على ثمانى سنوات ولا أن يكون من شأنها أن تعطيه حقاً في المعاش يزيد على أربعة أخماس مرتبه مع عدم الإخلال بأحكام قوانين المعاشات المدنية .

مادة ٧٩ - لا يترتب على استقالة رئيس الأكاديمية أو نائب رئيس الأكاديمية أو عضو هيئة التدريس سقوط حقه في المعاش أو المكافأة ويسوى معاشه أو مكافأته في هذه الحالة وفقاً لقواعد المعاشات أو المكافآت المقررة للوظائف المصنوفين بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفاة .

مادة ٨٠ - يعتبر عضو هيئة التدريس مستقبلاً إذا انقطع عن عمله أكثر من شهر بدون مبرر قانوني ولو كان ذلك عقب انتهاء مدة ما رخص له فيه من إجازة أو مهمة علمية أو إجازة تفرغ أو إجازة مرافقة الزوج أو أى إجازة أخرى وذلك ما لم يدخل خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ انقطاعه عن العمل ، وإذا عاد خلال الأشهر الستة المذكورة وقدم عذراً مقامراً وقبله مجلس الأكاديمية بعد أخذ رأى مجلس المعهد ومجلس القسم اعتبر غياب إجازة خاصة بمرتبه في الشهرين الأولين وبدون مرتبه في الأربعة أشهر التالية أما إذا عاد خلال الأشهر الستة المذكورة ولم يقدم عذراً أو قدم عذراً لم يقبل فيعتبر غيابه انقطاعاً لا يدخل ضمن مدة الخدمة المحسوبة في المعاش ولا ضمن المزد المظروية للترقية إلى وظائف أعلى وذلك دون إخلال بقواعد التأديب ولا يجوز الترخيص له في إعادة أو مهمة علمية أو إجازة تفرغ أو إجازة مرافقة الزوج قبل انقضاء ضعف المدة المنصوص عليها في المواد ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من هذا القانون .

٦ - أعضاء هيئة التدريس من الأجانب

مادة ٨١ - يجوز عند الاقتضاء تعيين أعضاء من الأجانب في هيئة التدريس بقرار من مجلس الأكاديمية بعد أخذ رأى مجالس المعهد وذلك لمدة لا تتجاوز سنتين قابلة للتجديد .

وتتحمل الأكاديمية نفقات حضور عضو هيئة التدريس الأجنبي وعائلته (الزوجة والأبناء دون سن الرشد طبقا للتشريع المدنى المصرى) الى مقر عمله فيها ونفقات عودته وعائلته عند نهاية عقده .

وإذا امتدت خدمته أكثر من سنتين تحصلت الأكاديمية نفقات رحلته هو وعائلته الى بلاده ذهابا وإيابا لقضاء الأجازة العادية السنوية في نهاية كل عامين دراسيين ويمنح عضو هيئة التدريس الأجنبي عند انتهاء خدمته في الأكاديمية مكافأة تعادل مرتب شهر عن كل سنة من سنوات الخدمة . وإذا توفى خلال مدة خدمته منح ورثته المكافأة المذكورة .

ثانيا - الأساتذة المتفرغون وغير المتفرغين والزمائرون :

مادة ٨٢ - يجوز عند الاقتضاء تعيين الأساتذة بعد بلوغ سن المعاش كأساتذة متفرغين بمكافأة اجمالية توازى انفرق بين المرتب مضافا اليه الرواتب والبدايات الأخرى المقررة وبين المعاش مع الجمع بين المكافأة والمعاش ويكون ذلك بقرار من مجلس الأكاديمية ويجوز استثناء أن يعهد الى أحد الأساتذة المتفرغين برئاسة مجلس قسم اذا لم يوجد به أساتذة ويكون ذلك بقرار من رئيس الأكاديمية بناء على طلب مجلس المعهد .

مادة ٨٣ - يجوز عند الاقتضاء تعيين أساتذة غير متفرغين من الفنانين والأدباء الممتازين في خبرتهم وأعمالهم وبحوثهم في المواد التى يهتدون لتدريسها ويكون ذلك بقرار من مجلس الأكاديمية وبناء على طلب

مجلس المعهد وبعد أخذ رأى مجلس انقسم المختص وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد وبمكافأة يحددها مجلس الأكاديمية في قراره ، ويكون للأستاذة غير المتفرغين الجمع بين الأستاذية وبين وظيفة عامة أو أى عمل آخر .

ويكون للمنتاعدين من الأستاذة وغير المتفرغين الجمع بين المسائل والمكافأة المنصوص عليها .

مادة ٨٤ - لا يجوز الجمع بين وظيفة الأستاذ غير المتفرغ ، والتعيين في ذات الوقت في وظيفة الأستاذ المتفرغ أو في وظيفة الأستاذ غير المتفرغ في أكثر من معهد من معاهد الأكاديمية .

مادة ٨٥ - يجوز عند الاقتضاء الاستعانة بأستاذة أو أستاذة مساعدين أجانب من ذوى الكفاءة بصفة أستاذة زائرين لمدة مؤقتة ويكون ذلك بقرار من رئيس الأكاديمية بناء على طلب مجلس المعهد بعد أخذ رأى القسم المختص .

ثالثاً - محرسو المواد الثقافية والخبرلة الوطنيون والأجانب :

مادة ٨٦ - يجوز تعيين محرسين للمواد الثقافية وخبراء من المواطنين والأجانب في المعاهد التابعة للأكاديمية ويسرى في شأنهم أحكام العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون .

ويكون تعيينهم بقرار من رئيس الأكاديمية بناء على طلب مجلس المعهد المختص وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد وتحرر معهم عقود تحدد شروط استخدامهم وحقوقهم وواجباتهم ويمنح من تنتهي خدمته منهم مكافأة تعادل مرتب نصف شهر عن السنوات الخمس الأولى ومرتب شهر عن كل سنة تزيد على ذلك .

وتسرى في شأنهم الأحكام الأخرى الواردة في المادة ٧٥ ولا يجوز
لدرسي اللغات اعطاء دروس خصوصية *

الباب الثالث

في المعيدين والمدرسين المساعدين

مادة ٨٧ - تسرى أحكام المواد الثانية على المعيدين والمدرسين
المساعدين بالأكاديمية كما تسرى عليهم أحكام الناموس من غير أعضاء
هيئة التدريس فيما لم يرد في شأنه خالص بهم *

مادة ٨٨ - يعين في المعاهد التابعة للأكاديمية معيدون ومدرسون
مساعدون يكونون نواة أعضاء هيئة التدريس فيها * ويتوهمون بالدراسات
والبحوث العلمية والتدريبات الفنية اللازمة للحصول على الدرجات العلمية
العليا وبما يعهد به اليهم انقسم المختص من التدريبات والدروس الداهية
وسواها من الأعمال تحت اشراف أعضاء هيئة التدريس وبالأعمال الأخرى
التي يكلفهم بها المعيد ومجلس القسم المختص *

مادة ٨٩ - يعين المعيدون والمدرسون المساعدون بقرار من رئيس
الأكاديمية بناء على طلب مجلس المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم
المختص *

ويكون التعيين من تاريخ صدور هذا القرار *

مادة ٩٠ - يشترط فيمن يعين معيدا أو مدرسا مساعدا أن يكون
محمود السيرة حسن السمعة *

مادة ٩١ - مع مراعاة حكم المادة السابقة يشترط فيمن يعين معيدا
ما يأتي :

١ - أن يكون حاصلًا على تقدير جيد جدًا على الأقل في التقدير
العام في لدرجة العلمية الأولى التي تمنحها الأكاديمية أو درجة يعتمدها
مجلس الأكاديمية معادلة لذلك *

٢ - أن يكون حاصلًا على تقدير جيد على الأقل في مادة التخصص أو ما يقوم مقامها .

٣ - ومع ذلك إذا لم يوجد من بين المتقدمين للإعلان من هو حاصل على تقدير جيد جدا في التقدير العام في الدرجة العلمية الأولى ، فيجوز التعمين من بين الحاصلين على جيد على الأقل في هذا التقدير ويشترط أن لا يقل التقدير في مادة التخصص أو ما يقوم مقامها عن جيد جدا .

وفي جميع الأحوال تجرى المفاضلة بين المتقدمين على أساس تفضيل الأعلى في التقدير العام وعند التساوي في التقييمين يفضل الحاصل على درجة علمية أعلى .

ويكون تعيين المعيدين بناء على إعلان عن الوظائف الشاغرة .

هذا ويجوز أن يعين المعيدون عن طريق التكليف من بين الحاصلين على تقدير جيد جدا على الأقل في التقدير العام وفي درجة التخصص وتعطى الأفضلية دائما لمن هو أعلى في التقدير العام .

مادة ٩٢ - مع مراعاة حكم المادة ٩٣ يشترط فيه تعيين مدرسا مساعدا أن يكون حاصلًا على درجة الماجستير أو ما يعادلها علميا مما يؤهله للتقيد للحصول على درجة الدكتوراه .

فإذا كان من بين المعيدين بالأكاديمية فيشترط فضلا عما تقدم أن يكون ملتزما في عمله ومسلكه منذ تعيينه معيدا ملما بواجباته وحسن أدائها . وإذا كان من غيرهم فيشترط حصوله على تركية من المشرف على الرسالة في حالة الحصول على درجة الماجستير أو من المعيد المختص بـ د أخذ رأى مجالس الأقسام المختصة في حالة الحصول على ما يعادل درجة الماجستير علميا .

ويكون التعيين في وظائف المدرسين المساعدين الشاغرة دون اعازن من بين المعيدين في ذات المعهد واذا لم يوجد من هؤلاء من هو مؤهل لشغلها فيجربى الاعازن عنها .

٢ - النقل والجازات

مادة ٩٣ - يجوز نقل المعيدين والمدرسين المساعدين من معهد الى معهد آخر في قسم مماثل بقرار من رئيس الأكاديمية بعد أخذ رأى مجلس المعهدين ومجلس القسمين فيهما .

مادة ٩٤ - لا يجوز نقل المعيدين والمدرسين المساعدين من قسم الى آخر في ذات المعهد أو الى قسم غير مماثل في معهد آخر . ومع ذلك يجوز لهم التقدم لشغل وظائف المعيدين والمدرسين المساعدين الشاغرة الملتن عنها في قسم آخر في ذات المعهد أو في معهد آخر وذلك في حدود ما تقرره القوانين واللوائح .

مادة ٩٥ - يجوز عند الاقتضاء نقل المعيدين والمدرسين المساعدين الى وظيفة عامة خارج الأكاديمية وذلك بقرار من وزير الثقافة بناء على طلب رئيس الأكاديمية بعد أخذ رأى مجلس المعهد ومجلس القسم المختص .

مادة ٩٦ - يجوز ايفاد المعيدين والمدرسين المساعدين في بعثات الى الخارج أو على منح أجنبية أو الترخيص لهم في أجازات دراسية بمرتب أو بدون مرتب ويكون ذلك بقرار من رئيس الأكاديمية بناء على اقتراح مجلس المعهد وبعد أخذ رأى مجلس القسم المختص .

مادة ٩٧ - لا يجوز اعارة المعيدين والمدرسين المساعدين .

٣ - الواجبات

مادة ٩٨ - على المعيدین والمدرسين المساعدين بذل أقصى جهد في دراساتهم وبحوثهم العلمية وأعمالهم الفنية في سبيل الحصول على الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها وعليهم القيام بما يكلفون به من تدريبات ودروس عملية وغيرها من الأعمال على أن يراعى في تكليفهم أن أن يكون بالقدر الذي يسمح لهم بمواصلة دراساتهم أو أبحاثهم دون إرهاق أو تعويق .

مادة ٩٩ - لا يجوز للمعيدین أو المدرسين المساعدين أن يسجلوا للدراسة عليا للحصول على درجة علمية في غير تخصص أقتسامهم الا بقرار من رئيس الأكاديمية بعد موافقة مجلس المعهد وأخذ رأى مجالس الأقسام المختصة .

مادة ١٠٠ - تسرى على المعيدین والمدرسين المساعدين أحكام المواد ٦٤ و ٦٨ و ٦٩ من هذا القانون .

مادة ١٠١ - لا يجوز للمعيدین والمدرسين المساعدين إلقاء دروس أو مباشرة أية تدريبات فنية خارج معاهد الأكاديمية الا بترخيص من رئيس الأكاديمية بعد أخذ رأى عميد المعهد .

مادة ١٠٢ - تكون مساهمة المعيدین والمدرسين المساعدين أمام مجلس تأديب يشكل من :

- ١ - نائب رئيس الأكاديمية
- ٢ - أحد أعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية أو باحدى
- كليات الحقوق يعينه مجلس الأكاديمية سنويا
- ٣ - مستشار مساعد بمجلس التأديب سنويا

وعند الغياب أو قيام مانع يحل محل نائب رئيس الأكاديمية أقدم انعماء ثم من يليه في الأقدمية .

وتسرى بالنسبة للمساءلة أمام مجلس التأديب أنقواعد الخاصة
بالمحاكمة أمام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في قانون النولة .

الباب الرابع

في العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس

مادة ١٠٣ — تسرى أحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة على
العاملين بالأكاديمية من غير أعضاء هيئة التدريس ومدرسي المراحل
الابتدائية والاعدادية والثانوية بالأكاديمية وذلك فيما لم يرد في شأنه
نص خاص بهم في هذا القانون .

مادة ١٠٤ — يكون المسئولين في الأكاديمية كل في حدود اختصاصه
بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس السلطات المخولة للمسؤولين
في القوانين واللوائح العامة في شأن العاملين المدنيين في الدولة وذلك على
النحو الموضح قرين كل منهم فيما يلي :

١ — تكون لرئيس الأكاديمية جميع السلطات المخولة للوزير .

٢ — تكون لنائب رئيس الأكاديمية ولعمداء المعاهد ولأمين الأكاديمية
جميع السلطات المخولة لوكيل الوزارة .

٣ — تكون لوكلاء المعاهد ولرؤساء الأقسام جميع السلطات المخولة
لرؤساء المصلحة .

مادة ١٠٥ — استثناء من أحكام القوانين واللوائح العامة في شأن
العاملين المدنيين في الدولة للأكاديمية ، دون الرجوع إلى وزارة العمل
أو غيرها من الوزارات ، المتعين في مختلف وظائف انكادر العام المضالية
فيها ، وذلك بعد اجراء امتحانات لامتقدمين تقوم بها الأكاديمية ويشترط
الإعلان عن هذه الوظائف الا اذا رأت شغلها بطريق النقل .

مادة ١٠٦ - لرئيس الأكاديمية اعفاء العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس من شروط النياقة البدنية كلها أو بعضها بعد أخذ رأى الجهة الطبية المختصة .

مادة ١٠٧ - تكون الأجازة السنوية للعاملين غير أعضاء هيئة التدريس في أثناء البطلة الصيفية فيما عدا المعاهد التي تكون طبيعة العمل فيها مختلفة فتحدد الأجازة في هذه الحالة بقرار من عهيد المعهد بشرط ألا تقل عن مدة الأجازات السنوية لنظرائهم .

مادة ١٠٨ - تثبت للمسئول في الأكاديمية كل في حدود اختصاصه بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس نفس السلطات التأديبية المخولة للمسؤولين في القوانين واللوائح العامة وذلك على النحو الموضح قرين كل منهم فيما يلي :

١ - تكون لرئيس الأكاديمية جميع السلطات التأديبية المخولة للتوزيع .

٢ - تكون لنائب رئيس الأكاديمية والمعمداء والمعاهد وأمين الأكاديمية جميع السلطات التأديبية المخولة لوكيل الوزارة .

٣ - تكون لرؤساء مجالس الأقسام جميع السلطات التأديبية المخولة لرئيس المصلحة .

مادة ١٠٩ - يتولى التحقيق مع العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس من يكلفه بذلك أحد من المسؤولين المذكورين في المادة السابقة وتتولاها النيابة الادارية بطلب من رئيس الأكاديمية .

مادة ١١٠ - تكون احالة العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس الى الى مجلس التأديب بقرار من رئيس الأكاديمية .

وتسرى بالنسبة لساءلتهم تأديبيا أحكام القواعد الخاصة بالمحاكمة أمام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة .

الباب الخامس

في نظام الدراسة والامتحان وشئون الطلاب

مادة ١١١ - مع مراعاة أحكام هذا القانون تحدد اللائحة التنفيذية موعد بدء الدراسة وانتهائها والأسس العامة المشتركة لنظم الدراسة وانقيدها ، ولنظم الامتحان وفرصه وتقديراته وتصدد اللوائح الداخلية للمعاهد التابعة للأكاديمية كل في دائرة اختصاصها وفي حدود الاطار العام المقرر في القانون وفي اللائحة التنفيذية ، الهيكل الداخلي لتكوينها والأحكام التفصيلية لنظم القيد والدراسة والادتحان فيما يخصها *

مادة ١١٢ - تكون المساعلة التأديبية للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس أمام مجلس تأديب يشكل على النحو التالي :

١ - أمين الأكاديمية رئيسا

٢ - أحد أعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية أو باحدى
كليات الحقوق يمينه رئيس الأكاديمية سنويا
٣ - نائب بمجلس الدولة ينتدب سنويا
عنوان

وإذا كان الحال الى المساعلة التأديبية يشغل وظيفة مدير عام فما يطوفا تكون رئاسة مجلس التأديب لنائب رئيس الأكاديمية وعند الغياب أو قيام مانع يمين رئيس الأكاديمية من يحل محله *

مادة ١١٣ - اللغة العربية هي لغة التعليم في الأكاديمية وذلك لما لم يقرر مجلس الأكاديمية في أحوال خاصة استعمال لغة أخرى *

وتوضع رسائل الماجستير والدكتوراه التي تمنحها الأكاديمية باللغة التي يحددها مجلس المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص وفي جميع الأحوال يجب أن تكون الرسائل مشفوعة بموجز واف باللغة العربية وآخر بلغة أجنبية *

مادة ١١٤ - تمنح أكاديمية الفنون الدرجات الآتية :

١ - البكالوريوس في الفنون .

٢ - الماجستير في الفنون أو دبلوم عال في الفنون .

٣ - الدكتوراه في الفنون .

ويمنح مجلس الأكاديمية الدرجات والدبلومات المذكورة أعلاه بناء على طلب مجلس المعهد المختص وذلك وفقا للاحكام والشروط اللازمة للحصول على هذه الدرجات والدبلومات التي تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون واللوائح الداخلية للمعاهد .

مادة ١١٥ - يؤدي جميع الطلاب الرسوم التي تحددها اللائحة التنفيذية مقابل الخدمات الطلابية المختطة على أن تخصص حصة كل رسم للخدمة المؤدى عنها .

ويؤدي الطلاب من غير أبناء جمهورية مصر العربية مصروفات الدراسة التي تحددها اللائحة التنفيذية على أن تخصص حصة هذه المصروفات للخدمة التعليمية .

مادة ١١٦ - يكون القيد للدراسات العليا في المعاهد المحددة في اللوائح الداخلية وطبقا للشروط المبينة في هذه اللوائح .

ويتم التقيد بعد أخذ رأى مجالس الأقسام المختصة بموافقة مجلس المعهد واعتماد نائب رئيس الأكاديمية .

مادة ١١٧ - يكون تسجيل رسائل الماجستير والدكتوراه والغناء التسجيل بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص بموافقة مجلس المعهد واعتماد رئيس الأكاديمية .

مادة ١١٨ - تنظم اللائحة التنفيذية واللوائح الداخلية للمعاهد شروط وكيفية نيل درجة الدكتوراه والماجستير والدبلومات العليا مدى

قيمة البحوث العلمية والأعمال الفنية والإضافات الجديدة التي تقوم عليها هذه الدرجات والدبلومات أساسا .

مادة ١١٩ - تنظم اللائحة التنفيذية النظام التأديبي للطلاب وكيفية تشكيل مجالس التأديب والعقوبات التأديبية وسلطات توقيعها والتنظيم منها .

مادة ١٢٠ - يجوز لمعهد المعهد الترخيص في الاستماع لمن يرغب في الدراسة والترخيص في متابعة أشغال المعامل وذلك دون اشتراط أى دراسات أو شهادات علمية مسبقة ولا يشمل الترخيص بإداء الامتحانات ولا يحول الحق في الحصول على أى شهادة أو درجة علمية وتبين اللوائح الداخلية هذا النظام وتحدد الرسوم المقررة .

الباب السادس

في الشؤون المالية

مادة ١٢١ - يعد مجلس الأكاديمية مشروع موازنة الأكاديمية على نمط موازنات الهيئات العامة على أن يخصص للبحث العلمي والدراسات العلمية الفنية قسم خاص منها بأبوابه المختلفة يتولى وزير الثقافة عرضها على جهات الاختصاص وفقا للقانون .

مادة ١٢٢ - تشمل تقديرات الإيرادات السنوية لموازنة الأكاديمية على غلة أموالها المنقولة والثابتة وإيرادات الأعمال والغروض الفنية والتبرعات وسائر الإيرادات من أى مورد كان وأمانة الحكومة .

مادة ١٣٢ - تتصرف الأكاديمية في أموالها وتديرها بنفسها ويخضع التصرف في أموال الأكاديمية وإدارة هذه الأموال ونظام حسابات الأكاديمية لأحكام اللوائح المالية والحسابية التي تصدر بقرار من وزير الثقافة بعد موافقة مجلس الأكاديمية .

مادة ١٢٤ - لرئيس الأكاديمية الحق في إعادة توزيع الاستخدامات الاستثمارية الواردة بالموازنة وفقا لمكونات الاستثمار والمكون النقدي في حدود انتكائيف الكلية للمشروعات المعتمدة في الخطة وخطار وزارتي التخطيط والمالية •

مادة ١٢٥ - يطبق مجلس الأكاديمية دون الرجوع الى وزارة المالية والجهاز المركزى لتنظيم والادارة اللوائح الخاصة بأعضاء هيئة لتدريس وتكون قراراته في ذلك نهائية ونافذة ويطبق رئيس الأكاديمية دون الرجوع الى وزارة المالية أو الجهاز المركزى للتنظيم والادارة القواعد المالية العامة المعمول بها في حق جميع العاملين المدينين في الدولة على سائر العاملين بالأكاديمية من غير أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين •

مادة ١٢٦ - لجلس الأكاديمية سلطة نقل وظائف أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين من قسم الى آخر في ذلت المعهد أو من معهد الى آخر بالأكاديمية مع اخطار وزارة المالية والجهاز المركزى للتنظيم والادارة ويتعين ارسال القرارات التي توجب القوانين أن تصدر بقرار من رئيس الجمهورية الى وزير الثقافة لامتخاذ ما يلزم بشأنه •

مادة ١٢٧ - لرئيس الأكاديمية ونائبه وعمداء المعاهد وأمين الأكاديمية كل في دائرة اختصاصه سلطة نقل الاعتمادات من بند الى آخر في موازنة الأكاديمية وذلك وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية لهذا القانون والقواعد العامة المقررة لموازنات الهيئات العامة •

مادة ١٢٨ - يكون لرئيس الأكاديمية ونائب رئيس الأكاديمية نفس المرتبات والبدلات والملاوات والمعاشات وعلى وجه العموم سائر الأحكام والمزايا المالية المقررة لرئيس الجامعة ، ونائب رئيس الجامعة في قانون تنظيم الجامعات الحالي رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وأى قانون قد يحل محله أو أية تعديلات تلحقه •

ويكون لأعضاء هيئة التدريس بالأندية والمدارس المساعدين والمعيدين بها نفس المرتبات والبدلات والعلاوات والمعاشات وعلى وجه العموم سائر الأحكام والمزايا الممنوعة لأعضاء هيئة التدريس والمدارس المساعدين والمعيدين في قانون تنظيم الجامعات الحالى رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وأى قانون قد يحد محل أو أية تعديلات تحقه .

وتسرى في هذا الخصوص القواعد التى ينص عليها قانون تنظيم الجامعات فى شأن تطبيق جدول المرتبات والبدلات والمعاشات ، وأية تعديلات تدخل عليها مستقبلا أو أية أحكام تحد محلها .

الباب السابع

المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية العامة ببعض معاهد الأكاديمية :

مادة ١٢٩ - ينطبق النظام المعمول به ويؤخذ بالبرنامج والمناهج الدراسية السارية فى المراحل النظرية بوزارة التعليم وذلك فيما لا يتعارض مع الطبيعة الخاصة لمعاهد الأكاديمية .

مادة ١٣٠ - يعين ويندب مدرسون من كفاية التخصصات لتدريس المناهج المقررة فى هذه المراحل ويشترط فيهم أن يكونوا من ذوى الكفاءة العالية والسمعة الصالحة والسلوك المحمود .

مادة ١٣١ - تشكل لجنة دائمة فى كل معهد من هذه المعاهد تتولى وضع الخطط والمقترحات لتحقيق التنسيق والتكامل بين نظم الدراسة وبرامجها فى هذه المراحل والمرحلة التالية بها تحقق أهداف الأكاديمية فى مجالات الارتقاء بالفنون واعداد الكوادر الفنية الرفيعة المستوى .

وتعرض هذه اللجان خططها ومقترحاتها عن مجالس المعاهد المختصة لأقرارها .

٤٣٠ ثقافة (فنون وأداب)

مادة ١٣٢ - تحدد اللوائح الداخلية للمعاهد المختصة نظام وشروط القبول بهذه المراحل .

مادة ١٣٣ - يشكل مجلس للتعليم العام بقرار من رئيس الأكاديمية وتحدد اللائحة التنفيذية رئيس وأعضاء هذا المجلس واختصاصاته ونظام مباشرته لتلك الاختصاصات .

مادة ١٣٤ - تمدد اللائحة التنفيذية أوجه النشاط الثقافي والاجتماعي والرياضي والخدمات انطالية لهذه المراحل .

مادة ١٣٥ - تحدد اللائحة التنفيذية النظام التأديبي لطلاب هذه المراحل .

الباب الثامن

في الأحكام التنفيذية

مادة ١٣٦ - تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الثقافة وبعد أخذ رأى الأكاديمية .
وتتولى هذه اللائحة بصفة عامة وضع الاطار العام لتنفيذ أحكام هذا القانون وتنظيم اللائحة علاوة على المسائل المحددة في القانون المسائل الآتية بصفة خاصة :

١ - تكوين الأكاديمية وما يتبعها من معاهد .

٢ - إنشاء المعاهد والفروع الجديدة للأكاديمية .

٣ - اختصاصات مجلس الأكاديمية ومجائس المعاهد والأقسام وتشكيلها واجتماعاتها وكيفية تنفيذ قراراتها أو رفع توصياتها .

٤ - شروط قبول الطلاب وقيدهم ورسوم الخدمات التي تؤدي لهم .

٥ - القواعد العامة لنظم الدراسة والامتحان والاشراف على الرسائل ومناقشتها ونظام التأديب .

٦ - بيان الدرجات والشهادات العلمية والدبلومات التي تمنحها الأكاديمية والشروط العامة للحصول عليها •

٧ - المكافآت والجوائز الدراسية •

٨ - الخدمات الطلابية •

٩ - نظم الاعلان عن وظائف أعضاء هيئة التدريس ووظائف المدرسين المساعدين والمعيدين الشاغرة •

١٠ - قواعد الانتداب للتدريس ولأعمال الإمتحانات والمبائات الخاصة بها •

١١ - النظام العام لتدريب المعيدين والمدرسين المساعدين على التدريس وتلقى أصوله •

١٢ - قواعد تحديد المكافآت المالية والمنح لأعضاء هيئة التدريس وغيرهم •

١٣ - الاطار العام للوائح الفنية والمالية والإدارية للوحدات ذات الطابع الخاص بالأكاديمية •

مادة ١٣٧ - تصدر لكل معهد تابع للأكاديمية لائحة تنظيمية بقرار من وزير الثقافة بعد أخذ رأى مجلس المعهد ومجلس الأكاديمية • وتتولى هذه اللائحة بيان الاطار الخاص للمعهد وما يخص مختلف شؤونه الداخلية المتميزة وذلك في حدود القانون ووفقا لأحكام اللائحة التنفيذية وفي المسائل الآتية بصفة خاصة •

١ - أقسام المعهد ومختلف التخصصات الداخلة تحت كل منها •

٢ - تخصصات الأستاذية في المعهد •

٣ - شعب التخصص وفروع الدرجات والشهادات العلمية في المعهد والشروط التفصيلية للحصول عليها •

٤٣٢ ثقافة (فنون وآداب)

٤ - مقررات الدراسة وتوزيعها على سنوات الدراسة والساعات المخصصة لكل منها والقواعد الخاصة بالامتحانات في المعهد *

٥ - مواعيد انقيد الدراسات العليا واجراءات تسجيل المجتهد والدكتوراه والغاء القيد والتسجيل *

٦ - نظم الدراسة والقيد والامتحان وشروط منح الشهادات والتأديب للمدارس التابعة للمعاهد *

مادة ١٣٨ - يستكمل المعهد العالي للفنون الشعبية مقوماته المادية والبشرية خلال ثلاث سنوات من تاريخ أول سنة ميلادية لاحقة للصدور هذا القانون *

الباب التاسع في الأحكام الوقتية والانتقالية

مادة ١٣٩ - يظل قائما حتى نهاية العام الدراسي ١٩٨٢/١٩٨١ على الأكثر ما سبق أن قرر من اعارات ومهمات علمية أو أجازات مرافقة الزوج تجاوز الحد الأقصى المقرر أو تكون متعارضة مع أحكام هذا القانون *

مادة ١٤٠ - لا تسرى على المعيدین النحليين الشروط المنصوص عليها في هذا القانون في شأن تعيينهم *

مادة ١٤١ - يصدر قرار من رئيس الأكاديمية بناء على توصية مجلس الأكاديمية أسماء من يعمنون في وظيفة مدرّس مساعد وذلك في خلال شهر من تاريخ نفاذ هذا القانون وترفع مرتباتهم الى بداية الربط المحدد للتوظيف اذا كانت تقل عن ذلك ويؤخذ هذا التعيين في الاعتبار عند تحديد موعد العلاوة الدورية *

القسم السادس

في الاتحادات الثقافية

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٥

في شأن إنشاء اتحاد الناشرين بالجمهورية العربية المتحدة (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الأول

اتحاد الناشرين وأفراده

مادة ١ - ينشأ اتحاد للناشرين باسم (اتحاد الناشرين) بالجمهورية العربية المتحدة يكون له الشخصية الاعتبارية ومقره مدينة القاهرة وتكون له فروع في المحافظات .

مادة ٢ - الغرض من الاتحاد :

١ - العمل على رفع مستوى مهنة النشر ودعم رسالتها من الناحيتين

العلمية والثقافية .

٢ - وضع تنظيم يلتزم به الناشر في عملهم لتحديد حقوقهم واجباتهم ووسائل التعاون بينهم لترقية مستوى الكتاب العربي وتوسيع نطاق الانتفاع به وتيسير وصوله الى طالبه في الداخل والخارج والحيولة دون ما يسيء الى شرف المهنة ورسالتها .

(٢) الجريدة الرسمية في ٩ يونية سنة ١٩٦٥ - العدد ١٢٦ .

(م ٢٨ - موسوعة مصر ج ١٣)

٣ - ايجاد مجالات للتعاون والعمل المشترك الذى يتنصص بعملیات النشر ويعود بالخیر على الناشرين جميعا ويخلق الفرص والامكانيات الى ترويج الكتاب العربى فى الخارج وتنمية الوعي الثقافى فى الداخل .

٤ - ونصح القواعد المنظمة لعملية النشر بما يحقق أهداف الاتحاد .
٥ - العمل على توحيد الصلات بين الناشرين العرب والناشرين فى الدول الأخرى .

٦ - العمل على توطيد العلاقات وتنميتها بين الاتحاد والهيئات الأدبية والعلمية والفنية فى داخل الجمهورية العربية المتحدة وخارجها .
٧ - العمل على تسوية ما قد يقوم من خلافات بين الناشرين بعضهم وبعض ، أو بينهم وبين غيرهم من العاملين فى مجال التأليف والترجمة والنشر .

٨ - العمل على رعاية حقوق الناشرين وحماية مصالحهم المادية والأدبية وتنمية روح الزمالة والتعاون بينهم .

الباب الثانى

فى تعريف الناشر والقيد فى جدول الناشرين

مادة ٣ - الناشر هو من يتولى بقصد الاتجار أو نشر الثقافة أخراج الكتاب للتداول وله أن يمارس الطبع والتوزيع ويدخل فى حكم الكتاب الدوريات والوسائل السمعية والبصرية للتعليم والثقافة .

مادة ٤ - ينشئ الاتحاد سجلا يقيد فيه الناشر وتظم أوضاعه وأجراءات القيد فيه وفقا لما تنص عليه اللائحة الداخلية للاتحاد .

مادة ٥ - لا يجوز لأحد أن يزاول مهنة النشر ما لم يكن هقيدا بسجل الناشرين ويستثنى من هذا الشرط مؤلف الكتاب أو ورثته أو من

آل إليه حق استغلاله وذلك في الحدود الزمنية المقررة بالثقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف ويستثنى كذلك ورثة الناشر اذا تولى قبل الوفاة بالتزاماته .

مادة ٦ - يشترط فيمن يقيد بسجل الناشرين ما يلي :

١ - أن يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، ولذا كان الناشر شخصاً اعتبارياً وجب أن يكون ممثلاً بجنسية المذكورة . كل ذلك مع مراعاة أحكام المعاهدات الانتسابية التي تبرم بين الجمهورية العربية المتحدة وأى دولة أخرى وتبيح لمواطنى هذه الدولة مزاولة مهنة النشر في الجمهورية العربية المتحدة .

٢ - أن يكون متمتعاً بجميع حقوقه المدنية والسياسية محمود السيرة حسن السمعة ولم يسبق أن حكم عليه في جنائية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

وإذا كان الناشر شخصاً اعتبارياً وجب أن تتحقق هذه الصفة في ممثله .

٣ - ألا يقل رأس مائه المخصص لازالة المهنة عن ٢٠٠٠٠ جنيه ، وللوزير المختص بناء على طلب مجلس ادارة الاتحاد أن يقرر زيادة هذا النحد أو نقصه مسaire. ننظروف .

٤ - أن تتحقق فيه أو في ممثله اذا كان الناشر شخصاً اعتبارياً أحد الشروط الآتية :

(أ) الحصول على مؤهل عال .

(ب) الاشتغال بالتأليف أو الترجمة أو الصحافة وله إنتاج مناسب تقدره لجنة يؤلفها المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية .

(ج) الاشتغال في مجال النشر خمس سنوات متصلة مع درجة

مناسبة من الثقافة ويترتب على القيد في السجل أن يصبح القيد عضواً في الاتحاد .

مادة ٧ - تتولى لجنة القيد والتأديب المنصوص عليها في المادة (٢٨) من هذا القانون البت في طلبات القيد خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب فإذا مضت هذه المدة دون صدور قرار في الطلب اعتبر مقبولاً ما دام الطالب مستوفياً للشروط المنصوص عليها في المادة (٦) .
ولا ينظر في طلبات القيد ما لم تكن مصحوبة بالرسم المقرر .

مادة ٨ - في حالة رفض طلب القيد يجب أن يكون قرار اللجنة مسبباً ويبلغ الطالب بخطاب موصى عليه ومصحوباً بعلم الوصول خلال أسبوعين من تاريخ صدوره ، ولطالب أن يتظلم من قرار الرفض خلال أسبوعين من تاريخ إبلاغه به على أن يبين في تظلمه أسباب ذلك مرفقاً مستحدثته بالتظلم .

مادة ٩ - تتولى لجنة التظلمات المنصوص عليها في المادة (٣١) من هذا القانون النظر فيما يقدم إليها من تظلمات . وعلى اللجنة أن تصدر جلسة النظر المتظلم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وصول التظلم إليها . ويخطر المتظلم بتاريخ الجلسة قبل موعدها بمشرة أيام على الأقل بخطاب موصى عليه ومصحوباً بعلم الوصول . وعلى اللجنة أن تصدر قرارها في التظلم خلال ستين يوماً من تاريخ أول جلسة عينتها لنظره والا اعتبر التظلم مقبولاً وتمن قيد الطالب في السجل .

وللمتظلم الاستعانة بمحام أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الاتحاد على ألا يكون هذا العضو من بين أعضاء لجنة القيد والتأديب للدفاع عن وجهة نظره أمام لجنة التظلمات .

مادة ١٠ - إذا أيدت لجنة التظلمات قرار الرفض فلا يجوز تجديد الطلب قبل مضي سنة على الأقل من تاريخ صدور قرار اللجنة . على أن يكون الطلب الجديد مصحوباً برسم قيد جديد .

مادة ١١ - تسقط عضوية الاتحاد عن الناشر في الحالات الآتية :

(أ) الوفاة أو انقضاء الشخص الاعتباري إذا كان الناشر شخصاً اعتبارياً .

(ب) إذا فقد العضو شرطاً من شروط القيد المنصوص عليها في المادة (٦) وفي هاتين الحالتين يجب على مجلس الإدارة أن يخطر لجنة القيد والتأديب في أول اجتماع لها بما طرأ من حالات تستدعي سقوط العضوية .

(ج) إذا تأخر العضو عن أداء قيمة الاشتراك مدة سنة وفي هذه الحالة يجب على مجلس الإدارة بعد مضي ثلاثين يوماً من مطالبة العضو بأداء بخطاب موصى عليه ومصحوباً بعلم الوصول أن يخطر لجنة القيد والتأديب بذلك .

وعلى اللجنة المذكورة أن تخطر العضو بالجلسة التي تعينها لذلك قبل موعدها بعشرة أيام على الأقل بخطاب موصى عليه ومصحوباً بعلم الوصول . وفي جميع الأحوال تقصل اللجنة في شأن إسقاط العضوية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار مجلس الإدارة لها .

ويصدر قرار اللجنة مسيماً ويخطر به ذوو الشأن بخطاب موصى عليه ومصحوباً بعلم الوصول خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره .

مادة ١٢ - إذا صدر من العضو ما يمس كرامة المهنة أو شرف التعامل أو يفتق بالاتحاد ضرراً مادياً أو أدبياً كان لمجلس إدارة الاتحاد أن يطلب إلى لجنة القيد والتأديب محاكمته لتوقيع أحد الجزاءات المنصوص عليها في المادة (٣٠) .

وتفضل اللجنة في الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه إليها على أن تخطر العضو بالجلسة التي تعينها لذلك قبل موعدها بعشرة أيام على الأقل بخطاب موصى عليه ومصحوباً بعلم الوصول .

مادة ١٣ - يجوز لمن أستقطب عضويته أو صدر قرار من لجنة القيد والتأديب بتوقيع أحد الجزاءات عليه أن يتظلم أمام لجنة انتظلمات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بقرار لجنة القيد والتأديب ، على أن يبين في تظلمه أسبابه ويرفق به مستنداته ، ويجوز الاستعانة بمحام أو عضو من الاتحاد ، على ألا يكون هذا العضو من بين أعضاء لجنة القيد والتأديب .

ولا يتم شطب الاسم من سجل الناشرين الا بعد أن يصبح القرار الصادر به نهائيا بانقضاء ميعاد التظلم أو بصدر قرار لجنة التظلمات .

الباب الثالث

في تنظيمات الاتحاد

الفصل الاول

الجمعية العمومية

مادة ١٤ - تتكون الجمعية العمومية من جميع الفاعلين المقيدين بالسجل والمسجلين للاشتراكات المستحقة عليهم قبل موعد انعقادها .

مادة ١٥ - تعقد الجمعية العمومية اجتماعها المادى في شهر فبراير من كل سنة ، الا اذا رأى الوزير المختص تحديد موعد آخر لانعقادها .
ولمجلس ادارة الاتحاد دعوة الجمعية العمومية الى اجتماع غير عادى كلما رأى ضرورة لذلك .

ويعتبر على مجلس الادارة دعوة الجمعية للانعقاد اذا قدم ربع عدد الاعضاء على الأقل ممن لهم حق حضور الجمعية العمومية طلبا بذلك مبينا به الغرض من الاجتماع .

وفي حالة ما اذا كان الغرض من الاجتماع هو المطالبة بحل مجلس إدارة الاتحاد تعين أن يكون الطلب مقدما من خمس عدد الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية على الأقل .

وتكون دعوة الجمعية العمومية بكتاب موصى عليه ومصحوبا بمعلم للوصول يرسل للأعضاء قبل الموعد المحدد للائتماع بمشرة أيام على الأقل متضمنا جدول الأعمال ويجوز تقصير هذه المدة الى ثلاثة أيام في حالة الاجتماع غير العادي اذا رأى مجلس الإدارة ذلك . ويجوز توجيه الدعوة في هذه الحالة بالوسائل السريعة المناسبة .

ويرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس إدارة الاتحاد أو وكيله في حالة أو أكثر أعضائها الحاضرين سنا في حالة تغييبها .

مادة ١٦ - يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحا اذا حضره أكثر من نصف الأعضاء فإذا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع أسبوعا وعندئذ يكون الاجتماع صحيحا مهما كان عدد الحاضرين .

وتصدر قرارات الجمعية بأغلبية أصوات الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الرأي الذي في جانبه الرئيس ، ولا تتخذ قرارات في غير الموضوعات التي تضمنها جدول الأعمال .

ويجب على مجلس الإدارة أن يدرج في جدول الأعمال كل موضوع يتقدم باقتراح ادراجه عشرة أعضاء على الأقل من أعضاء الاتحاد ، بشرط أن يكون تقدمهم بهذا الاقتراح قبل موعد الانعقاد بأسبوع على الأقل .

وفي حالة انعقاد العمومية للنظر في طلب حل مجلس إدارة الاتحاد لا يكون اجتماعها صحيحا الا اذا حضره ثلثا الأعضاء الذين لهم حق حضورها . وتعين موافقة ثلثي الحاضرين لتقرير حل مجلس الإدارة .

وفي هذه الحالة تختار الجمعية العمومية في نفس الاجتماع لجنة مؤقتة من ثلاثة من أعضائها لتتولى شؤون الاتحاد وتتخذ هذه اللجنة

الاجراءات اللازمة لاجتماع الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوما
من تاريخ صدور قرار الحل لانتخاب مجلس ادارة جديد .
مادة ١٧ - تختص الجمعية العمومية بما يلي :-

- ١- اقتراح مشروع اللائحة الداخلية للاعتقاد وتصادق هذه اللائحة
بقرار من نائبين رئيس الوزراء للثقافة والارشاد القومي في
٢- اقتراح مشروع تنظيم مهنة النشر ويصدر بقرار من نائب رئيس
الوزراء للثقافة والارشاد القومي .
٣ - النظر في تقرير مجلس الادارة واقتراحات الأعضاء وتقرير
ما تراه بشأنها .

- ٤ - النظر في المسائل التي تمم الاتحاد .
٥ - انتخاب أعضاء مجلس الإدارة .
٦ - اعتماد الميزانية والصافي الخسائر للجمعية من اموالها
الادوية .
٧ - تعيين مراقبي الحسابات .

مادة ١٨ - تثبت محاضر جلسات الجمعية العمومية في سجل خاص
ويوقعها الرئيس والأمين العام .

الفصل الثاني

مجلس ادارة الاتحاد

مادة ١٩ - ينتخب الجمعية العمومية في أول اجتماع لها عشرة من
أعضائها لمجلس الادارة بالاقتراع السري .
ويشترط فحين يتقدم للترشيح لعضوية مجلس الادارة ألا تقل سنة

عن ثلاثين سنة ميلادية وأن يكون قد مضت سنتان على الأقل على قيده
بمسجل الناشرين ، أو على مزاولته لخدمة النشر بالنسبة لأول مجلس إدارة •
وتستط العضوية عن أربعة من الأعضاء بمضى مسنة بالاقتراع السرى
ويستكمل الأعضاء بالانتخاب في الجمعية العمومية التالية لهذا الاجراء ثم
تصير مدة العضوية بعد ذلك سنتين لكل عضو ، ويستكمل عدد الأعضاء
كل سنة بالانتخاب كلها إنتهت مدة فوريق منهم ، ويضم اليهم الأعضاء
المشؤون الهيئات الآتية :

مسدد

١ ممثل عن قطاع الثقافة والإرشاد القومي •

١ ممثل عن وزارة التربية والتعليم •

١ ممثل عن وزارة التعليم العالي •

١ ممثل عن وزارة الخزانة •

١ ممثل عن وزارة الاقتصاد •

١ ممثل عن وزارة البحث العلمى •

١ ممثل عن المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم
الاجتماعية •

٢ ممثل عن المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانتباء والنشر •

ويصدر بتعيين ممثل الهيئات المشار اليها قدام من الوزراء المختص •

مادة ٢٠ - ينتخب مجلس الادارة بالاقتراع السرى في أول اجتماع
له رئيسا ووكيلا وأميناً عاماً وأميناً للصندوق من بين أعضائه المنتخبين •
كما يختار المجلس في اجتماع ذاته ممثلين في الهيئات المقدم والناقد
والتظلمات ولجان الاتحاد الأخرى •

مادة ٢١ - اذا زالت عضوية أحد أعضاء مجلس الادارة المنتخبين

أو خلا مكانه حل محله ولباقى مدته المرشح الحائز على أكثر الأصوات
انتظالية لأصوات الفائز فى انتخابات .

وفى حالة الأعضاء المعطلين للمهينات تعين الهيئة المختصة من يخل مطهر
فى المصوية .

مادة ٢٢ - يجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر بناء على
دعوة الرئيس أو بناء على طلب أغلبية أعضائه ، وترسل الدعوة مرفقة
بجدول الأعمال قبل موعد الجلسة بسبعة أيام على الأقل ، ويكون الاجتماع
صديقا إذا حضره عشرة من الأعضاء على الأقل ويصدر المجلس قراراته
بأغلبية أصوات الحاضرين وفى حالة التساوى يرجح الجانب الذى منه
الرئيس ويرأس الجلسة رئيس المجلس . وفى حالة غيابه يحل محله
الوكيل أو الأمين العام أو أكبر الأعضاء الحاضرين المنتخبين بسفاه على
التوالى .

مادة ٢٣ - يختص مجلس الإدارة بما يلى :

- ١ - العمل على تحقيق أغراض الاتحاد .
- ٢ - إعداد مشروع اللائحة الداخلية للاتحاد وما يرى إدخاله من
التعديلات عليها ، وعرضها على الجمعية العمومية .
- ٣ - إعداد مشروع تنظيم مهنة النشر .
- ٤ - تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .
- ٥ - إدارة أموال الاتحاد والإشراف على نظام حساباته وتحصيل
الرسوم والاشتراكات وقبول الهبات والاعانات والتبرعات وتعيين
المستخدمين وترقيتهم وتأديبهم .
- ٦ - إعداد التقرير السنوى عن نشاط الاتحاد وعرضه على الجمعية
العمومية .

٧ - وضع مشروع الميزانية السنوية والحساب الختامي للسنة المنتهية لعرضها على الجمعية العمومية .

٨ - دراسة ما يقدم اليه من اقتراحات والتصرف فيها .

مادة ٢٤ - لا يجوز لمعزو في الاتحاد أن يتخذ اجراءات قضائية ضد عضو آخر بسبب المهنة الا بعد ان الحصول على اذن كتابي من مجلس انلرة الاتحاد .

وعلى المجلس أن يتخذ الوسائل الكفيلة بتسوية النزاع - فإذا مضت ثلاثون يوما دون أن يصل إلى تسوية يرضى بها الطرفان المتنازعان جاز للطالب الاذن السير في اجراءاته القضائية .

وفي حالات الاستعجال يصدر رئيس المجلس الاذن المطلوب كتابة .

مادة ٢٥ - رئيس مجلس ادارة يمثل الاتحاد أمام الجهات القضائية والادارية وغيرها ويوقع العقود والمكاتبات نيابة عن الاتحاد ويقوم الوكيل مقام الرئيس في حالة غيابه .

مادة ٢٦ - يختص الأمين العام بما يلي :

١ - معاونة الرئيس والوكيل في ادارة الاتحاد وتنظيم نشاطه .

٢ - الاشراف على الأعمال الادارية للاتحاد وشؤون موظفيه .

٣ - اعداد جدول أعمال اجتماعات مجلس الادارة والجمعية العمومية وعرضه على الرئيس لاعتماده .

٤ - تحرير محاضر جلسات مجلس الادارة والجمعية العمومية وتوقيعها مع الرئيس .

مادة ٢٧ - يشرف أمين الصندوق على تحصيل الرسوم والاشتراكات وغيرها من المبالغ المستحقة للاتحاد ويوقع مع الرئيس على الشيكات وأذون

الضرف وغيرها من أوراق المحاسبات ويعد مشروع ميزانية السنة الجديدة
لعرضها على مجلس الإدارة والجمعية العمومية قبل بدايتها بشهرين على
الأقل ، كما يدرش الحساب الفخامى للسنة المنتهية خلال شهر من انتهائها

الفصل الثالث

القابض

أولا - لجنة القيد والتأديب

مادة ٢٨ - تؤلف لجنة للقيد والتأديب بقرار من نائب رئيس الوزراء
للثقافة والإرشاد القومى على الوجه الآتى :

- ١ - رئيس بدرجة وكيل وزارة على الأقل .
- ٢ - عضو يمثل قطاع الثقافة والإرشاد القومى لا تقل درجته عن
الدرجة الأولى .
- ٣ - عضو يمثل مجلس الدولة لا تقل درجته عن مستشار مساعد .
- ٤ - عضوان يمثلان مجلس إدارة اتحاد الناشرين .

ويتولى سكرتارية اللجنة من يندبه رئيسها لهذا الغرض من موظفى
الاتحاد .

مادة ٢٩ - تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها وتفتص بنظر طلبات
القيد واسقاط العضوية ، كما يختص بتوقيع الجزاءات فى حدود ما تنص
عليه المادة (٣٠) وتكون اجتماعات اللجنة صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء
وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين .

وتثبت أعمال اجتماعات اللجنة فى محاضر يوقعها الرئيس والأعضاء .

مادة ٣٠ - الجزاءات التأديبية هي :

١ - الإنذار .

٢ - اللوم .

٣ - حرمان العضو من الاستمرار في نشاط الاتحاد أو الترشيح لتنظيماته أو منهما معا وذلك لمدة لا تجاوز السنتين .

٤ - إسقاط العضوية عن عضو مجلس الإدارة بالنسبة الى المدة المتبقية له فيها .

٥ - إسقاط عضوية الاتحاد والشطب من سجل الناشرين .

ثانيا - لجنة المنظمات

مادة ٣١ - تؤلف لجنة للمنظمات بقرار من نائب رئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومي على الوجه الآتي :

١ - مستشار إدارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة رئيسا

٢ - ممثل لوزارة التربية والتعليم من درجة مدير عام على الأقل

٣ - ممثل لقطاع الثقافة والإرشاد القومي من درجة مدير عام على الأقل أعضاء

٤ - أحد أعضاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية

٥ - عضوان يمثلان مجلس اتحاد الناشرين على ألا يكونا في لجنة التقييد والتأديب

ويتولى سكرتارية اللجنة من يندبه رئيسها لهذه الغرض من موظفي الاتحاد .

مادة ٣٢ - تجتمع لجنة التنظيمات بدعوة من رئيسها وتختص بنظر التنظيمات من قرارات لجنة انقيد والتأديب وتكون اجتماعات اللجنة صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين

ثالثا - اللجان الأخرى

مادة ٣٣ - لمجلس إدارة الاتحاد أن يؤلف من بين أعضائه أو من غيرهم من أعضاء الاتحاد ما يراه من لجان تنهض بتحقيق أغراضه .
ويمكن نكل لجنة مقرر من بين أعضاء مجلس إدارة الاتحاد وتتضمن الثلاثة انداخلية نظام العمل في هذه اللجان .

الباب الرابع

مالية الاتحاد

مادة ٣٤ - تتكون موارد الاتحاد المالية من :

- ١ - رسم انقيد في السجل وقدره عشرون جنيتها .
- ٢ - رسم الاشتراك وقدره اثنا عشر جنيتها بخونيا تدفع جملة أو على أقساط شهرية وفقا لما يقرره مجلس الإدارة .
- ولنائب رئيس الوزراء لثقافة والارشاد القومي بناء على طلب مجلس إدارة الاتحاد وموافقة الجمعية العمومية أن يقرر تخفيض قيمة رسم انقيد ورسم الاشتراك بما يتناسب الظروف .
- ٣ - إيرادات الاتحاد ومطبوعاته وممتلكاته .
- ٤ - الإعانات والتبرعات والهبات التي يقرر مجلس الإدارة قبولها .
- ٥ - حصيلة ما يرى مجلس الإدارة تحصيله من أوجه نشاط مختلفة لزيادة دخل الاتحاد بموافقة الجمعية العمومية .

مادة ٣٥ - تنظم اللائحة كيفية تحصيل أموال الاتحاد وإيداعها وصرفها .

مادة ٣٦ - تبدأ السنة المالية للاتحاد في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام ، وعلى مجلس الإدارة أن يرض الحسابات الختامية وميزانية الاتحاد على الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي العادي في شهر فبراير .

مادة ٣٧ - أموال الاتحاد مخصصة للاتفاق على تحقيق أغراضه ، ولا يجوز توظيفها في مشروعات استثمارية بغير موافقة الجمعية العمومية .

الباب الخامس

في حل الاتحاد

مادة ٣٨ - إذا رأى أكثر من نصف أعضاء الاتحاد المقيمين بالسجل والمسددين للاشتراكات أن الاتحاد أصبح عاجزاً عن تحقيق أغراضه ، جاز لهم أن يتقدموا إلى مجلس الإدارة بطلب كتابي موقع عليه منهم لعقد الجمعية العمومية للنظر في حل الاتحاد .

وعلى المجلس بعد إخطار الجهات المختصة أن يدعو الجمعية العمومية إلى الانعقاد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول الطلب .
ولا يكون انعقاد الجمعية العمومية في هذه الحالة صحيحاً إلا إذا حضره ثلاثة أرباع الأعضاء الذين لهم حق حضورها على الأقل .

وفي حالة عدم تكامل العدد المطلوب يؤجل الاجتماع لمدة خمسة عشر يوماً مع الدعوة له في الصحف ، ويشترط لصحة الاجتماع في هذه الحالة أن يحضره أكثر من نصف الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية .

ويجب موافقة أربعة أخماس الحاضرين على الأقل لاتخاذ قرار بحل الاتحاد .

مادة ٣٩ - في حالة حل الاتحاد يعين الوزير المختص ممثلاً يقوم بحصر حقوق الاتحاد وإلتزاماته كما يعين الجهة التي تؤول إليها أموال الاتحاد بعد الحل .

الباب السادس أحكام عامة وانتقالية

مادة ٤٠ - يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (٥) من هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ويكون الحكم بمصادرة موضوع المخالفة وجوبياً .

مادة ٤١ - يصدر نائب رئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومي قراراً بتشكيل لجنة تحضيرية للتبني برئاسة وكيل وزارة وعضوية ممثل لوزارة التربية والتعليم لا تقل درجته عن الدرجة الأولى وممثل لمجلس في درجة مستشار مساعد على الأقل مع تصديق مقر مؤقت لها وذلك لحصر المشتغلين بمهنيات النشر في الجهورية العربية حين صدور هذا القانون والنظر في قيد من يتقدم إليها منهم ومن غيرهم بطلب القيد ، وفقاً لأحكام المادة (٦) من هذا القانون وينشر هذا القرار في صحيفتين يوميتين .

وتستعين هذه اللجنة بمن يندبهم الوزير المختص من الموظفين الإداريين اللائمين وتقوم هذه اللجنة بفحص ما يقدم إليها من طلبات للقيد بسجل الناشرين وفقاً لأحكام المادة (٧) من هذا القانون وذلك خلال شهرين من تاريخ العمل به .

وعلى اللجنة أن تدعو جميع الناشرين الذين قبلت طلبات قيدهم خلال تسعين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون للاجتماع في هيئة

جمعية عمومية للاتحاد لاختيار مجلس إدارة وفقا لأحكام هذا القانون ،
ويرأس الاجتماع رئيس اللجنة التحضيرية *

وتنتهى مهمة اللجنة التحضيرية باجتماع الجمعية العمومية للاتحاد
وانتخاب مجلس ادارته ، وتسلم اللجنة أعمالها الى رئيس مجلس إدارة
الاتحاد المنتخب .

مادة ٤٢ - تصحب طلبات القيد المقدمة لجنة تحضيرية يرسم
انقيد المنصوص عليه في المادة (٣٤) فقرة (١) والمستندات اذالة على
نراغر شروط العضوية .

مادة ٤٣ - لمجلس إدارة الاتحاد أن يحيل الطلبات التي رفضتها
اللجنة التحضيرية الى لجنة المنظمات المنصوص عليها في المادة (٣١)
من القانون .

وعلى اللجنة تمديد جلسة لإعادة النظر في هذه الطلبات خلال ثلاثين
يوما من تاريخ إحالتها اليها مع مراعاة الاجراءات المنصوص عليها في
المادة (٩) من هذا القانون .

مادة ٤٤ - مع عدم الاخلال بالفقرة (٢) من المادة (٦) يعتبر
المشتغلون بالنشر وقت صدور هذا القانون مستوفيا لشروط القيد في سجل
الناشرين اذا كانوا قد نشروا كتابا لا تقل عن خمسة خلال السنتين الأخيرتين .

مادة ٤٥ - يصدر نائب رئيس الوزراء للثقافة والارشاد القومي
القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٤٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ صفر سنة ١٣٨٥ (٦ يونيو ١٩٦٥)

(ج م ٢٩ - مونتوعة مصر ج ١٣)

قرار وزير الشؤون الاجتماعية

رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٧٠

بإنشاء اتحاد نوعى للجمعيات والمؤسسات الخاصة العاملة في
ميدان النشاط الأدبي طبقا لأحكام لائحة النظام الأساسى
المعتمدة من السيد الوزير ويتمتعين أعضاء بمجلس إدارة
الاتحاد المذكور لمدة ثلاث سنوات (١)

وزير الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات
والمؤسسات الخاصة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٣ لسنة ١٩٦٦ باللائحة التنفيذية
للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٣٢ بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٧٠ بشأن اضافة
ميدان النشاط الادبى الى ميادين عمل الجمعيات والمؤسسات الخاصة ،

وعلى مذكرة الادارة العامة للجمعيات والائتمادات المؤرخة
ب ٣١/١٠/١٩٧٠ بطلب انشاء اتحاد نوعى للجمعيات والمؤسسات الخاصة
العاملة في ميدان النشاط الأدبى ،

وبناء على ما عرضه علينا السيد وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية ،

قرر :

مادة ١ - ينشأ اتحاد نوعى للجمعيات والمؤسسات الخاصة العاملة
في ميدان النشاط الأدبى طبقا لأحكام لائحة النظام الأساسى المعتمدة منا
والمرافقة لهذا القرار .

مادة ٢ - يعين لمدة ثلاث سنوات بمجلس إدارة الاتحاد المذكور من بين المختمين والخبراء بميدان عمل هذا الاتحاد كل من السادة :

- ١ - الدكتور / هكتيت أبو زيد .
- ١ - الدكتور / مهير أفلاموى .
- ٣ - الدكتور / سماد ماهر .
- ٤ - الأستاذ / يوسف السباعى .
- ٥ - الأستاذ / نجيب محفوظ .

مادة ٣ - على وزير الوزارة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، وينشر بالوقائع المصرية ،

تحريرا فى ٢٣ شوال سنة ١٣٩٠ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٠) .

لائحة

المنظام الأساسى لاتحاد جمعيات النشاط الأدبى

الباب الأول

اسم الاتحاد ونطاق عمله الجغرافى ، ومركز إدارته

وإيدان عمله واختصاصاته وأقرضه

مادة ١ - ينشأ تطبيقا لأحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، اتحاد نوعى باسم :

(اتحاد هيئات النشاط الأدبى بالجمهورية العربية المتحدة) .

يتكون من الجمعيات والمؤسسات الخاصة المشهرة وانعاملة فى ميدان

النشاط الأدبى بالجمهورية وتكون له الشخصية الاعتبارية .

مادة ٢ - نطاق العمل الجغرافى للاتحاد هو الجمهورية العربية المتحدة ومركز انشطته مدينة القاهرة •

مادة ٣ - ميدان عمل الاتحاد هو النشاط الأدبى •

مادة ٤ - اختصاصات وأغراض الاتحاد :

(أ) تخطيط برامج الرعاية والتنمية الاجتماعية التى تنفذها الجمعيات والمؤسسات الخاصة العامة فى ميدان النشاط الأدبى وذلك فى اطر حظه العمل الاجتماعى العامة التى يضمها للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة وفى حدود سياسة الدولة •

(ب) اجراء البحوث والدراسات المتصلة بميدان عمل الاتحاد وشهرها بين الجمعيات والمؤسسة الخاصة الأعضاء •

(ج) تحديد مستويات الخدمات وحدود تغطيتها ، فى نطاق السياسة العامة للدولة ووفقا بالناس العامة التى تحددها وزارة الشئون الاجتماعية •

(د) وضع برامج الاعداد الفنى والادارى لأعضاء الجمعيات والمؤسسات الخاصة وإلحاقهم بالأتحاد وأعضاء مجالس ادارتها والعاملين بها لارتفاع بمستوى الاداء والكفاية الفنية للخدمات على أن تعتمد هذه البرامج من الادارة العامة للجمعيات والاتحادات بوزارة الشئون الاجتماعية •

(هـ) تقويم جهود الجمعيات والمؤسسات الخاصة الأعضاء ونشاط الاتحاد على ضوء السياسة العامة ، وتقديم تقارير عن ذلك الى الادارة العامة للجمعيات والاتحادات بوزارة الشئون الاجتماعية •

(و) تقديم المعونة الفنية للجمعيات والمؤسسات الخاصة الأعضاء بالاتحاد •

(ز) القيام بالتجارب رائدة عن طريق وضع برامج خدمة نموذجية وموائمتها بالدراسة والمتابعة وتعميم نتائجها على الجمعيات والمؤسسات

الخاصة العامة في الميدان وتنسيق جهود هذه الهيئات في البرامج والمشروعات المشتركة وتعزيز وسائل التعاون وتبادل الخبرات فيما بينها •

الباب الثاني النواحي المالية للاتحاد

مادة ٥ - تتكون الموارد المالية للاتحاد من :

- (أ) اشتراكات الجمعيات والمؤسسات الخاصة الأعضاء بالاتحاد والتي يحددها مجلس إدارة الاتحاد •
- (ب) الإعانات الحكومية وإعانات المؤسسات والهيئات العامة والمجالس المحلية •
- (ج) الهبات والتبرعات والوصايا •
- (د) الموارد الأخرى التي يوافق عليها مجلس الإدارة •

مادة ٦ - تبدأ السنة المالية للاتحاد من أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام •

مادة ٧ - تودع أموال الاتحاد باسمه لدى مصرف ويقوم باخطار وزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) عند تغيير جهة الأيداع خلال أسبوع من تاريخ حصوله • ولا يجوز أن يحتفظ برصيد نقدي يزيد على ثلاثة أمثال المصروفات السنوية للاتحاد إلا بأذن من وزير الشؤون الاجتماعية ، كما لا يجوز له أن يحتفظ برصيد نقدي خارج المصرف يزيد على مصروفات شهر واحد •

مادة ٨ - يشترط لمصرف أي مبلغ من أموال الاتحاد أن يوقع على اذن الصرف من أمين الصندوق ورئيس الاتحاد أو من ينوب عنه •

مادة ٩ - أموال الاتحاد مخصصة للصرف منها على تحقيق أغراضه

ولا يجوز انفاقتها في غير ذلك وله به وافقة لإدارة العامة للجمعيات والاتحادات أن يستغل فائض إيراداته لضمان مورد ثابت في أعمال محققة الكسب وهي : السندات الحكومية وشهادات الاستثمار وصناديق الادخار والتوفير أو غير ذلك من وجوه الاستقلال التي يوافق عليها وزير الشؤون الاجتماعية ويراعى في جميع الأحوال ألا يؤثر هذا الاستغلال على نشاط الاتحاد .

مادة ١٠ — تكون للاتحاد ميزانية سنوية وإذا تجاوزت مصروفات ألف جنيه وجب عرض الحساب النظامي على محاسب أو أكثر من المقيدين بالجدول مشفوعا بالمستندات المؤيدة لفحصه وتقديم تقرير عنه بمهلة انعقاد الجمعية العمومية بشهر على الأقل .

الباب الثالث

العضوية — الجمعية العمومية

مادة ١١ — العضوية : تتكون عضوية الاتحاد من جميع الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة حالياً أو التي تنشأ مستقبلاً وتعمل في ميدان النشاط الأدبي — وتكون مشهرة وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

وعلى كل جمعية أو مؤسسة خاصة تنطبق عليها شروط العضوية أن تتقدم بطلب الانضمام إلى الاتحاد وعلى مجلس إدارة الاتحاد أن يصدر قراره بقبول عضويتها في خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب .

ويجوز أن ينتسب إلى عضوية الاتحاد الجمعيات العاملة في ميدان عمله بالدول العربية بقرار من مجلس إدارة الاتحاد بشرط موافقة وزير الشؤون الاجتماعية .

دادة ١٢ - تروى صفة العضوية من الجمعية أو المؤسسة الخاصة إذا حُت أو بُدِجت في غيرها أو إذا غُير ميدان عملها .

ويجب إخطار كل من الجمعية أو المؤسسة الخاصة التي زالت عضويتها وزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) بقرار مجلس إدارة الاتحاد الذي يصدر مسبباً بزوال صفة العضوية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور القرار بكتاب موصى عليه . وفي حالة زوال صفة العضوية عن الجمعية أو المؤسسة الخاصة يسقط حقها بالنسبة لكل ما قدمته للاتحاد أثناء عضويتها من اشتراكات أو تبرعات أو غيرها .

مادة ١٣ - تتكون الجمعية العمومية للاتحاد من مهثنى الجمعيات والمؤسسات الخاصة الأعضاء بالاتحاد على أن تمثل كل جمعية أو مؤسسة خاصة بمعض واحد يصدر به قرار من مجلس إدارة الجمعية أو من مجلس إدارة المؤسسة الخاصة أو مديريها .

- ويضم للجمعية العمومية للاتحاد عضو عن كل جمعية مركزية تعمل في ميدان الاتحاد ويصدر بتعيينه قرار من مجلس إدارة الجمعية .

دادة ١٤ - يشترط لحضور ممثل الجمعية أو المؤسسة الخاصة هذا الاجتماع أن تكون انجيمية أو المؤسسة الخاصة قد وقت بالانقرامات المفروضة عليها ومضى على عضويتها بالاتحاد خمسة أشهر على الأقل .

ويستثنى من هذه الشروط الاجتماع الأول للممثلين على مستوى المحافظات والذي يلى صدور القرار الوزارى بإنشاء الاتحاد . ولكل جمعية أو مؤسسة خاصة تنطبق عليها شروط العضوية بالاتحاد الحق في اختيار ممثلها وحضور الاجتماع الأول . ويجب أن توجه لها الدعوة لحضوره .

مادة ١٥ - تتمتع الجمعية العمومية للاتحاد ببناء على :

(١) دعوة من مجلس إدارة الاتحاد .

(ب) طالب يتقدم به كتابة لمجلس إدارة الاتحاد — ربيع أعضاء الجمعية العمومية على مستوى الجمعية مع بيان الغرض من ذلك •
 (ج) دعوة من وزارة ائشئون الاجتماعية (لإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) عند وجود الأسباب الناجية لذلك ، كما يجوز لها توجيه الدعوة إذا لم يستجب المجلس إلى الطلب المشار إليه في البند « ب » السابق •

مادة ١٦ — يدعى لحضور الجمعية العمومية للاتحاد الأشخاص المعينون بمجلس إدارة الاتحاد بحكم وظائفهم أو من بين المهتمين والخبراء بالمسائل الاجتماعية وممثل الاتحاد الاشتراكي العربي كمستشارين دون أن يكون لهم حق التصويت فيما تتخذه الجمعية العمومية من قرارات •

مادة ١٧ — تجب دعوة الجمعية العمومية للاتحاد للائتمقاد العادي مرة كل سنة خلال الثلاثة أشهر التالية لانتفاء السنة المالية للاتحاد للنظر فيما يلي :

(أ) الميزانية العمومية والحساب الختامي والتقرير السنوي لمجلس الإدارة عن أعمال ونشاط الاتحاد وتقرير مراقب الحسابات •

(ب) انتخاب أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين بدلا من الذين زالت أو انتهت مدة عضويتهم •

(ج) تعيين مراقب الحسابات من غير أعضاء مجلس الإدارة وتحديد أتعابه مع مراعاة ما نصت عليه المادة (١٠) السابقة من هذه المارحة •

(د) غير ذلك من المسائل التي يرى مجلس الإدارة إدراجها في جدول الأعمال •

مادة ١٨ — يجوز دعوة الجمعية العمومية لاجتماعات غير عادية للنظر في المسائل والموضوعات التي تتطلب ذلك •

مادة ١٩ — تتم الدعوة للجمعية العمومية باخطار يوجه إلى جميع

ممثلين لجمعية العمومية انغزية لاتحاد النوعى بالمحافظات الاعضاء الذين لهم حق الحضور قبل اجتماع بخمسة عشر يوما على الأقل .

ويجب أن يحدد فى الاخطار موعد ومكان الاجتماع وأن يرفق به جدول الأعمال وصورة من الحسب الختامى ومشروع الميزانية ويكون الاخطار أما بخطاب موصى عليه أو بتوقيع الأعضاء بتسلم الاخطار .

مادة ٢٠ - لا يجوز لجمعية العمومية النظر فى غير المسائل الواردة بجدول الأعمال الا بموافقة الأغلبية المطلقة لمجموع عدد أعضاء الجمعية العمومية .

مادة ٢١ - لا يعتبر اجتماع الجمعية العمومية صحيحا الا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها فإذا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع ساعة واحدة ويكون الاجتماع بعد هذا التأجيل صحيحا اذا حضره عدد لا يقل عن ٢٥٪ من الأعضاء أو ماثلى عضو أيهما أقل .

وفى جميع الأحوال يجب ألا يقل العدد عن ١٥ عضوا .

وتصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين .

مادة ٢٢ - تتعقد الجمعية العمومية فى مقر الاتحاد ويجوز انعقادها فى مكان آخر يحدد فى خطاب الدعوة .

مادة ٢٣ - يجب أخطار كل من وزارة الشؤون الاجتماعية (الادارة العامة للجمعيات والاتحادات) والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة بتل اجتماع لجمعية العمومية قبل موعد انعقاده بخمسة عشر يوما على الأقل ، مع صورة من خطاب الدعوة وجدول الأعمال والأوراق المرفقة به .

كما يجب إبلاغ كل منهما بصورة معتمدة من محضر اجتماع الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانعقاد .

مادة ٢٤ - يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الادارة فاذا غاب يرأسها نائب الرئيس ، فاذا غاب يرأسها أكبر الأعضاء الحاضرين سنا

الباب الرابع مجلس الإدارة

مادة ٢٥ - يتكون مجلس إدارة الاتحاد من ٢٥ عضواً على الوجه التالي :

(أ) خمسة أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون الوزارات والهيئات المعنية بميدان عمل الاتحاد وهي :

وزارات : الشؤون الاجتماعية ، الثقافة ، التعليم العالي ، التربية والتعليم ، الأوقاف وشؤون الأحرار .

وتختار الوزارات والهيئات ممثلها ويشترط أن لا تقل درجتهم عن الثالثة .

(ب) خمسة أعضاء من بين المهتمين والخبراء بميدان عمل الاتحاد يرشحهم وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية ويصدر بتعيينهم قرار من وزير الشؤون الاجتماعية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

(ج) ممثل للاتحاد الاشتراكي العربي تعينه الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي .

(د) أربعة عشر عضواً تنتخبهم الجمعية العمومية للاتحاد من بين أعضائها .

وينتخب مجلس إدارة الاتحاد من بين أعضائه في أول اجتماع له الرئيس ونائب الرئيس وأمين الصندوق ، والسكرتير العام .

مادة ٢٦ - مدة العضوية بالنسبة للأعضاء المنتخبين ثلاث سنوات مسا عدا مجلس الإدارة الأول فيسقط ثلث الأعضاء بالقرعة في السنة الأولى ، ونصف الباقي في السنة الثانية ، والثلث الأخير في السنة الثالثة .

ويجوز إعادة انتخاب من سقطت عنه العضوية بالقرعة أو انتهت عضويته بمضى المدة .

ولا يجوز في جميع الأحوال أن تزيد مدة عضوية العضو المنتخب على خمس سنوات متتالية ، ولا يجوز انتخاب من انتهت عضويته بمضى هذه المدة أو بالاستقالة قبل مرور سنة من تاريخ انتهاء العضوية .

وإذا خلا مكان عضو من أعضاء مجلس الإدارة لأي سبب من الأسباب يتم اختيار من يحل محله بدأت الطريقة التي اختير بها سلفة والمدة السابقة لسلفه .

وبالتسوية للأعضاء المنتخبين يختار العضو الحاصل على أكثر الأصوات في الانتخابات الأخيرة للجمعية العمومية للاتحاد فإذا ما تعذر ذلك جاز لمجلس إدارة الاتحاد بأغلبية ثلثي أعضائه التعيين من بين أعضاء الجمعية العمومية في الأماكن الخالية بالمجلس التي حين انعقاد الجمعية العمومية حيث يتم شغل هذه الأماكن الخالية بالانتخاب .

مادة ٢٧ - يقوم مجلس إدارة الاتحاد بإدارة شئون الاتحاد وتنفيذ اختصاصاته وإغراضه المقررة في القانون وهذه اللائحة وعلى الأخص ما يلي :

(أ) إعداد التقرير السنوي عن نشاط الاتحاد وجهود الهيئات المنضمة إليه .

(ب) وضع خطة العمل ومشروع الميزانية السنوية للاتحاد والحساب الختامي للسنة المنتهية ومراجعة تقرير مراقب الحسابات ويجب على المجلس موافاة وزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة للتجسيمات والاتحادات) بصورة من كل منها قبل عرضها على الجمعية العمومية بشهر على الأقل .

(ج) إعداد اللوائح المالية والإدارية التي يدير عليها العمل بالاتحاد .

- (د) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية للاتحاد .
 (هـ) تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة لمعاونته في تحقيق أغراض الاتحادات وعلى الأخص اللجان الدائمة التالية :

- لجنة التخطيط والتنسيق
- لجنة البحوث والدراسات
- لجنة المتابعة والتقييم
- لجنة الاعداد الفنية والتدريب

ويمثل مجلس الإدارة في كل لجنة يكونها بعضو واحد على الأقل وتكون قرارات هذه اللجنة نافذة في حدود ما يخول لها من اختصاصات من مجلس الإدارة على أن تعرض أعمالها في أول اجتماع تال للمجلس .

مادة ٢٨ - يجب أن ينعقد مجلس إدارة الاتحاد مرة كل شهرين وكلما دعت الضرورة إلى ذلك ، وذلك بناء على دعوة من رئيس المجلس أو نائبه في حالة غياب الرئيس . والوزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة طلب عقد المجلس إذا دعت الضرورة إلى ذلك .

وتكون اجتماعاته صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء فإذا لم يحضر هذا العدد يؤجل الاجتماع لمدة ساعة ويكون بعدها الانعقاد صحيحا بحضور ثلث الأعضاء وفي جميع الأحوال لا يعتبر الاجتماع صحيحا الا اذا حضره ثلث الأعضاء المنتخبين على الأهل .

وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس المجلس .

مادة ٢٩ - لمجلس الإدارة أن يشكل من أعضائه لجنة تنفيذية يفوضها التصرف في كل أو بعض اختصاصاته على أن يعتمد هذا التفويض من وزارة الشؤون الاجتماعية (وكيل الوزارة للترعاية الاجتماعية) ويكون من

بين أعضاء هذه اللجنة رئيس المجلس أو نائبه والسكترير العام وأمين الصندوق ولا يزيد عدد أعضائها على سبعة .

مادة ٣٠ - لمجلس الإدارة بعد موافقه وزره الشئون الاجتماعية (وجيل انوزاره لفرعايه الاجتماعية) ان يعين من بين اعضائه او من غير اعضائه مديرا يفوضه التصرف في أى شأن من الشئون الداخلة في اختصاصاته . وفي حالة التعيين من بين اعضاء المجلس يجوز ان يتقاضى مرتبا أو مكافأة مقابل عمله كمدير للاتحاد .

مادة ٣١ - يجب ابلاغ كل من وزره الشئون الاجتماعية (لاداره العامة للجمعيات والاتحادات) والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة بصورة معتمدة من محاضر اجتماعات مجلس ادارته الاتحاد وما اسفد فيها من قرارات خلال أسبوع عى الأكثر من تاريخ الاجتماع .

الباب الخامس

الحكم التنظيمية عامة

مادة ٣٢ - يجب تدوين محاضر وقرارات اجتماعات الجمعية العمومية العننية وغير اعادية واجتماعات مجلس الإدارة في سجلات خاصة ويوقع على كل محضر كل من رئيس المجلس والسكترير العام .

مادة ٣٣ - يجب أن يحتفظ الاتحاد في مقره (مركز ادارته) بجميع السجلات والملفات المنظمة لأعماله .

مادة ٣٤ - يشترط في العضو المنتخب لمجلس إدارة الاتحاد ، بالإضافة الى الشرط العام (وهو وجوب أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية) ما يلى :

(١) أن يكون ممن يجيد القراءة والكتابة على الأقل .

(ب) أن يكون قد أمضى ثلاث سنوات عضواً في الجمعيات العامة في ميدان النشاط الأدبي .

مادة ٢٥ - ينوب مراقب حسابات الاتحاد بمهمة من تاريخ تعيينه حتى اجتماع الجمعية العمومية التالية للجمعية العمومية التي عين فيها ، فإذا لم يكن اعتماد في أي وقت من الأوقات ولائ سبب من الأسباب لمراقب الحسابات فعلى مجلس الإدارة اتخاذ إجراءات تعيين مراقب للحسابات تحت مسؤوليته وتحديد أتعابه على أن يعرض أمر تعيينه وتحديد أتعابه على الجمعية العمومية في أول اجتماع لها .

وعلى مراقب الحسابات مراقبة حسابات لنسبة المالية التي يندب لها ، ويقوم بما يلي :

(أ) فحص ومراجعة الخزائ الحسابية للاتحاد وله حق الاطلاع على دفاتر الاتحاد وسجلاته ومستنداته فيما يتعلق بهذه الخزائ وله حق طلب البينات والايضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها لأداء مهمته ، وأنه كذلك أن يحقق موجودات الاتحاد والتزاماته ، وهو المسئول عن جرد الخزائ وحسابات العهد في نهاية السنة المالية للاتحاد وتقديم تقرير بالنتيجة . وعلى مجلس إدارة الاتحاد أن يمكنه من كل ما تقدم .

(ب) وضع النظام المالي الذي يكفل حسن سير العمل بالاتحاد .

(ج) أعداد تقرير عن الحساب الختامي والميزانية العمومية للاتحاد ويجب أن يقدم لمجلس الإدارة للعرض على الجمعية العمومية وذلك قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية بشهر ونصف على الأقل مشفوعاً بما يراه من ملاحظات ومقترحات .

ولمراقب الحسابات (إذا لم يكن عضواً بالجمعية العمومية للاتحاد) أن يحضر اجتماع الجمعية العمومية وله أن يتلو عليها تقريره السابق تقديمه لمجلس إدارة الاتحاد .

وله كذلك أخطار وزارة الشؤون الاجتماعية في الادارة العامة للجمعيات والاتحادات (يطالب عدد الجمعيات العمومية للاتحاد بصفه غير عادية ، اذا تعذر عليه القيام بمهمته لعرض الامر عليها وذلك في حالة عدم قيام مجلس ادارته بالاتحاد بذلك *

مادة ٣٦ - لوزارة الشؤون الاجتماعية (وديان ،وزيرة لمرعسية الاجتماعيه) حق وقف تنفيذ اي قرار يصدر من الاجهزة المانحة على تسون الاتحاد يكون مخالفا للقانون او للنظم الاساسي للاتحاد او لعدم انجازه او للاداب *

وللاتحاد ولكل ذي شأن أن يظن في قرار وقف استئيد امم محتمه ،تنشاء الاداري *

مادة ٢٧ - يشكل في كل محافظة لجنة من ممثلي جمعيات المحافظة في الجمعية العمومية للاتحاد النوعي ويشترط أن لا يزيد عدد اعضاء هذه اللجنة على عشرة فاذا زادوا انتخبوا من بينهم عشرة اعضاء فقط وتختص هذه اللجنة بشئون الجمعيات والمؤسسات الخاضعة للمساندة في ميدان النشاط الادبي الاعضاء بالاتحاد النوعي فيما يختص بصلتها بهد الاتحاد *

وتكون هي حلقة الاتصال بين الاتحاد النوعي والاتحاد الاقليمي وممثابة لجنة استشارية للاتحاد الاقليمي في ميدان انشطار الادبي ويراعى تمثيل مجلس ادارة الاتحاد الاقليمي بالمحافظة في هذه اللجنة بمضو او عضوين على الأكثر يمينها مجلس الادارة من بين اعضاءه بقرار منه وتنتخب اللجنة في اول اجتماع لها رئيسها وسكرتيرها وتجتمع مرة كل شهرين وكلما دعت الحاجة الي ذلك بناء على دعوة من رئيسها أو من الاتحاد النوعي وتبلغ كلا من الاتحاد النوعي والاتحاد الاقليمي ومديرية الشؤون الاجتماعية المختصة بقراراتها في خلال اسبوع على الأكثر من اصدار هذه القرارات وتحدد اختصاصات هذه اللجنة بقرار من مجلس ادارة الاتحاد للنوعى *

مادة ٣٨ - لا يجوز لارتداد أن ينتسب أو يشترك أو ينضم إلى اتحاد أو هيئة خارج الجمهورية إلا بإذن من وزير الشؤون الاجتماعية ، كما لا يجوز له أن يحصل على أموال من شخص أجنبي أو هيئة أجنبية ولا أن يرسل من أمواله شيئاً إلى أشخاص أو هيئات أو جهات أجنبية إلا بإذن من وزير الشؤون الاجتماعية ، فيما عدا المبلغ الخاص بفتح الكتب والنشرات والسجلات العلمية والفنية .

مادة ٣٩ - لا يجوز لعضو لجمعية شعبية أو عضو مجلس إدارة الاتحاد الاشتراكي في التصويت إذا كن موضوع القرار المعروض إبرام اتفاق معه أو رفع دعوى عليه أو انتهاء دعوى بينه وبين الاتحاد وذلك كلما كانت له مصلحة شخصية في القرار المطروح ، فيما عدا انتخاب أجهزة الاتحاد .

مادة ٤٠ - للاتحاد أن يعقد مؤتمراً سنوياً للجمعيات والمؤسسات الخاصة الأعضاء به لمناقشة الموضوعات المتعلقة باختصاصاته وفي هذه الحالة يجب إخطار كل من وزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة بجدول أعمال المؤتمر ، وموعد وعكان انعقاده قبل الموعد المحدد للانعقاد بشهر على الأقل ، كما يجب إبلاغ كل من هاتين الجهتين بقرارات وتوصيات المؤتمر خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ انعقاده .

مادة ٤١ - يلتزم الاتحاد بتنفيذ قرارات الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة الواجبة التنفيذ وله أن يعترض على هذه القرارات لدى مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة خلال خمسة عشر يوماً من إبلاغه بالقرار ، فإذا لم يستجب المجلس في خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه بالاعتراض جاز للاتحاد عرض الموضوع على وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٤٢ - يخضع الاتحاد لإشراف ورقابة وزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) التي تتولى متابعة جهوده ونشاطه .

وفحص أعماله وانتمتق من صابقتها نوانين والقرارات المعمول بها
وانظام الأساسى للاتحاد والمواثيق الخدية وقرارات الجمعية العمومية
وتوجيهات وزارة الشئون الاجتماعية *

مادة ٤٣ - على الاتحاد أن يقدم لى خط من وزارة الشئون الاجتماعية
(الإدارة العامة للجمعيات والائحدات) والاتحاد العام للجمعيات
والمؤسسات الخاصة تقريراً سنوياً عن نشاطه وجهود وخدمات الجمعيات
والمؤسسات الخاصة المنضمة ايه فى موعد لا يتجاوز النصف الأول من
شهر مارس من كل عام *

مادة ٤٤ - فى حالة حل الاتحاد تؤول مواثله الى انجته لى يحددها
وزير الشئون الاجتماعية *

مادة ٤٥ - حكم وقى - استثناء مؤقتاً من حكم المادة (١٥) من
هذه اللائحة *

تتولى الإدارة العامة للجمعيات و لائحدات بوزارة الشئون
الاجتماعية عن طريق مديرية الشئون الاجتماعية المختصة الدعوة الى عقد
الاجتماع الأول للجمعيات والمؤسسات الخاصة العاملة فى ميدان النشاط
الادبى بالمحافظات لانتخاب ممثلها فى الجمعية العمومية الأولى للاتحاد ،
كما تقوم الادارة العامة المذكورة بتوجيه الدعوة لعقد الجمعية العمومية
للاتحاد لانتخاب مجلس الإدارة الأول وفقاً لأحكام هذه اللائحة *

ويرأس كلا من الاجتماع الأول على مستوى المحافظة واجتماع
الجمعية العمومية الأولى أكبر الأعضاء سناً ، ويتولى السكرتارية أصغر
الأعضاء سناً *

قانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٥

بإنشاء اتحاد الكتاب (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

الفصل الأول

إنشاء الاتحاد وأهدافه

مادة ١ — تنشأ في جمهورية مصر العربية نقابة تسمى « اتحاد الكتاب » ويكون لهذا الاتحاد الشخصية الاعتبارية ، ومقره الرئيسى مدينة القاهرة .

مادة ٢ — يجوز بقرار من مجلس الاتحاد إنشاء فروع في المحافظات وشعب وذلك طبقاً لأحكام اللائحة الداخلية للاتحاد .

مادة ٣ — يهدف الاتحاد إلى :

(أ) العمل على تمكين الكتاب في مجالات الإنتاج الفكرى في الآداب في جمهورية مصر العربية ، من أداء رسالتهم في بناء المجتمع الجديد وفي تحقيق الوحدة العربية الشاملة وفي الاسهام في إقرار السلام العالمى واثراء الحضارة الاسلامية .

(ب) العمل عن طريق الكلمة على تحرير الوطن العربى وتحقيق أهدافه القومية .

(ج) الحفاظ على اللغة العربية ورفع مستواها بين أبناء الوطن العربي •

(د) العمل على رفع مستوى الانتاج الفكري في الآداب •

(هـ) العمل على تأكيد الانتماء العربي والمشاركة في نشر الجيد من التراث العربي وايضاح دور الرواد العرب في بناء الحضارة الاسلامية •

(و) الاسهام في ترجمة الجيد من الانتاج الفكري لعربي الى اللغات الأجنبية ونقل روائع الإنتاج العالمي الى اللغة العربية •

(ز) رعاية حقوق أعضاء الاتحاد والعمل على ترقية شؤونهم الأدبية والمادية وضمان حرية التعبير الملتزم بالوطنية العصرية والقومية العربية وانقيص الدينية والانيمانية •

(ح) مساعدة الأعضاء على اظهار مواهبهم المتباينة وتنميتها والمعاونة في نشر مؤلفاتهم في الداخل والخارج •

(ط) تشجيع الكتاب الشبان على ابراز طاقات الابداع فيهم ومساعدتهم على نشر إنتاجهم وترويجه •

(ي) العمل على التعريف بانتاج الكتّاب في الداخل والخارج •

(ك) العمل على تنشئة أجيال من الكتّاب لتتطوّر من قاعدة انقراض القومي والأصالة العربية وتتفاعل مع تقدم العصر ومنجزاته •

(ل) الدفاع عن حقوق المؤلفين في الجهات الحكومية والأهلية •

(م) اقتراح تطوير اللوائح والتشريعات التي تخدم مهنة الكتابة •

(ن) تقوية رابطة انتماء بين الأعضاء •

(س) التعاون مع الجمعيات والروابط العاملة في ميادين الآداب كل في مجاله لتحقيق هذه الأهداف وتنسيق جهودها في هذا السبيل •

(ع) عقد المؤتمرات والحلقات والندوات في مجالات الآداب

والمشاركة فيها وتوثيق الصلات بين الاتحاد والهيئات المماثلة في الوطن العربي وفي سائر أنحاء العالم •

(ف) محاولة الربط بين الكتاب المغتربين من العرب وبين الوطن الأم •

الفصل الثاني

شروط انعضوية والتفيد في الجدول

مادة ٤ - تنقسم العضوية الى :

عضوية عاملة ، وعضوية منتسبة ، وعضوية شرف •

(أ) العضو العامل :

هو العضو الذي اشترك في تأسيس الاتحاد منذ انشاءه او يتقدم بطلب انتماء وقبل مجلس الاتحاد عضويته •

وللعضو العامل حق حضور الجمعية العمومية وحق الترشيح لمجلس الاتحاد •

(ب) العضو المنتسب :

هو العضو المهتم بأنشطة الاتحاد ممن لا تتوافر فيه شروط العضوية انعامية ويرغب في المشاركة في هذه الأنشطة •

وليس للعضو المنتسب حق حضور الجمعية أو الترشيح لمجلس الاتحاد •

(ج) عضو الشرف :

هو الذي يقدم خدمات جليلة للاتحاد سواء أكانت مادية أم معنوية أو كان من الكتاب العرب أو الأجانب الذين أدوا خدمات جليلة في مجالات نشاط الاتحاد •

وليس نعضو أنشرف حق حضور الجمعية اليهودية أو الترشيع
لمجلس الاتحاد .

مادة ٥ - ينشأ بالاتحاد جدول عام تقيد فيه أسماء الأعضاء العاملين
ويلحق به جدولان أحدهما للأعضاء المنتسبين والآخر لأعضاء الشرف .
مادة ٦ - يشترط في طالب القيد في الجدول العام بالنسبة للأعضاء
العاملين .

- (أ) أن يكون متمتعا بجنسية جمهورية مصر العربية .
- (ب) أن يكون متمتعا بالأهلية الكاملة .

(ج) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة
مخلّة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره في الحالتين .
(د) أن يكون محمود السيرة . حسن السمعة .

(هـ) أن يكون له إنتاج ملحوظ في مجالات الآداب وفقا لما تحدده
اللائحة الداخلية .

- (و) أن يقدم طلبا للانضمام مرفقا به الرسوم المقررة .
- (ز) أن يكون قد قبل كتابة نظام الاتحاد .

(ح) أن يزكى طالب القيد في الجدول العام ثلاثة على الأقل من أعضاء
الاتحاد وأن يعلن اسمه في لوحة المرشحين للعضوية بمقر الاتحاد لمدة
لا تتجاوز شهرا واحدا قبل عرض الترشيح على لجنة القيد .

مادة ٧ - تشكل لجنة لقيد الأعضاء في جداول الاتحاد برئاسة
نائب رئيس مجلس الاتحاد وعضوية اثنين من أعضاء مجلس الاتحاد
يختارهما المجلس سنويا ومن عضوا من مجلس الدولة بدرجة مستشار
مساعد على الأقل .

ويقدم طلب القيد الى اللجنة مشفوعا بما يثبت توافر الشروط المبينة

في المسادة السابقة وعلى اللجنة أن تثبت في الطلب خلال شهر من تاريخ تقديمه والا اعتبر مقبولا ، ويجب أن يكون قرارها بالرفض مسببا •

يخطر طالب القيد بقرار اللجنة خلال اسبوعين من تاريخ صدوره بكتاب موصى عليه مصحوب بطم الوصول ، ويقوم مقام الاخطار تسلم الطالب صورة من القرار بايصال موقع منه •

مادة ٨ — يكون القيد في جدول الأعضاء العاملين بالنسبة لغير المؤسسين بقرار من مجلس الاتحاد بناء على ترشيح لجنة القيد للتي عليها أن تتحقق من توافر الشروط المنصوص عليها في المادة (٦) •

مادة ٩ — يكون القيد بجدول الأعضاء المنتسبين بقرار من مجلس الاتحاد اذا كان طالب القيد من المهتمين بأنشطة الاتحاد في مجالات الآداب •

ويجوز كذلك أن يقيد عضوا منتسبا الكاتب الأجنبي الذي يقيم في جمهورية مصر العربية ويوافق مجلس الاتحاد على انتسابه متى التزم كتابة باحترام نظام الاتحاد ولائحته الداخلية وتعمد بخدمة أهدافه ودفع اشتراكه السنوي •

مادة ١٠ — يجوز بقرار مسبب من مجلس الاتحاد أن يقيد في جدول أعضاء الشرف الكتاب العرب أو الأجانب الذين أدوا خدمات جليلة في مجالات نشاط الاتحاد •

مادة ١١ — يجوز لمن صدر القرار برفض قيده أن يتظلم منه خلال شهر من تاريخ اخطاره به أو تسلمه صورة منه ، التي لجنة تشكل على الوجه الآتي :

١ — رئيس مجلس الاتحاد ، رئيسا •

٢ - عضو من أعضاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية من المعيّنين بأسمائهم يختاره المجلس .

٣ - أحد وكلاء وزارة الثقافة أو رؤساء الهيئات التابعة لها يختاره وزير الثقافة .

٤ - مستشار من مجلس الدولة يختاره رئيس المجلس .

٥ - ممثل لاتحاد الكتاب يختاره مجلس الاتحاد من بين أعضائه ويشترط ألا يكون عضواً في لجنة للمقيد في الجدول .

ويكون اجتماع اللجنة صحيحاً بحضور أغلبية أعضائها ،

مادة ١٢ - تدعى لجنة التظلمات في موعد لا يجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم التظلم وتعلن اللجنة للطلاب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بالموعد المحدد للنظر في التظلم قبل تاريخ عقد الجلسة المحدد لنظر تظلمه بسبعة أيام على الأقل ويجوز للطلاب أن يوكل عنه محامياً أو أحد أعضاء الاتحاد لحضور الجلسة .

وعلى اللجنة أن تتخذ قرارها في التظلم خلال ستين يوماً من تاريخ أول اجتماع لها ، ويصدر قرار اللجنة بأغلبية الأعضاء الحاضرين ويكون مسيماً .

مادة ١٣ - إذا رفض طئب المقيد فلا يجوز للطلاب تجديد طلبه ، إلا إذا زالت الأسباب التي حالت دون قبول قتيده ، وانقضت سنة على الأقل من التاريخ الذي أصبح فيه قرار الرفض نهائياً .

ويتبع في شأن تجديد طلب المقيد القواعد والإجراءات الخاصة بالتيد والتظلم منه المنصوص عليها في المواد السابقة .

مادة ١٤ - تزول صفة العضوية في الحالات الآتية :

(١) انسحاب العضو .

(ب) الوفاة •

(ج) اذا تخدد العضو شرطاً من شروط العضوية الواردة بالمادة (٦) من هذا القانون •

(د) اذا شطب اسم العضو من الاتحاد بقرار تأديبي طبقاً لنظام تأديب الأعضاء •

(هـ) اذا تأخر العضو عن أداء الاشتراك السنوى في موعد استحقاقه ولم يتم بأدائه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اخطاره بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول •

وتزول صفة العضوية في الحالات المبينة في البنود (أ) ، (ج) ، (هـ) بقرار من مجلس الاتحاد •

مادة ١٥ — يخطر العضو بقرار مجلس الاتحاد بزوال صفة العضوية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور هذا القرار •

مادة ١٦ — تعاد العضوية الى "الأعضاء الذين زالت صفة العضوية عنهم بسبب عدم دفع الاشتراك السنوى اذا ما أدوا الاشتراك المستحق عليهم خلال السنة التالية •

مادة ١٧ — لمن صدر قرار من مجلس الاتحاد بزوال صفة عضويته أن يتظلم من هذا القرار أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ١١ من هذا القانون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اخطاره بالقرار المذكور •

الفصل الثالث

ادارة الاتحاد

مادة ١٨ — يتولى ادارة الاتحاد :

أولاً : الجمعية العمومية •

ثانيا : مجلس الاتحاد .

١ - الجمعية العمومية

مادة ١٩ - تتكون الجمعية العمومية من الأعضاء المؤسسين ومن ينضم اليهم مستقبلا من الكتاب المتقدين بالجدول العام الذين أدوا الاشتراك السنوي المستحق عليهم قبل تاريخ اجتماعها العادي بشهر على الأقل ومضى على عضويتهم ستة أشهر على الأقل .

مادة ٢٠ - تعقد الجمعية العمومية في مقر الاتحاد ، ويجوز لمجلس الاتحاد دعوتها للانعقاد في مكان آخر يحدد في خطاب الدعوة ، وتلصق صورة من اخطار الدعوة وجدول الأعمال وكشف بأسماء الأعضاء الذين لهم حق الحضور في مقر الاتحاد .

مادة ٢١ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٨) تعقد الجمعية العمومية للاتحاد اجتماعها العادي خلال شهر مارس من كل سنة .

• ويجوز دعوتها الى اجتماع غير عادي كلما رأى الاتحاد ضرورة لذلك .

ويجب دعوتها اذا طلب ذلك كتابة ثلث الأعضاء الذين يتكون منهم الجمعية العمومية أو مائة عضو من أعضائها أيهما أقل .

وتوجه الدعوة الى الأعضاء كتابة قبل موعد الاجتماع بسبعة أيام على الأقل على أن يرفق بالدعوة جدول الأعمال وأن يبين بها موعد الاجتماع ومكانه .

ولا يجوز للجمعية العمومية النظر في غير المسائل الواردة في الجدول الا بموافقة الأغلبية المطلقة لمجموع عدد أعضائها .

مادة ٢٢ - تختص الجمعية العمومية بما يأتي :

(أ) انظر في تقرير مجلس الاتحاد عن أعمال السنة المنتهية واعتماده .

(ب) اعتماد الحساب الختامي للسنة المنتهية بعد الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات •

(ج) اقرار مشروع الميزانية الخاصة بالسنة المالية المقبلة •

(د) اقرار طريقة استثمار أموال الاتحاد وادارتها •

(هـ) انتخاب أعضاء مجلس الاتحاد وعزلهم •

(و) وضع اللائحة الداخلية للاتحاد أو تعديلها ، واقتراح تعديل

قانون الاتحاد •

(ز) قبول الهبات والتبرعات المقدمة من الجهات الأجنبية •

(ح) الموافقة على القروض التي يرى مجلس الاتحاد مقدما •

(ط) تفويض مجلس الاتحاد في مباشرة بعض اختصاصاتها •

(ي) النظر في المسائل التي يرى مجلس الاتحاد عرضها على الجمعية

العامة وغير ذلك من الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا

القانون أو في اللائحة الداخلية للاتحاد •

مادة ٢٣ - لا يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحا الا اذا حضره

نصف عدد الأعضاء الذين لهم حق الحضور على الأقل ، فاذا لم يتوفر

هذا العدد أجل الاجتماع الى جلسة أخرى تمقد خلال مدة أقلها ساعة

وأقصاها خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع الأول ويكون انعقادها في

هذه الحالة صحيحا اذا حضره بأنفسهم عدد لا يقل عن عشرة في المائة

من الأعضاء أو مائة عضو أيهما أقل بحيث لا يقل عدد الحاضرين عن خمسة

عشر عضوا •

وتصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء

الحاضرين وبأغلبية ثلثي الأعضاء فيما يختص بتقرير حل الاتحاد أو

اقتراح ادخال تعديل على نظامه يتصل بأغراضه أو عزل أعضاء مجلس

الاتحاد •

مادة ٢٤ - لنقل عضواً للحق في إدراج أى اقتراح في جدول أعمال الجمعية العادية بشرط تقديمه عن طريق مجلس الاتحاد قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة أسابيع على الأقل .

مادة ٢٥ - لا يجوز لعضو الجمعية العمومية الاشتراك في التصويت إذا كانت له مصلحة شخصية في الموضوع المطروح وذلك فيما عدا انتخابات أجهزة الاتحاد .

مادة ٢٦ - يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الاتحاد ، فإذا غاب يرأسها نائب الرئيس وان غابا يرأسها أكبر أعضاء مجلس الاتحاد سناً .

مادة ٢٧ - تعين الجمعية العمومية مراقباً للحسابات من القديين بجدول المحاسبين وتكون مهمته ما يأتي :

١ - الاطلاع على دفاتر الاتحاد وسجلاته ومستنداته في أى وقت .

ويكون له حق طلب البيانات والإيضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها لأداء مهمته . وله كذلك أن يحقق موجودات الاتحاد والمتزامات وعلى مجلس الاتحاد أن يمكنه من ذلك .

٢ - وضع النظام المالى الذى يكفل حسن سير العمل بالاتفاق مع أمين الصندوق .

٣ - جرد الخزينة وحسابات العهد في نهاية السنة المالية وتقديم تقرير بنتيجة الجرد إلى مجلس الاتحاد .

٤ - إعداد تقرير عن الحساب الختامى والميزانية العمومية إلى مجلس الاتحاد .

وتقدر الجمعية العمومية الأتعاب السنوية لمراقب الحسابات .

مادة ٢٨ - تدون قرارات الجمعية العمومية في دفتر محاضر يرفع عليها الرئيس والسكترير ويدون في محضر الجلسة أسماء أعضاء الاتحاد الذين هم حق الحضور وأسماء الحاضرين بأنفسهم وتوقيعاتهم *.

كما يذكر اسم الرئيس والسكترير والقرارات الصادرة وعدد الأصوات التي حازتها *.

مادة ٢٩ - تخطر سكرتارية الاتحاد وزارة الثقافة بصورة من الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية قبل موعد الانعقاد بأسبوع على الأقل وبصورة من محضر اجتماع الجمعية العمومية والقرارات الصادرة منه خلال خمسة يوما من تاريخ الاجتماع *.

مادة ٣٠ - اوزير الثقافة أن يطن في انتخاب رئيس الاتحاد وأعضاء مجلس الاتحاد وذلك بتقرير يودع قلم كتاب محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه بنتيجة الانتخاب *.

كما يجوز لمائة عضو على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية الطعن امام المحكمة المذكورة في قراراتها أو صحة انعقادها أو في انتخاب رئيس الاتحاد أو أعضاء مجلس الاتحاد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية وذلك بتقرير مسبب ومصدق على الامضاءات الموقّع بها عليه من الجهة المختصة ، والا كان الطعن غير مقبول شكلا *.

وتفصل محكمة القضاء الادارى في الطعن على وجه الاستعجال في جلسة غير علنية وذلك بعد سماع أقوال نائب عن إدارة قضايا الحكومة وأقوال رئيس الاتحاد أو من ينوب عنه ووكيل عن الطاعنين *.

ويصدر الحكم في الطعن في جلسة علنية *.

مادة ٣١ - اذا حكم بقبول الطعن المشار اليه في المسادة السابقة

بطلت قرارات الجمعية العمومية واعيدت دعوتها الى الاجتماع في مدى
ثلاثين يوما من تاريخ قبول الطعن .

وتدعى كذلك في حالة الحكم ببطالين عملية الانتخاب بالنسبة الى
رئيس الاتحاد او خمسة فاعثر من اعضاء مجلس الاتحاد في هذه لا تجوز
ثلاثين يوما من تاريخ الحكم بالبطلان ، فاذا كان عدد من ابطال انتخاب
أقل من ذلك حسب محله من يليه من المرشحين .

٢ - مجلس الاتحاد

مادة ٢٢ - يتكون مجلس الاتحاد من ثلاثين عضواً تنتخبهم الجمعية
العمومية بأغلبية السري بالأغلبية المطلقة ، واذا زال عضوية احد
اعضاء المجلس او اضر أو خلا مكانه حل محله وبعد اجابته من عضوية
المرشح احدهم على اكثر الأصوات في اخر انتخابات اجريت لعضوية
مجلس الاتحاد ، وهكذا فاذا كان عدد الاملان نشاغر في مجلس الاتحاد
خمس فاعثر ولم يوجد من يشغلها دعيت الجمعية العمومية خلال خمس
عشر يوما من تاريخ خلوها لانتخاب اعضاء الجراخر التساغر يخلون مدة
الاعضاء الذين حلوا محلهم .

مادة ٢٣ - ينتخب مجلس الاتحاد في اول اجتماع له بعد انعقاد
الجمعية العمومية من بين اعضائه رئيسا ونائبا للرئيس ونسرين
وأميناً للصندوق وذلك لمدة سنتين ويجوز تجديد انتخابهم .

مادة ٢٤ - اذا خلا مكان نائب الرئيس او السكرتير او أمين
الصندوق لأي سبب انتخب مجلس الاتحاد من يجلس بجه في اول
اجتماع له .

مادة ٢٥ - مدة العضوية لأعضاء مجلس الاتحاد أربع سنوات
ويقتصر على اسقط عضوية نصف الأعضاء في نهاية السنة الثانية ، ويجوز
تجديد العضوية لأكثر من مرة .

مادة ٢٦ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الاتحاد والعمل
باتحاد باجر .

مادة ٢٧ — يتولى مجلس الاتحاد إدارة شؤون الاتحاد والبيت في كل ما من شأنه تحقيق أهدافه وخاصة المسائل الآتية :

- (أ) اعداد التقرير السنوى عن نشاط الاتحاد •
- (ب) اعداد مشروع الميزانية والحساب الختامى •
- (ج) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية •
- (د) اعداد مشروع اللائحة الداخلية للاتحاد وما قد يرى ادخاله عليها من تعديلات •
- (هـ) ادارة اموال الاتحاد والاشراف على نظم حساباته •
- (و) تسوية المنازعات التى قد تنشأ بين أعضائه •
- (ز) تنظيم أوجه نشاط الاتحاد •
- (ح) منح المكافآت والجوائز للمسابقات المختلفة التى يعقدها الاتحاد لمتشاركين فى هذه المسابقات •
- (ط) تعيين العاملين بالاتحاد وتحديد نظام أجورهم وترقيتهم وعلاوتهم وتدريبهم وفصلهم وتقرير مكافآت لهم طبقا لقانون العمل •
- (ي) قبول التبرعات والوصايا والإعلانات غير المشروطة •
- (ك) تشكيل لجان من بين أعضائه وتفويضها فى مباشرة بعض اختصاصاته •
- (ل) تحديد السلفة المستديمة للصرف منها على المشروعات اليومية والمادية •
- (م) دعوة الجمعية العمومية للانعتاد لاجتماع عادى أو غير عادى •
- (ن) مناقشة تقرير مراقب الحسابات واعداد الرد على ما ورد به من ملاحظات وعرضها على الجمعية العمومية •
- (س) تنظيم الرعاية الاجتماعية والصحية للأعضاء وأسرهـم ١٥

(ع) النظر في الشكاوى المقدمة ضد التصرفات المبينة لأعضاء الاتحاد .

(ف) الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون أو في اللائحة الداخلية للاتحاد .

مادة ٣٨ - يختص رئيس مجلس الاتحاد بما يأتي :

١ - توجيه الدعوة للجمعية العمومية لدور الانعقاد العادي وغير العادي ورئاسة الجمعية العمومية واعداد جدول أعمالها .

٢ - تمثيل الاتحاد لدى الغير وأمام القضاء .

٣ - القيام بجميع الأعمال القانونية التي يتطلبها وضع قرارات مجلس الاتحاد موضع التنفيذ .

٤ - مباشرة الأعمال التي يفوض فيها مجلس الاتحاد .

مادة ٣٩ - يختص نائب رئيس الاتحاد بما يأتي :

(أ) ينوب عن رئيس مجلس الاتحاد عند غيابه .

(ب) المتوقيع على الشيكات وأذون الصرف توقيعاً (أول) .

(ج) اقتراح تعيين الموظفين ومنهمم البلاوات والترقيات وتادييهم طبقاً لما تقرره اللائحة الداخلية .

(د) مباشرة الأعمال التي يفوض فيها مجلس الاتحاد أو رئيسه .

دائمة ٤٠ - يختص السكرتير العام بما يأتي :

(أ) مباشرة الأعمال اليومية المتعلقة بإدارة الاتحاد .

(ب) الاشراف على الجهاز الإداري .

(ج) اعداد جدول أعمال مجلس الاتحاد والجمعية العمومية والمثروعات والتقارير التي تعرض عليها بمحاضر اجتماعاتها .

٤٨٠ ثقافة (فنون وآداب)

- (د) العمل على تنفيذ قرارات مجلس الاتحاد ، وه تابعة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .
- (هـ) مباشرة الأعمال التي يفوضه فيها مجلس الاتحاد أو الرئيس أو نائبه .

مادة ٤١ - يختص أمين الصندوق بما يأتي :

(أ) تسلم أموال الاتحاد وإيراداته والحلظة عليها ويداعها بالبنك .

(ب) التوقيع على الشيكات وأذن الصرف توقيما (ثانيا) .

(جـ) مباشرة الأعمال المالية والحسابية طبقا للأوضاع التي تقرها اللائحة الداخلية للاتحاد .

(د) تنفيذ قرارات مجلس الاتحاد فيما يتصل بالمعاملات المالية بشرط أن تكون مطابقة لبنود الميزانية .

(هـ) عرض الحساب الختامي والميزانية العمومية وتقرير مراقب الحسابات على مجلس الاتحاد .

(و) مباشرة الأعمال التي يفوض فيها مجلس الاتحاد أو رئيسه .

مادة ٤٢ - ينعقد مجلس الاتحاد مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه ، ويجوز للرئيس أن يدعو إلى انعقاد غير عادي وعليه أن يدعو إذا طلب ذلك كتابة عشرة من أعضائه على الأقل .

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه .

وتصدر قراراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

وإذا تخلف العضو عن حضور أكثر من نصف عدد جلسات المجلس خلال العام بغير عذر يقره المجلس اعتبر مستقلا عن المجلس .

الفصل الرابع

النظام المالي للاتحاد

مادة ٤٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٨) تتكون موارد الاتحاد من :

- (أ) رسم القيد في جدول الاتحاد .
- (ب) الاشتراكات السنوية للأعضاء .
- (ج) التبرعات والهبات والوصايا .
- (د) الاعانات الحكومية واعانات المؤسسات والهيئات العامة .
- (هـ) عائد استثمار أموال الاتحاد .
- (و) نسبة مقدارها ٥٪ (خمسة في المائة) من الثمن المحدد على خلاف كتب الإنتاج الفكري التي سقط عنها حق المؤلف .
- (ز) نسبة مقدارها ٢٪ مما يتقاضاه المؤلفون عن أعمالهم الأدبية ومصنفاتهم الفنية المكتوبة التي ينشرها أو يقدمها لهم القطاع العام أو الخاص سواء كان بطريق الطبع أو العرض أو السينما أو المسرح أو الإذاعة أو التلفزيون .
- (ح) رسم الترخيص الخاصة باتحاد الكتاب على الطلبات المقدمة إليه ، وعلى العقود التي يبرمها المؤلفون بشأن مصنفاتهم طبقاً للفئات المبينة في المادة السابعة من هذا القانون .
- (ط) الموارد الأخرى التي يوافق عليها مجلس الاتحاد وتكون جائزة قانوناً .

مادة ٤٣ مكرر - (مضافة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٨) يتم

(م ٣١ - موزعة - مصر ج ١٣)

تحصيل المبالغ المنصوص عليها في الفقرات (و ، ز ، ح) من المادة السابقة يطريق الخصم عند المنبع لصالح اتحاد الكتاب .

مادة ٤٣ مكرر (١) - (مضافة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٨)
لا يجوز طبع أو نشر أو توزيع أى كتاب من كتب الإنتاج الفكرى التى سقط عنها حق المؤلف الا بعد اخطار اتحاد الكتاب مع بيان كمية النسخ التى ستطبع أو تعرض للتوزيع وتاريخ الطبع والتمن المحدد على الغلاف ونسب الفاتر والموزع .

وبعد طبع الكتاب وقيل توزيعه يجب ايداع النسخة التى تستحق على الأقل نسخة الأولى أو النسخ المطبوعة اذا كانت أقل من ذلك .

أما الكتب التى طبعت وبدأ توزيعها فعلا قبل صدور هذا لقانون فتستحق النسبة المشار اليها عن النسخ التى تباع منها ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون وعلى ناشرها ودوزعيها تقديم الاخطار المذكور وشهادة رسمية من دار الكتب بتاريخ الايداع خلال شهرين من تاريخ صدور هذا القانون .

ولاتحاد الكتاب أن يطلب الى رئيس المحكمة الابتدائية المختصة الأمر باتخاذ الاجراءات المبينة فى المواد ٤٣ وما بعدها من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ باصدار قانون حماية حق المؤلف المعدل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ اذا لم يتم الاخطار المذكور وايداع النسبة المشار اليها قبل صدور الكتاب أو توزيعه وتداوله .

ويسرى هذا الحكم على الكتب التى تطبع خارج جمهورية مصر العربية ويطلب توزيعها داخلها .

مادة ٤٣ مكرر (٢) - (مضافة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٨)
تقدم الجهات المشغولة عن طبع أو توزيع أو نشر الكتب المبينة فى المادة

كثفت سنويا لاتحاد الكتاب ببيان عدد النسخ التي وزعت من كل كتاب وإيداع النسبة المستحقة للاتحاد من واقع هذا الكشف .

ويسرى هذا انحنهم على جميع الكتب التي تستحق عنها هذه النسبة سواء طبعت قبل أو بعد صدور هذا القانون على أن يبدأ تقديم انكشاف مشار إليها في موعد غايته آخر مارس من العام التالي مباشرة إصدار هذا القانون وفي نفس الموعد من كل عام .

ولاتحاد الكتاب أن يتخذ الاجراءات المبينة في المادة السابقة إذا ثبت أن البيان المقدم غير صحيح .

مادة ٤٣ مكرر (٣) - (مضافة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٨)
تتزم الهيئة العامة لكتاب بتقديم بيان للاتحاد كل ثلاثة أشهر عن المؤلفات التي تصدر في مجالات الآداب ويتم إيداعها طبقا للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون حماية حق المؤلف المجلد بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ على أن يتضمن البيان اسم الكتاب والمؤلف والناسر .

مادة ٤٣ مكرر (٤) - تتلزم الجهات العامة والخاصة التي يتعامل معها المؤلفون بخضم النسبة المشار إليها في الفقرة (ز) من المادة الأولى من المبالغ المتفق عليها مع المؤلف وتقوم هذه الجهات بتوريد كل دينغ يخضم أولا بأول لاتحاد الكتاب وتكون مسئولة بالتضامن مع المؤلف عن عدم تحصيل هذه النسبة .

مادة ٤٣ مكرر (٥) مضافة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٨ - تحدد رسوم التمتعة على الطلبات والمعقود المشار إليها في البند (ح) من المادة الأولى على النحو التالي :

- (أ) عشرة قروش على الطلب أيا كان موضوعه .
- (ب) خمسون قرشا على كل عقد لا تزيد قيمته على مائة جنيه .
- (ج) مائة ق، ش على كل عقد تزيد قيمته على مائة جنيه .

ويصدر اتحاد الكتاب طوابع التمتعة بالفئات المينة ويتم تداولها وتحصيل قيمتها لحسابه .

وفي حالة المخالفة تطبق العقوبات المنصوص عليها بالمواد ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم تمعة .

مادة ٤٤ — لا يجوز للاتحاد أن يقبل أية أدوال من شخص أجنبي أو جهة أجنبية كما لا يجوز له أن يرسل أية أدوال إلى أشخاص أو منظمات في الخارج إلا بأذن من وزير الثقافة وذلك فيما عدا المبالغ الخاصة بشحن الكتب والنشرات والمجلات المتعلقة بنشاط الاتحاد .

مادة ٤٥ — تبدأ السنة المالية للاتحاد من أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام .

مادة ٤٦ — تودع أموال الاتحاد أولاً بأول في مصرف بجمهورية مصر العربية يعينه مجلس الاتحاد .

مادة ٤٧ — تسلك سكرتارية الاتحاد دفاتر حسابية منتظمة تبين فيها بالتفصيل الإيرادات والمصروفات والمركز المالي للاتحاد .

مادة ٤٨ — يكون المصرف من أموال الاتحاد بشيكات تسحب على المصرف المودعة به هذه الأموال بأذن مصرف وذلك طبقاً للقواعد التي يضعها مجلس الاتحاد ويوقع نائب الرئيس أو السكرتير العام في حالة تفويضه وأمين الصندوق للشيكات وأذن المصرف ويحدد مجلس الاتحاد وجوه الصرف من السلفة المستحقة ومقدار ما يصرف ومن له اختصاص الأمر بالصرف .

مادة ٤٩ — تعتبر أموال الاتحاد أموالاً عامة ، وتخصص للمصرف منها على أغراضه ولا يجوز انفاقها في غير ذلك ، وللإتحاد أن يستشير فائض إيراداته لضمان مورد ثابت في أعمال مطبعة الكتب على النمـ و الذي تحدده الجمعية العمومية .

مادة ٥٠ - ينشأ في الاتحاد صندوق للمعاشات والاعانات يديره مجلس إدارة برئاسة نائب رئيس مجلس الاتحاد وعضوية أمين الصندوق وثلاثة ينتخبهم مجلس الاتحاد سنوياً من بين أعضائه ، وتبين اللائحة الداخلية للقواعد الخاصة بإدارته وبمنح المعاشات والاعانات والقروض منه .

وتودع أمواله في حساب خاص بأحد المصارف يختاره مجلس إدارة الصندوق ويمصرف منه بقرار من هذا المجلس بتوقيع رئيسه وأمين الصندوق .

مادة ٥١ - تتكون موارد الصندوق من :

(أ) ٥٠٪ من رسوم التقييد في جدول الاتحاد .

(ب) ٥٠٪ من الاشتراكات السنوية للأعضاء .

(ج) الاعانات والهبات والوصايا المقدمة للصندوق بالإضافة إلى ٥٠٪ مما يكون عتقفاً منها باسم الاتحاد .

(د) عائد استثمار أموال الصندوق .

(هـ) نسبة من حصة الموارد الأخرى التي يعينها مجلس الاتحاد ويحدد مقدارها .

مادة ٥٢ - يقوم مجلس إدارة الصندوق إلى مجلس الاتحاد في موعد لا يجاوز منتصف شهر يناير من كل سنة مشروع ميزانية الصندوق عن السنة المالية المقبلة والحساب الختامي للسنة المنتهية وذلك لفحصها والتصديق عليها ثم عرضها على الجمعية العمومية في أول اجتماع لها .

مادة ٥٣ - إذا طرأ لأي سبب من الأسباب ما يمس كيان الاتحاد المالي فلاعضاء الاتحاد يجتمعون في هيئة جمعية عمرهية أن يقرروا حل الصندوق المنشأ بمقتضى هذا القانون وأن يقرروا في هذه الحالة طريقة استعمال أو توزيع ما به من رصيد على الأعضاء .

الفصل الخامس

واجبات الأعضاء وتاديبهم

مادة ٥٤ — يؤدي العضو الذي يقيد في جدول الأعضاء المسالمين ،
اليمين الآتية أمام مجلس الاتحاد : « أقسم بالله للعظيم أن أصون مصلحة
الوطن وأن أؤدي رسالتي بالشرف والأمانة والنزاهة وأن احافظ على
كرامة المهنة وأن احترم تقاليدنا وأن أبذل غاية الجهد لتحقيق أهداف
الاتحاد » .

مادة ٥٥ — على العضو أن يتوخى في سلوكه المهني مبادئ الشرف
والأمانة والنزاهة وأن يقوم بجميع الواجبات التي يفرضها عليه هذا
القانون واللائحة الداخلية للاتحاد وآداب المهنة وتقاليدها . ولا يجوز
للعضو المجادلة في الأمور السياسية أو الدينية بما يتعارض مع النظام
العام أو الآداب ، كسما لا يجوز له تناول الموضوعات الروحية أو مزاوله
القمار بمقر الاتحاد أو فروعه .

مادة ٥٦ — لا يجوز للعضو اتخاذ إجراءات قضائية ضد عضو آخر
بسبب عمل من أعمال المهنة إلا بعد مضي شهر على الأول من تاريخ إبلاغ
شكواه إلى مجلس الاتحاد أو إلى رئيس مجلس الاتحاد في حالة
الاستعجال ، ومع ذلك يجوز له اتخاذ الإجراءات الوقتية اللازمة للمحافظة
على حقوقه .

مادة ٥٧ — يؤدي العضو العامل رسم قيد مقداره خمسة جنيهات
تدفع خلال شهر من تاريخ قبول قيده . والاستحقاق في تقيد .

ويؤدي الأعضاء اشتراكا سنويا في أول يناير من كل عام ، بواقع
ثلاثة جنيهات للأعضاء العاملين وجنيه واحد للأعضاء المتقاعدين ، وذلك
مع مراعاة أحكام المواد ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ من هذا القانون .

وأن يجوز للمعضو المنسحب أو للمعضو المفضول أو للمعضو الذي سقطت عنه عضويته استرداد ما قد يكون قد أداء للاتحاد من أموال بسبب عضويته .

مادة ٥٨ - مع عدم الإخلال بالحق في إقامة الدعوى الجنائية أو المدنية أو التأديبية يؤخذ تأديبيا طبقا لأحكام هذا القانون كل عضو يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو في اللائحة الداخلية للاتحاد أو يخرج على مقتضى الواجب في مزاوله المهنة أو يظهر بما دن شأنه الأضرار بكرامتها أو يأتي عملا يتنافى مع آدابها ، أو يلحق ضررا ماديا أو أدبيا بالاتحاد .

مادة ٥٩ - لمجلس الاتحاد ، بأغلبية ثلثي أعضائه ، لغت نظر المعضو إلى ما فيه خروج على السلوك الواجب أو مخالفة لوائح الاتحاد ونظمه .

مادة ٦٠ - للمقويات التأديبية التي يجوز توقيعها على المعضو هي :

١ - الإنذار .

٢ - اللوم .

٣ - إلزام المعضو بأداء مبلغ لا يجاوز عشرين جنيها ، يدفع لصندوق الماشات والإعانات .

٤ - شطب اسم المعضو من الاتحاد .

مادة ٦١ - يقوم بالتحقيق مع المعضو لجنة برئاسة نائب رئيس مجلس الاتحاد ، وعضوية المستشار القانوني لوزارة الثقافة وسكرتير عام الاتحاد .

ويحال المعضو إلى هيئة التأديب بقرار من مجلس الاتحاد ، كما يجوز نكل من النيابة العامة أو وزير الثقافة أن يطلب من مجلس الاتحاد إحالة المعضو إلى هيئة التأديب .

ويتولى رئيس لجنة التحقيق تمثيل الاتهام أمام هيئة التأديب الابتدائية والاستئنافية .

مادة ٦٢ - تشكل في الاتحاد هيئة تأديب ابتدائية برئاسة رئيس مجلس الاتحاد وعضوية ممثل لوزارة الثقافة ومستشار مساعد من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة ، وعضوين يختارهما مجلس الاتحاد من بين أعضائه .

مادة ٦٣ - تشكل في الاتحاد هيئة تأديبية استئنافية ، برئاسة أحد وكلاء وزارة الثقافة أو رؤساء الهيئات العامة التابعة لها يختارهم وزير الثقافة وعضوية رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة ، وثلاثة أعضاء يختارهم مجلس الاتحاد من غير أعضائه المشتركين في هيئة التأديب الابتدائية .

مادة ٦٤ - يجوز استئناف قرار هيئة التأديب الابتدائية أمام هيئة التأديب الاستئنافية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغ المصنوعة بكتاب مسجل يعلم الوصول .

مادة ٦٥ - يكلف العضو بالحضور أمام هيئة التأديب بكتاب موصى عليه مصحوب يعلم الوصول يتضمن موعد الجلسة ومكانها وهدف التهم المنسوبة اليه ، وذلك قبل تاريخ الجلسة بثمانية أيام على الأقل .

مادة ٦٦ - للعضو أن يستعين بمحام للدفاع عنه ، ولأى من هيئتي التأديب تكليفه بالحضور شخصيا .

مادة ٦٧ - لا يكون انعقاد هيئة التأديب صحيحا الا بحضور جميع أعضائها بما فيهم الرئيس وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء ويجب أن تكون مسببة .

الفصل السادس

حل الاتحاد

مادة ٦٨ - إذا اتضح لمجلس الاتحاد أن الاتحاد أصبح عاجزا عن تحقيق أغراضه فله أن يطلب عقد الجمعية العمومية للنظر في الأمر فإذا رأى حل الاتحاد يجب أن يصدر بذلك قرار من ثلثي أعضاء الجمعية العمومية على الأقل .

مادة ٦٩ - تعين الجمعية العمومية بعد صدور قرار الحل ممسفيا يتولى خصص حقوق الاتحاد والوفاء بالتزاماته .

مادة ٧٠ - يتولى أموال الاتحاد الى الجهة التي تحددها الجمعية العمومية بموافقة وزارة الثقافة على أن تكون هذه الجهة من الجهات المهمة بالكتابة والإبداع الفكرى .

الفصل السابع

احكام وقتية

مادة ٧١ - يستدر وزير الثقافة خلال أسبوعين من تاريخ العمل بهذا القانون قرارا بتشكيل لجنة مؤقتة للقيد من :

١ - أحد أعضاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب المعينين بأشخاصهم رئيسا .

٢ - أحد وكلاء وزارة الثقافة أو رؤساء الهيئات العامة التابعة لها .

٣ - عضو من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة بدرجة مستشار مساعد على الأقل .

٤ - أربعة من الكتاب في مجالات الآداب .

وتعلن اللجنة قبل انعقادها بأسبوع على الأقل عن مكان اجتماعها وزمانه في ثلاث صحف يومية تصدر في القاهرة .

وتبت اللجنة في طلبات القيد بعد التحقق من استيفاء الشروط المنصوص عليها في المادة ٦ من هذا القانون ، وذلك خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٧٢ - تدعو اللجنة المؤقتة عقب انقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ أول اجتماع لها الجمعية العمومية للاتحاد الى الانعقاد لانتخاب مجلس الاتحاد ؛ وعلى هذا المجلس أن ينتخب في أول اجتماع له من بين أعضائه رئيسا ونائبا للرئيس ومكرتيرا عاما وأميناً للصندوق ، وتنتهي بذلك مهمة اللجنة المؤقتة وتسلم أوراقها الى رئيس مجلس الاتحاد .

وعلى مجلس الاتحاد المنتخب لأول مرة أن يعيد النظر من تلقاء نفسه في طلبات القيد التي رفضتها اللجنة المؤقتة ويخطر أصحاب هذه الطلبات بنتيجة اعادة النظر في طلباتهم بكتاب موصى عليه محسوب بعلم الوصول ، ويقوم مقام الاخطار تسلم الطالب صورة من القرار بايصال موقع منه .

في حالة رفض مجلس الاتحاد طلب القيد ، يجوز لمن صدر القرار برفض قيده أن يتظلم من هذا القرار خلال شهر من تاريخ اخطاره به أو تسلمه هـوزة منه الى اللجنة المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا القانون .

مادة ٧٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٨) يصدر مجلس ادارة اتحاد الكتاب القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذ هذا القانون على ألا تكون نافذة الا بعد موافقة وزير الثقافة .

مادة ٧٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،،

ينصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،،
صدر برئاسة الجمهورية في ٧ رجب سنة ١٣٩٥ (١٦ يولية سنة ١٩٧٥) .

القسم السابع

في تشريعات ثقافية متفرقة

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤١٨ لسنة ١٩٦٠

في شأن المراكز والمعاهد الثقافية الأجنبية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم المدارس الخاصة
في الجمهورية العربية المتحدة المعدل بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٩ •
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يقصد بالمركز الثقافي الأجنبي المكان الذي تعارس فيه
دولة أجنبية أنواعا معينة من النشاط الثقافي في أراضي الجمهورية العربية
المتحدة بقصد التعرف بثقافة الدولة الأجنبية وزيادة التعاون الثقافي بين
البلدين •

ويقصد بالمعهد الثقافي المكان الذي يقوم فيه العلماء واللغويون
والأكثريون الأجانب بدراسات وأبحاث فوق أراضي الجمهورية العربية
المتحدة بقصد كشف العلاقات الحضارية بين البلدين أو المشاركة في البحوث
والاكتشافات الخاصة بحضارة أحد البلدين أو لمجرد البحث العلمي •

(١) الجريدة الرسمية في أول أغسطس سنة ١٩٦٠ - العدد ١٧١ •

مادة ٢ - تنشأ المركز الثقافية استنادا الى الاتفاقات الثقافية المقررة بين احدى الدول الأجنبية والجمهورية العربية المتحدة أو الى مبدأ المعاملة بالمثل المؤيد بالذكريات المتبادلة ، وتنشأ المعاهد الثقافية باحدى الوسيتين المذكورتين أو بناء على رغبة من حكومة الجمهورية العربية المتحدة أو بموافقتها بناء على طلب احدى الهيئات الأجنبية العلمية أو الفنية أو الأثرية .

مادة ٣ - تلتزم المراكز والمعاهد الثقافية بحدود النشاط الثقافي المين في وثيقة تأسيسها ولا يجوز لها أن تمارس نشاطا يسيء الى الجمهورية أو يتعارض مع قوانينها .

مادة ٤ - لا تعتبر المراكز والمعاهد الثقافية جزءا من السفارات أو المفوضيات الأجنبية وتسرى عليها أحكام الاتفاقات الخاصة بها وقرانين البلاد فيما لم يرد به نص خاص في هذه الاتفاقات ، ولا يتمتع موظفوها بالحصانة الدبلوماسية ويعتبرون في حكم الأجانب المقيمين بالجمهورية .

مادة ٥ - على الجهة الراغبة في انشاء المركز أو المعهد أن تتقدم بمذكرة الى وزارة الخارجية تذكر فيها السند القانوني لانشاء المركز أو المعهد والمكان الذي يراد انشاؤه عليه والأشخاص الذين سيمارسون أنواع النشاط الثقافي المختلفة فيه وأنواع هذا النشاط ، وتبحث وزارة الخارجية الموضوع مع الجهات المعنية .

مادة ٦ - تبلغ الجهات الأجنبية بوجوب اخطار وزارة الخارجية بكل تعديل يطرأ على المركز أو المعهد من حيث الأمكنة والأشخاص وأنواع النشاط وغير ذلك ، وتحيط وزارة الخارجية الجهات المعنية علما بهذه الاخطارات .

ثقافة (فنون وآداب) ٤٩٣

مادة ٧ — على المراكز والمعاهد الثقافية الأجنبية التي تزاوُل نشاطا مميّنا في الجمهورية عند صدور هذا القرار أن تتقدم إلى وزارة الخارجية بطلب الموافقة على قيامها طبقا لأحكام هذا القرار ، وذلك في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل به والا اعتبر قيامها غير قانوني *

مادة ٨ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعدل به من تاريخ نشره ..

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٨٠ (١٩ يوليو سنة ١٩٦٠) *

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٤

بإنشاء صندوق التأمينات والاعانات للفنانين والأدباء (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن
التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ،

وعلى مسأ ارتآه مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرياسة ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - ينشأ صندوق يسمى « صندوق التأمينات والاعانات
للفنانين والأدباء » يكون له الشخصية الاعتبارية ويلحق بوزارة الثقافة
والارشاد القومى ، ويكون مركزه مدينة القاهرة .

مادة ٢ - تسرى أحكام هذا القانون على أبواب الفن غير التجارية
المستغلين بالفن من مطربين وعازفين وملحنين وممثلين والمحتغين بالاعراج
والتصوير السينمائى والتليفزيونى وتأليف المصنفات الفنية وغيرهم ومن
تحدد لهم اللائحة .

مادة ٣ - أغراض الصندوق هي :

١ - التأمين للصحة *

(١) الجريدة الرسمية في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ - العدد ٦٩ .

٢ - التأمين ضد البطالة •

٣ - التأمين في حالة الوفاة والمعز الكلى والجزئى •

٤ - ترتيب معاشات تقاعد •

وغير ذلك مما تحدده اللائحة •

مادة ٤ - تتكون موارد هذا الصندوق من :

١ - الاعانات التى تخصصها الدولة •

٢ - التبرعات والهبات التى يقبلها الصندوق •

٣ - ناتج استثمار أموال الصندوق •

٤ - الموارد الأخرى التى تحددها اللائحة •

مادة ٥ - تسرى أحكام الأموال العامة على أموال الصندوق ويكرن له الحق في مباشرة اجراءات التنفيذ المباشر والحجز الإدارى •

مادة ٦ - تصدر لائحة الصندوق بقرار من وزير الثقافة والإرشاد القومى وتتضمن بوجه خاص كيفية تشكيل مجلس إدارته واختصاصاته ، والقواعد التى تتبع في شأن تقرير وصرف المعاشات والتأمينات والاعانات تطبيقاً لأحكام هذا القانون وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية (١) •

مادة ٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعدل به ، تاريخ نشره “

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ . (٢١ مارس سنة ١٩٦٤) •

(١) صدرت اللائحة بقرار وزير الثقافة والإرشاد القومى رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٤ (الوقائع المصرية في ١٩٦٤/٧/٢ - العدد ٥٢) •

قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للثقافة والاعلام

رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٤

بإقامة نصب تذكاري بمدينة القاهرة لقبر الجندي المجهول

في معارك العاشر من رمضان سنة ١٣٩٣ هجرية

(السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣) (١)

نائب رئيس مجلس الوزراء للثقافة والاعلام

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٣ بتشكيل الوزارة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧١ لسنة ١٩٧٣ بتفويض رئيس

مجلس الوزراء في مباشرة بعض الاختصاصات .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٧٣ بتفويض السيد

نائب رئيس مجلس الوزراء للثقافة والاعلام في مباشرة اختصاصات

رئيس الوزراء المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧١ لسنة

١٩٧٣ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٧٤ لسنة ١٩٧٣ بتعين وزير

التعمير .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ بتنظيم وزارة التعمير

وتحديد اختصاصاتها ،

قصر :

مادة ١ - يقام نصب تذكاري لقبر الجندي المجهول بمدينة القاهرة

(١) الجريدة الرسمية في ٢٨ مارس سنة ١٩٧٤ - العدد ١٣ .

ثقافة (فنون وآداب) ٤٩٧

تخليداً لبطولاته في معارك العاشر من رمضان سنة ١٣٩٣ هجرية (السادس
من أكتوبر سنة ١٩٧٣) .

مادة ٢ - يصدر وزير التعمير القرارات اللازمة لوضع هذا المشروع
موضع التنفيذ ، وتتولى وزارة التعمير الاشراف على تنفيذه بالاتفاق مع
الوزارات والجهات المعنية .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،،

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٦ صفر سنة ١٣٩٤ (٢٠ مارس
سنة ١٩٧٤) .

قرار وزير الثقافة

رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٧٥ (٧)

وزير الثقافة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ بشأن التصدير والقوانين المعدلة له ،

وعلى قرار وزير الثقافة رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٨ بتنظيم تصدير الكتب والنصحف والمجلات والمطبوعات ،

وعلى قرار وزير التجارة رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٤ في شأن تشكيل واختصاصات لجان البت ،

وعلى موافقة وزارتي المالية والثقافة ، وقرار اللجنة الوزارية للإنتاج والشئون الاقتصادية بجلسة ١٩٧٥/١/٦ ،

قرر :

مادة ١ - يلغى سجل قيد مصدري الكتب والمطبوعات المنشأ في وزارة الثقافة ويكفي بقيد القائمة بتصدير الكتب والصحف والمجلات وسائر المطبوعات المصرية وكذا الأجنبية المعاد تصديرها بسجل المصدرين بوزارة التجارة .

مادة ٢ - يطلق تصدير الكتب المطبوعة في مصر الى الخارج وتعفى من استمارة التصدير (ت ٠ ص) ، على أن يقوم المصدر بتقديم قرار

للجمارك وفقاً للنموذج المرفق يتضمن تعهده باسترداد قيمة الشحنة المصدرة فور تحصيلها وخلال مدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ الشحن وذلك عن طريق أحد البنوك المحلية المعتمدة بطريق دفع هـ بول وغتسا لتعليمات النقدية السارية .

مادة ٣ - يقدم الأقرار المشار اليه في المادة ٢ من أصل وصورتين ومرفقا به فواتير تفصيلية بإنشئة المطلوب تصديرها لاعتماد الأقرار والفواتير والموافقة على النخبة والسعر من الهيئة النخبة للكتساب ويتم التصرف في هذا الأقرار على الوجه التالي :

- (أ) تحتفظ الهيئة العامة للكتاب بصورة من الأقرار .
- (ب) يقدم المصدر أصل وصورة الأقرار المعتمد الى جمرك الشحن .
- (ج) يقوم جمرك الشحن بإرسال أصل الأقرار الى البنك الذي يتعامل معه المصدر والموضح بالأقرار لمتابعة استرداد القيمة .
- (د) يحتفظ جمرك الشحن بصورة الأقرار بعد التصدير .

مادة ٤ - تعفى الصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في مصر والتي تقوم بتصديرها الهيئات والمؤسسات العامة المشتغلة بالنشر والوحدات التابعة لها والمؤسسات الصحفية التابعة للاقتصاد الاشتراكي لعربي والشركات التابعة لها من استمارة التصدير (ت . ص) على أن يتم استرداد قيمتها فور تحصيلها وخلال فترة أقصاها ثلاثة شهور من تاريخ الشحن وذلك عن طريق أحد البنوك المحلية وبطريق دفع مقبول وفقاً لتعليمات النقدية السارية .

كما تعفى الجهات غير المنصوص عليها في هذه المادة من استمارة التصدير (ت . ص) للكليات المصدرة والتي لا تزيد قيمتها عن خمسة جنيهات .

مادة ٥ - استثناء من أحكام هذا القرار يجوز تصدير الكتب والمصنفات والمجلات والدوريات المطبوعة في مصر وتعفى من استرداد قيمتها في الحالات الآتية :

(أ) الكتب والمصنفات والمجلات والدوريات المطبوعة في مصر المصدرة عن طريق الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة للأغراض غير التجارية .

(ب) النسخة الموحدة من الكتب والدوريات المطبوعة في مصر المصدرة للاستعمال الشخصي أو الهدايا إذا لم تتجاوز قيمتها خمسين جنيها مصريا وبسعر انخلاف في السنة الميلادية الواحدة بشرط ألا يكون لها صفة الاتجار .

(ج) الفينيات التجارية من الكتب والدوريات المطبوعة في مصر بحد أقصى قدره ١٠٠ جنيه (مائة جنيه مصري) بسعر الخلاف في السنة الميلادية الواحدة . ولوزير الثقافة سلطة الإعفاء من استرداد القيمة من الخارج في حالة تجوز صادرات الكتب والدوريات المطبوعة في مصر للأغراض غير التجارية للحدود سالفة الذكر .

مادة ٦ - تسند عملية الاستشارات الفنية الخاصة بتنفيذ هذه الأحكام إلى الجهة التي تحددها وزارة الثقافة .

مادة ٧ - تخضع عمليات تصدير الكتب والمصنفات والمجلات والدوريات المصرية والأجنبية للأحكام المنصوص عليها في قوانين النقد والتصدير والقرارات التنفيذية لها فيما لم يرد فيه حكم في هذا القرار .

مادة ٨ - يلغى قرار وزير الثقافة رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٨ .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

تحريرا في ٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٥ (١٤ يونيو سنة ١٩٧٥) .

أقرار

بتمهيد استرداد قيمة كتب مطبوعة

في مصر مصترة الى الخارج

القيمة الكلية للرسالة _____

(قوب / سى انداف / سيف) الجهة النهائية لوصول الرسالة

اسم البنك الذى يتعامل معه المصدر _____ فرع _____

نتمهذ بمقتضى هذا باسترداد قيمة الرسالة المشار اليها بعالية فور
تحصيل قيمتها (*) وذلك عن طريق البنك المشار اليه بعالية وبطريق دفع
مقبول وفقا للتعليمات النقدية .

اسم المصدر _____ توقيع _____ خاتم الشركة

صفة موقع الاقرار _____

رقم القيد فى سجل المصدرين _____

عنوان الجهة المصدرة _____

التاريخ _____

(*) يجب ألا تتجاوز هذه المدة خمس سنوات من تاريخ الشمن .

توافق وزارة الثقافة على تصدير هذه الرسالة حسب الفاتورة المرفقة
والمعتمدة من الهيئة العامة للكتاب بوزارة الثقافة ، ويعتمد الاقرار .

توضيحات جمرک الشمن بعد التصدير :

الكمية المصدرة _____ قيمتها _____ تاريخ التصدير _____

توقيع مدير جمرک _____

خاتم الجمرک

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٩١ لسنة ١٩٧٨

في شأن تحديد مكافآت الترجمة (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تعديل نظام
مكافآت الترجمة ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قصر :

مادة ١ - تكون مكافأة ترجمة الكتب ذات المستوى العام بواقع ستة
مليمات عن الكلمة بما لا يجاوز ألف جنيه عن الكتاب الواحد ، وتكون مكافأة
مراجعة ترجمة الكتب المذكورة بواقع ثلاثة مليمات عن الكلمة وبما لا يجاوز
خمسائة جنيه عن الكتاب .

مادة ٢ - تتولى اللجان المختصة تحديد المكافأة عن ترجمة الكتب
ذات المستوى الخاص وعن مراجعة هذه الترجمة ، وذلك بما يتفق وقيمتها
دون نظر الى عدد الكلمات وبما لا يجاوز ألف جنيه عن ترجمة الكتاب
وخمسائة جنيه عن مراجعة ترجمته .

مادة ٣ - تكون مكافأة تصحيح تجارب طباعة الكتب المترجمة بواقع
مائة منيم للصفحة الواحدة .

مادة ٤ - يوقف صرف عشرين في المائة من قيمة المكافأة المستحقة

ثقافة (فنون وآداب) ٥٠٣

للمترجم ضمانا لرعايته على الترجمة الى أن يتم طبع الكتاب ، على أن لا تتجاوز مدة وقف الصرف سنة كاملة من تاريخ تقديم الكتاب المترجم للجهة المختصة .

مادة ٥ - يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ ربيع الأول سنة ١٣٩٨ (٢٣ فبراير سنة ١٩٧٨) .

القسم الثامن في الاتفاقيات الثقافية الدولية

قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥١

بالموافقة على اتفاق استيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية
الموقع بليك سكسيس في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠ (١)

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا
عليه وأصدرناه :

مادة وحيدة - ووفق على اتفاق استيراد المواد التربوية والعلمية
والثقافية الذى وافق عليه المؤتمر العام الخامس لمنظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) الموقع بليك سكسيس في ٢٢ نوفمبر
سنة ١٩٥٠ والملحق نصه بهذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة
الرسمية وينفذ كتائون من قوانين الدولة .

صدر في ٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٠ (٨ أغسطس سنة ١٩٥١) .

(١) الوقائع المصرية في ١٦ أغسطس سنة ١٩٥١ - العدد ٧١ . ولم
تنشر النصوص اكتفاء بنشرها في الوقائع المصرية .

مرسوم بقانون رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٥٢
بالموافقة على الاتفاق التكميلي بين الحكومة المصرية ومنظمة الأمم
المتحدة للتربية والعلوم والثقافة الموقع ببافيس في ٢٥ أبريل
سنة ١٩٥٢

باسم ملك مصر والسودان
وصى العرش الموقت
بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،
وبناء على ما عرضه وزير الخارجية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسم بما هو آت :

مادة وحيدة - ووفق على الاتفاق التكميلي بين الحكومة المصرية
ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة الموقع ببافيس في ٢٥ من
أبريل سنة ١٩٥٢ والملاحق نصه بهذا القانون ،

صدر بقصر عابدين في ٩ ربيع الأول سنة ١٣٧٢ (٢٧ نوفمبر
سنة ١٩٥٢) .

قرار وزير الخارجية

ينشر اتفاقية الاستيراد المؤقت للمواد المهنية الموقع

في بروكسل في ٨ يونيو سنة ١٩٦١ (١)

نائب وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٦٣ الخاص بالموافقة على انضمام الجمهورية العربية المتحدة الى اتفاقية الاستيراد المؤقت للمواد المهنية الموقع في بروكسل بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٦١

قصر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية اتفاقية الاستيراد المؤقت للمواد المهنية الموقع في بروكسل بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٦١ ، ويعمل بها اعتباراً من ٢٦ يونيو سنة ١٩٦٣ ،

تحريراً في ٢٦ صفر سنة ١٣٨٣ (١٧ يولية سنة ١٩٦٣) .

(١) الجريدة الرسمية في أول أكتوبر سنة ١٩٦٣ - العدد ٢٢٣ ولم ينشر نص الاتفاقية اكتفاء بنشرها بالجريدة الرسمية .

قرار وزير الخارجية

ينشر ميثاق الوحدة الثقافية العربية ودستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اللذين أقرهما المؤتمر الثاني لوزراء المعارف والتربية والتعليم العرب الذي عقد في بغداد من ٢٢ إلى ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ واللذين وقعا في بغداد في ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ (١)

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٨٤٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر بتاريخ ٨ يونية سنة ١٩٦٤ بالموافقة على ميثاق الوحدة الثقافية العربية ودستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اللذين أقرهما المؤتمر الثاني لوزراء المعارف والتربية والتعليم العرب الذي عقد في بغداد من ٢٢ إلى ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ واللذين وقعا في بغداد بتاريخ ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ ،

قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الوقائع المصرية كل من ميثاق الوحدة الثقافية العربية ودستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اللذين أقرهما المؤتمر الثاني لوزراء المعارف والتربية والتعليم العرب الذي عقد في بغداد من ٢٢ إلى ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ واللذين وقعا في بغداد بتاريخ ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ ، ويعمل بهما اعتباراً من ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٤ ،

تحريراً في ٥ المحرم سنة ١٣٨٧ (١٥ أبريل سنة ١٩٦٧) .

(١) الوقائع المصرية في ٣٠ يولية سنة ١٩٦٧ - العدد ١٢٧ ولم تنشر النصوص اكتفاء بنشرها بالوقائع المصرية .

قرار وزير الخارجية

بنشر الاتفاقية الخاصة بحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطريق غير مشروعة التي أقرها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في دورته السادسة عشرة التي عقدت في باريس بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٠ (١)

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١١٤ الصادر بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٧ والخاص بالموافقة على الاتفاقية الخاصة بحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة التي أقرها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في دورته السادسة عشرة التي عقدت في باريس بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٧٠ ، وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٣/١/٦ ،

قرر :

مادة وحيدة - تنشر في الجريدة الرسمية الاتفاقية الخاصة بحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة التي أقرها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في دورته السادسة عشرة التي عقدت في باريس بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

ويمكن بها اعتبارا من ١٩٧٣/٧/٥ ،،

تحريرا في ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٣ (٢٩ يولية سنة ١٩٧٣) .

(١) الجريدة الرسمية في ٢٧ سبتمبر ١٩٧٣ - العدد ٣٩ ، ولم تنشر النصوص اكتفاء بنشرها بالجريدة الرسمية .

قرار وزير الخارجية

بنشر اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية
والفنية المؤرخة ١٩٨٦/٩/٩ والمعدة في باريس في ٢٤/٧/١٩٧١ (١)

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٩١ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٧٦ بشأن الموافقة على انضمام (ج ٠ م ١٨ ع ١) الى اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية المؤرخة ٩ سبتمبر ١٨٨٦ والمعدة في باريس في ٢٤ يوليو ١٩٧١ ، وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٧٦ ،

قرر :

مادة وهيدة : تنشر في الجريدة الرسمية اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية المؤرخة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٦ والمعدة في باريس في ٢٤ يوليو سنة ١٩٧١ ، ويعمل بها اعتباراً من ٧ يونيو سنة ١٩٧٧ م
تحريراً في ١١ ربيع الآخر سنة ١٣٩٧ (٣١ مارس سنة ١٩٧٧) .

(١) الجريدة الرسمية في ١٦ يوتية سنة ١٩٧٧ - العدد ٢٤ . ولم تنشر النصوص اكثفاء بنشرها في الجريدة الرسمية .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٧٧

بشأن الموافقة على الاتفاقية الخاصة بحماية منتجى التسجيلات

ضد الازدواج غير المشروع الموقعة في جنيف

بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢١ (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ،

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الاتفاقية الخاصة بحماية منتجى التسجيلات ضد الازدواج غير المشروع الموقعة في جنيف بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢١ ، وذلك مع التحفظ بأن هذه الموافقة لا تعنى الاعتراف بإسرائيل ولا تعنى الدخول معها في علاقات مما تنظمها أحكام هذه الاتفاقية وكذا التحفظ بشرط التصديق ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ شوال سنة ١٣٩٧ (٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧٧) .

(١) الجريدة الرسمية في ١٣ أبريل سنة ١٩٧٨ - العدد ١٥ ، ولم تنشر النصوص اكثفاء بنشرها في الجريدة الرسمية .

قرار وزير الخارجية

ينشر الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي والثقافي والطبيعي التي أقرها المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو في دورته السابعة عشرة التي عقدت في باريس بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٢ (١)

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٥ لسنة ١٩٧٣ الصادر بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٣ بشأن الموافقة على الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي التي أقرها المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو في دورته السابعة عشرة التي عقدت في باريس بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٢

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١/٢/١٩٧٤ ،

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي والثقافي والطبيعي التي أقرها المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو في دورته السابعة عشرة التي عقدت في باريس بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٢ ، ويحمل بها اعتبارا من ١٨/١٢/١٩٧٥ .

تجريرا في ٢٩ شوال سنة ١٣٩٨ (أول أكتوبر سنة ١٩٧٨) .

(١) الجريدة الرسمية في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٨ - العدد ٤٥ . ولم تنشر النصوص أكتفاء بنشرها في الجريدة الرسمية .

قرار وزير الخارجية

ينشر اتفاق التعاون الفنى والعلمى فى مجالات الأجهزة العلمية
بين حكومة جمهورية مصر العربية والمنظمة العربية للتربية
والثقافة والعلوم الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٩/١١ (١)

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٤١ لسنة
١٩٧٨ الصادر بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٩ بشأن الموافقة على اتفاق التعاون
الفنى والعلمى فى مجالات الأجهزة العلمية بين حكومة جمهورية مصر العربية
والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الموقع فى القاهرة بتاريخ
١٩٧٨/٩/١١ *

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٥ ،

مقرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاق التعاون الفنى والعلمى فى مجالات
الأجهزة العلمية بين حكومة جمهورية مصر العربية والمنظمة العربية للتربية
والثقافة والعلوم الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٩/١١ .
ويعمل به اعتباراً من ١٩٧٨/٩/١١ .

(١) الجريدة الرسمية فى ١٠ مايو سنة ١٩٧٩ - العدد ١٩ ، ولم
تنشر النصوص اكتفاءً بنشرها فى الجريدة الرسمية .

قرار وزير الخارجية (١)

ينشر اتفاق انشاء وتشغيل مركز للبحوث والتوثيق في العلوم
الاجتماعية بالمنطقة العربية بين جمهورية مصر العربية ومنظمة
الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة الموقع في باريس بتاريخ
١٩٧٥/١٠/٢٢ (١)

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٢٩ لسنة
١٩٨١ بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٥ بشأن الموافقة على اتفاق انشاء وتشغيل مركز
للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية بالمنطقة العربية بين جمهورية مصر
العربية ومنظمة الأمم للتربية والعلوم والثقافة الموقع في باريس بتاريخ
١٩٧٥/١٠/٢٣ وعلى الكتاب المتبادل المرفق به والمكمل له المؤرخ في
١٩٨١/٤/٦

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨١/٨/١٥

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق انشاء وتشغيل مركز للبحوث والتوثيق
في العلوم الاجتماعية بالمنطقة العربية بين جمهورية مصر العربية ومنظمة
الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة الموقع في باريس بتاريخ
١٩٧٥/١٠/٢٣ وعلى الكتاب المتبادل المرفق به والمكمل له المؤرخ في
١٩٨١/٤/٦

ويعمل بهما اعتباراً من ١٩٧١/١٠/٢٣

(١) الجريدة الرسمية في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨١ - العدد ٤٤ ، ولم
تنشر النصوص اكتفاء بنشرها في الجريدة الرسمية .
(م ٢٢ - موسوعة مصر ج ١٣)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
رقم ١٥٨٨ لسنة ١٩٦٧
بإعادة تشكيل اللجنة القومية للتربية والعلوم والثقافة
بالجمهورية العربية المتحدة (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٧ بالموافقة على الاتفاق الخاص
بإنشاء هيئة الأمم للتربية والعلوم والثقافة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤١ لسنة ١٩٦٥ بإعادة تشكيل
اللجنة القومية للتربية والعلوم والثقافة بالجمهورية العربية المتحدة «

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٠ لسنة ١٩٦٥ بتوزيع اختصاصات
وزارة العلاقات الثقافية الخارجية ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تنشأ في الجمهورية العربية المتحدة لجنة قومية للتربية
والعلوم والثقافة يرأسها وزير التعليم العالي يطلق عليها « اللجنة القومية
للتربية والعلوم والثقافة بالجمهورية العربية المتحدة » ويكون مقرها
القاهرة .

مادة ٢ - تكون مهمة اللجنة ما يأتي :

(أ) أن تكون هي حلقة اتصال بين منظمة اليونسكو وبين أجهزة

اندولة المعنية بشئون التربية والعلوم والثقافة ولا يجوز لأى جهة من هذه الجهات الاتصال بالمنظمة الدولية فى أى شأن من هذه الشئون عن غير طريق الشعبية •

(ب) مشاركة الجمهورية العربية المتحدة مشاركة فعالة فى اعداد وتنفيذ برامج منظمة اليونسكو على نحو يحقق وجهة نظر الجمهورية وذلك بتهيئة وسائل الاتصال بالمنظمة الدولية وشعبها القومية وبالاتسار فى تنظيم واعداد المؤتمرات والزيارات والمنح والمشروعات التى تعولها منظمة اليونسكو كلياً أو جزئياً •

(ج) ابداء الراى للحكومة فى نواحى نشاط المنظمة وفى المسائل التى يحيلها وزير التعليم العالى الى الشعبية •

(د) الاتصال بالهيئات والأفراد الذين يعنون بشئون التربية والعلوم والثقافة داخل الجمهورية العربية المتحدة لتعريفهم بأعمال المنظمة وبمساهمة تقوم به الشعبية القومية العربية فى نطاق برامج المنظمة الدولية وتشجيع ودعم الجهود التى تبذلها هذه الهيئات وهؤلاء الأفراد لتعزيز أهداف منظمة اليونسكو بما يتفق والأهداف القومية للجمهورية العربية المتحدة •

مادة ٣ - تشتمل الشعبية القومية على :

(١) الجمعية العمومية •

(ب) المكتب التنفيذى •

(ج) الأمانة العامة •

مادة ٤ - تتكون الجمعية العمومية من :

رئيسا وزير التعليم العالى

	ممثل الجمهورية العربية المتحدة لدى المجلس التنفيذي
	للفظلة اليونسكو
	مديرى جامعات القاهرة والاسكندرية وعن شمس
	وأسيوط والأزهر
	وكيل وزارة الخارجية
	» » للتعليم العالى
	الأمين العام لشعبة القومية لليونسكو
	وكيل وزارة التربية والتعليم
	» » الثقافة
أعضاء بحكم	» » السياسة
مناصبهم	» » للإرشاد القومى
	» » التخطيط
	مدير إدارة العلاقات الثقافية والتعاون الفنى بوزارة
	المعارف
	مدير عام الإدارة العامة للعلاقات الثقافية بوزارة
	التعليم العالى
	ممثل عن المجلس الأعلى للبحث العلمى
	» » » » لرعاية الفنون والآداب والعلوم
	الاجتماعية
	ممثل عن المجلس الأعلى لرعاية الشباب

وعشرة أعضاء يختارهم وزير التعليم من بين المهتمين بشئون التربية والعلوم والثقافة بالجمهورية العربية المتحدة .

وتكون مدة العضوية لغير المميزين بحكم مناصبهم ثلاث سنوات ويجوز تجديدها بقرار من وزير التعليم العالى .

وفى حالة غياب الرئيس تختار الجمعية من بين أعضائها من يتولى رئاسة المجلس .

مادة ٥ - تختص الجمعية العمومية بما يأتي :

(١) ابداء الرأي في الموضوعات التي تعرض على مؤتمرات اليونسكو العلمية أو المؤتمرات الاقليمية للجان الوطنية لليونسكو .

(ب) مناقشة التقارير التي تقدم من ممثل الجمهورية العربية المتحدة بالمجلس التنفيذي للمنظمة ومن مندوب الجمهورية الدائم بالمنظمة ومن وفد الجمهورية العربية المتحدة الى المؤتمر العام للمنظمة .

(ج) اقرار المشروعات التي تقدم من المكتب التنفيذي للشعبة أو الأمانة العامة واعتماد مشروعات اللوائح التي تنظم أعمال الشعبة .

ويجوز لكل من الجمعية العمومية أو رئيسها أن يعهد الى المكتب التنفيذي أو الأمين العام للشعبة ببعض الاختصاصات كما يجوز لهما تفويض أحد أعضاء الشعبة أو أى هيئة من الهيئات في القيام بمهمة محددة .

مادة ٦ - تتمتع الجمعية العمومية مرة واحدة على الأقل في العام بناء على طلب الرئيس ولا يكون انعقادها صحيحا الا بحضور نصف الأعضاء على الأقل فاذا نقص عدد الحاضرين عن ذلك تأجل الاجتماع الى جلسة أخرى وفي هذه الحالة يعتبر الاجتماع صحيحا مهما كان عدد الحاضرين وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة للحاضرين . فاذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس . ولا تنفذ قرارات الجمعية العمومية الا بعد اعتمادها من وزير التعليم العالي .

مادة ٧ - يشكل المكتب التنفيذي من :

رئيسا وكيل وزارة للتعليم العالي

أعضاء	وكيل وزارة التربية والتعليم
	الأمين العام للشعبة القومية
	مدير عام الإدارة العامة للعلاقات الثقافية بوزارة
	التعليم العالي ممثل عن المجلس الأعلى للبحث العلمى
	مقررى لجنئ لشعبة
	للأمين المساعد لشعبة

مادة ٨ - يختص المكتب التنفيذي بمتابعة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية واصدار القرارات التنفيذية اللازمة والبت فى الاختصاصات التى يفوض فيها من الجمعية العمومية أو من رئيس الشعبة وتنسيق أوجه نشاط الشعبة فى الجمهورية وله أن يستعين بخبراء فيما يمهء الى الشعبة من أبحاث ومشروعات *

مادة ٩ - تتكون الأمانة العامة من :

- (أ) الأمين العام للشعبة ويعين بقرار من وزير التعليم العالى *
- (ب) عدد كاف من العاملين الفنيين والإداريين والكتابيين يعاونون الأمين العام فى انجاز أعمال الشعبة ويعين من بينهم الأمين المساعد للشعبة بقرار من وزير التعليم العالى *

مادة ١٠ - يختص الأمين العام بما يأتى :

- (أ) وضع مشروعات اللوائح اللازمة لتنظيم أعمال الشعبة وأمانتها وعرضها على الجمعية العمومية بعد موافقة المكتب التنفيذي لاعتمادها *
- (ب) الاشراف على الأعمال الادارية والمالية للشعبة ..

مادة ١١ - تحدد مكافآت ونفقات القائمين بأعمال الشعبة بقرار

ثقافة (فنون وآداب) ٥١٩

يصدر من وزير التعليم العالي بالاتفاق مع وزير الخزانة وتدرج في ميزانية
وزارة التعليم العالي ضمن الاعتمادات المخصصة لذلك .

مادة ١٣ - يلغى القرار رقم ١١٤١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه وكل
حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٨٧ (٢٩
أغسطس سنة ١٩٦٧) .

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المنقّل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقتضى	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	ملاحظة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

ثورة يولية ١٩٥٢

—

أعلان دستورى

من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش (١)

بنى وطنى

عندما قام الجيش بثورته فى ٢٣ يولية الماضى ، كانت البلاد قد وصلت الى حال من افساد والانهلال أدى اليه تحكم ملك مستهتر وقيام حياة سياسية معيبة وحكم نيايى غير سليم ، فبدلاً من أن تكون السلطة التنفيذية مسئولة أمام البرلمان ، كان البرلمان فى مختلف المهورد هو الخاضع لتلك السلطة التى كانت بدورها تخضع للملك غير مسئول ، ولقد كان ذلك الملك يتخذ من الدستور مطية لأهوائه ويجد فيه من الثغرات ما يمكنه من ذلك بمعاونة أولئك الذين كانوا يقومون بحكم البلاد ويصرفون أمورها ، من أجل ذلك قامت الثورة ولم يكن هدفها مجرد التخلص من ذلك الملك ، وإنما كانت تستهدف الوصول بالبلاد الى ما هو أسمى مقصداً ، وأبعد مدى ، وأبقى على مر الزمن ، من توفير أسباب التنمية القوية الكريمة التى ترتكز على دعائم الحرية والعدالة والنظام حتى ينصرف أبناء الشعب الى العمل المنتج لخير الوطن وبنيه . والآن بعد أن بدأت حركة البناء وشملت كل مرافق الحياة فى البلاد ، سياسية واقتصادية واجتماعية ، أصبح لزاماً أن نغير الأوضاع التى كانت تتردى بالبلاد ، والتى كان يسندها ذلك للدستور الملىء بالثغرات ، ولكى نؤدى الأمانة التى وضعها الله فى أعناقنا لا مناص من أن نستبدل بذلك الدستور ، دستوراً آخر جديداً يمكن للأمة أن تصل الى أهدافها حتى تكون بحق مصدر السلطات *

ومائذا أعلن باسم الشعب سقوط ذلك الدستور ، دستور سنة ١٩٢٣ .

وأنه ليسعدنى أن أعلن فى نفس الوقت الى بنى وطنى أن الحكومة

أخذة في تأليف لجنة تضع مشروع دستور جديد ، يقتره الشعب ، ويكون منزها عن عيوب الدستور الزائل محققا لأمال الأمة في حكم نيابى نذيف سليم . وأنى أن يتم إعداد هذا الدستور ، تتوالى السلطات في فترة الانتقال التى لابد منها حكومة عاهدت الله ولوطن على أن ترعى مصالح المواطنين جميعا دون تفریق أو تمييز ، دواعية في ذلك المبادئ الدستورية الهامة .

بنى وطنى

لقد عاهدنا الله ، وهو على ما نقول شهيد ، على أن نبذل نفوسنا في سبيل اسعاد بلادنا واعلاء رايثها بين العالمين ، فعليكم أن تنسوا أشخاصكم، وأن تبذلوا من أنفسكم وأموالكم وجهودكم ما يضمن لوطنكم القوة والسعادة والمجد ، متحدين متكاتفين ، فلا مصالح شخصية ولا أهواء حزبية بعد اليريم ، فالوطن واحد ، والهدف واحد ، والله ولى التوفيق .

درسوم بقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢
في شأن التدابير المتخذة لحماية حركة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢
والنظام القائم عليها

باسم ملك مصر والسودان

وصى أنعرش المؤقت

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،

وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء وموافقة رأى هذا المجلس ،

رسم بما هو آت :

مادة ١ - (١) يعتبر من أعمال انسياده وفقا للمادة ٧ من قانون مجلس الدولة والمادة ١٨ من قانون نظام القضاء كل تدبير اتخذه أو يتخذه القائد العام للقوات المسلحة باعتباره رئيس حركة الجيش التي قامت في يوم ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ بقصد حماية هذه الحركة والنظام القائم عليها اذا اتخذ هذا التدبير في مدة لا تجاوز سنة من ذلك التاريخ . وتنتهى هذه التدابير بانتهاء هذا الأجل .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء وأنوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

صدر بقصر عابدين في ٢٥ صفر سنة ١٣٧٢ (١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢) .

(١) مستبدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٣ (الوصائع المصرية في ١٨/١/١٩٥٣ - العدد ٥ مكرر «ب») .

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المغذّل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صلحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

چینات

القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦

في شأن الجبانات (١) ، (٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تعتبر جبانة عامة كل مكان مخصص لدفن الموتى ، قسائم فعلا وقت العمل بهذا القانون ، وكذلك كل مكان يخصص لهذا الغرض بقرار من السلطة المختصة .

وتعد أراضي الجبانات من الأموال العامة (٣) وتحتفظ بهذه الصفة

(١) الجريدة الرسمية في ٢١ أبريل سنة ١٩٦٦ - العدد ٨٩ .

(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧ وقرر في مادته الأولى على أن ينوب السيد الدكتور / عاطف محمد نجيب صدقي ، رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القوانين والقرارات الآتية :

١٢ - القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ في شأن الجبانات - الجريدة الرسمية - العدد ٤٢ مكرر في ١٩/١٠/١٩٨٧ .

(٣) قضت محكمة النقض بأن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ في شأن الجبانات والذي يحكم واقعة النزاع - على أن « تعتبر جبانة عامة كل مكان مخصص لدفن الموتى » قائم فعلا وقت العمل بهذا القانون - وكذلك كل مكان يخصص لهذا الغرض بقرار من السلطة المختصة - وتعد أراضي الجبانات من الأموال العامة « ، وفي المادة الثانية على أن تتولى المجالس المحلية في حدود اختصاصها إنشاء الجبانات وصيانتها وإلغائها وتعديدها رسميا لانتفاع بها . . . وذلك طبقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية . . . وقد أصدرت هذه اللائحة بقرار وزير الصحة رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠ ، ونصت المادة الأولى منها على أن « تتولى المجالس المحلية كل في حدود اختصاصه حصر جميع الجبانات العامة والمتدفن الخاصة وفقيدها في سجلات خاصة مرقمة الصحائف ومختومة بخاتم المجلس المحلي

المختص ... » ونصت البادة السادسة منها على أن « يضع المجلس المحلى المختص الاسم والمعايير والقواعد الواجب مراعاتها لتحديد مساحة الجبانات وتخطيطها وإنشائها وتحديد مساحات القطع ومواد البناء على ألا يخل ذلك بالشعائر الدينية للطوائف المختلفة » ونصت المادة الثامنة منها على أن « يكون للمجلس المحلى الاشراف على حراسة الجبانة ونظافتها وعليه توفير الجواز اللازم لذلك » ، ونصت المادة التاسعة منها على أن « ينشئ المجلس استراحة مسقوفة بجوار مدخل الجبانة لانتظار المشيعين ومكتباً للتزوى » يدل على أن الجبانات سواء كانت مخصصة لدفن موتى المسلمين أو من عدائهم على اختلاف مللهم وطوائفهم ، تعتبر أموالاً عامة مادامت معدة للدفن فيها وتخصصت بالفعل لهذه المنفعة العامة ، وإن للمجالس المحلية للاشراف عليها وإدارتها على النحو الذى بينته اللائحة التنفيذية أنفة الذكر ، وهو ذات ما كان مقرراً من قبل فى ظل العمل بلائحة الجبانات الصادرة بتاريخ ١٨٧٧/١٠/٣٠ والتي عهدت الى مصلحة الصحة العثمانية بالاختصاصات المتعلقة بإنشاء الجبانات وتعديلها وإعطاء التراخيص بالدفن استثناءً فى أماكن غير الجبانات كالمساجد والكنائس وغيرها من الأماكن المعدة للعبادة ، وكذلك فى ظل العمل ببيكرينو ١٨٨٧/١٢/٦ بتقرير عوائد لمصلحة الصحة عن التراخيص المتعلقة باستخراج الجثث ونقلها وغير ذلك مما تتولاه المصلحة المذكورة فى هذا الخصوص ، مما يقيد أن الجبانات جميعها كانت تعتبر قبل صدور القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ من الاموال العامة وتشرع عليها الدولة ممثلة فى جهازها التنفيذى المختصة ، وهو ما أكدته الترخيص الصادر من محافظة الاسكندرية بتاريخ ١٣ من رمضان سنة ١٢٩٠ هجرية الى الطاعنة لبناء سور حول المقابر محل النزاع اذ جاء به أن أرض هذه المقابر هى من أراضى (الميرى) وأن الترخيص ببناء السور صدر من باب الامتناء ، وعلى أن يهدم عند الاقتضاء دون الحق فى التعويض ، لما كان ذلك وكانت المادة الاولى من الامر العالى الصادر بتاريخ ١٨٨٣/٥/١٤ بلائحة ترتيب وأختصاصات مجلس الاقباط الارثوذكس العومى المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ والقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٤٨ قد قضت بأن يشكل مجلس عومى لجميع الاقباط بالقطر المصرى للنشر فى كافة مصالحهم الداخلة فى دائرة اختصاصاته التى حددتها المواد من ٨ الى ١٩ من ذات اللائحة والتي تتعلق بالاوقاف الخيرية التابعة للإقباط عموماً ، وبمدارسهم التى تخضع لتفتيش نظارة المعارف وكنائسهم ويشئون فقرائهم وبصرف ما يلزم

بعد ابطال الدفن فيها وذلك لمدة عشر سنوات أو الى أن يتم نقل الرفات منها ، على حسب الأحوال •

مادة ٢ - تتولى المجالس المحلية في حدود اختصاصها ، إنشاء الجبانات وصيانتها وإلغاء وتحنيد رسم الانتفاع بها بما لا يجاوز ٥٠٠ (خمسمائة) لقيم تـمـتـر المربع وذلك طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية •

مادة ٣ - يجوز بقرار من رئيس جمهورية ، الترخيص بإقامة مدافن خاصة ، في غير الجبانات العامة ، وذلك بناء على طلب من وزير الإدارة المحلية بعد موافقة مجلس المحافظة المختص •

وتحدد اللائحة التنفيذية شروط إقامة هذه المدافن ومواصفاتها •

لدفن المعدمين وتربية أيتامهم ، والنظر فيما يحصل بين أبناء الملة من الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية ، وقد خلت هذه الاختصاصات مما يخول هذا المجلس حق إنشاء جبانات تدفن الموتى من الاقباط أو إدارة تلك المخصصة لدفن موتاهم أو الاشراف عليها بنية صورة من صور الاشراف الدينى أو الإدارى ، ولا يغير من ذلك صدور القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ بتشكيل لجنة لجبانات المسلمين بمدينة القاهرة ثم القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٣ بتشكيل لجان لجبانات المسلمين بتبنة التى بها مجالس بلدية أو محلية عدا مدينة الاسكندرية لعدم سريان أحكامها على هذه المدينة الأخيرة والتي تقع بها المقابر محل النزاع ، كذلك لا يفيد الطاعة تراخى بعض جهات الإدارة في مباشرة الاختصاصات التى خولها إياها القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ ولائحته التنفيذية ، لما كان ما تقدمه وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأقام قضاءه على أن الطاعة لا يجوز لها إدارة المقابر محل النزاع والأشراف عابها ولا تعد عتة لنا قانوناً إذ أن ذلك مقرر للمجلس المحلى بمحافظة الاسكندرية . فـإن "حكمه يكون قد أصاب صحيح القانون •

(نقض مدنى ١٩٨٤/٥/٩ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى -
فقرة ٥٤٣) •

مادة ٤ - تتبع في نقل الجثث والرفات الى الخارج الاجراءات والاحتياطات الواردة بالاتفاق التدرجى الخاص بنقل الرفات المتوقع ببرلين في ١٠ من فبراير سنة ١٩٣٧ *

وتحدد اللائحة التنفيذية الاجراءات الواجب اتباعها في دفن الجثث واستخراجها ونقلها داخل الجمهورية *

مادة ٥ - لا يجوز اجراء الدفن في غير الجبانات العامة المستعملة * ويحكم القاضي ، في حالة المخالفة باخراج الجثة واعادة دفنها ، وذلك فضلا عن العقوبة المقررة بمقتضى هذا القانون *

مادة ٦ - يجوز بقرار من الجهة الصحية المختصة بعد موافقة النيابة العامة ، الترخيص بحرق جثث الموتى من غير المسلمين في الأفران المرخص بها وذلك وفقا للشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية *

ولا يجوز الترخيص بالحرق الا اذا كان المتوفى قد أعلن كتابة عن رغبته في حرقها أو كانت ديانته تجيز ذلك *

مادة ٧ - لا يجوز لأى شخص أن يزاول مهنة حناوتى أو تربي أو مساعد ليهما الا بترخيص من المجلس المحلى المختص *

وتحدد اللائحة التنفيذية الشروط الواجب توافرها فيهم ، وواجباتهم والاجراءات الخاصة بتعيينهم وفصلهم ، والجزاءات التى توقع عليهم ، والجهة التى تقوم بتوقيعها وكذلك الرسوم المقررة للحصول على الترخيص المشار اليه على ألا يجاوز هذا الرسم مبلغ ١٥٠ (مائة وخمسون) قرشا *

مادة ٨ - يحدد المجلس المحلى المختص الأجر الذى يتقاضاه أرباب المهن المشار اليهم في المادة السابقة *

مادة ٩ - يستمر الحانوتية والتربية ومساعدوهم المرخص لهم في مزاوله المهنة وقت العمل بهذا القانون ، في القيام بأعمالهم ، ويجوز الغاء

التراخيص الممنوحة لهم اذا لم تتوفر في شأنهم الشروط التي تتطلبها
اللائحة التنفيذية .

مادة ١٠ - يكون لموظفى المجالس المحلية الذين يصدر بتعيينهم
قرار من وزير العدل بالانفاق مع وزير الصحة صفة مأمورى الضبط
القضائى ولهم فى سنيل التحقق من تطبيق أحكام هذا القانون ولائحته
التنفيذية الدخول فى مركز الحائوتية والترمية (١) .

مادة ١١ - يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القانون ولائحته
التنفيذية بالغرامة التى لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن عشرين
جنيها .

وفى حالة العود يحكم بالحبس مدة لا تجاوز شهرا وبالصد الأسمى
للغرامة المشار إليها ، أو بأحدى هاتين العقوبتين .

ويحكم القاضى فى جميع الأحوال بأزالة موضوع المخالفة .

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٧٣ وقرر فى مادته
الاولى على أن يمنح صفة مأمورى الضبط القضائى موظفو وزارة الصحة
وحدات الحكم المحلى المذكورين بعد - كل فى دائرة اختصاصه - لضبط
الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ فى شأن
الجبانات والقرارات الصادرة تنفيذا له :

- وكلاء الوزارة ومديرو العموم للشئون الصحية بالمحافظات
- مدير عام الادارة العامة للصحة الوقائية بوزارة الصحة
- مدير ادارة صحة البيئة والمديرون المساعدون بها
- المديرون المساعدون للصحة الوقائية بالمحافظات
- أطباء مكاتب الصحة والوحدات الصحية بالمدن والقرى
- رؤساء أقسام الجبانات بالمحافظات
- مراقبو صحة البيئة بالمحافظات والمدن
- « الوقائع المصرية فى ١٩٧٣/٦/٣ - العدد ١٢٣ » .

مادة ١٢ - تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الصحة بعد موافقة وزيرى الاسكان والمرافق والدولة للإدارة المحلية .

مادة ١٣ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٤ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بفاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٣٨٥ (١٩٠ أبريل سنة ١٩٦٦) .

قرار وزير الصحة

رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦

في شأن الجبانات (١)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ في شأن الجبانات ،
وعلى موافقة وزيرى الاسكان والمرافق والادارة المحلية ،
وبناء على ما ارتآه مجلس اتدولة ،

قرر :

الباب الاول

الجبانات

مادة ١ - تتولى المجالس المحلية كل فى حدود اختصاصه حمر جميع
الجبانات العامة والمدافن الخاصة وقبورها فى سجلات خاصة ورقمية
الصحائف ومختومة بخاتم المجلس المحلى المختص وتضمن البيانات الآتية :

- ١ - اسم المحافظة - اسم المدينة أو النحي - (قسم الشرطة -
الشيخافة) اسم القرية - اسم الجبانة وتنوعها * .
- ٢ - مساحة الجبانة وحدودها .
- ٣ - رقم وتاريخ القرار الصادر بتخصيصها للدفن ان وجد .

(١) الوقائع المصرية العدد ٢١٩ فى ١٩٧٠/٩/٢٤ .

٤ — بيان الأحواش وأسماء المنتفعين بها وتواريخ وأرقام التراخيص الصادرة بها ان وجدت ومساحتها *

وتتفرق بالسجلات خرائط مساحة للمدينة أو القرية بمقياس رسم ١/٢٥٠٠ أو ١/٥٠٠٠ أو ١/١٠٠٠٠ أو مبينا عليها مواقع وحدود الجبانات والمدافن الخاصة والطرق الموصلة اليها *

مادة ٢ — للمجلس المحلي أن يحدد مساحة معينة للأحواش القائمة بالجبانات * وله في هذه الحالة أن يستولى على المساحة الزائدة في هذه الأحواش اذا كانت غير مشغولة بالمقابر وتصلح للانتفاع بها على أن يعرض المنتفعون عن المنشآت والأسوار المستولى عليها وأن يقسمها ويوزعها على منتفعين جدد وفقا للأوضاع التي يصدر بها قرار من المجلس المحلي المختص *

مادة ٣ — يكون انشاء الجبانات وفقا للشروط والأوضاع المبينة في هذه اللائحة ويراعى في ذلك ما يأتي :

١ — خلو الناحية من الجبانات من عدمه *

٢ — خلو الجبانات المستعملة من أماكن يمكن الدفن فيها أو عدم إمكان توسيعها *

٣ — عدم ملائمة موقع الجبانية من الوجهة الصحية أو التخطيطية أو لمقتضيات الأمن العام *

وفي الناحيتين الثانية والثالثة يتعين أن يصدر قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلي المختص بإبطال الدفن في الجبانية القديمة وبدء الدفن في الجبانية الجديدة * ويعرض أصحاب الدفن المنتفعون بالجبانات التي يبطل الدفن فيها وتكون لهم الأولوية في الانتفاع بالجبانات الجديدة *

مادة ٤ — تختص بالنظر في توسيع الجبانات القديمة واختيار مواقع الجبانات الجديدة لجنة تشكل بقرار من المحافظ المختص من :

مدير عام مديرية الشؤون الصحية بالمحافظة أو من
ينوب عنه رئيساً

أعضاء { مندوب عن مديرية الاسكان والمراقب
مندوب عن مديرية الأمن
مندوب عن تفتيش المساحة
مندوب عن تفتيش الري
مندوب عن الادارة الهندسية للمجلس المحلى المختص
عضو من الاتحاد الاشتراكي العربي تختاره لجنة
الوحدة المختصة

ويجب على اللجنة أخذ رأى مصلحة الآثار والهيئة العامة لمصلحة
الحديد • ومؤسسة الطرق والكبارى • ومصلحة المناجم والحاجر والاستغلال
الانمسية وغيرها من الجهات المعنية في الحالات التى تقتضى ذلك •
وتتخذ توصيات اللجنة من مجلس المحافظة •

دادة • - تراعى اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة في اختيار
مواقع الجبانات الجديدة أو لامتداد الجبانات القائمة ضرورة توفر الشروط
الآتية في الموقع :

(١) أن يكون بقدر الامكان في الجهة القبلىة أو القبلىة الشرقىة
من المدينة أو القرىة بحيث لا تقع في هب الريح السائدة •

(ب) أن يكون على مسافة لا تقل عن ٢٠٠ متر من الحيز العمرانى
للمدينة أو القرىة أو من أى تجمعات سكنىة مجاورة لها وحسب مقتضىات
التخطيط •

(ج) أن يكون بقدر الامكان على بعد لا يقل عن مائة متر من الطرق
الرئىسىة فان تعذر ذلك تعين الفصل بين الطرق الرئىسىة والجبانة بمنطقة
تشجير لا يقل عرضها عن ٢٠ مترا •

(د) أن يكون بعيدا بما لا يقل عن مائة متر عن آبار المياه الجوفية ومجرى النيل وفرعيه وحدود ومستودعات أنرى كالترع واليناحات والمصارف وغيرها .

(هـ) أن يكون من الأماكن الأكثر ارتفاعا .

(و) ألا تغمره المياه بأى حال من الأحوال فى أى وقت من السنة .

(ز) أن يكون مرتفعا عن منسوب مياه الرشح بحيث يتوفر عمق كامل للجفاف لا يقل عن ٥٠ سم أسفل منسوب الدفن فى أى وقت من أوقات السنة والا وجب ردم الموقع لتوفير هذا انشروط . ويجوز بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير الاسكان والمرافق التجاوز عن بعض هذه لشروط فى الحالات التى لا يمكن توفرها فى الموقع بما لا يتعارض مع مقتضيات انصحة العامة أو الأمن العام أو التخطيط العام للمدينة أو القرية .

مادة ٦ - يضع المجلس المحلى المختص الأسس والمعايير والقواعد الواجب مراعاتها لتحديد مساحة الجبهات وتخطيطها وانشائها وتهدية مساحات القطع وموارد البناء على ألا يخل ذلك بالشعائر الدينية لتجوزت المختلفة . ولا يكون قرار المجلس فى هذا الشأن نافذا الا بعد اعتساده من المحافظ المختص .

وعلى المجلس فى حالة انشاء جبهة جديدة أن يحيطها بسور من البناء لا يقل ارتفاعه عن مترين ونصف وبه مدخل .

مادة ٧ - يجب على المرخص له بأرض لبناء مقبرة فردية أن يشرع فى البناء فى مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ اخطاره باستلام الموقع . وللجهة الادارية المشرفة على الجبهة أن تهد هذه الجهة لمدة أخرى ممثلة .

ويجب على المرخص له بأرض لبناء حوش أن يقوم بإحاطته بسور من المبانى لا يقل ارتفاعه عن مترين وذلك خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ اخطاره باستلام الموقع . وللجهة الادارية المشرفة على تجبئة

أن تمتد هذه المهلة لمدة أخرى مماثلة والا جاز للمجلس المحلى المختص إلغاء الترخيص .

ولا يجوز التنازل عن المقبرة أو الحوش المرخص ببنائه إلا للمجلس المحلى المختص الذى يقوم بتقدير قيمة التعميم عن المقبرة أو الحوش والمنشآت ان وجدت على أن يتصل بها المنتفع الجديد .

دادة ٨ - يكون المجلس المحلى الاشراف على حراسة الجبانة ونظافتها ، وعليه توفير الجهاز اللازم لذلك . ويحظر ذبح الذبائح داخل الجبانة كما يحظر انشاء المغادرات والمتخففات فى طرقاتها وجوار القبور .

دادة ٩ - على المجلس أن ينشئ استراحة مسقوفة بجوار مداخل الجبانة لانتظار المشيعين ومكتباً للتربى .

دادة ١٠ - يجوز إلغاء الجبانة وإبطال الدفن فيها فى الأحوال الآتية .

١ - عدم وجود أماكن صالحة للدفن فيها لامتلائها بالرفات وعدم توفير الأرضى الصالحة لتوسيعها .

٢ - عدم ملائمة موقعها من الناحية الصحية أو العمرانية أو لدواعى الأمن العام . وفى جميع الأحوال يصدر بإلغاء وإبطال الدفن قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلى المختص . وينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعلن عنه فى مقر المجلس المحلى وفى موقع الجبانة .

ويكون للمتقدمين الموضحة أسماؤهم بالسجلات المشار إليها فى المادة (١) أو لورثتهم أو لوريه الحصوص على مساحات مناسبة فى الجبانات الجديدة التى يتقرر انشاؤها .

دادة ١١ - يجب على ذوى الشأن فى حالة إلغاء الجبانة وإبطال الدفن فيها نقل رفات مواتهم فى الأجل الذى يحدده المجلس المحلى المختص لذلك والا كان للمجلس الحق فى نقل الرفات إلى حفرة خاصة بالجبانة المستعملة . ويتحمل المجلس فى هذه الحالة الأخيرة مصاريف النقل .

مادة ١٢ - تُؤسّس لجنة من مندوب عن كل من وزارة الصحة والمجلس
المحلى وادارة العامة لأعمال لنبوة أخصه ندون مهمتها معاينه أرض
الجبانة المتعة والتأكد من خلو أرضها من الرغبات * وتحرر النجفة محفرا
بالتحليل يرفع عليه جميع الأعضاء •

مادة ١٣ - يحدد المجلس المحلى المختص رسم الانتفاع بالجبانة كما
يعينه الخزانة والاعراض المنظمة لهذا الانتفاع ويجدد أيضا الإجراءات
والشروط والمواصفات التى يازم اتباعها لأقامة المقابر وأحوال وتعدلها
أو ترميمها •

وله فى ذلك أن يحدد تملذج محددة للبناء تتفق مع التخطيط ومظهر
الجبانة وأوضاع المحية • كما له أيضا أن يصرح بإقامة أخوان ملحقة
بالمقابر ويحدد مسطحاتها أو يمنع إقامتها ويصدر بكل ذلك قرار من المحافظ
المختص •

الباب الثانى

المدافن الخاصة

مادة ١٤ - يشترط فى المذفن الخاص ما يأتى :

- ١ - أن يكون قائما بذاته وله مداخل خاص •
- ٢ - أن يكون ارتفاع المقبرة من الداخل هو ٢ متر •
- ٣ - تقام المقبرة من الطوب الأحمر أو الحجر الجيرى وتكون المونة
من الجبس والأسمنت أو الرمل والملاطحة من الأسمنت •
- ٤ - أن يتزين السقف عقد حجر أو بلاطات خرسانية •
- ٥ - أن يكون البناء مصمتا بحيث لا يسمح بنفاذ الروائح منه •

مادة ١٥ - يقدم طلب الترخيص بإقامة الخقق الخاص من صاحب التلن موقعاً عليه منه ومبيناً به اسم الشخص المطلوب تفحص المنع له وسنه وعمل ميلاده وجنسية ومناخه وعنوانه والأعمال التي يترتب عليها متغن خاص له * ويرحق ينطلب خريضة مصلحة معينة عليها الموقع المطلوب إقامة الخقق عليه وثلاث صور من ترسومات الهندسية والانشائية للمنعن موقعاً عليها من عتس تقلى *

الباب الثالث

نقل البحث داخل الجمهورية

مادة ١٦ - يتبع في شأن نقل البحث التي لم يسبق دفعها ما يأتي :

(أ) إذا كانت الفترة بما بين وقت حدوث الواقعة والحقن تزيد على ٢٤ ساعة فيترجم نقل اللجنة تجهيزها بموقعها في تليوت من الزنك داخل صندوق من الخشب النقي الطرق والخرق على أن توضع اللجنة في مواد مطهرة أو واقية من شجرة الخشب اللجنة تحفظاً لها وتسنت الزنك وكلاريد الحجر ويجوز أن يستبدل بهذه اللواد غيرها من اللواد المطهرة المناسبة لها .

(ب) لا يجوز حقن جثة قبل مضي ٤٨ ساعة على الوفاة في الصيف و ١٠٠ ساعة في الشتاء * ويجب في جميع الأحوال دفعها قبل مضي ٢٤ ساعة من وقت الوفاة * ويجوز تسليم النصة لأخيه من التثيد بهذه اللوامد إذا كانت حالة السلب قوية تستدعي ذلك .

مادة ١٧ - يتبع في شأن استخراج البحث أو الوفاة نقلها ما يأتي :

(أ) يقدم الطلب للجنة صحية المختصة مشفوعاً بشهادة إدارية مثبتة الواقعة المؤمنة الشرعية على النقل وشهادة رسمية بتاريخ وسبب الوفاة .

(ب) لا يجوز اخراج أى جثة لاعادة دفنها فى ذات الجبانة أو فى جبانة اخرى داخل الجمهورية قبل مضى ستة اشهر على الأقل من تاريخ دفنها اذا كانت الوفاة بسبب احمررة انخبيثة ، وباحدى الأمراض الكورنتينية زادت المدة الى سنة ٢٠ ومع ذلك يجوز نقل الجثة فى أى وقت اذا كان سبق تحطيمها ومدفونة فى صندوق مبطن من الداخل بالواح من انزك الملحرم الفواصل .

مادة ١٨ - لا يجوز اخراج جميع الجثث المدفونة فى جزء من الجبانة أو فى الجبانة الملقاة لرضتها فى المقبرة العامة المخصصة لهذا الغرض بالجبانة المستعملة الا بعد مرور ١٠ سنوات من تاريخ آخر دفن فيها - ويجوز انقاص هذه المدة بقرار من وزير الصحة وبناء على طلب المجلس المحلى المختص .

الباب الرابع

احراق الجثة

مادة ١٩ - لا يصرح باحراق الجثة الا اذا كان المتوفى قد أبدى رغبته فى ذلك كتابة وكانت دينته تجيزه . ويقدم طلب الترخيص فى هذه الحالة من منفذ الوصية أو زوج المتوفى أو أقاربه الأقربين « ويرفق بالطلب مستخرج رسمى من شهادة الوفاة وتصريح من النيابة العامة بحرق الجثة على أن تخطر الجهات الادارية بالوقت المحدد لذلك .

مادة ٢٠ - يشترط للترخيص لاقامة فرن احراق الجثث أن يقدم طلب بذلك الى المجلس المحلى المختص مرفقا به خريطة مسبكية مبينا عليها الموقع وثلاث صور لرسومات تفصيلية لفرن مرفضا به أجزاء لفرن ومقاساتها وطريقة التخلص من المتخللات عن هذه العملية وعلى أن يتوفر فى موقع الفرن أو مكان الحريق شرط المسافة الواجب توافرها فى اختيار

مواقع الجبانات والأماكن يقع في مهب الرياح السائدة بالنسبة للمدينة أو القرية .

الباب الخامس

الجانوتية

مادة ٢١ - يشترط فيمن يزاول مهنة الجانوت أن يكون :

- ١ - على ديانة من يزاول دفن موتاهم وملما بالأحكام الدينية .
- ٢ - مجيدا للقراءة والكتابة .
- ٣ - بالغا سن الرشد .
- ٤ - حسن السير والسلوك ، ولم يصدر ضده حكم بمقوية جنسية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة .
- ٥ - حاصلا على ترخيص بمزاولة المهنة من المجلس المحلي المختص .

مادة ٢٢ - يقدم طلب الحصول على ترخيص بمزاولة مهنة الجانوت إلى المجلس المختص موقعا عليه من الطالب ومرفقا به ثلاث صور شمسية حديثة للطالب وصحية الحالة الجنائية وغيرها من المستندات المثبتة لتوافر الشروط المبينة في المادة السابقة ويؤدي الطالب رسم للترخيص وقدره مائة وخمسون قرشا . ويمنح الترخيص للطالب بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤١ من هذه المارثحة .

مادة ٢٣ - يعين للمجلس المحلي جانوتيا للمدينة أو القرية وإذا رأى أنها تحتاج إلى أكثر من جانوتي فيها قسمها إلى مناطق ويعين لكل منها جانوتيا .

وعلى الجانوتي أن يتخذ في منطقة عمله جانوتا ويخطر المجلس المحلي المختص بذلك .

ويكون لأهل الموتى في إحدى المستشفيات استخدام أى من حانوتية المدينة أو القرية .

كما يكون لأى مستشفى حق التماقد مع أى حانوتى على تجهيز ونقل موتاه ممن لا أهل لهم .

مادة ٢٤ - للحانوتى الحق في اختيار وكيل يقوم مقامه أثناء غيابه يوافق عليه المجلس المحلى المختص وتتوفر فيه ذات الشروط التى تتوفر في الحانوتى . كما يكون له حق اختيار مساعديه من مفسلين ومفسلات وحمالين على أن يخطر بأسمائهم المجلس المحلى المختص .

مادة ٢٥ - يجب على كل حانوتى عندما يطلبه أحد أن يتوجه في الحال الى محل المتوفى وعليه أن يحرر محضرا يثبت فيه ما يأتى :

أولاً : اسم ولقب المتوفى ومنزل سكنه وجنسيته وعمله وديانته .
ثانياً : تاريخ الوفاة بامضاح الساعة واليوم والشهر والسنة الميلادية بالحروف .

ثالثاً : أسماء القصر من ورثة المتوفى ان وجدوا .

ويوقع مع الحانوتى على المحضر اثنان من أقرب أقارب المتوفى الموجودين وقت تحرير المحضر فإذا لم يوجد أقارب للمتوفى فيقع معه اثنان ممن نهم معرفة تامة بالمتوفى .

ويجب على الحانوتى أن يرسل المحضر الى المجلس المحلى المختص في خلال ٢٤ ساعة على الأكثر من وقت الوفاة تمد قيده بالسجل المتخصص عليه في المادة ٢٨ من هذه اللائحة .

وإذا كان من بين ورثة المتوفى قصر ، وجب على المجلس المحلى إرسال صورة من المحضر الى نيابة الأحوال الشخصية المختصة في ذات يوم تلقية المحضر .

مادة ٢٦ - تعد المحاضر والبلاغات التي يحررها الحانوتى من المحررات الرسمية .

مادة ٢٧ - لا يجوز للحانوتى أن يطلب اجرا أكثر من المقرر بالتعريفه
التي يحددها المجلس المحلى المختص .

مادة ٢٨ - يسلم لكل حانوتى سجل مرقمة صحائفه ومختومة بخاتم المجلس المحلى المختص يقيد فيه بأرقام واضحة أسماء المتوفين وتاريخ وفاتهم وتصريح الدفن المحرر من طبيب الصحة والبيانات الموضحة في محضر الوفاة ويضع على هذا المحضر رقم قيده بالسجل ، وعليه ألا يترك بياضا أثناء القيد ولا يستعمل كلمات مختصرة وأن يكتب التواريخ بالحروف كاملة .

وما يحمل من الاضافة أو الشطب أو تصحيح أثناء القيد يجب أن يؤثر به على الهامش ويصدق على المتأشير من المنج وهم في عودته السجل .

وعليه تقديم هذا السجل في آخر ديسمبر من كل عام الى المجلس المحلى المختص لمراجعته على المحاضر المحفوظة بالمجلس وحفظه وتسليمه سجلا غيره .

وتعتبر هذه السجلات من قبيل المحررات الرسمية .

الباب السادس

التربية

مادة ٢٩ - لا يجوز مزاوله مهنة تربى أو مساعدة تربى الا بتفخيص من المجلس المحلى المختص ويشترط لمزاولة مهنة تربى أو مساعد تربى ذات الشروط الواجب توافرها في الحانوتى المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذه اللائحة .

ويكون رسم الترخيص مائة وخمسون قرشا .

مادة ٣٠ — يحدد لكل تربي منطقة يختص بها لا يجوز له أن يباشر الدفن في غيرها .

مادة ٣١ — يجوز أن يكون للتربي مساعدون يرشحهم ممن تتوافر فيهم الشروط الواجب توافرها فيه بشرط موافقة المجلس المحلي عليهم وسدادهم الرسوم المقررة .

مادة ٣٢ — يحظر على التربي دفن جثته إلا بعد الحصول على تصريح بسفن من السلطة الصحية المختصة .

مادة ٣٣ — يسلم لكل تربي سجل مرقمة صحائفه ومختوما بخاتم المجلس المحلي المختص يقيد فيه بأرقام متابعة أسماء المتوفين وتواريخ وفاتهم ودفنهم مع ذكر تاريخ التصريح بالدفن المحرر من السلطة الصحية المختصة ، ولا يترك بيانا اثناء القيد ولا يستعمل ختمات مختصرة وتحتب لتواريخ بالاحروف الكاملة ، وكل ما يحصل من الاضافة أو السطو أو التصحيح أثناء القيد يجب ان يؤشر به على الهامش ويونع قرين التصحيح ، وعليه تقديم هذا السجل وتصاريح في آخر ديسمبر من كل سنة الى المجلس المحلي المختص لمراجعتها ومنظما لدى المجلس وتسليم التربي سجله بدله .

مادة ٣٤ — يجب على التربي مباشرة دفن جثة المتوفى فور وصولها ولا يجوز له أن يتقاضى أجرا يزيد على المقرر بالتعريفه التي يحددها المجلس المحلي المختص . ولا يتقاضى التربي أجرا عن الدفن في مدافن المصدنة في منطقته .

مادة ٣٥ — يجب على كل تربي أن يتفقد منطقته ولا يترك فيها قبرا مفتوحا أو مقويا ، وعليه أن يبادر باخطار المجلس المحلي المختص في هذه الأحوال .

مادة ٣٦ - على التربية منع أى شخص يحاول أو يشرع فى بناء مدفن جديد أو اقلمة مبانى أو اصلاحات الا بعد الاطلاع على الرخصة الصادرة من المجلس المحلى المختص فى هذا الشأن .

مادة ٣٧ - لا يجوز لتربية دفن متوفى فى غير قبره الا باذن كتابى من ذوى الشأن من أقاربه ويجب تقديم هذا الاذن فى اليوم التالى على الأكثر الى المجلس المحلى المختص .

مادة ٣٨ - لا يجوز للتربية ودهـ عديهم أو أى شخص آخر المبيت فى الجبانة أو استعمالها فى غير الغرض المخصصة له .

مادة ٣٩ - التربي مكلف بالمحافظة على ما فى منطقته من القبور والأراضى القفاه والطرق ومشتعلاتها وهو مسئول عن كل مخالفة لأحكام هذه اللائحة فى دائرة اختصاصه . ويجب عليه إخطار المجلس المحلى المختص عن كل مخالفة تحصل فور وقوعها .

الفصل السابع

أحكام عامة وأحكام وقتية

مادة ٤٠ - الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على المانوتية والتربية وساعديهم هي :

(أ) الإنذار .

(ب) الوقف عن العمل مدة لا تزيد عن ستة أشهر .

(ج) سحب الترخيص .

مادة ٤١ - تشكل بقرار من المحافظ المختص لجنة فى كل مجلس محلى من :

(أ) قاض يفدبه رئيس المحكمة الابتدائية ورئيسا

- (ب) ممثل وزارة الصحة بالمجلس المحلى
- (ج) عضوين من الأعضاء المنتخبين بالمجلس المحلى
ويختارهم المجلس المحلى من لهم دراسة كافية بمثل هذه
الأمر حسب الأحوال
- (د) ممثل وزارة الاسكان والمرافق بالمجلس المحلى
- (هـ) عضوين من أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربى
من لهم دراية كافية بهذه الأعمال حسب الأحوال
- (و) سكرتير المجلس المحلى المختص

وفى حالة غياب واحد أو أكثر من الأعضاء تتمتع اللجنة بأغلبية
أعضائها • وتمدر قراراتها بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وإذا
تساوت الأصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس •

وتختص اللجنة بالآتى :

- ١ - اختيار الحانوتية والتربية ومساعدتهم لتقرير صلاحياتهم من
حيث اجادتهم القراءة والكتابة والمهام بالأحكام الشرعية أو الطائفية أو
المالية والقواعد الصحية والادارية لزاولة المهنة •
- ٢ - تقرير قبول من ثبتت صلاحيته •
- ٣ - توقيع الجزاءات المشار إليها فى المادة السابقة •

مادة ٤٢ - كل حانوتى أو تربي أو مساعد لأيهما يفقد شرطاً من
الشروط المقررة لزاولة المهنة وفقاً لأحكام هذه اللائحة تسحب رخصته
بقرار من المجلس المحلى المختص •

مادة ٤٣ - إذا خلا محل حانوتى أو تربي بالوفاة أو الفصل أو
الوقف فعلى المجلس المحلى المختص انتداب أحد الحانوتية أو التربية
المخصص لهم مؤقتاً لحين شغل المحل •

مادة ٤٤ — يجب على الحانوتية والتربية ومساعدتهم الذين يزاولون المهنة وقت العمل بهذا القرار أن يقدموا الى المجلس المحلى خلال مستين يوما من تاريخ نشره ، ما يثبت الترخيص لهم في مزاوله المهنة .، وللمجلس أن يلغى ترخيص من لا تتوفر فيه الشروط التى يتطلبها هذا القرار .

مادة ٤٥ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .“

تحريراً فى ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٣٩٠ (٢٦ يولية سنة ١٩٧٠) .

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

جمارك

- القسم الأول - في قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .
- القسم الثانى - فى التعريفه الجمركية .
- القسم الثالث - فى القوانين المرتبطة بقانون الجمارك .
- القسم الرابع - فى المناطق والاسواق الحرة .
- القسم الخامس - فى الاعفاءات الجمركية .
- القسم السادس - فى القرارات المنفذه لقوانين الجمارك .
- القسم السابع - فى الاتفاقات الدولية الجمركية .

القسم الأول
في قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣
باصدار قانون الجمارك (١)

باسم الأمانة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ بشأن
الانتظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرياسة ،

اصدر القانون الآتي :

- مادة ١ — يعمل بأحكام قانون الجمارك المرافق .
- مادة ٢ — يبطل العمل بأحكام اللائحة الجمركية الصادرة في ٢ من أبريل سنة ١٨٨٤ والقوانين المعدلة له ، والمرسوم بقانون رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٥٢ بنظام السماح المؤقت والقوانين المعدلة له ، والمرسوم بقانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم زد الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج أو الاستهلاك

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٦٣/٦/٢٦ - العدد ١٤٢ .

والعوائد الإضافية على المواد الأجنبية المستخدمة في المصنوعات المحلية التي تصدر للخارج والقوانين المعدلة له ، والمرسوم بقانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٢ بنظام المناطق الحرة والقوانين المعدلة له ، والقانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي ، والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ في شأن الاعفاءات الجمركية الخاصة بالسلكين الدبلوماسي والقنصلي الأجبيين العاملين في الجمهورية العربية المتحدة ، والقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ (٢) في شأن اعفاء البعثات التمثيلية للجمهورية العربية المتحدة في الخارج وموظفيها المحققين بها والموظفين المعارين بهيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة من الرسوم والعوائد الجمركية والرسوم البلدية وغيرها من الرسوم المحلية . كما يلغى كل نص آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير الخزانة إصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه ، صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ المحرم سنة ١٣٨٣ (١٣ يونية سنة ١٩٦٢) .

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤ بإلغاء ما جاء بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ خاصاً بإلغاء العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ وبإلغاء أحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ على أن يكون الاعفاء مرة واحدة للذين ينتدبون للخدمة في الخارج وعدم سريان هذا الاعفاء بتكرار خدمتهم في الخارج (الجريدة الرسمية في العدد ١٩٦٤/٣/٢٤ - العدد ٦٩) وقد صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٩ بإلغاء الاعفاءات المقررة بموجب القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ (الجريدة الرسمية في ١٩/٨/١٩٦٩ - العدد ٢٣ مكرر (١)) .

قانون الجمارك

الباب الأول

أحكام عامة

الفصل الأول

أحكام تمهيدية



مادة ١ - يقصد بالاعليم الجمركى الأرضى والمياه الانليمية الخاضعة لسيادة ائدولة ويجوز أن تنشأ فيه مناطق حرة لا تسرى عليها الأحكام الجمركية كليا أو جزئيا .

مادة ٢ - الخط الجمركى هو الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ومع ذلك تعتبر خطا جمركيا صفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التى تمر بها هذه القناة .

مادة ٣ - يمتد نطاق الرقابة الجمركية لبحرى من الخط الجمركى الى مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا فى البحار المحيطة به .

أما النطاق البرى فيحدد بقرار من وزير لخزنة (١) وفقا لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التى تتحدد بقرار منه .

(١) صدر قرار وزير الخزنة رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٣ بتحديد نطاق الرقابة الجمركية البرى (الوقائع المصرية فى ١٩/٩/١٩٦٣ - العدد ٧٣) - كما صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك فى بعض الاختصاصات ومنها تحديد نطاق الرقابة الجمركية البرى وفقا لمقتضيات الرقابة وتحديد البضائع التى يجوز أن يتخذ بشأنها تدابير خاصة لمراقبتها داخل هذا النطاق .

مادة ٤ - الدائرة الجمركية هي النطاق الذي يحدده وزير الخزانة (١) في كل ميناء بحري أو جوى يوجد فيه مكتب للجمارك يرخص فيه بالتسام كل الإجراءات الجمركية أو بعضها وكذلك أى مكان آخر يحدده وزير الخزانة لاتعام هذه الإجراءات فيه (٢) .

الفصل الثانى الضرائب الجمركية

مادة ٥ - تخضع البضائع التى تدخل أراضي الجمهورية لضرائب التواردات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص ٣ .

أما البضائع التى تخرج من أراضي الجمهورية فلا تخضع للضرائب الجمركية إلا ما ورد بشأنه نص خاص .

وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقاً للقوانين والقرارات المنظمة لها ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الإجراءات الجمركية

(٢) صدر قرار وزير الخزانة رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ بتحديد نطاق الدوائر الجمركية (الوقائع المصرية في ١٢/٢٣/١٩٦٣ ب العدد ١٠٠) المعدل بالقرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ٣/٢٨/١٩٦٦ - العدد ٢٤) ورقم ٨١ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ٨/١١/١٩٦٦ - العدد ٦١) . كما صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ومنها تحديد الدائرة الجمركية .

(٣) انظر ما يلى بشأن أحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن حظر دخول الدوائر الجمركية بالموانئ والمطارات .

وأداء الضرائب والرسوم المستحقة (١) مما لم ينص على خلاف ذلك في القانون (٢).

مادة ٦ - يكون تحديد التعريفية الجمركية وتعديلها بقرار من رئيس الجمهورية (٣).

مادة ٧ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية اخضاع البضائع التي يكون منشؤها أو مصدرها بلادا لم تبرم مع الجمهورية اتفاقات تجارية تتضمن شرط الدولة الأكثر رعاية لضريبة اضافية تعادل الضريبة المقررة في جدول التعريفية الجمركية على أن لا تقل عن ٢٥٪ من قيمة البضاعة .

مادة ٨ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية اخضاع البضائع الواردة لضريبة تموينية إذا كانت تتمتع في الخارج باعانة مباشرة أو غير مباشرة عند التصدير .

(١) قضت محكمة النقض بأن مفاد النص في المادة الخامسة من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على أنه لا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجزاءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة عنها . إن هذه الرسوم تكون معلومة المقدار منذ استحقاقها ، وبالتالي فإنها تكون معلومة المقدار وقت الطلب في المعنى المقصود في المادة ٢٢٦ من القانون المدني (نقض مدني ١٩٧٢/١٢/١٩ - مجموعة النقض ٢٣ من ١٤٢٥ ، نقض مدني ١٩٨٠/١٢/٢١ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٦١٤) .

(٢) صدر قرار وزير المالية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٧ بإلغائه الافراج عن البضائع المستوردة أو المصدرة يرسم وزارات الحكومة ومصارفها والهيئات العامة وشركات القطاع العام (الوقائع المصرية في ١٩٧٧/٩/١٢ - العدد ٢١٣) كما صدر قرار وزير المالية رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٥ بشأن اجراءات الافراج الجمركي عن البضائع الواردة يرسم الوزارات والمصارف الحكومية والهيئات العامة وشركات القطاع العام .

(٣) الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٥/٢٢ - العدد ١١٩ .

(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بإصدار التعريفية الجمركية (الجريدة الرسمية - في ١٩٨٦/٨/٢١ - العدد ٣٤ تابع ٦) .

ويجوز كذلك اتخاذ تدبير مماثل في الحالات التي تخفّض فيها بعض الدول أسعار بضائعها ، أو تعمل بأية وسيلة أخرى على كساد منتجات الجمهورية بطريق مباشر أو غير مباشر .

مادة ٩ - قرارات رئيس الجمهورية المشار إليها في المواد ٦ ، ٧ ، ٨ تكون في قوة القانون ويجب عرضها على الهيئة التشريعية في دورتها الثامنة فور نفاذها ، وإلا فهي أول دورة لانعقادها ، فإذا لم تقرها هذه الهيئة زال ما كان لها من قوة القانون وبقيت نافذة بالنسبة للمدة الماضية .

مادة ١٠ - تسرى القرارات الجمهورية المضادة بتعديل التعريف الجمركية من وقت نفاذها على البضائع التي لم تكن قد ادت عنها الضرائب الجمركية ، أما البضائع المعدة للتصدير والتي ادت عنها قتل دخولها كمثل السي الدائرة الجمركية مبالغ لنسب الضريبة التي كانت تستحق عنها فيخضع الجزء الذي لم يدخل منها للتعريف النفاذ وقت دخوله . وتطبق على البضائع الواردة برسم الوزارات والمصالح وكذلك المؤسسات العامة والهيئات العامة التي يصدر بتحديد قرار من وزير الميزانية التعريف النافذة وقت الترخيص في الإخراج عنها .

مادة ١١ - تؤدي الضرائب الجمركية على البضائع الخاضعة لضريبة قديمة حسب الحالة التي تكون عليها وقت تطبيق التعريف الجمركية وطبقا لجدولها (١) .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن تقدير قيمة البضائع للأغراض الجمركية (الوقائع المصرية في ١٩٨٨/٣/٢٠ - العدد ٦٨ تابع ١) ونصت مادته الأولى على أن تقدر قيمة البضائع الموضحة بنقد أجنبي أو بحسابات اتفاقيات أو بحسابات غير مقيمة على أساس القيمة الفعلية للبضاعة مقيمة بالعملة المصرية في ميناء أو مكان الوصول في تاريخ تسجيل البيان الجمركي محسوبة على أساس أسعار التعامل المحددة وفقا للنظام الذي يصدره وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

أما البضائع الخاضعة لضريبة نوعية فتستوفى عنها تلك الضريبة كاملة بصرف النظر عن حالة البضائع ما لم تتحقق الجمارك من تلف أصابها نتيجة قوة قاهرة أو حادث جبري فيجوز انقاص الضريبة النوعية بنسبة ما لحق اتبضاعاً من تلف .

مادة ١٢ - يحدد بقرار من وزير الخزانة القواعد التي يتم بموجبها حساب الضريبة على البضائع الخاضعة للضريبة على أساس الوزن وحسابها على الغلافات والعبوات التي ترد فيها (١) .

الفصل الثالث

المنع والتقييد

مادة ١٣ - كل بضاعة تدخل الجمهورية أو تخرج منها يجب أن يقدم عنها بيان وأن تعرض على السلطات في أقرب فرع جمركي وفقاً لمسا تهمده مصلحة الجمارك .

مادة ١٤ - تنشأ فروع مصلحة الجمارك وتحدد اختصاصاتها وأنواع البضائع المسموح باتساع الإجراءات عليها بقرار من وزير الخزانة بناءً على اقتراح المدير العام للجمارك (٢) .

(١) صدر قرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٣ في القواعد التي يتم بموجبها حساب الضريبة على أساس الوزن وحسابها على الغلافات والعبوات التي ترد فيها (الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٨/٢٩ - العدد ٦٧ ملحق) . كما صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ومنها تحديد القواعد التي يتم بموجبها حساب الضريبة على الغلافات والعبوات التي ترد فيها البضائع .

(٢) صدر قرار وزير الخزانة رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ بإنشاء فروع الجمارك والمكاتب والنقط الجمركية وتحديد اختصاصاتها وتحديد أنواع البضائع المسموح لها باتساع الإجراءات عليها (الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٩/١٩ - العدد ٧٣) والمعدل بالقرار رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ١٩٦٦/٣/٢٨ - العدد ٢٤) .

(م ٣٦ - موسوعة مصر ج ١٣)

وتنشأ المخافر الجمركية وتحدد اختصاصاتها بقرار من المدير العام
جمارك .

مادة ١٥ - تعتبر ممنوعة كل بضاعة لا يسمح باستيرادها أو تصديرها .
إذا كان استيراد البضائع أو تصديرها خاضعا لقيود من أية جهة كانت
فلا يسمح بإدخالها أو إخراجها ما لم تستوفية للشروط المطلوبة .

مادة ١٦ - لا يجوز للسفن التي تقل حمولتها عن مائتى طن بحرى
أن تنقل الى الجمهوية أو منها بضائع ممنوعة أو خاضعة لضرائب باهظة .
ويحدد المدير العام للجمارك أنواع البضائع الخاضعة لضرائب
باهظة (١) .

ويحظر كذلك على السفن التي تقل حمولتها عن مائتى طن بحرى
المشحونة ببضائع من الأنواع المشار إليها في المادة السابقة أن تتجول
أو تخالف وجهة سيرها داخل نطاق الرقابة البحرى إلا في الظروف الناشئة
عن قوة القاهرة أو طوارئ بحرية . وعلى الرابطة في هذه الأحوال أن يخطروا
بقرب مكتب للجمارك دون إبطاء .

مادة ١٧ - يحظر على السفن من أية حمولة كانت أن تترسو في غير
المرافئ المعدة لذلك أو في قناة السويس وبحيرتها أو في مصب النيل
ون أذن سابق من الجمارك إلا في الظروف الناشئة عن طوارئ بحرية .

(١) صدر قرار مدير عام الجمارك رقم ١ لسنة ١٩٦٣ ونص
على ما يأتى :

« تعتبر الاصناف الاتية من البضائع الخاضعة لضرائب باهظة التي
يجوز للسفن التي تقل حمولتها عن مائتى طن بحرى أن تنقلها الى
جمهورية العربية المتحدة أو منها .

- التبغ الورق والمصنوع بما في ذلك السجائر والسجائر
- المشروبات الروحية بكافة أنواعها .
- البن والشاي .
- الساعات والطلى والمجوهرات والمعادن الثمينة » .

أو قوة القاهرة وعلى ربابنة السفن في هذه الحالة إخطار أقرب مكتب للجمارك .

مادة ١٨ — يحظر على الطائرات أن تجتاز الحدود في غير الأماكن المحددة لذلك أو أن تغلق أو تهبط في غير المطارات المزودة بمكاتب للجمارك إلا في حالات القوة القاهرة وعلى قادة الطائرات في هذه الحالة أن يقدموا بذلك تقريراً للجمارك .

الفصل الرابع

العناصر المميزة للبضائع

مادة ١٩ — منشأ البضاعة هو بلد إنتاجها سواء أكانت من المحصولات الزراعية أو الطبيعية أم من المنتجات الصناعية وتحدد بقرار من الوزير المختص القواعد التي تعين منشأ البضاعة إذا تناولتها يد الصناعة في بلد غير بلد الانتاج الأولي .

ويحدد وزير الخزانة الحالات التي يجب فيها تقديم المستندات الدالة على المنشأ (١) .

مادة ٢٠ — مصدر البضاعة هو البلد الذي استوردت منه مباشرة .

(١) صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بالقواعد التي تحدد منشأ البضاعة (الوقائع المصرية في ١٢/٢١/١٩٦٤ - العدد ١٠١) .
كما صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ومنها تحديد القواعد التي تعين منشأ البضاعة وتحديد الحالات التي يجب فيها تقديم المستندات الدالة على المنشأ - وكان قدر صدر قرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ في شأن الحالات التي يجب فيها تقديم المستندات الدالة على منشأ البضائع المستوردة (الوقائع المصرية في ١٢/٢٣/١٩٦٣ - العدد ١٠٠) .

مادة ٢١ - يحدد نوع البضاعة بالتسمية الميينة بجدول التعريفية الجمركية وإذا لم يوجد به تسمية خاصة للبضاعة الواردة فيصدر وزير الخزانة قرارات تشبيهه بمعاملة البضاعة معاملة الأصناف الأقرب شسبها بها وتنشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية (١) .

مادة ٢٢ - تكون القيمة الواجب الاقرار عنها في حالة البضائع الواردة هي الثمن اذنى تساويه في تاريخ تسجيل البيان الجمركى المتقدم عنها في مكتب الجمرك اذا عرضت للبيع في سوق منافسة حرة بين مشتتر وبائع مستقل أحدهما عن الآخر على أساس تسليمها للمشتترى في ميناء أو مكان دخولها في انبلد المستورد بافتراض تحمل البائع جميع التكاليف والضرائب والرسوم والنفقات المتعلقة بالبضائع حتى تاريخ تسليمها في ذلك الميناء أو المكان ولا يدخل في هذا الثمن ما يتحملة المشتري من الضرائب والرسوم والنفقات الداخلية في البلد المستورد .

ويقصد بالنفقات أجور النقل والشحن والتأمين والعمولة والسفيرة وغيرها حتى ميناء التفريغ فيما عدا ما يستحق من نفقات نقل الطرود الواردة بطريق البريد أو الجو فانها تصيب على أساس الفئات التى يحددها المدير العام للجمارك (٢) .

وإذا كانت القيمة موضحة بنقد أجنبى أو بحسابات اتفاقيات أو بحسابات غير مقيمة فتقدر على أساس القيمة الفعلية للبضاعة مقومة

-
- (١) المادة ٢١ مصححة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية في ١٩٦٣/٨/٨ العدد ١٧٧ . وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ومنها إصدار قرارات التشبيه المنصوص عليها في المادة ٢١ المشار إليها .
- (٢) صدر قرار مؤرخ عام مصلحة الجمارك رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩ بتحديد نفقات نقل الطرود الواردة بطريق البريد وطريق الجو ونص على ما يأتى :

بالعملة المصرية في ميناء أو مكان الوصول وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يقررها وزير الخزانة (١) .

مادة ٢٢ - على صاحب البضاعة أن يقدم الفاتورة الأصلية الخاصة بها ممدقا عليها في الصفحة الواردة منها من هيئة رسمية مختصة تقبلها مصلحة الجمارك وذلك فيما عدا الحالات التي يحددها المدير العام للجمارك .

ولصحة الجمارك الحق في المطالبة بالمستندات والعقود والمكتبات وغيرها المتعلقة بالصفاة دون أن تقتيد بما ورد فيها أو بالفواتير نفسها .

مادة ٢٣ - تكون القيمة التي يجب الاقرار عنها بالنسبة إلى البضائع المدة للتصدير مساوية للسعر الناقض للتصدير وقت تسجيل البيان الجمركي المقدم عنها مضافا إليه جميع المصاريف حتى مكان التصدير ولا تشمل هذه القيمة ضريبة المصدر وكذلك ضرائب الانتاج وغيرها مما يرد على البضائع عند تصديرها .

الباب الثاني

موظفو الجمارك (١)

مادة ٢٤ - يعتبر موظفو الجمارك الذين يصدر بتحديدهم وظيفة لهم قرار

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن تقدير قيمة البضائع للأغراض الجمركية (الوقائع المصرية في ١٩٨٩/٣/٢٥ - العدد ٦٨ تابع (١-١))

(٢) - صدر قرار وزير المالية رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إعادة تنظيم المعهد الوطني للجمارك - بحسب نص المادة الأولى من قرار تنظيم - تزويد العاملين بمصلحة الجمارك والفرائب على الاستهلاك بالمهارات والخبرات اللازمة في مجالات العمل المختلفة وتجهيزهم لمباشرة واجباتهم المرسومة في القوانين والتشريعات الصادرة والتعرف على الأساليب المناسبة والحديثة للأداء في المصلحة .

من وزير الخزانة من مأمور الضبط القضائي وذلك في حدود اختصاصهم (١).

(١) صدرت عدة قرارات من السيد وزير العدل بتحويل بعض المسائل بصلحة الجمارك خدمة مأموري الضبط القضائي ، ومنها القرار رقم ٢٩٦١ لسنة ١٩٧٧ (الوقائع المصرية في ١٢/٣١/١٩٧٧ - العدد ٢٩٤) والقرار رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية في ١/٦/١٩٨١ - العدد ٥) والقرار رقم ٢٦٥٦ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية في ١٦/٨/١٩٨٢ - العدد ١٨٧) .

هذا وقد استقر قضاء محكمة النقض على أن البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من قانون الجمارك ، وتم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ أن الجمارك هي موظفي الجمارك الذين أسيغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتادية وظلهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا كانت لديهم دواعي الشك في البضائع والامتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق باعتبار أنها دوائر معينة ومغلقة حددها القانون سلفاً لأجراء الكشف والتفتيش والمراجعة فيها ، وأن الشارع بالنظر إلى طبيعة التهرب الجمركي وسلطته المسببة بوسائل الخزانة العمومية ومواردها ويستدعي الاحترام الواجب لتأييد المنظمة للاستمرار والتصدير لم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تنفيذه في إحدى الحالات المبينة له في نطاق النعم القانونية له ، أدى المقرة والقانون المذكور ، بل أنه اكتفى أن تقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تم عن شبهة توافر التهريب الجمركي فيها -- حتى يثبت له حق الكشف عنها . والشبهة المتصورة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصبح معها في العقيل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية . وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع ، أما خارج نطاق الدائرة الجمركية أو منطقة الرقابة الجمركية فليس لموظفي الجمارك حق ما في تفتيش الأشخاص والأماكن والبضائع بحثاً عن مخدرات ، فإن التحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى رفض الإنعاز إلى به بدفعوى قيام حق موظفي الجمارك ومن يعاونهم من رجال السلطات الأخرى في مطاردة البضائع المهربة ومتابعتها عند خروجها من نطاق الرقابة الجمركية دون أن يستجلى مناور نطاق دائرة الرقابة الجمركية ، وما إذا كان توقف السيارات وضبط الركبة قد تم داخلها لها يستقيم معه حق إجراء ضبطها بواسطة

مادة ٣٦ - لموظفى الجمارك الحق فى تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية وفى الأماكن والمستودعات الخاضعة لشراف الجمارك - وللجمارك أن تتخذ كافة التدابير التى تراها كفيلة بمنع التهريب داخل الدائرة الجمركية .

مادة ٣٧ - لموظفى الجمارك حق الصعود الى السفن داخل نطاق الرقابة الجمركية لتفتيشها أو المطالبة بتقديم قوائم الشحن (المانيست) وغيرها من المستندات التى تقتضيها القواعد المقررة ، ولهم أن يستعينوا فى هذا الصدد بموظفى السلطات الأخرى .

وفى حالة الامتناع عن تقديم المستندات أو عدم وجودها أو الاستياء فى وجود بضائع مهربة أو ممنوعة تتخذ التدابير اللازمة بما فى ذلك استعمال القوة لضبط البضائع واقتياد السفينة الى أقرب فرع للجمارك عند الاقتضاء .

مادة ٣٨ - لموظفى الجمارك الحق فى ضبط البضائع الممنوعة أو المحتكرة متى كان وجودها مخالفا للقواعد المقررة وذلك فى جميع جهات الجمهورية .

ولهم أيضا فى حالة وجود شبهة قوية على التهريب الحق فى تفتيش الأماكن والمحلات داخل نطاق الرقابة للبحث عن البضائع المهربة .

مادة ٣٩ - لموظفى الجمارك ومن يعاونهم من رجال السلطات الأخرى حق مطاردة البضائع المهربة ولهم أن يتابعوا ذلك عند خروجها من نطاق الرقابة الجمركية .

==
موظفى الجمارك بغير مراعاة قبود التفتيش المنظمة من مراقبة الإجراءات الجنائية ، فانه يكون قد جال دون تكوين محكمة التفتيش من مراقبة صحة تطبيق القانون ، بما يمييه بالقصور فى البيان ويوجب نقضه (نقض جنائى موسوعتنا الذهبية ج٤قرة ١٤٨٢) .

ولهم أيضا حق المعاينة والتفتيش على القوافل المارة في الصحراء عند الاستيلاء في مخالفتها لأحكام القانون *
ولهم في هذه الأحوال حق ضبط الأشخاص والبضائع ووسائل النقل واقتيادهم إلى أقرب فرع للجمارك *

مادة ٣٠ - لموظفي الجمارك الحق في الاطلاع على الأوراق والمستندات والسجلات والوثائق أيما كان نوعها ، وضبطها عند وجود مخالفة ، وذلك لدى مؤسسات الملاحة والنقل وجميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين لهم صلة بعمليات الجمركية * وعلى الأشخاص والمؤسسات المذكورة الاحتفاظ بهذه المستندات لمدة خمس سنوات *

الباب الثالث الاجراءات الجمركية

الفصل الأول قوائم الشحن (المانيفست)

مادة ٣١ - كل بضاعة وارادة بطريق البحر يجب أن تسجل في قائمة الشحن العامة والوحيدة لحصول السفينة (المانيفست) *

ويجب أن توقع هذه القائمة من الريان وأن يذكر فيها اسم السفينة وجنستها وأنواع البضائع وعدد طرودها وعلاماتها وأرقامها واسم الشاحن والمرسل اليه وصفة الغلافات والموانئ التي شحنت منها *

فاذا كانت البضائع من الأنواع المنوعة وجب تدوينها في القائمة بأسمائها الحقيقية *

مادة ٣٢ - على ربان السفن أو من يمثلونهم أن يقدموا إلى مكتب الجمارك خلال أربع وعشرين ساعة من وصول السفينة على الأكثر -

١٠٢٠
بدون حساب أيام العطلات الرسمية - قائمة الشحن الخاصة بالبحر
الشحنه عليها الى الجمهورية وفق الشروط المنصوص عليها في المادة
السابقة .

وللجمارك في جميع الأحوال حق الاطلاع على قائمة الشحن الخاصة
وبجميع المستندات المتعلقة بالشحن .

وإذا كانت قائمة الشحن تتعلق بسفن لا تقوم برحلات منتظمة أو
ليس لها وكلاء ملاحه في الجمهورية أو كانت من المراكب الشراعية فيجب
أن يؤثر عليها من السلطات الجمركية في ميناء الشحن .

مادة ٣٣ - على ربان السفن أو من يمثلونهم أن يقدموا خلال
الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة كشوفاً بأسماء ركابها وبجميع المؤن
الخاصة بالسفينة بما في ذلك التبغ والخمر اللازمة للاستهلاك فيها ،
وكذلك الأشياء الموجودة لدى عمال السفينة (الطاقم) والخاصة للخدمة
الجمركية .

وعليهم أن يصفوا ما يزيد من التبغ والخمر عن حاجة السفينة وقت
رسوها في مخزن خاص يختم بخاتم الجمارك .

مادة ٣٤ - لا يجوز خروج السفن من «وانى الجمهورية مشحونة
أو فارغة إلا بترخيص من الجمارك ويشترط لأعطاء هذا الترخيص تقديم
قائمة الشحن أو تعهد وكيل الملاحة بتقديمها خلال ثلاثة أيام من
خروج السفينة .

مادة ٣٥ - لا يجوز أن تذكر في قائمة الشحن عدة طرود مقلدة
ومجموعة بأية طريقة كانت على أنها طرود واحد .

مادة ٣٦ - لا يجوز توزيع أية بضائع من السفن أو الناقلات أو
الزوارق أو شحنها أو نقلها من سفينة الى أخرى إلا بترخيص من
الجمارك .

مادة ٣٧ - يكون ريانة السفن أو من يمثلونهم (١) مسئولين عن النقص في عدد الطرود أو محتوياتها أو في مقدار البضائع المنقرطة (الصب) إلى حين استلام البضاعة في المخازن الجهرية أو في المستودعات أو بمعرفة أصحاب الشأن . وترفع هذه المسؤولية عن النقص في محتويات الطرود إذا كانت قد سلمت بحالة ظاهرية سليمة يرجع معها حدوث النقص قبل الشحن ولا تكون الجهة القائمة على إدارة المخازن أو المستودعات مسئولة عن النقص في هذه الحالة .

وتحدد بقرار من المدير العام للجمارك (٢) نسبة التسامح في البضائع

(١) صدر قرار المحكمة العليا بالتفسير رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ (الجريدة الرسمية في ١٧/٨/١٩٧٢ - العدد ٣٣) ونص على ما يلي :
« ان المقصود بعبارة « ريانة السفن أو من يمثلونهم » الواردة في المادة ٣٧ من قانون الجمارك المشار اليه هم ريانة السفن أو ممثلوهم ويعتبر من هؤلاء وكلاء شركات الملاحة » .

(٢) صدر قرار مدير عام مصلحة الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بتحديد نسبة التسامح في البضائع المنقرطة (الصب) زيادة أو نقصا وكذلك النقص الجزئي في الطرود ، ونص على ما يأتي :

« مادة ١ - لا يجوز أن تتجاوز نسبة الزيادة في البضائع المنقرطة (الصب) ١٠% ولا أن تتجاوز نسبة النقص فيها ٥% ولا تستحق الضرائب والرسوم الجمركية على ما نقص من البضاعة في حدود هذه النسبة كما لا تستحق أية قرامة عن الزيادة والنقص في حدود هاتين النسبتين .
مادة ٢ - وبالنسبة للنقص الجزئي في مشمول الطرود التي تسلم للجمرك بحالة ظاهرية غير سليمة فلا تكون شركة الملاحة مسئولة عن العجز الناشئ عن عوامل طبيعية أو ضعف العبوات أو ما تقتضيه أعمال الشحن أو النقل أو التفريغ من تسرب بعض المشمول وذلك في حدود نسبة مقدارها ٥% من مشمول الطرود ما لم يكن النقص ناشئا عن أسباب أخرى ففي هذه الحالة تكون شركة الملاحة مسئولة عن النقص الحاصل في البضاعة مهما كانت نسبته ولا يستفيد في صده بائ اعفاء جمركي .

وعلى مأمور قسم الرصيف المختص معاينة هذه الطرود »
وبن قضاء محكمة النقص ان مفاد نص المادة ٣٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادتين الأولى والثانية من قرار مدير عام الجمارك

المنقطة زيادة أو نقصا وكذلك النقص الجزئي في البضاعة الناشئ عن عوامل طبيعية أو نتيجة لضعف العلاقات وانسياب محتوياتها .
 مادة ٢٨ - إذا كان مقدار البضائع أو عدد الطرود المفرغة أقل مما هو مبين في قائمة الشحن وجب على ربان السفينة أو من يمثلها إيضاح أسباب النقص . وإذا كانت البضائع أو الطرود الناقصة لم تشحن أصلا

رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع نص على مسئولية شركات الملاحة عن كل نقص في البضائع عن الثابت في قائمة الشحن لشبهة تهريبها إلى داخل البلاد ، وإباح لشركات الملاحة نفى هذه الشبهة بتقديم الدليل المبرر لهذا النقص ، واعتبر تسليم الطرود بحالة ظاهرة سليمة مبررا يرفع المسئولية عن شركة الملاحة لتبريج حدوث النقص قبل الشحن ، ثم منح هذه الشركات نسبة التسامح ففوض المدير العام للجسارك في تحديد مقدارها فحددها هذا الأخير بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بواقع ٥% من البضائع المنقطة أو من مشمول الطرود ، وإذا كان نص المادة ٣٧ المشار إليها ورد مطلقا بشأن نسبة التسامح في البضائع المنقطة وكذلك النقص الجزئي في البضاعة الناشئ عن عوامل طبيعية أو نتيجة لضعف العلاقات وانسياب محتوياتها بما يفاده وجوب احتساب هذه النسبة من مجموع وزن البضاعة سواء وردت منقطة أو في طرود ، حيث جاء هذا النص خاليا مما يدل على أن المشرع قد قصد المغايرة في الحكم بين البضائع المنقطة والبضائع التي ترد في طرود وإنما ورد التمس عاما في استناد نسبة التسامح إلى مجموع البضاعة في الحالين لا إلى كل طرد منها في حالة النقص الجزئي ، وكان التفويض الصادر لتحديد مضلعة الجسارك بمقتضى المادة ٢/٣٧ بتجديد نسبة التسامح في البضائع المنقطة وكذلك النقص الجزئي في البضاعة مقصور على تحديد هذه النسبة دون الترخيص في استنادها إلى البضاعة أو إلى كل طرد منها على حدة حيث تكفل الشارع بهذا الاستناد في ذات النص فإن المنشور رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٦٤ الذي أصدره مدير عام مصلحة الجسارك ونص فيه على أن تفسير القرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ يوجب احتساب نسبة التسامح من مشمول كل طرد على حدة يكون قد خالف القانون وخرج على حدود التفويض مما يتعين معه الاعتقالات عنه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في قضائه ، وانتهى إلى احتساب نسبة التسامح من مشمول الطرود ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون (نقض جنائي ١٥٧٦/١/٢) من موقفتنا الداعية بوجه مقرة ٤٣٠)

أو لم تفرغ أو فرغت في جهة أخرى وجب أن يكون تبرير النقص مؤيداً بمستندات جديده وإذا تعذر تقديم هذه المستندات جاز إعطاء مهلة لا تتجاوز ستة أشهر لتقديمها بشرط أخذ ضمان يكفل حقوق الجوارك .

مادة ٣٩ - يجب أن يقدم عن البضائع المنقولة في الطائرات عوائم شحن موقعة من قادة الطائرات عقب وصول الطائرة أو قبل مغادرتها .
وتسرى على هذه البضائع الأحكام الأخرى الخاصة بالبضائع المنقولة بالسفن .

مادة ٤٠ - تسرى أحكام المواد من ٣٥ إلى ٣٨ على البضائع الواردة بطريق البر ويحدد المدير العام للجوارك الطرق المباشرة لادخال البضائع وأخراجها (١) .

ويجب عرض البضائع الواردة بطريق البر على أقرب مكتب جمركي من الحدود وعلى أصحابها أو مرافقيها أن يلزموا الطريق أو المسلك المؤدي مباشرة إلى هذا المكتب .

ويجب أن تقدم عن هذه البضائع قائمة شحن خاصة لكل وحدة من وحدات النقل وفقاً لما جاء في المادة ٣٧ من هذا القانون .

(١) صدر قرار عدير عام الجمارك رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ بتحديد الطرق المباشرة لادخال وإخراج البضائع ، ونص على ما يأتي :
« تحدد الطرق المباشرة لادخال وإخراج البضائع على الوجه الآتي :

١ - الحدود الجنوبية :
الطريق النيلي بين وادي حلفا والثلال .
٢ - الحدود الشرقية :

(أ) طريق السكة الحديد بين غزة والقنطرة ماراً برفح .
(ب) طريق السيارات المعبدة من رفح ماراً بنقطة الرئيسة إلى الإسماعيلية أو القنطرة .
٣ - الحدود الغربية :

طريق بوابة الجمهورية على الهضبة مع التزام الطريق المرصوف إلى السليم » .

وبالنسبة إلى البضائع الواردة بالنسك الحديدية يوقع القائمه موظف النسك الحديدية المختص في محصه انشحن ومندوبها في اعطاسها ويؤتى عيها من جمرات التصدير او اول مخب جمركى مطبى دخلت منه .

مادة ٤١ - على ربانة السفن او هيئات النقل او من يمثلونهم أن يقدموا إلى الجمارك قوائم انشحن او مخصصاتها المتعلقة بالبضائع التي تبرغ في المناطق الحرة غور تفريغ البضائع .

وعلى الهيئة القائمة على دارة المنطقة الحرة أن تقدم للجمارك خلال ستة وثلاثين ساعة جدولاً خاصاً بكل سفينة أو قطار أو أية وسيلة نقل أخرى يشتمل على أوصاف البضائع المفرغة من حيث العدد والنوع والعلامات والأرقام والمصدر الذي شحنت منه .

مادة ٤٢ - تقبل البضائع الواردة أو الصادرة عن طريق البريد وفقاً للاتفاقات البريدية الدونية وعنى هيئة البريد أن تعرض على السلطات الجمركية في حدود هذه الاتفاقات بطرود والرزم والملفات البريدية التي تستحق عنها الضرائب الجمركية أو تخضع لقيود أو إجراءات خاصة .

الفصل الثاني

البيانات الجمركية

مادة ٤٣ - يجب أن يقدم للجمارك بيان تفصيلي (شهادة إجراءات) عن أية بضاعة قبل البدء في اتمام الإجراءات ولو كانت هذه البضاعة معفاة من الضرائب الجمركية .

ويجب أن يتضمن هذا البيان جميع المعلومات والإيضاحات والعناصر التي تمكن من تطبيق الأنظمة الجمركية واستيفاء الضرائب عند الاقتضاء .

ويحدد بقرار من وزير الخزانة أنموذج هذا البيان والمستندات التي ترفق به (١) .

مادة ٤٤ - يكون تقديم البيان المنصوص عليه في المادة السابقة من أصحاب البضائع أو وكلائهم المقبولين لدى الجمارك أو من المخصصين الجمركيين المرخص لهم . ويعتبر المرفق على البيان مسؤولاً عن صحة ما يرد فيه وذلك مع عدم الاخلال بمسئولية صاحب البضاعة .

مادة ٤٥ - يسجل البيان الجمركي لدى الجمارك برقم مسلسل بعد التحقق من تنفيذ أحكام المادتين السابقتين .

مادة ٤٦ - لا يجوز تعديل الايضاحات الواردة في البيان بعد تقديمه للجمارك الا بعذر مقبول وترخيص كتابي من مدير الجمارك المحلي وقبل تحديد الطرود المعدة للمعاينة .

مادة ٤٧ - لأصحاب البضائع أو ممثليهم أن يطلبوا الاطلاع على بضائهم وفحصها وأخذ عينات منها عند الاقتضاء وذلك تحت اشراف موظفي الجمارك .

مادة ٤٨ - يعتبر حامل اذن التسليم الخاص بالبضاعة نائباً عن صاحبها في تسلمها ولا مسئولية على الجمارك من جراء تسليمها اليه .

(١) صدر قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن العمل ببعض النماذج الجمركية (الوقائع المصرية في ١١/٢٨/ ١٩٨٥ - العدد ٢٧٠) كما صدر قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٧ بشأن العمل بنموذج رقم ١٣ جمارك في اجراءات التخليص على البضائع المصدرة (الوقائع المصرية في ٨/ ١٢/ ١٩٨٧ - العدد ٢٧٨) . وذلك عملاً بأحكام قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ومنها تحديد نموذج البيان الجمركي والمستندات التي ترفق به .

مادة ٤٩ - حد يعتبر مخلصا جبركيا كل شخص طبيعي أو شخصي يقوم بإعداد البيان الجبركي وتوقيعه وتقديمه للجمارك وإتمام الاجراءات بالنسبة الى البضائع لحساب الغير .

ولا يجوز له مزاوله أعمال التخليص الا بعد الحصول على ترخيص من مصلحة الجمارك .

ويحدد وزير الخزانة (١) شروط الترخيص والنظام الخاص بالمخمين والهيئة التأديبية التي تختص بالنظر فيما يرتكبونه من مخالفات والجزاءات التي توقع عليهم .

الفصل الثالث

معايير البضائع وسحبها

دانة ٥٠ - يتولى الجمرک بعد تسجيل البيان معاينة البضاعة والتحقق من نوعها وقيمتها ومنشئها ومن مطابقتها للبيان والمستندات المتعلقة به وللجمرک معاينة جميع الطرود أو بعضها أو عدم معاينتها وفقا للقواعد التي يصدرها المدير العام للجمارك (٢) .

(١) صدر قرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بتكليف هيئة التخليص على البضائع (الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٨/٢٩ - العدد ٦٧ ملحق) ، المعدل بقرار وزير الخزانة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٥ .
(٢) صدر قرار مدير عام الجمارك رقم ٦ لسنة ١٩٦٣ . والمعدل بالقرار الصادر في ١٩٦٤/٨/١١ ونص على ما يأتي :
« ١ - تعين جميع الطرود للتحقق من نوع البضاعة وقيمتها ومنشئها ومن مطابقتها لبيان (شهادات الاجراءات) . والمستندات المتعلقة بها في الحالات الآتية :

- (أ) اذا كانت الطرود بدون علامات أو أرقام .
- (ب) اذا لم تقدم فواتير أصلية مصدق عليها طبقا لما هو وارد بالادة ٢٣ من قانون الجمارك .
- (ج) عند توفر حالة الاشتباه أو عدم مطابقة المعاينة للبيان .

مادة ٥١ - لا يجوز فتح الطرود للمعينة الا بحضور ذوى الشأن ومع ذلك يجوز للجمرك بادن كتابي من الرئيس المولى فتح الطرود عند الاستباه في وجود مواد ممنوعة دون حضور ذوى الشأن بعد مضي اسبوع من وقت اعلامهم ويحرر محضر بذلك من اللجنة التى تشكل لهذا الغرض .
ومع ذلك يجوز بقرار من مدير عام الجمارك في حالة الضرورة المعالجة فتح الطرود دون حضور ذوى الشأن بواسطة اللجنة التى تشكل لهذا الغرض .

مادة ٥٢ - تتم المعينة في الدائرة الجمركية ويسمح في بعض الحالات باجرائها خارج هذه الدائرة بناء على طلب ذوى الشأن وعلى نفقتهم وفقا للتواعد التى يصدرها المدير اعلم للجمارك (١) .

٢ - يجوز لمراقب قسم التفتيش والمطور قسم الركاب أو مساعده كل فيما يخصه بتفتيش عدد الطرود التى تتم معابنتها من الرسالة ونسخ ذلك لا يجوز معينة اقل من طرود واحد من كل عشرة طرود الا باذن خاص من مدير الجمرك المولى .

٣ - لمدير الجمرك المولى ان يعفى البضائع الموضحة فيما يلى أو بعضها من المعينة في الحالات الآتية .

(أ) البضائع الواردة لوزارات ومصالح الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة .

(ب) البضائع الواردة للشركات أو الهيئات التى تساهم فيها الحكومة .

(ج) الحالات التى يرى فيها المدير المولى بناء على مبررات قوية يقتنع بها عدم الحاجة الى اجراء المعينة على ان يتم ذلك تحت مسئولية « .

(١) عدد قرار مدير عام الجمارك المؤرخ ١٩٦٣/١١/٣٠ ونص على ما ياتى :

« لا يسمح باجراء معينة البضائع المستوردة خارج الدائرة الجمركية الا فيما يرد منها تحت نظام المشروعات للجهات الحكومية أو المؤسسات

مادة ٥٣ - لنجمرك فى جميع الأحوال إعادة معاينة البضاعة ما دامت تحت رقابته .

مادة ٥٤ - لنجمرك الحق فى تحليل بعض المواد للتحقق من نوعها أو مصفاتها أو مطابقتها للأنظمة الصحية والزراعية وغيرها ، ويجوز أن يتم التحليل بناء على طلب ذوى الشأن وعلى نفقتهم .

ولذوى الشأن أن يعترضوا على نتيجة التحليل الذى تم بناء على طلب الجمرك وأن يطالبوا بإعادته على نفقتهم .

وتحدد القواعد المنظمة لهذه الإجراءات بقرار من وزير الخزانة (١) .

العامّة أو ما يرد برسم أحد المعارض على أن تنقل البضائع والمعروضات الى الأماكن المخصصة للمعاينة تحت الرقابة الجمركية .

كما لا يسمح بإجرائها بالنسبة للبضائع المصدرة الا قيصاً يختص بالبضائع التى تصدرها المؤسسات العامة والشركات التابعة لها أو المعارض الصادر بإقامتها قرار من وزارة الاقتصاد (الهيئة العامة لشئون المعارض بالاسواق الدولية) على أن تتم المعاينة فى أماكن التصنيع والتعبئة أو العرض حسب الحالة وأن تنقل للدائرة الجمركية بعد حزمها بالملك وختمها بالريصاص أو تحت الملاحظة الجمركية .

ويجوز تطبيق هذا النظام على شركات القطاع العام أو الخاص بعد العرض عليها .

وفى جميع الأحوال لا تتم المعاينة الا بناء على طلب هذه الجهات وعلى نفقتها » .

(١) صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ بالقواعد المنظمة لتحليل العينات (الوقائع المصرية فى ١٩٦٣/٨/٢٩ - العدد ٦٧ ملحق) ونص على ما يأتى :

» مادة ١ - يقوم بتحليل البضائع الخاضعة للمعاينة العامل الكيماوية الحكومية المختصة .

مادة ٢ - يتبع فى اجراء التحليل ما يلى :

(أ) تؤخذ العينات المراد تحليلها بمعرفة موظف الجمرك المختص ويحضر ذى الشأن ويوقعان عليها .

(م ٣٧ - موسوعة مصر ج ١٣)

مادة ٥٥ - تتولى الجمارك اتلاف المواد التي يثبت التحليل أنها مضرّة وذلك على نفقة أصحابها وبحضورهم مالم يقوموا بإعادة تصديرها خلال مهلة تحددها الجمارك .

ويتم اتلاف تلك المواد في حضور ذوى الشأن في الميعاد الذى تحدده لهم الجمارك . فإذا تخلّفوا عن الحضور ، يتم الاتلاف دون حضورهم ، ويحصر محضر بذلك .

مادة ٥٦ - يجوز عند اعلان حالة الطوارئ اتخاذ تدابير لسحب البضائع لتساء ضمانات وشروط خاصة تحدّد بقرار من وزير الخزانة (١) .

(ب) تؤخذ ثلاث عينات من الصنف المراد تحليله في حالة الترخيص في سحب البضاعة خارج الدائرة الجمركية قبل ظهور نتائج التحليل للرجوع إليها عند الحاجة .
(ج) ترسل العينات الى المعمل الكيماوى بموجب ارقام مسلسلة .
مادة ٣ - على الجمرك المختص اخطار ذوى الشأن بنتيجة التحليل اذا جاءت مغايرة لما ورد في البيان الجمركى بمجرد ورود النتيجة وذلك بخطاب موصى عليه .

مادة ٤ - لذوى الشأن أن يعترضوا على نتيجة التحليل خلال اسبوع على الأكثر من تاريخ اخطارهم بنتيجة التحليل وذلك بخطاب موصى عليه يتضمن اسباب اعتراضهم مشفوعة بالتقارير التى حصلوا عليها من تحاليل أجريت في معامل أخرى بمعرفتهم ويعاد التحليل في هذه الحالة على نفقتهم في المعامل المنصوص عليها في المادة ١ وتعتبر نتيجة التحليل الثانى نهائية .

مادة ٥ - يحدد المعمل الكيماوى نفقات التحليل لكل عملية .
مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى المدير العام للجمارك تنفيذه « .
هذا وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ومنها وضع القواعد المنظمة لتحليل العينات .

(١) صدر قرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن ضمانات وشروط سحب البضائع عند اعلان حالة الطوارئ (الوقائع

المصرية في ١٩٦٣/٨/٢٩ - العدد ٦٧ ملحق) والمعدل بقرار وزير الخزانة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ١٩٦٨/١٠/٥ - (العدد ٢٢٧) ونص على ما يأتي :

مادة ١ - « يجوز مصلحة الجسارك عند إعلان حالة الطوارئ السماح لذوى الشأن بسحب بضائعهم سواء الموجود منها بالأرصدة أو المخازن الجمركية أو المستودعات وذلك تحت نظام الإفراج المؤقت وبدون معاينة ما دامت مستوفاة لشروط الاستيراد والنقد المقررة وكانت الفواتير المقدمة عنها أصلية وتكفى بياناتها لتطبيق الضريبة الجمركية وتحديد الضريبة مقابل قيام ذوى الشأن بتقديم خطابات ضمان مصرفية أو تعهد من المؤسسات العامة المختصة ودور الصحف الملوكه للاتحاد الاشتراكي العربى بإدارة الضرائب والرسوم المطبقة أو سندات اذنية قابلة للتحويل بقيمة الضرائب والرسوم المستحقة »

مادة ٢ - إذا كانت شروط الاستيراد والنقد غير متوافرة أو كانت مستندات سحب الرسائل من الدائرة الجمركية غير كافية طوّل ذوى الشأن بقيمة هذه الرسائل علاوة على الضرائب والرسوم ويجوز قبول هذه القيمة منهم على الوجه المبين في المادة السابقة .

مادة ٣ - يجوز الإفراج على النحو المبين في المادتين السابقتين عن البضائع المحجوزة بسبب انتظار ورود نتيجة تطلّع عنها أو استيفاء اجراءات خاصة وذلك بعد أخذ تعهد على المستورد بعدم التصرف في هذه الرسائل إلا بعد التصريح له بذلك .

مادة ٤ - للمدير العام للجسارك أن يأمر بنقل البضائع التي لم يتقدم أصحابها لسحبها على نفقتهم وتعتبر الخطقة المنقولة إليها دائرة جمركية .

مادة ٥ - على المدير العام للجسارك تنفيذ هذه التدابير المنصوص عليها في المواد السابقة عند إعلان حالة الطوارئ ولخاطر وزارة الخزانة .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويجعل به من تاريخ نشره .

كما صدر قرار مدير عام الجسارك رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٧ بالاجراءات الواجب اتباعها في حالة الطوارئ .
هذا وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجسارك في بعض الاجتماعات ومنها تحديد الضمانات وشروط سحب البضائع في حالة الطوارئ .

الفصل الرابع

التحكيم

مادة ٥٧ - إذا قام نزاع بين الجمارك وصاحب البضاعة حول نوعها و منشأها أو قيمتها أثبت هذا النزاع في محضر يحال الى حكمين يعين الجمرک أحدهما ويعين الآخر صاحب البضاعة أو من يمثله .

وإذا امتنع ذو الشأن تعيين الحكم الذى يختاره خلال ثمانية أيام من تاريخ المحضر لعين رأى التجمارك نهائيا .

وفي حالة اتفاق الحكمين يكون قرارهما نهائيا فإذا اختلفا رفع النزاع الى لجنة مؤلفة من مفوض دائم يعينه وزير الخزانة ومن عضوين أحدهما يمثل الجمارك يختاره المدير العام للجمارك والآخر يمثل غرفة التجارة يختاره رئيس الغرفة وتصدر اللجنة قرارها بعد أن تستمع الى الحكمين ومن ترى الاستعانة به من الفنيين .

ويكون القرار الصادر من اللجنة واجب التنفيذ ويشتمل على بيان بمن يتحمل نفقات التحكيم .

ويحدد وزير الخزانة عدد اللجان ومراكزها ودوائر اختصاصها والاحكامات التى تتبع أمامها والمكافآت التى تصرف لأعضائها ونفقات التحكيم (١) .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٥ بشأن نظام التحكيم فى المنازعات بين أصحاب البضائع ومصلحة الجمارك .
كما صدر قرار وزير المالية رقم ١٢ لسنة ١٩٨٦ بشأن تشكيل لجان التحكيم العالية ومراكزها ودوائر اختصاصها .
وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك فى بعض الاختصاصات ومنها تعيين المفوض الدائم وتحديد عدد اللجان ومراكزها ودوائر اختصاصها والاحكامات ونفقات التحكيم .

مادة ٥٨ - لا يجوز التحكيم المشار اليه في المادة السابقة إلا بالنسبة
للى البضائع التى لا تزال تحت رقابة الجمارك .

السبب الرابع تنظيم الجمركية الخاصة

الفصل الأول أحكام عامة

مادة ٥٩ - يجوز ادخال البضائع أو نقلها من مكان الى آخر في
أراضى الجمهورية أو غيرها سواء في البر أو البحر أو الجو مع تعليق أداء
الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة عليها طبقا
للشروط والأوضاع والمدة التى يحددها وزير الخزانة (١) .

(١) صدر قرار وزير الخزانة رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بالشروط والأوضاع
والمدة الخاصة بادخال البضائع للجمهورية العربية المتحدة أو نقلها مع
تعليق أداء الضرائب عنها (الوقائع المصرية في ١٩٦٣/١٢/٢٣ - العدد
١٠٠) والمعدل بقرار وزير المالية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٤ - (الوقائع المصرية
في ١٩٧٤/١/٤ - العدد ٢٠٦) ونص على ما يأتى :

« مادة ١ - يجوز ادخال البضائع أراضى الجمهورية أو نقلها من
مكان الى آخر مع تعليق أداء الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب
والرسوم المقررة عليها وذلك في الأحوال المنصوص عليها في الباب الرابع
من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه والقرارات المنفذة له وذلك
مقابل تقديم تأمين نقدى أو ضمان مصرفى أو ضمان من إحدى المؤسسات
العامة أو تعهد من إحدى وزارات أو مصالح الحكومة أو الهيئات أو
المؤسسات العامة .

كما يجوز نقل الامتعة الشخصية والسيارات الخاصة بالمواطنين من
فروع الجمارك المختلفة الى جمارك القاهرة لاتمام الاجراءات المقررة على
ان يتم بمعرفة إحدى شركات القطاع العام مع تعليق أداء الضرائب الجمركية
وغیرها من الضرائب والرسوم المقررة عليها مقابل تعهد هذه الشركات
وفقا للشروط والقواعد التنظيمية التى يصدرها مدير عام الجمارك .

مادة ٦٠ - تخضع البضائع المنصوص عليها في المادة السابقة للضريبة النافذة في تاريخ أداء الضرائب والرسوم المقررة عليها بصفة أمينة أو في تاريخ تسجيل التعهدات وذلك في حالة عدم مراعاة المدد المشار إليها في تلك المادة .

مادة ٦١ - يجوز نقل البضائع الوطنية والأجنبية التي أدت عنها الضرائب من ميناء إلى آخر في الجمهورية دون أن تمر على موانئ أجنبية وفق الشروط التي تحددها الجمارك (١) .

مادة ٦٢ - البضائع الأجنبية التي لم تؤد عنها الضرائب الجمركية

كما يجوز لجمارك البوراء الموافقة على إرسال سيارات الركوب ترانزيت إلى جمارك القاهرة وكذا سيارات العابرين وأمبجعتهم إلى قروع الجمارك الأخرى اكتفاء بتقديم ضمان أو تعهد شخصي يقبله المدير العام المختص طبقاً لما يقتضيه من مبررات ووفقاً للشروط والقواعد التنظيمية التي يصدرها مدير عام الجمارك .

مادة ٢ - يضمن التأمين النقدي أو الضمانات أو التعهدات المنصوص عليها في المادة السابقة أداء الضرائب الجمركية وضريبة الانتاج أو الاستهلاك وغيرها من الضرائب والرسوم ويجوز أن يضمن فضلاً عن ذلك قيمة البضاعة طبقاً لما يقرره مدير عام الجمارك .

مادة ٣ - مع عدم الإخلال بالمواعيد والمدد المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه والقرارات المنفذة له لا يجوز تعليق أداء الضرائب والرسوم المستحقة مدة تجاوز ستة أشهر من تاريخ دخول البضائع أو نقلها وللمدير العام للجمارك التجاوز عن هذه المدة في أحوال الضرورة .

مادة ٤ - على المدير العام لمصلحة الجمارك تنفيذ هذا القرار .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) صدر قرار مدير عام الجمارك رقم ٨ لسنة ١٩٦٣ بالشروط الواجبة في حالة نقل البضائع الوطنية أو الأجنبية التي أدت عنها الضرائب والرسوم الجمركية من مرفأ إلى آخر في الجمهورية دون أن تمر على موانئ أجنبية .

والتي لا تخضع لأحد الأنظمة الخاصة الواردة في هذا القانون يجوز
إعادتها للخارج أو نقلها من ميناء إلى آخر في الجمهورية بشرط تقديم
الضمانات واتباع الإجراءات التي يحددها المدير العام للجمارك (١) .

الفصل الثاني

البضائع العابرة (ترانزيت)

مادة ٦٢ - يجوز نقل البضائع الأجنبية المنشأ وفق نظام البضائع
العابرة (الترانزيت) دون أن تأخذ طريق البحر سواء أدخلت هذه البضائع
الحدود لتخرج مباشرة من حدود غيرها أم كانت مرسلة من أحد فروع
الجمارك إلى فرع آخر .

مادة ٦٤ - لا يسمح باتخاذ الإجراءات المتعلقة بالبضائع العابرة
(الترانزيت) إلا في فروع الجمارك المخصصة لذلك ويعد أي دأع قيمة
الضرائب الجمركية والرسوم الأخرى المقررة على البضائع بمصفة أمنية
أو بعد تقديم تمهيدات مضمونة بإيصال البضائع إلى وجهتها في المدة
المخصصة .

مادة ٦٥ - لا تخضع البضائع العابرة لتفتيد والنزع إلا إذا نص على
خلاف ذلك في القرارات الصادرة في هذا الصدد .

مادة ٦٦ - يثبت وصول البضاعة إلى وجهتها في البلاد الأجنبية
بتقديم شهادة من جمارك هذه البلاد باستلامها والجمارك الحق في الاعفاء

(١) صدر قرار مدير عام الجمارك رقم ٩ لسنة ١٩٦٣ بالاجراءات
الواجبة الاتباع عند إعادة تصدير البضائع الأجنبية التي ترد عنها
الضرائب الجمركية أو عند نقلها من ميناء إلى آخر في الجمهورية .

من تقديم تلك الشهادة أو قبول أى دليل آخر (١) .

مادة ٦٧ - يتم نقل البضائع وفق نظم العبور على جميع الطرقات وكافة الوسائل تحت مسؤولية موقع الترانزيت .

مادة ٦٨ - تسرى على البضائع المشار إليها في المادة السابقة الأحكام الخاصة بالبيان الجهرى والمعاينة المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٦٩ - تختم البضائع العابرة أو وسيلة نقلها أو كليهما بالكيفية التى تحددها مصلحة الجمارك ويكون موقع التعمد مسؤولا عن تلف الاختتام أو البعث بالبضاعة .

الفصل الثالث

المستودعات

مادة ٧٠ - يقصد بالمستودعات المخازن التى تقبل فيها البضائع الواردة دون دفع الضرائب عنها المدخلة تحت هذا القانون وتلتصق هذه المستودعات التى نوعين: مستودع عام وهو الذى تفرق فيه البضائع لحساب الغير ومستودع خاص وهو الذى يخزن فيه صاحب المستودع وأردائه المرخص له بتجزئتها فيه .

(١) صدر قرار مدير عام الجمارك رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣ ونص على ما يأتى :

« مادة ١ - لا تطلب شهادات جمركية من موانئ الوصول عن البضائع العابرة ويجوز المطالبة بتقديم أقرار من وكلاء الباخرة فى موانئ الوصول فيما عدا رسائل الزيوت الخام البترولية ومشتقاتها فيتين تقديم شهادة جمركية تثبت تفريغها فى ميناء الوصول برسم الاستهلاك المحلى أو الصبغة .

مادة ٢ - ينفذ هذا القرار من تاريخ صدوره .

تحريرا فى ١٩٦٣/٧/٢٢ .

١ - المستودع العام

مادة ٧١ - (١) يرخص بلام بنظام المستودع العام بقرار من وزير الخزانة بناء على اقتراح مصلحة الجمارك .

ويحدد بقرار من وزير الخزانة رسوم التخزين والتفقات الأخرى والجملة الواجب أدائها لمصلحة الجمارك والضمانات الواجب تقديمها وغير ذلك من الأحكام المتعلقة بالمستودع (٢) .

ويحدد بقرار من وزير الخزانة بالاتفاق مع الوزير المختص الشروط والأوضاع الخاصة بمواصفات المستودع وإدارته (٣) .

(١) صدر قرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٣ باستمرار قيام المستودعات العامة والمستودعات الخاصة والمناطق الحرة السابقة الترخيص بها (الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٨/٢٩ - العدد ٦٧ ملحق) ونص على ما يأتي :

« مادة ١٢ - تبقى قائمة المستودعات العامة والخاصة والمناطق الحرة التي سبق الترخيص بها قبل نفاذ القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه وفقا للشروط الخاصة بكل منها . »

مادة ٢ - تظل قائمة الضمانات المقدمة عن المستودعات العامة والخاصة المنصوص عليها في المادة السابقة والجمالات المفروضة عليها ، كما تظل قائمة الضمانات المقدمة عن المناطق الحرة المنصوص عليها في المادة المذكورة ، وتخضع فيما عدا ذلك لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه والقرارات الوزارية المنفذة له . »

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحل به من تاريخ نشره . »

وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٨٣ بتفويض رؤساء القطاعات الجمركية بمصلحة الجمارك في الترخيص بالقائمة المستودع العام وتحديد الشروط والأوضاع الخاصة بالمستودع وتحديد الجملة .

(٢) صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بغض الاختصاصات ومنها الترخيص بالقائمة المستودع العام وتحديد الشروط والأوضاع الخاصة بالمستودع وتحديد الجملة .

(٣) صدر قرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٣ بالشروط العامة للمستودعات (الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٨/٢٩ - العدد ٦٧ ملحق) .

مادة ٧٢ - تحدد مدة بقاء البضائع في المستودع العام بستة أشهر يجوز مدتها ثلاثة أشهر عند الاقتضاء بناء على طلب خاص يوافق عليه مدير عام الجمارك .

ويجوز في أحوال الضرورة خفض المدة بقرار من وزير الخزانة أو إطلاعها (١) .

مادة ٧٣ - لا يسمح في المستودع العام بتخزين البضائع الممنوعة والمتفجرات والمواد السببية بها والمواد القابلة للاشتعال والبضائع التي تظهر فيها علامات الفساد وتلك التي يعرض وجودها في المستودع الأخطار أو قد تضر بجودة المنتجات الأخرى والبضائع التي يتطلب حفظها إنشاءات خاصة والبضائع المنقرطة ما لم يكن المستودع مخصصاً لذلك .

مادة ٧٤ - لا تقبل البضائع في المستودع العام إذا لم تكن مصحوبة ببيان ايداع ويقدم هذا البيان ويتم معاينة البضائع وفندق الشروط التي تحددها مصلحة الجمارك (٢) .

مادة ٧٥ - للجمارك الحق في الرقابة على المستودعات الخاصة (٣) التي تديرها الهيئات الأخرى وتبقى الهيئة المستقلة للمستودع مسئولة عن البضائع المودعة فيه وفقاً لأحكام القوانين النافذة .

(١) صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٩ بخفض مدة بقاء البضائع في المستودعات بجمرك مطار القاهرة الدولي إلى ثلاثة أشهر . كما صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ومنها خفض أو إطالة مدة بقاء البضائع في المستودع العام أو الخاص في أحوال الضرورة .

(٢) صدر قرار مدير عام الجمارك رقم ١١ لسنة ١٩٦٣ بالشروط الواجبة في بيان ايداع البضائع في المستودع العام وكيفية المعاينة على هذه البضائع .

(٣) صدر قرار مدير عام مصلحة الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن القواعد الجمركية للرقابة على المستودعات .

مادة ٧٦ - تحل الهيئة المستقلة للمستودع العام أمام الجسارك محل أصحاب الضائع المودعة لديها في جميع التزاماتهم الناشئة عن ايداع هذه البضائع .

مادة ٧٧ - تباع البضائع المودعة في المستودع العام وفقا للاحكام المنصوص عليها في الباب التاسع اذا لم يتم أصحاب الشأن باعادتها الى الخارج أو بدفع الضريبة الجبرية المقررة عليها خلال مهلة الايداع ويتم هذا البيع بعد شهر من تاريخ انذار الهيئة المستقلة .

مادة ٧٨ - للجسارك أن ترخص في اجراء العمليات الآتية في المستودع العام تحت رقابتها :

(أ) مزج المنتجات الأجنبية بأخرى أجنبية أو محلية بقصد اعادة التصدير فقط ويشترط في هذه الحالة وضع علامات خاصة على العبوات وتخصيص مكان مستقل لها .

(ب) نزع الأغلفة والنقل من وعاء الى آخر وجمع الطرود أو تجزئتها واجراء جميع الأعمال التي يراد منها صيانة المنتجات أو تحسين مظهرها أو تسهيل تصريفها .

مادة ٧٩ - تقدر الضرائب الجمركية على البضائع التي سبق تخزينها في المستودع العام على أساس وزنها وعددها عند التخزين وتكون الهيئة المستقلة للمستودع مسؤولة عن الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة عن كل نقص أو ضياع أو تغير في هذه البضائع فضلا عن انغمات التي تفرضها الجسارك ولا تستحق هذه الضرائب والرسوم اذا كان النقص أو الضياع أو التغير نتيجة لأسباب طبيعية أو كان ناتجا عن قوة قاهرة أو حادث جبري .

مادة ٨٠ - يجوز نقل البضائع من مستودع عام الى مستودع عام آخر أو الى أحد فروع الجمارك بموجب شهادات مضمونة • وعلى موقعي هذا التعهدات أن يقدموا شهادة ادخاله الى المستودع العام أو الى مخازن الجمرک لخزنها أو سحبها للاستهلاك أو وضعها تحت أى نظام جمركى آخر •

٢ - المستودع الخاص

مادة ٨١ - يجوز الترخيص فى اقامة مستودعات خاصة فى الأماكن التى توجد بها مخزون للجمارك اذا دعت الى ذلك ضرورة اقتصادية وتتمشى أعمال المستودع الخاص عند إلغاء الفرع الجمركى وذلك خلال ثلاثة أشهر على الأكثر •

مادة ٨٢ - يصدر الترخيص فى اقامة المستودع الخاص بقرار من وزير الخزانة بناء على اقتراح من المدير العام للجمارك ويحدد القرار مكان المستودع والمقابل الواجب أدائه سنوياً والضمانات الواجب تقديمها والأحكام الأخرى (١) •

كما تحدد بقرار من وزير الخزانة بالاتفاق مع الوزير المختص الشروط والأوضاع الخاصة بمواصفات المستودع وإدارته •

مادة ٨٣ - يجب تقديم البضائع المودعة عند كل طلب من الجمرک ولا يصح التجاوز عن أى نقص يحدث لأى سبب إلا ما كان ناشئاً عن أسباب طبيعية كالتيبخر والجفاف والتسرب أو نحو ذلك •

مادة ٨٤ - لا يسمح بإيداع البضائع الممنوع استيرادها فى المستودعات الخاصة إلا بأذن خاص من المدير العام للجمارك •

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك فى بعض الاختصاصات ومنها الترخيص باقامة المستودع الخاص وتحديد المقابل والضمانات والأحكام الأخرى •

مادة ٨٥ - تطبق أحكام المواد ٧٢، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٨٠ على المستودعات الخاصة .

الفصل الرابع المناطق الحرة

مادة ٨٦ - يجوز بقرار من وزير الخزانة إنشاء مناطق حرة في موانئ، وميلاد الجمهورية ويجب أن يتضمن ذلك القرار بياناً بموقع المنطقة وحدودها (١) .

(١) صدرت عدة قرارات وزارية بإنشاء مناطق حرة منها قرار وزير الخزانة رقم ٣١ لسنة ١٩٦٥ بتعديل المنطقة الحرة ببيروتوفيق (الوقائع المصرية في ١٩/٤/١٩٦٥ العدد ٢٩) وقرار وزير الخزانة رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء منطقة حرة خاصة بالاسكندرية (الوقائع المصرية في ٩/٩/١٩٦٥ - العدد ٧٠) وقرار وزير الخزانة رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن تحديد المنطقة الحرة بميناء القاهرة الجوى (الوقائع المصرية في ١١/٨/١٩٦٦ - العدد ٦١) المعدل بالقرارين الوزاريين رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١٦/٥/١٩٦٧ - العدد ٧٥) ورقم ٧٢ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١/٧/١٩٦٧ - العدد ١١٢) وقرار وزير الخزانة رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٦ بشأن إنشاء وتحديد السوق الحرة بمنطقة الركاب البحرية بميناء الاسكندرية (الوقائع المصرية في ١٩/١٢/١٩٦٦ - العدد ٩٨) المعدل بالقرارات الوزارية رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١٦/٥/١٩٦٧ - العدد ٧٥) ورقم ٣٦١ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية في ٢/٨/١٩٧٣ - العدد ١٧٣) ورقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٩ (الوقائع المصرية في ٢٢/١٠/١٩٧٩ - العدد ٢٤٣) وقرار وزير الخزانة رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن إنشاء وتحديد منطقة حرة خاصة بالشقة رقم ٣٥ بالعمارة رقم ٩٥ بشارع الجمهورية بالقاهرة (الوقائع المصرية في ٢٤/٦/١٩٦٧ - العدد ٩٠٦) وقرار وزير الخزانة رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن إنشاء وتحديد منطقة حرة خاصة بمحلات نوبيليس (الوقائع المصرية في ٤/١٢/١٩٦٧ - العدد ٢٤٦) وقرار وزير الخزانة رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية

(أ) تخزين البضائع العابرة. وكذا البضائع الوطنية والبضائع الأجنبية الخالصة الضريبة المعدة لتصدير إلى الخارج وذلك مع عدم الإخلال بالقوانين واللوائح المعمول بها في شأن البضائع والسلع والمواد المنزوعة استيرادها أو تدوّلها داخل الجمهورية أو تصديرها منها أو التي تخضع لنظم خاصة .»

(ب) إجراء عمليات الفرز والتنظيف والخلط والمزج - ولو ببضائع محلية وإعادة التعبئة وما شابهها من عمليات تغيير حالة البضائع المودعة بالمناطق الحرة بحسب مقتضيات حركة التجارة وتمهيتها بالشكل الذي تتطلبه الأسواق .»

(ج) إجراء العمليات الصناعية اللازمة لتركيب وتجهيز السيارات واللوريريات والتجارات والطائرات وبناء السفن وإصلاحها وذلك كله إذا ما استوردت أجزاؤها الأصلية من الخارج مع جواز استكمالها ببعض المواد أو الأجزاء من داخل الجمهورية .»

(د) إجراء صناعة أو عمليات أخرى تحتاج إلى مزايا المناطق الحرة للأفادة من مركز البلاد الجغرافي ولا يخشى من منافستها للصناعات الوطنية، وتعين هذه الصناعات والعمليات بقرار من وزير الخزنة. بعد أخذ رأى وزارتي الصناعة والاقتصاد (١) .»

(١) صدر قرار وزير الخزنة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن الصناعات والعمليات التي تجرى في المناطق الحرة (الوقائع المصرية في ١١/٥/١٩٦٤ - العدد ٣٧) ونص على ما يأتي :

» مادة ١ - يجوز إجراء الصناعات والعمليات الموضحة فيما بعد داخل المنطقة الحرة دون الإخلال بأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في نطاق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجمهورية العربية المتحدة .»

١ - صناعة المواد والمنتجات الغذائية .»

٢ - صناعة الغزل والنسيج .»

مادة ٨٩ - مع مراعاة الأحكام التي تقررها القوانين أو اللوائح في شأن منع استيراد أو تداول بعض البضائع أو المواد لا تخضع البضائع الأجنبية التي تتمتع بالحررة إلى المناطق الحرة لإجراءات الجمركية البشائية الخاصة بالواردات ولا للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وذلك فيما عدا ما هو منصوص عليه في هذا القانون - كما تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم جميع الأدوات والمهمات والآلات المستوردة لأعمال المنشآت المرخص بها في هذه المناطق .

وتحصل ضريبة المصارف وغيرها من الضرائب والرسوم على البضائع والمواد المحلية لدى دخولها المنطقة الحرة وذلك بعد استيفاء كافة الإجراءات الخاصة بالتصدير .

مادة ٩٠ - تؤدي الضرائب والرسوم على البضائع التي تستجيب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلي كما لو كانت مستوردة من الخارج وطبقا لملائتها بعد انتصنيع أو اشتتبت على مواد أولية محلية .

٣ - الصناعات الكيماوية بما فيها صناعة الزيوت والادوية والزجاج والجلود والورق والمطاط .

٤ - صناعة الأخشاب والفلين والمواد البشائية والحزارية والمواد العازلة .

٥ - الصناعات المعدنية الأساسية بما فيها استخلاص المعادن المختلفة من الخام وتنقيتها وتحويلها إلى سبائك مختلفة وتشكيلها بالسبك أو السحب أو الدرفلة أو بالطرق .

٦ - صناعة الماكينات ووسائل النقل .

٧ - صناعة المنتجات المعدنية .

٨ - الصناعات الكهربائية بما فيها صناعة المعدات والادوات والاجهزة والآلات الكهربائية .

مادة ٩٢ - على المدير العام لمصلحة الجمارك تنفيذ هذا القرار .

مادة ٩٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره .

مادة ٩١ - لا تخضع البضائع التي تدخل المنطقة الحرة لأي قيد من حيث مدة بقائها فيها كما لا تخضع الواردات إلى المنطقة الحرة والصادرات منها لأي قيد من قيود الإيتيراد والتصدير فيما عدا القيود المتعلقة بالرقابة على النقد .

مادة ٩٢ - يصدر قرار من وزير الخزانة بالنظام الخاص بإدخال البضائع في المناطق الحرة وإخراجها منها (١) ويقيدها وينحصر المستندات

(١) صدر قرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٣ بالنظام الخاص بإدخال البضائع في المناطق البحرية وإخراجها منها (الوقائع المصرية في ٢٣/١٢/١٩٦٣ العدد ١٠٠) ونص على ما يأتي :

« مادة ١ - تحديد أنظمة نقل البضائع الأجنبية والوطنية في المناطق الحرة وإخراجها منها وقيدتها وفحص مستنداتها وكذا نظام رقابة هذه المناطق وحرارتها وفقا لما يلي :

أولا - البضائع الأجنبية :

١ - تقديم مستندات الشحن التي الجمرك للترخيص بتفريغ البضائع في المنطقة الحرة بعد إجراء المراجعة الجمركية .

٢ - تقصم للجمرك أدوات التخزين عن البضائع التي يتم تخزينها لمطابقتها على مستندات الشحن .

٣ - يكون الوكلاء الملاحيون مسؤولين عن كل نقص في البضائع التي يثبت عدم تفريغها في الميناء أو في الموانئ التي مرت عليها بالبحر طبقا لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

٤ - يقوم بحراسة المخازن والبضائع في المناطق الحرة - فضلا عن رقابة الجمرك وحرس الجمارك - خبراء خصوصيون من قبل الوكالات الملاحية أو أصحاب البضائع والمخازن .

٥ - يجب أن تكون سجلات القيد بالمخازن والورش مستمدة من مصلحة الجمرك ومروقمة بإرقام مسلسلة وشاملة لجميع بيانات البضائع والموجه النهائية لها .

٦ - تقصم للجمرك طلبات اخراج البضائع من المناطق الحرة - لتموين السفن أو لاعادة الشحن - لمراجعتها والترخيص بإخراج البضائع مع مراعاة القواعد المنظمة للنقد .

ثانيا : البضائع المحلية :

والمراجعة. كما تتولى وضع النظام الخاص برقابة هذه المناطق وحراستها وتحصيل الضرائب والرسوم المستحقة .

وإصلحة الجمارك أن تقوم بتفتيش أى جزء من المنطقة الحرة أو بإجراء التحقيقات كلما بدا لها ذلك .

مادة ٩٣ - لمصلحة الجمارك أن تخصص لكل منطقة حرة العدد اللازم من الموظفين والعمال لأعمال المراقبة وغيرها من الأعمال التي يتطلبها القيام على شؤون المنطقة .

مادة ٩٤ - لا يجوز استهلاك البضائع الأجنبية للاستعمال الشخصي في المناطق الحرة قبل أداء الضرائب والرسوم المستحقة .

١ - ترخيص الجمارك بإدخال الخامات المحلية والعدد والآلات اللازمة لإصلاح أو إنشاء العائمات الى الورش المقامة بالمناطق الحرة .
٢ - الحاصلات الزراعية والمنتجات المحلية المرخص بتصديرها يسمح بإدخالها الى مخازن المناطق الحرة بغرض تصديرها أو تموين السفن بها .
٣ - مع مراعاة القواعد المنظمة للتصدير والنقد يسمح بإدخال الحاصلات الوطنية والأسماك وما إليها الى مخازن المنطقة بغرض تصنيعها أو تجميدها ثم يسمح بتصديرها أو بتموين السفن منها ، كما يسمح بالافراج عنها للاستهلاك المحلي .

٤ - تقدم الى الجمارك طلبات إدخال الاصناف السابق ذكرها في المنطقة الحرة أو طلبات اخراجها منها وتحت الرقابة الجمركية .
وتراجع الجمارك الاصناف السابق ذكرها المطلوب إدخالها الى المنطقة الحرة وتأخذ البيانات اللازمة للتحقق منها عند طلب افراج أى صنف منها .
مادة ٢ - لموظفى الجمارك مراجعة القيود والسجلات للتحقق من صحتها وانتظامها والرقابة على وصول الكميات التي يتم إدخالها المصانع والورش المقامة في المناطق الحرة والتحقق من مطابقة أذونات التخزين المثبتة في تاريخ عمليات التصنيع على الكميات السابق إدخالها - ومراجعة الكميات التي تستهلك في التصنيع أو في إصلاح السفن .

مادة ٣ - على مدير عام مصلحة الجمارك تنفيذ هذا القرار .
مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

مادة ٩٥ - لا يجوز السكس في المناطق الحرة الا بترخيص خاص من المدير العام للجمارك .

مادة ٩٦ - استثناء من أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل (١) تعفى المنشآت التجارية والصناعية في المناطق الحرة من الضرائب الآتية :

١ - الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على صافي أرباح هذه المنشآت الناتجة من مبيعاتها خارج الجمهورية ويحدد نصيب هذه المبيعات في المصروفات المشتركة بنسبة قيمة المبيعات المصدرة إلى الخارج إلى قيمة المبيعات الكلية من الجمهورية .

٢ - الضريبة على القيم المنقولة المنصوص عليها في الفقرتين (أولا) ، (ثانيا) من المادة (١) وفي المادة (١١) من قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر المستحقة على من يعادل لأرباح المعافاة طبقا للبند السابق .

ويشترط للتمتع بهذه الإعفاءات أن يكون لدى المنشأة حسابات منتظمة تعتمد ما مصلحة الضرائب موضحا بها قيمة المبيعات التي خارج الجمهورية وقيمة المبيعات داخلها والأرباح الصافية لكل من هذه المبيعات .
ويحدد وزير الخزنة مدة انتفاع كل منشأة بهذه الإعفاءات .

مادة ٩٧ - فيما عدا الأحكام المنصوص عليها في المواد السابقة تسرى على المناطق الحرة جميع القوانين واللوائح الخافذة في الجمهورية وبوجه خاص ما يتعلق منها بمنع التهريب والغش والأمن والأداب والصحة العامة .

(١) القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الفى بالمادة الثانية من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الدخل (الجريدة الرسمية في ١٠/٩/١٩٨١ - العدد ٣٧ تابع) .

الفصل الخامس

السماح المؤقت

مادة ٩٨ - تعفى بصفة مؤقتة من الضرائب الجمركية وغيره من الضرائب والرسوم الموائد الأولية المستوردة بقصد تصنيعها في الجمهورية وكذا الأصناف المستوردة لأجل صلاحها أو تكملتها صنعها .

ويشترط للإعفاء أن يودع المستورد بمصلحة الجمارك تأمينا أو ضمانا مضمنا بقيمة الضرائب والرسوم المستتقة وأن يتم نقل المستوعات والأصناف بمعمرته أو عن طريق الغير إلى منطقة حرة أو أن يتم تصديرها خلال سنة من تاريخ الاستيراد فإذا انقضت المدة دون أتمام ذلك أصبحت تلك الضرائب والرسوم واجبة الأداء ويجوز اطالة هذه المدة بقرار من وزير الخزانة كما يجوز وزير الخزانة أو من ينييه (١) الإعفاء من

(١) صدر قرار مدير عام الجمارك رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن اطالة المدة اللازمة لاعادة التصدير المنصوص عليها في المادة ٩٨ من قانون الجمارك ونص على ما يأتي :

« مادة ١ - يفوض كل من السادة المذكورين يعد في اطالة المدة اللازمة لاعادة التصدير خلالها والمنصوص عليها في المادة ٩٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ٦٣ يتجاوز السنة المحددة إلى المدد المبينة اتمام كل منهم .

(١) مراقب عام التعريفات

مدير فروع الجمارك
مراقب عام الحسابات

(ب) مدير عام التعريفات والشئون الاقتصادية « ثلاثة شهور تالية للشهور

والمديرين العامون للمناطق

(ج) وكيل عام الجمارك : ستة شهور تالية للمدد السابقة .

مادة ٢ - تعرض علينا الحالات التي يتطلب فيها تجاوز المدة الموضحة بهذا القرار مشفوعة بالأساليب المبررة لذلك .

هذا وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ومنها جواز اطالة مدة السنة والإعفاء من تقديم التأمين أو الضمان على النحو المنصوص عليه في المادة ٩٨ من قانون الجمارك .

تقديم التأمين أو الضمان المنصوص عليه طبقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار منه .

كما تعفى هذه المواد والأصناف أيضا من الحصول على تراخيص الاستيراد وتراخيص التصدير المنصوص عليها في القوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير .

ويستبر التصرّف في المواد والأصناف المذكورة في غير الأغراض التي استوردت من أجلها تهريبا يعاقب عليه بالمعقوبات المقررة في هذا القانون .

مادة ٩٩ - تعين بقرار من وزير الخزانة بالاتفاق مع وزير الصناعة (١) المواد والأصناف التي يسرى عليها هذا النظم والعمليات الصناعية التي تتم عليها ونسبة السماح عن عوادم الصناعة والشروط اللازمة لذلك .

مادة ١٠٠ - اذا كانت العمليات الصناعية التي تمت على الأصناف المشار إليها قد غيرت معالمها بحيث يصعب معها الاستدلال على عينتها فيكتفى بأن تكون المنتجات المصدرة مما يدخل في صنمها عادة الأصناف المستوردة ذاتها وذلك وفقا لقرار يصدره وزير الخزانة بالاتفاق مع وزير الصناعة .

الفصل السادس

الافراج المؤقت

مادة ١٠١ - يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحميل الضرائب

(٢) صدر قرار وزير الخزانة رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٥ بتحديد المواد التي تتعق بنظام السماح المؤقت والعمليات الصناعية التي تتم عليها والشروط اللازمة لذلك . (الوقائع المصرية في ٢٢/٤/١٩٦٥ - العدد ٣٠) .

والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة^(١).

ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تفسير الإفراج عن البضائع

(١) صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٩ في شأن الإفراج المؤقت عن المعدات العلمية الواردة لأغراض البحث العلمي أو التعليم (منشور فيما بعد) كما صدر قرار وزير الخزانة رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن نظام الإفراج المؤقت (منشور فيما بعد) .

كما صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن استيفاء البيانات الاحصائية عند الإفراج المؤقت ونص على ما يأتي :

« مادة ١ - على الجهة المستوردة استيفاء البيانات الاحصائية (من واقع بوالص الشحن والفواتير والعقود) في النموذج المخصص لذلك عند طلب تطبيق نظام الإفراج المؤقت .

مادة ٢ - في حالة عدم ورود مستندات الرسالة للجهة المستوردة أو للبنك يكتفى بتحرير البيانات الاجمالية بالبيان الاحصائي ، على أن يرفق بهذا البيان :

(١) شهادة من البنك بأن مستندات الرسالة لم تصل حتى تاريخ طلب الإفراج عن الرسالة .

(ب) خطاب معتمد من المدير المسئول بالجهة المستوردة بأن المستندات والفواتير لم تصل حتى تاريخ ورود الرسالة كما أن العقد المحرر بين الجهة المصدرة والجهة المستوردة لا يتضمن بيانات تفصيلية عن قيمة الرسالة أو الكمية أو النوع .

مادة ٣ - تكتفى باستيفاء اسم المشروع بالنسبة للواردات من الاتحاد السوفيتي وبلاد الكتلة الشرقية .

مادة ٤ - يستثنى من البيان ما يرد للمقاولين الاجانب الذين يقومون بتنفيذ مشروعات في الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره » .

كما صدر قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ في شأن نظام الإفراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة (منشور فيما بعد) .

هذا وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ومنها تحديد شروط وأوضاع الإفراج المؤقت .

التي ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها بالشروط والأجراءات التي يحددها (١) .

الفصل السابع

رد الضرائب الجمركية

مادة ١٠٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٦) ترد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وضرائب الاستهلاك السابق تحصيلها على المواد الأجنبية التي استخدمت في صناعة المنتجات المحلية المصدرة الى الخارج بشرط نقل المصنوعات بمعرفة المستورد أو بمعرفة الغير الى منطقة حرة أو إعادة تصديرها على أن يتم ذلك قبل نهاية السنة المالية التالية لتاريخ أداء تلك الضرائب عنها وبعد تقديم المستندات الكافية لإثبات استعمال الأصناف المستوردة في إنتاج المصنوعات المطلوب تصديرها ، ويجوز إطالة هذه المدة بقرار من وزير المالية (٢) .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٧ بلائحة الإفراج عن البضائع المستوردة أو المصدرة برسم وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة وشركات القطاع العام (منشور فيما بعد) كما صدر قرار وزير المالية رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٥ بشأن إجراءات الإفراج الجمركي عن البضائع الواردة برسم الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة وشركات القطاع العام (منشور فيما بعد) .

كما صدر قرار وزير التجارة والتموين رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٧٦ بشأن الإفراج عن السيارات والمهمات المملوكة للهيئات العامة وشركات القطاع العام (الوقائع المصرية في ١٩٧٦/٥/٣١ - العدد ١٤٦) .

(٢) صدر قرار مدير عام الجمارك رقم ٤١ لسنة ١٩٦٧ بشأن إطالة المدة اللازمة لإعادة التصدير المنصوص عليها في المادة ١٠٢ من قانون الجمارك ونص على ما يأتي :

« مادة ١٠ - يفوض كل من السادة المذكورين بعد في إطالة المسدة اللازمة لإعادة التصدير المنصوص عليها بالمادة رقم ١٠٢ من قانون الجمارك

كما ترد ضريبة الانتاج السابق تصميلها على المصنوعات المحلية التي تصدر الى الخارج .

مادة ١٠٣ - تعين بقرار من وزير الخزانة (١) المصنوعات التي ترد عنها الضرائب الجمركية وضرائب الانتاج والاستهلاك والعمليات الصناعية التي تتم عليها والمواد التي تدخلها ونسبتها وان شروط اللزامة لذلك .

مادة ١٠٤ - اذا كانت العمليات الصناعية التي تمت على الاصناف المشار اليها قد غيرت معالمها بحيث يتمرد منها الاستدلال على عينيتهما فيجوز الاكتفاء بأن تكون المنتجات المصدرة مما يدخل في صنفا عادة

للصادر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بما يتجاوز السنة المحددة الى المدد المبينة قرين كل منهم .

(أ) مراقب عام التعريفات

بما لا يتجاوز ثلاثة شهور أخرى مدير فروع الجمارك

مراقب عام الحسابات

(ب) مدير عام التعريفات والشئون « ثلاثة شهور تالية للشهور الموضحة

الاقتصادية المديرون العامون الموضحة بالبند ٣١

للمناطق

(ج) وكيل عام الجمارك : « ستة شهور تالية للمدد السابقة » .

مادة ٢ - تعرض علينا الحالات التي يتطلب فيها تجاوز المدد الموضحة بهذا القرار بالاسباب المبررة لذلك .

هذا وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بغض الاختصاصات ومنها اطالة المدد التي يجوز فيها رد الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك المعصلة على بعض المواد . (٢) صدر قرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٣ بتحديد

الاصناف التي تتمتع بنظام الدروباك والعمليات الصناعية التي تتم عليها (الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٨/٢٩ - العدد ٦٧ ملحق ١) . كما صدر ايضا قرار وزير الخزانة رقم ١٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن الاصناف التي تتمتع بنظام الدروباك والعمليات الصناعية التي تتم عليها (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٢/٩ - العدد ١١) .

الأصناف المستوردة ذاتها ويشترط سبق استيراد هذه الأصناف من الخارج .

مادة ١٠٥ - ترد الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك عند تصدير البضائع الأجنبية المستوردة التي لا يكون لها منيل من المنتجات المحلية ويشترط التثبت من عينتها وأن يتم التصدير خلال سنة من تاريخ دفع الضريبة عنها وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة (١) .

كما ترد الضرائب الجمركية وغيرها من الرسوم السابق تحصيلها عند تصدير معدات ومهمات أو بضائع سبق استيرادها ورفض قبولها نهائياً لأي سبب من الأسباب وذلك بشرط اتمام تصديرها خلال سنة من تاريخ دفع الضريبة عنها .

مادة ١٠٦ - ترد الضرائب الجمركية السابق تحصيلها عند التصدير من البضائع والمواد المحلية إذا أعيد استيرادها من الخارج أو سحبها من المنطقة الحرة بالحانة التي كانت عليها عند التصدير أو عند دخولها المنطقة الحرة ، وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة (٢) .

(١) صدر قرار وزير الخزانة رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٣ في شأن رد الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك عند إعادة تصدير البضائع الأجنبية (الوقائع ١٩٧٣/٨/٢٩ - العدد ٦٧ ملحق) ، المعدل بقرار وزير الخزانة رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ١٩٦٨/٢/٢٨ - العدد ٤٨) .
هذا وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ومنها تحديد شروط الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك عن إعادة تصدير البضائع الأجنبية المستوردة .
(٢) صدر قرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ بشأن رد الضرائب الجمركية السابق تحصيلها عند التصدير عن البضائع والمواد المحلية المعاد استيرادها (الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٨/٢٩ - العدد ٦٧ ملحق) . هذا وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك ببعض الاختصاصات ومنها تحديد الشروط والأوضاع الخاصة برد الضرائب السابق تحصيلها عند التصدير .

الباب الخامس

الاعفاءات الجمركية (١)

الباب السادس

رسوم الخدمات

مادة ١١١ - تخضع البضائع التي تودع في الساحات والمخازن والمستودعات التي تديرها الجمارك لرسوم الخزن وأنشائية والتأمين والرسوم الإضافية الأخرى التي تقتضيها عمليات ايداع البضائع ومعاينتها وجميع ما تقدمه الجمارك من خدمات أخرى .

أما البضائع التي تودع في المناطق الحرة فلا تخضع إلا لرسوم الأئصال للمناطق المودعة فيها ورسوم الخدمات التي تقدم اليها .

وتحدد بقرار من وزير الخزانة أثمان المطبوعات ومعدل الرسوم عن الخدمات المشار اليها في الفقرتين السابقتين للوزير أو من ينوبه خفض رسوم الخزن أو الاعفاء منها في الحالات التي يعينها (٢) .

(١) أحكام هذا الباب ملغاة بالمادة ١٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٧/٢٨ - العدد ٣٠) والملف بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية (الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٨/٢١ - العدد ٣٤ (تابع)) .

(٢) صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٥ بتحديد رسوم بعض الخدمات (الوقائع المصرية في ١٩٦٥/١١/٢٩ - العدد ٩٣) المعدل بقرار وزير الخزانة رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/١٠/١٨ - العدد ٣٠٦) وبقرارات وزير المالية رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٤ (الوقائع المصرية في ١٩٧٤/٦/٩ - العدد ١٢٩) ورقم ٧٦ لسنة ١٩٨٠ .

مادة ١١٢ - تصدد بقرار من وزير الخزنة أجور العمل الذي يتم به موظفو الجمارك وعملاتها لحساب ذوى الشأن في غير أوقات العمل الرسمي أو خارج الدائرة الجمركية (١) .

مادة ١١٣ - لا تدخل الرسوم والأجور المنصوص عليها في المادتين السابقتين في نطاق الاعفاء أو رد الضرائب المشار إليها في هذا القانون .

الباب السابع المخالفات الجمركية (٢)

مادة ١١٤ - تفرض على ربانة السفن أو قادة الطائرات ووسائل النقل الأخرى غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيهًا في الأحوال الآتية :

(أ) انقائص المصرية في ١٩٨٠/٤/٥ - العدد ٨٠) ورقم ١٥٥ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٦/٢٧ - العدد ١٤٨) . هذا وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ومنها (١) : تحديد الثمن المطبوعات ومعدل الرسوم (ب) خفض رسوم الخزن فيما يجاوز عشرين ألف جنيه أو الاعفاء منها . (١) صدر قرار وزير المالية رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٧٨ بتحديد أجور العمل الذي يقوم به العاملون بمصلحة الجمارك لحساب ذوى الشأن في غير أوقات العمل الرسمي أو خارج الدوائر الجمركية (الوقائع المصرية في ١٩٧٨/١١/٥ - العدد ٢٥٣) .

كما صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ومنها تحديد أجور العمل الذي يقوم به موظفوا الجمارك لحساب ذوى الشأن في غير أوقات العمل الرسمي أو خارج الدائرة الجمركية .

(٢) صدر منشور مدير عام الجمارك بتاريخ ١٩٦٨/١١/٦ بشأن الطعون في المسائل الجمركية . كما صدر قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم توقيع الغرامات الجمركية المنصوص عليها بالباب السابع من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والتظلم منها .

١ - (١) عدم تقديم قائمة الشحن (المانيفست) أو عدم وجودها أو تعددها أو التأخر في تقديمها أو الامتناع عن تقديم أى مستند أكبر عند طلب الجمارك .

٢ - أغفال ما يجب إدارجه في قائمة الشحن .

٣ - رسو السفن أو هبوط الطائرات أو وقوف وسائل النقل الأخرى داخل الدائرة الجمركية في غير الأماكن التى تحددها الجمارك لذلك .

٤ - شحن البضائع أو تفريغها أو نقلها من وسيلة الى أخرى أيا كان نوعها دون ترخيص من الجمارك أو دون حضور موظفيها .

٥ - تفريغ البضائع داخل الدائرة الجمركية في غير الأماكن المخصصة لذلك .

٦ - مغادرة السفن أو الطائرات أو وسائل النقل الأخرى الدائرة الجمركية دون ترخيص .

وللجمارك الحق في ازالة أسباب المخالفة على نفقات المخالفين .

مادة ١١٥ - تفرض غرامة لا تقل عن جنيه ولا تزيد على خمسة جنيهات في الأحوال الآتية :

١ - عدم تمكين موظفى الجمارك من القيام بواجباتهم وممارسة حقهم في التفتيش والمراجعة وطلب المستندات .

٢ - عدم اتباع المخلصين الجمركيين الأنظمة التى تجدد وإحياتهم .

٣ - عدم المحافظة على الاختتام الموضوعة على الطرود أو وسائل النقل دون أن يؤدى ذلك الى نقص أو تغيير في البضائع .

٤ - عدم اتباع الاجراءات المشار اليها في المادة ٦٢ .

(١) - مصححة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية في ٨ اغسطس

سنة ١٩٦٣ العدد ١٧٧ .

مادة ١١٦ - تفرض غرامة لا تقل عن جنيه ولا تزيد على خمسة جنيهات إذا لم تجاوز الضرائب الجمركية المعروضة لتضياع عشرة جنيهات وذلك في الأحوال الآتية :

١ - حيازة بضائع أو نقلها داخل نطاق الرقابة الجمركية خلافاً لتنظمة الجمارك .

٢ - ادخال البضائع الى الجمهورية أو اخراجها منها أو الشروع في ذلك دون بيان جمركي أو عن غير طريق المسالك أو المكاتب الجمركية في ذلك دون بيان جمركي أو عن غير طريق المسالك أو المكاتب الجمركية .

٣ - الاستيراد عن طريق البريد لتلافات مقفلة أو عيب لا تعمل البطاقات النظامية خلافاً لأحكام الاتفاقات البريدية .

٤ - مخالفة نظم العبور أو المستودعات أو المناطق الحرة أو السباح المؤقت أو الانحراج المؤقت أو الاعفاءات .

مادة ١١٧ - تفرض على ربان السفن أو قادة الطائرات ووسائل النقل الأخرى غرامة لا تقل عن عشر الضرائب الجمركية المعروضة للتضياع ولا تزيد على مثله فضلاً عن الضرائب المستحقة وذلك في حالة النقص غير المبرر عما أدرج في قائمة الشحن في عدد الطرود أو محتوياتها أو البضائع المنقرطة (١) .

(١) قضت محكمة النقض بشأن المادة ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - وعلى ما جرى به قضاء المحكمة - اذ تقرر مسؤولية الناقل المبحر عن سداد الرسوم المستحقة عن العجز غير المبرر في البضاعة المشحونة فانها تلزم المرسل اليه بالرسوم الجمركية المستحقة على الرسالة في حدود ما أفرج عنه منها. ولما كان الوفاء بالدين من الغير لا يبرئ ذمة المدين إلا اذا اتجهت ارادة الموفى الى الوفاء بالدين غيره اما اذا ظن الموفى وقت الوفاء أنه يدفع ديناً على نفسه فلا يعتبر وفاء لدين على الغير. وانما لدين غير مستحق - يجيز للموفى المطالبة باسترداد ما وفاه على أساس قاعدة دفع

أما في حالة الزيادة غير المبررة فتفرض غرامة لا تقل عن نصف الضرائب الجمركية المقررة على البضائع الزائدة ولا تزيد على مثلها .

وإذا ظهر بين الزيادة طرود تحمل نفس العلامات والأرقام الموضوعة على طرود أخرى مدرجة في قائمة الشحن فتعتبر الطرود المقرر عليها ضرائب أكبر هي الطرود الزائدة وتطبق هذه الغرامة أيضا على البضائع

غير المستحق وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه برفض دعوى الطاعنة على وفاء المرسل إليها لكامل الرسوم الجمركية المستحقة على الرسالة المشحونة بما فيها الرسوم عن العجز غير المبرر ، وعدم قيام الدليل على استردادها ما يقابل هذا العجز ، واعتبرت هذا الوفاء مبررا لذمة انطعون ضدها (الناقلة) ، وكانت الأوراق خلوا مما يدل على أن المرسل إليها قد انصرفت إرادتها وقت الوفاء بالرسوم الجمركية عن الرسالة بأكملها إلى سداد دين المطعون ضدها (الناقلة) المستحق عن العجز غير المبرر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتاويله بما يستوجب نقضه (نقض مدنى ١٩٨٠/١٢/٢٢ - مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ٦١٥) .

وقضت أيضا أن مفاد نصوص المواد ٣٧ - ٣٨ - ١١٧ من قانون الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ مجتمعة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أقام قرينة مؤداها أن وجود نقص في مقدار البضائع المنقرطة أو في عدد الطرود المفرغة من السفينة عما هو مبين في قائمة الشحن يفترض معه أن الريان قد هربه إلى داخل البلاد دون أداء الرسوم الجمركية المستحقة عليه إلا - أنه أجاز للريان دفع مظنة التهريب بإيضاح أسباب النقص وتقديم البراهين المبررة له ، واستلزم المشرع أن يكون هذا التبرير بمستندات جدية في حالات ثلاث هي : عدم شحن البضاعة على السفينة أصلا وعدم تفريغها وسبق تفريغها في ميناء آخر ، أما في غير هذه الحالات المحددة فإن المشرع لم يقيد تلك القرينة بطريق معين من طرق اثبات ومن ثم يجوز نفيها بكافة الطرق حسبما تقضى القواعد العامة ، فإذا ما أوضح الريان أو من يمثله سبب النقص أيا كان مقداره وأقام الدليل عليه ، انتفتت القرينة على التهريب ، وإذا لم يثبت الريان سبب النقص أو ما يبرره بمستندات جدية في الحالات التي يستلزم فيها القانون ذلك ظلت القرينة قائمة في حق الريان والزم باداء الرسوم المقررة (نقض مدنى ١٩٨٢/٥/٣ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني بند ١١٦٥) .

الرائدة التي تظهر أثر جرد المستودعات العامة أو الخاصة ولا تكرر مدرجة في سجلاتها وتحصل من أصحاب هذه المستودعات .

مادة ١١٨ - تفرض غرامة لا تقل عن عشر الضرائب الجمركية المعرضة للضياع ولا تزيد عن مئتها في الأحوال الآتية :

١ - تقديم بيانات خاطئة عن منشأ البضاعة أو نوعها .

٢ - تقديم بيانات خاطئة عن القيمة إذا ظهرت فيها زيادة تجاوز عشرين في المائة .

٣ - تقديم بيانات خاطئة عن المقادير إذا ظهرت في البضائع زيادة تجاوز خمسة في المائة .

٤ - مخالفة نظم انجوير والمستودعات والمناطق الحرة والسمامح المؤقت والأهراج المؤقت والاعفاءات إذا كانت الضرائب الجمركية المعرضة للضياع تزيد على عشرة جنيهاً .

مادة ١١٩ - تفرض الغرامات المنصوص عليها في المواد السابقة بقرار من مدير الجمرک المختص ويجب أدائها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلان المخالفين بهذا القرار بخطاب مسجل مصحوب بعلم وصول ما تم يتظلم ذوو الشأن بكتاب يقدم للمدير لعلم للجبارك خلال خمسة عشر يوماً المذكورة وتلتمدير العام في هذه الحالة أن يؤيد الغرامة أو يعدلها أو ينقيها (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن إذا كان من المقرر في قضاء محكمة النقض أن القرارات التي يصدرها مدير عام مصلحة الجمارك في مواد التهريب الجمركي تعتبر قرارات إدارية وكان قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد نص في المادة ١١٩ منه على جواز الطعن في تلك القرارات أمام المحكمة المختصة ، ولم يرد به نص خاص يخول المحاكم العادية حق الفصل في هذه الطعون ، فتكون المحكمة التي عنهاها المشرع هي المحكمة

وتحصل الغرامات بطريق التضمن من الفاعلين والشركاء وذلك بطريق المجز الانذاري . وتكون البضائع ضامنة لاستيفاء الغرامات . ويجوز الطعن في قرارات المدير العام للجمارك خلال خمسة عشر يوما من اعلانها بطلب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ذلك امام المحكمة المختصة ، ويكون حكم المحكمة المحكمة نهائيا وغير قابل الطعن فيه .

مادة ١٢٠ - يعتبر ربان السفن وقادة الطائرات ووسائل النقل الأخرى مسئولين متدينا عن كل حالة مخالفة لتتاق بطاقم السفينة أو الطائرة أو وسيلة النقل . وتكون السفن والطائرات ووسائل النقل الأخرى ضامنة لاستيفاء الضرائب ولتغرامات الجمركية .

ويعتبر اصحاب انبضائع مسئولين عن جميع أعمال مستخدميه وعن أعمال موظفيهم الجمركيين المتعلقة بلعداد البيانات والاجراءات الجمركية كما يسأل المخلصون الجمركيون عن أعمالهم وأعمال مستخدميه في هذا الصدد .

الباب الثامن

التعريب (١)

مادة ١٢١ - (الفقرة الثانية منقطة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠)

المختصة طبقا للقواعد العامة في توزيع الاختصاص بين جهتي القضاء العادي والاداري وفقا للاصول العامة في توزيع الاختصاص بين الحاكم الادارية ، وهي محكمة القضاء الاداري .
(نقص مدني في ١٩٧٣/١/٢٣ - موسوعتنا الذهبية ج ٥ - فقرة ٤١٨)

(١) عدلت احكام هذا الباب بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ الذي عدل الفقرة الثانية من المادة ١٢١ وأضاف مادة جديدة برقم ١٢٤ مكررا . وقد صدر قرار وزير المالية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بالقواعد التنفيذية

للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه ، (الوقائع المصرية في ١١/١١/١٩٨٠ - العدد ٢٤٨) ، وفيما يلي نصه :

مادة ١ - يجب على مأموري الضبط القضائي من رجال الجمارك - في غير حالات متابعة البضائع المهربة ومطاردتها - أن يحملوا على أذن سابق من مدير عام الجمارك أو مديروا المناطق عند اجراء أية اعمال تفتيش أو ضبط خارج الدوائر الجمركية وأن يثبتوا هذا الاذن في صدر المحضر .

ويتعرض من يخالف ذلك للجزاء الادارى فضلا عن بطلان الضبط .

مادة ٢ - ينق لم لهم صفة الضبطية القضائية من رجال الجمارك في سبيل مكافحة التهريب وفقا لاحكام القانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ أن يقوموا بالتفتيش والكشف عن البضائع المستوردة - التي تكون في حيازتها بقصد الاتجار في جميع الأماكن العامة والخاصة ووسائل النقل وعلى امتداد الاراضى والبحيرات والأنهار والقنوات بعد الحصول على الاذن المشار اليه في المادة السابقة وبعد استئذان النيابة العامة في الأماكن الخاصة تطبيقا لاحكام قانون الاجرامات الجنائية .

مادة ٣ - تضبط البضائع التي تكون حيازتها بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه وتوضع داخل احرار مختوم بخاتم مأمور الضبط القضائي بعد حصرها تفصيلا في المحضر أو باستمارات تحمل توقيع المحضر وصاحب الشأن وتنتقل الى المخازن الجمركية على ذمة المتصرف فيها من السلطة المختصة .

مادة ٤ - يجب على رجال المباحث مكافحة التهريب وكافة السلطات المدنية والعسكرية وقوى الامن الداخلى أن تقدم لمن لهم صفة الضبطية القضائية من رجال الجمارك كل مساعدة للقيام بعملهم بمجرد طلبهم ذلك .

مادة ٥ - لا يجوز لغير مأموري الضبط القضائي من رجال الجمارك تنفيذ احكام هذا القانون بصفة مستقلة .

مادة ٦ - يعتبر في حكم الحيازة بقصد الاتجار عمليات نقل البضائع المستوردة أو تخزينها داخل البلاد بكميات تجارية دون أن تكون مصحوبة بمستندات توضح معاملتها جمركيا من حيث السداد أو الإعفاء أو الخضوع لاحد الانظمة الجمركية الخاصة .

مادة ٧ - يجب على مصلحة الجمارك تلبية طلبات ذوى الشأن بتسليمهم مستندات تثبت تأدية الضرائب الجمركية أو الاعفاء منها أو خضوع البضائع لأحد الأنظمة الخاصة وكذلك تسليمهم صوراً رسمية من الفواتير والمستندات المرفقة بالبيانات الجمركية بعد تأدية الرسوم المقررة في هذا الشأن .

مادة ٨ - يعتبر الحائز حسن النية ولا تحتجز بضائجه إذا كان تحت يده عند ضبط فاتورة صحيحة صادرة من مستورد أما الفواتير الصادرة من غير المستوردة فلا يعتد بها إلا إذا أثبت فيها رقم القسيمة الجمركية وتاريخها وأقر من إصدارها بمسئوليتها عنها وعما جاء بها من بيانات .

مادة ٩ - على من يحوز بضائع أجنبية بقصد الاتجار وليست تحت يده مستندات تثبت سداد الضرائب المستحقة عليها أن يتقدم خلال مدة أقصاها ثلاثة شهور من بدء نريان هذا القرار الى مصلحة الجمارك ببيان عما لديه من بضائع لسداد ما يستحق عليها من ضرائب وفقاً للتعريفات السارية يوم تقديم الطلب ويعفى عندئذ من دفع أية غرامات أو تعويضات ولا تتخذ ضده أية إجراءات في جريمة التهريب .

مادة ١٠ - يجب على مأموري الضبط القضائي عند إجراء أية عملية تفتيش أو ضبط التأثيرات بالانغاء على كافة المستندات والفواتير التي يثبت عدم وجود البضائع المتصلة بها أثناء عملية الضبط أو التفتيش .

وعلى مصلحة الجمارك أن تضع خطة لتنفيذها على مستوى الجمهورية للتأثير بانتهاء صلاحية المستندات الجمركية التي تم التصرف في البضائع الخاصة بها .

مادة ١١ - ينشأ جهاز إداري بمصلحة الجمارك يدرب على مكافحة التهريب ويزود بالأجهزة والآلات ووسائل النقل التي تمكنه من أداء وظيفته .

مادة ١٢ - على مدير عام الجمارك إصدار التعليمات المنفذة لأحكام هذا القرار وتنسيق تنفيذه مع الجهات الخاصة بالنسبة للسلع بحسب أهميتها ومدى قابليتها لسرعة التصرف .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من أول أغسطس ١٩٨٠ .

يعتبر تهريباً إدخال البضائع من أى نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظام المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة .

ويعتبر في حكم التهريب حيازة البضائع الأجنبية بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة ويفترض العلم إذا لم يقدم من وجدت في حيازته هذه البضائع بقصد الاتجار المستندات الدالة على أنها قد سددت عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة ، كما يعتبر في حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو إخفاء البضائع أو العلامات أو ارتكاب أى فعل آخر يكون الغرض منه التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظام المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة .

ولا يمنع من إثبات التهريب عدم ضبط البضائع .

مادة ١٢٢ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بهما قانون آخر يتقلب على التهريب أو على الشروع فيه بالحبس وبغرامة لا تقل

هذا وقد جرى قضاء محكمة النقض في تفسير المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك على أن المراد بالتهريب الجمركي هو إدخال البضاعة في إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون وهو لا يقع فعلاً أو حكماً إلا عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية ، وعلى ذلك فإن حيازة السلعة فيما وراء هذه الدائرة - من غير المهرب لها فعلاً كان أو شريكاً - لا يعد في القانون تهريباً ، كما لا يعد إخفاء لأشياء متحصلة من جريمة في حكم المادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات ، لأن البين من نص المادة المذكورة ومن مفكرتها التفسيرية وأصلها التشريعي أنها تفترض وقوع جريمة سابقة على مال تنتزع حيازته من صاحبه ، فيكون المال المنتزع حصيلة للجريمة ، ولا كذلك جريمة التهريب ومن ثم فإن حيازة البضاعة مجزدة وراء الدائرة الجمركية لا جريمة فيه ولا عقاب عليه (نقض جنائي ١٩٦٧/١٠/٣٠ - موسوعتنا الذهبية - ج ٤ - فقرة ١٤٠٤) .

عن عشرين جنيتها ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين • ويحكم على الفاعلين والشركاء متضامنين بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة ، فإذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة كان التعويض معادلا لمثلى قيمتها أو مثلى الضرائب المستحقة أيها أكثر (١) •

وفي جميع الأحوال يحكم — علاوة على ما تقدم — بمصادرة البضائع موضوع التهريب فإذا لم تضبط حكم بما يعادل قيمتها •

ويجوز الحكم بمصادرة وسائل النقل والأدوات والمواد التي استعملت في التهريب وذلك فيما عدا السفن والطائرات ما لم تكن أعدت أو أجرت فعلا لهذا الغرض •

(١) قضت محكمة النقض بأن المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك قد أوجبت الى جانب الحكم بالحبس والغرامة ، القضاء بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة ، فإذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة كان التعويض معادلا لمثلى قيمتها أو مثلى الضرائب المستحقة أيها أكثر • لما كان ذلك ، وكان الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب الى العقوبات التكميلية التي تحصل في طبيعتها فكرة رد الشيء الى أصله أو التعويض المدني للخزانة أو اذا كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد ، فإن الحكم المطعون فيه اذ عمل بحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأغفل الحكم بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه • لما كان ذلك ، وكانت أوراق الدعوى خلوا من مقومات تقدير التعويض الواجب القضاء به بما لا يستطيع معه هذه المحكمة تصحيح الخطأ عملا لنص المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض فإنه يتعين القضاء مع النقض بالانحالة (نقض جنائى ١٩٨١/٤/٥ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١١٧٥) •

وفي حالة التود يجوز للحكم بمثل العقوبة والتعويض .

وتتظر قضايا التهريب عند إحالتها إلى المحاكم على وجه الاستعجال .

مادة ١٢٢ - يعاقب بالتعويض المقررة في المادة السابقة كل من استرد أو شرع في استرداد الضرائب الجمركية أو المبالغ المدفوعة لصالحها أو ضرائب الإنتاج أو الاستهلاك كلها أو بعضها بإحدى الوسائل المنصوص عليها في المادة ١٢١ ويكون التعويض مـادلا مثل المبلغ موضوع الجريمة .

مادة ١٢٤ - لا يجوز رفع ادعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في جرائم التهريب إلا بطلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينييه (١) .

وللمدير العام للجمارك أن يجري التصالح (٢) أثناء نظر الدعوى أو

(١) صدر قرار مدير عام الجمارك بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٣ في شأن انابة السيد القائد المختص بتشكيل المجالس العسكرية وفق أنظمة القوات المسلحة في الإذن برفع الدعوى العمومية واتخاذ الإجراءات في جرائم التهريب الجمركي التي ترتكب من أفراد القوات المسلحة .
كما صدر قرار مدير عام الجمارك بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٠ ونص على ما يأتي :

« انابة السادة مأموري جمارك مرسى بطروح والسليم والقنطرة والاسماعيلية والعريش ومياط في الإذن برفع الدعوى العمومية واتخاذ الإجراءات في جرائم التهريب الجمركي التي تقع في دائرة اختصاص كل منهم »

(٢) صدر قرار وزير المالية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٨٣ بشأن بعض احوال عدم جواز التصالح في بعض الجرائم الجمركية وفيما يلي نصه :
مادة ١ - لا يجوز التصالح وفقا لاحكام المادة ١٢٤ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٣ في الجرائم الجمركية التي تقع بالمخالفة لاحكامه وذلك في الحالات الآتية :

١ - اذا كان المخالف سبق له ارتكاب أى جريمة جمركية في أية رسالة أخرى .

= بعد الحكم فيها حسب الخالف مقابل التعويض كاملا أو ما لا يقل عن

نصفه (١) .

٢ - إذا كان المخالف محترقا للتهريب بأن يكون قد أعد وسيلة النقل

أو الحقيقية أو أي شيء آخر بطريقة تقل على الأعداد تخصيصا للتهريب .

٣ - إذا تبين وجود تواطؤ مع أحد العاملين المختصين بالأعمال

الجمركية أو المتصلة بها .

٤ - البضائع المهربة من المناطق الحرة المنشأة وفقا لأحكام القانون

رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الجاري تنفيذه .

٥ - إذا تبين وجود تزوير في المستندات .

٦ - البضائع التي توجد بكميات أو ذات صفة تجارية .

مادة ٢ - لا يجوز التصالح في الجرائم الجمركية التي تقع بالمخالفة

لأحكام المادة ١٧٤ مكررا من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة

١٩٦٣ والمضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ .

مادة ٣ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة الأولى من هذا القرار

لا يجوز التصالح في جميع قضايا التهريب الجمركي وفقا لأحكام المادة

١٧٤ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ إلا بعد

العرض على وزير المالية .

مادة ٤ - يلغى القرار الوزاري رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه .

مادة ٥ - يعمل بهذا القرار اعتبارا من ١٩٨٣/١١/٢١ .

(١) قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة ٦٢٤ من القانون

رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن لمصلحة الجمارك التصالح

مع المتهمين في هذا النوع من الجرائم في جميع الأحوال سواء تم للصلح في

أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، ويتربط

عليه انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ،

فالصلح يعد - في حدود تطبيق هذا القانون - بمثابة نزول من الهيئة

الاجتماعية عن حقها في الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذي قام عليه

الصلح ويحدث أثره بقوة القانون مما يقتضى من المحكمة إذا ما تم التصالح

في أثناء نظر الدعوى أن تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية أما إذا ما تراخى

إلى ما بعد الفصل في الدعوى فإنه يترتب عليه وجوبا وقف تنفيذ العقوبة

=

ويجوز في هذه الحالة رد البضائع المضبوطة كلها أو بعضها بعد دفع الضرائب المستحقة عليها ما لم يكن من الأنواع المتنوعة . كما يجوز رد وسائل النقل والأحوات والمواد التي استعملت في التهريب .

ويترتب على انتصالح انقضاء الدعوى العمومية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم حسب الحال .

مادة ١٢٤ مكررا - (مضلغة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠) مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على تهريب البضائع الأجنبية بقصد الاتجار أو الشروع فيه أو غنى حيازته بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة بالحيس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه ، وتطبق سائر العقوبات والأحكام الأخرى المنصوص عليها في المادة (١٢٣) ، وفي حالة انعوض يجب الحكم بمثل العقوبة والتعويض .

واستثناء من أحكام المادة ١٢٤ من هذا القانون لا يجوز رفع الدعوى العمومية في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة البسيطة البناء على طلب من وزير المالية أو من ينييه (١) .

ويجوز لوزير المالية أو من ينييه - إلى ما قبل صدور حكم في الدعوى العمومية الصلح مقابل أداء مبلغ التعويض كاملا ، ولا يترتب على الصلح

الجنائية المقضى بها - لما كان ما تقدم به فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه في خصوص ما قضى به في جريمة الشروع في تهريب البضائع من أداء الرسوم الجمركية موضوع التهمة الأولى . والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (نقض جنائي ١٩٧٥/٤/٢٧ - موسوعة الذخيرة - ج ٤ فقرة ١٤٣٩) .

(١) صدر قرار وزير مالية رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ومنها رفع الدعوى العمومية والصلح في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٢٤ مكرر .

رد البضائع المضبوطة في الجرائم المشار إليها وانما يجوز رد وسائل النقل والأدوات والمواد التي استخدمت في التهريب .

ويترتب على الصلح انقضاء الدعوى العمومية في هذه الجرائم .

مادة ١٢٥ - للجمارك حق التصرف في البضائع ووسائل النقل والأدوات والمواد التي حكم نهائيا بمصادرتها .

الباب التاسع

بيع البضائع

مادة ١٢٦ - للجمارك أن تبيع البضائع التي مضى عليها أربعة أشهر في المخازن الجمركية أو على الأرصفة بمد موافقة وزير الخزانة .

وللوزير خفض هذه المدة في حالات الضرورة (١) .

أما البضائع القابلة للنقصان أو التلف (٢) فلا يجوز إبقاؤها في الجمرک إلا للمدة التي تسمح بها حالتها فإذا لم تنسحب خلال هذه المدة يحسّر الجمرک محضراً بانبثبات حالتها ويبيعه من تلقاء نفسه دون حاجة إلى إخطار ذوي الشأن .

(١) صدرت عدة قرارات من السيد مدير عام الجمارك خاصة بخفض المدة المنصوص عليها في المادة ١٢٦ من قانون الجمارك ، ومن هذه القرارات ، القرارات أرقام ١ لسنة ١٩٧١ ، ٧٧ لسنة ١٩٧١ ، ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ، ٢١١ لسنة ١٩٨١ .

كما صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ومنها خفض مدة بقاء البضاعة على الأرصفة في حالات الضرورة .

(٢) صدر قرار مدير عام الجمارك رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن البضائع قابلة للتلف والنقصان .

وتسرى أحكام الفقرة الأولى على الأشياء التي يتركها المسافرون في مكاتب الجمركية .

مادة ١٢٧ - للجمارك أن تتبع قبله مودور حكم المحكمة المختصة أو قرار من الجهة المختصة بضمب أحوال البضائع والأشياء القابلة للتلغ أو المعرضة للانسياب أو النقصان والحيوانات التي تحفظ لديها أثر نزاع أو ضبط .

ويجرى البيع بعد اثبات الظروف المبررة له بمحضر يحرره الموظف المختص .

فإذا قضى بعد البيع بارجاع البضائع أو الأشياء المذتورة أو الحيوانات التي صاحبها دفع له الباقي من ثمن البيع بعد استقطاع النفقات،

مادة ١٢٨ - للجمارك أن تتبع أيضا :

١ - البضائع والأشياء التي ألت إليها نتيجة تصالح أو تنازل .

٢ - البضائع التي لم تحب من المستودعات العامة أو المستودعات الخاصة خلال المدة المحددة وذلك مع مراعاة حكم المادة ٧٧ .

٣ - بقايا البضائع والأشياء الفضيلة للقيمة التي لم يعرف أصحابها ولم يطالب بها خلال ثلاثة أشهر .

مادة ١٢٩ - تجزى البيوع المنصوص عليها في المراء السابقة بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة (١) وتباع البضائع

(١) صدر قرار وزير الخزانة رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بالشروط والأوضاع التي تتبع في شأن البيوع التي تجريها مصلحة الجمارك .
كما صدر قرار وزير المالية رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٨٤ في شأن قواعد بيع البضائع المهمة والمصادرة والمتروكات المتنازل عنها لمصلحة الجمارك .
وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ومنها تحديد الشروط والأوضاع الخاصة بالبيوع .

خالصة الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ويدفع الثمن فوراً •

مادة ١٢٠ - يوزع حاصل المبيع وفق الترتيب الآتى :

١ - نفقات البيع والمصروفات التى أنفقتها الجمارك من أى نوع كانت •

٢ - الضرائب الجمركية •

٣ - الضرائب والرسوم الأخرى •

٤ - المصروفات التى أنفقتها صاحب المستودع •

٥ - رسوم الخزن •

٦ - حصة النقل (التولون) •

ويوزع باقى ثمن البيع بالنسبة للبضائع المرخص باستيرادها بعد استقطاع المبالغ سالفة الذكر أمانة فى خزانة الجمارك وعلى أصحاب الشأن أن يطالبوا به خلال ثلاث سنوات من تاريخ البيع والا أصبح حقاً للخزانة العامة •

أما البضائع المحظور استيرادها فيصبح باقى ثمن بيعها حقاً للخزانة العامة •

الباب العاشر

توزيع التعويضات والغرامات وقيم الأشياء المصادرة

مادة ١٢١ - تحدد بقرار من رئيس الجمهورية (١) القساعات التى تتبع فى توزيع مبالغ التعويضات والغرامات وقيم الأشياء المصادرة على المرشدين ومن قاموا بضبط الجريمة أو عاونوا فى اكتشافها أو ضبطها أو فى

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٨٦ لسنة ١٩٦٠ فى شأن توزيع اثمان بيع المضبوطات المصادرة والتعويضات والغرامات

استيفاء الاجراءات المختصة بها وعلى صناديق التعاون الاجتماعي والادخار والصندوق المشترك والأندية الرياضية الخاصة بموظفي الجمارك *

الجمركية (الجريدة الرسمية في ١٩٦٠/١٢/٣١ - العدد ٣٠٠) ونص على ما يأتي : - - - - -

مادة ١ - يوزع ثمن بيع المضبوطات والتعويض والغرامات في حالاتي التهرب والمخالفات الجمركية على الوجه الآتي :

(١) في حالة وجود ارشاد :

٥٠٪ للارشاد .

١٠٪ للضابطين والمشاركين في اكتشاف الواقعة أو استيفاء الاجراءات المتعلقة بها .

٤ - للصناديق الاجتماعية والادخار لموظفي مصلحة الجمارك الداخلين والخارجين عن هيئة العمال ولنادي مصلحة الجمارك الرياضي والمكافآت التشجيعية والتعويضية (الثقافية) بالنسبة التي تحدّد بقرار يصدره وزير الخزانة .

(ب) في حالة عدم وجود ارشاد :

٥٠٪ للضابطين والمشاركين في اكتشاف الواقعة واستيفاء الاجراءات المتعلقة بها .

٥ - للصناديق الاجتماعية والادخار لموظفي مصلحة الجمارك الداخلين والخارجين عن هيئة العمال ولنادي مصلحة الجمارك الرياضي والمكافآت التشجيعية والتعويضية والثقافية بالنسبة التي تحدّد بقرار يصدره وزير الخزانة .

مادة ٢ - يقيم نفس النظام المشار اليه في المادة الأولى في حالة قيام احدى المصالح الأخرى بعملية الضبط أو الحراسة فيه .

مادة ٣ - يلغى كل ما يتعارض مع احكام هذا القرار .

مادة ٤ - على وزيرى الخزانة والجرية تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية « .

كما صدر قرارى مدير عام الجمارك رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ في شأن تنظيم حصيلة المضبوطات والتعويضات والغرامات في الجرائم الجمركية والانتاجية .

صدر قرار مدير عام الجمارك رقم ١ لسنة ١٩٨٠ بتعليمات في شأن الارشاد وشروط تطبيقه .

القسم الثاني في التعريف الجمركية

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦

بإصدار التعريف الجمركية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار التعريف الجمركية ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر

مادة ١ - تحصل الضرائب الجمركية طبقا للفتاات الواردة بجداول التعريف الجمركية المرفقة (١) .

مادة ٢ - تطبق التعريف الجمركية وفقا للقواعد الواردة في هذا القرار .

مادة ٣ - يتم تبنييد الأصناف وفقا للملاحظات ونصوص البنود المبينة بالأقسام والفصول الواردة بجداول التعريف الجمركية المرفقة .

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٨/٢١ - العدد ٣٤ - تابع (١٠) .

(٢) لم ننشر الجداول اكثفاء بنشرها في الجريدة الرسمية .

مادة ٤ -

(أ) تعتبر أية إشارة الى صنف من الأصناف في بند معين شاملة هذا الصنف ، وان كان غير كامل ، أو غير تام الصنع ، يشترط أن تتوافر بحالته عند الورود الصفة الأساسية للصنف الكامل أو التام الصنع .
كما يسرى ذلك على الصنف الكامل أو التام الصنع أو الذى يعتبر في حكم الصنف الكامل أو التام الصنع وذلك عند وروده مفككا أو غير مجمع .
(ب) تعتبر أية إشارة الى مادة من المواد في بند معين شاملة هذه المادة سواء كانت صرفاً أو مخلوطة أو مشتركة مع مواد أخرى . كما تعتبر الإشارة الى مادة من المواد شاملة المصنوعات المكونة كلياً أو جزئياً من هذه المادة .

وتبند الأصناف المخلوطة أو المركبة طبقاً للقواعد المنصوص عليها في المادة التالية :

مادة ٥ - اذا تبين أن أصنافاً تدخل في بندين أو أكثر ، تطبيقاً للقاعدة الواردة في الفقرة (ب) من المادة ٤ ، يجرى تبيند الأصناف في هذه الحالة وفي جميع الحالات الأخرى على الوجه الآتى :

(أ) يرجح البند الأكثر تخصيصاً على البنود ذات النصوص العامة .
(ب) المنتجات المخلوطة ، والمصنوعات المكونة من مواد مختلفة أو الناتجة من تجميع أصناف مختلفة وكذلك البضائع المهيأة بشكل اطقم متناسقة والتي لا يمكن تبنيدها تطبيقاً للفقرة السابقة ، وتبند تبعا للمادة أو الصنف الذى يضاف عليها الصفة الأساسية لها .

(ج) في حالة تعذر تطبيق القاعدتين الواردتين في الفقرتين (أ) ، (ب) على بضاعة معينة ، فانه يتعين اخضاعها للبند الذى يحمل الفئة الأعلى في الترتيب من بين البنود التى يمكن أخذها في الاعتبار .

مادة ٦ - مع عدم الإخلال بفئات التعريفية الجمركية المحددة بالجدول

المرفقة بهذا. لقرار يجوز لصناعات التجميع أن تطالب التصريح بمعاملة منتجاتها تحت رقابة مصلحة الجمارك وفقا للاختام الآتية :

(أ) الأجزاء المنككة تفكيكا كاملا ، بشرى تستوردها المصانع لتجميعها تحت رقابة مصلحة الجمارك وتخضع لبند المنج. انتهائى طبقا لقواء: وملاحظات التعريفه اجمركيه ، تعامل جمركيا بعنه ضريبة الوارد المقررة على المنتج الكامل بعد تخفيضها بواقع ٢٠٪ .

(ب) اذا صنعت بعض الأجزاء محليا لتحل محل الأجزاء الأجنبية المستوردة لداخلة فى المنتج النهائى المجمع تخضع الأجزاء الأجنبية المستوردة لفئة ضريبة الوارد المقرره على المنتج النهائى الحامل المصنع بعد تخفيضها بالنسب التالية وبعد أقصى ٧٥٪ (خمسة وسبعون فى المائت) أو تصمدل ضريبة الوارد المقررة على بنودها الخاصة بها أيهما أقل :

نسبة التخفيض فى ضريبة الواردة على المنتج النهائى	نسبة الأجزاء المصنعة محليا الى مجموع الأجزاء السكام المكونة للمنتج النهائى
٢٥٪	إذا بلغت نسبة الأجزاء المصنعة محليا ٢٥٪
٣٥٪	إذا بلغت نسبة الأجزاء المصنعة محليا ٣٥٪
٤٥٪	إذا بلغت نسبة الأجزاء المصنعة محليا ٤٥٪
٥٥٪	إذا بلغت نسبة الأجزاء المصنعة محليا ٥٥٪
٦٥٪	إذا بلغت نسبة الأجزاء المصنعة محليا ٦٥٪
٦٥٪	إذا بلغت نسبة الأجزاء المصنعة محليا ٦٥٪
٧٥٪	إذا بلغت نسبة الأجزاء المصنعة محليا أكثر من ٦٥٪

ويصدر بشروط وقواعد تحديد فئة التعريفه الجمركية المستحقة تطبيقا للفقرتين السابقتين قرار من وزير المالية .

(ج) يجوز لوزير المالية بناء على طلب وزير الصناعة أن يمنح مقدما من تاريخ بدء استغلال لبعض الشركات القائمة بعمليات انتاج في الصناعات المعقدة نسبة التخفيض في ضريبة الواردة المقررة على المنتج النهائي بما لا يجاوز ٤٠٪، وذلك دون انتظار الوصول الى نسبة التصنيع المحلى المقابلة لذلك المنصوص عليها بالفقرة (ب) من هذه المادة خلال المدة المحددة لبلوغها بالتريخ المنوح لها من اتيئة العامة للتصنيع .

وتتولى الهيئة العامة لتصنيع بالاشتراك مع مصلحة الجمارك متابعة تنفيذ الشركة لالتزامها للوصول الى نسبة التصنيع المحلى المحددة لها بموجب تقرير سنوى يرفع الى وزير المالية فاذا لم تصل الشركة في نهاية كل عام الى النسبة التدريجية المقررة لها ، يوقف التيسير المنوح وتحاسب وفقا للاحكام المنصوص عليها بالفقرتين (١) ، (ب) من هذه المادة ، مع انترهما برد الفروق المالية اى مصلحة الجمارك وسداد تعريض على تلك الفروق عن فترة التخفيض يعادل سعر فائدة مقرر قانونا .

مادة ٧ - تحصل الضريبة الجمركية على البضائع التى تصدر بصفة مؤقتة لاصلاحها عند اعادة استيرادها بواقع ١٠٪ من جميع تكاليف انقل والاصلاح .

مادة ٨ - ينشأ مجلس اعلى للتعريفية الجمركية برئاسة وزير المالية وعضوية الوزراء الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس مجلس الوزراء (١)

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠٨ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل المجلس الاعلى للتعريفية الجمركية (الجريدة الرسمية فى ١٠/٢/١٩٨٦ - العدد ٤٠) ونص على ما يأتى :

» مادة ١ - يشكل المجلس الاعلى للتعريفية الجمركية برئاسة وزير المالية ، وعضوية كل من :

- وزير التعمير والمجمعات الجديدة واستصلاح الاراضى
- وزير الكهرباء والطاقة

ويختص ببحث واقتراح التعديلات الملائمة لتعريفات الجمركية وتطوير النظم الخاصة بها بما يتلأم مع المتغيرات الاقتصادية .

ويكون للمجلس أمانة فنية تابعة لوزير المالية يرأسها أحد شماسي وظائف الادارة العليا من الدرجة الممتازة يصدر باختياره قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح وزير المالية .

ويصدر وزير المالية القرارات اللازمة بتشكيل الأمانة وتصفيد اختصاصاتها .

مادة ٩ - تنفي القرارات الآتية :

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار التعريفات الجمركية والقرارات المعدلة والمكملة له .

- وزير الدولة للإنتاج الحربي
- وزير التموين والتجارة الداخلية
- وزير الصناعة
- وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
- وزير السياحة والطيران المدني
- وزير الصحة

ويكون رئيس الأمانة الفنية للمجلس مقررا له .

وللمجلس أن يستعين بمن يرى الاستعانة بهم في أعماله من المختصين والخبراء في مجال التعريفات الجمركية من بين ذوي الخبرة وأساتذة الجامعات وأعضاء الأمانة الفنية دون أن يكون لهم صوت معدود في اتخاذ القرارات .

مادة ٢ - يختص المجلس الأعلى للتعريفات الجمركية ببحث واقتراح التعديلات الملائمة للتعريفات الجمركية وتطوير النظم الخاصة بها بما يتناسب والمتغيرات الاقتصادية .

ويجتمع بناء على دعوة من رئيسه ، ويتولى مقرر المجلس تنظيم أعماله .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير المالية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

— قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٩ لسنة ١٩٧٥ بتخفيض ضريبة
الوارد الجمركية على الأجزاء الميكانيكية التي تستوردتها شركة المصرية
للمصنعة وسائل النقل الخفيف لتصنيع الدراجات •

كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار •

مادة ١٠ — على وزير المالية تنفيذ أحكام هذا القرار (١) •

مادة ١١ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية • ويحل به من
اليوم التالي لتاريخ صدوره •

١٠ (٢) صدر قرارى وزير المالية رقمى ١٩٤ لسنة ١٩٨٦ و ٩٤ لسنة
١٩٨٧ بتحديد شروط وقواعد تنفيذ أحكام القرار الجمهورى رقم ٣٥١ لسنة
١٩٨٦ •

(م ٤٠ — موسوعة مصر ١٣)

قرار وزير المالية رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٦

بتحديد شروط وقواعد تنفيذ أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥١
لسنة ١٩٨٦ بإصدار التعريفات الجمركية والتعديلات الواردة بها (١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون
الجمارك ، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بإصدار
التعريفات الجمركية .

قرر :

مادة ١ - (مستبدلة بقرار وزير المالية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٧)
يشترط للاستفادة من فئة الضريبة الجمركية المحددة طبقاً للمادة (٦)
من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه ما يلي :

١ - بالنسبة للاستفادة من أحكام الفقرة (١) من القرار :

(أ) تقديم خطاب من الهيئة العامة للتصنيع بالموافقة على قيام
المصنع بتجميع السلعة باعتبارها من صناعات التجميع مبيناً بها عدد
وحدات المنتج النهائي .

(ب) اللائزورة المبدئية للتصليية معتمدة من الهيئة العامة للتصنيع .

(ج) أن تكون الأجزاء الواردة مفككة تفكيكاً كاملاً وفقاً لمسا تقرر
الهيئة العامة لتصنيع .

(د) تقوم الادارة العامة للتعريفات بمصلحة الجمارك بناء على
مسا تقرر الهيئة العامة للتصنيع بتحديد المعاملة الجمركية المقررة على

(١) البقائع المصرية في ١٩٨٦/٨/٢٥ - العدد ١٩٠ تابع .

المنتج الكامل على أساس تخفيض الضريبة الجمركية بواقع ($\frac{2}{3}$) طبقاً للفقرة (١) من المادة (٦) من التعريفة الجمركية .

٢ - بالنسبة للاستفادة من أحكام الفقرة (ب) من القرار :

(أ) تقديم خطاب من الهيئة العامة للتصنيع بالموافقة على قيام المصنع بتصنيع بعض أجزاء السلعة محلياً وتجميعها ، وضحا به نسبة التصنيع المحلي لهذه السلعة ومرفقاً به المستندات الآتية :

١ - قائمة الأجزاء الواردة وقيمتها وعدد وحدات المنتج النهائي .

٢ - قائمة الأجزاء المبيعة محلياً أدخل المصنع وحارجه .

٣ - المفاصلة البدئية التفصيلية للأجزاء المستوردة معتمدة من هيئة العامة للتصنيع .

(ب) تقوم الإدارة العامة لتعريفات بمصلحة جمارك بناء على قرار الهيئة العامة للتصنيع وبالنسبة التي اعتمدها بمراجعة المستندات المتعلقة بكل عملية تجميع وتحديد فئة الضريبة الجمركية وفقاً للبيانات المرفوعة عليها في الفقرة (ب) من المادة (٦) من التعريفة الجمركية ، أو أن تقرر بحصول الضريبة الجمركية المقررة على البنود الخاصة بالأجزاء الأجنبية المستوردة وفقاً لجدول التعريفة عليها أقل .

٣ - بالنسبة للاستفادة من أحكام الفقرة (ج) من القرار :

(أ) تشترط لتطبيق البند (ج) من المادة (٦) المشار إليها أن تقدم الشركة توصية من وزير الصناعة بأن صناعة من الصناعات المعقدة ، على أن تتضمن التوصية اقتراح نسبة التخفيض اللازمة بما لا يتجاوز ($\frac{4}{5}$) .

(ب) يرعى تقديم تقرير سنوي إلى وزير المالية من مصلحة الجمارك بالتعاون مع الهيئة العامة للتصنيع متخذ متابعة تنفيذ الشركة لالتزامها

توصول اى نسبة للتصنيع المحلى خلال المدة المحددة لبثوغها بالتفريخ
الممنوح لها من الهيئة العامة للتصنيع .

(ج) تحدد نسبة التخفيض فى ضريبة الوارد المقررة على المنتج
النهائى بقرار من رئيس مصلحة الجمارك فى الحدود المقررة بالفقرة (ج)
من المادة (٦) سالفة الذكر .

٤ - تقوم الهيئة العامة للتصنيع بتحديد مراحل التجميع والتصنيع
المختلفة لكل مصنع وفقاً لبرنامج زمنى يعتمد من رئيس الهيئة .

٥ - يكون المصنع خاضعاً فى أعمال التجميع لرقابة مصلحة الجمارك .

٦ - يصدر رئيس مصلحة الجمارك قرارات بالقواعد والاجراءات
المنفذة لهذا القرار .

مادة ٢ - يشترط لتطبيق فئة الضريبة الجمركية المحددة بالمسدة
(٧) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ المشار اىه بالنسبة
لبضائع المسدة بصفة مؤقتة لاصلاحها ما يلى :

١ - يقوم المصدر بتقديم كافة البيانات التى تمكن الجمرك المختص
من التحقق من عينية البضائع واستيفاء الاستمارة رقم ١٢٦ ك . م ، مع
تقديم هذه الاستمارة عند اعادة الاستيراد للمطابقة عليها .

٢ - يجوز للجمرك المختص اخذ عينات او وضع علامات مميزة على
البضائع المسدة تحت هذا النظام للتحقق من عينتها عند اعادة الاستيراد .

٣ - اقرار المصدر على اتيان الجمركى المقدم عن الصادرات بن
البضائع مسدة للخارج للاصلاح والاعادة .

٤ - ان يتم اعادة الاستيراد خلال ستة اشهر من تاريخ التصدير
ويجوز لرئيس مصلحة الجمارك او من ينييه مد هذه المدة لمدى اخرى مائة

مادة ٣ - يشترط لتطبيق احكام تفصيل البند ١/١/٥/٤ من التريفة
تجمركية ما يلى :

١ - تقديم ترخيص معتمد من وزارة الزراعة باسم المستورد بالموافقة نه على استيراد بيض التفريخ .

٢ - أن يقر المستورد على البيان الجمركى باستخدامه هذا البيض للتفريخ .

مادة ٤ - يشترط لتطبيق أحكام تذييل البند ١٩/٢/١ من التعريفه الجمركية ما يلى :

١ - أن يكون المستورد مرخصا له من هيئة القطاع انمام المختصة بوزارة الصحة باستيراد محضرات تغذية أطفال ومجاله استخدامها .

٢ - أن يوضح المستورد الأغراض التى ستستخدم فيها هذه المحضرات وأن يقر على البيان الجمركى باستخدامه هذه المحضرات فى المجال الصائر به الترخيص .

مادة ٥ - يشترط لتطبيق أحكام تذييل البندين ٣٧/٧/١ ، ٩٢/١٢/ب من التعريفه الجمركية ما يلى :

١ - أن ترد الحوامل المسجلة أو الأفلام السينمائية برسم جهة دينية أو تعليمية ، و عنمية أو تربوية أو ثقافية وفقا للأغراض التى تقوم بها الجهة الطالبة .

٢ - أن تكون المادة المسجلة بالحوامل أو الأفلام المذكورة مناسية لطبيعة الغرض الواردة من أجله وموافقة لطبيعة نشاط الجهة الواردة إليها هذه الحوامل أو الأفلام ويثبت ذلك بشهادة من الجهة المختصة بالرقابة على هذه المصنفات .

٣ - أن لا ترد هذه الحوامل أو الأفلام بكميات تجارية وأنما بكميات متناسب مع الغرض الواردة من أجله ووجهة الواردة إليها وتتحقق مصلحة الجمارك من ذلك بالمعينة .

٤ - يحظر التصرف في هذه الحوامل أو الأعلام لغير الجهات الواردة إليها لاستخدامها في غير الأغراض المخصصة لها - كما يحظر استخدامها في مجال أو أغراض تجارية والا حملت عليها الضريبة الجمركية المحددة بالبندين ٩٢/١٢ ب/ ٤ ٣٧/٧ ب/ .

٥ - تتولى مصلحة الجمارك التحقق من هذه الشروط والافراج عن هذه الحوامل والأعلام بعد سداد فئة الضريبة المستحقة ، مع مراعاة القيود التي تعددها الجهات المختصة في هذا الشأن .

مادة ٦ - يشترط لتطبيق أحكام تبذيل البند ٣٨/١١/٢ من التعريفية الجمركية ما يلي :

١ - أن ترد الأصناف الموضحة بالبند المذكور برسم الجهة المرخص لها من وزارة الزراعة أو الجمعيات التعاونية الزراعية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التأمين الزراعي أو البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي .

٢ - بالنسبة للمحضرات التي تستوردها شركة كسّر الزيات لأغراض تصنيع المبيدات الحشرية للزراعة وإن خصصت لبنود أخرى بالتحريفية فيشترط لتمتتها بفئة التعريفية المخفضة ما يلي :

(أ) اعتماد الهيئة التابع لها الشركة بالترخيص لها بالتصنيع بعد موافقة وزارة الزراعة .

(ب) اقرار من الشركة على البيان الجمركي باستخدام هذه المحضرات في تصنيع المبيدات للأغراض الزراعية .

مادة ٧ - يشترط لتطبيق أحكام البندين ٣٩/١/د/٢ ، ٣٩/٥/د/٢ من التعريفية الجمركية ما يلي :

١ - أن تكون الجهة الطالبة مرخصاً لها من الجهة المختصة بوزارة الصناعة بانتاج الفورمايكا والانتراباس .

جهازك ١٣١

٢ - أن يقر الطالب على البيان الجمركي بأن تستخدم الأصناف المذكورة في إنتاج الفورمايكا والانترايلاس وعدم استخدامها في أغراض أخرى .

مادة ٨ - يشترط لتطبيق أحكام تذييل البنود ١٣/ب/١ ، ١/٢/٦٠ ، ١/١٠/٦١ ، ١/١/٦٤ ، ١/٢/٦٤ ، ١/٤/٩٠ من التعريفة الجمركية ما يلي :

١ - أن يتقدم المستورد بشهادة من الجهة المختصة بالأمن الصناعي بوزارة القوى العاملة بأن الأصناف الموضحة مخصصة للأمن الصناعي أو الوقاية المهنية حسب الأحوال .

٢ - إقرار المستورد على البيان الجمركي المقدم منه بأن السلع المذكورة مخصصة للأمن الصناعي أو الوقاية المهنية ولا تستخدم في أغراض أخرى .

مادة ٩ - يشترط لتطبيق أحكام تذييل البندين ١/ج ، ١٦/٤٨ من التعريفة الجمركية ما يلي :

١ - أن يستورد ورق الكرافت والأكياس أو العبوات الخاصة بتعبئة الأسمنت برسم مصنع أسمنت أو عن طريق مكتب بيع الأسمنت المصري لحساب مصنع إنتاج أسمنت خصما من الحصص النقدية للمصنع بالنقد الأجنبي .

٢ - أن يتم استخدام ورق الكرافت في صناعة أكياس تعبئة الأسمنت البورتلاندى أو أن تستخدم الأكياس والعبوات المستوردة في تعبئة هذا الأسمنت .

مادة ١٠ - يشترط لتطبيق أحكام تذييل البند ١/٤٨ ط من التعريفة الجمركية ما يلي :

— أن يصدر ترخيص للطالب من هيئة القطاع العام للكهرباء باستخدام الورق في صناعة الكابلات الكهربائية .

٢ — اقرار على البيان الجمركي باستخدام هذا الورق في صناعة الكابلات الكهربائية وعدم استخدامه في أغراض أخرى .

مادة ١١ — يشترط لتطبيق أحكام تذييل البند ٤٩/٨/١ من التعريفة الجمركية ما يلي :

١ — أن يصدر ترخيص للمستورد من الجهة المختصة بوزارة الصناعة باستخدام الصور الاستثنائية في الأغراض الصناعية .

٢ — أن يقر المستورد على البيان الجمركي باستخدامه في الأغراض الصناعية وعدم استخدامه في أغراض أخرى .

مادة ١٢ — يشترط لتطبيق أحكام تذييل البند ٤٩/١١/٢ من التعريفة الجمركية ما يلي :

١ — أن يصدر ترخيص للمستورد من هيئة تنشيط السياحة أو الجهة المختصة بوزارة السياحة باستيراد هذه النشرات .

٢ — أن تكون الجهة المستوردة من بين الجهات المعتبرة منشآت سياحية طبقاً للقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ أو إحدى الجهات التابعة لوزارة السياحة .

٣ — أن يقر المستورد على البيان الجمركي باستخدام النشرات في أغراض الدعاية السياحية .

مادة ١٣ — يشترط لتطبيق أحكام تذييل البندين ٥٧/١٠/٣ و ٦٢/٣ من التعريفة الجمركية ما يلي :

١ — أن يصدر ترخيص من وزارة الزراعة للمستورد باستيراد هذه الأصناف لتصنيع أو لتعبئة المحاصيل الزراعية والأسمدة .

٢ - أن يكون المستورد من بين مصانع الأسمدة أو المصانع المتخصصة في تصنيع العبوات للمحاصيل الزراعية بالنسبة للسلع الواردة بالبند ١٠/٥٧ أ ر من بين مصانع الأسمدة أو الجهات القائمة بتسويق المعاملات الزراعية بالنسبة للأصناف الواردة بالبند ٣/٦٢ .

٣ - أن يقر المستورد على البيان الجمركي باستخدام الأصناف في الأغراض المحددة وعدم استخدامها في غير هذه الأغراض .

مادة ١٤ - يشترط لتطبيق أحكام تفضيل البند ١/١/٥٩ ، ١/٣/٥٩ ، ١/٨/٥٩ ، ١/١١/٦١ من التعريفة الجمركية ما يلي :

١ - بالنسبة لتفضيل البند ١/١/٥٩ لصناعة فائزر السجائر فيجب تقديم موافقة من هيئة القطاع العام التمتع لها الشركة المستوردة بالاستيراد .

٢ - أما بالنسبة للصناعات الأخرى الواردة في البنود الجمركية السابقة فيجب أن يقر المستورد على البيان الجمركي باستخدامه السلع في هذه الصناعات وعدم استخدامها في صناعات أخرى .

مادة ١٥ - يشترط لتطبيق أحكام تفضيل البند ٤/٦٢ من التعريفة الجمركية ما يلي :

١ - بالنسبة لما تستورده شركات السياحة والفنادق لاطعام القرى السياحية فيشترط :

(أ) أن تكون الشركات والفنادق والقرى من المنشآت السياحية طبقاً لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ .

(ب) أن تتقدم الشركة أو الفندق بما يفيد موافقة لجنة الاحتياجات بالسياحة على استيراد الأصناف المذكورة وما يفيد أنها تقوم بإنشاء قرية سياحية مرخص فعلاً بإقامتها .

(ج) أن تقر الشركة أو المصدق على البيان الجمركي باستخدام الأصناف في إنشاء قرية سياحية وعدم استخدامها في أغراض أخرى .

٢ - بالنسبة لما تستورده الهيئات الأهلية لرعاية الشباب لممارسة نشاطها فيشترط :

(١) أن تكون الجهة المستوردة من بين الهيئات الأهلية لرعاية الشباب وأن تتقدم بشهادة من الجهة الإدارية المختصة بما يفيد ذلك ، وبأن الأشياء المطلوبة لازمة لممارسة نشاط الهيئة .

(ب) أن تقر الجهة المستوردة على البيان الجمركي بأن تستخدم الأشياء المذكورة في الأغراض المشار إليها وعدم استخدامها في أغراض أخرى .

مادة ١٦ - يشترط لتطبيق أحكام تفصيل المند ١/٦/٦٥ من اللائحة لجمركية ما يلي :

١ - أن يتقدم المستورد بشهادة من الجهة الإدارية المختصة بأن هذه الأشياء مخصصة للرياضة أو من الجهة المختصة بالأمن الصناعي بوزارة القوى العاملة بأنها للوقاية المهنية .

٢ - بالنسبة للخوذ العسكرية أو خوذ رجال الاطفاء فيجب الحصول على ترخيص من القوات المسلحة أو وزارة الداخلية بالنسبة للخوذ العسكرية، أما الخوذ الأخرى بما في ذلك خوذ رجال الاطفاء فإذا لم يكن المستورد من جهاز الاطفاء بوزارة الداخلية فيجب أن يقدم شهادة من الجهة المختصة بالأمن الصناعي بوزارة القوى العاملة بأنها مخصصة للوقاية المهنية أو الاطفاء .

٣ - أن يقر المستورد على البيان الجمركي باستخدام الأشياء المذكورة في الأغراض المخصصة لها .

مادة ١٧ - يشترط لتطبيق أحكام تفصيل البند ٢٦/ب/١ من التزيفة الجمركية ما يلي :

١ - أن يقدم شهادة من وزارة الصحة أو إحدى الجهات التي تحددها الوزارة المذكورة بما يفيد بأن هذه الأصناف مصممة خصيصا لسند المرضى والعجزة والمعوقين .

مادة ١٨ - يشترط لتطبيق أحكام تفصيل البند ٧٠/٥/ب/١ ، ٧٣/١٠/ب ، ٢٧/٧٣ من التزيفة الجمركية ما يلي :

١ - أن تستورد الأصناف الواردة بالبند ٧٠/٥/ب/١ بمعرفة وزارة الاسكان والمرافق أو بترخيص منها بغرض التخصيص للاسكان الاقتصادي والمتوسط ، أما الأصناف الواردة بالبندين ٧٣/١٠/ب ، ٢٧/٧٣ فتستورد بمعرفة وزارة الاسكان والمرافق بغرض التخصيص للاسكان الاقتصادي والمتوسط .

٢ - وفي جميع الأحوال يشترط لاعتبار الاستيراد مخصص للاسكان الاقتصادي اذا وردت الأصناف لهذا الغرض بمعرفة الجهات الآتية :

(أ) هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .

(ب) هيئة تعاونيات البناء والاسكان .

(ج) المحافظات .

(د) بنك التعمير والاسكان .

(هـ) صندوق تمويل مشروعات الاسكان .

(و) الجهاز التنفيذي للمشروعات المشتركة .

(ز) مجالس الخدمات التابعة للمحافظات .

(ح) الجمعيات التعاونية للبناء والاسكان .

(ط) شركات القطاع العام التي تقوم بمشروعات اسكان شعبي لحسابها .

٢ - بالنسبة للاسكان المتوسط يجب أن تتقدم الجهة بشهادة من

وزارة الاسكان والمرافق بما يفيد أنها تقوم بمشروعات اسكان متوسط
وبأن هذه الأصناف لازمة لمشروعاتها .

مادة ١٩ - يشترط لتطبيق أحكام تذييل البند ٣٥/٧٣ من التعريف
الجمركية ما يلي :

- ١ - أن تتولى مصانع سيماف استيراد الأصناف المذكورة .
- ٢ - أن تتقدم الشركة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الصناعة
تفيد أن هذه الأصناف اللازمة لصناعة عربات السكك الحديدية .
- ٣ - أن تتقدم الجهة باقرار على البيان الجمركي بأن تستخدم
الأصناف المذكورة في تصنيع عربات السكك الحديدية .

مادة ٢٠ - يشترط لتطبيق أحكام تذييل ١/٣/٧٤ من التعريف
الجمركية ما يلي :

- ١ - أن يكون المستورد مرخصا له صناعيا بضاعة سحب الأسلاك
الكهربائية .

٢ - تقديم طلب لرئيس مصلحة الجمارك مرفقا به :

- (أ) صور معتمدة من الترخيص الصناعي الصادر للمستورد .
- (ب) تعهد عن مسئول المصانع المستورد باستخدام لفائف العيدان
المستوردة في صناعة سحب الأسلاك الكهربائية .

٣ - أن تستورد العيدان بشكل لفائف وبرسم المصنع المرخص له .

مادة ٢١ - يشترط لتطبيق أحكام تذييل البند ٥/٦/٨٤ ،
٨٧/٢/١/٨٧ ، ١/١٤/٨٩ ، ١/٨٩/ب من التعريف الجمركية ما يلي :

- ١ - أن تكون الشركات السياحية والغداق المستوردة من بين المنشآت
السياحية طبقا للقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ وأن تتقدم بشهادة من وزارة
السياحة بأن الأصناف لازمة للاغراض السياحية التي تمارسها .

٢ - أن تتقدم هذه الجهات بشهادة من إدارة الاحتياجات بوزار،
التيحيلة بما يفيد أن الأصناف المطلوبة لازمة لهذه الجهات .

٣ - بالنسبة للبند ١/٨٩ ب إذا كانت الجهة المستوردة من إحيات
الألية لرعاية الشباب فيجب أن تتقدم بشهادة من جهة إدارية المستند
بما يفيد أنها من بين هذه الجهات وأن الأصناف لازمة لمباشرة نشاطها .

٤ - أن تقر الجهة المستوردة بأن تستخدم الأصناف المذكورة في
الأغراض المحددة وبأنها لن تستخدمها في أغراض أخرى وأن تتحقق
مصلحة الجمارك من ذلك .

مادة ٢٢ - يشترط لتطبيق أحكام تفصيل البند ١٥/٨٤ ب/٢ من
التعريفات الجمركية ما يلي :

١ - أن ترد ثلاثة حفظ الجثث والدم مجيزة ومعدة خصيصا لهذا
الغرض .

٢ - أن تقر الجهة المختصة بوزوم ثلاثة نرجعة الطبية لهذا
الغرض .

٣ - أن ترد هذه الثلاثة برسم المستشفيات العامة أو الخاصة أو
الجامعية ويؤكد الدم مباشرة دون تدفيع أو مستورد في هذه
العملية وبمراجعة استيفاء الشروط المشار إليها .

مادة ٢٣ - يشترط لتطبيق أحكام تفصيل البند ٢/٤٠/٨٤ ب
٢/٤٠/٨٤ ب ، ٤٠/٨٤ ج ، ٤٠/٨٤ د ، ٤١/٨٤ أ ، ٤١/٨٤ ب ،
٤١/٨٤ ج من التعريفات الجمركية ما يلي :

١ - أن ترد هذه الأصناف للاستخدام المصنعي للمصانع المرخس
لها من وزارة الصناعة .

٢ - أقرار المصنع على البيان الجمركي بأن هذه الأصناف لازمة
للاستخدام بالمصنع .

٦٣٨ جمارك

٢٤ - يشترط لتطبيق أحكام التذييل رقم ٨٤/٥٩/ج من التعريفة الجمركية ما يلي :

١ - أن يصدر ترخيص من وزارة الزراعة للمستورد بتربية الأرناب أو إنشاء مزارع سمكية حسب الأحوال .

٢ - أن يتقدم المستورد بشهادة من وزارة الزراعة تفيد لزوم هذه الأصناف لتربية الأرناب أو لزراع الأسماك .

٣ - أن يقر المستورد على البيان الجمركي بعدم استخدام هذه الأصناف في أغراض أخرى .

مادة ٢٥ - يشترط تطبيق أحكام تذييل البند ٨٥/١٣ من التعريفة الجمركية ما يلي :

١ - أن ترد هذه الأصناف برسم الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

٢ - أن تقر الهيئة بأن هذه الأصناف للأغراض المقررة وأنهما لن تستخدمها في أغراض أخرى .

مادة ٣٦ - يشترط تطبيق أحكام تذييل البند ٨٥/٢٣/ب من التعريفة الجمركية ما يلي :

١ - أن ترد هذه الأصناف لمصانع تصنيع المحولات .

٢ - أن يتقدم المصنع بشهادة من هيئة القطع لعام التابع لها بأن هذه الأصناف لازمة لتصنيع المحولات وأنها ستستخدم في عمليات التصنيع ، وأن يقر المصنع على بيان الجمركي بذلك .

مادة ٢٧ - يشترط تطبيق أحكام تذييل البند ٨٧/٢ من التعريفة الجمركية ما يلي :

١ - أن تكون الأصناف المذكورة واردة برسم شركة الناصر لصناعة السيارات والشركة المصرية لصناعة وسائل النقل الخفيف .

- ٢ - أن يتأكد الجمرک من واقع المعاينة أن الوارد بشکل سيارات مفككة تفکیکا كاملا وأن لا يكون من بينها قطع غيار أو قطع لوازم الصيانة.
- ٣ - أن تقر الشركة على انبیان الجمرکی بأن الوارد سيارات مفككة تفکیکا كاملا لأغراض التجميع .

مادة ٢٨ - يشترط لتطبيق أحكام تفصيل الجند ٩٣/٧ ب من تعريف الجمركية بما يلي :

١ - أن تكون الجهة المستوردة من بین الهيئات الأهلية لرعاية التشييب والرياضة وأن تقدم انشهادة الدانة على ذلك والمعتمدة من الجهة الادارية المختصة .

٢ - أن تكون الأصناف المستوردة من خراطيش الصيد و درش ران تتقرر الجهة الادارية المختصة أنها لازمة لنشاط الهيئة الرئيسية وأن تقوم الهيئة بعدم استخدامها لأغراض أخرى .

مادة ٢٩ - على الجهات المستفيدة من فئة ضريبة مخفضة طبقا لأحكام أقرار الجمهوری باصدار التفريفة الجمركية أو شذیلات لوردة على بنود هذه التفريفة مسك دفاتر وسجلات مستقلة ومنظمة لتمدد من مصلحة الجمارك لاثبات الأصناف التي تمتعت بالتخفيض واستخدامها في الأغراض المحددة بـشذیلات المشار اليها وتخضع في ذلك لرئاسة مصلحة الجمارك .

مادة ٣٠ - يحظر على الجهات المشار اليها ان تصرف في الأصناف المتمتعة بتخفيضات في فئات الضريبة الجمركية إلا بعد موافقة مصلحة الجمارك وسداد الضرائب الجمركية المستحقة دون تخفيض إذا كن لتصرف في غير الغرض المحدد قانونا أو لجهة غير متممة بهذا التخفيض .

مادة ٣١ - في حالة مخالفة أحكام المادتين (٢٩) ، (٣٠) المشار اليهما نظراً لجهة المختصة بسداد الضرائب الجمركية بالفئة الكاملة المقررة بجدول التعريفات وذلك دون الإخلال باتخاذ الإجراءات القانونية المحددة بقانون الجمارك والقرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية واستحقاق التعويضات والغرامات القانونية .

مادة ٣٢ - تلغى القرارات الآتية :

١ - قرار وزير المالية رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن تخفيض ضريبة الوارد على لفائف عيدان النحاس والألمنيوم المستخدمة في صناعة سحب الأسلاك الكهربائية .

٢ - قرار نائب وزير المالية رقم ١٦ لسنة ١٩٨٠ بشأن البضائع التي تصدر بصفة مؤقتة لاصلاحها أو اجراء عمليات تكميلية عليها .

٣ - قرار نائب وزير المالية رقم ٤ لسنة ١٩٨١ بشأن تخفيض ضريبة الوارد على سيارات انجيب ونقل للبضائع والأشخاص وما شابه .

٤ - قرار نائب وزير المالية رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن إعفاء مساحات مستورد مصنع الأسمت من ورق الكرافت لتعبئة منتجاتها من الأسمت البورتلاندى .

٥ - قرار وزير المالية رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٣ بالشروط والأوضاع المنظمة لسريان فئة التعريفات الجمركية المقررة على ثلاثيات حفظ الجثث والهدم .

٦ - قرار وزير المالية رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨٤ .

٧ - قرار وزير المالية رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٨٥ بشأن شروط التمتع
بتخفيضات صناعة انتجميع الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧
لسنة ١٩٨٥ .

مادة ٣٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحل به من تاريخ
صدوره ويلغى كل ما يخالف أحكامه ، وعلى رئيس مصلحة الجمارك اصدار
القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر في ١٩٨٦/٨/٢٥ .

قرار وزير المالية رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٧
بتحديد شروط وقواعد تنفيذ أحكام القرار الجمهوري
رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦
بإصدار التعريفات الجمركية والتبديلات الواردة بها

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون
الجمارك ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بإصدار التعريفات
الجمركية ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٦ بتحديد شروط وقواعد
تنفيذ أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بإصدار التعريفات
الجمركية والتبديلات الواردة بها ،

قرر :

مادة ١ - يشترط لتطبيق أحكام تبديل البند ٣١/١٥/٨٤ من التعريفات
الجمركية ما يلي :

١ - أن يصدر ترخيص من وزارة الزراعة للمستورد بتربية الطيور
أو الدواجن أو الأرناب .

٢ - أن يتقدم المستورد بشهادة من وزارة الزراعة تفيد لزوم هذه
الأصناف لتربية الطيور أو الدواجن أو الأرناب .

٣ - أن يقر المستورد على البيان الجمركي بعدم استخدام هذه الأصناف في أغراض أخرى .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، وينغى كل ما يخالف أحكامه : وعلى رئيس مصلحة الجمارك إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ،

صدر في ١٩٨٧/٢/٢٨ .

القسم الثالث

في القوانين المرتبطة بقانون الجمارك

قانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٢

بشان منع التهريب الذي يقع بواسطة مستخدمى الجمارك

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤
يونية سنة ١٨٨٣) ، المشتغل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ،

وبعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات المتبع لدى المحاكم
المذكورة ،

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظر
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ،

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ - يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنين كل مستخدم
أو عامل بالجمارك وكل رجل من رجال الضبط والربط منوط بالمراقبة
الجمركية اجتراً على تهريب بضائع أو الشروع فى تهريبها سواء بصفة فاعل
أصلى أو شريك .

ويعاقب بهذه العقوبة كل مستخدم أو عامل بالجمارك وكل رجل من
رجال الضبط والربط منوط بالمراقبة الجمركية حاول ارتكابه أى فعل أثناء
تأدية وظيفته أو بسبب هذه التأدية أو بتقصيره عمداً فى واجباته تسهيل
عدم دفع الرسوم الجمركية على البضائع المقررة عليها هذه الرسوم أو
تسهيل ادخال شئ فى القطر بطريقة غير قانونية من البضائع المنوع دخولها
أو المحكرة .

مادة ٢ - الحكم بعقوبة الحبس المقررة بالمادة السابقة لا يمنع من الحكم بالغرامات والمصادرات المنصوص عنها في اللوائح الجمركية ولتى هى من اختصاص قومسيونات الجمارك .

مادة ٣ - لا تكون المحاكمة على الجرائم المنصوص عنها في المادة الأولى من أمرنا هذا الا بناء على شكوى من مدير عموم الجمارك أو من يقوم مقامه .

مادة ٤ - على ناظرى المالية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

قرار رئيس الجمهورية

بالتقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٦

بشأن حظر دخول الدوائر الجمركية بالموانئ والمطارات (١، ٢)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - (معدلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٦٩ يحظر دخول الدوائر الجمركية في جميع الموانئ والمطارات بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينوبه .

ويسرى هذا الحظر على موظفي ومستخدمى وعمال الحكومة والهيئات الأخرى الذين يعملون داخل الدوائر الجمركية .

مادة ٢ - استثناء من أحكام المادة الأولى يؤذن للمسافرين في دخول الدائرة الجمركية بموجب جوازات سفرهم متى كانت مستوفاة .

كما يجوز لحيد حرس الجمارك أو من يقوم مقامه أن يأذن في

-
- (١) الوقائع المصرية في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦ - العدد ٨٤ مكرر .
(٢) صدر قرار وزير العدل رقم ٢٦٥٦ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية ١٩٨٣/٨/١٦ - العدد ١٨٧) ونص في مادته الأولى على أن يخول صفة مأمورى الضبط القضائى - كل في دائرة اختصاصه - ضابط الشرطة والأمناء والمساعدون بالإدارة العامة لشرطة ميناء القاهرة الجوى والإدارة العامة لشرطة ميناء الاسكندرية لضبط الجرائم التى تقع بالمخالفة للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٦ القرارات التى تصدر تنفيذا له .

دخول الدائرة الجمركية لقضاء مأمورية مؤقتة ليوم أو بعض يوم وذلك بعد التحقق من شخصية الطالب والتأكد من جدية الطلب .

مادة ٣ - لا يجوز الترخيص للأشخاص الآتى ذكرهم بدخول الدوائر الجمركية في جميع الموانئ والمطارات في غير حالات السفر .

(أولا) المحكوم عليهم في قضايا المخدرات أو التهريب الجمركي .

(ثانيا) المحكوم عليهم في جرائم الاستيلاء والتشرد بالمخالفة لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٣) كل من يخالف الحظر المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا القانون ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور ، وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتضاعف العقوبة في حالة العود .

مادة ٥ - (معدلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٦٩) يصدر قرار من وزير الداخلية أو من ينييه ببيان الاجراءات الواجب اتباعها للحصول على الترخيص المنوه عنه في المادة الأولى .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

ولوزير الداخلية أو من ينييه أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

يضمم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ (٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦) .

قانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥

بوضع فئة موحدة للضرائب الجمركية عن الطرود
ذات الصيغة العائلية أو الشخصية البحتة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه • وقد أصحراه •

مادة ١ - تحصل ضريبة الواردات الجمركية على محتويات الطرود المستوردة برا أو بحرا أو بطريق البريد أو الطائرات بنسبة ٢٥/١٠٠ من قيمتها وذلك بدلا من فئات ضريبة الواردات الجمركية ورسم الاحصاء المقررة أصلا على محتويات هذه الطرود بالشروط والأوضاع الآتية •

(أ) أن تطبق هذه الفئة الموحدة سواء كان مشحون الطرود من منف واحد أو متعدد الأصناف •
(ب) ألا يحتوى الطرد على أدخنة •

(ج) ألا يزيد الوزن المضاف للطرد الواحد على عشرة كيلو جرامات •

(د) ألا تتجاوز قيمة ما يحتويه الطرد الواحد عشرين جنيها •

(هـ) أن يكون الطرد ذا صيغة عائلية أو شخصية بحتة •

مادة ٢ - يلغى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٨ بوضع فئة موحدة للرسوم الجمركية على الطرود ذات الصيغة العائلية أو الشخصية البحتة في الأقليم المصري •

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية • ويعمل به من تاريخ نشره • وعلى وزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه •
يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها •
صدر برئاسة الجمهورية في ٥ شوال سنة ١٣٨٤ (٦ فبراير سنة ١٩٦٥) •
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٩

بفرض ضريبة جمركية موحدة على بعض الأشياء الواردة

صحة الاتانين من الخارج (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك ،

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ بفرض رسم احصائي جمركي ،

وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٩ بفرض رسم دعم لشروعات التنمية الاقتصادية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١

باصدار التتريفية الجمركية ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية اصدار

قرارات لها قوة القانون ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - مع عدم الاخلال بالاعفاءات المقررة بتوانين أو قرارات

خاصة تحصل ضريبة جمركية بفئة ١٠٠٪ من القيمة شاملة كلفة الرسم

(١) الجريدة الرسمية في ١٩ اغسطس سنة ١٩٦٩ - العدد ٣٣

مكرر (١) .

المقررة بمقتضى التعريف الجبركية أو أية قوانين أو قرارات أخرى ، وذلك على ما يرد صراحة القادمين للجمهورية للاستعمال الشخصى أو المهنى ويكون مجردا من انطباع التجارى وبما لا تزيد قيمته عن مائة جنيه .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على الأذخنة والمشروبات الروحية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٩ (١٨ أغسطس سنة ١٩٦٩) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦
بالغاء الضرائب والرسوم المحقة بالضرائب الجمركية (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٤٧ من الدستور ،
وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك ،
وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة
للنقل البحري ،
وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ بفرض رسم احصائي جمركي ،
وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٩ بفرض رسم دعم لشروط
التنفيذ الاقتصادية ،
وعلى قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة
١٩٧٩ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ باصدار التعريفه
الجمركية ،
وعلى موافقه مجلس الوزراء ،
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القوانين الآتية :

(المادة الاولى)

تُلغى الضرائب والرسوم الآتية :

(١) الجريدة الرسمية في ٢١/٨/١٩٨٦ - العدد ٣٤ (تابع)

١ - الضريبة الاضائية على الصادر والوارد المفروضة بموجب قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ،
٢ - الرسم الاحصائي الجمركي المفروض بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .

٣ - رسم الدعم لمشروعات التنمية الاقتصادية المفروض بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .

٤ - رسم الدعم البحري المفروض بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه والمحدد بقرار وزير النقل البحري رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٥ .

(المادة الثانية)

لا يجرى لوجعات الحكم المحلي أو غيرها من الجهات الحكومية أن تفرض ضرائب مماثلة للضرائب الجمركية أو ااضائية عليها .
وتحدد بقرار من وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص نسبة من حصيله الضريبة الجمركية تخصص للجهات التي كانت تؤول اتيها الضريبة الاضائية المقررة بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ورسم الدعم البحري المقرر بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما .

(المادة الثالثة)

على وزير المالية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون ويلغى كل ما يخالفه من أحكام .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ ذي الحجة سنة ١٤٠٦ (٢١ اغسطس سنة ١٩٨٦) .

حسني مبارك

القسم الرابع في المناطق والأسواق الحرة

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦
في شأن تحويل مدينة بورسعيد الى منطقة حرة (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أوجزناه :

مادة ١ - يتم تحويل مدينة بورسعيد بأكملها الى منطقة حرة ،
وتتخذ الاجراءات اللازمة لهذا التحويل اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٦ .

ويغوض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون
لتنظيم جميع المسائل المتعلقة بنظام منطقة بورسعيد الحرة وقواعد الإقامة
بها وتنظيم المعاملات بداخلها وغير ذلك من القواعد والنظم الجمركية
والنقدية وغيرها .

ويسرى هذا التقويض لمدة سنة واحدة من تاريخ العمل بهذا
القانون .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحل به
تاريخ نشره .

يضمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٩٦ (٢٣ مارس
سنة ١٩٧٦) .

(١) الجريدة الرسمية في أول ابريل سنة ١٩٧٦ - العدد ١٤

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧

بإصدار نظم المنطقة الحرة لـمدينة بورسعيد (١، ٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك ولأئتمان

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ،

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المساه

العربي والأجنبي ،

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم

المبلى ،

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصري

والجهاز المصرفي ،

وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحويل مدينة بورسعيد

إلى منطقة حرة ،

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي ،

(١) الجريدة الرسمية في ٣١ مارس سنة ١٩٧٧ - العدد ١٣ « تابع » .

(٢) نصت المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ١٨٦ لسنة

١٩٨٦ على أنه « لا تخل أحكام هذا القانون بما يأتي : ١ - » .

٢ - الإعفاءات الجمركية المقررة بمقتضى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧

بإصدار نظام المنطقة الحرة ببورسعيد » .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ بإصدار
التعريفية الجمركية ،
وعلى موافقة مجلس الوزراء ،
وبناء على ارتاء مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

(المادة الأولى)

يعمل بالأحكام المرفقة بشأن نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التشريع المصرى على المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد
وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى النظام المرفق أو فى القانون رقم
٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ولا تسرى أحكام النظام المرفق على المشروعات
المرخص بها طبقا لأحكام القانون المذكور .

(المادة الثالثة)

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الاقتصاد (١)
بناء على ما يقترحه مجلس إدارة المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد وبعد موافقة
المجلس المحلى للمحافظة .

(المادة الرابعة)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل
به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ ربيع الآخر سنة ١٣٩٧ (٢٩ مارس
سنة ١٩٧٧) .

(١) صدر قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣٧٦ لسنة
١٩٧٧ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ (منشور فيما بعد) .

نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد

الباب الأول

نظام إدارة المنطقة

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥
بإصدار نظام الحكم المحلى المشار اليه تتمتع المنطقة الحرة لمدينة
بورسعيد بالشخصية المعنوية المستقلة .

مادة ٢ - يكون للمنطقة الحرة لمدينة بورسعيد موازنة خاصة
تعد طبقا للقواعد المعمول بها فى المشروعات التجارية وتبدأ السنة المالية
للمنطقة ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها .

مادة ٣ - تتكون موارد المنطقة الحرة مما يلى :

١ - العملات الأجنبية والمحلية التى تحصلها مقابل الخدمات التى
تقدمها .

٢ - الإيرادات الناتجة عن نشاطها ومقابل الانتفاع بأموالها .

٣ - حصة إيجار لأراضى المخصصة للمنطقة .

٤ - الاعتمادات التى تخصصها الدولة للمنطقة فى الموازنة العامة .

٥ - القروض .

٦ - الاعانات والهبات .

٧ - الغرامات التى يتم تحصيلها طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٤ - يتولى إدارة المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد مجلس إدارة
يشكل من محافظ بورسعيد رئيسا وعدد من الأعضاء لا يقل عن ستة ولا يزيد
على عشرة يصدر باختيارهم وتحديد مكافأتهم لمدة سنتين قابلة للتجديد

قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة بعد موافقة هذا المجلس .

مادة ٥ - مجلس إدارة المنطقة هو السلطة المهيمنة على جميع شئونها وتصريف أمورها وله أن يتخذ جميع القرارات اللازمة لتحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها طبقا لأحكام هذا القانون ويختص مجلس إدارة المنطقة بصفة خاصة فى حدود السياسة العامة للدولة ودون التقيد بالنظم الحكومية أو أنظمة الهيئات العامة أو المؤسسات العامة بما يلى :

(أولا) وضع خطة العمل التى تدير عليها فى المنطقة فى إطار السياسة العامة التى تضعها الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

(ثانيا) وضع اللوائح المنظمة للعمل داخل المنطقة من النواحي المالية والإدارية والفنية .

(ثالثا) الإشراف على الأراضي التى تخصص للمنطقة الحرة .

(رابعا) الموافقة على إقامة المشروعات والخدمات التى تحتاجها المنطقة سواء بأموالها أو بالمشاركة مع آخرين .

(خامسا) تحديد مقابل الخدمات التى تقدمها المنطقة بالمعلة الأجنبية أو المحلية وتحديد قواعد تحصيلها واستخدامها .

(سادسا) النظر فى إيرام القروض المحلية أو الخارجية واتخاذ الاجراءات اللازمة لإبرامها قانونا .

(سابعا) قبول الاعانات والهبات التى لا تتعارض مع أغراض المنطقة .

(ثامنا) اعداد مشروع موازنة المنطقة طبقا لقواعد المعمول بها فى المشروعات التجارية وحساباتها الختامية .

(م ٤٢ - موسوعة مصر ج ١٣)

ولمجلس إدارة المنطقة تكليف واحد أو أكثر من أعضائه بمهمة محددة كما يجوز للمجلس أن يفوض بعض اختصاصاته بصفة مؤقتة إلى رئيسه أو إلى مدير عام المنطقة ولا تكون قرارات مجلس إدارة المنطقة نافذة إلا بعد اعتمادها من وزير الاقتصاد .

مادة ٦ - يمثل المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد أمام القضاء وفي مواجهة الغير رئيس مجلس إدارتها .

مادة ٧ - يصدر بتحديد المداخل والمخارج الجمركية للمنطقة الحرة لمدينة بورسعيد وبنظام إدارتها ، وحراستها بقرار من محافظ بورسعيد بناء على ما يقترحه مجلس إدارة المنطقة وبعد موافقة المجلس المحلي للمحافظة بعد الاتفاق مع مصلحة الجمارك ومن الموانئ (١) .

مادة ٨ - تحدد في اللائحة التنفيذية إجراءات الدخول إلى المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد وإجراءات الخروج منها .

مادة ٩ - يجوز بقرار من محافظ بورسعيد بعد موافقة المجلس المحلي للمحافظة وبناء على اقتراح مجلس إدارة المنطقة الحرة تخصيص أراضي لها من بين الأراضي المملوكة للدولة أو للمحافظة .

مادة ١٠ - لا يجوز لغير المصريين أو للأشخاص الاعتبارية التي يتولى إدارتها المصريون ويملكون ٥١٪ من رأسمالها على الأقل مباشرة أى نشاط تجارى داخل المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد .

(١) صدر قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٧ بتحديد المنافذ الجمركية ونقط الرقابة الجمركية لمدينة بورسعيد (الوقائع المصرية فى ١٢/١٢/١٩٨٧ - العدد ٢٧٨) .

الباب الثاني

قواعد الصادر والوارد والجمارك (٨)

مادة ١١ - لا تخضع البضائع والمنتجات المحلية التي يجزى تداولها بين المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد وبساتير أنحاء الجمهوريه لايه اجراءات أو ضرائب أو رسوم مقررده بالتطبيق لأحكام هذا القانون .

مادة ١٢ - فيما عدا البضائع والمواد المحظور تداولها قانونيا ، والخمور والسجائر والدخان بكافة انواعه ومنتجاته - لا تخضع للاجراءات الجمركية المواد الأجنبية التي تستورد أو تصدر من وإلى المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد .

وفيما عدا القواعد المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية لا يخضع استيراد أو بقاء هذه البضائع والمواد في المنطقة الحرة أو تصديرها منها لأيه قيود تقررهابالتشريعات الجمركية أو التشريعات المنظمة للاستيراد والتصدير .

مادة ١٣ - تنعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم اللاحقة بها جميع البضائع والمواد المشار اليها في المادة السابقة وتشمل البضائع جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل وما يماثلها .

مادة ١٤ - تخضع للقواعد والاجراءات المقررة قانونا للتصدير ولضريبة الصادر وغيرها من الضرائب والرسوم المتعلقة بها جميع البضائع والمواد المحلية المصدرة إلى الخارج سواء مباشرة من المنطقة الحرة

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ بتحديد رسوم الخزن في المخازن والمستودعات بالدائرة الجمركية ببورسعيد (الوقائع المصرية في ١٩٧٧/٤/٧ - العدد ٨٢) .

لمدينة بورسعيد أو بعد ورودها فيها من أية جهة بالجمهورية • وتحصل الضرائب والرسوم المستحقة طبقاً للفقرة السابقة على البضائع والمواد المنتجة في المنطقة المذكورة عند تصديرها منها على أساس نسبة المسواد والبضائع المحلية الداخلة في صناعتها أو إعدادها •

مادة ١٥ - تخضع للقواعد والأجراءات المقررة قانوناً للاستيراد ولضريبة الوارد وغيرها من الضرائب والرسوم المتحقة بها البضائع والمواد الأجنبية الواردة من الخارج إلى داخل الجمهورية عن طريق المنطقه الحرة لمدينة بورسعيد •

مادة ١٦ - (١) لا تخضع البضائع والمواد الأجنبية المخصصة للاستهلاك داخل المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد أو المخصصة لاستخدام المقيمين بها لضرائب الجمركية والضرائب والرسوم المتعلقة بها •

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية خفضاً بعض البضائع والمواد سالفة الذكر للضرائب الجمركية والضرائب والرسوم المتعلقة بها •

وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد المنظمة للاندراج بصفة مؤقتة أو دائمة عن السلع الأجنبية المملوكة للمقيمين في المنطقة المذكورة وذلك عند انتقالهم منها للإقامة بصفة مؤقتة أو دائمة في غيرها من مناطق الجمهورية •

مادة ١٧ - تؤدي الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع والمواد الأجنبية التي تسحب من المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد إلى غيرها من

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن خفض بعض السلع التي ترد برسم المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد للضرائب الجمركية •

كما صدر قرار وزير المالية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٣ بشأن القواعد التنفيذية لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٣ •

جسارك ١٦١

جهات الجمهورية وفقا لقواعد المقررة في القانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٤
المشار اليه دون غيرها .

مادة ١٨ - يجوز للمجلس المحلي لمحافظة بورسعيد فرض رسم على
الواردات الأجنبية التي تستهلك في المنطقة الحرة بمدينة بورسعيد في
حدود خمسة في المائة من قيمتها ، وتخصص حصة هذا الرسم لحساب
الخدمات والتنمية بالمحافظة للإنفاق منه في الأغراض المنصوص عليها ،
في المادة (٣٨) من قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٥٢
لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

مادة ١٩ - يجوز بترخيص من رئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة
بمدينة بورسعيد سحب البضائع والمواد الأجنبية أو البضائع والمواد
المستعملة على جزء أجنبي من هذه المنطقة إلى غيرها من جهات الجمهورية
وذلك بصفة مؤقتة لأجراء أية عمليات تجارية أو صناعية أو تحويلية فيها
أو لاصلاحها أو لصيانتها وذلك طبقا للقواعد والجراءات التي تحددها
اللائحة التنفيذية .

الباب الثالث

قواعد التعامل بالنقد المحلي والأجنبي

مادة ٢٠ - لا يخضع للتعامل بالنقد الأجنبي أو الاحتياطي به داخل
المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد أية قيود .

مادة ٢١ - يجوز دخول النقد المحلي والأجنبي من جهات تجمهورية
المختلفة إلى المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد ، كما يجوز خروج هذا النقد
بنوعيه منها إلى هذه الجهات دون أية قيود .

مادة ٢٢ - يجوز للبنوك أو فروعها المعتمدة في المنطقة الحرة امدينة بورسعيد قبول الدفع بالعملات الأجنبية من أى شخص طبيعى أو ممنوى وفتح حسابات بهذه العملات بأسماء المودعين وذلك بغير التحقق من مصدر هذه العملات والمودعين حق استخدام أرصدة هذه الحسابات بالنقد الأجنبى دون أية قيود .

مادة ٢٣ - لا يجوز اخراج النقد الأجنبى أو المعادن النفيسة أو الأحجار الكريمة من المنطقة الحرة بمدينة بورسعيد الى خارج الجمهورية الا فى الحدود المقررة قانونا وطبقا للقواعد والاجراءات التى ينص عليها فى اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٤ - لا يجوز ادخال النقد المصرى من خارج الجمهورية الى المنطقة الحرة امدينة بورسعيد أو خروجه منها الى خارج الجمهورية الا طبقا للقواعد المقررة قانونا .

الباب الرابع

المقاولات

مادة ٢٥ - يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (١٠) من هذا القانون بالعصن مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز الفين من الجنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢٦ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ألف جنيه كل من يخالف أحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو غيرها من القرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ٢٧ - لا ترفع الدعوى العمومية عن الجسائر التي ترتكب بالمخافقة لأحكام هذا القانون إلا بناء على طلب من رئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة بحينة بورسعيد .

ويجوز لمجلس إدارة المنطقة للتصالح على التزامات المنصوص عليها في المادة (٢٦) في أية مرحلة تكون عليها الدعوى .

مادة ٢٨ - لا تخل أحكام هذا القانون بأية عقوبة أئسد منصوص عليها في قانون العقوبات أو أي قانون آخر .

قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى

رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٧٧

بإلانة التنفيذية للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧

بإصدار نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد (١)

وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ بإصدار نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد ،

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل فى النقد الأجنبى ،

على ما اقترحه مجلس إدارة المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد ،

وتلى موافقة المجلس المحلى لحافظة بورسعيد ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قصر :

مادة ١ — يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون نظام المنطقة الحرة بمدينة بورسعيد المرفقة .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

تحريرا فى ٢٦ المحرم سنة ١٣٩٨ (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٧) .

(١) الوقائع المصرية فى أول يناير سنة ١٩٧٨ - العدد الاول « تابع » .

اللائحة التنفيذية

نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد

المطلب الأول

نظام ادارة المنطقة الحرة

الفصل الأول

مجلس الإدارة

مادة ١ - يجتمع مجلس ادارة المنطقة الحرة مرة واحدة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه للنظر فيما يعرض عليه من مسائل ، على أن توجه الدعوة لعقد المجلس قبل الموعد المحدد بثلاثة أيام على الأقل ، ويرفق بالدعوة جدول أعمال المجلس ومذكرات عن الموضوعات التي تعرض فيها ، ويجوز لرئيس المجلس أن يحتفظ بسرية البيانات الشخصية المتعلقة بأصحاب الشأن الى حين انعقاد المجلس ، على أن يثبت ملخص واف عنها في محضر الجلسة .

ولرئيس المجلس دعوة المجلس على وجه السرعة وبدون التقيد بالاجراءات سالفة الذكر للنظر فيما يطرأ من مسائل لها صلة بالاستعمال .

مادة ٢ - يكون انعقاد مجلس الإدارة صحيحا بحضور أغلبية الأعضاء ، وتصير القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ٣ - لرئيس مجلس ادارة المنطقة الحرة أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم من العاملين بالجهاز التنفيذي للمنطقة الحرة أو الأجهزة الادارية الأخرى بالمحافظة أو من ذوي الخبرة دون أن يكون لهم صوت محدود في المداولات .

مادة ٤ - تدون اجتماعات مجلس الإدارة في سجل خاص ، ويوقع على كل محضر رئيس مجلس الإدارة وأمين السر ، ويكون تعيين أمين السر بقرار من رئيس مجلس الإدارة من بين العاملين بالمنطقة الحرة بناء على ترشيح من مديرها العام .

مادة ٥ - يبلغ رئيس مجلس إدارة المنطقة قرارات مجلس الإدارة الى وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدورها لاعتمادها ، ويعتبر عدم الاعتراض عليها كناية لمجلس إدارة المنطقة الحرة خلال أسبوع من تاريخ وصولها اليه بمثابة موافقة عليها .

مادة ٦ - يكون للمنطقة الحرة بلدية بوسعها جهاز تنفيذي يرأسه مدير عام المنطقة ، ويتكون من عاملين فنيين وإداريين ، ويتولى هذا الجهاز مباشرة الأعمال الفنية والإدارية المتعلقة بإدارة المنطقة الحرة ، ويسري على العاملين بهذا الجهاز جميع الأنظمة الوظيفية واللوائح المطبقة على العاملين بالهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

الفصل الثاني

النظام المالي

مادة ٧ - تعد المنطقة الحرة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انقضاء السنة المالية ما يأتي :

١ - ميزانية المنطقة الحرة طبقاً للقواعد المعمول بها في المشروعات التجارية .

٢ - تقريراً عن مركز المنطقة المالي وأعمالها خلال السنة المالية المنقضية في مجال العرض من أنشائها .

وينرض مشروع الميزانية والتقارير على مجلس ادارة المنطقة الحرة ،
والجنس المحلى لاقرارها قبل اعتمادها .

مادة ٨ - مع عدم الاخلال برقابة الجهاز المركزى للمحاسبات يتولى
مجلس ادارة المنطقة الحرة تعيين مراقبين لحسابات المنطقة الحرة من
الأشخاص الطبيعيين ، وكذا تحديد أتعابهم .

وتضع المنطقة الحرة تحت تصرف مراقبى الحسابات ما يطلبونه من
الدفاتر والأوراق والبيانات التى يرون لزوم الاطلاع عليها .

الباب الثاني

قواعد المصارف والوارد والجمارك

مادة ٩ - يجب أن يوضح بقوائم وبوالص الشحن والفواتير الخاصة
بالبضائع والمواد الواردة للمنطقة الحرة لمدينة بورسعيد أنها برسوم
المنطقة الحرة ، وتعتبر البضائع والمواد الواردة لمدينة بورسعيد أنها
واردة برسوم المنطقة الحرة ما لم تدرج بقوائم الشحن أنها برسوم
الوارد أو يثبت خلاف ذلك .

مادة ١٠ - تعفى من اجراءات التفت والتحقق الرسائل المشار
اليها فى المادة السابقة ، ومع ذلك يجوز لمصلحة الجمارك تحقيق بعض
الطروء للمطابقة على المستندات .

مادة ١١ - فيما عدا أمتعة الركاب وواردات الحكومة والقطاع
العام ، يجب على صاحب الشبان أن يقدم الفاتورة الأصلية معنقاً
عليها من الجهة الواردة منها أو من هيئة رسمية مختصة تقبلها لمصلحة
الجمارك .

مادة ١٢ - تخضع البضائع والمواد الأجنبية الواردة من الخارج
الى داخل الجمهورية عن طريق المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد للقواعد

والاجراءات المقررة قانونا للاستيراد وضريبة النوارد وغيرها من الضرائب
والرسوم المتحققة بها .

مادة ١٢ - يفرج عن السلع الاجنبية المستعملة المملوكة للمقيمين
بمدينة بورسعيد عند انتقالهم منها للاقامة بصفة دائمة في غيرها من مناطق
الجمهورية وفقا للقواعد الآتية :

١ - أن يكون الانتقال من المدينة بعد اقامة دائمة بها لمدة لا تقل
عن سنة .

٢ - ألا تتجاوز قيمة الأشياء المخرج عنها خمسين جنيها عن كل سنة
قضيت بمدينة بورسعيد بعد أقصى مائتي جنيه .

٣ - يتخذ بالمقيم في حكم هذه المادة الشخص وزوجته أو زوجاته
أو زوجاته وأولاده القصر .

٤ - ألا يتمتع الشخص بهذا الافراج أكثر من مرة واحدة .

مادة ١٤ - لا يجوز الافراج عن السيارات الواردة برسم المنطقة
الحرية لمدينة بورسعيد إلا لأبناء بورسعيد المقيمين بها أو المجهلين بالمنطقة
المقيمين بها لمدة لا تقل عن عشر سنوات .

مادة ١٥ - (١) يحق للمرخص له بسيارة خاصة مفرج عنها برسم
المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد الانتقال بالسيارة إلى داخل الجمهورية
لمدة أو حدد لا تزيد على ثلاثة أشهر كل عام ، على أن يقدم إلى جسارك
بورسعيد تأمينا أو بوليصة تأمين أو خطاب ضمان من بنك معتمد ، بها
موازى قيمة الرسوم الجمركية المستحقة عليها ، ويجب إعادة السيارة

(١) صدر قرار مدير عام مصلحة الجسارك رقم ١٩ لسنة ١٩٧٨ بشأن
القواعد المنظمة للافراج عن السيارات الخاصة بالمنطقة الحرة بمدينة
بورسعيد .

قبل انتهاء هذه المدة والا استحدثت الرسم الجمركية عليها ، ويسرى التأمين لحساب هذه الرسوم .

وفي الحالات الاضطرارية التي يتعذر فيها عودة السيارة خلال المدة المسموح بها ، يجب على صاحب إنشأن أن يتقدم بطلب الى مدير عام جمارك بورسعيد أو من يفوضه له هذه المدة حسب ظروف كل حالة على حدة

وتسرى أحكام هذه المادة على السيارات الممنوكة للأشخاص المنوية المأولة بمدينة بورسعيد والمفرج عنها برسم لمنطقة الحرة لمدينة بورسعيد عند خروجها الى داخل الجمهورية .

مادة ١٦ - تتولى جمارك بورسعيد امساك الدفاتر اللازمة لتنظيم خروج السيارة المشار اليها في المادة السابقة وحساب مدد بقائها خارج المنطقة ، وعلى أصحاب هذه سيارات أن يقدموا سنويا تقسم مرور بورسعيد المستندات التي تؤيد استمرار اقامتهم أو عملهم بالمدينة .

مادة ١٧ - لا يجوز اخراج إنقذ الأجنبي أو المغان انفسية أو الأجار الكريمة من المنطقة الحرة بمدينة بورسعيد الى خارج الجمهورية إلا في الحدود المقررة قانونا ، وطبقا لتواعد والإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي .

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٣ (١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على دستور :

وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحويل مدينة بورسعيد الى منطقة حرة ،

وعلى نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ .

وبناء على اقتراح وزير المالية ،

قرر :

مادة ١٥ - تخضع للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها السلع التي ترد برسم المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد طبقا للمادة ١٦ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه والآتى بيانها :

- الساعات وأساعاتها وحجارتها
- الأقلام بجميع أنواعها
- الأحجار الثمينة كاللآلئ .
- المعادن الثمينة والمشغولات الذهبية والفضية .
- الحلى والمشغولات التقليدية
- اطارات الكاوتش بأنواعها

قطع غيار السيارات وكذا المسجلات والبطاريات والفرش والايريل
وأجهزة التكيف الخاصة بها .

أجهزة وكاميرات وشرائط الفيديو .

الورق المذهب الخاص بالأثاثات .

أطقم الأبيسون بأنواعها المشغول وغير المشغول .

أطقم ولوحات الجوبلان .

منتجات الكريستال والمورانو والنجف والكريستال والكوبال المذهب .

سيارات الركوب التي تزيد سعة سلتواتها على ١٥٠٠ سم^٣ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ
صدوره ، وعلى وزير المالية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه (١) ،

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٦ شوال سنة ١٤٠٣ (٢٦ يولية
سنة ١٩٨٣) .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٣ بشأن القواعد
التنفيذية لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٣ .

قرار وزير المالية

رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٢

بشأن القواعد التنفيذية لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٣ (١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تحويل مدينة بورسعيد الى منطقة حرة ،

وعلى نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ ،

وعلى قرار رئيس لجمهورية رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٠ باصدار التعريفات الجمركية وتعديلاته ،

وبناء على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن اخضاع بعض السلع التى ترد برسم مدينة بورسعيد لمنطقة حرة ،

على قرار وزير المالية رقم ١٧١ لسنة ١٩٨٣ بنظمام الافراج المؤقت ،

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مصلحة الجمارك فى ١٧/٨/ ١٩٨٣ ،

قصر :

مادة ١ - تخضع لضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ما أفرج عنه برسم المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد من السلع المحددة بقرار

رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار في ١٦/٧/١٩٨٣ .

مادة ٢ - يرفع المخزون تسلقى بالمنطقة الحرة لمدينة بورسعيد من السلع المحددة بقرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه - والتي وردت وأفرج عنها يرسم المدينة الحرة قبل العمل بهذا القرار لنضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم عند الإفراج عنها من المنافذ الجمركية بمدينة بورسعيد ، ومصلة الجمارك اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتتبع بين السلع التي تسددت عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الواردة اعتباراً من ٣٦/٧/١٩٨٣ . وبين مثيلاتها من المخزون تسلقى .

مادة ٣ - تتم التسوية النهائية وتحديد الوضع الجمركي للسيارات تريد سعة محركها عن ١٥٠٠ سم^٣ والمفروج عنها يرسم العرض بالمنطقة الحرة لمدينة بورسعيد - قبل صدور قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه وذلك عند التصرف فيها بائع أو باعادة التصدير وفقاً لنوعية التصرف وطبقاً للقواعد القانونية المعمول بها .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد مدة بقاء هذه سيارات يرسم العرض عن سنتين تكون بعدها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم واجبة الأداء .

مادة ٤ - يجوز لرئيس مصلحة الجمارك والأسباب مبررة التصريح بالأفراج المؤقت عن السيارات المفروج عنها يرسم المنطقة بحرة لمدينة بورسعيد لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر في السنة ، وذلك وفقاً لشروط والأوضاع وبالضمانات الواجبة التي يصدر بها قرار منه .

ولا يجوز في جميع الأحوال أن يصرح بأكثر من سيارة واحدة للأسرة

على ألا يتمتع بهذا النظام كل من يخالف الشروط والأحكام التي تصدر في هذا الشأن .

مادة ٥ - تمدد بنود السلع الواردة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه وفقا لبنود التعريفات الجمركية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٠ وتعديلات على النحو التالي :

١- الساعات واساتيكها وحجارتها والتي تدخل ضمن البضوء
الخمركة التالية :

٤١١/٩١٦٩/٩١٦٨/٩١٦٧/٩١٦٤/٩١٦٣/٩١٦٢/٩١٦١/٩١
 • ١٥/٧٠٦٣/٨٥٦٥/٧٤٦٣/٤٢٦١٣/٤٠٦٧/٣٩٦٧/٧١
 : التتمة

٢ - الأقاليم بجميع أنواعها والتي تتدخل ضمن البندود الجمركية
٠٥/٩٨٤٤/٩٨٤٣/٩٨٤١٦/٩١

٣- الأحجار الكريمة كاللؤلؤ والتي تدخل ضمن البضود الجبركية.
المتاملة :

١٩/٧٠٤١٢/٥٣/٧١٤٢/٧١٤١/٧١

٤ - المعادن الثمينة والمشتقات الذهبية والفضية والتي تدخل ضمن
البنود الجمركية الثمانية :

$$6 \frac{12}{V1} \leq 1 \frac{1}{V1} \leq 9 \frac{1}{V1} \leq 1 \frac{1}{V1} : 5 \frac{1}{V1} \leq 7 \frac{1}{V1} \leq 8 \frac{1}{V1}$$

$$9 \frac{10}{V1} \leq 12 \frac{1}{V1} \leq 13 \frac{1}{V1}$$

• - الحلى والمشغولات التقليدية بند (١٦/٧١) •

٦ - اطارات بالكاوتش بأنواعها والتي تدخل ضمن البند الجمركي رقم (١١/٥٠) .

٧- (أ) قطع غيار السيارات وغنا بنودها بالتعريف الجمركية.

(ب) مسجلات السيارات لدخلة ضمن البنود الجمركية التالية

١٥/٨٥ : ٨١/٩٢

• (ج) البطاريات ضمن البند (٤/٨٥)

• (د) أنقرش للسيارات ضمن البند (٢٠/٦٢ ، ٤/٦٢)

• (هـ) إيريال للسيارات (١٥/٨٥)

• (و) أجهزة تكييف السيارات (١٢/٨٤)

٨ — أجهزة وكاميرات وشرائط الفيديو والتي تدخل ضمن البنود الجمركية التالية :

• (١٥/٨٥ ، ١٢/٩٢ ، ١١/٩٢)

٩ — الورق المذهب الخاص بالأثاث والذي يدخل ضمن البنود الجمركية التالية :

• (٥/٧٤ ، ٦٤/٧١)

١٠ — أطقم الأوبيسون بأنواعها المشفوعة وغير المشفوعة والتي تدخل ضمن البنود الجمركية التالية :

• (٢/٦٢ ، ٤/٥٨ ، ٣/٥٨)

١١ — أطقم ولوحات الجوبلان والتي تدخل ضمن البنود الجمركية التالية :

• (٣/٥٨ ، ١٠/٥٨)

١٢ — منتجات الكريستال والمورانو والفخف والكريستال والكوبال المذهب والتي تدخل ضمن البنود الجمركية التالية :

• (١٤/٦٩ ، ١٣/٦٩ ، ١٢/٦٩ ، ٧/٨٣ ، ١٤/٧٠ ، ١٣/٧٠)

١٣ — سيارات الركوب التي تزيد سعة سئندراتها عن ١٥٠٠ سم^٣ والتي تدخل ضمن البند (٢/٨٧)

مادة ٦ — ينشر هذا القرار في "وقائع المصرية" وعلى الجهات المختصة تنفيذه :

صدر في ١٥ ذي القعدة سنة ١٤٠٣ (٢٤ أغسطس سنة ١٩٨٣)

قرار وزير المالية

رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨

بشأن تحديد الفئات المصرح لها بشراء البضائع الأجنبية
من الأسواق الحرة (١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣،
باصدار قانون الجمارك ،

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم ١١٠ لسنة
١٩٧٤ بتقرير بعض الاعفاءات الجمركية ،

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ بتقرير بعض الاعفاءات الجمركية،
وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية،
وعلى القرار الوزاري رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقرار الوزاري
رقم ٢٥١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تنظيم عملية البيع للسلع المستوردة بالعملة
الأجنبية للمواطنين والأجانب ،

وعلى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٩ بفرض ضريبة جمركية موحدة
على بعض الأشياء الواردة صلبة القادمين من الخارج ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٤١٥ لسنة ١٩٧٥ ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٧ ،

قرر :

مادة ١ - السماح للفئات والجهات المتمتعة بالاعفاءات الجمركية

(١) الوقائع المصرية في ٦ مارس سنة ١٩٧٨ - العدد ٥٥ « تابع » .

والتي يصدر بتحديداتها قرار من مدير علم الجمارك بالشراء من محلات الأسواق الحرة داخل البلاد في حدود الكميات والأصناف المقررة لها .

مادة ٢ - يسمح للمواطنين والأجانب الموجودين داخل البلاد بالشراء من البضائع المعروضة بمحلات الأسواق الحرة داخل البلاد بشرط سداد البضائع الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وفقا للقواعد والنظم النقدية والاستيرادية المقررة .

كما يجوز سداد الضريبة وفقا لأحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٩ وإعثار إليه بالنسبة لتقديمين من الخارج خلال شهر من تاريخ وصول .

مادة ٣ - يصرح للفتات التالية بشراء البضائع المعروضة بالأسواق الحرة داخل الموانئ البحرية والجوية :

(أ) المسافرون البى للخارج على أن يقدموا تذكرة لمصود على نطائرة أو الباهرة .

(ب) تموين البواخر العابرة بالشروط والأوضاع المقررة .

(ج) الركاب القادمين بشرط أن تتناسب الكميات المشتراة واستعمالهم الشخصى على أن يسدد المشترون الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة اذا تجاوزت قيمتها أربعون جنيها بالنسبة للمصريين وعشرون جنيها للأجانب وألا تزيد كمياتهم من المسجائر عن ٢٠٠ جرام ولتر من المشروبات الكحولية .

مادة ٤ - تتم عمليات الشراء مقابل سداد القيمة باحدى العملات الأجنبية المتبونة لدى البنوك المعتمدة وطبقا للقواعد التى تقرها الإدارة العامة للنقد .

٦٧٨ جمارك

مادة ٥ - يدير عام مصلحة الجمارك اصدار القرارات التنفيذية بالتواعد والشروط اللازمة لتنفيذ وتضمن اشراف ورقابة مصلحة الجمارك على هذه العمليات .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره « ويلغى كل ما يتعارض مع أحكامه »،

صدر في ٢٧ ربيع الأول سنة ١٣٩٨ (٦ مارس سنة ١٩٧٨) .

القسم الخامس في الاعفاءات الجمركية

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦
بإصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية (٢٤١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٤٧ من الدستور ،
وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ،
وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية ،
وعلى موافقة مجلس الوزراء ،
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :
(المادة الأولى)

يعمل في شأن تنظيم الاعفاءات الجمركية بأحكام القانون المرفق .

- (١) الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٨/٢١ - العدد ٣٤ - قابع . ٢٠٠٥
(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧
ونص في مادته الاولى على أن يفوض السيد الدكتور / عاطف صدقي ،
رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص
عليها في القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ (الجريدة الرسمية - العدد ٤٢
مكرر) (١٩٨٧/١٠/١٩) -

(المادة الثانية)

يلغى ما يأتى :

١ - القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية .

٢ - النصوص المقررة لاعفاءات جمركية أينما وردت في القوانين والقرارات التنظيمية الصادرة قبل العمل بهذا القانون . سواء كان الاعفاء من الضرائب الجمركية كلياً أو جزئياً أو تضمنت تلك النصوص تأجيل سداد الضريبة الجمركية أو تقسيطها ، أو كان للاعفاء المقرر بها لسلع بذاتها أو لجهة معينة أو لفرض محدد .

(المادة الثالثة)

استثناء من أحكام المادة السابقة تتم تسوية الأوضاع الجمركية بصفة نهائية للأشياء التي أفرج عنها قبل العمل بأحكام هذا القانون تحت نظام الإفراج المؤقت لحين النظر في تقرير إعفائها من الضرائب الجمركية وذلك وفقاً للقواعد التي كان معمولاً بها وقت الإفراج عنها ، على أن يتم ذلك خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون .

(المادة الرابعة)

لا تفل أحكام هذا القانون بما يأتى :

١ - الإعفاءات الجمركية المقررة بمقتضى اتفاقيات مبرمة بين الحكومة المصرية والدول الأجنبية والمنظمات الدولية أو الإقليمية أو لجهات الأجنبية .

٢ - الإعفاءات الجمركية المقررة بمقتضى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ ، بصدد نظام المنطقة الحرة ببورسعيد .

٣ - الإعفاءات الجمركية التي صدرت بقرارات من السلطات المختصة قبل العمل بأحكام هذا القانون تطبيقاً لأحكام المادتين ٣ ، ٤ ، ٤٠ و ٤١ (١٢)

من المادة (٥) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية .

٤ - الاعفاءات الجمركية التي تنتقل للواردات التي ترد وفقاً للاتفاقيات البترولية واليمنية بغرض الاستكشاف والإنتاج .

(المادة الخامسة)

على وزير المالية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ القانون المرفق (١) .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ ذى الحجة سنة ١٤٠٦ (٢١ أغسطس سنة ١٩٨٦) .

قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية

مادة ١ - يعفى من الضرائب الجمركية وفقاً لشروط والإجراءات التي يحددها قرار من وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص ما يأتي :

١ - ما تستورده وزارة المدافع والشركات والوحدات والهيئات التابعة لوزارة الانتاج الحربي لأغراض التسليح من أسلحة وذخائر وتجهيزات ورسائل نقل ومواد وأدوات وآلات ومهمات وأجهزة طبية وأدوية .

٢ - ما تستورده الحكومات والمؤسسات الأجنبية تنفيذا لعقود تبرمها مع وزارة الدفاع لأغراض التسليح .

٣ - ما تستورده هيئة الأمن القومي من أجهزة خاصة لازمة لنشاطها .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية .

٤ - ما تستورده رئاسة الجمهورية من أشياء للاستعمال الرسمي والتي يحددها أمين عام رئاسة الجمهورية .

٥ - ما تستورده وزارة الداخلية من أسلحة وذخائر ومهمات وأجهزة خاصة ووسائل انتقال لازمة لنشاطها فيما عدا سيارات الركوب .

مادة ٢ - تعفى من الضرائب الجمركية وبشرط المعاينة الأشياء التالية وفقا لما يصدر بتحديد قرار من وزير المالية :

١ - الهدايا والهبات والنعينات الواردة لوزارات الحكومة ومصالها ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة .

٢ - الأمتعة الشخصية الخاصة بالمسافرين من سياح وعابرين ومقيمين في البلاد عند القدوم والمغادرة .

٣ - الأشياء الشخصية المصدرة من أية صفة تجارية كالنياشين والميداليات والجوائز الرياضية والعلمية .

٤ - الأثاث والأدوات والأمتعة الشخصية والسيارات التي سبق تصديرها من الجمهورية بصفة مؤقتة والخاصة بأشخاص يعتبر حصول اقامتهم الأولى في الجمهورية بشرط التحقق من عينتها .

٥ - الأشياء التي تصدر للخارج ثم يعاد استيرادها بذاتها .

٦ - الأشياء التي تقتضى العمليات التجارية مع الخارج استيرادها وذلك بشرط تصدير بضاعة من ذات القيمة والنوع من الانتاج المحلي .

٧ - المؤن ومواد الوقود والمهمات اللازمة لسفن أعلى البحار والطائرات في رحلاتها الخارجية ، وما يلزم لاستعمال ركابها وملاحيها .

٨ - المهمات التي ترد من الخارج دون قيمة (بدل تالف أو ناقص) عن رسائل سبق تواريخها أو رفض قبولها وحصلت الضرائب الجمركية عليها كاملة في حينها .

٤ - الأشياء وسيارات الركوب الصغيرة المجهزة تجهيزاً طبياً خاصاً
انوردت برسم المرضى والموقوفين .

مادة ٢ - تعفى من الضرائب الجمركية وبشرط المعاينة :

١ - ما تستورده المنشآت المرخص لها بالعمل في المناطق الحرة من
الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل (فيما عدا سيارات الركوب
والإتحات) اللازمة لمزاولة نشاطها داخل المنطقة الحرة وذلك دون الإخلال
بالأحكام الأخرى المنصوص عليها في المادتين ٣٦ ، ٣٧ من نظام استثمار
المسائل العربية والأجنبية والمنساقط الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣
لسنة ١٩٧٤ .

٢ - سيارة ركوب صغيرة قلت أربعة سلندرات فأقل أو دراجة آلية
وأحدة بشرط أن تكون مجهزة تجهيزاً طبياً خاصاً تخصص للاستخدام
الشخصي لمن يصاب من أفراد القوات المسلحة والعمال المدنين بها
الذين أصيبوا أو يصابون في العمليات الحربية أو في إحدى الصالات
المشار إليها في المادة ٣١ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات
المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ونتج عن أصابتهم شلل
أو فقد أحد الأطراف والذين تستدعي حالتهم بناء على قرار المجلس
الطبي العسكري المركزي تزويدهم بعربة ركوب أو دراجة آلية مجهزة
تجهيزاً طبياً خاصاً ، وذلك وفقاً للشروط الآتية :

(١) أن تكون العربة أو الدراجة الآلية مجهزة تجهيزاً طبياً خاصاً
يتناسب وحالة المصاب للصحة حسبما يقرره المجلس الطبي العسكري
الصالح .

(ب) ألا يزيد عدد سلندرات السيارة على أربعة وألا تتجاوز سعة
محرك السيارة ١٨٠٠ سم^٣ .

(ج) ألا تتجاوز قيمة السيارة ما يحدده مجلس الوزراء وفي حالة

تجاوز السيارة لهذه القيمة مع استيفائها لكسلفة الاشتراطات الأخرى فيقتصر الاعفاء على ما يساوي القيمة المذكورة .

(د) يحظر التصرف في السيارة أو الدراجة المعفاة بأي نوع من أنواع التصرفات القانونية لمدة سبع سنوات من تاريخ الافراج عنها جمركيا . ما لم تسدد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تم الاعفاء منها .

وفي حالة التصرف في السيارة أو الدراجة بعد مضي سبع سنوات تستحق الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وفقا لحالتها وقيمتها وفئة التعريف الجمركية السارية في تاريخ السداد . ويكون للمعرق في هذه الحالة أن يتمتع باعفاء سيارة أو دراجة آلية أخرى مجهزة تجهيزا طبيا خاصا بدلا من السيارة أو الدراجة التي تم التصرف فيها طبيا لهذا القانون بعد مضي المدة المحددة وسداد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة على السيارة أو الدراجة المشار اليها ، ويمسرى على هذا الاعفاء للقواعد والشروط المحددة بهذا البند والبند السابقة .

وفي جميع الأحوال لا تستحق الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملاحقة بها إذا تم التصرف بعد وفاة الحواري مالك السيارة أو الدراجة .

ويجوز للمصابين في العمليات الخيرية الذين سبق لهم استيراد سيارات ركوب أو دراجات آلية مجهزة تجهيزا طبيا خاصا وأعفيت من الضرائب والرسوم الجمركية بمقتضى قوانين سابقة على هذا القانون أن يطلبوا تطبيق هذا البند عليهم بشرط توافر القواعد والشروط الواردة به .

المفاسة لأعضاء البعثات والاجازات الدراسية للدراسين تحت الانراف
الطعى للبعثات الحاصلين على شهادة الدكتوراة أو ما يبادلها بسواء
كان إيفاد المعضو على نفقة الدولة أو على منح أجنبية أو على نفقتة ،
وذلك عند عودته النهائية بعد انتهاء دراسته أو عند عودة أسرته في
صالة وفاته .

وذلك بالشروط الآتية :

(أ) ألا تزيد قيمة الضرائب الجمركية المقررة على الأشياء المعفاة
طبقا للمفرة السابقة على ثلاثة آلاف جنيه .

(ب) ألا يتمتع الشخص بهذا الاعفاء أكثر من مرة واحدة .

(ج) انحصول على تصديق من القنصل المختص أو وزارة
المخارجية المصرية على كشف بالأشياء الواردة بالبيانات الخاصة بها وأن
قيمتها مسددة بالكامل .

(د) أن تعمل هذه الأشياء خلال ستة أشهر من تاريخ حصول صاحب
الشان على الدكتوراة أو ما يعادلها ويجوز لوزير المالية التجارة عن
شروط اادة إذا وجدت سبيل تبرر ذلك .

ولا يجوز الجمع بين هذا الاعفاء وأى اعفاء آخر .

وفي حالة استحقاق أحد الزوجين أو كليهما معا للاعفاء المقرر بهذه
المادة واستحقاق أحدهما لاعفاء من نوع آخر فيسرى الاعفاء المقرر بهذه
المادة هالتم يقرر الزوجان اختيار الافادة من الاعفاء الآخر .

ويحظر التصرف في أى شىء من الأشياء المعفاة خلال ضمن سنوات
من تاريخ الافراج النهائي عن الأشياء المعفاة والا استحققت الضرائب
الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وفقا لحالة هذه الأشياء وقيمتها
وقت السداد وطبقا لقنسات التعريف الجمركية السارية في هذا للتاريخ .

٤ - الأمتعة الشخصية والأثاث الخاص بأعضاء تسلكين الدبلوماسية والقنصلية لجمهورية مصر العربية وموظفي وزارة خارجية العاملين بالبعثات الدبلوماسية بالخارج ، وموظفي الوزارات الأخرى الملحقة بهذه البعثات ، والمعاري لهيئة الأهم المتحدة ووكالات المتخصصة وكذلك رعايا جمهورية مصر العربية العاملين في الخارج بجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وذلك بالشروط والأوضاع وفي الحدود التي يتفق عليها بين وزير الخارجية ووزير المالية .

٥ - الأشياء التي يصدر باعفاؤها قرار من رئيس الجمهورية (١) بناء على اقتراح وزير المالية .

مادة ٤ ب- تحصل ضريبة جمركية بمئة مائة ٥٪ من القيمة على ما يستورد من الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لانشاء المشروعات التي تتم المرافقة عليها تطبيقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة .

ويخضع لنفقة الوحدة المتيار اليها ما يستورد من الآلات والمعدات ووسائل نقل المواد والسيارات ذات الاستعمالات الخاصة بالبناء (من غير سيارات الركوب) اللازمة لانشاء مشروعات التعمير التي يتم تنفيذها طبقا لأحكام لقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعمير .

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧ ونص في مادته الأولى على أن يفوض الدكتور / عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ (الجريدة الرسمية - العدد ٤٢ مكرر في ١٩/١٠/١٩٨٧) .

ويسرى حكم هذه المادة على المشروعات التي يتم انشاؤها في المجتمعات العمرانية الجديدة طبقا لاحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ وكذا مشروعات الاستصلاح والاستزراع التي تنام على الارضى المخصصة لاحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الارضى الصحراوية ، وبدء المشروعات التي تقوم بها وحدات المتعاون الاساسى بحاصصه لسكانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ ، ومشروعات الاسكان الشعبى التي تقوم بها جهات التي تحدد بقرار من وزير المانية بعد اخذ رأى الوزير المختص .

كما يسرى حكم هذه المادة على ما تستورده المنشآت الهندسية والسياحية المنصوص عليها في المقتانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ من الادوات والمعدات والاجهزة اللازمة لانشائها .

مادة ٥ - تخضع المكونات اللازمة لتجميع وتصنيع اجهزة التليفزيون والراديو والمجلى والمبيك آب التي تستوردها شركات القطاع العام لفئة ضريبة وارد جمركية بمواقع ٥/٠ من القيمة وذلك لمدة عام من تاريخ العمل بهذا القانون .

وتسرى بعد انقضاء هذه المدة احكام المادة (٦) من قرار رئيس الجمهورية الصادر للتعريف الجمركية .

مادة ٦ - يعنى من الضرائب الجمركية ومن المصايفه وذلك بشرط المعاملة بالمثل وفي حدود هذه المعاملة وفقا لبيانات وزارة الخارجية .

١ - ما يرد للاستعمال الشخصى الى اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى الاجانب الثعامنن (غير الفخرين) المقيدين في الجداول التي تصدرها وزارة الخارجية وكذلك ما يرد الى ازواجهم ولولادهم الامر .

٢ - ما تستورده السفارات والمفوضيات والقنصليات غير لغذيه للاستعمال الرسمى عدا المواد الغذائية والمشروبات الروحية والأدخنة .

ويحدد عدد السيارات التي يتناولها الإعفاء طبقاً للبندين السابقين بسيارة واحدة للاستعمال الشخصي وخمس سيارات للاستعمال الرسمي للسفارة أو المفوضية وسيارتين للاستعمال الرسمي للقنصلية ويجوز زيادة هذا العدد بموافقة وزارة الخارجية .

٣ - ما يرد للاستعمال الشخصي - بشرط المعاينة - من أمتعة شخصية وأثاث وأدوات منزلية وكذلك سيارة واحدة مستعملة للموظفين الأجانب العاملين في البعثات الدبلوماسية أو القنصلية الذين لا يستعدون من الإعفاء المقرر في البند (٢) من هذه المادة بشرط أن يتم الاستيراد خلال ستة أشهر من تاريخ وصول المستفيد من الإعفاء ويجوز لوزارة المالية بموافقة وزارة الخارجية مد هذا أجل .

وتمنح الإعفاءات المشار إليها في هذه المادة بعد اعتماد طلب الإعفاء من رئيس البعثة الدبلوماسية أو القنصلية بحسب الأحوال والتصديق على ذلك من وزارة الخارجية .

ويحظر التصرف في الأشياء التي أعفيت طبقاً لأحكام هذه المادة في غير الأغراض التي أعفيت من أجلها خلال خمس سنوات من تاريخ سحبها من الدائرة الجمركية إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من مصلحة الجمارك وسداد الضرائب الجمركية وفقاً لحالة هذه الأشياء وقيمتها وقت السداد وطبقاً للتعريفات الجمركية السارية في هذا التاريخ وذلك ما لم يكن نظام المعاملة بالمثل يقضى بغير ذلك .

مادة ٧ - يجوز بقرار من وزير المالية بناء على اقتراح وزارة الخارجية إعفاء ما يرد للاستعمال الشخصي لبعض ذوى المكانة من الأجانب وذلك بمقتضى المعاملة الدولية .

مادة ٨ - الآلات والمعدات والأجهزة (فيما عدا سيارات الركوب الخاصة) التي يفرج عنها من الجمارك وفقا لنظام الإفراج ، وُضعت بغرض التصدير أو العمل بصفة مؤقتة داخل البلاد تخضع لضريبة جمركية بموالت ٣٠٪ من قيمة الضريبة المقررة السارية في تاريخ الإفراج أنقذت عنها وذلك عن كل سنة أو جزء من السنة تبقى فيه داخل البلاد حتى إعادة تصديرها للخارج .

مادة ٩ - مع عدم الإخلال بما نص عليه هذا القانون من أحكام خاصة تخضع الإعفاءات الجمركية للأحكام الآتية :

(أ) يحظر التصرف في الأشياء المعفاة في غير الأغراض المعفاة من أجلها بأي نوع من أنواع التصرفات أو استعمالها في غير الأغراض التي تقرر الإعفاء من أجلها ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية وفقا لحجبتها وقيمتها وطبقا لنقطة الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد .

ويعتبر التصرف بدون أخطار مصلحة الجمارك وسداد الضرائب الجارية المقررة تنهيا جمركيا يناقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك .

(ب) في حالة التصرف بموافقة مصلحة الجمارك في الأشياء المحددة بتبذيلات في جدول التعريفات الجمركية تتمتع بامتيازات بتخفيضات في الضريبة أو التصرف في الأشياء المحددة بالمادتتين (٤) و (٨) من هذا القانون وذلك في غير الأغراض المستوردة من أجلها يتم تحصيل باقي الضريبة الجمركية وفقا لنقطة التعريفات الجمركية المقررة . ويعتبر تهريب جمركيا التصرف في هذه الأشياء دون موافقة مصلحة الجمارك وسداد باقي الضريبة المقررة عليها .

(ج) لا تشمل عبارة وسائل النقل الواردة في هذا القانون سيارات الركوب ، ولا تعفى إلا إذا نص عليها صراحة .

٦٩٠ جمارك

(د) لا تشمل الإعفاءات الجمركية الإثاث ما لم ينص على ذلك
مزاينة .

(هـ) تتخذ بقرار من وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص
الاجراءات الجمركية الكميّة بالرقابة على المناطق الحرة .

(و) يحظر الانحراج من الجمارك عن السفائر والسفائر والدخان
والمشروبات الروحية المعفاة من الضرائب الجمركية بهرجب هذا القانون
أو بقوانين وقرارات أخرى ما لم يكن ملصقا عليها طابع « البندول » أو
علامة الميزة الدالة على إعفائها من هذه الضرائب .

ويعتبر عرضها للبيع بأية وسيلة أو تواجدها في المحال العامة تعريفا
جمركيا .

(ز) تلتزم الجهات المعفاة بمسك دفاتر وقيودات نظامية تخضع لرقابة
مصلحة الجمارك للتأكد من استعمال الأصناف المعفاة في الغرض الذي
أعفيت من أجله ويعتبر عدم مسك هذه الدفاتر أو التلاعب في القيد
فيها في حكم التعريب المنصوص عليه في قانون الجمارك .

قرار وزير المالية

رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦

اللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦

باصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية (١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون
الجمارك ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ باصدار
قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ بانغاء
الضرائب والرسوم المحقة بالضرائب الجمركية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ باصدار التعريفة
الجمركية ؛

قرر :

مادة ١ - يشترط لتطبيق الاعفاء المقرر بالفند (١) من المادة
(١) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه ما يأتى :

١ - أن يتم الاستيراد بمعرفة وزارة الدفاع أو الشركات والوحدات
والهيئات التابعة لوزارة الانتاج الحربى وذلك لأغراض التسليح من
الأصناف المحددة بالقانون طبقا للمعايير الجمركية ، ويجوز بناء على

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٨/٢٥ - العدد ١٩٠ تابع .

طلب وزير الدفاع أو من ينييه وبعد تقديم النموذج (١١ ك • م معدل) الاعفاء من المعايمة إذا اقتضى الأمر ذلك .

٢ - أن تقدم الجهة طالبة الاعفاء بشهادة من وزارة الدفاع تفيد ان الأشياء المستوردة لازمة لأغراض التسليح .

٣ - مراعاة الأحكام والقواعد الواردة بالاتفاق المبرم بين وزارة الدفاع ووزارة المالية بشأن تنظيم إجراءات الاعفاء الجمركي بالنسبة للاصناف التي تستوردها وزارة الدفاع لأغراض التسليح .

مادة ٢ - يشترط لتطبيق الاعفاء المقرر بالبند (٢) من المادة (١) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه ما يأتي :

١ - تقديم خطاب معتمد من وزارة الدفاع يفيد التعاقد مع الجهة طالبة الاعفاء ومدته (بداية ونهاية التعاقد) ويحدد الاصناف المطلوب اغاؤها ويأنها لازمة لأغراض التسليح .

٢ - أن يتم الاستيراد من الحصة النقدية للقوات المسلحة وعن طريق لجنة مشترياتهما الخارجية وفقا للاتفاق المبرم بين وزارة الدفاع ووزارة المالية ، ويجوز استجاوز عن هذا الشرط لأسباب مبررة بناء على طلب من وزير الدفاع .

٣ - يجوز الاعفاء من المعايمة بناء على طلب وزير الدفاع أو من ينييه وبعد تقديم النموذج (١١ ك • م معدل) إذا اقتضى الأمر ذلك .

مادة ٣ - يشترط لتطبيق الاعفاء المقرر بالبند (٣) من المادة (١) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه ما يلي :

١ - تقديم اقرار من رئيس الهيئة أو من ينييه بأن الأجهزة لازمة لنشاط الهيئة .

٢ - أن ترد هذه الأجهزة برسم الهيئة .

٣ - يجوز بناء على طلب رئيس الهيئة أو من ينفيه الاعفاء من المعانة الجبركية بعد تقديم النموذج (١١ ك . م معدل) اذا اقتضى الأمر ذلك .

مادة ٤ - يشترط لتطبيق الاعفاء المقرر بالبند (٤) من المادة (١) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه ما يلي :

١ - أن يرد خطاب معتمد من أمين عام رئاسة الجمهورية محدد به الأصناف المطلوب اعفاؤها وبأنها لازمة للاستعمال الرسمي .

٢ - أن ترد الأشياء المطلوب اعفاؤها برسم رئاسة الجمهورية .

مادة ٥ - يشترط لتطبيق الاعفاء بالبند (٥) من المادة (١) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه ما يلي :

١ - أن يرد خطاب معتمد من وزير الداخلية محدد به الأشياء المطلوب اعفاؤها وبأنها لازمة لنشاط الوزارة .

٢ - أن ترد هذه الأصناف برسم وزارة الداخلية .

مادة ٦ - تتولى مصلحة الجمارك أعمال الاعفاءات المقررة طبقاً للمواد (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) من هذه اللائحة وفي حدود القواعد والشروط الواردة بهذه المواد .

مادة ٧ - يشترط لتطبيق الاعفاء المقرر بالبند (١) من المادة (١) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه ما يأتي :

١ - أن تتحقق مصلحة الجمارك من قبول السلطة المختصة للاهداء أو الهبة طبقاً لأحكام قرار رئيس الوزراء رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن الهدايا والهبات والمنح .

٢ - تقديم خطاب معتمد من الوزير المختص أو رئيس الجهة الإدارية أو رئيس الهيئة بأن الأشياء المطلوب اعفاؤها وإردتها على سبيل

الهيئة أو الهدية أو أنها واردة باعتبارها عينة مطلوبة ولازمة لها وغير قابلة للبيع .

٣ - أن تكون الأشياء محل الإعفاء واردة عينا من الخارج للجهة طالبة الإعفاء .

مادة ٨ - (الفقرة ج) من البند أولا مستبدلة بقرار وزير المالية رقم ١٢ لسنة ١٩٨٧) تتولى مصلحة الجمارك أعمال الإعفاء المقرر بالبند (٢) من المادة (٢) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وذلك وفقا للقواعد والشروط الآتية :

أولا - بالنسبة للسياح والعابرين :

١ - عند القدوم :

وتحدد الأمتعة الشخصية الخاصة بما يلي :

(أ) للملايين الشخصية المستعملة .

(ب) جميع ما يحملونه من آلات تصوير وآلات كتابة أو حاسبة أو أجهزة راديو أو تسجيل أو فيديو أو نظارات مشرعية وغير ذلك مما تستعمله هذه الفئة عادة في رحلاتها سواء كانت جديدة أم مستعملة وكذلك الحلى والمجوهرات الشخصية التي تكون معهم وبشرط أن يقدموا اقرارا عنها من أصل وصورة الى الجمارك المختص ويختتم هذا الاقرار بضائم الجمارك ويسلم الأصل لهم لتقديمه عند مغادرة البلاد مع اثبات ذلك على جواز السفر .

(ج) عدد ٢٠٠ سيجارة أو ٢٥ سيجار أو ٢٠٠ جرام دخان ولتر مشروبات روحية ولتر من الكحول المعطر (كولونيا) .

(د) الأدوية متى كانت لاستعمالهم الخاص .

(هـ) الأشياء الجزئية الجديدة في حدود مائة جنيه وبشرط ألا يكون لها صفة الاتجار .

(و) ما يشترونه من الأصناف المحددة بالبند (هـ) من الأسواق الحرة داخل الذائرة الجمركية في حدود مبلغ ١٠٠ دولار في حالة عدم تمتعه بالامضاء المشار إليه بالبند (هـ) ، وذلك في حدود مرتين في العام الواحد مع أثبات ذلك على جواز السفر .

٢ - عند المغادرة :

يسمح للسائح والعابرين عند عودتهم للخارج باستصحاب جميع الأشياء الواردة معهم والطلق والمجوهرات الواردة بالقرارات والمثبتة على جواز السفر وكذلك الهدايا التي يشترونها من البلاد بشرط أن تكون للاستعمال الشخصي ، مع مراعاة القرارات والنظم المعمول بها في هذا الخصوص .

ثانياً - بالنسبة للمقيمين :

١ - عند المغادرة :

تحدد الأمتعة الشخصية الخاصة بما يأتي :

(أ) الملابس والأمتعة الشخصية .

(ب) آلات التصوير والفيديو وأجهزة الراديو والتسجيل والنظارات المكبرة وغير ذلك من الأشياء المعتاد استخدامها في الرحلات بشرط إثباتها على جواز سفرهم أو في أقرار مكتوم بخاتم الجمرح لأغائها من الضرائب الجمركية عند العودة .

(ج) المواد الغذائية للاستعمال الشخصي بشرط ألا يتجاوز وزنها عشرة كيلو جرامات مع مراعاة الاجراءات والنظم المقررة .

(د) الطلى والمصوغات والأشياء الثمينة بشرط استيفاء الاجراءات والنظم المقررة الخاصة بها .

٢- عند العودة :

وتتعدد الامتعة الشخصية الخاصة بما يلى :

(١) الملابس والامتعة الشخصية والأشياء المثبتة بجواز السفر أو بالاعتراف المشار اليه فى البند السابق .

(ب) الأشياء الجزئية الجديدة المعدة للاستعمال الشخصى كالهدايا فى حد ومائة جنيه وبشرط أن يكون لها صفة الاتجار .

(ج) ما يشترونه من الأصناف المحددة بالبند (ب) من الأسواق الحرة داخل التأثيرة الجمركية فى حدود مبلغ ١٠٠ دولار فى حالة عدم تمتعه بالاعفاء المشار اليه بالبند (ب) وذلك فى حدود مرتين فى العام الواحد مع اثبات ذلك على جواز السفر .

(د) عدد ١٠٠ سيجارة أو ٢٥ سيجار أو ٢٠٠ جرام دخان ولتر مشروبات روحية ولتر من الكحول المعطر (كروونيا) .

مادة ٩ - تتولى مصلحة الجمارك أعمال الاعفاء المقرر بالبند (٣) من المادة (٢) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وفقا لما يأتى :

١ - أن يكون حائزها قد حصل عليها من مسابقة رياضية أو علمية أو أدبية معترف بها .

٢ - أن تكون هذه الأشياء شخصية سواء باسم شخص طبيعى أو اعتبارى أو برسم فرقة قومية تمثل جمهورية مصر العربية فى مسابقات معترف بها .

٣ - أن يقدم الشخص شهادة من الجهة الادارية المختصة بتوافر الشروط المشار اليه .

٤ - فيها يتعلق بالنياشين فيكتفى بتقديم ما يثبت حصوله عليها من الجهة المانحة .

مادة ١٠ - تتولى مصلحة الجمارك أعمال الاعفاء المقرر بالبند (٤) من المادة (٢) من اقرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وفقا للقواعد والشروط الآتية :

١ - أن يحزر عنها استمارة ١٢٦ ك . م . عند التصدير من أصل وصورة تبقى مع صاحب الشأن ليتم المراجعة عليها عند العودة .

٢ - أن يتم إعادة استيراد هذه الأشياء خلال سنة واحدة من تاريخ التصدير قابلة للتجديد ويجوز الترخيص بعد المدة بقرار من رئيس مصلحة الجمارك لأسباب مبررة مقبولة .

٣ - أن يتحقق الجمرک من أن الأشياء الواردة هي نفسها التي سبق تصديرها .

٤ - أن تتحقق من أن مالك الأشياء الواردة شخص محل إقامته بالجمهورية وفقا لأحكام القوانين المصرية وأن تواجد بالفارج كان بصفة مؤقتة .

مادة ١٢ - (ا. البند (٢)) مستبدل بقرار وزير المالية رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٧) تتولى مصلحة الجمارك أعمال الاعفاء المقرر بالبند (٥) من المادة (٢) من اقرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وفقا للقواعد والاجراءات الآتية :

١ - أن يحزر عنها استمارة ١٢٦ ك . م . عند التصدير من أصل وصورة تبقى مع صاحب الشأن ليتم المراجعة على أساسها عند العودة .

٢- أن تتم إعادة استيرادها خلال سنة من تاريخ تصديرها ، ويجوز مد هذه المدة لأسباب جدية مبررة ، طبقاً لما يلي :

(أ) لمدة سنة أخرى بموافقة رئيس الإدارة المركزية المختصة .

(ب) ما زاد على ذلك بالنسبة للالات والمعدات التي يصرح لها بالدخول في الخارج في مشروعات انشائية أو اقتصادية بموافقة رئيس المصلحة .

والرسوم الملحق بها أو ضرائب الاستهلاك المستحقة عليها عند التصدير ، فإذا تبين ردها عند التصدير فلا يفرج عنها الا بعد تحصيل الضرائب المذكورة .

٥ - أن يتحقق الجمرک من أنه لم يكن قد سبق معالجة هذه الأشياء بنظام السماح المؤقت .

ويشترط لأغناء الرسائل التجارية التي تصدر للخارج ثم تعود للبلاد بمعينيتها لرفضها في الخارج ، ما يأتي :

(أ) أن يتم أعادتها خلال ستة أشهر من تاريخ تصديرها ويجوز مدّها لمدة أخرى بقرار من رئيس مصلحة الجمارك .

(ب) أن يتحقق الجمرک من أن تلك الأصناف المعادة هي ذات الأصناف السابق تصديرها بمعينيتها وأنها مادة بالحالة التي تصدرت عليها .

(ج) أن يتحقق الجمرک من عدم رد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها أو ضرائب الاستهلاك المستحقة عليها عند التصدير ، فإذا تبين ردها عند التصدير فلا يفرج عنها الا بعد سداد الضرائب المذكورة .

ويشترط لأغناء السيارات المنتجة محلياً والسابق تصديرها للخارج عند إعادة استيرادها ما يأتي :

(١) ألا تزيد مدة بقائها في الخارج على أربع سنين من تاريخ التصدير .

(ب) عدم رد أية ضرائب أو رسوم عند التصدير وألا تكون السيارة قد عولمت بنظم السماح المؤقت .

(ج) أن ترد السيارة باسم المشتري الأول لها الذي يجب أن يكون مصري الجنسية .

(د) تتم مراجعة ومطابقة بيانات السيارة على البيانات الواردة بدفتر الملكية الصادر من الشركة المنتجة والمعتمدة من الجمارك عند التصدير على أن يكون شاملا لكافة البيانات المتعلقة بالسيارة واسم المشتري الواردة باسمه .

مادة ١٢ - تتولى مصلحة الجمارك أعمال الاعفاء المقررة بالبند (٦) من المادة (٢) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وذلك بشرط أن تتحقق المصلحة من أن العمليات التجارية مع الخارج تقتضى استيراد هذه الأصناف في مقابل تصدير بضاعة من ذات القيمة والنوع من الانتاج المحلي .

مادة ١٣ - تقوم مصلحة الجمارك بأعمال الاعفاء المقرر بالبند (٧) من المادة (٢) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وفقا لما يلي :

١ - أن يكون الاعفاء وفقا لنظم المقررة .

٢ - أن يكون الاعفاء تحت رقابة مصلحة الجمارك وبشرط المعاينة .

مادة ١٤ - تتولى مصلحة الجمارك تطبيق الاعفاء المقرر بالبند (٨) من المادة (٢) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وفقا لما يلي :

١ - أن تكون الضرائب الجمركية قد سددت عنها وأن يكون ذلك

ثانياً في الديان الجمركي الذي وردت به الرسائل الأصلية وأن يرفق مع البيان الجمركي الخاص ببذل التالف الفاتورة وبوليصة الشحن التي يستدل منها على أن المشمول بذل تالف أو ناقص .

٢ - أن يكون بذل التالف أو الناقص بدون تحويل قيمة وأن يصل خلال سنة من تاريخ وصول الرسالة الأصلية ، ويجوز مد هذه المدة لمدة أخرى فقط بقرار من رئيس المصلحة لأسباب مبررة .

٣ - أن يرد بذل التالف أو الناقص من الخارج برسم صاحب الرسالة الأصلية .

مادة ١٥ - يشترط لتطبيق الاعفاء المقرر بالبند (٩) من المادة (٣٠) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه ما يلي :

١ - ورود تقرير من المجلس الطبي العام يشتمل على كافة البيانات الخاصة بالمرضى أو المعوق وتحديد حالته المرضية والأصناف المجهزة تجهيزاً طبياً خاصاً مناسباً لحالته .

٢ - أن ترد الأصناف المشار إليها من الخارج مباشرة برئيس المريض المعوق دون وسيط .

٣ - بالنسبة للسيارة المجهزة تجهيزاً طبياً خاصاً يرعى بالإضافة إلى ما تقدم ما يلي :

(أ) أن تكون السيارة من النوع الصغير التي لا يتجاوز قسوة محركها أربعة سلندرات ولا تزيد سعة المحرك عن ١٠٠٠ سم^٣ . ويجوز تجاوز السعةותרية للسيارة حتى ١٥٠٠ سم^٣ بقرار من رئيس مصلحة الجمارك لأسباب يقررها .

(ب) أن تكون السيارة مجهزة بالتجهيزات الطبية الموضحة بقرار من المجلس الطبي العام الصادر لصاحب الشأن .

(ج) أن يقدم طالب الاعفاء بقرار يفيد عدم سابقة تمتعه بأى اعفاء جمركى لسيارة أخرى .

(د) ألا تتجاوز قيمة الاعفاء من تفراتج الجمركية المقررة على سيارة ٢١٠٠٠ جنيه ويستثنى من هذا الحد المصابين أثناء وبذبيب الدمن .
بحد أقصى ٤٠٠٠ جنيه بشرط ألا تقل نسبة الاحساب إلى اعجز عى ١٠/٢٥ .
وتتتمدها الجهة الطبية بهيئة التاميمات المختصة بصرف معاش اعجز .

(هـ) تتولى مصلحة الجمارك اعداد مشروع القرار بوزرى المطلوب للاعفاء وارساله الى الوزارة لاتخذ الاجراءات اللازمة لاصداره .
مادة ١٦ - تقوم مصلحة الجمارك بتطبيق الاعفاء المقرر بالبند (١) من المادة (٣) من اقرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه وفق شروط والقواعد الآتية :

١ - أن تتولى المنشأة بنفسها استيراد الأصناف المطلوب اعددها حسب المقرر بالقانون وانلازمة بزوجه نشاطها ودون وسيط وان تكون ورده برسم المنطقة الحرة .

٢ - أن تستخدم المنشأة للجمرك المختص بطلب اعفاء معتمد من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وبمما يفيد الترخيص لها بمزاولة نشاط داخل المنطقة الحرة وبأن الأصناف لازمة لازاوله مسطها ومحدود .
بمقتضى رقم الترخيص ونوع النشاط .

٣ - أن تقدم المنشأة بقرار بأن الأصناف المطلوب اعفاءه مقصور استخدماها داخل المنطقة الحرة فقط .

مادة ١٧ - تتولى مصلحة الجمارك أعمال الاعفاء المقرر بالبند (٢) من المادة (٣) من اقرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه وفقاً لشروط الواردة بهذا البند بالإضافة الى الشروط والقواعد الآتية :

١ - أن ترد السيارة أو الدراجة الآلية باسم المصاب أو الخاق وأن تكون مجهزة تجهيزاً طيباً حسبما يقرره المجلس الطبي العسكري شاملاً .
٢ - أن يرد للجهاز خطاب معتمد من وزارة الدفاع مبيناً به الأصابة ونسبة العجز والتجهيزات الطبية التي تتناسب مع الحالة المعروضة .

٣ - ألا تجاوز قيمة سيارة ما يحده مجلس الوزراء وفي حال تجاوز السيارة لهذه القيمة فيقتصر الإعفاء على ما يساوى القيمة المذكورة .

٤ - على المصابين في العمليات الحربية الذين سبق لهم استيراد سيارات ركوب أو دراجات آلية مجهزة تجهيزاً طيباً خاصة واعفيت من الضرائب الجمركية بمقتضى قوانين سابقة على العمل بالقرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ في حالة رخصتهم في الاستفادة بإعفاء آخر سيره أو دراجة آلية أخرى طبقاً للبند (٢) من المادة (٣) من القرار بقانون المذكور ، أن يقدموا بطلب بذلك إلى الجمارك مرفقاً به الخطاب المعتمد من وزارة الدفاع والمسار إليه بالبند (٢) السابق الإشارة إليه وبموجبها يفيد تلبية كافة القواعد والشروط الواردة بالبند (٢) من المادة (٣) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ومع مراعاة القواعد والشروط الواردة بهذه المادة .»

مادة ١٨ - تتولى مصلحة الجمارك أعمال الإعفاء المقرر بالبند (٣) من المادة (٣) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه وفقاً للشروط الواردة بهذا البند بالإضافة إلى الشروط والقواعد الآتية :

١ - ألا تزيد قيمة الضرائب الجمركية على كافة الأصناف المشمولة على ثلاثة آلاف جنيه وفي حالة زيادتها عن هذا الحد يلتزم المتصور بتسديد باقى الضرائب المترتبة عن هذا الحد .

٢ - تقديم شهادة من الإدارة العامة للبعثات تتضمن بيانات عن بداية المهمة الدمية ونهايتها والمؤهل احاصل عليه وتاريخه ويوضح في هذه الشهادة المهام والبعثات التي يكون قد اوفد فيها المبعوث قبل ذلك الخارج مع ذكر تاريخ العودة وعما اذا كان قد حصل على اعفاء سابق من عدمه .

٣ - ان تكون هذه الاصناف واردة من الخارج ولا يسرى الاعفاء على ما يشتره المبعوث من المناطق والأسواق الحرة داخل البلاد الا في حدود القواعد والاجراءات الصادرة من رئيس المصلحة .

مادة ١٩ - تقوم مصلحة الجمارك بتطبيق الاعفاء المقرر بالبند (٤) من المادة (٣) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه باشرط الاتية :

١ - ان يقدم المتمتعين بهذا الاعفاء خطابا من وزارة الخارجية يتضمن تحديد سبب العودة النهائية وتاريخ عودة المبعوث ومرفقا به كسفا مسمدا من رئيس البعثة ومصدقاً عليه منه مبيّناً به الأمتعة والأثاث المطلوب اعفاؤها وبانه تم تمكه واستعماله قبل تحقق سبب العودة .

٢ - بالنسبة للممارين لهيئة الأمم المتحدة أو الوكالات المختصة فيجب أن يتضمن خطاب وزارة الخارجية بياناً بمجموع الرتب واعدل انتميل الذي يتقاضاه في السنة السابقة على العودة .

٣ - يجب أن يكون الاعفاء وفقاً لشروط والأوضاع الواف الحدود التي يتفق عليها بيننا وبين وزير الخارجية .

مادة ٢٠ - يشترط لتطبيق الاعفاء المقرر بالبند (٥) من المادة (٣) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه ما يلي :

١ - أن ترد الأصناف المطلوب إعفاؤها باسم الجهة طالبة الاعفاء مباشرة دون وسيط .

٢ - أن يقدم طلب الاعفاء بكتاب معتمد من الوزير المختص أو رئيس الجهة الإدارية المختصة إلى وزير المالية موضحاً به بيان بالأصناف المطلوب إعفاؤها ومبررات الإعفاء وتزويته .

٣ - تتولى وزارة المالية في حانة الموافقة على اقتراح الاعفاء اعداد مشروع القرار اللازم ومذكرته المرافقة .

مادة ٢١ - يشترط لتمتع الجهات الواردة بالمادة (٤) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه بفئة الضريبة الجمركية الموحدة بنسبة ٥/٥ من قيمة ما تستورده من الأصناف المشار اليها بهذه المادة ما يلي :

١ - أن يتم استيراد الأصناف اللازمة لها بمعرفة الجهة وباسمها دون وسيط .

٢ - تقديم شهادة من الوزارة المختصة بأن الجهة من بين الجهات المشار اليها بالمادة (٤) من اقرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وأنها تقوم بمشروع يلزمه توافر هذه الأصناف أو أنها لازمة لإنشائها حسب الأحوال وذلك على ضوء الدراسات التي تجريها الوزارة أو الجهة المختصة في ضوء الأغراض والأنشطة المنصوص عليها في القوانين الخاصة بهذه الجهات .

٣ - إذا كانت الجهة من بين الجهات التي تقوم بتنفيذ مشروعات الاسكان الشعبي فيجب أن يكون منصوص عليها في قرار وزير المالية المحددة لهذه الجهات .

٤ - إذا كانت الجهة المستوردة من المنشآت الفندقية والسياحية المنصوص عليها في القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فيجب أن يكون

الاعفاء فقط للالات والمعدات والآجهزة التي تكون لازمة لانشاء هذه المنشآت وبناء على قرار الادارة العامة للاحتياجات بوزارة السياحة وفي حدود ما يتفق عليه بين وزارتي المالية والسياحة .

مادة ٢٢ - يشترط تمتع اجهست الواردة بالمادة (٥) من القرار بمذون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه بصفة الضريبة انجبركية الموحدة بنسبة ٥٪ من قيمة با تستورده من الاصناف المشار اليها بهذه المادة وفي حال المدة المحددة بها ما يلي :

١ - أن تتولى استيراد هذه المكونات مباشرة ودون وسيط احدى شركات القطاع انعام للمدة في مجال هذه الصناعة والتي تتربى الانتاج باسمها .

٢ - أن تكون المكونات الواردة مفككة تفكيكا كاملا بغرض التجميع والتصنيع وليس بغرض استخدامها بمركز الخدمة ويقدم اقرار معتمد من رئيس مجلس ادارة الشركة بما يفيد ذلك .

٣ - يستمر العمل بأحكام هذه المادة حتى ١٩٨٧/٨/٣١ ثم تسري أحكام المادة (٦) من قرار لجمهوري رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ والقرارات المنفذة لسه .

مادة ٢٣ - تتولى مصلحة انجمنارك أعمال الاعفاءات المقررة بالمادة (٦) من القرار بمذون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وفقا للقواعد والشروط الواردة بها بالإضافة إلى ما يلي :

١ - تقديم الاستمارة رقم ٤ ك . م المعتمدة من ادارة المراسم بوزارة الخارجية ومحدد بها المعاملة الجمركية طبقا لمبدأ المعاملة بالمثل .

٢ - أن يكون المستفيد بالاعفاء من المنصوص عليهم في البند (١) م ٤٥ - موسوعة مصر ج ١٣)

من المادة (٦) المشار إليها بمقتضى اسمه في الجداول التي تصدرها وزارة الخارجية .

٣ - أن يقدم صاحب الشأن الاستمارة ١١ ك . م معتمداً من رئيس الهيئة الدبلوماسية او اتصلييه ومضمومة بخاتمها .

٤ - أن يرد المشمول بالنسبة لمنصوص عليهم بالبند (٣) من المادة (٦) المشار إليها خلال ستة أشهر من تاريخ وصول المستفيع بالأعفاء ويجوز لرئيس مصلحة الجمرك بموافقة وزارة الخارجية مد المهلة لأسباب مبررة .

مادة ٢٤ - يشترط لأعمال الأعفاء المقررة بالمادة (٧) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه ما يلي :

١ - أن تتقدم وزارة خارجية لمصلحة الجمرك باقتراحها بالأعفاء مبينا به الأصناف المطلوب إعفاؤها وبأنها لازمة للاستعمال الشخصي لشخص المطلوب إعفاؤه .

٢ - أن ترد الأصناف المطلوب إعفاؤها باسم الشخص المقترح له الإعفاء دون وسيط .

٣ - تتولى مصلحة الجمرك اعداد مذكرة مستوفاء ترفع للوزارة لاعداد اقرار المطلوب .

مادة ٢٥ - يشترط لتطبيق فئة الضريبة الجمركية المقررة بالمادة (٨) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه بالنسبة للأصناف المحددة بهذه المادة والتي يفرج عنها تحت نظام الإفراج المؤقت بغرض التأجير أو العمل بصفة مؤقتة داخل البلاد ما يلي :

١ - أن ترد الآلات والمعدات والأجهزة تحت نظام الإفراج المؤقت بغرض التأجير أو العمل بصفة مؤقتة داخل البلاد وفقاً لأحكام المخصصة

لنظم الإفراج المؤقت لقانون الجسارك والقرارات الوزارية الإدارية المنبذة له .

٢ - أن يسدد مؤقتا عند الإفراج المؤقت نسبة الضريبة الجمركية المحددة بالقانون عن المدة التي يقر عنها عند طيب إفراج .

٣ - أن يتقدم للجسارك المختص قبل شهر على الأقل من انتهاء هذه المدة المسددة عنها نسبة الضريبة الجمركية بحسب لاعادة التصدير او طلب هذه المدة وسداد نسبة الضريبة الجمركية عن المدد المطلوب ابقاء الآلات والمعدات والأجهزة فيها داخل البلاد بشرط استمرار صلاحية الضمان المقدم عن المدة المطلوب تجديدها .

٤ - يستمر تحصيل نسب الضريبة الجمركية المحددة على الآلات والمعدات والأجهزة المشار إليها طوال مدة بقائها في الداخل وحتى اعادة تصديرها للخارج .

مادة ٣٦ - يقصد بالتصرف في الأصناف الواردة بالقول بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه أو المحددة بتذيلات في جدول التعريف الجمركية تتمتع بمقتضاها بتخفيضات في الضريبة كل تصرف يؤدي الى ترتيب حق عيني على هذه الأصناف بشخص آخر ، كما يعتبر تصرفا استعمال هذه الأصناف في غير الأغراض التي تقرر الإعفاء أو التيسير الجمركي من أجلها وكذلك في غير الأغراض المستبعدة من أجلها أو استعمالها بواسطة أشخاص أو جهات غير التي تقرر لها الإعفاء أو التيسير أو انخفاض الجمركي لها .

مادة ٣٧ - ١ - تعتبر سيارات ركوب للسيارات ذات محرك لنقل الأشخاص المحددة بالبند ٨٧/٢/٤ :

٢ - يعتبر أثاث : الأثاث المنزلية والسجنية والمروشمية والأثاث اللازمة للاقامة والايواء وغيرها مما يندرج في عموم لنظر الأثاث .

مادة ٢٨ - في جميع الأحوال التي نشترط فيها هذه اللائحة أن يتم استيراد الأصناف بعمرفة أنجهاً بنفسها أو برسمها مباشرة دون وسيط فإنه ينسب للأشياء المقصود استيرادها على شركات انقطاع العام التجارية وكذلك في الحالات التي توجب فيها القوانين واستمرار الاستيرادية أن يتم الاستيراد عن طريق شركات القطاع العام فيكتفى أن تتضمن المستندات الاستيرادية ما يفيد أن استيراد تلك الأشياء لحساب الجهات المذكورة.

مادة ٢٩ - يحدد بقرار من رئيس مصلحة الجمارك الجهة المختصة بتصميم طابع البندول أو العلامة المميزة المعدة للحق على السجائر وسيجار ودخان والمشروبات الروحية المعفاة من الضرائب الجمركية بالتنسيق مع مصلحة الضرائب على الاستهلاك.

مادة ٣٠ - تلتزم الجهات المعفاة بمسك دفاتر مرقمة تمتد من مصلحة الجمارك وتخضع القيودات بها لمراقبة المصلحة المذكورة لتأكد من استعمال الأصناف المعفاة في الغرض الذي أعفيت من أجله وفقاً للشروط والأوضاع الآتية :

(أ) تتضمن الدفاتر رقم وتاريخ البيان الجمركي الذي تم بموجب الأفرار عن الأصناف المعفاة ورقم وتاريخ سداد قيمة التعوائد الجمركية ورسوم الخدمات المسددة عنها ورقم وتاريخ ضم الأصناف المعفاة إلى المدة المفترضة لتلك الجهات ونظام الصرف منها .

(ب) تلتزم الجهات بتقديم هذه الدفاتر والقيودات النظامية لمندوبي مصلحة الجمارك وتمكينهم من الاطلاع عليها كلما طلبوا ذلك ولمصلحة الجمارك في الحصول على أية بيانات أو أوراق مستندات مودعة لدى هذه الجهات بمجرد طلبها ولا يجوز لأي جهة الادعاء بالسرية أو التذرع بأية أسباب أخرى .

(ج) يجب أن تحتفظ الجهة المعفاة بالدفاتر والقيودات بصفة دائمة ولا ينتهي هذا الالتزام إلا بموافقة مصلحة الجمارك .

(د) وعلى الجهات المسببة لهذه الدفاتر أن تخطر مصلحة الجمارك بالجنية والمكان المختص بامساك هذه الدفاتر ، وكان الرجوع اليه .
 (هـ) تطبق ذات القواعد الموضحة بعالية على ما يرد لجهات المنصوص عليها في المادة (٤) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه .

مادة ٣١ - تقوم الجهات المختصة بإعفاءات أو تيسيرات جمركية بمقتضى القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ باخطار مصلحة الجمارك بصورة من توقعيات المختصين باعتماد الخطابات أو الشهادات المتعلقة بالإعفاءات للمطابقة عليها عند طلب الإعفاء .

مادة ٣٢ - تقوم مصلحة الجمارك بامساك دفاتر للإعفاءات والتيسيرات الجمركية المشار اليها في هذه اللائحة على أن يكون من بين هذه الدفاتر دفاتر عاما للإعفاءات تقيد فيه قيمة الأصناف المعفاة والجهات الواردة لها هذه الأصناف وقيمة الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها والتي تقرر لها التيسير والجهة الواردة لها ونوع التيسير المنوح كما تخصص مصلحة الجمارك دفاتر خاصة لكل جهة من الجهات المعفاة أو لكل غرض من أغراض الإعفاء تقيد فيه قيمة الأصناف المعفاة وقيمة الضرائب والرسوم التي تعفيت منها ، كما تخصص دفاتر لكل جهة من الجهات التي يقرر لها تيسير جمركي ، ويصدر بتنظيم هذه الدفاتر جميعها وكيفية القيد فيها قرار من رئيس مصلحة الجمارك .

مادة ٣٣ - تلغى القرارات الوزارية الصادرة بتنفيذا للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية والنصوص المقررة لإعفاءات جمركية والملاءة طبقا للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه .

مادة ٣٤ - تنشر هذه اللائحة في الوقائع المصرية ويُلغى كل نص يتعارض مع أحكامها .

القسم السادس

في القرارات المنفذة لتوازين الجمارك

(١) في تنظيم الدوائر الجمركية

قرار وزير المالية والاقتصاد

رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٥

بوضع نظام داخل أندائرة الجمركية لاستقبال البواخر القادمة

الى الموانئ المصرية (١)

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القرار الوزاري رقم ٩ لسنة ١٩٣٦ بوضع نظام داخل الدائرة الجمركية لاستقبال البواخر القادمة الى الموانئ المصرية ، وبناء على طلب وزارة الارشاد القومي (مصلحة السياحة) وموافقة وزارة الداخلية .

وبناء على ما عرضه علينا مدير عام مصلحة الجمارك ،

نقرر :

مادة ١ - (١) يرخص لتدوينى الهيئات المذكورة بعد بالصعود على البواخر من البحر (في الميناء الخارجى) عند قدومها :

- (١) الوقائع المصرية في ٢٨ يولية سنة ١٩٥٥ - العدد ٥٩ .
- (٢) البندان ب ، د مستبدلان بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية في ١٩٥٦/٣/٨ - العدد ٣٠ ملحق) والبند (ز) مضاف بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٨١ لسنة ١٩٥٥ (الوقائع المصرية في ١٩٥٥/٨/٢٢ - العدد ٦٢) ومستبدل بالقرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٦ والبنود (ح ، ط ، ي ، ك) مضافة بالقرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٦ .

(أ) لندوبي السلطات الحكومية الذين تقتضى أعمالهم الرسمية الصعود على البواخر بدون ترخيص خاص .

(ب) مدير ووكيل عن شركة الملاحة التابعة لها الباخرة ومعه اثنان من موظفى الشركة .

(ج) مندوبان عن كل شركة سياحية أو مكتب سياحى معتمد من مصلحة السياحة .

(د) لتمهيدى التموين فى الموانئ التى لا ترسو فيها البواخر على الأرصفة .

(هـ) لندويلوماسيين ، وسفراء ، وقناصل الدول الأجنبية ومندوبيهم .

(و) لمصور البوليس ومساعداه .

(ز) أن يحمل رخصة بمبوطى وكذا أن يحمل ترخيصا فى مزاولته مهنته داخل الميناء وتستتزم مهنته الصعود الى البواخر وذلك بالنسبة الى مينائى بورسعيد والسويس : وبعد الحصول على موافقة شركات الملاحة المختصة بالنسبة الى باخر الركاب ومرافقة قباطين السفن بالنسبة الى البواخر التجارية .

(ح) للمستوردين والمصدرين على البواخر التى يكون لهم أعمال عليها .

(ط) لندوبي شركات البترول بالنسبة الى ناقلات البترول فقط فى حدود ١٦ مندوبا من مختلف الوظائف لكل شركة .

(ي) لموظفى الشركة المالية لقنال السويس فى منطقة القنال .

(ك) مرابلى ومصورى الصحف المعتمدين من نقابة الصحفيين فى حدود ترخيص للمرابلى وترخيص للمصور .

مادة ٢ - (١) يرخص لتدوبى الهيئات المذكورة بالمادة (١) وللمذكورين بعد بالصعود على البواخر من الرصيف :

١ - عقب تراكى البواخر على الأرصفة مباشرة :

(أ) متدوبان من كل شركة سياحية أو مكتب سياحي معتمد من مصلحة السياحة ومنسوب واحد من كل فندق من الفنادق المعتمدة من مصلحة السياحة .

(ب) المحامون التابعون لمصلحة الجمارك ورؤسائهم بزيهم الرسمي .

(ج) مستخدمو شركات الملاحة التابعة لها المباشرة الراسية على الرصيف في حدود عدد لا يتجاوز تسعة .

(د) موظفو البنوك المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي على أن يحدد بالترخيص في كل مرة فرع البنك وأسماء الموظفين الذين يسمح لهم بدخول الدائرة الجمركية وبشرط أن يكون هؤلاء الموظفون ممن صرح لهم بدخول الدائرة الجمركية طبقاً للمادة ٣ من هذا القرار .

(هـ) القساوسة ورجال الدين الذين تستدعى أعمالهم للصعود إلى البواخر .

٢ - بعد نزول الركاب وإنشاء رسو البواخر بالميناء :

(أ) مستخدمو شركات التأمين على البواخر في حدود ترخيصين لكل شركة .

(١) الفقرة (د) من البند (١) مستبدلة بقرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٣ (الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٨/٢٩ - العدد ٦٧ ملحق) والفقرة (هـ) من البند (١) مضافة بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية في ١٩٥٦ / ٣ / ٨ - العدد ٢٠ ملحق) والفقرة (د) من البند (٢) مستبدلة بقرار وزير الخزانة رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ (الوقائع المصرية في ١٩٥٨/٦/٢٣ - العدد ٤٩) .

(ب) أطباء شركات الملاحة المختصين بالتشرف على بحارة البواخر في حدود ترخيص واحد لطبيب كل شركة ملاحية .

(ج) المتعهدون وأصحاب الحرف الآتية في حدود ترخيص واحد لكل منهم وترخيص آخر لوكيله :

متعهدو الأغذية والتموين — متعهدو الشحن والتفريغ — متعهدو إصلاح البواخر والرشعة والطلاء — متعهدو الخفراء — متعهدو التسييل — متعهدو الفحومات والوقود والمياه — تجار علفات البواخر — الخالقون — الكتترجية الطرزية .

(د) أن يحمل رخصة بميوطى وذلك بالنسبة لميناء الاسكندرية على أن يكون صعودهم على البواخر التجارية فقط بعد موافقة قباطينها ويكون عددهم حسب حاجة كل باخرة بالنسبة لحجمها وعدد العاملين بها وتحت اشراف بوليس الميناء .

مادة ٣ — تقوم حكمدارية بوليس المدينة بتفويض من مدير عام الجمارك باعطاء تراخيص دائمة للأفراد الهيئات المذكورة بالمادتين (١) و (٢) من هذا انقرار وطبقا للقواعد التي تضعها لتنظيمها مما يتفق ومقتضيات الأمن العام وبعد أخذ رأى مصلحة الجمارك وخفر السواحل وإدارة المخدرات والمباحث المسامة والآداب وإدارة الجوازات بالموتى، كل فيما يخصه للتثبت من خلوهم من السوابق وسوابق التهريب وأن الأجانب منهم حاصلون على شهادة اقامة وغير مرجعين بقوائم المدنوعين وذلك فيما عدا الديبوماسيين من سفراء وقناصل الدول الأجنبية .

مادة ٤ — (مستبدلة بقرار وزير المالية والاقتصاد ٢٥ لسنة ١٩٥٦)
يصرح بوليس الميناء لعامل "شركات" وهوظفيها الآخرين الذين لا تشملهم أحكام المادة الأولى ، وعملهم وهوظفي المتعهدين وأصحاب المين الأخرى ممن تستلزم طبيعة عملهم بالبواخر الصعود اليها ، بالصعود إلى البواخر.

طبقاً للقواعد التي يضعها بالاتفاق مع مصلحة الجمارك بما يتفق ومقتضيات الأمن العام .

مادة ٥ - يجوز صرف تراخيص مؤقتة للصعود على البواخر مرة واحدة بعد رسوها على الرصيف لاستقبال وتوديع الركاب عند الضرورة الملحة من مدير عام الجمارك أو من ينييه .

مادة ٦ - لا يجوز إقامة الحفلات والمآدب على البواخر إلا بترخيص من محافظ المدينة بعد موافقة مدير عام الجمارك ويقدم مع الطلب كشف بأسماء المدعوين لأخذ ملاحظات إدارة الجوازات بالموانئ والمباحث العامة.

مادة ٧ - (مستبدلة بقرار وزير المالية والاقتصاد ٢٥ لسنة ١٩٥٦) يكون الترخيص للدائم نافذ المفعول لمدة سنة واحدة تبدأ من أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر من كل عام . ويعتبر ملغى إذا لم يجدد في مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ انتهاء الترخيص . ويصرح باستعماله في غير الميناء الصادر له أن تتطلب طبيعة عمله ذلك .

مادة ٨ - يرخص للأدلاء والتراجمة الحاصلين على تراخيص من مصلحة الجمارك بالانتظار على الرصيف عند حضور البواخر وسفرها بعدد محدود يتفق عليه بين مصلحة الجمارك - ومصلحة السياحة .

مادة ٩ - يتولى حرس الجمارك الإشراف على تنظيم المستقبلين مع تخصيص مكان لهم على الرصيف ومكان آخر منفصل للأدلاء والتراجمة .

مادة ١٠ - يحظر على الأدلاء والتراجمة وكلاء السفن ومنتوبي شركات السياحة ومنتوبي الفنادق القيام بفعالية نقل أمتعة الركاب من البواخر إلى تفتيش الركاب على أنه يجوز لحدير مصلحة الجمارك أن يرخص في نقل أمتعة الركاب من البواخر إلى تفتيش الركاب بواسطة سيارات أو مواعين شركات الملاحة أو السياحة أو الفنادق بالشروط والأوضاع التي يقررها لذلك .

مادة ١١ - يحظر خطرا باننا الصعود على البواخر لأى شخص من غير المرخص لهم لأحكام هذا القرار .

مادة ١٢ - يجوز لجهات التى أصدرت التراخيص سحبها أو إلغاؤها عند حدوث أية مخالفة من أصحابها .

وفي حالة اتهامهم في جنائية أو جنحة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو اختلاس أو نصب أو خيانة أمانة أو تهديد أو غش تجارى أو إضرار مخدرات أو الاتجار بها أو التعدى على موظفى الحكومة أو الإخلال بالآداب أو تهريب جمركى وفى هذه الحالات يسحب الترخيص بصفة مؤقتة ريثما يصدر حكم نهائى فى القصة فإذا صدر الحكم بالإدانة يُلغى الترخيص .

مادة ١٣ - التراخيص الدائمة المنصرفة المسارية المفعول وقت صدور هذا القرار يذال معمولا بها حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، وعلى أصحابها ان يراعوا الحصول على تراخيص جديدة طبقا لأحكام هذا القرار قبل أول يناير سنة ١٩٥٦ .

مادة ١٤ - تمديد فئات التراخيص المشار إليها فى هذا القرار على اختلاف أنواعها بمقتضى قرار يصدر هنا .

مادة ١٥ - على مدير عام مصلحة الجمارك ، تنفيذ هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .يلغى العمل بالقرار الوزارى رقم ٩ لسنة ١٩٣٩ ،

تحريرا فى ٢٩ ذى القعدة سنة ١٣٧٤ (١٩٠١ يولية سنة ١٩٥٥ -) .

(ب) في نظام السماح المؤقت

قرار وزير الخزانة

رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥

بتحديد المواد التي تتمتع بنظام السماح المؤقت والعمليات
الصناعية التي تتم عليها والشروط اللازمة لذلك (١ ، ٢)

وزير الخزانة

بعد الاطلاع على المواد ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ من قانون الجمارك الصادر
به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ،

(١) الوقائع المصرية في ٢٢ ابريل سنة ١٩٦٥ - العدد ٣٠ .
(٢) صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل القرار رقم
٢٤ لسنة ١٩٦٥ (الوقائع المصرية في ١٩ / ١٢ / ١٩٦٦ - العدد ٩٨) . ونص
على ما يأتي :

مادة ١ - المواد الأولية المستوردة بقصد تصنيعها في الجمهورية وكذا
الاصناف المستوردة لأجل اصلاحها أو تكملة صنعها وتطلب المؤسسات العامة
والشركات التابعة لها معاملتها تحت نظام السماح المؤقت ، يطبق عليها
هذا النظام بموجب اقراراتها دون حاجة الى استصدار قرار وزارى عن
كل صنف على حدة . ويقوض مدير عام الجمارك بالاتفاق مع مدير عام
مصلحة الرقابة الصناعية في تحديد مواصفات الصنف عند التصدير
والاشتراطات اللازمة لذلك .

مادة ٢ - يجوز التصرف في المواد والاصناف المذكورة في غير الأغراض
التي استوردت من أجلها بشرط الحصول مقدما على موافقة مصلحة الجمارك
وبدأد الضرائب الجمركية المستحقة بعد الحصول على موافقة وزارة
الاقتصاد (الاستيراد والنقد) .

مادة ٣ - يفوض مدير عام الجمارك أو من ينوبه في الموافقة على
اطالة المدة اللازمة لاعادة التصدير المنصوص عليها في المادة ٩٨ من القانون
رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

مادة ٤ - يبطل العمل بكل نص يخالف أحكام المواد الواردة بهذا القرار .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى مدير عام الجمارك إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذه .
كما صدر قرار وزير المالية رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٨٦ بشأن تعديل القواعد الخاصة بنظام السماح المؤقت (الوقائع المصرية في ١٠/١٢/١٩٨٦ - العدد ٢٧٩) ونص على ما يأتي :

مادة ١ - يجوز تطبيق نظام السماح المؤقت على المواد الأولية المستوردة للهيئات العامة والقطاع العام والخاص والتعاوني والاستثماري بقصد تصنيعها بالجمهورية وكذا الأصناف المستوردة لأجل إصلاحها أو تكملة صنعها ، إذا طلبت الجهة معاملتها وفقا لهذا النظام بموجب اقرار منها ، على أن يتم تحديد مواصفات الصنف عند التصدير والاشتراطات اللازمة لذلك بناء على توصية الجهة المختصة التي يصدر بها قرار من وزير الصناعة وذلك في الفترة الى ما قبل إعادة التصدير .

كما تختص هذه الجهة بتحديد نسبة الجوامد في التصنيع وما يكون منها ذا قيمة للأغراض الجمركية لتحصيل ما يستحق عليها من ضرائب ورسوم .

مادة ٢ - يفوض رئيس مصلحة الجمارك في :

١ - إصدار القرارات الخاصة بتحديد الأصناف والمواد التي يطبق عليها نظام السماح المؤقت وإدراجها في الجداول المقررة بالشروط والمواصفات التي تحددها الجهة المختصة بوزارة الصناعة في حالة عدم وجودها بالجداول المقررة وذلك لتطبيقها على الصنف عند استيراده مستقبلا .

٢ - إطالة مدة السنة المحددة بالمادة ٩٨ من قانون الجمارك التي يتم فيها إعادة التصدير لأسباب مبررة .

٣ - تحديد الشروط والأوضاع الخاصة بالاعفاء من تقديم التأمين أو الضمان المنصوص عليه في المادة ٩٨ من قانون الجمارك .

٤ - إصدار قرارات الاعفاء من تقديم التأمين أو الضمان المنصوص عليه في المادة ٩٨ من قانون الجمارك وفقا للشروط والأوضاع الصادرة طبقا لأحكام الفقرة السابقة من هذا القرار إذا وجدت ظروف أو أسباب مبررة .

وبناء على موافقة وزير الصناعة ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

فسر :

مادة ١ - تتمتع بنظام السماح المؤقت المواد المبينة في الجدول المرفق بهذا القرار (١) بالشروط الآتية :

١ - أثبات المواد المستوردة في بيان جمركي يحرز عند استيرادها على النموذج المعد لذلك .

مادة ٣ - يجوز تسوية الضرائب والرسوم الجمركية التي تم الإعفاء منها وصادرها مضافاً إليها أعلى معرقادة دائن معلن من البنك المركزي المصري عن المدة من تاريخ الأتراج وحتى تاريخ السداد على المنتجات النهائية التي استخدمت فيها المواد والأصناف المستوردة تحت نظام السماح المؤقت لاستخدامها للاستهلاك المحلي إذا تعذر إعادة تصديرها أو ادخالها في منطقة حرة وذلك لأسباب مبررة تقبلها مصلحة الجمارك وبموافقة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وبشرط ألا تكون المواد المستوردة من السلع المخطور استيرادها .

مادة ٤ - يلغى العمل بالنماذج التالية في مجال الاجراءات على البضائع الخاضعة لنظامي السماح المؤقت والدوراك اعتباراً من تاريخ صدور قرار رئيس مصلحة الجمارك بالنماذج الجديدة :

- نموذج رقم ٩ ك م (كشف الاستخلاص)
- نموذج رقم ١٧ ك م (بيان البضائع المصورة بنظام السماح المؤقت والدوراك)

- الشهادة الرسمية بالصادرات وفق أحد النظامين .

مادة ٥ - يصدر رئيس مصلحة الجمارك قراراً بالنماذج التي تستخدم في اثبات المواد والأصناف التي تتمتع بنظام السماح المؤقت والدوراك .

مادة ٦ - يلغى قرار وزير المالية رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٧ بتعديل القرار رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، ويلغى كل ما يخالف ذلك من أحكام
مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

(١) لم ينشر الجدول أكتفاء بنشره في الوقائع المصرية وقد تم تعديله

=

بمسرة وزير الخزانة رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٥ (الوقائع المصرية في ١٥/٩/١٩٦٥ - العدد ٨٩) وقرار وزير الخزانة رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ٢٨/٣/١٩٦٦ - العدد ٢٤) وقرار وزير الخزانة رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ٢٨/٣/١٩٦٦ - العدد ٢٤) وقرار وزير الخزانة رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٦ وقرار وزير الخزانة رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ٢٣/٦/١٩٦٦ - العدد ٤٧) وقرار وزير الخزانة رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ١١/٧/١٩٦٦ - العدد ٥٢) وقرار وزير الخزانة رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ٢٥/٧/١٩٦٦ - العدد ٥٦) وقرار وزير الخزانة رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ٢٥/٨/١٩٦٦ - العدد ٦٥) وقرار مدير عام الجمارك رقم ١ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ٢٨/٩/١٩٦٧ - العدد ١٨٩) وقرار مدير عام الجمارك رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ٢٨/٩/١٩٦٧ - العدد ١٨٩) وقرار مدير عام الجمارك رقم ٣ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ٢٨/٩/١٩٦٧ - العدد ١٨٩) وقرار مدير عام الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ٢٨/٩/١٩٦٧ - العدد ١٨٩) وقرار مدير عام الجمارك رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١٠/١٠/١٩٦٧ - العدد ١٩١) وقرار مدير عام الجمارك رقم ٩ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١٠/١٠/١٩٦٧ - العدد ١٩١) وقرار مدير عام الجمارك رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١٠/١٠/١٩٦٧ - العدد ١٩١) وقرار مدير عام الجمارك رقم ١١ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١٠/١٠/١٩٦٧ - العدد ١٩١) وقرار مدير عام الجمارك رقم ١٣ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١٠/١٠/١٩٦٧ - العدد ١٩١) وقرار مدير عام الجمارك رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ٢٣/١١/١٩٦٧ - العدد ٢٣٧) وقرار مدير عام الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ٢٣/١١/١٩٦٧ - العدد ٢٣٧) وقرار مدير عام الجمارك رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ١٥/٧/١٩٦٩ - العدد ١٦٠) وقرار مدير عام الجمارك رقم ٣ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية في ١٥/٧/١٩٦٩ - العدد ١٦٠) وقرار مدير عام الجمارك رقم ٣ لسنة ١٩٦٩

٢ - الأقرار في البيان الجبرائي عند التصدير بأن الأصناف المطلوب تصديرها مصنوعة في الجمهورية من مواد مستوردة أو يدخل في صنفا مواد أولية مستوردة مع تحديد هذه المواد ونسبتها وأوزانها .

وكذلك تحديد نسبة أوزان الأصناف المحلية خالصة رسم الانتاج التي تكون قد استخدمت في هذه المصنوعات .

٣ - امساك حسابات منتظمة مؤيدة بمستندات لهذه العمليات تمكن الجمارك من مراجعتها .

٤ - لسلطة الجمارك الحق في أخذ عينات من المواد المستوردة لمقارنتها بالأصناف المصدرة ولها الحق أيضا في إجراء التحليل اللازمة .

١٩٦٩ (الوقائع المصرية في ١٥/٧/١٩٦٩ العدد ١٦٠) وقرار مدير عام الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية في ١٥/٧/١٩٦٩ - العدد ١٦٠) وقرار مدير عام الجمارك رقم ٦ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية في ١٥/٧/١٩٦٩ - العدد ١٦٠) وقرار مدير عام الجمارك رقم ٧ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية في ١٥/٧/١٩٦٩ - العدد ١٦٠) وقرار مدير عام الجمارك رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية في ١٥/١١/١٩٦٩ - العدد ٣٦٤) وقرار مدير عام الجمارك رقم ٩ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية في ١٥/١١/١٩٦٩ - العدد ٣٦٤) وقرار مدير عام الجمارك رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية في ١٥/١١/١٩٦٩ - العدد ٣٦٤) وقرار مدير عام الجمارك رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية في ١٥/١١/١٩٦٩ - العدد ٣٦٤) وقرار مدير عام الجمارك رقم ١٢ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية في ١٥/١١/١٩٦٩ - العدد ٣٦٤) وقرار مدير عام الجمارك رقم ١٣ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية في ١٥/١١/١٩٦٩ - العدد ٣٦٤) وقرار وزير المالية رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية في ٢٨/٤/١٩٨٢ - العدد ٩٩) وقرار وزير المالية رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية في ١٩/٧/١٩٨٣ - العدد ١٦٤) وقرار وزير المالية رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية في ٢١/٦/١٩٨٣ - العدد ١٤٤) .

٥ - اذا استخدمت في صناعة المنتجات التي تتمتع بهذا الضمان اصناف محمية تخضع لضريبة الانتاج غتزن هذه الضريبة على اساس اشقات حتى تان معولا بها يوم شراء هذه المواد بعد تقديم المستندات المؤيدة لذلك .

مادة ٢ - يلغى كل نص يخالف احكام هذا القرار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ ائتمن بالتانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، وعلى المدير العام تجمرك اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذه (١) .

تحريراً في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (١٠ مارس سنة ١٩٦٥) .

(١) صدر قرار مدير عام الجمارك رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦ بشأن التعليمات الخاصة بنظام السماح المؤقت ونص على ما يأتى :

« مادة ١ - يطبق نظام السماح المؤقت على الاصناف الموضحة في الجداول المرفقة بالقرار الوزارى رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ والقرارات الوزارية اللاحقة وتلك التي يصدر بها قرار من مدير عام الجمارك .

مادة ٢ - ويطبق هذا النظام على المواد الاولى - غير المدرجة بهذه الجداول المستوردة بقصد تصنيعها في الجمهورية وكذا الاصناف المستوردة لاجل اصلاحها أو تكملة صنعها وتطلب المؤسسات العامة والشركات التابعة لها معاملتها تحت نظام السماح المؤقت .

مادة ٣ - في حالة تطبيق الاحكام التي نصت عليها المادة (٢) اعلاه ، يؤخذ اقرار من المؤسسة أو الشركة التابعة لها ، بان هذه المواد واردة لتصنيعها تحت نظام السماح المؤقت مع بيان اسم الصنف عند الورد واسم الصنف عند التصدير بعد تصنيع هذه المواد أو تكملة صنعها ، ويفرج عن هذه المواد والاصناف تحت هذا النظام بعد استيفاء التعليمات الصادرة في هذا الشأن .

مادة ٤ - بعد الافراج عن المواد والاصناف المشار اليها في المادة (٢) المشار اليها ، يرسل تجمرك الى الادارة العامة (المراقبة العامة للتعريفات) - فور الافراج عن الرسالة - جميع البيانات الخاصة بها (اسم المستورد - رقم شهادة الوارد والقسيمة وتاريخها - اسم الصنف عند الورد واسم الصنف عند التصدير) من واقع اقرار الشركة المستوردة (وذلك تمهيدا لتحديد شروط التصدير بالاتفاق مع مصلحة الرقابة الصناعية .

مادة ٥ - يبطل العمل بكل نص من القرار الادارى ٢٣ لسنة ١٩٦٥ وكل ما يخلف احكام المواد الموضحة بهذا القرار » .

قرار وزير المالية

قرار رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٨٦

في شأن البضائع التي تصدر بصفة مؤقتة

لإجراء عمليات تكميلية عليها (١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم
لإعفاءات الجمركية ،وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بإصدار التعريفات
الجمركية ،وعلى القرار الوزاري بتاريخ ١٩٦٦/٤/٥ بالموافقة على قبول
توصية مجلس التعاون الجمركي ببيروت الصادر بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٣
في شأن البضائع التي تصدر بصفة مؤقتة لإجراء عمليات تكميلية ،وعلى قرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية
لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون الإعفاءات
الجمركية ،وبناء على قرار وزير المالية رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٦ بتحديد شروط
وقواعد تنفيذ أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بإصدار
التعريفات الجمركية والتذيلات الواردة بها .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٢/٧ - العدد ٣٢ .

قصر :

مادة ١ - تحصل انضمية لجمركية على انبضائع التي تصدر بمصلحة مؤقتة لاجراء عمليات تكميلية على اساس بقة البند الخاضع له المصنف التام المصنع وذلك من قيمة تكاليف تكمة المصنع ومصاريف النقل والتأمين .

مادة ٢ - يشترط بالنسبة للانبضائع التي تصدر بمصلحة مؤقتة لاجراء عمليات تكميلية ما يأتي :

(أ) الحصول على موافقة الجمارك بعد استيفاء الشروط التي تحددها مصلحة الرقابة الصناعية والجهات المختصة .

(ب) توضيح جميع البيانات التي تمكن الجمارك من التحقق من عينه انبضائع على الاستثمار ١٢٦ ك . م مكرر بالنسبة للدول التي قبلت توصية مجلس التعاون الجمركي والاستثمار ١٢٦ ك . م بالنسبة للدول الأخرى مع تقديم هذه الاستثمار عند إعادة الاستيراد للمطابقة عليها ويجوز للجمارك اخذ عينات ووضع علامات مميزة على البضائع المصدرة تحت هذا النظام ووزنها في جميع الأحوال للتحقق من عينتها عند إعادة الاستيراد .

(ج) يتم تصدير شبكات ومخلفات المعادن الثمينة وتراب الصياغ وفقا لشروط مصلحة الدفعة والموازن من حيث تحديد أوزان الأصناف المصدرة ونسبة ما تحتويه من معادن ثمينة وغيرها مع استيفاء الاستثمارات المختصة وفقا للفقرة (ب) أعلاه وتقديمها عند الاستيراد مع شهادة من المصنع الذي قام بالعملية مصدقا عليها توضح أن الاصناف المعاد استيرادها ناتجة من الأصناف السابق تصديرها .

(د) نقرار من المصدر على البيان الجمركي المقدم عن الصادرات بأن البضائع مصدرة لاجراء عمليات تكميلية عليها .

٧٢٤ الجمارك

(د) اقرار من المصدر على البيان الجمركي المقدم عن الصادرات
بأن البضائع مصادرة لإجراء عمليات تكميلية عليها .

(هـ) أن يتم إعادة الاستيراد خلال ستة أشهر من تاريخ التصدير
ويجوز لرئيس مصلحة الجمارك أو من ينوبه مد هذه المدة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
مصدوره ،

صدر في ١٩٨٦/١٢/٢٠ .

(ج) في نظام التحكيم في المنازعات الجمركية

قرار وزير المالية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٥

بشأن نظام التحكيم في المنازعات
بين أصحاب البضائع ومصلحة الجمارك (١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون
الجمارك .

وعلى قرار وزير الخزانة رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن اجراءات
التحكيم ، وتشكيل اللجان ،

قـرـر

مادة ١ - يجوز لصاحب البضاعة أو من يمثله قانوناً أن يعترض
كتابة على القرار الصادر من الجمارك المختص حول نوع البضاعة أو منشأها
أو قيمتها . ويقدم هذا الاعتراض الى مدير المجمع المختص اذا تبين
له جديدية الاعتراض يتعين عليه اتخاذ اللازم في خلال يومين من تاريخ
الاعتراض واخطار صاحب البضاعة أو من يمثله قانوناً بذلك .

مادة ٢ - لصاحب البضاعة أو من يمثله قانوناً في حالة رفض مدير
المجمع للاعتراض المقدم منه أو عدم موافقته على القرار الصادر فيما
قدمه من اعتراضات - أن يطلب من مدير المجمع المختص - إحالة النزاع
الى التحكيم طبقاً للمادة ٥٧ من قانون الجمارك المشار اليه وفقاً للقواعد
والاجراءات الواردة في المواد التالية :

(١) الوقائع المصرية في ١٠/٨/١٩٨٥ - العدد ٢٢٧ .

مادة ٣ - لا يجوز التحكيم إلا بالنسبة للبضائع التي لا تزال تحت رقابة الجمارك ، ويجوز لصاحب البضاعة أو من يمثله قانوناً سحب البضاعة من الدائرة الجمركية بعد أخذ العيّنات القانونية المطلوبة منها . وبعد أداء للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة بها ومبلغ خمسون جنيهاً نفقات التحكيم عن ذلك حالة وكذا الغرامات والجمارك والتعويضات التي قد تكون مستحقة وفقاً لما تقتضيه الجمارك ، ويعتبر أداء قيمة الضرائب الجمركية والغرامات والتعويضات المختلفة عليها بين صاحب البضاعة والجمارك على سبيل الأمانة لحين الفصل في التحكيم . ولا يجوز سحب البضاعة إذا تبين للجمارك أنه قد يترتب على التحكيم ثبوت مخالفة القوانين للاستيراد والتصدير وأية قوانين أخرى تمنع الإخراج عنها .

مادة ٤ - على مدير المجمع المختص إثبات طلب صاحب البضاعة أو من يمثله قانوناً بأحالة النزاع إلى التحكيم في مقرر من صورتين على النموذج المرفق لهذا القرار (١) ويوقع عليه من صاحب البضاعة وتسلم في جميع الأحوال صورة المقرر إلى صاحب الشأن . وذلك كله بعد تحميل مقابل نفقات التحكيم المتأثر إليها في المدة السابقة .

ويرفق بالمقرر كلفة المستندات اللازمة لنظر التحكيم وعلى الأخص شهادة تحليل العمل بالجمارك المختصة عند الاقتضاء وشهادة المورد الأصلية المنتج للبضاعة مشمولة البيان الجمركي والفواتير الأصلية الصادرة منه والمعتود وغير ذلك من المستندات الأخرى على أن تثبت كل هذه المستندات بالمقرر .

وعلى مدير المجمع بمجرد إثبات التحكيم في المقرر المتأثر المسند ويحضر صاحب البضاعة أو من يمثله قانوناً أن يأخذ عينته مزدوجة من البضاعة لمعمل التحكيم الرجوع إليها عند التحليل أو لفحص البضائع وتوضيح

هذه العينات في أحرار تختتم بخاتم كل من موظف الجمرک وصاحب البضاعة أو من يمثله قانونا ويثبت كل ذلك في المحضر المشار اليه مع اثبات نموذج من بضعة الأحكام .

أما البضائع التي يتعذر أخذ عينات منها ولا يقتضى الأمر عرضها بالذات على المحكمين فيكتفى بأن يقدم عنها رسم « كالجو » ومذكرة وصفية وأفية يرفقان بالمحضر بالإضافة الى شهادة تطيل المعامل الحكومية المختصة وغيرها من المستندات الأخرى اللازمة للتحكيم دون الاخلال بالحق في الماينة طبقا للقانون .

مادة ٥ - تنظر في المنازعات المشار اليها في هذا القرار لجان تحكيم تشكل في المصنعات والقطاعات الجمركية على النحو التالي :

أولا - لجان تحكيم ابتدائية :

وتشكل لجنة أو أكثر في كل مجمع جمركى بقرار من رئيس مصلحة الجمارك من حكمين : أحدهما يعينه رئيس مصلحة للجمارك على أن يكون غير موظف الجمرک الذى نشأ معه النزاع ، والآخر يختاره صاحب البضاعة أو من يمثله قانونا على أن يخطر مدير المجمع باسم هذا المحكم خلال ثمانية أيام من تاريخ تحرير المحضر المشار اليه في المادة الرابعة وذلك بكتاب موصى عليه أو باخطار كتابى يسلم بايصال الى الجمرک المختص ويعتبر عدم تعيين المحكم خلال هذه المدة امتناعا من صاحب البضاعة أو من يمثله قانونا عن تعيينه ويعتبر رأى الجمارك نهائيا .

ثانيا - لجان تحكيم عالية :

يرفع اليها المنازعات في حالة اختلاف المحكمين في المنازعات التي تنظرها لجان التحكيم الابتدائية . وتشكل لجنة أو أكثر في كل قطاع جمركى بقرار من وزير المالية على النحو التالي :

— مفاوض دائم يعينه وزير المالية لمدة سنة قابلة للتجديد .

— عضو يمثل الجمارك ويختاره رئيس مصلحة الجمارك من بين العاملين بالقطاع الجمركي المختص على أن يكون غير موظف الجمرك الذي نشأ معه النزاع أو حكم فيه في اللجنة الابتدائية .

— عضو يمثل غرفة التجارة يختاره رئيس الغرفة التجارية من الشعبة المختصة التي تقع في دائرتها اللجنة .

واللجنة أن تستعين بمن تراه لازماً من الفنيين دون أن يكون لهم رأى معدود في إصدار القرار .

مادة ٦ . — تحدد عدد اللجان المشار إليها في المادة السابقة ومراكزها ودوائرها اختصاصها بقرار منشاء منشاء على اقتراح رئيس مصلحة الجمارك (١) . ويصدر رئيس مصلحة الجمارك قراراً بتشكيل أمانة فنية لكل لجنة أو أكثر من لجان التحكيم الابتدائية أو العالي من بين العاملين بالمصلحة لمساعدتها في أداء مهمتها واستيفاء السجلات الخاصة بها وإعداد الدراسات والبحوث اللازمة .

وعلى الأمانة الفنية للجان التحكيم بعد تحصيل مقابل نفقات التحكيم المشار إليها بالمادة الرابعة من هذا القرار أن تعرض على مدير المجمع المختص صورة الجفر ، والمستندات وعينة وحدة من العينات المرفقة نيولى تحديد اللجنة التي تنظر التحكيم وميعاد ومكان اجتماعها على أن يكون في الجمرك المختص .

مادة ٧ . — تنتظر لجان التحكيم الابتدائية المنازعات التي تحال إليها وفقاً للإجراءات الآتية :

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ١٢ لسنة ١٩٨٦ بشأن تشكيل لجان التحكيم العالية ومراكزها ودوائرها اختصاصها (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٣/٢ - العدد ٥٢) .

١ - تتولى الأمانة الفنية للجنة اخطار الحكمن بميعاد ومكان اجتماعها وبأية تعديلات تطرأ بعد ذلك بوقت كاف وذلك بكتاب موسى عليه أو باخطار كتابى مع التوقيع من كل حكم بما يفيد العلم .

٢ - تجتمع اللجنة فى المكان المحدد ويتولى الحكمن معه فحص موضوع النزاع وتوضع تحت تصرفها كافة الأوراق والمستندات المقدمة وكذلك احدى العينتين وتبقى العينة الثانية بالجمرك للرجوع اليها عند الحاجة .

٣ - أى مستندات أو وجهات نظر جديدة لم تكن مبداء فى المحضر أو مرفقة به يرى محكم صاحب البضاعة الى التحكيم يجب أن تقدم الى الأمانة الفنية المختصة قبل نظرها باللجنة بوقت كاف .

٤ - يثبت أعضاء اللجنة (الحكمن) آراؤهما فى المكان المد لذك فى المحضر ويوقع كل منهما على رأيه . ويجب عليهما استعمال اصطلاحات التعريف الجمركية وشروطها وتحديد المعاملة الجمركية للبضاعة موضوع النزاع تحديدا دقيقا لا لبس فيه .

٥ - يصدر القرار باتفاق الحكمن ويعتبر قرارهما نهائيا وتتولى الأمانة الفنية اخطار كل من مدير المجمع وصاحب البضاعة أو من يمثله قانونا به .

٦ - اذا لم يتفق الحكمان أعضاء اللجنة فيماد ختم العينة التى قدمت لهما وذلك تحت اشرافهما ويثبت ذلك فى المحضر وترسل فوراً مع المحضر الى الأمانة الفنية للجنة التحكيم المالية بالقطاع الجمركى المختص لمعرضها عليها .

مادة ٨ - تنظر لجان التحكيم المالية فى المنازعات التى تحال اليها من اللجان الابتدائية بسبب عدم اتفاق الحكمن باللجان المذكورة وفقسا للاجراءات الآتية :

١ - تتولى الأمانة الفنية للجنة التحكيم العالية بمجرد احالة أوراق التحكيم إليها من أمانة اللجنة الابتدائية عرض الأوراق على رئيس القطاع الجمركى المختص ليتولى تحديد اللجنة التى تنتظر التحكيم وميعاد ومكان اجتماعها على أن يكون ذلك فى القطاع المختص .

٢ - تتولى الأمانة الفنية اخطار أعضاء اللجنة وكذا الحكمن أعضاء اللجنة الابتدائية ومن ترى الاستعانة بهم من الفنيين بمكان الاجتماع والميعاد المحد له قبل انعقاده بأسبوع على الأقل وذلك بكتاب موصى عليه .

٣ - تجتمع اللجنة فى المكان والميعاد المحد وتوضع تحت تصرفها كافة الأوراق والمستندات الواردة إليها .
ويمدر قرار اللجنة بأغلبية الأصوات .

وتثبت اللجنة قرارها فى المحضر ويوقع عليه من أعضائها .

٤ - يكون القرار الصادر من اللجنة واجب التنفيذ ويجب أن ينص فيه على بيان بمن يتحمل نفقات التحكيم .

وتتولى الأمانة الفنية اخطار كل من رئيس القطاع وصاحب البضاعة أو من يمثل قانونا بهذا القرار بكتاب موصى عليه .

٥ - على رئيس القطاع الجمركى المختص اخطار مدير المجمع الموجود به البضاعة بحل النزاع بقرار اللجنة لاتخاذ اللازم فوراً .

مادة ٩ - يتحمل كل من الجمرك وصاحب البضاعة أو من يمثلها قانونا نفقات الحكم الذى يختاره كل منهما . ولا ترد نفقات التحكيم المشار إليها فى هذا القرار لصاحب البضاعة الا اذا كان قرار التحكيم صادراً من اللجان لصالحه .

مادة ١٠ - لا يجوز للجان التحكيم الابتدائية والعالية ابداء آراء تكون بمثابة قواعد عامة . ولا تصدر قرارات الا فى الحالات الخاصة التى

تعرض عليها ولا تكون لهذه القرارات والآراء حجية قانونية في مواجهتها
الجمارك إلا في الحالات الخاصة التي صخرت فيها .

مادة ١١ - تحدد مكافآت كل من المفوض الدائم وعضوى لجنة التحكيم العالية بواقع عشرة جنيهات عن كل حالة ، وتقدر مكافآت من يرى الاستعانة بهم من اتقنين من غير العاملين بمصلحة الجمارك في كل حالة على حدة بمقارن من رئيس المصلحة بناء على اقتراح المفوض الدائم ويكون قراره في هذا الشأن نهائيا .

مادة ١٢ - يلغى العمل بالقرار الوزاري رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن اجراءات التحكيم وتشكيل اللجان .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى رئيس مصلحة الجمارك تنفيذه ،

تحريرا في ١٩٨٥/٩/٤ .

.....

(د) في نظام الافراج المؤقت

قرار وزير الخزانة

رقم ٦ لسنة ١٩٦٨

بشأن نظام الافراج المؤقت وبإلغاء القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ والقرارات المعدلة له بشأن نظام الافراج المؤقت وبإلغاء اتفاقية قبل الأخيرة من المادة الأولى من القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٣ في شأن رد الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك عند إعادة تصدير البضائع الأجنبية (١، ٢)

وزير الخزانة

بعد الاطلاع على المادة ١٠١ من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن نظام الافراج المؤقت والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٣ في شأن رد الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك عند إعادة تصدير البضائع الأجنبية :

قرر :

مادة ١ - يفرج مؤقتا عن البضائع الواردة دون تحصيل الضرائب

(١) الوقائع المصرية في ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٨ - العدد ٤٨ .

(٢) صدر: قرار مدير عام مصلحة الجمارك رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ في شأن تنظيم الافراج المؤقت عن البضائع .

الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة عليها في الحصالات
الآتية :

١ (١) - الآلات والمهمات المستوردة من الخارج برسم العمل
في مشروعات انشائية أو اقتصادية .

٢ - الآلات والمهمات المستوردة من الخارج برسم أحد المعارض
أو المهرجانات أو المسارح أو الملاعب الرياضية أو ما يعاينها .

٣ - الأجهزة اللازمة لأجراء التجارب أو الاختبارات العلمية أو
الصناعية أو الزراعية .

٤ - الآلات والأجهزة وغيرها من الأصناف التي ترد بقصد
اصلاحها .

١ - الأوعية الفارغة والغلافات الواردة لملئها وكذلك الأوعية والحيوانات
الواردة مملوءة بالسلع برسم إعادة تصديرها أمسا فارغة أو مملوءة .

وذلك بشرط أن يعاد تصديرها خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء
الغرض أو العمل المستوردة من أجله وأن يقدم عنها المستورد ضمانا
ماليا يوازي قيمة الضرائب والرسوم المستحقة أو تمهيدا بأدائها طبقا
لما يقرره المدير العام للجسارك .

وتكون هذه الضرائب والرسوم واجبة للتفصيل عند عدم إعادة
التصدير إلى الخارج خلال تلك المدة .

على أنه بالنسبة للآلات والمهمات المنصوص عليها في البند (١)
يجوز أن تمتنع مدة ستة أشهر أخرى إذا أعيد تشغيلها في مشروعات
انشائية أو اقتصادية أخرى وتبدأ المهلة من تاريخ انتهاء العمل في
المشروعات الجديدة .

ويجوز لمدير عام الجسارك في جميع الحالات المتقدمة من المهلة

المقررة لاعادة التصدير الى الحد الذى يراه تأخر اعادة التصدير لأسباب
ميسرة .

(ب) ١ - آلات التصوير أو الأفلام التى يستعملها الصحفيين
أو المراسلون الأجانب أو وكالة الأنباء والإذاعة .

٢ - الأمتعة والأشياء الأخرى التى ترد مع الأجانب ذوى الشخصيات
الكبيرة الذين يفتنون الى الجمهورية ، وكذا المواد المهنية كآلات الجراحة
وأدوات المهندسين وآلات الكتابة التى ترد مع الأجانب الوافدين الى
الجمهورية والتي تتفق مع مهنتهم وذلك بشرط أن يعاد تصديرها عقب انتهاء
الغرض الذى استوردت من أجله وفى حالة عدم إعادة تصديرها تحصل
الضرائب والرسوم المقررة عليها .

(ج) البضاعة الواردة برسم شخص أو هيئة تتمتع بإعفاءات جمركية
ولم ترد المستندات الخاصة بها .

وتعفى تلك البضاعة نهائيا من الضرائب والرسوم الجمركية متى
استوفيت المستندات اللازمة .

(د) المهبات والأدوات العلمية والفنية والأمتعة الشخصية بما فى
ذلك سيارة واحدة الخاصة بالأساتذة والخبراء الأجانب الذين تستقنهم
الجمهورية العربية المتحدة بشرط التمتع بإعادة تصديرها خلال ستة
أشهر من تاريخ انتهاء العقود المبرمة معهم ، مع تقديم الضمان اللازم
لأداء الضرائب والرسوم الجمركية فى حالة عدم إعادة التصدير الى الخارج
خلال تلك المدة وذلك وفقا للأوضاع التى يقررها مدير عام الجمارك .

وتكون الضرائب والرسوم واجبة التحصيل عند عدم إعادة التصدير
الى الخارج خلال تلك المدة .

(هـ) ١ - السيارات والأمتعة الشخصية الخاصة بالأجانب
السياسيين .

٢ - الأمتعة الشخصية - بما في ذلك سيارة واحدة - الخاصة بأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي للجمهورية العربية المتحدة وكذلك المصريين المقيمين أو المارين للخارج القادمين لقضاء اجازاتهم أو لإداء عمل مؤقت بالبلاد بشرط ايداع تأمين نقدي أو تقديم خطاب ضمان مصرفي بقيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة أو تقديم ضمان من الجهات الحكومية التابعين لها بإعادة تصدير الأشياء المخرج عنها عند زوال سبب الافراج المؤقت .

٣ - الأمتعة الشخصية - بما في ذلك سيارة واحدة - الخاصة بالأجانب القادمين لتلقى علومهم بجامعة ومعاهد الجمهورية العربية المتحدة .

٤ - السيارات الواردة للاستعمال الرسمي للسفارات والقنصليات الأجنبية أو لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي لأجانب زيادة عن حد الاعفاء المقرر بالمادة ١٠٧ من قانون الجمارك المتعارف اليه وبذلك السيارات الواردة لعموم الموظفين الإداريين بالسفارات والقنصليات الأجنبية بشرط توفر مبدأ المعاملة بالمثل وفي حدود تلك المعاملة .

٥ - سيارات المصريين المقيمين بالخارج في بلاد لا توجد بها نوادى سيارات والقادمين الى البلاد لفترة مؤقتة بشرط تقديم خطاب ضمان مصرفي يعطى قيمة السيارة بالإضافة الى الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها .

٦ - السيارات التي تستوردها شركات ومؤسسات الطيران الأجنبية للتي تسير خطوطا جوية منتظمة من وإلى وغير أراضي الجمهورية العربية المتحدة بشرط توفر مبدأ المعاملة بالمثل وفي حدود تلك المعاملة وأن تحدد مصلحة الطيران المدني عدد السيارات التي يفرج عنها تسلك شركة أو مؤسسة وبشرط تقديم الضمانات اللازمة لإعادة التصدير ولإسداد الضرائب والرسوم الجمركية وفقا لما يقرره المدير العام لمصلحة الجمارك .

٧ - الأصناف التي ترد مع المسافرين والمعبرين زيادة عن حدود الاعفاء الواردة بالفقرة أولاً - ١/٢ من المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ بشرط ايداع تأمين نقدي أو تقديم خطاب ضمان مصرفي بقيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة مقابل اعطاء النموذج انذني تحده مملحة الجمارك لهذا الغرض .

٨ - سيارات وأمتعة الحجاج الأجانب الذين يعبرون أراضي الجمهورية العربية المتحدة الى الأراضي المقدسة وذلك بموجب الضمانات أو التعهدات التي تقبلها مصلحة الجمارك .

وترد الضمانات المالية والأمانات المقدمة عن الحالات السابقة عند اعادة التصدير كضمان تصحح الضرائب والرسوم الجمركية واجبة الاداء في حالة عدم اعادة التصدير عند زوال سبب الافراج المؤقت .

مادة ٢ - يفرج مؤقتاً عن :

(١) السيارات الخاصة بالسياح والمعبرين وبصفة عامة للأجانب القادمين للإقامة المؤقتة وذلك بالشروط الآتية :

١ - أن يقتصر استعمال السيارات على أغراضهم الخاصة وذلك سواء وردت السيارات من الخارج أم كانت مشتراة من المناطق الحرة .

٢ - ألا تزيد مدة بقاء السيارة في أراضي الجمهورية العربية المتحدة على ستة أشهر ويجوز أن تمتد هذه المدة بأذن خاص من المدير العام للجمارك في حالة تجديد مدة الإقامة المؤقتة لأكثر من ستة أشهر في حدود مدة الإقامة الممنوحة لصاحب السيارة .

٣ - أن تدفع الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة على السيارة مقابل اعطاء النموذج الخاص بذلك ويجوز قبول

الكتالات المصرفية نظير تلك الضرائب والرسوم مع مراعاة المهلة المبينة بالشروط السابقة .

ويستحق الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم على السيارات فوراً في حال وقوع عتس أو تدليس أو مخالفة شروط هذا اقرار فضلاً عن توقيع تعفيمات الأخرى المنصوص عليها في ائوانين واللوائح الخاصة .

(ب) السيارات الخاصة بالسائح أو الأشخاص الذين يقيمون خارج الجمهورية العربية المتحدة إذا قدم عنها دفتر ترزيتك أو دفتر مرور صادر من أحد نوادي السيارات الأجنبية المعترف بها ، وكذلك السيارات الخاصة بالسائح الذين يحملون رخصة القيادة أو بطاقة تسير السيارة في الدولتين وذلك بالشروط والأوضاع التي يقرها مدير عام الجمارك .

(ج) سيارات الأجانب القادمين من بلاد عربية ليس بهذا نوادي سيارات إذا قدم عنها دفتر مرور دولي صادر من نادي السيارات المصري وذلك في حدود مدة الإقامة المؤقتة الممنوحة لمصاحب السيارات .

(د) الطائرات المدنية الخاصة القادمة الى الجمهورية العربية المتحدة إذا قدم عنها دفتر مرور جمركي صادر من أحد نوادي الطيران المعترف بها رسمياً .

ويجوز الامراج مؤقتاً عن هذه الطائرات الخاصة إذا كانت لا تحمل دفاتر مرور وذلك بعد الحصول على تعهد من صاحب الطائرة بعدم التصرف فيها محنياً الا بعد أداء ما يستحق عليها من ضرائب ورسوم جمركية على أن تظل الطائرة تحت رقابة مصلحة الطيران المدني لصحين سفرها الى الخارج كل ذلك بالشروط والأوضاع التي يقرها مدير عام الجمارك .

(هـ) الأصناف التي يصخر بها قرار من وزير الخزانة •

مادة ٢ مكررا - (مضافة بقرار وزير الخزانة رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٩) يجوز للمدير العام لمصلحة الجمارك في غير الحالات المبينة بالمادتين السابقتين أن يفرج مؤقتا عن انبضائع والسيارات الواردة وذلك بالشروط الآتية :

أولا - أن يكون طلب الافراج مصحوبا بتعزيز من إحدى الجهات الآتية :

(أ) الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة •

(ب) جامعة الدول العربية •

(جـ) هيئات التمثيل الدبلوماسي والقنصلي الأجنبي •

ثانيا : أن تقدم الضمانات والتعهدات التي يحددها المدير العام لمصلحة الجمارك •

مادة ٣ - يلغى القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ والقرارات المعدلة له كما تلغى الفقرة قبل الأخيرة من المادة الأولى من القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه •

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره •

تحريرا في ٢٨ شوال سنة ١٣٨٧ (٢٨ يناير سنة ١٩٦٨) •

قرار وزير الخزانة

رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٩

بشأن استيفاء البيانات الإحصائية عند الإفراج المؤقت (١)

وزير الخزانة

بعد إطلاع على القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون
الجمارك ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - على الجهة المستوردة استيفاء البيانات الإحصائية (من
واقع يوانص الشحن والفواتير والمقود) في النموذج المخصص لذلك
عند طلب تطبيق نظام الإفراج المؤقت .

مادة ٢ - في حالة عدم ورود مستندات الرسالة للجهة المستوردة
أو للبنك يكتفى بتحرير البيانات الإجمالية بالبيان الإحصائي ، على أن
يرفق بهذا "بيان :

(أ) شهادة من البنك بأن مستندات الرسالة تم تصل حتى تاريخ
طلب الإفراج عن الرسالة .

(ب) خطاب معتمد من المدير المسئول بالجهة المستوردة بأن المستندات
أو الفواتير لم تصل حتى تاريخ ورود الرسالة كما أن العقد المبرر بين

(١) الوقائع المصرية في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٩ - العدد ٢٤٩ .

٧٤٠ جمارك

الجهة المصدرة والجهة المستوردة لا يتضمن بيانات تفصيلية عن قيمة
الرسالة أو الكمية أو النوع .

مادة ٣ - يكتفى باستيفاء اسم المشروع بالنسبة للواردات المستوردة
من الاتحاد السوفييتي وبلاد الكتلة الشرقية .

مادة ٤ - يستثنى من البيان ما يرد للمقاولين الأجانب الذين يقومون
بتنفيذ مشروعات في الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريرا في ٣٠ رجب سنة ١٣٨٩ (١٢ أكتوبر سنة ١٩٦٩) .

قرار وزير والخزانة

رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٩

في شأن الاتراج المؤقت عن المعدات العلمية الواردة
لأغراض البحث العلمى أو التعليم (١)

وزير الخزانة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون
الجمارك .

وعلى قرار وزير الخزانة رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن نظام الاتراج
المؤقت ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يفرج مؤقتا عن المعدات العلمية وقطع غيارها التى
تستوردها المعاهد المعتمدة لأغراض تنمية الأبحاث العلمية والخراصات
التربوية وذلك بالشروط الآتية :

(أ) أن يكون استيرادها بكميات معقولة بالنظر للغرض من
استيرادها .

(ب) أن تستخدم تحت اشراف المعاهد المعتمدة ومسؤوليتها .

(ج) ألا تستخدم لأغراض تجارية داخل الجمهورية .

(د) أن تكون قابلة للتمييز عند اعادة التصدير .

(هـ) أن تبقى ملكيتها أثناء وجودها بالجمهورية لشخص طبيعى
أو معنوى مقيم بالخارج .

(١) الوقائع المصرية فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٩ - العدد ٢٦١ .

(و) أن لا يكون لهذه المعدات أو قطع غيرها مثل في الجمهورية يعادلها في قيمتها العلمية .

مادة ٢ - يعاد تصدير المعدات العلمية المفرج عنها خلال ستة أشهر من تاريخ استيرادها ولمصلحة الجمارك لاطلة هذه المدة أو تقصيرها .

مادة ٣ - يجوز إعادة تصدير المعدات العلمية المستوردة طبقا لنظام الافراج المؤقت في رسالة واحدة أو في عدة رسائل عن طريق أى جمرک معد لهذا الغرض علاوة على جمرک الاستيراد .

مادة ٤ - يفرج نهائيا عن المعدات العلمية وقطع الغيار برسم الاستعمال المحلي طبقا للشروط والاجراءات المقررة في القوانين واللوائح .

مادة ٥ - اذا ثبت ان المعدات العلمية وقطع الغيار قد أصيبت بتلف جسيم جاز عدم إعادة تصديرها ولمصلحة الجمارك اخضاعها للضرائب والرسوم على الواردات اذا لم يتنازل عنها أصحابها لمصلحة الخزانة أو اعدامها تحت رقابة المصلحة بمصاريف يتحملها المستورد دون الخزانة انصافا .

مادة ٦ - في تطبيق أحكام هذا القرار يقتضد (١) بعبارة المعدات العلمية الأدوات والأجهزة والآلات ولوازمها المستخدمة لغراض البحث العلمى أو التعليم (٢) بعبارة للضرائب والرسوم على الواردات الضرائب الجمركية وجميع الضرائب والرسوم الأخرى والموائد وغيرها من المصاريف التى تحصل بمناسبة استيراد البضائع غيها عدا الرسوم التى تحصل عن خدمات أدت عنها (٣) بعبارة المعاهد المعتمدة المماهد العلمية أو التعليمية الخاصة أو العامة التى من أهدافها الأساسية عدم تحقيق الربح والمعتمدة لدى مصلحة الجمارك لاستلام المعدات العلمية برسم الافراج المؤقت .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٣ شعبان سنة ١٣٨٩ (٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٩) .

قرار وزير المالية
رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣
في شأن نظام الإفراج المؤقت عن سيارات
الركوب الخاصة

وزير المالية

بعد الاطلاع على المادة ١٠١ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٧١ لسنة ١٩٨٢ في شأن نظام الإفراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة .

وعلى موافقة السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء .

قرر :

مادة ١ - يجوز الإفراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة المنصوص عليها في هذا القرار وفقا للشروط والأوضاع والضمانات الواردة به .

مادة ٢ - يقتصر نظام الإفراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة على الحالات الآتية :

١ - السيارات الخاصة بالسياح والعابرين والإجانب بصفة عامة القادمين للإقامة المؤقتة في البلاد .

٢ - انسيارات الخاصة بالمصريين المقيمين في الخارج أو يعملون في الخارج والقادمين للوطن نقضاء أجازاتهم .

٣ - انسيارات الخاصة للعاملين في الخارج من أعضاء السلك الدبلوماسي أو السلك الاقتصادي لجمهورية مصر العربية والقادمين للوطن نقضاء أجازاتهم .

٤ - للسيارات الخاصة بالخبراء أو الأساتذة الأجانب الذين تستقدمهم وزارات الحكومة أو مصالحها أو الهيئات العامة أو وحدات القطاع العام أو الجامعات أو المدارس للقيام بعمل مؤقت داخل البلاد .

٥ - السيارات الخاصة باللاجئين السياسيين .

٦ - السيارات الواردة برسم شركات أو مؤسسات الطيران الأجنبية التي تسير خطوط منتظمة من وإلى البلاد بشرط توفر مبدأ المعاملة بالمثل .

٧ - السيارات الخاصة بشركات البحث والتنقيب عن البترول وفقاً للشروط والأوضاع المتصوص عليها في الاتفاقيات المعقودة مع هذه الشركات .

٨ - السيارات الواردة للاستعمال الرسمي للسفارات والقنصليات الأجنبية أو لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الأجانب زيادة عن حد الإعفاء المقرر بقانون الجمارك وكذلك السيارات الواردة للموظفين الإداريين بالسفارات والقنصليات الأجنبية .

٩ - السيارات الخاصة بذوى المكانة من الأجانب .

١٠ - السيارات الخاصة بالصحفيين والمراسلين الأجانب ومندوبي وكالات الأنباء .

١١ - السيارات الواردة للاستعمال الرسمي للمنظمات الدولية وأعضائها الحائزين على جوائز سفر دبلوماسية .

١٢ - السيارات الواردة للشركات الأجنبية المتعاقدة مع وزارات الحكومة أو مصالحها أو الهيئات العامة أو وحدات القطاع العام للقيام بعمل أو تنفيذ مشروع مؤقت داخل البلاد وذلك لاستعمال الخبراء القابعين لها .

مادة ٣ - (أ) - (١) معدل بقرار وزير المالية رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٦) يكون ادخال السيارات المشار إليها في المادة السابقة وفقاً للشروط التالية :

(أ) باستثناء الحالتين المشار إليهما في البندين (٦ : ٧) من المادة السابقة لا يجوز أن يخرج عن أكثر من سيارة واحدة شخص الواحد .
كما يجوز الإفراج عن أكثر من سيارة واحدة خاصة لغوى المكسنة من الأجانب وفقا للاعتبارات التي توافق عليها مصلحة الجمارك لكل حالة على حدة .

(ب) يجب أن يقتصر استعمال السيارة المفرج عنها مؤقتا على الأغراض التي تم من أجلها الإفراج .

(ج) يتعين إعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتا فور انتهاء مدة الإفراج أو انتهاء الغرض منه أى الركوب أسبق حدوثا .

(د) يجوز لأصحاب السيارات المفرج عنها مؤقتا التقدم لمصلحة الجمارك قبل انتهاء مدة الإفراج - لطلب الإفراج النهائي عن السيارة وفقا لقواعد انعامه التي تنظم عملية الاستيراد من الخارج وسداد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها حسب حالة السيارة وقعة الضريبة للسيارية وقت ايداع البيان الجمركي للإفراج المؤقت .

(هـ) بالنسبة للحالات الواردة في البند ٨ من المادة السابقة يجب التحقيق من :

١ - توافر مبدأ المعاملة بالمثل .

٢ - تقديم موافقة وزارة الخارجية على الإفراج المؤقت وى حدود القواعد التي تصدرها وزارة الخارجية بالاتفاق مع مصلحة الجمارك .

مادة ٤ - (الفقرة الثانية من البند (١) محل بقرار وزير المالية رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٦) يجب ألا تتجاوز مدة الإفراج المؤقت عن السيارات المشار إليها المدد التالية :

(١) ثلاثة شهور بالنسبة للسيارات المشار إليها في البنود (١) ،
 (٣، ٤) من المادة (٢) ، وبشرط ألا تتجاوز هذه المدة إقامة للسائح
 أو العابر أو الأجنبي المقيم إقامة مؤقتة هو اجتازه المصرى المقيم بالخارج .
 ويجوز بقرار من رئيس الإدارة المركزية للقطاع الجمركى المختص
 مد المهلة المقررة ثلاثة أشهر لاعادة التصدير لأسباب مبررة .

(ب) مدة لا تتجاوز سنة وفقا لخطاب من الوزير المختص أو من
 يقوم مقامه بالنسبة للسيارات المشار إليها في البند (٤) والبنود (١٢)
 من المادة (٢) ، بشرط ألا تتجاوز مدة إقامة الخبير أو الأستاذ الأجنبي ،
 ويجوز بناء على طلب الجهة المتعاقدة مع الشركات الأجنبية أو المستقدمة
 للخبير أو الأستاذ الأجنبي تجديد مدة الافراج المؤقت بحيث لا يتجاوز
 مجموع هذه المدد المدة المقررة لتنفيذ المشروع (البند ١٢) أو مدة عمل
 الخبير أو الأستاذ الأجنبي بالبلاد (البند ٤) .

(ج) سنة بالنسبة للسيارات المشار إليها في البنود ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ،
 ١٠ ، ١١ من المادة الثانية ويجوز تجديد الافراج المؤقت سنويا وفقا لمبررات
 كل حالة .

(د) المدة التى يتم الاتفاق عليها بين مصلحة الجسارك ووزارة
 الخارجية بالنسبة للسيارات المشار إليها في البند (٨) .
 وفى جميع الاحوال لا يجوز أن تتجاوز مدة بقاء السيارات داخل
 البلاد مدة الافراج المؤقت عنها .

مادة ٥ - (د) الفقرة (د) مضافة بقرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة
 ١٩٨٤ (يتم الافراج المؤقت عن السيارات الواردة فى هذا القرار مع
 تعليق أداء الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة
 بها مقابل تقديم أى من الضمانات التالية :

(١) سداد قيمة الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها بصيغة أمانة : أو تقديم خطاب ضمان مصرفي بهذه القيمة من أحد البنوك المعتمدة بالبلاد ساري المفعول حتى نهاية المدة المقررة للإفراج .

(ب) دفاتر المرور الدولية الصادرة من نوادي السيارات المعتمدة بشرط أن تكون هذه الدفاتر صالحة خلال المدة المحددة لبقاء السيارات بالبلاد وفقا لأحكام هذا القرار .

(ج) دفاتر المرور الدولية الصادرة من نوادي السيارات المرخص لها بالعمل في جمهورية مصر العربية بالنسبة للأجانب القادمين من بلاد عربية ليس بها نواد للسيارات ، وبشرط صلاحية هذه الدفاتر طوال المدة المحددة لبقاء السيارات في البلاد وفقا لأحكام هذا القرار .

(د) دفاتر المرور الصادرة من الشركات المرخص لها بالعمل في مجال الخدمة السياحية في جمهورية مصر العربية أو أحد البلاد العربية الأخرى بشرط أن تقوم هذه الشركات بإيداع خزانة مصلحة الجمارك الضمان النقدي الذي تحدده المصلحة المذكورة وألا تتجاوز قيمة للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها والمستحقة أصلا عن السيارات المخرج عنها مؤقتا قيمة الضمان النقدي المقدم من كل من هذه الشركات وأن يكون من حق مصلحة الجمارك خصم قيمة الضرائب والرسوم المشار إليها من قيمة الضمان النقدي في حالة مخالفة مالك السيارة لأحكام القرار بالإفراج المؤقت عنها دون أى أثر لاعتراض مالك السيارة أو الشركة مقدمة الضمان .

مادة ٦ - (د) الفقرة (د) مستبدلة بقرار وزير المالية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٨٥) استثناء من أحكام الضمانات الواردة في المادة السابقة يجوز قبول :

(١) رخص تسيير دولية ورخصة قيادة دولية بالنسبة للأجانب

القادمين في افواج سياحية بشرط القيد في جواز السفر واستخراج نماذج التصاريح السياحية لكل سيارة على حدة .

(ب) ما يؤيد امتداد الإقامة بالخارج بالنسبة لأصحاب السيارات المشار إليها في البند (٣) من المادة (٢) .

(ج) تمهيد صريح من الجهة الحكومية أو القطاع العام بضممان سداد الضرائب الجمركية والرسوم والضرائب الملتقة بها وذلك بالنسبة للسيارات المشار إليها في البند (٤ ، ١٢) من المادة (٢) .

(د) تعزيز من مكتب اللاجئين السياسيين وذلك بالنسبة لسيارات اللاجئين السياسيين المشار إليهم في البند (٥) من المادة (٢) .

(هـ) موافقة هيئة الطيران المدني (في حدود المسند الذي توافق عليه الهيئة المذكورة) وذلك بالنسبة للسيارات المشار إليها في البند (٦) المسادة (٣) .

(و) موافقة من الهيئة العامة للبترول وفي العدد الذي توافق عليه الهيئة المذكورة وبشرط أن تتضمن الاتفاقات المعقودة مع الشركات المستفيدة نصوصاً بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وذلك بالنسبة للسيارات المشار إليها في البند (٧) من المادة (٢) .

(ز) تقديم تعزيز من وزارة الخارجية وهيئة التمثيل الدبلوماسي أو القنصلية أو المنظمة الدولية التي يلحق بها العضو بالنسبة للسيارات المشار إليها في البنود (٨ ، ٩ ، ١١) من المادة (٢) ، ويجوز قبول تمهيد صريح من جهة مقبولة بالنسبة للبند (٩) .

مادة ٧ - فيما عدا الحالات الواردة بالمادة (٢) من هذا القرار لرئيس مصلحة الجمارك اعطاء مهلة مناسبة لتسوية وضع السيارة نهائياً وفقاً لمبررات كل حالة على ألا تتجاوز هذه المهلة ثلاثة أشهر .

مادة ٨ - يحظر التصريف في السيارة المفرج عنها مؤقتا بالبيع أو التنازل أو الهبة أو غير ذلك من التصرفات إلا بعد الحصول على موافقة مصلحة الجمارك على هذا التصرف .

مادة ٩ - تكون اخلال بالعمول المنصوص عليها في قانون الجمارك والقوانين الأخرى تستحق فورا الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها وضرائب الاستهلاك على السيارات المفرج عنها مؤقتا في حالة مخالفة شروط وأحكام الأفرج المؤقت المنصوص عليها في هذا القرار .

مادة ١٠ - يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ١٠ مكرر - (مضافة بقرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤)
لرئيس مصلحة الجمارك اصدار القواعد اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار في النواثق المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير المالية

دكتور / محمود صلاح الدين حامد

صدر في ١٩٨٣/١٢/٣ .

(م) في نظام الدويك

قرار وزير الخزانة والتخطيط

رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٣

بتحديد الأصناف التي تتمتع بنظام الدويك والعمليات

الصناعية التي تتم عليها (١)

وزير الخزانة والتخطيط

بعد الاطلاع على المادة ١٠٣ من قانون انجمارك الصادرات به القانون

رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى ما أقرته مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تنرد الضرائب الجمركية وضريبة الاستهلاك على المواد الأجنبية المبينة في الجدول (٢) المرفق بهذا القرار والمستخدمة في

(١) الوقائع المصرية في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٣ - العدد ٦٧ ملحق .

(٢) لم ينشر الجدول اكتفاء بنشره بالوقائع المصرية .

القرار معدل بقرار وزير الخزانة رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٣ (الوقائع المصرية في ١٢/٣٠/١٩٦٣ - العدد ١٠٢ ملحق) ورقم ٨٢ لسنة ١٩٦٣ (الوقائع المصرية في ١٢/٣٠/١٩٦٣ - العدد ١٠٢ ملحق) ورقم ٨٣ لسنة ١٩٦٣ (الوقائع المصرية في ١٢/٣٠/١٩٦٣ - العدد ١٠٢ ملحق) ورقم ٣١ لسنة ١٩٦٤ (الوقائع المصرية في ١١/٥/١٩٦٤ - العدد ٣٧) ورقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤ (الوقائع المصرية في ١٨/٥/١٩٦٤ - العدد ٣٩) ورقم ٤٠ لسنة ١٩٦٤ (الوقائع المصرية في ٢٥/٥/١٩٦٤ - العدد ٤١) ورقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ (الوقائع المصرية في ٢١/٩/١٩٦٤ - العدد ٧٥) ورقم ٣٥ لسنة ١٩٦٥ (الوقائع المصرية في ٢٩/٤/١٩٦٥ - العدد ٣٢) ورقم ٥٧ لسنة ١٩٦٥ (الوقائع المصرية في ١٢/٧/١٩٦٥ - العدد ٥٣) ورقم ٩٨

.....

- لسنة ١٩٦٥ (الوقائع المصرية في ١١/٢٢ - العدد ٩١) ورقم ١٠١
 لسنة ١٩٦٥ (الوقائع المصرية في ١١/٢٩ - العدد ٩٣) ورقم ١٠٥
 لسنة ١٩٦٥ (الوقائع المصرية في ١٢/٦ - العدد ٩٥) ورقم ٥٨
 لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ٦/٢٣ - العدد ٤٧) ورقم ٦٠
 لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ٦/٢٣ - العدد ٤٧) ورقم ٦٦
 لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ٧/٢٥ - العدد ٥٦) ورقم ١١٤
 لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ١٢/١٩ - العدد ٩٨) ورقم ١٤٥
 لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ١٢/٢٩ - العدد ١٠٠) .
 قرار مدير عام الجمارك رقم ٥ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١٠/١ - العدد ١٩١) .
 قرار مدير عام الجمارك رقم ٨ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١٢/١ - العدد ١٩١) .
 قرار مدير عام الجمارك رقم ١٢ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١٢/١ - العدد ١٩١) .
 قرار مدير عام الجمارك رقم ١٤ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١١/٢ - العدد ٢١٩) .
 قرار مدير عام الجمارك رقم ٢ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ٤/٤ - العدد ٧٤) .
 قرار مدير عام الجمارك رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ٩/٢٣ - العدد ١٣٩) .
 قرار مدير عام الجمارك رقم ٧ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ٩/٢٣ - العدد ١٣٩) .
 قرار مدير عام الجمارك رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ١١/٢٣ - العدد ١٣٩) .
 قرار مدير عام الجمارك رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ١١/٢٣ - العدد ١٣٩) .
 قرار مدير عام الجمارك رقم ١٧ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ٦/٢٦ - العدد ١٤٢) .
 قرار مدير عام الجمارك رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ٩/٢٣ - العدد ٢١٦) .

- قرار مدير عام الجمارك رقم ١ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية في العدد ١٦٠) ١٩٦٩/٧/١٥ .
- قرار مدير عام الجمارك رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية في العدد ١٦٠) ١٩٦٩/٧/١٥ .
- قرار مدير عام الجمارك رقم ١٤ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية في العدد ٢٦٤) ١٩٦٩/١١/١٥ .
- قرار وكيل الوزارة مدير عام الجمارك رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ (الوقائع المصرية في العدد ٢٩٥) ١٩٧٩/١٢/٢٩ .
- قرار وكيل الوزارة مدير عام الجمارك رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ (الوقائع المصرية في العدد ٢٩٥) ١٩٧٩/١٢/٢٩ .
- قرار وزير المالية رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية في العدد ٦٥) ١٩٨٣/٣/١٦ .
- قرار وزير المالية رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية في العدد ١٠٤) ١٩٨٣/٥/٣ .
- قرار وزير المالية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية في العدد ٢١٤) ١٩٨٣/٩/٢٧ .
- قرار وزير المالية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية في العدد ٢١٤) ١٩٨٣/٩/٢٧ .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية في العدد ٤٥) ١٩٨٤/٢/٢١ .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية في العدد ٢٠٢) ١٩٨٤/٩/١ .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في العدد ٢٢٧) ١٩٨٥/١٠/٨ .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في العدد ٢٥١) ١٩٨٥/١١/٥ .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في العدد ٢٧٠) ١٩٨٥/١١/٢٨ .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في العدد ٢٧٠) ١٩٨٥/١١/٢٨ .

- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١/٨ - العدد ٧) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١/٨ - العدد ٧) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٢/٢٥ - العدد ٤٨) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٢ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٢/٢٥ - العدد ٤٨) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٢/٢٥ - العدد ٤٨) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٧ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٥/١٣ - العدد ١١١) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٧/٣ - العدد ١٥٠) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ١٥ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١٠/٢٩ - العدد ٢٤٤) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١٠/٢٩ - العدد ٢٤٤) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ١٧ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١٠/٢٩ - العدد ٢٤٤) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ١٨ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١١/٢٠ - العدد ٢٦٢) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١١/٢٢ - العدد ٢٦٣) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١١/٢٢ - العدد ٢٦٣) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١١/٢٢ - العدد ٢٦٣) .

=

(م ٤٨ - موسوعة مصر ج ١٣)

صناعة المنتجات المحلية المضرة للخارج وكذلك ضريبة الانتاج على
الاصناف المحلية التي تكون قد استخدمت في مصنوعات محلية مصدرة
الى الخارج وذلك بالشروط الآتية :

- =
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٧/٢/٧ - العدد ٣٢) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٧/٢/٧ - العدد ٣٢) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٧/٢/٧ - العدد ٣٢) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٦ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٧/٥/١١ - العدد ١٠٩) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٧ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٧/٥/١١ - العدد ١٠٩) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٧/٥/٢٠ - العدد ١١٧) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ١٤ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٧/٧/٩ - العدد ١٥٦) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ١٨ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٧/٧/٩ - العدد ١٥٦) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٧/٨/٨ - العدد ١٧٦) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٧/١٢/٨ - العدد ٢٧٨) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٧/١٢/٨ - العدد ٢٧٨) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٣١ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٧/١٢/٨ - العدد ٢٧٨) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٧/١٢/٨ - العدد ٢٧٨) .
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية
في ١٩٨٨/٢/١١ - العدد ٣٦) .

١ - اثبات المواد المستوردة في بيان جمركي يحبر عند استيرادها على لأتمودج المعد لذلك .

٢ - الاقرار في ابيان انجمركي عند التصدير بأن الأصناف المطلوب تصديرها مصنوعة في الجمهورية العربية المتحدة من مواد مستوردة أو يدخل في صنعها مواد أولية مستوردة مع تحديد هذه المواد ونسبها وأوزانها .

٣ - امساك حسابات منتظمة مؤيدة بمستندات تمكن الجمارك من المراجعة .

مادة ٢ - لمصلحة الجمارك الحق في أخذ عينات من الأصناف المطلوب تصديرها لتحليلها .

مادة ٣ - ترد الضرائب الجهركية وضريبة الاستهلاك وفقا للفئات التي كانت سارية يوم دفع هذه الضرائب عند الاستيراد .
وترد ضريبة الانتاج على أساس الفئات التي كان معمولاً بها يوم شراء هذه المواد بعد تقديم المستندات المؤيدة لذلك .

مادة ٤ - ينفي كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى المدير العام للجمارك اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذه (١) .

تحريرا في اول ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ (٢٠ أغسطس سنة ١٩٦٣) .

(١) أصدر مدير عام الجمارك القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٦٣ بشأن التعليمات الخاصة بضام الدورباك ، ثم أصدر القرار رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في ذات الشأن ونص في المسادة الأخيرة من هذا القرار على أن « يبطل العمل بكل نص في القرار الإداري رقم ١٣ لسنة ١٩٦٣ يخالف أحكام المواد الموضحة بهذا القرار » .

هذا وقد صدر كذلك القرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٠ بتعديل القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

(و) في البيوع التي تجريها مصلحة الجمارك

قرار وزير الخزانة

رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣

بالشروط والأوضاع التي تتبع في شأن البيوع التي تجريها
مصلحة الجمارك (١، ٢)

وزير الخزانة والتخطيط

بعد الاطلاع على المواد ٧٢، ٧٧، ١٢٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، من
القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ،

(١) الوقائع المصرية في ١٢/٢٣ - العدد ١٠٠ .

(٢) صدر قرار وزير الخزانة رقم ٣ لسنة ١٩٦٨ في شأن السيارات
التي تتولى مصلحة الجمارك بيعها (الوقائع المصرية في ١/٢٩ - ١٩٦٨ -
العدد ٢٢) ونص على ما يأتي :« مادة ١ - استثناء من أحكام القرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه
تختص لجنة المبيعات الحكومية بكافة العمليات المتعلقة ببيع جميع السيارات
التي تتولى مصلحة الجمارك بيعها وفقاً لأحكام الباب التاسع من قانون
الجمارك المشار اليه وذلك طبقاً للشروط والأوضاع التي تتبعها لجنة
المبيعات الحكومية .مادة ٢ - على مصلحة الجمارك أن توافي لجنة المبيعات الحكومية
قبل موعد البيع بوقت مناسب ببيان قيمة الضرائب والرسوم الجمركية
ونفقات التخزين وسائر الضرائب والرسوم والنفقات الأخرى المستحقة حتى
يؤم البيع بالنسبة لكل سيارة على حدة وذلك لتضمنها اللجنة الثمن الذي
تحدده للسيارة .وعلى مصلحة الجمارك أن تفرج عن السيارة التي تم بيعها بمجرد
تقديم المشتري شهادة صادرة من لجنة المبيعات الحكومية بأنه دفع الثمن
كاملاً .

وعلى القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن التفويض بالاختصاصات ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وعلى لجنة المبيعات الحكومية أن تؤدي إلى مصلحة الجمارك الضرائب والرسوم والنفقات المستحقة للمصلحة في مدة أقصاها شهر من تاريخ تسليم السيارة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره « »

كما صدر قرار وزير الخزانة رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن البضائع المهملة والمصادرة والمتروكات والمتنازل عنها والقابلة للتلف ومقدوفات البحر التي تتولى بيعها مصلحة الجمارك بالاستثناء من أحكام القرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ (الوقائع المصرية في ١٠/٥/١٩٦٨ - العدد ٢٢٧) ونص على ما يأتي :

« مادة ١ - استثناء من أحكام القرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه تختص لجنة المبيعات الحكومية بكافة العمليات المتعلقة ببيع جميع البضائع المهملة والمصادرة والمتروكات والمتنازل عنها والقابلة للتلف ومقدوفات البحر التي تتولى مصلحة الجمارك بيعها وفقا لأحكام الباب التاسع من قانون الجمارك المشار إليه وطبقا للشروط والأوضاع التي تتبعها لجنة المبيعات الحكومية .

وذلك فيما عدا البضائع التي تقتضى حالتها بيعها فورا كالبواك وما يماثلها فيتبع بشأنها أحكام القرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

مادة ٢ - تشكل لجنة من مصلحة الجمارك ولجنة المبيعات الحكومية تختص باتخاذ الاجراءات اللازمة لبيع هذه البضائع وتنفيذ هذه الموجودات ويصدر بتشكيلها قرار من وزير الخزانة .

مادة ٣ - يراعى في توزيع حصيلة البيع أحكام الباب التاسع من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره « »

قـرر :

مادة ١ - (١) يعلن عن بيع البضائع التى مضت عليها المدة القانونية فى الوقائع المصرية أو فى احدى الصحف اليومية قبل اجرائه بشهر على الأقل على أن يتضمن الاعلان العرض على وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وكذلك الجمعيات التعاونية لموظفى الحكومة المشهرة قانونا لتتقدم خلال هذه المهلة بطلب ما تحتاج اليه منها وذلك بعد معاينتها وفقا للقواعد التى يقررها المدير العام للجمارك .

أما البضائع القابلة للطلب أو التخصيص وكذلك الحيوانات شيكوى بالاعلان عن بيعها فى الجمرک خلال المدة التى تسمح بها حالتها .

مادة ٢ - (٢) لوزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وكذلك الجمعيات التعاونية لموظفى الحكومة المشهرة قانونا ، أن تشتري قبل اليوم المحدد للبيع ما يلزمها من البضائع المعروضة للبيع بالقيمة التى تحددها مصلحة الجمارك مضافا اليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة .

مادة ٣ - تعرض البضائع التى لم يتقدم التجهات المذكورة فى المادة السابقة لشراؤها للبيع بالزاد العلنى ويعلن ثمن أساسى لها يحدده الجمرک يجب ألا يقل عن الضريبة النوعية على الأصناف التى تخضع لهذه الضريبة ما لم يرخص المدير العام للجمارك بغير ذلك .

(١) مستبدلة بقرار وزير الخزانة رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٨/٨/١٧ - العدد ١٨١) .
(٢) المادتان ٢ ، ٥ مستبدلتان بقرار وزير الخزانة رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٨/٨/١٣ - العدد ١٨١) .

مادة ٤ - تتولى البيع لجنة من ثلاثة من موظفي الجمارك يصدر بتكوينها قرار من المدير العام للجمارك .

مادة ٥ - (١) يفوض وكيل وزارة الخزائنة (مدير عام الجمارك) في الموافقة على بيع البضائع التي مفت عليها أربعة أشهر في المخازن الجمركية أو على الأرضية .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٢٢ رجب سنة ١٣٨٣ (٨ ديسمبر سنة ١٩٦٣) .

قرار وزير المالية

رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٨٤

في شأن قواعد بيع البضائع المهملة والمصادرة والمتروكات
المتنازل عنها لمصلحة الجمارك (١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القوانين رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون
الجمارك ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٢٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة
العامة للخدمات الحكومية ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بالشروط والأوضاع
التي تتبع في شأن البيوع التي تجريها مصلحة الجمارك ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٣ لسنة ١٩٦٨ في شأن السيارات التي
تتولى مصلحة الجمارك بيعها ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن البضائع المهملة
والمصادرة والمتروكات والمتنازل عنها وللقابلة للتلف ومقذوفات البحر التي
ستتولى بيعها مصلحة الجمارك ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ بشأن تحصيل (١٠٪)
من قيمة المبيعات التي تقوم بها الإدارة العامة للمبيعات بالهيئة كمصاريف
إدارية ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٧ ،

(١) الوقائع المصرية في ١٨/١٠/١٩٨٤ - العدد ٢٣٧ .

قرار :

مادة ١ - تتولى الهيئة العامة للخدمات الحكومية (الإدارة العامة للمبيعات) بيع البضائع والسيارات المهملة والمصادرة والمتروكة والمتنازل عنها لمصلحة الجمارك ، وذلك مقابل تحصيل (١٠٪) من حصة بيع هذه البضائع كمصاريف إدارية .

مادة ٢ - يتعين على الهيئة العامة للخدمات الحكومية توفير حصة البيوع المشار إليها - مخصوما منها قيمة المصاريف الإدارية - خلال شهر على الأكثر من تاريخ تسلم الثمن والا ستطحق الهيئة في خمس قيمة المصاريف الإدارية عن كل شهر تأخير في توفير حصة البيوع المذكورة ، ولا يخل ذلك بالمسئولية التأديبية للعاملين المتسببين في تأخير التوريد .

مادة ٣ - على مصلحة الجمارك إبلاغ الهيئة العامة للخدمات الحكومية دوريا بنوعيات وكميات البضائع المشار إليها في المادة السابقة والمطلوب بيعها ، وعلى الهيئة العامة للخدمات الحكومية المبادرة الى اتخاذ إجراءات بيع هذه البضائع بما يمنع من حدوث تكسفات في الموائء .

مادة ٤ - استثناء من أحكام المواد السابقة يجوز لمصلحة الجمارك أن تتولى بنفسها إجراءات بيع البضائع سريعة التلف ، ويتعين في شأن بيع هذه البضائع أحكام القرار الوزاري رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

مادة ٥ - لا يجوز بعد اتمام بيع البضائع المشار إليها في المواد السابقة طلب سحب المبيع لتسليمه لمن تركه أو تنازل عنه ، ويرجع في شأن اتمام البيع الى أحكام القانون المدني .

مادة ٦ - إذا طلبت مصلحة الجمارك المدول عن البيع بعد أخطارها

الهيئة بنوعية وكمية البضائع المطلوب بيعها وقبل اتمام البيع ، تسوى العلاقة المالية بين المصلحة والهيئة على النحو التالي :

(أ) إذا كان العدول عن البيع بعد الاعلان عن المزاد أو الممارسة وقبل رسوما يستحق للهيئة قبل المصلحة ١٠٪ من قيمة الثمن الأساسي للبيع كمصاريف ادارية .

(ب) إذا كان العدول عن البيع قبل الاعلان عن المزاد أو الممارسة يستحق للهيئة قبل المصلحة ٣٪ من قيمة الثمن الأساسي للبيع إذا كان قد تم تحديده أو من قيمة البضاعة للاغراض النجيرية ان لم يكن قد تم تحديد الثمن الأساسي .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره ، ويلغى كل ما يخالفه من أحكام .

صدر في ١٩٨٤/٩/١٧ .

القسم السابع

بيان بالاتفاقيات الدولية الجمركية التي انضمت اليها جمهورية مصر العربية

— القانون رقم ٥١٨ لسنة ١٩٥٣، بالموافقة على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية الموقعة بالقاهرة في ١٩٥٣/٩/٧. (الوقائع المصرية في ١٩٥٣/١٠/٢٩ — العدد ٨٧ مكرر) «والصادر بشأن تعديلها وتنفيذها القانون رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥٥ (الوقائع المصرية في ١٩٥٥/٨/٢٥ — العدد ٦٥ مكرر) والقانون رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية في ١٩٥٦/١٠/١٨ — العدد — العدد ٨٤ مكرر) «والقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٠ (الجريدة الرسمية في ١٩٦٠/٣/١٣ — العدد ٩١)».

— القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٦، بالموافقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات الموقع عليها ببنينجورك في ١٩٥٤/٦/٤. (الوقائع المصرية في ١٩٥٦/٥/٦ — العدد ٣٦ مكرر ج)».

— القرار الجمهوري رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٣، بالموافقة على انضمام الجمهورية العربية المتحدة الى الاتفاقية الجمركية بشأن التسهيلات الممنوحة لاستيراد سلع مخصصة للعرض أو للاستعمال في المعارض والأسواق والمؤتمرات أو الأحوال المشابهة لذلك الموقعة في بروكسل بتاريخ ١٩٦١/٦/٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٦٣/٧/٦ — العدد ١٩٠)».

— القرار الجمهوري رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٣، بالموافقة على انضمام الجمهورية العربية المتحدة الى الاتفاقية الجمركية بالاستيراد المؤقت للمعدات المنعقدة في بروكسل بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٦ (الجريدة الرسمية في ١٩٦٣/١٠/١ — العدد ٢٢٣)».

— القرار الجمهوري رقم ١٢٥٩ لسنة ١٩٦٣ بالموافقة على انضمام الجمهورية العربية المتحدة إلى الاتفاقية الجمركية بشأن دفاتر العينات التجارية الموقعة في بروكسل بتاريخ ١٩٥٦/٣/١ (الجريدة الرسمية في ١٩/١١/١٩٦٤ — العدد ٢٦٦) .

— القرار الجمهوري رقم ٤٢٦١ لسنة ١٩٦٦ بالموافقة على البروتوكول الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت الذي وافق عليه المجلس الاقتصادي في دور انعقاده انمادي السادس بتاريخ ١٩٦٠/٣/١٣ .

— القرار الجمهوري رقم ١٣٠٠ لسنة ١٩٦٧ بالموافقة على الانضمام إلى اتفاقية مجلس التعاون الجمركي الخاصة بتسهيل استيراد مواد الترفيه لاستعمال رجال البحر الموقعة في بروكسل بتاريخ ١٩٦٤/١٢/١ (الجريدة الرسمية في ١٩٦٨/١/٤ — العدد الأول) .

— القرار الجمهوري رقم ٢١٩٧ لسنة ١٩٦٧ بالموافقة على الانضمام إلى الاتفاقية الجمركية الخاصة باستخدام دفاتر مرور A.T.A. لتفراج المؤقت عن البضائع الموقعة في بروكسل بتاريخ ١٩٦١/١٢/٦ (الجريدة الرسمية في ١٩٦٨/٩/١٢ — العدد ٣٧) (١) .

(١) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ١٩٦٨/٥/١٦ — العدد ١٠٩) ونص في مادته الأولى على ما يأتي :

« يتولى الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية مهمة اصدار وضمان دفاتر الاستيراد المؤقت للبضائع في الجمهورية العربية المتحدة تطبيقاً لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .
وله في سبيل أدائه لمهمته الحصول من المؤسسات والشركات المستوردة لهذه البضائع على الضمان اللازم لسداد الرسوم الجمركية عن البضائع التي لا يعاد تصديرها » .

— القرار الجمهوري رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٠ بالموافقة على
الاتفاقية الجمركية الخاصة بالاستيراد للأجهزة العلمية الموقع عليها في
بروكسل بتاريخ ١١/٦/١٩٦٨ (الجريدة الرسمية في ١٧/١/١٩٧١ — العدد
الأول) *

— القرار الجمهوري رقم ١٧٩ لسنة ١٩٨٠ بالموافقة على
بروتوكول الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الموقع في
جنيف بتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٠ مع التحفظ بشرط التصديق (الجريدة
الرسمية في ١٧/٦/١٩٧١ — العدد ٢٤) *

— القرار الجمهوري رقم ١٧٩ لسنة ١٩٨٠ بالموافقة على
البروتوكول التكميلي لبروتوكول جنيف ١٩٧٩ الملحق بالاتفاقية العامة
للتعريفات والتجارة الموقع في جنيف بتاريخ ٢٢/١١/١٩٧٩ مع التحفظ
بشرط التصديق (الجريدة الرسمية في ٢/١٠/١٩٨٠ — العدد ٤٠) *

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التصحيحات التخيصة للموظفين

مكان النشر		أداة التعديل	مكان النشر ص	رقبته		رقبته	رقبته
صفحة	ملحق			رقبته	رقبته		
							١
							٢
							٣
							٤
							٥
							٦
							٧
							٨
							٩
							١٠
							١١
							١٢
							١٣
							١٤
							١٥
							١٦
							١٧
							١٨
							١٩
							٢٠
							٢١
							٢٢
							٢٣
							٢٤
							٢٥
							٢٦
							٢٧
							٢٨
							٢٩
							٣٠
							٣١
							٣٢
							٣٣
							٣٤
							٣٥
							٣٦
							٣٧
							٣٨
							٣٩
							٤٠
							٤١
							٤٢
							٤٣
							٤٤
							٤٥
							٤٦
							٤٧
							٤٨
							٤٩
							٥٠
							٥١
							٥٢
							٥٣
							٥٤
							٥٥
							٥٦
							٥٧
							٥٨
							٥٩
							٦٠
							٦١
							٦٢
							٦٣
							٦٤
							٦٥
							٦٦
							٦٧
							٦٨
							٦٩
							٧٠
							٧١
							٧٢
							٧٣
							٧٤
							٧٥
							٧٦
							٧٧
							٧٨
							٧٩
							٨٠
							٨١
							٨٢
							٨٣
							٨٤
							٨٥
							٨٦
							٨٧
							٨٨
							٨٩
							٩٠
							٩١
							٩٢
							٩٣
							٩٤
							٩٥
							٩٦
							٩٧
							٩٨
							٩٩
							١٠٠

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

فهرس

الجزء الثالث عشر

الموضوع	الصفحة
تموين وتسعير جبرى	٣
القسم الاول - فى شئون التموين	٥
(اولاً) المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ خاص بشئون التموين	٥
(ثانياً) البطاقات التموينية	٤٧
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ فى شأن قواعد استخراج البطاقات التموينية والتعامل بها	٤٧
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تحديد مقررات زيت الطعام الموزع بالبطاقات التموينية	٧١
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن نسبة المسموح كعجز فى الارز المخصص للسائب الموزع على البطاقات التموينية	٧٣
(ثالثاً) تنظيم انتاج وتداول وتخزين ونقل السلع التموينية واستمرار تشغيل منتجاتها	٧٤
١ - أهم القرارات الوزارية الصادرة بشأن حظر وتنظيم انتاج وتداول السلع الاساسية والتموينية	٧٤
٢ - قرار وزير التموين رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد	٧٨
- قرار وزير التموين رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الزام التجار بالاعلان عن مخازنهم	٨١
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ بالزام التجار بعرض السلع المخزونة لديهم أو لدى آخرين	٨٢

- ٥٨٠ - قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٨٧ في شأن حظر تخزين الارز ٨٣
- ٣ - أهم القرارات الوزارية الصادرة بشأن حظر نقل أو الشروع في نقل بعض السلع ٨٥
- ٤ - قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٨٢ لسنة ١٩٧٨ في شأن حظر هدم العقارات التي تحوى منشآت تموينية ٨٨
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ في شأن حظر تغيير أو تعديل أنشطة المنشآت التموينية واستمرار تشغيلها ٩٠
- (رابعا) تصدير السلع التموينية ٩٣
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم تصدير السلع التموينية ٩٣
- القسم الثانى - فى التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ١٠١
- (أولا) المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ خاص بالتسعير الجبرى وتحديد الأرباح ١٠١
- (ثانيا) بيان بأهم القرارات الوزارية الصادرة بشأن تحديد الأسعار ١٢٥
- (ثالثا) القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ وغيره من القرارات - قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الأرباح ١٣٤
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الأرباح ١٤٨
- قرار وزير التموين رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح فى بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها وكيفية الإعلان عن هذه الأسعار ١٦٢
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٦ فى شأن تنظيم تعبئة المواد المسعرة جبريا والمحدد نسب الربح فى تجارتها ١٦٥

الموضوع	الصفحة
(رابعا) القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ وغيره من القرارات	١٦٨
- قرار وزير التجارة والتموين رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد نسب الأرباح لكافة السلع المستوردة	١٦٨
- القرارات الوزارية الأخرى الصادرة بشأن تحديد الحد الأقصى للربح في بعض السلع المستوردة (١)	١٦٩
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٨١ لسنة ١٩٨١ بالزام مستوردي بعض السلع الغذائية بتقديم مستنداتها للوزارة لتحديد أسعار تداولها	١٧٤
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٨١ بالزام مستوردي السلع الغذائية المعبأة والعلبية باثبات سعر البيع للمستهلك على كل وحدة	١٧٦
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم الاتجار في السلع المستوردة	١٧٨
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٣٠ لسنة ١٩٨٦ بقرار ومبادئ لمنع التلاعب بأسعار بعض السلع الغذائية المستوردة	١٨٠
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٨٦ بالزام مصلحة الجمارك بأخطار وزارة التموين والتجارة الداخلية ببيانات عن كافة رسائل السلع المستوردة	١٨٣
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨٦ بالزام متجعي ومستوردي وتجارة الجملة في السلع المستوردة بالاختبار عن بياناتها وقيدتها في السجلات	١٨٥
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٧ بتحديد عناصر التكلفة الاستثمارية التي تتخذ أساسا لحساب نسبة الربح المقررة في تجارة السلع المستوردة من المناطق الحرة	١٩٦

(١) مقط جذ لعنوان سهوا عند الطبع ، ومكانه بعد نص المادة الرابعة وقبل القرار رقم ١٨٦٢ لسنة ١٩٧٧

١٩٩	(خانسا -) القانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦
	- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦ باستثناء بعض المواد التموينية من احكام التسعير الجزرى
١٩٩	القسم الثالث - فى هيئات واجهزة ولجان التموين والتسعير الجزبرى
٢٠١	(اولاً) الهيئة العامة للملح التموينية
٢٠١	- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة للملح التموينية
٢٠١	(ثانياً) جهاز تخطيط الاسعار
٢٠٧	- قرار وزير الدولة للتخطيط رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم جهاز تخطيط الاسعار
٢٠٧	(ثالثاً) لجان التسعير المحلية بالمحافظات
٢١٤	- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٠ بإعادة تشكيل لجان التسعير المحلية بالمحافظات
٢١٤	التعديلات التشريعية للموضوع
٢١٧	تنظيم وإدارة
٢٢١	- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ فى شأن إنشاء الجهاز المركزى للتنظيم والادارة
٢٢٣	- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٤٥٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة
٢٣٠	- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٨١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء المعهد القومى للتنمية الادارية
٢٣٢	- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ بإعادة تنظيم وحدات التنظيم والادارة بالاجهزة المختلفة
٢٣٧	- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم مكاتب خدمة المواطنين
٢٤٣	التعديلات التشريعية للموضوع
٢٤٦	

٢٤٩	تيسرات بسبب الحرب
	- القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٢ بشأن التعويض عن التلف الذى يصيب المباني والمصانع والمعامل والآلات الثابتة
٢٥١	بسبب الحرب
	- القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٤ بتعويض أفراد طاقم السفن التجارية ضد أخطار الحرب
٢٥٩	
	- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٨ ببعض التدابير الضريبية لمولى بورسعيد
٢٦٤	والاسماعيلية والسويس
	- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن تيسير أداء السلف الممنوحة
٢٧٠	لتجار منطقة القتال
	- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ فى شأن صرف رواتب وتعويضات
	المستشهدين والمفقودين من أفراد القوات المسلحة
٢٧٢	والغاضلين المدنيين بها الى ذويهم
	- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بتقرير معاشات أو إعانات أو قروض
٢٧٤	عن الخسائر فى النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية
	- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٨ فى شأن صرف مرتبات وتعويضات الغائبين
٢٨٠	من أفراد القوات المسلحة نتيجة للعمليات الحربية
	- القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن رواتب وتعويضات
٢٨٣	الغائبين ومعاشات المفقودين من أفراد القوات المسلحة
	نتيجة للعمليات الحربية
	- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٠ بشأن رواتب وتعويضات من يؤسرون
٢٨٥	أثناء العمليات الحربية
	- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٧٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن تشكيل لجنة تعويضات الحرب
٢٨٧	

٢٩٠	- القانون (١) رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ في شأن استيراد عربات الركوب أو الدراجات الآلية للمصابين في العمليات الحربية واعفاؤها من الرسوم الجفركية ..
٢٩٣	- القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بعض التيسيرات لمواطني محافظات بورسعيد والإماماعيلية والسويس ومسيناء
٣٠٠	- القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح إعانات للمعلمين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة ..
٣٠٥	- القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١ بشأن إعفاء تجار البحر وصغار الخرفيين بمدن القناة من أرصدة القروض المستحقة عليهم لبنك ناصر الاجتماعي
٣٠٦	- التعديلات التشريعية للموضوع
٣٠٩	ثقافة (فنون وآداب)
٣١١	القسم الأول - في حماية حق المؤلف
٣١١	- القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون حماية حق المؤلف
٣٣٢	- قرار وزير الثقافة رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن تنفيذ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام قانون حماية حق المؤلف
٣٣٥	- قرار وزير الثقافة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٥ بإنشاء المكتب الدائم لحماية حق المؤلف
٣٣٩	القسم الثاني - في جوائز الدولة للإنتاج الفكري والإبداع الفني ..
٣٣٩	- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء جوائز الدولة للإنتاج الفكري ولتشجيع العلوم والعلوم الاجتماعية والفنون والآداب ..
٣٤٣	- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٢ بإعفاء جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية من الضرائب على الأيراد

(١) وقع خطأ مطبعي عند طبع عنوان هذا القانون حيث ورد لفظ « قرار » بدلا من لفظ « قانون » .

الموضوع الصفحة

٣٤٥ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٤ بشأن جائزة الدولة للإبداع الفني
٣٥٠ القسم الثالث - في نقابة الفنانين التشكيليين
٣٥٠ القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء نقابة الفنانين التشكيليين
٣٧٥ القسم الرابع - في المجلس الأعلى للثقافة
٣٧٥ قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء وتنظيم المجلس الأعلى للثقافة
٣٨٧ القسم الخامس - في أكاديمية الفنون
٣٨٧ القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون تنظيم أكاديمية الفنون
٤٢٣ القسم السادس - في الاتحادات الثقافية
٤٢٣ القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٥ في شأن إنشاء اتحاد للناشرين بالجمهورية العربية المتحدة
٤٥٠ قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء اتحاد فرعي للجمعيات والمؤسسات الخاصة العاملة في ميدان النشاط الأدبي طبقاً لأحكام لائحة النظام الأساسي المعتمدة من السيد الوزير ويتعين أعضاء بمجلس إدارة الاتحاد المذكور لمدة ثلاث سنوات
٤٦٦ القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء اتحاد الكتاب
٤٩١ القسم السابع - في تشريعات ثقافية متفرقة
٤٩١ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤١٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن المراكز والمعاهد الثقافية الأجنبية
٤٩٤ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء صندوق التأمينات والإعانات للفنانين والأدباء
٤٩٦ قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للثقافة والإعلام رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٤ بإقامة نصب تذكاري بمدينة القاهرة لقبر الجندي المجهول في معارك العاشر من رمضان سنة ١٣٨٣ هـ (السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣)

- قرار وزير الثقافة رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم
تصدير الكتب والصحف والمجلات وسائر المطبوعات
المصرية والأجنبية : ٤٩٨
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٩١ لسنة
١٩٧٨ في شأن ٣٠٦٦ مكافآت الترجمة ٥٠٣
- القسم الثامن - في الاتفاقيات الثقافية الدولية ٥٠٤
- القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥١ بالموافقة على اتفاق
استيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية الموقع
بليك مكسيس في ١١/٢٢/١٩٥٠ ٥٠٤
- المرسوم بقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٢ بالموافقة على
الاتفاق التكميلي بين الحكومة المصرية ومنظمة الأمم
المتحدة للتربية والعلم والثقافة الموقع ببائريس
في ١٩٥٢/٤/٢٥ ٥٠٥
- قرار وزير الخارجية بنشر اتفاقية الاستيراد المؤقت
للمواد المهنية الموقعة في بروكسل في ١٩٦١/٦/٨ ٥٠٦
- قرار وزير الخارجية بنشر ميثاق الوحدة الثقافية
العربية ودسبور المنظمة العربية للتربية والثقافة
والعلوم اللذين أقرهما المؤتمر الثاني لوزراء المعارف
والتربية والتعليم العرب الذي عقد في بغداد من ٢٢
إلى ١٩٦٤/٢/٢٩ واللذين وقعوا في بغداد في
١٩٦٤/٢/٢٩ ٥٠٧
- قرار وزير الخارجية بنشر الاتفاقية الخاصة بحظر
ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية
بطريق غير مشروعة التي أقرها المؤتمر العام لمنظمة
الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته
السادسة عشرة التي عقدت في باريس في ١٩٧٠/١١/١٤ ٥٠٨
- قرار وزير الخارجية بنشر اتفاقية برن لحماية
المصنفات الأدبية والفنية المؤرخة في ١٩٨٦/٩/٩ ٥٠٩
- والمعدلة في باريس في ١٩٧١/٧/٢٤ ٥٠٩
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٤٢ لسنة
١٩٧٧ بشأن الموافقة على الاتفاقية الخاصة بحماية
منتجتي التسجيلات ضد الازدواج غير المشروع الموقعة
في جنيف بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢١ ٥١٠

الصفحة

الموضوع

- قرار وزير الخارجية بنشر الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمى والثقافى والطبيعى التى اقرها المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو فى دورته السابعة عشرة التى عقدت فى باريس بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٣ م ٥١١
- قرار وزير الخارجية بنشر اتفاق التعاون الفنى والعلمى فى مجالات الأجهزة العلمية بين حكومة جمهورية مصر العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الموقع فى القاهرة بتاريخ ١١/٩/١٩٧٨ ٥١٢
- قرار وزير الداخلية بنشر اتفاق انشاء وتشكيل مركز للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية بالمنطقة العربية بين جمهورية مصر العربية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة الموقع فى باريس بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٧٥ ٥١٣
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥٨٨ لسنة ١٩٦٧ بإعادة تشكيل الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة بالجمهورية العربية المتحدة ٥١٤
- التعديلات التشريعية للموضوع ٥٢٠
- ثورة يوليو ١٩٥٢ ٥٢٣
- إعلان دستورى من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش ٥٢٥
- مرسوم بقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن التدابير المتخذة لحماية حركة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ والنظام القائم عليها ٥٢٧
- التعديلات التشريعية للموضوع ٥٢٨
- جبانات ٥٢٩
- القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ فى شأن الجبانات ٥٣١
- قرار وزير الصحة رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ فى شأن الجبانات ٥٣٧
- التعديلات التشريعية للموضوع ٥٥٢

٧٧٨	فهرس
الموضوع	الصفحة
جمسارك	٥٥٣
القديم الأول - في قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣	٥٥٥
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك	٥٥٥
القسم الثاني - في التعريفة الجمركية	٦٢٠
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بإصدار التعريفة الجمركية	٦٢٠
- قرار وزير المالية رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٦ بتحديد شروط وقواعد تنفيذ أحكام القرار الجمهورى رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بإصدار التعريفة الجمركية والتذييلات الواردة بها	٦٢٦
- قرار وزير المالية رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٧ بتحديد شروط وقواعد تنفيذ أحكام القرار الجمهورى رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بإصدار التعريفة الجمركية والتذييلات الواردة بها	٦٤٢
القسم الثالث - في القوانين المرتبطة بقانون الجمارك	٦٤٤
- القانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٣ بشأن منع التهريب الذى يقع بواسطة مستخدمى الجمارك	٦٤٤
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن حظر دخول الدوائر الجمركية بالموانىء والمطارات	٦٤٦
- القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ بوضع فئة موحدة للضرائب الجمركية عن الطرود ذات الصيغة العائلية أو الشخصية البحتة	٦٤٨
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٩ بفرض ضريبة جمركية موحدة على بعض الأشياء الواردة صعبة القادمين من الخارج	٦٤٩
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ بإلغاء الضرائب والرسوم الملحقة بالضرائب الجمركية	٦٥١

الصفحة	الموضوع
٦٥٣	القسم الرابع - في المناطق والاسواق الحرة
٦٥٣	- القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحويل مدينة بورسعيد الى منطقة حرة
٦٥٤	- قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ باصدار نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد
٦٦٤	- قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٧٧ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ باصدار نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد
٦٧٠	- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن خضوع السلع التي ترد برسم المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها
٦٧٢	- قرار وزير المالية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٣ بشأن خضوع ما أفرج عنه برسم المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد من السلع المحددة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٣ للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم
٦٧٦	- قرار وزير المالية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحديد الفئات المصرح لها بشراء البضائع الاجنبية من الاسواق الحرة
٦٧٩	القسم الخامس - في الاعفاءات الجمركية
٦٧٩	- قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ باصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية
٦٩١	- قرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ باصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية
٧١٠	القسم السادس - في القرارات المتخذة لقوانين الجمارك
٧١٠	(١) في تنظيم الدوائر الجمركية

- ٧١٠ - قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٥
بوضع نظام داخل الدائرة الجمركية لاستقبال
البواخر القادمة الى الموانئ المصرية
- ٧١٦ (ب) في نظام السماح المؤقت
- ٧١٦ - قرار وزير الخزانة رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ بتحديد
المواد التي تتمتع بنظام السماح المؤقت والعمليات
الصناعية التي تتم عليها والشروط اللازمة لذلك ..
- ٧٢٢ - قرار وزير المالية رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٨٦ في شأن
البضائع التي تصدر بصفة مؤقتة لاجراء عمليات
تكميلية عليها
- ٧٢٥ (ج) في نظام التحكيم في المنازعات الجمركية
- ٧٢٥ - قرار وزير المالية رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٨٥ بشأن نظام
التحكيم في المنازعات بين اصحاب البضائع
ومصلحة الجمارك
- ٧٣٢ (د) في نظام الافراج المؤقت
- ٧٣٢ - قرار وزير الخزانة رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن نظام
الافراج المؤقت
- ٧٣٩ - قرار وزير الخزانة رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن
استيفاء البيانات الاحصائية عند الافراج المؤقت ..
- ٧٤١ - قرار وزير الخزانة رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٩ في شأن
الافراج المؤقت عن المعدات العلمية الواردة لأغراض
البحث العلمى أو التعليمى
- ٧٤٣ - قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ في شأن نظام
الافراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة
- ٧٥٠ (هـ) في نظام الدروباك
- ٧٥٠ - قرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٣
بتحديد الاصناف التي تتمتع بنظام الدروباك
والعمليات الصناعية التي تتم عليها
- ٧٥٦ (و) في البيوع التي تجريها مصلحة الجمارك

فهرس ٧٨١

الموضوع الصفحة

٧٥٦ - قرار وزير الخزانة رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بالشروط والأوضاع التي تتبع في شأن البيوع التي تجريها مصلحة الجمارك

٧٦٠ - قرار وزير المالية رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٨٤ في شأن قواعد بيع البضائع المهملة والمصادرة والمتروكات المتنازل عنها لمصلحة الجمارك

٧٦٣ القسم السابع - بيان بالاتفاقيات الدولية الجمركية التي انضمت اليها جمهورية مصر العربية

٧٦٦ التعديلات التشريعية للموضوع

٧٦٩ فهرس الجزء الثالث عشر

المؤلف

- ١ - الحجز تحت يد الإنسوك سنة ١٩٦٤
- ٢ - الحجز الإدارى علما وعملا سنة ١٩٦٧
- ٣ - منازعات التنفيذ فى المواد المدنية والتجارية سنة ١٩٦٩
- ٤ - طرق الطعن فى الأحكام المدنية والتجارية سنة ١٩٧٥
- ٥ - الحجز الإدارى علما وعملا (طبعة ثانية) سنة ١٩٧٦
- ٦ - الحجز الإدارى علما وعملا (طبعة ثالثة) سنة ١٩٨١
- ٧ - طرق الطعن فى الأحكام المدنية والتجارية (طبعة ثانية) سنة ١٩٨٣
- ٨ - الوجيز فى النظرية العامة للالتزام سنة ١٩٨٤
- ٩ - مدونة التشريع والقضاء فى المواد المدنية والتجارية (مدنى - تجارى مرامعات - اثبات) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد فى التشريع والقضاء والتعليقات الفقهية (٥ كلاسير) سنة ١٩٧٠
- ١٠ - مدونة التشريع والقضاء فى مواد القوانين الخاصة (أحوال شخصية - اصلاح زراعى - تأمينات اجتماعية - حجز ادارى - عمل مدنى بالحكومة - عمل بالقطاع الخاص - عمل بالقطاع العام - ايجار الامكن) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد فى التشريع والقضاء والتعليقات الفقهية (٨ كلاسير) سنة ١٩٧٣
- ١١ - الموسوعة الذهبية للمبادئ القانونية التى اصدرتها محكمة النقض المصرية بدائرتها المدنية والجنائية - منذ انشائها فى عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٧٩ (٢٠ مجلدا و ٢ فهرس) سنة ١٩٨١
- ١٢ - المدونة الذهبية للمبادئ القانونية التى اصدرتها محكمة انتقض المصرية بدائرتها الجنائية والمدنية - صدر منها حتى الآن :
 - (ا) العدد الأول من الاصدار الجنائى : يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .
 - (ب) العدد الأول من الاصدار المدنى : يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .
 - (ج) العدد الثانى من الاصدار المدنى : يضم مبادئ الفترة من اول عام ١٩٨١ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٤ (٣ مجلد) .
 - (د) العدد الثانى من الاصدار الجنائى : يضم مبادئ الفترة من اول عام ١٩٨١ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٥ .
 - (هـ) العدد الثالث من الاصدار المدنى : يضم مبادئ الفترة من اول أكتوبر عام ١٩٨٤ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٧ .

١٢ - موسوعة مصر للتشريع والقضاء : تتبين موضوعي لكافة التشريعات المعمول بها في مصر حتى مستوى القرار الرئاسي - الصادرة منذ عام ١٨٥٤. وحتى يومنا هذا وفي المستقبل بائن - ثم - معدلة ونفا لآخر تعديل ، ومرتبطة موضوعاتها ترتيبا هجائيا ، وملحقا عليها بأهم وأحدث المبادئ القانونية التي قررتها وتقررها محكمتا النقض والادارية العليا .

وقد صدر منها حتى الآن :

- الجزء الأول : يضم : مقدمة ، عرض موضوعي لمبادئ القضاء في مادة التشريع ، الدستور ، القانون المدني .
- الجزء الثاني : يضم : قانون التجارة ، القانون البحري ، قانون الأثبات ، قانون المرافعات .
- الجزء الثالث : يضم : قانون العقوبات ، قانون الإجراءات الجنائية ، قانون النقض الجنائي .
- الجزء الرابع : يضم تشريعات : آثار ومتاحف ، أجناب ، اجتماعات ، مظاهرات ، تجمعات ، أحداث ، أحزاب سياسية ، أحوال شخصية ، أحوال مدنية .
- الجزء الخامس : يضم تشريعات : إذاعة وتليفزيون ، ازهر ، استثمار المال المصري والأجنبي ، استصلاح الاراضي ، اسكن ، أسلحة وفخائر ومفرقات .
- الجزء السادس : يضم تشريعات : أشياء ضائعة ، اصلاح زراعي ، اعياد ومواسم ، أمن الدولة ، أموال الدولة .
- الجزء السابع : يضم تشريعات : أموال مصادرة ، أوسبة واتواط مدنية ، إيجار الاماكن ، باعة متجولون ، برول وثروة معدنية ، براءات الاختراع والملكية الصناعية .
- الجزء الثامن : يضم تشريعات : بريد ، بناء وهدم ، بورصات ، تأمين ، تأييد .
- الجزء التاسع : يضم تشريعات التأمينات الاجتماعية .
- الجزء العاشر : يضم تشريعات : تجارة داخلية ، تخطيط قومي ، تربية وتعليم ، تسول ، تشريع .
- الجزء الحادي عشر : يضم تشريعات : تصدير واستيراد ، تعاون .
- الجزء الثاني عشر : يضم تشريعات : تعبئة عامة واحصاء ، تعليم عالي ، تعمير وتخطيط عمراني ، تلوث البيئة .

- الجزء الثالث عشر : يضم تشريعات : تموين وتسعير جبرى ، تنظيم وإدارة ، تيسيرات يسبب الحرب ، ثقافة (فنون وآداب) ، ثورة يوليو ١٩٥٢ ، جبانات ، جمارك .

رقم الايداع : ٤١٥ لسنة ١٩٨٩

مطابع سجل العرب

[illegible]

[The page contains dense, overlapping, and mostly illegible text, likely bleed-through from the reverse side or extremely faded print.]

Bibliotheca Alexandrina



0548992